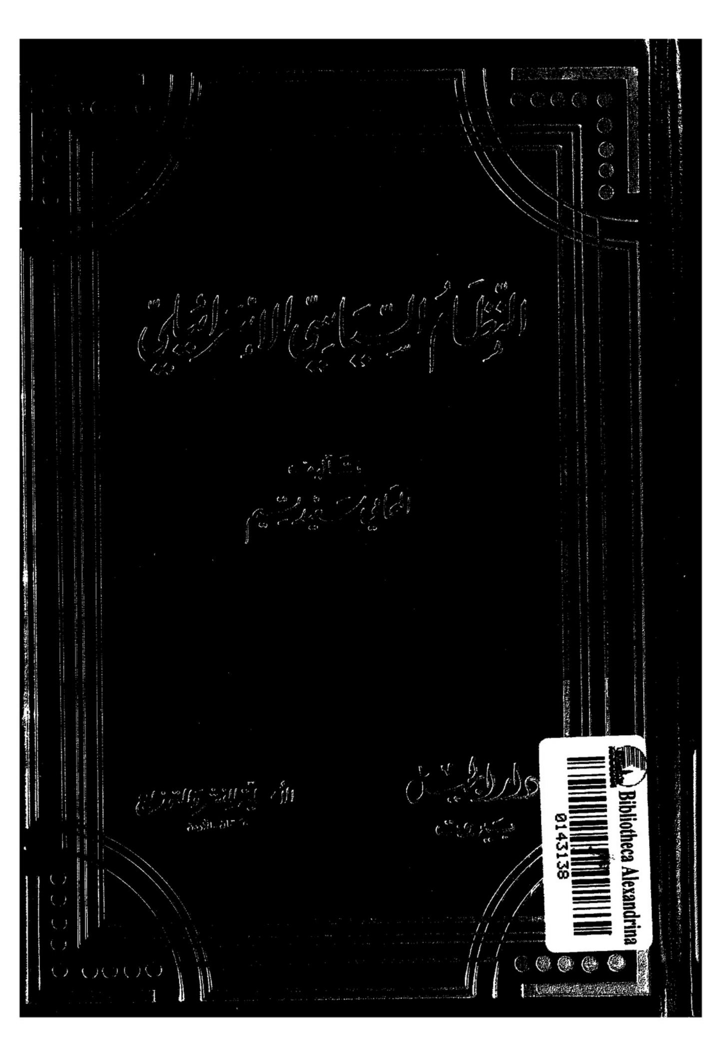


النظام السياسي الإسلامي
تأليف
دار الجيل
بيروت
Bibliotheca Alexandrina
0143138

النظام السياسي الاسرائيلي

النظام السياسي الإسرائيلي

تأليف

المحامي سعيد تيم

دار الجيل
بيروت

الأهلية للنشر والتوزيع
عمان - الأردن

الطبعة الأولى
١٩٨٩ م

الاهداء

إلى والدتي

التي منحتني الحب والحياة

إلى والدي

الذي أنار لي طريق العلم والمعرفة

المقدمة

تكتسب دراسة النظام السياسي في أي بلد كان، أهمية خاصة، باعتبار أن هذه المسألة، إنما تشكل في حقيقة الأمر، إطلالة واسعة على البنية العامة في هذا البلد. وفي اسرائيل، وضمن خصوصية معينة، فإن دراسة هذا الجانب هي فوق ذلك تساعد في الوصول إلى كثير من الحقائق الموضوعية، وفي فهم كثير من الظواهر السياسية، التي يمكن بواسطتها التعرف على آلية هذا النظام وحركيته. ومن ثم التعرف على العوامل المؤثرة والفاعلة فيه.

لقد وجدنا كثيراً من الدراسات والأبحاث، وهي تتناول الموضوع الإسرائيلي. وقد جاءت هذه متنوعة ومتعددة. وملاحظتنا أنها تركزت في معظمها على الجانب العسكري. ولا شك أن لهذا الأمر أسبابه ومبرراته، باعتبار أن إسرائيل، قد نشأت في الحقيقة بفعل هذا العامل، وما زالت تعيش تحت غطائه.

كما وجدنا عدداً محدوداً من المؤلفات التي تتناول الموضنوع السياسي. وحتى في هذا الإطار، فان معظم الباحثين قد أولوا اهتمامهم لجانب واحد في هذا الموضوع، وذلك مواكبة أو معاصرة لحدث معين. أما تلك المؤلفات التي تناولت هذا الجانب بشكل شمولي ومتكامل، فإنها غدت لا تفي بالحاجة بفعل مرور الزمن عليها، كونها قد غطت فترة معينة من الزمن، تلك الفترة التي عايشها المؤلف.

ولما كان النظام السياسي في كل بلد من البلدان، يتعرض بصفة متواصلة

للتغيير والتعديل في النظم التي تتحكم به، وتحكم حركته وآليته، فان هذا الأمر، يدعونا ان نساير هذا التعديل والتغيير، واستحداث القوانين الجديدة، التي تنشىء واقعا موجوداً. وفي هذا الإطار، فإننا نجد أنفسنا مدفوعين لتناول هذا الامر بالدراسة والتحليل، على ضوء المستجدات التي حصلت فيه، ومن ثم تسليط الأضواء على الوقائع الجديدة والقديمة، وربطها ببعضها البعض، بعد تأصيلها تأصيلاً تاريخياً، لمعرفة أسباب وجودها ومبرراته.

ان مبعث اهتمامنا بدراسة النظام السياسي الإسرائيلي، حقيقة هو تأخر الدراسات السابقة من حيث التوقيت فمعظمها جاء ليغطي فترة معينة من الزمن، ومحصورة من حيث الوقائع. ولقناعتنا ان هذه الأبحاث قد أصبحت ناقصة بفعل التطورات والمستجدات، فقد توخينا أن نكمل ما قد أصبح ناقصاً في المرحلة الحالية، ونحن ولا شك لا ندعي الكمال في ذلك، إنما هي محاولة نتجه بها في هذا الاتجاه. ومع قناعتنا أيضاً، أن الدراسات السابقة، قد أصبحت ناقصة بفعل الزمن، فان عملنا هذا سوف يأخذ نفس الوصف بعد فترة معينة.

من هنا فإننا كما وجدنا أنفسنا، مدفوعين لتتبع ما استجد على صعيد النظام السياسي الإسرائيلي، فإننا ندعو الآخرين لمواصلة الطريق في هذا المجال. ولا شك ان الجميع سيجد الكثير من الأمور المستجدة، لم تكن قد تعرف عليها الغير من قبل. وهذا ما يسعد الباحث في الوصول إليه. هذا بالإضافة إلى أن القارىء سوف يجد نفسه مشدوداً إلى حقائق لم تكن وصلت إليه من قبل أيضاً.

* * *

وفي هذا الكتاب ونحن بصدد دراسة النظام السياسي الإسرائيلي، وجدنا أنفسنا بادىء ذي بدء، ملزمين بالتعرف على الوضع السياسي لليهود في فلسطين، قبل قيام الدولة اليهودية، وهذا يعني تتبع النشاط السياسي اليهودي في فلسطين زمن الحكم العثماني، وفي مرحلة تالية زمن الانتداب البريطاني على فلسطين. وقد رأينا كيف أن هذا النشاط قد تسارع بشكل ملحوظ في سنوات الانتداب، بحيث تشكلت في هذه الحقبة من الزمن بعض المؤسسات التي كانت تأخذ الحكومة، وتعمل وكأنها حكومة في دور التكوين.

وقد خصصنا لهذا الأمر باباً تمهيدياً، بحيث شكل مدخلاً لدراسة النظام السياسي الإسرائيلي. وقد وجدنا ذلك ضرورياً باعتبار أن كثيراً من القواعد القانونية المطبقة حالياً في النظام السياسي الإسرائيلي الحالي، قد وجدت جذورها وأصولها في تلك النظم، التي كانت قائمة في زمن الانتداب، أي في الزمن الذي سبق قيام الدولة اليهودية، وهي التي كانت تشكل المرحلة التحضيرية لقيام الدولة.

ومن ثم فقد انتقلنا إلى دراسة الجهاز التنفيذي للدولة، باعتباره إحدى الركائز الثلاث التي يقوم عليها البنيان السياسي في العادة. وقد خصصنا له باباً مستقلاً، حيث تناولنا رئاسة الدولة باعتبارها تقف على قمة الجهاز التنفيذي. وحددنا موقف رئيس الدولة في التشابك السياسي الإسرائيلي، واستعرضنا بعض الجوانب القانونية التي تحيط بهذا الموقع. كما قمنا بدراسة اجتماعية للرؤساء الذين تعاقبوا على السلطة مع نبذة مبسطة عن تاريخ حياتهم.

وفي مرحلة تالية انتقلنا إلى السلطة الفعلية في الدولة، وهي الحكومة. وكان اهتمامنا بها ولا شك كثيراً وكبيراً في نفس الوقت، باعتبار أن هذا الجهاز إنما يمثل السلطة الحقيقية. وقد حاولنا تسليط الأضواء على كيفية تشكيل الحكومة وصلاحياتها، ومن ثم تتبع الحكومات التي تعاقبت على السلطة وانتماءاتها الحزبية، وفي مرحلة لاحقة، تناولنا الظروف التي نشأت عنها تشكيل حكومة التناوب الحالية. وبعد ذلك فقد استعرضنا رؤساء الحكومات الإسرائيلية من حيث التكوين الاجتماعي مع توضيح موجز لحياتهم الشخصية.

وما دمنا نحن بصدد بحث موضوع الحكومة، فإننا نجد أن دراسة السياسة الخارجية الإسرائيلية، هي حيوية في هذا المجال. وذلك باعتبار أن هذا الموضوع يشكل المدخل لكشف كثير من الحقائق السياسية في الكيان الصهيوني. فهو يساهم في إدراك كثير من المقولات الصهيونية، من خلال تأصيلها التاريخي، ومن ثم الوقوف على فلسفتها ومنهجيتها. هذا بالإضافة إلى أن دراسة هذا الموضوع، يفتح الطريق أمام فهم كيفية صياغة هذه المقولات في قرارات، تتحكم فيها مراكز قوى محددة، مرتبطة بعنصر زمني محدد.

وفي نفس الإطار، واستكمالاً للموضوع، فقد رأينا ضرورة تسليط الأضواء على الجهاز الدبلوماسي في الحكومة. وهو وزارة الخارجية، باعتبارها الجهاز التنفيذي الذي يمارس تطبيق السياسة العليا، والذي يأخذ على عاتقه مسؤولية تنفيذ القرارات في المجالات الدبلوماسية.

وبعد أن استعرضنا الجهاز التنفيذي في الدولة، فإن الخطوة التالية هي الانتقال إلى الجهاز التشريعي المتمثل في الكنيست (البرلمان). وقد خصصنا لهذا الموضوع باباً، بحيث تناولنا من خلاله كيفية تكوين الكنيست، والنظم القانونية التي تتحكم في هذا الأمر، وأشرنا إلى سيطرة الأحزاب على الكنيست وذلك باقتضاب، حيث أننا كنا نرجىء بحث هذا الموضوع في مقام آخر. كما سلطنا الأضواء على تقسيم البرلمان على لجان دائمة. ومن ثم استعرضنا كيفية تسيير العمل داخل الكنيست.

ولما كان النظام الانتخابي الإسرائيلي يقوم على مبدأ استثنائي، وهو التمثيل النسبي، وهو مبدأ ورثه النظام الإسرائيلي عن المؤسسات التمثيلية الخاصة باليهود، والتي كانت تعمل في فلسطين زمن الإنتداب، فقد كان من الضروري تبيان هذا النظام وقواعده، ومدى مطابقته للواقع الفعلي والقانوني. وقد أشرنا هنا إلى تعدد قوائم المرشحين للانتخاب المعمول به في إسرائيل. كما أشرنا في نفس الوقت إلى ولاية الكنيست، ومكانتها في النظام القانوني الإسرائيلي.

ومن المعلوم في النظم البرلمانية، أن الوظيفة الأساسية للبرلمان هي التشريع. ولكن قد يقوم البرلمان ببعض الوظائف الأخرى في الدولة. وما دمنا بصدد هذا الموضوع فقد أوضحنا الوظائف التي تقوم بها الكنيست في إسرائيل، بالإضافة إلى الوظيفة التشريعية، وذلك حسب الأسس والقواعد الدستورية المعمول بها في البلاد. وقد أوضحنا كيف أن الكنيست يقوم بوظائف سياسية ومالية، كما يتدخل في بعض الأحيان لإقرار بعض التعيينات في المناصب الكبرى، بالإضافة إلى حق الكنيست في حل نفسه وإجراء انتخابات عامة في البلاد.

وبما أن النظام السياسي الإسرائيلي، يأخذ بنظام تعدد الأحزاب. فقد كان

من الضروري استعراض هذه المسألة في هذا المؤلف. وبذلك فقد خصصنا باباً منفرداً لدراسة الأحزاب في إسرائيل. وفي هذا الباب، استعرضنا الجذور التاريخية لهذه الأحزاب، موضحين تعددها وأسباب هذا التعدد. كما أوضحنا أن هذه الأحزاب إنما نشأت وترعرعت في ظل الحركة الصهيونية، مما جعلها مرتبطة بها ارتباطاً وثيقاً، فهي لا تخرج عن إطارها، كما لا تخرج عن أهدافها ومبادئها، بحيث كرست نفسها لخدمة هذه المبادىء والأهداف طيلة فترة حياتها.

وبعد استعراض الأحزاب الإسرائيلية بشكل شمولي، فقد عدنا للتخصيص، ووجدنا أن التقسيمات السابقة للأحزاب في إسرائيل لا تفي بالحاجة، بالإضافة إلى أن معايير التقسيم غير صالحة، وتتعرض للنقد في كثير من الجوانب، لذلك آثرنا دراسة هذه الأحزاب بشكل منفرد، أي تناول كل حزب على حدة.

وعند تناول هذا الموضوع، فقد رأينا من الفائدة العودة إلى الجذور التاريخية للحزب وذلك لمعرفة مواقفه واتجاهاته. ولما كان نظام تعدد الأحزاب المعمول به في إسرائيل، قد ساعد في تنامي ظاهرة الانشقاق والاندماج، فقد كان حرياً أن نتناول هذه الظاهرة، ومدى انطباقها على كل حزب من الأحزاب في إسرائيل. وفي إطار دراسة الأحزاب، فقد أوضحنا دور كل حزب في السلطة، سواء على صعيد الكنيست أو على صعيد الحكومة.

ولا بد من الإشارة هنا أن دراستنا للأحزاب، كانت قاصرة على تلك الممثلة في الكنيست في الدورة الحادية عشرة. حيث شهدت هذه الدورة ظهور أحزاب جديدة، كما شهدت اختفاء أحزاب كانت موجودة في السابق. وقد رأينا الا نغوص في استعراض كافة الأحزاب التي ظهرت على الخريطة السياسية الإسرائيلية، ذلك لأن هذه الخريطة قد أثقلها كثرة الأحزاب وتعددها، نتيجة الانشقاقات المتواصلة داخل القوى السياسية في إسرائيل. هذا بالإضافة إلى أن مؤلفنا هذا ليس مخصصاً للأحزاب بمفردها، بل هو يأخذ النظام السياسي الإسرائيلي بأكمله، وتحتل الأحزاب باباً محدداً في هذا المؤلف.

وقد كان من الضروري، ونحن بصدد استعراض الأحزاب الإسرائيلية، أن نستعرض في نفس الوقت مواقفها السياسية، وخصوصاً ما يتعلق منها بالقضية الفلسطينية. وبذلك فقد حاولنا قدر المستطاع استعراض هذا الجانب، من خلال الطروحات السياسية التي تضمنتها البرامج الانتخابية التي عرضتها الأحزاب الإسرائيلية أثناء الحملة الانتخابية العامة لدورة الكنيست الحادية عشرة.

* * *

أما عن مصادرنا فقد توخينا قدر المستطاع أن نستقيها من منابعها الأصلية. فقد بذلنا جهدنا في أن نتحرى الحقائق ونجمع المعلومات والوقائع من تلك المصادر، بحيث تأتي إلينا دقيقة وخالية من التحريف والتأويل. وهذا بالطبع ما يهم الباحث الذي تغمره السعادة حينما يشعر أنه استطاع الوصول إلى الحقائق التي تساعده في البحث والدراسة. وقد ساعدنا في هذا الأمر وجود بعض المطبوعات والمنشورات المترجة من مصادرها الأصلية بصورة صحيحة ودقيقة حسب اعتقادنا.

ولا شك أننا وجدنا كثيراً من الصعوبات في مجال ملاحقة بعض المعلومات المتتابعة، والمرتبطة مع بعضها البعض. إلا أنه بفضل كثير من الأخوة والزملاء ممن ساعدونا في الوصول إلى أهدافنا. قد تمكنا من التغلب على هذه الصعوبات.

وفي هذا المجال فإننا لا ننكر فضل من سبقونا في سبر غوار هذا الموضوع، فرغم أن دراساتهم قد غطت فترة زمنية محددة، إلا أنها في نفس الوقت، وفي كثير من الأحيان قد شكلت لنا قاعدة للانطلاق في موضوع معين.

ونحن اذ نقدم مؤلفنا هذا للمتخصصين والمهتمين بهذا الموضوع، نأمل أن نكون قد وضعنا لبنة في بناء الثقافة والمعرفة. وفي نفس الوقت فإننا نأمل أن نكون قد قدمنا خدمة متواضعة لأبنائنا، ممن تفرض عليهم الضرورة متابعة الأحداث المتعلقة بإسرائيل ولأسباب متعددة.

الباب الاول

تمهيد عام

الفصل الاول: وضع اليهود السياسي.
قبل اعلان الدولة.
الفصل الثاني: كيفية تكوين الدولة.
الفصل الثالث: النظام القانوني ومصادره.

الباب الاول

تمهيد عام

رغم ان إعلان قيام دولة إسرائيل قد تم في الرابع عشر من أيار (مايو) ١٩٤٨، إلا أن مجريات الأحداث تشير إلى أن المرحلة السابقة لهذا الإعلان، قد شهدت عمليات بناء واسعة، لكثير من المؤسسات والهياكل والأنظمة، التي أصبحت فيما بعد، جاهزة لاستلام السلطة من حكومة الانتداب البريطاني. ولم يكن إعلان قيام الدولة، سوى إصباغ الصفة الرسمية على هذه المؤسسات والهياكل التي انتقلت إليها السلطة مباشرة، بعد قرار الانسحاب البريطاني، الذي أعقبه قرار إعلان الدولة اليهودية في فلسطين.

وفي ظل الوضع، فإن الضرورة تفرض علينا العودة إلى مرحلة ما قبل إعلان قيام الدولة، والنظر في البنيان السياسي لليهود في فلسطين، مع تتبع تطور هذا البنيان عبر مراحله المتعددة، بحيث يشكل مقدمة لدراسة النظام السياسي المعاصر في اسرائيل، وأهمية ذلك، إنما تنبع من أن أغلب ما يحدث اليوم في إسرائيل، إنما هو امتداد لهذا التراث، فالأحزاب السياسية الإسرائيلية، والتي تتحكم في السياسة الإسرائيلية الحالية، إنما تجد جذورها وأسباب وجودها وتاريخها هناك، كما أن النظر إلى هذه الفترة يوضح لنا الأساليب التنظيمية الإسرائيلية في فترة بناء الدولة.

ونحن هنا سنعالج في هذا الباب، الوضع السياسي لليهود قبل إعلان الدولة، والمؤسسات التي كانت تدير شؤونهم، أثناء فترة الانتداب. كما سنستعرض المراحل التي مر بها اليهود لتكوين الدولة، والمستندات القانونية التي تم الاعتماد عليها في هذا الشأن. وبعد قيام الدولة، فإننا نجد لزاماً علينا،

استعراض بعض جوانب الحياة القانونية، التي تنظم العلاقات العامة والخاصة، ونعني بالعلاقات العامة، تلك القوانين التي تنظم المؤسسات الرسمية في إطارها الدستوري، أما العلاقات الخاصة فهي التي تنظم شؤون الأفراد، وعلاقتهم مع بعضهم البعض.

وهكذا فإن هذا الباب سينقسم إلى ثلاثة فصول هي:

الفصل الاول: وضع اليهود السياسي قبل إعلان الدولة.

الفصل الثاني: كيفية تكوين الدولة.

الفصل الثالث: النظام القانوني ومصادره.

الفصل الاول

وضع اليهود السياسي قبل إعلان الدولة

سعى اليهود قبل قيام نظام الانتداب لأن يكونوا حكومة يهودية ذاتية. ففي ظل الحكم التركي، اعتادوا أن يباشروا نشاطهم الديني دون معارضة من السلطات التركية الحاكمة. ولكن بعد ظهور الحركة الصهيونية، كحركة سياسية تستهدف بناء وطن قومي لليهود في فلسطين، وهو الشعار الذي رفعته الصهيونية منذ البداية، والذي كان يخفي تحت جناحه نوايا بناء نظام سياسي يهودي في فلسطين، فقد حدث منعطف هام في تاريخ اليهود (اليشوف) في فلسطين[1]. وعلى طريق بناء الوطن القومي، فقد أنشأت المنظمة الصهيونية في عام ١٩٠٨

(١) اليشوف، كلمة عبرية معناها «الاستيطان» وتطلق في الكتابات الصهيونية على التجمع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين قبل قيام الكيان الصهيوني وتقسم الكتابات الصهيونية تاريخ اليشوف إلى مرحلتين:

- اليشوف القديم قبل ١٨٨٢ وكان يتكون من يهود متدينين لا يزيد عددهم على ٢٤ الف نسمة موزعين بين المدن الاربع المقدسة بالنسبة لليهود في فلسطين، وهي القدس والخليل وطبريا وصفد، وغالبيتهم تعيش على المساعدات التي تأتيهم من يهود أوروبا، والمعروفة باسم «الهالوكا» أي الصدقات، كان اليشوف القديم يتكون من فئتين منفصلتين هما السفارديم (اليهود الشرقيون) والاشكنازيم (اليهود الغربيون) ولكل من هاتين الفئتين مؤسساتها الدينية الخاصة.
- اليشوف الجديد في المرحلة ما بين ١٨٨٢ - ١٩٤٨. ويطلق على التجمع الاستيطاني، الذي نشأ من الهجرات الصهيونية المتتالية، التي جاءت إلى فلسطين أو هاجرت اليها، بهدف تنفيذ المشروع الصهيوني، واقترنت بمحاولات شراء الاراضي وإقامه المستوطنات والعمل على تنظيم المستوطنين، على أساس أنهم أقلية قومية، وباعتبارهم نواة لإقامة دولة صهيونية في فلسطين.

راجع حبيب قهوجي، متخذو القرارات في الكيان الصهيوني، مؤسسة الارض للدراسات الفلسطينية، دمشق، طبعة أولى ١٩٦٨، ص ١٦١.

« مكتب فلسطين » في يافا ، بحيث أخذ على عاتقه تقديم تقارير حول بعض المشاريع المختلفة ، ووضع الخطط اللازمة للاستيطان اليهودي في فلسطين[1] .

وفي عهد الانتداب عمل اليهود على أن يزيدوا من اعتمادهم على أنفسهم بهدف اكتساب الخبرات في إدارة البلاد ، وشؤونها السياسية . وكان التكوين السياسي خلال هذه الفترة للمجتمع اليهودي يتكون من منظمتين شبه حكومتين ، تباشران نشاطاً ، هو من اختصاص الحكومات في الأحوال العادية . وأولى هاتين المنظمتين « حكومة الطائفة اليهودية » ، وكانت مسؤولة عن الشؤون الداخلية للطائفة اليهودية . وثاني هاتين المنظمتين ، هي « الوكالة اليهودية » التي وجدت لتعمل على تنمية الوطن القومي اليهودي . وظلت هاتان المنظمتان جنباً إلى جنب مع الانتداب البرطاني قرابة ربع قرن ، وكأنها حكومة قائمة بذاتها . وكانت قراراتها ملزمة لليهود في فلسطين ، في الوقت الذي كانوا يطبقون فيه قرارات حكومة الانتداب رغماً عنهم .

ونحن هنا سنقوم بمعالجة وضع اليهود السياسي في فلسطين قبل إعلان قيام الدولة في مبحثين :

المبحث الاول : المجلس التمثيلي (حكومة الطائفة اليهودية)

المبحث الثاني : الوكالة اليهودية .

---

(١) وزارة الدفاع الوطني ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني طبعة أولى ١٩٧٣ ص ١١٤

المبحث الاول

المجلس التمثيلي

المجلس التمثيلي، هو الهيئة التي تمثل ما يشبه البرلمان للمستوطنين الصهيونيين في فلسطين أبان الانتداب البريطاني. فبعد صدور وعد بلفور، إثر دخول الجيش البريطاني في الأجزاء الجنوبية من فلسطين في أواخر عام ١٩١٧، حاول المستوطنون الصهيونيون إقامة مؤسسات ما يسمونه بالوطن القومي اليهودي. وشكلوا هيئة تمثيلية من القادة الصهيونيين المحليين، لكي تتفاوض مع السلطات الجديدة.

وفي الثاني من كانون الأول ١٩١٨، اجتمع ممثلون عن الأحزاب السياسية والمؤسسات الاقتصادية والتعليمية الصهيونية واليهودية في يافا، وانتخبوا لجنة مؤقتة، نيطت بها معالجة المسائل الداخلية والخارجية للجالية اليهودية في فلسطين، والإعداد لإقامة مجلس تمثيلي للمستوطنين اليهود[1].

وبعد أن تم استيلاء القوات البريطانية على جميع أراضي فلسطين، عقد اجتماع يهودي وصهيوني آخر في يافا في ١٧/حزيران/١٩١٨، لمناقشة موضوع إقامة جمعية تأسيسية. وقد ظهر في هذا الاجتماع الخلاف بين ممثلي الأحزاب الصهيونية، وممثلي المتدينين من حزب أغودات إسرائيل. فقد رفض المتدينون فكرة إعطاء النساء حق التصويت والترشيح في الانتخابات لأسباب دينية، كما رفضوا إطلاق اسم الجمعية التأسيسية على الهيئة التي يتم انتخابها لأنهم كانوا آنذاك يعارضون فكرة الوطن القومي والصهيونية.

---

(١) الموسوعة الفلسطينية، المجلد الرابع، إصدار هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق الطبعة الاولى، ص ٩١

وقد تم الاتفاق على أن يستعاض عن اسم الجمعية التأسيسية، باسم المجلس التمثيلي اليهودي. وعلى أن يسمح للمتدينين، بإجراء الانتخابات بالطريقة التي يريدونها في أوساطهم.

وعلى هذا الأساس جرت أول انتخابات للمجلس التمثيلي اليهودي في ١٩/نيسان/١٩٢٠، وشارك فيها جميع المستوطنين اليهود من نساء ورجال. وشذ يهود القدس عن هذه القاعدة، إذ جرت الانتخابات بين المتدينين باقتراع الرجال وحدهم. وأعطي الرجل هناك صوتين، لكي يحصل المتدينون على نسبة متكافئة في التمثيل، مع نسبة المناطق الأخرى التي صوتت فيها النساء[١].

وقد شارك في انتخابات المجلس التمثيلي حوالي (٢٠) الف ناخب، أي ما يزيد عن ٧٠٪ من الناخبين، الذين سجلوا أسماءهم لإعطاء أصواتهم. وامتنع اليهود الارثذكس المتعصبون عن إعطاء اصواتهم، في الدوائر الانتخابية التي اشتركت فيها المرأة بالتصويت، ولكنهم مارسوا حقهم الانتخابي في الدوائر التي خصصت للرجال فقط. وفي هذه الانتخابات فقد تم اختيار (٣١٤) عضواً، يمثلون عشرين حزباً سياسياً مختلفاً، وهم يمثلون ثلاثة اتجاهات سياسية. اليسار ويتكون من حزبين عماليين كبيرين، واليمين ويتكون من اليهود الشرقيين وغيرهم من الجماعات اليهودية الأرثذكسية، أما الوسط فهو مزيج ضعيف من الأحزاب الأخرى[٢].

وقد اجتمع المجلس التمثيلي في القدس في ٧/تشرين أول/١٩٢٠ وبسبب تباعد انعقاد دورات هذا المجلس، حيث يعقد مرة كل سنة، دورة عادية، فقد قرر، انتخاب (لجنة وطنية) أو (مجلس قومي)، بحيث يشكل الجهاز التنفيذي للمجلس التمثيلي، أو الحكومة، وينوب عن المجلس التمثيلي في إدارة شؤون الجالية اليهودية في فلسطين بين دورات انعقاد المجلس. وقد نيط بالجهاز

---

(١) نفس المصدر، ص٩١

(٢) لواء د. النعماني أحمد السيد، التركيب الاجتماعي للمجتمع الاسرائيلي وأثره على النسق السياسي ١٩٤٨ - ١٩٧٥، مكتبة نهضة الشرق، ص ١٢٥ - ١٢٦.

التنفيذي مهمة إعداد دستور للإدارة الذاتية اليهودية في فلسطين.

سلطات المجلس التمثيلي

في دورة انعقاد المجلس التمثيلي الاول، أعلن المجلس نفسه السلطة العليا للجالية اليهودية، التي تتولى إدارة الشؤون العامة الوطنية «للشعب اليهودي في فلسطين»، والممثل الوحيد ليهود فلسطين في المسائل الداخلية. وكلف المجلس التمثيلي جهازه التنفيذي، الحصول على اعتراف حكومة الانتداب بالمقررات والاجراءات التي تم اتخاذها. وأرسلت المقررات للمندوب السامي البريطاني في فلسطين. فأجاب المندوب السامي، بأن حكومة الانتداب مستعدة للاعتراف بالمجلس التمثيلي، شريطة أن يقصر نشاطه على شؤون الجالية اليهودية، ولا يتدخل في الشؤون الأخرى المتعلقة بالبلاد.

وفي دورة انعقاد المجلس الثانية، التي جرت في آذار ١٩٢٢، فقد ناقش المجلس، مشروع الدستور الذي أعدته «اللجنة الوطنية». وكان هذا الدستور مبنياً على أساس أن كل يهودي في فلسطين، ملزم بالخضوع لمؤسسات الجالية اليهودية، التي لها الحق في فرض ضرائب على اليهود، لكي تتمكن من تقديم الخدمات المحلية والوطنية لهم. وقد تضمن مشروع الدستور كذلك نظام انتخابات المجالس التمثيلية المقبلة.

وقد جرت انتخابات المجلس التمثيلي الثاني في ٦/كانون أول/١٩٢٥، وكان يتشكل من ٢٢١، وأثناء هذه الدورة، صدرت في ٣/آذار/١٩٣٠، أنظمة تحدد طريقة انتخاب المجلس التمثيلي اليهودي، وبموجب هذه الأنظمة، فإنه تجري الانتخابات بطريقة الاقتراع السري[١]، كما اعتمد طريقة التمثيل النسبي، واشترط في المرشح أن يكون يهودياً يجيد العبرية قراءة وكتابة، ومقيماً في فلسطين، منذ مدة سنة على الأقل. كما اشترط أن يكون الناخب قد بلغ سن الرشد. وقد نص على المساواة بين الرجل والمرأة. كما تقرر أن تكون مدة

(١) د. النعماني أحمد السيد، مرجع سابق، ص ١٢٥

المجلس التمثيلي ثلاث سنوات وأن يعقد اجتماعاته مرة كل سنة، وحدد عدد الأعضاء بـ ١٧١ عضواً[١].

لقد كان لهذه القواعد، التي تم اعتمادها لانتخاب المجلس التمثيلي اليهودي، أثر واضح في بناء النظام الانتخابي الإسرائيلي، بعد الإعلان عن قيام الدولة. فقد انتقلت هذه القواعد، إلى النظام الإسرائيلي الجديد عند بناء الكنيست، كما سيأتي تفصيل ذلك فيما بعد، بحيث تم اعتمادها كأساس للنظام الانتخابي في إسرائيل.

إذ تجرى الانتخابات للكنيست بطريقة الاقتراع السري النسبي المباشر، كما ويتساوى فيه الذكر والأنثى في الانتخاب.

وقد جرت انتخابات المجلس التمثيلي اليهودي الثالث في ٥ كانون الثاني ١٩٣١، ثم توقفت تلك الانتخابات بسبب أحداث الثورة العربية بين عام ١٩٣٣ و١٩٣٩، ثم بسبب الحرب العالمية الثانية. وفي مطلع عام ١٩٤٤ أجرى المجلس انتخاباته وللمرة الأخيرة. وقرر أن يرفع عدد أعضائه إلى ١٧١ عضواً. وظل هذا المجلس يعمل حتى نهاية فترة الانتداب البريطاني. وبعد قيام الدولة اليهودية فقد ألغي المجلس التمثيلي اليهودي رسمياً في ١٣/٢/١٩٤٩.

اعتراف سلطات الانتداب بالمجلس التمثيلي

عمل المجلس التمثيلي، كحكومة للطائفة اليهودية، منذ تاريخ تكوينه في عام ١٩٢٠، وقد ظل يلعب هذا الدور حتى إلغائه بصفة رسمية. وبالرغم من ذلك فان حكومة الانتداب لم تعترف به رسمياً، إلا في مطلع عام ١٩٢٨. ويرجع سبب ذلك إلى المعارضة التي أبداها اليهود الأرثوذكس المتطرفين في العقيدة، وكذلك إلى العلاقات المثيرة بينه وبين سلطات الانتداب.

وعندما أصدرت سلطات الانتداب في شباط ١٩٢٦، الأنظمة المتعلقة بإدارة الطوائف اليهودية في فلسطين، فقد اعتبرت بموجبها الطائفة اليهودية فيها

(١) د. شمران حادي، كيفية ممارسة السلطات العامة في إسرائيل، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية ١٩٧٥، ص ١٧.

طائفة دينية. ولما نشرت حكومة الانتداب في ١ كانون ثاني ١٩٢٨، الأنظمة المتعلقة بإدارة شؤون الطائفة اليهودية في فلسطين، اعترفت بموجبها بالمجلس التمثيلي كأعلى سلطة في الطائفة اليهودية.

وبموجب هذه الأنظمة، فقد أخذ المجلس التمثيلي شرعية تولي الإشراف على المؤسسات التعليمية والصحية، وغيرها من المرافق اليهودية الأخرى في فلسطين، ويرسم سياستها، ويتولى إقرار الموازنة، وجباية الضرائب اللازمة لذلك بموافقة الحكومة. كما نصت هذه الأنظمة على أن الانتساب إلى مؤسسات الجالية اليهودية، المقررة بمقتضى تلك الأنظمة اختياري. وعلى هذا الأساس، انسحبت جماعة أغودات إسرائيل من المجلس التمثيلي.

المجلس القومي اليهودي

انبثق المجلس القومي اليهودي عن اجتماعات المجلس التمثيلي التي جرت في القدس يوم ٧ تشرين اول ١٩٢٠، إذ تم انتخاب أعضائه من بين أعضاء المجلس التمثيلي في ١٠ تشرين أول ١٩٢٠، وذلك ليكونوا الجهاز التنفيذي للمجلس التمثيلي. وتعود جذور هذا المجلس إلى ما قبل إنشاء المجلس التمثيلي، إذ اشرنا سابقاً إلى أن ممثلين عن الاحزاب السياسية والمؤسسات الاقتصادية والتعليمية والصهيونية واليهودية قد اجتمعوا في يافا، وانتخبوا لجنة مؤقتة، نيطت بها معالجة المسائل الداخلية والخارجية للجالية اليهودية في فلسطين، والإعداد لإقامة مجلس تمثيلي للمستوطنين اليهود.

وكان عدد اعضاء المجلس يزداد أو ينقص تبعاً للمعطيات الحاصلة في المنطقة، وخصوصاً ما يتعلق بازدياد عدد اليهود في فلسطين، نتيجة عمليات الهجرة، التي كانت تجرى على قدم وساق. ففي المرة الأولى، كان عدد أعضاء المجلس (٣٦) عضواً، وقد ازداد هذا العدد ليصبح (٣٨) عضواً، ولكنه هبط فيما بعد ليصبح (٣٣) عضواً، وعاد مرة أخرى للارتفاع بحيث أصبح (٤٢) عضواً.

وقد انتخب المجلس القومي اليهودي مجموعة أصغر من أعضائه لإدارة أعماله

اليومية. وتعاون بشكل وثيق مع الوكالة اليهودية، التي كانت مسؤولة عن رسم السياسة العامة للهجرة والاستعمار الاستيطاني، والتطور الاقتصادي والشؤون العسكرية لليهود. ومثل المجلس الوطني المستوطنين الصهيونيين في علاقاتهم بالسلطة المنتدبة، وعالج المسائل الداخلية التي نيطت به من قبل الوكالة اليهودية، كذلك مثل المجلس القومي يهود فلسطين أمام لجنة الانتدابات التابعة لعصبة الأمم، وأمام كثير من لجان التحقيق، وتقصي الحقائق التي أرسلت إلى فلسطين، بما فيها لجنة الأمم المتحدة التي أقرت تقسيم البلاد عام ١٩٤٧.

وتجدر الإشارة، إلى أنه لم تكن كل قطاعات اليهود في فلسطين ممثلة في الأجهزة التنفيذية للمجلس التمثيلي ومنها المجلس القومي. فحزب أغودات إسرائيل، والأوساط المتدينة من المستوطنين الصهاينة قاطعت المجلس. ومنذ عام ١٩٤٤ انضم إلى مقاطعته كل من جماعات السفارديم والصهيونيين التصحيحيين والصهيونيين العموميين واتحاد الفلاحين. وكان آخر رئيس للمجلس هو بن زفي.

ويمكن القول أنه بالرغم من أهمية تشكيل هذه المؤسسات باعتبارها نواة تأسيس دولة اسرائيل، والممثلة لمجتمع اليشوف، فإن هذه الأهمية اقتصرت على الناحية الشكلية، وعلى النطاق الداخلي فقط، ولا سيما منذ انعقاد المؤتمر الثاني عشر للمنظمة الصهيونية العالمية في أيلول ١٩٢١. ففي هذا المؤتمر أعيد تنظيم المنظمة الصهيونية العالمية، لا سيما لجنتها التنفيذية، حيث أصبحت تتكون من هيئتين، هما لجنة لندن التنفيذية الخاصة بالعمل السياسي على النطاق الدولي، ولجنة فلسطين التنفيذية الخاصة بإدارة شؤون فلسطين، وتنفيذ قرارات المنظمة الصهيونية[١].

ومع ذلك فان المجلس التمثيلي وخصوصاً المجلس القومي اليهودي قد عمل على تحديد معالم النشاط الصهيوني، التي أدت إلى قيام دولة يهودية على أراضي فلسطين العربية، من خلال برنامج سياسي اقتصادي عسكري واسع النطاق نفذ بإشراف الوكالة اليهودية.

---

(١) د. أسعد عبد الرحمن، المنظمة الصهيونية العالمية ١٨٨٢ ـ ١٩٨٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الاولى ١٩٨٥ ص ٨٧.

المبحث الثاني

الوكالة اليهودية

وجدت الحركة الصهيونية العالمية نفسها، بعد مضي ربع قرن على قيامها وتأسيسها، تسير على الطريق الذي اختطها لها المؤسس تيودور هرتزل، فعمدت إلى إدخال تعديلات على دستور المنظمة، وقانونها الأساسي، في المؤتمر الصهيوني الثاني عشر، كما سبق وذكرنا سابقاً، بحيث يتلائم الجهاز الإداري بسلطاته التشريعية (المؤتمر الصهيوني، والمجلس المركزي، والمجلس العام) والقضائية (المحكمة الصهيونية، ومحكمة الشرف) أو التنفيذية (رئيس المنظمة واللجنة التنفيذية) مع متطلبات المرحلة الراهنة في عملية بناء الوطن القومي اليهودي. وجاء صك الانتداب ليفسح المجال أمام الحكومة المنتدبة كي تعترف بصلاحية دستور المنظمة، وملاءمة الأهداف المحددة، وهي إنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين.

إنشاء الوكالة اليهودية

بعد صدور صك الانتداب فقد دعت الحاجة لتكوين جهاز موسع على أسس دستورية محددة، ويتمتع بموافقة الأطراف اليهودية، في مقدمتها المنظمات الصهيونية العالمية. وعلى هذا الأساس قرر المؤتمر الصهيوني العالمي الثاني عشر المنعقد في كارلسباد في أيلول (سبتمبر) ١٩٢١ تشكيل لجنة تنفيذية منبثقة عن تحمل اسم «اللجنة التنفيذية الصهيونية لفلسطين» لتحل محل اللجنة الصهيونية في تولي مسؤولية النظم الإدارية في فلسطين، ولتكون نواة تشكيل الوكالة اليهودية التي نص عليها صك الانتداب. وقد وزعت خريطة تنظيمية للجنة الجديدة

وعلى رأسها رئيس ومحافظ وأمين صندوق وسكرتارية عامة وممثل سياسي ومجموعة من الإدارات منها الإدارة التعليمية وإدارة الصحة وإدارة التجارة والصناعة وإدارة العمل وإدارة الإحصاء[1].

ولم يكن هذا التوزيع نهائياً، فربما اقتضى الأمر إجراء تعديل في الخريطة التنظيمية سواء بالإضافة أو الحذف، أو إجراء تعديلات في التشكيل القيادي للجنة. وقد أضيفت إدارة النشر والإعلان بصفة غير رسمية وكانت مسؤولة عن إذاعة أخبار فلسطين اليهودية، وإعداد برامج خاصة بزوار فلسطين من خلال «مكتب الإعلام اليهودي» وكانت هذه الإدارة على اتصال دائم بالرأي العام اليهودي على المستوى العالمي وقد استمرت اللجنة التنفيذية الصهيونية لفلسطين في ممارسة عملها حتى تم توسيع الوكالة اليهودية في خريف عام ١٩٢٩[2].

توسيع الوكالة اليهودية

عندما عقد المؤتمر الصهيوني الثالث عشر في كارلسباد عام ١٩٢٣، فقد طرح موضوع توسيع الوكالة اليهودية، بحيث تضم إلى مجلسها الأعلى ولجانها، عدداً من اليهود المتمولين والبارزين في العالم، ومن غير الصهيونيين بالذات. وقد تبنى رئيس المنظمة حايم وايزمن هذا الاقتراح. وكانت الأسباب التي أثارت حماسة وايزمن للتوسيع ترجع إلى اعتبارات شتى نذكر منها[3]:

١ – تعزيز مركز الصهيونيين عند إجراء المفاوضات مع الدول الأجنبية، ومسؤوليها عن طريق جهاز كالوكالة اليهودية أقرته عصبة الأمم.

٢ – المصادر المالية الإضافية التي ستغنمها المنظمة من اشتراك اليهود الصهيونيين في الوكالة.

---

(١) د. محمد عبد الرؤوف سليم، نشاط الوكالة اليهودية في فلسطين منذ أنشائها وحتى قيام دولة أسرائيل، ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، طبعة أولى، ص ٢٤

(٢) نفس المصدر، ص ٢٥.

(٣) حايم وازمن، التجربة والخطأ، هاربراند بروذرز، نيويورك ١٩٤٩ ص ٣٠٤ ـ ٣٧٨

٣ – سرعة التنفيذ التي تكتسبها النشاطات الصهيونية، من جراء اشتراك اليهود البارزين في العالم، والذين يشغلون مراكز رسمية وحساسة في الوكالة اليهودية الموسعة.

٤ – اقتناع حاييم وايزمن بأن ثمرة التعاون بين الصهيونيين وغير الصهيونيين، سوف تنتهي إلى كسب الفريق الثاني لمبادىء الصهيونية وسياستها. وخصوصاً فيما يتعلق بادعاء المنظمة الصهيونية، تمثيل يهود العالم أجمع، أو «الشعب اليهودي كله» بلغة الصهيونية.

غير أن اقتراح التوسيع لقي معارضة شديدة داخل المؤتمر، فجرى الاكتفاء بإتخاذ قرار مبدئي بتوجيه الدعوة إلى اجتماع لبحث توسيع الوكالة اليهودية، عملاً بنص المادة الرابعة من صك الانتداب، واشتدت هذه المعارضة في المؤتمر الصهيوني الرابع عشر، الذي انعقد في فيينا عام ١٩٢٥، إذ تزعمها فلادمير جابوتنسكي على رأس «اتحاد الصهيونيين التصحيحيين»، الذي كان حديث التأليف. وعندما عقد المؤتمر الخامس عشر في بازل عام ١٩٢٧، فقد استمع إلى تقرير عن المفاوضات التي أجراها المسؤولون الصهيونيون، مع غير الصهيونيين، حول توسيع الوكالة اليهودية، وعقد على أساس التعديلات التي أدخلها المؤتمر السابق، بصدد رسوم العضوية (الشاكل)، إذ أبطل الأساس الحزبي للشاكل، وأحل محله الشاكل الموحد، برفعه عدد الدافعين الذين يحق لهم انتخاب مندوب عنهم ليمثلهم في المؤتمر من ٢٠٠ إلى ٢٥٠٠ شخص. لكن هذا لم يكن إلا لإسكات المعارضة التي أخذت تزداد حدة وشدة[١].

وعند اقتراب عقد المؤتمر الصهيوني لعام ١٩٢٩، تناول وايزمن مسألة توسيع الوكالة في اجتماع صهيوني عام، مؤكداً أنه من خلال المناقشات التي دارت في اللجنة التنفيذية الصهيونية، قام الصهيونيون بحوار مباشر مع المجلس الصهيوني العام، وحدث تنسيق تام بين وجهات النظر، التي عبر عنها المجلس فيما يتعلق بدستور الوكالة اليهودية، على أن تعرض المسائل التي طرحها المجلس

---

(١) مؤسسة الدراسات الفلسطينية القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني مرجع سابق ص ٨٢، وأيضاً محمد عبد الرؤوف سليم، مرجع سابق، ص ٥١ – ٨٦.

على المؤتمر الصهيوني الخامس عشر.

وحتى آخر أيار (مايو) ١٩٢٩ لم تكن المباحثات النهائية بين الجانبين الصهيوني وغير الصهيوني، قد بدأت بعد. وقد اجتمعت لجنة العمل الصهيونية، في أوائل حزيران (يونيو) لدراسة النقاط الأساسية في تلك المباحثات. والنظر في مقترحات أبداها غير الصهيونيين، وصفت بأنها «خطيرة للغاية»، تتعلق برئاسة الوكالة ودستورها، وأكد المجلس الصهيوني العام، على ضرورة أن يتولى رئيس المنظمة الصهيونية العالمية، رئاسة الوكالة اليهودية بأغلبية ثلاثة أخماس الأصوات في مجلس الوكالة، وتطبيق نظام التصويت غيابياً للأعضاء الذين يمثلون التنظيمات اليهودية فيما وراء البحار[١].

وقد تكثفت الاتصالات مع يهود أمريكا وأوروبا الغير صهيونيين. وأثناء المحادثات مع اليهود الأمريكيين الغير صهيونيين، فقد تم وضع المبادىء الأساسية لدستور الوكالة اليهودية. وقد أعلن وايزمن في ٢٦ تموز (يوليو) ١٩٢٩ أنه قد تم الوصول إلى نهاية المباحثات الراقية إلى تكريس الوكالة الموسعة. وكانت الملامح الرئيسية في الاتفاق مع غير الصهيونيين كما صدرها وايزمن في بيانه كالآتي:

- الغرض الرئيسي من الاتفاق هو دفع عجلة تأسيس الوطن القومي اليهودي في فلسطين وفقاً لما جاء في تصريح بلفور وصك الانتداب.

- تقوم الوكالة الموسعة بأعباء الوكالة اليهودية كما جاء في المادة الرابعة من صك الانتداب، وتبذل كل جهودها لتحقيق الأهداف الآتية كأهداف رئيسية.

١ - تشجيع الهجرة.

٢ - نشر اللغة العبرية والثقافة اليهودية.

٣ - حيازة الأرض كملكية أبدية للشعب اليهودي.

---

(١) Jewish Chronicle, 31-5-1929, p. 25.

٤ - توظيف العمال اليهود في كل الأشغال بواسطة الوكالة اليهودية تحت إشرافها، على أن تكون ترقية الاستعمار الزراعي بجهود العمال الزراعيين اليهود.

٥ - يوضع الكيرن هايسود (الصندوق التأسيسي لفلسطين) تحت تصرف الوكالة، وسوف يبقى في وضعه القانوني الحالي. غير أن مديريه سوف يعينون عن طريق مجلس الوكالة اليهودية. أما الكيرن كايمت (الصندوق القومي اليهودي) فسوف يستمر على انفصاله، ولن تتغير علاقته بالمنظمة الصهيونية. والاتفاقية تؤكد أن الأراضي التي تمت حيازتها بأموال الوكالة سوف تسجل بواسطة الكيرن كايمت كأملاك موقوفة للشعب اليهودي[١].

وعندما عقد المؤتمر الصهيوني السادس عشر في زوريخ ١٩٢٩، فقد ناقش دستور الوكالة اليهودية الموسعة. ويذكر ناحوم غولدمان أن المعارضة الصهيونية هزمت برغم تنظيم صفوفها، وانتصر فريق وايزمن، حيث تمت الموافقة نهائياً على البرنامج الذي تم تنظيمه، وعقد الاجتماع الدستوري للوكالة اليهودية الموسعة في الحادي عشر من آب (اغسطس) ١٩٢٩. وفي الرابع عشر من الشهر نفسه تم توقيع الاتفاقية بين الصهيونيين وغير الصهيونيين. وقد تضمن الاتفاق دستور الوكالة اليهودية لفلسطين التي أنشئت لتقوم بمهام الوكالة اليهودية كما نص عليها صك الانتداب[٢].

هذا وقد تم توزيع مقاعد مجلس الوكالة اليهودية لفلسطين، وعددها (١١٢) مقعداً، على النحو التالي: (٤٤) مقعداً ليهود الولايات المتحدة الأميركية و(١٤) مقعداً ليهود بولونيا، و(٧) مقاعد ليهود المانيا، و(٧) مقاعد ليهود بريطانيا، و(٦) مقاعد ليهود فلسطين و(٦) مقاعد ليهود رومانيا، و(٤) مقاعد ليهود فرنسا، و(٣) مقاعد ليهود تشيكوسلوفاكيا، و(٢) مقعدان ليهود النمسا، و(٢) مقعدان ليهود هنغاريا، ومقعد واحد ليهود كل من الأرجنتين وبلجيكا وكندا وجنوب أفريقيا وأستراليا والهند

(١) د. محمد عبد الرؤوف سليم، مرجع سابق، ص ٨٩.
(٢) نفس المصدر ص ٩٣.

وبلغاريا ومصر واليونان وإيطاليا وليتفيا وهولندا ولتوانيا وسويسرا ويوغوسلافيا ومقعد واحد ليهود أستراليا ونيوزيلاندا ومقعد احتياط[1].

هيمنة الوكالة اليهودية

شكلت المادة الرابعة من صك الانتداب نقطة الارتكاز، التي أستندت إليها لجنة فلسطين التنفيذية، في الهيمنة على جميع المؤسسات اليهودية في فلسطين، فقد جاء في المادة الحادية عشرة لتعطي الوكالة اليهودية الحق في القيام بالأعمال التي تقوم بها سلطات حكومة الانتداب مباشرة. وقبل إنشاء الوكالة اليهودية فقد تعاونت المنظمة الصهيونية مع سلطات الانتداب طبقاً لما جاء في صك الانتداب، وذلك من خلال اللجنة التنفيذية الخاصة بفلسطين. تلك اللجنة التي أصبحت في شكل هيئة حاكمة، بحيث أصبحت نواة الحكومة داخل الحكومة الرسمية الممثلة بحكومة الانتداب.

ولكن قبل تشكيل «اللجنة التنفيذية لفلسطين»، والتي انبثقت عن مؤتمر كالسباد، والمنعقد في أيلول ١٩٢١، فقد كان يعمل في فلسطين «اللجنة الصهيونية إلى فلسطين»، والتي تم إنشاؤها بعد تصريح بلفور وكانت «اللجنة الصهيونية إلى فلسطين» تزداد منذ إنشائها شيئاً فشيئاً، حتى كانت تتألف من مائة عضو في ربيع عام ١٩٢٠، بحيث كان يضمهم جهاز أشبه ما يكون بوزارة، تتكون من رئيس وهو حاييم وايزمن، ونائب رئيس وثلاثة أعضاء ومراقب وسكريتير وأمين صندوق رئيس حسابات. ومنذ عام ١٩٢٠ كانت «اللجنة الصهيونية إلى فلسطين» تعمل كحكومة داخل الحكومة الفعلية لفلسطين. بل أن نفوذها تعدى تلك الحدود، من خلال صلاتها الوثيقة بالدوائر السياسية الحاكمة في لندن، هذا وقد أنشأت هذه اللجنة عدة محاكم مدنية في البلاد[2].

---

(١) نجيب الأحمد، فلسطين تاريخاً ونضالاً، دار الجليل للنشر عمان، طبعة أولى، ١٩٨٥ ص ١٧١.

(٢) د. محمد عبد الرؤوف سليم، مرجع سابق، ص ١٩.

وقد جاءت « اللجنة التنفيذية الصهيونية لفلسطين » لتحل محل « اللجنة الصهيونية الى فلسطين » ، ولتجد التشكيل المدني الذي يعمل جنباً إلى جنب مع الإدارة العسكرية البريطانية في حكم فلسطين.

ومن ثم فقد سيطرت اللجنة التنفيذية الخاصة بفلسطين على جميع الأجهزة السياسية ليهود فلسطين، ولا سيا الجمعية التأسيسية والمجلس الوطني، واستحوذت على جميع اختصاصاتها. ومما زاد في سيطرة هذه اللجنة على شؤون اليهود في فلسطين، وإضعاف أهمية مؤسسات اليشوف المنتخبة هو وقوف الحكومة البريطانية مع المنظمة الصهيونية العالمية والذي حددته المادة الرابعة من صك الانتداب.

فقد جاء في المادة الرابعة من صك الانتداب « يعترف بوكالة يهودية ملائمة كهيئة عمومية لإدارة فلسطين، والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وغير ذلك من الأمور التي قد تؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودى، ومصالح السكان اليهود في فلسطين، ولتساعد وتشترك في ترقية البلاد على أن يكون ذلك خاضعاً دوما لمراقبة الإدارة.

يعترف بالجمعية الصهيونية كوكالة ملائمة ما دامت الدولة المنتدبة، ترى أن تأليفها ودستورها، يجعلانها صالحة ولائقة لهذا الغرض، ويترتب على الجمعية الصهيونية، أن تتخذ ما يلزم من التدابير بعد استشارة حكومة صاحب الجلالة البريطانية للحصول على معونة جميع اليهود الذين يبغون المساعدة في إنشاء الوطن القومي ».

ونصت المادة السادسة على ضرورة قيام تعاون بين حكومة الانتداب والوكالة اليهودية في مجالات الاستيطان اليهودي في فلسطين، وقد جاءت صياغة هذه المادة على النحو التالي:

« على إدارة فلسطين، مع ضمان عدم إلحاق ضرر بحقوق ووضع الأهالي الأخرى، أن تسهل هجرة اليهود في أحوال ملائمة وأن تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار إليها في المادة الرابعة، حشد اليهود في الأراضي الاميرية والاراضي الموات غير المطلوبة للمقاصد العمومية ».

أما المادة الحادية عشرة من صك الانتداب فقد خولت لحكومة الانتداب الاتفاق مع الوكالة اليهودية كي تقوم الأخيرة بإنشاء أو مباشرة « الأشغال والمصالح والمنافع العمومية وترقية مرافق البلاد الطبيعية بشروط عادلة ومنصفة ما دامت الإدارة ـ حكومة الانتداب ـ لا تتولى هذه الأمور مباشرة بنفسها. غير أن كل اتفاق كهذا يجب أن يشترط فيه ألا تتجاوز الأرباح التي يعود بها رأس المال المستثمر، وأن كل ما يزيد على هذه الفائدة من أرباح يجب أن يستخدم لما فيه نفع البلاد على الوجه الذي توافق عليه الإدارة »[1].

دستور الوكالة اليهودية

تضمن دستور الوكالة اليهودية الموسعة خمس عشرة مادة، بحيث حددت المادة الثالثة أهدافها، ورعاية اللغة العبرية، والثقافة اليهودية، والاعتناء بها، وابتياع الأراضي في فلسطين، وتسجيلها باسم الصندوق القومي اليهودي، على أن تصبح فيما بعد، الملكية الشرعية الثابتة للشعب اليهودي.

كما حددت المادة الرابعة من الدستور أجهزة الوكالة اليهودية في مجلسها بحيث اشتملت على الأجهزة الرئيسية التالية[2]:

١ - مجلس الوكالة: ويعتبر هذا المجلس، أعلى هيئة قيادية في الوكالة، وهو يقابل المؤتمر العام للمنظمة الصهيونية. ولمجلس الوكالة دورة عادية واحدة في كل سنتين، كما له رئيس ينتخبه من بين أعضائه. وبما أن المجلس هو أعلى هيئة قيادية في الوكالة، فهو المرجع الأخير، بالنسبة لجميع الأمور، التي تقع ضمن صلاحيات الوكالة واختصاصاتها، فهو الذي يضع المبادىء الأساسية، التي تهتدي بها، جميع أجهزة الوكالة الأخرى، وهو الذي يحدد ميزانيتها ونشاطها.

٢ - اللجنة الإدارية: وهي هيئة شبه دائمة لها دورة عادية في كل ستة أشهر، وتتكون من أربعين عضواً، ينتخبهم مجلس الوكالة لمدة سنتين، من بين

---

(١) راجع نصوص صك الانتداب في د. عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الثامنة، ١٩٨١، ص ٣٨٨ - ٣٩٨.

(٢) د. شمران حادي، مرجع سابق ص ٢ - ٢٣.

أعضائه، على أن يمثل فيها الصهاينة وغير الصهاينة بشكل متساو. وبما أن اللجنة الإدارية تأتي بعد مجلس الوكالة في الأهمية فهي التي تمارس اختصاصاته فيما بين أدوار انعقاده، وتشرف على جميع أجهزة الوكالة، وتحدد اختصاصاتها.

٣ - اللجنة التنفيذية: وهي أعلى هيئة تنفيذية للوكالة، وتقابل اللجنة التنفيذية في المنظمة الصهيونية العالمية. وينتخب أعضاء هذه اللجنة من قبل مجلس الوكالة، وهي مسؤولة أمامه، وأمام اللجنة الإدارية، ومدة العضوية في اللجنة التنفيذية سنتان، وعدد أعضائها ثمانية، نصفهم من الصهاينة والنصف الآخر من غير الصهاينة. وتقوم اللجنة التنفيذية بممارسة الأعمال اليومية للوكالة وتمثيلها أمام سلطة الانتداب، وعليها أن تقدم تقارير عن أعمالها إلى اللجنة الإدارية ومجلس الوكالة.

لقد قامت أجهزة الوكالة حتى الحرب العالمية الثانية بممارسة عملها على أوسع نطاق، فأنشأت عدة مكاتب ومؤسسات في مختلف مناطق فلسطين لرعاية وتنظيم شؤون اليهود، والدفاع عن مصالحهم. ورغم أن قيام الحرب العالمية الثانية، قد أدى إلى ايقاف نشاط كل من مجلس الوكالة واللجنة الادارية، إلا أن نشاط اللجنة التنفيذية قد تضاعف بشكل ملحوظ، كما استمرت في تنفيذ برامجها لبناء الوطن القومي اليهودي، من خلال المكاتب والمؤسسات التي شكلتها. وبسبب غياب كل من مجلس الوكالة واللجنة الإدارية خلال فترة الحرب، أصبحت اللجنة التنفيذية مسؤولة أمام المجلس الداخلي، الذي تشكل في فلسطين، من رئيس المجلس الصهيوني العام، وممثلين عن المجلس القومي الصهيوني، وثمانية وعشرين ممثلاً للاحزاب السياسية كل حسب قوته. وقد قام المجلس الداخلي بممارسة سلطات ووظائف المجلس الصهيوني، بسبب تعطيل المجلس الصهيوني عن العمل، خلال فترة الحرب.

وفي هذه الفترة فقد أصبحت كل من اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية، واللجنة التنفيذية للوكالة مسؤولة أمام المجلس الداخلي. ومن ثم فقد تمت عملية الدمج الفعلي بين المنظمة الصهيونية العالمية، والوكالة اليهودية. وقد تأكد هذا الدمج في مؤتمر بال لعام ١٩٤٦ حيث أصبحت اللجنة التنفيذية للمنظمة

الصهيونية، تتكون من اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية، التي هي بمثابة الهيئة التنفيذية للمنظمة الصهيونية، واللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية، التي يقع على عاتقها، العمل على إقامة الوطن القومي اليهودي، وإدارة جميع المؤسسات اليهودية في فلسطين، بما فيها الجمعية التأسيسية، والمجلس القومي لمجتمع اليشوف.

وهكذا يمكن القول بأن الأجهزة الرسمية التي كانت تنظم شؤون اليهود من الناحية الرسمية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٤٨ هي الجمعية التأسيسية والمجلس القومي واللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية، ومع ذلك فإن الحكم الفعلي لليهود في فلسطين، خلال هذه الفترة كان للجنة التنفيذية اليهودية، التي تشكل جزءاً من اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية، والتي ظلت تهيمن على جميع المؤسسات والمكاتب الصهيونية البالغ عددها ما يقارب من ستة وعشرين مكتباً [١].

(١) نفس المصدر، ص ٢٢ ـ ٢٣.

الفصل الثاني

كيفية تكوين الدولة

حدد برنامج بال، هدف الصهيونية الذي تسعى لتحقيقه بقوله: « إن غاية الصهيونية هي خلق وطن للشعب اليهودي في فلسطين يضمنه القانون العام». ولتحقيق هذا الهدف، فقد عملت الحركة الصهيونية في خطين متوازيين، هما: البحث عن اعتراف دولي بالأهداف والمطالب الأساسية، وهذا ما أسماه هرتزل أثناء وجوده على رأس الحركة بالبراءة (Charter). والثاني البدء بتنظيم اليهودية العالمية وكسبها لصالح تنفيذ البرنامج الصهيوني.

وفي الإطار الأول، فقد شرع هرتزل في الاتصال بالدول الكبرى للحصول على دعمها، بغية تنفيذ مشروعه «الاستعماري»، كما جاء في وثيقة بال. واتصل بكل من تركيا والمانيا وبريطانيا. وتابع رؤساء الحركة نفس المنهجية، التي أختطها هرتزل من قبل، رغم اعتراض الصهيونيين العمليين على ذلك، ووسع القادة الصهيونية من مجال تحركهم الدولي بحيث شمل دولاً كثيرة بعد الحرب العالمية الأولى. وساهم في ذلك اتساع دائرة تنظيماتها المنتشرة في معظم انحاد العالم.

ونتج عن التحركات الصهيونية، تأييد كثير من الدول لمشروعها الاستيطاني في فلسطين. وكان وعد بلفور ثمرة دعم وتأييد بريطانيا لهذا المشروع. وقد شكل خطوة أولى وهامة في تحقيق الهدف الصهيوني. كما تبعه صدور صك الانتداب عن عصبة الامم، متضمناً ما جاء في وعد بلفور، مما شكل خطوة أخرى، في طريق إقامة «الوطن القومي» لليهود في فلسطين. وتتوج هذا العمل، بصدور قرار التقسيم عن هيئة الامم المتحدة.

وبعد صدور قرار التقسيم فقد أعلنت بريطانيا الانسحاب من فلسطين، بعد أن ضمنت قيام الدولة اليهودية، التي تعهدت بإنشائها على الأراضي الفلسطينية. وفي ليلة الانسحاب البريطاني، أعلن ديفيد بن غوريون باعتباره رئيس اللجنة التنفيذية والوكالة اليهودية قيام الدولة اليهودية.

ونحن هنا سوف نستعرض في هذا الفصل هذا الموضوع في بندين:

الأول: المستندات الصهيونية الثلاثة.

الثاني: قيام الدولة اليهودية.

المبحث الأول

المستندات الصهيونية الثلاثة

كان تيودور هرتزل، منذ البداية، مقتنعاً بأن الخطوة الأولى لتحقيق الهدف الصهيوني، تكمن في الحصول على ترخيص بقيام شركة تعمل على تهجير اليهود إلى فلسطين، وتوطينهم فيها، على أن يتم ذلك بمساعدة حكومة واحدة أو أكثر من الحكومات. وفي الخطاب الذي ألقاه أمام المؤتمر الصهيوني في بازل في ٢٩ آب (اغسطس) ١٨٩٧، أبدى هرتزل عدم اقتناعه بهجرة عشرة آلاف يهودي إلى فلسطين كل سنة وقال:

«إنه لو افترضنا أن عدد اليهود في العالم هو تسعة ملايين، ولو كان بإمكاننا ارسال عشرة آلاف يهودي كي يستعمروا فلسطين سنوياً، فهذا يعني أن المسألة اليهودية ستحل بعد تسعماية سنة. وهذا يبدو مستحيلاً»[1]

وتحت تأثير هذا الاقتناع، ركز هرتزل جهوده على النقطة الرابعة في برنامج بال الصهيوني، تلك النقطة التي تشير إلى ضرورة «اتخاذ الخطوات التمهيدية من أجل الحصول على موافقة الحكومات، حيث تكون هناك حاجة ضرورية، وذلك من أجل تحقيق هدف الصهيونية»[2].

وقد شكلت أفكار هرتزل تياراً داخل المنظمة الصهيونية العالمية، بحيث رأى

---

(١) سلسة كتب فلسطينية ـ ٢١، الفكرة الصهيونية ـ النصوص الأساسية، بيروت مركز الأبحاث الفلسطيني ـ م.ت.ف ١٩٧٠ ص ١٢٦.

(٢) د. أسعد عبد الرحمن، المنظمة الصهيونية العالمية ١٨٨٢ ـ ١٩٨٢ المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت طبعة ١٩٨٥، ص٤٩.

هذا التيار أن قيام الدولة اليهودية يجب أن يضمنه القانون العام، أي التأييد الدولي. وقد أطلق على أصحاب هذا التيار «الصهيونيين السياسيين»، وهم الذين دعوا الى موافقة الدول المعنية. وبجانب هؤلاء فقد وجد تيار آخر، رأى أنه من الواجب التركيز على النقطة الأولى في البرنامج الصهيوني الخاصة «بتشجيع استيطان العمال الزراعيين والصناعيين اليهود في فلسطين». وقد اشتهر أنصار هذا التيار باسم «الصهيونيين العمليين»[1].

وظل كلا التيارين يعملان سوياً، من أجل تحقيق الهدف الذي رسمه مشروع بال لإقامة «الدولة اليهودية». وكانت التحركات السياسية تشمل كافة الدول التي ترى القيادة الصهيونية ضرورة الاتصال بها، ودونما استثناء. وقد استطاعت هذه القيادة الحصول بداية على وثيقة بريطانية، تتعهد فيها بقيام «وطن قومي» لليهود في فلسطين، ومن ثم فقد سعت المنظمة الصهيونية بعد اتساع نشاطها لوضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، وذلك ليسهل عليها تنفيذ التعهد باقامة الوطن القومي، وبعد أن تأمنت للصهيونية القاعدة البشرية والقوة الكافية، فقد أعلنت عن قيام دولتها اليهودية على جزء من الاراضي الفلسطينية، بعد اتخاذ قرار دولي بهذا الشأن.

أولاً: وعد بلفور

تولي اسرائيل وعد بلفور أهمية خاصة، وتعتبره أحد المستندات القانونية التي تستند عليها. وقد ضمنت «وثيقة الاستقلال»، اشارة واضحة إلى هذا الوعد، فقد نصت على أن حق اليهود في «الانبعاث القومي في بلده... اعترف به أعلان بلفور»[2].

جاء وعد بلفور بعد مفاوضات استمرت ثلاث سنوات، دارت بين الحكومة البريطانية، واليهود البريطانيين، والمنظمة الصهيونية العالمية. وقد تم تقديم عدة مسودات في هذا الشأن، للموافقة عليها. وبذلك فقد اخذ الوعد بعداً دولياً،

(١) أسعد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ٥٥.

(٢) راجع نص وثيقة الاستقلال في موريس برنسون، اسرائيل، البنى السياسية والاجتماعية، ترجمة فارس غريب، دار الخلود، بيروت، طبعة أولى ١٩٧٩ ص ٢٨٧ ـ ٢٩١.

بحيث يمكن القول، إنه جاء في إطار « القانون العام » الذي كان هرتزل يدعو لتأمينه وضمان حمايته وفي النهاية فقد تمت الموافقة على مسودة، بحيث خرج بشكل خطاب موجه من أرثر بلفور وزير الخارجية البريطانية يوم ٢ تشرين ثاني ١٩١٧، موجه إلى اللورد روتشيلد وهذا نصه:

« يسرني جداً أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالته التصريح التالي، الذي ينطوي على العطف على أماني اليهود الصهيونية، وقد عرض على الوزارة واقرته:

أن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل جهدها لتسهل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جلياً أن لن يؤتى بعمل من شأنه أن يضير الحقوق التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين، ولا الحقوق، أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى، أكون ممتنا لكم لو أبلغتم هذا التصريح الى الاتحاد الفدرالي الصهيوني »[1].

ومن الجدير بالذكر، أن نص تصريح بلفور، كان قد عرض على الرئيس الامريكي ولسون، ووافق على محتواه قبل نشره. ووافقت عليه فرنسا وايطاليا رسمياً سنة ١٩١٨، ثم تبعها الرئيس الأمريكي ولسون رسمياً وعلنياً سنة ١٩١٩، وكذلك اليابان. وفي سنة ١٩٢٠ وافق عليه مؤتمر سان ريمو الذي عقده الحلفاء، لوضع الخريطة السياسية الجديدة لما بعد الحرب، وضمَّنه قراره بانتداب بريطانيا نفسها على فلسطين. وفي سنة ١٩٢٢، وافقت عليه عصبة الامم، وضُمِّن صك الانتداب البريطاني على فلسطين[2].

أسباب الوعد:

كتب هرتزل في كتابه « الدولة اليهودية »، والذي نشر في فيينا عام ١٨٩٦ ما يلي: « سنكون بالنسبة إلى أوروبا، جزءاً من حائط يحميها من آسيا، وسنكون

---

(١) يوسف محمد يوسف القراعين، حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير دار الجليل للنشر، عمان، طبعة أولى ١٩٨٣ ص ٧٩ ـ ٨٠.

(٢) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين، تاريخها وقضيتها، طبعة أولى ١٩٨٣ ص ٣٧.

بمثابة حارس يقف في الطليعة ضد البربرية ». كما جاء في تقرير كامبل بنرمان والتقرير الذي وضعته الهيئة التنفيذية للمنظمة الصهيونية عام ١٩٢١ أن القيمة الاستراتيجية لفلسطين في نظر الامبراطورية البريطانية، هو الذي كان له الوزن الراجح عند اصدار الوعد.

وقد جعل ليونارد شتاين، الشهير بأبحاثه، مسأله اكتشاف وايزمن الصهيوني لمادة الاسيتون، والتي أفادت بريطانيا في الحرب العالمية الاولى، أهم الاسباب التي أدت الى اعطاء هذه الوعد. ويرى بعض الباحثين إلى أن مسألة كسب الطوائف اليهودية في العالم، إلى جانب بريطانيا في الحرب العالمية الاولى كان السبب الرئيسي في الموضوع، وقد تعرض كريستوفر سايكس إلى هذه المسألة، فلم يكن مقتنعاً بالتعليلات هذه، وانتهى بعد استعراضها الى نتيجة « لا يعرف أحد بالضبط لماذا اعطي وعد بلفور ».

لكن هذا الموقف الآخير فيه ابتعاد كثير عن الحقائق. فلا شك أن هناك مؤشرات عدة، توصلنا الى التعرف على الاسباب الحقيقة، التي أدت إلى اعطاء هذا الوعد. ويشكل سير التاريخ أحد هذه المؤشرات الهامة. فباستقراء صفحاته، نجد أن الدول الغربية الاستعمارية، كانت في حالة منافسة للسيطرة على فلسطين. وتعتبر حملة نابليون عام ١٧٩٩ اقدم المحاولات الاوروبية في العصور الحديثة في هذا الاتجاه. فعندما غزا نابليون البلاد، فقد حاول استمالة اليهود إلى جانبه، كما ابدى رغبة في منحهم امتيازات استيطانية فيها. وقد كان يهدف من وراء ذلك، إلى إيجاد قاعدة استعمارية موالية له في المنطقة. وقد اعتبر بعض الكتاب والمؤرخين الصهاينة أن نداء نابليون لخلق قاعدة استيطانية يهودية في فلسطين يشكل المثل الأعلى السابق لوعد بلفور.

وفي اطار المنافسة الاستعمارية يأتي الاسطول الانجليزي ليساعد في تضييق حصار نابليون لعكا عام ١٧٩٩، كما ساهم الانجليز فيما بعد مساهمة فعالة في اخفاق حملة محمد باشا على سوريا. وهذا يؤكد بصورة قاطعة، أن بريطانيا، ومنذ القرن التاسع عشر، كانت تضع فلسطين في استراتيجيتها الشرق أوسطية. أي انها عملت ومنذ ذلك الوقت وبقدر المستطاع على محاولة السيطرة عليها.

وبذلك يمكن القول أن القيمة الاستراتيجية لفلسطين باعتبارها بوابة العبور الى أواسط آسيا، حيث المستعمرات البريطانية من ناحية، ومن ناحية ثانية كونها تشكل الجناح الشرقي لقناة السويس الطريق الحيوي للتحركات البريطانية في اتجاه مستعمراتها، قد جعلها ذات أهمية خاصة في السياسة البريطانية.

ومسألة اخرى هامة اغفلها الباحثون، وهذه المسألة هي (اللاسامية)، وارتباطها بالهجرات التي شهدها اليهود، ومنذ النصف الثاني من القرن الماضي. فقد حاولت كثير من الدول ابعاد هذه الهجرات عن بلادها. وفي هذا الاطار، يمكن تفسير مواقف كثير من الدول، التي ايدت وعد بلفور، وذلك بغية توجيه اليهود بعيداً عن أراضيها.

ويمكن القول أن البريطانيين لم يكونوا مهتمين من قريب أو بعيد، بأحلام اليهود الدينية، بالعودة إلى أرض الميعاد، فالأمر يذهب ابعد من ذلك، لأن معظم الذين عملوا من أجل استصدار الوعد، كانوا من المعادين للسامية، الذين يهمهم تحويل سيل الهجرة اليهودية إلى أي بقعة في العالم.

فالفيلد مارشال سميث الوزير في حكومة لويد جورج ورئيس وزراء جنوب أفريقيا فيما بعد، كان يخشى تزايد الهجرة اليهودية لبلاده، ولذلك حاول أن يوجد لليهود بلداناً أخرى، تلائمهم وتغريهم بالهجرة اليها. بل أن السيرلويد جورج نفسه كان مشهوراً بتصريحاته المتكررة المعادية للسامية. اما بلفور صاحب الوعد فقد كانت كراهيته لليهود عميقة إلى حد بعيد. وقد كان يصارح صديقه وايزمن بهذا الامر. كما أنه في عام ١٩٠٥ كان من بين الذين قادوا الحملة النشيطة لتأييد (قانون الاجانب) أي لمنع دخول اليهود الروس المضطهدين إلى الاراضي البريطانية، لخشيته من (الشر الاكيد) الذي قد يلحق بالجزر البريطانية، نتيجة للهجرة التي يغلب عليها الطابع اليهودي. فاليهود في تصوره، شعب لا يقبل الاندماج، وهم يكونون جماعة قومية (مستقلة) ويؤمنون بديانة مختلفة عن ديانة الاغلبية المسيحية، مما يشكل تهديداً حقيقياً للحضارة الانجليزية.

نخلص من كل ذلك للقول بأن عوامل متعددة كانت وراء اصدار هذا

الوعد. وأهم هذه العوامل هو (اللاسامية)، التي ساهمت في اضطهاد اليهود في كثير من الدول، والتي بين برنار لازار في كتابه (اللاسامية تاريخها واسبابها)، مسؤولية الطوائف اليهودية عنها. لقد نتج عن هذا التيار هجرات متعاقبة من روسيا ورومانيا وبولونيا والمانيا منذ النصف الثاني من القرن الماضي، وقد حاولت كثير من الدول ومن بينها بريطانيا إبعاد هذه الهجرات عن بلادها وتوجيهها باتجاه فلسطين، لخدمة اهدافها الاستراتيجية.

غموض النص

ان قراءة هادئة لهذا النص يثير كثيراً من النقاشات حول مضامينه. فهو يتحدث عن إيجاد (وطن قومي). فهل تعني هذه العبارة ايجاد ملجأ لليهود في فلسطين، أم تعني ايجاد دولة يهودية يخضع العرب لها؟ كما أن هذا النص يتحدث عن حقوق السكان المحليين، ويحصرها في الحقوق (المدنية)، ولم يتعرض للحقوق السياسية، بينما آثر المحافظة على الحقوق السياسية لليهود في البلاد، التي يعيشون فيها، خارج فلسطين.

وقد كان هذا الغموض متعمداً من المنظمة الصهيونية، ومن بريطانيا على حد سواء، ومن الواضح أن المشروع الصهيوني كان يرمي إلى انشاء دولة يهودية، فقد قال هرتزل بعد انتهاء المؤتمر الصهيوني الاول والذي عقد في بال عام ١٨٩٨: (في بال أرسيت الدولة اليهودية). كما كتب اللورد كرزون في ١٩١٩/١/١٦ يقول: (بينما يقول لك وايزمن شيئاً وتظن أنه يعني «وطناً قومياً يهودياً» يمضي تفكيره إلى شيء مختلف كل الاختلاف فهو يتطلع الى دولة يهودية وسكان عرب تخضع تحت حكم اليهود، وهو يسعى لتحقيق ذلك خفية وبضمانة بريطانية». وقد أبدى المجلس الوطني اليهودي في مذكرته التي بعثها إلى ونستون تشرتشل في مارس ١٩٢١ نواياه بقوله (لا يمكن الشك في أنه عازم على رفض حقوق شعب آخر).

كما أن بريطانيا كانت تهدف من وراء هذا الغموض إلى عدم إثارة العرب وذلك باللجوء إلى صيغة غير واضحة وإلى مواقف متناقضة. فبينما كتب بلفور

صاحب الوعد إلى لويد جورج في ١٩١٩/٢/١٦ يقول له (النقطة الضعيفة في وضعنا بشأن فلسطين، هو أننا رفضنا حق تقرير المصير، فلو أن سكان فلسطين الموجودين حالياً استشيروا في ذلك، لاعطوا دون شك رأيهم بالرفض للاستيطان اليهودي). ولكنه بعد أربعة أشهر أي في ١٩١٩/٨/١١ يكتب للحكومة البريطانية يقول (في فلسطين لا ننوي أن نلجأ للإجراء الشكلي وهو معرفة رغبات السكان المحليين في البلاد فالدول الاربع الكبرى ملتزمة للصهيونية، والصهيونية سواء كانت صواباً أم خطأ، خيراً أم شراً، متأصلة الجذور، في تقاليد متطاولة العصور، وكذلك في حاجات الحاضر، وآمال المستقبل، بما هو أعمق من رغبات واهواء العرب).

وتسير السياسة البريطانية في نفس خط التضليل والخداع، فيأتي الكتاب الأبيض لعام ١٩٢٢، ليفسر وعد بلفور، بأنه لا يعدو انشاء مركز للاشعاع الثقافي والديني لليهود في فلسطين. بينما الحقيقة التي ظهرت فيما بعد أن الحكومة البريطانية، قد التزمت بتنفيذ هذا الوعد، باتجاه انشاء دولة يهودية، كما انها قد استمرت في السير في الطريق مع اليهود خطوة في هذا الاتجاه، وحينما مكنتهم من فلسطين فقد قررت الانسحاب، حيث تم الاعلان عن قيام دولة اسرائيل في ١٩٤٨/٥/١٤.

بطلان الوعد

جاء في المذكرة التي قدمتها المنظمة الصهيونية العالمية، إلى مؤتمر السلام في جنيف عام ١٩١٩ ما يلي (هذه الأرض الموطن التاريخي لليهود). كما جاء في اعلان قيام دولة اسرائيل أنه (بموجب الحق الطبيعي والتاريخي للشعب اليهودي قد أنشئت هذه الدولة)، كما أورد نفس الاعلان، في الفقرة الخامسة (أن حق الشعب اليهودي في الانبعاث داخل وطنه الخاص، اعترف به تصريح بلفور». وهكذا تحاول الصهيونية الخروج من المأزق، بالربط بين الحقوق التاريخية لليهود في فلسطين، وإصدار وعد بلفور. وتقدم لذلك أن الوعد لم ينشيء حقاً بل أعاد الحق لإصحابه!! ويأتي هذا في اطار الرد على المقوله التي أوردها أرثركوستلر في كتابه (الوعد والوفاء) والتي قال فيها (أمة وعدت أخرى علناً

بأرض أمة ثالثة). وقد أصبحت هذه العبارة فيما بعد أساساً للنقاش في شرعية الوعد. ولا شك أن الوعد يثير نقاشاً تاريخياً وقانونياً وأخلاقياً.

فمن الناحية التاريخية: فإنه يستحيل أن نعطي اليهود (حقاً تاريخياً)، باعتبارهم أول من شغل أرض فلسطين، فعندما أتت القبائل العبرية إلى هذه الأراضي، مع موجة الهجرة الارامية، في القرن الثالث عشر قبل الميلاد، فقد وجدت بها سكاناً أصليين، هم الكنعانيون وفي نفس الفترة تقريباً، فقد وصلت إلى البلاد شعوب من بحر إيجه واستقرت بين الكرمل والصحراء، وهم (الفلستيون)، والتي أخذت البلاد اسمهم فيما بعد. ويقول الفيلسوف روجيه جارودي في كتابه (ملف اسرائيل)، إن (الفلسطينيين الحاليين ينحدرون من السكان الاصليين الكنعانيين، وهم يعيشون فوق تلك الأرض منذ خمسة آلاف عام على الأقل)، كما يقول في مكان آخر (ان العبرانيين عندما استقروا في فلسطين، إما بالتسلل إليها أو بغزوها، هم على الأكثر غزاة بين آخرين مثلهم مثل البابليين والحثيين والمصريين والفرس والاغريق والرومان). وهكذا لا يمكن القول إن وعد بلفور قد أعاد الحق لأصحابه كما لا يمكن القول إنه أنشأ حقاً لثبوت بطلانه.

أما من الناحية القانونية: فإن الوجود البريطاني في فلسطين قد بدأ على شكل احتلال، ومن المتفق عليه قانوناً، أن الاحتلال لا يفيد الملكية. لذلك فإن حكومة صاحب الجلالة لا تستطيع أن تتصرف بهذه البلاد، دون رغبة سكانها، وهم المالكون الحقيقيون لها. أما بعد صدور صك الانتداب، فإن فلسطين تصبح (أمانة مقدسة في عنق الحضارة)، كما جاء في الفقرة الأولى من المادة (٢٢) من عهد عصبة الأمم. ولا شك أن الأمانة تقتضي المحافظة على الأراضي الفلسطينية، وتحقيق رفاهية شعبها، (وتقديم مشورة ادارية من قبل الدولة-المنتدبة، وذلك إلى الوقت الذي تصبح فيه قادرة على الوقوف على قدميها)، كما ورد في نفس المادة، الفقرة الرابعة، وبذلك فإنه لا يجوز لبريطانيا، أن تنشىء حقاً للغير في البلاد دون رضى وموافقة المالكين الحقيقيين لها وهم عرب فلسطين.

أما من الناحية الأخلاقية: فقد كانت بريطانيا، قد وعدت العرب بالمساعدة

على قيام الدولة العربية المستقلة، لقاء قيامهم بالثورة ضد العثمانيين. وقد فعل العرب ذلك في العاشر من حزيران ١٩١٦ حيث تمكنوا، بالتعاون مع قوات الحلفاء، من دحر الجيوش العثمانية عن فلسطين في أيلول ١٩١٨، فوضعها الحلفاء تحت إدارتهم العسكرية باعتبارها جزءاً من بلاد العدو المحتلة، وقد أدارت بريطانيا ظهرها للعرب وشرعت مع فرنسا في محادثات سرية، حتى توصلت معها لاتفاقية في ١٦ أيار ١٩١٦، عرفت فيما بعد، باتفاقية سايس بيكو، وتتضمن توزيع الوطن العربي إلى مناطق نفوذ استعمارية. وبذلك تكون بريطانيا قد أخلت بقاعدة أخلاقية هامة في السلوك السياسي والانساني على حد سواء. إن هذه الأسباب وغيرها، مما لا يتسع لذكرها الآن تثير نقاشاً موضوعياً حول شرعية الوعد وصحته، وتفضي بنتيجة منطقية تقود، الى بطلان هذا الوعد، ومع المناداة ببطلان هذا الوعد، فإنه لا بد من التمسك أيضاً ببطلان النتائج التي افرزها على الصعيد السياسي، وهو قيام دولة اسرئيل، وذلك طبقاً للقاعدة القانونية، التي تقضي بأن ما بني على الباطل فهو باطل.

ثانياً: صك الانتداب

توقف القتال على الجبهة التركية في ٣٠ تشرين أول ١٩١٨. ثم وافقت تركيا بسبب هزيمتها في الحرب، على انفصال الولايات العربية عنها، والتخلي عن السيادة عليها، بموجب معاهدة سيفر الموقعة في ١٠ آب ١٩٢٠، وبسبب رفض الجمعية الوطنية التركية التصديق على هذه المعاهدة، فان الانفصال لم يصبح نافذاً قانوناً، الا بعد أن تم التوقيع على معاهدة لوزان في ٢٤ تموز ١٩٢٣[١]

لقد كانت فلسطين ضمن الأقاليم العربية التي انفصلت عن تركيا، بعد أن احتلتها قوات الحلفاء. وكان مصيرها موضع نقاش وبحث في مؤتمر الصلح، حيث بذلت الحركة الصهيونية، التي مثل مندوبها، أمام المجلس الأعلى للحلفاء خلال شهر شباط ١٩١٩، جهوداً حثيثة، من أجل الظفر بتصديق المؤتمر على

---

(١) هنري كتن، فلسطين في ضوء الحق والعدل، ترجمة وديع فلسطين، مكتبة لبنان بيروت، طبعة أولى ١٩٧٠، ص١٨.

البرنامج، الذي قدموه بشأن مستقبل فلسطين، والذي تضمن مشروعاً لإقامة وطن قومي صهيوني، مع قابليته للتطور حتى يصبح دولة ذات استقلال ذاتي[1].

وقد رفض المجلس الأعلى للحلفاء البرنامج الصهيوني، ولكنه أفسح المجال أمام الحركة الصهيونية، للدخول في مفاوضات مع الوفد البريطاني إلى مؤتمر الصلح، حول موضوع الانتداب على فلسطين، في الوقت الذي حرم الشعب العربي الفلسطيني، من أن يمثل في ذلك المؤتمر، أو أن يستشار حول مستقبل وطنه، أو شروط الانتداب المقترح عليه. وفي ضوء ذلك قرر المجلس الأعلى للحلفاء في ٢٥ نيسان ١٩٢٠، وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، كما اقر مجلس عصبة الامم في ٢٤ تموز ١٩٢٢ صك الانتداب البريطاني على فلسطين[2].

نصوص صك الانتداب

تألف صك الانتداب من مقدمة و٢٨ مادة، وكان هو الدستور الاستعماري الصهيوني الذي حكمت بموجبه فلسطين طوال فترة الانتداب البريطاني. وقد تضمنت المقدمة نص تصريح بلفور، ومصادقة عصبة الأمم على انتداب بريطانيا على فلسطين، مع تخويلها مسؤولية تنفيذ التصريح، وتأكيد « الصلة التاريخية التي تربط الشعب اليهودي بفلسطين، والأسباب التي تدعو إلى إعادة إنشاء وطنهم القومي في تلك البلاد » وقد اختصت المواد ٢، ٤، ٦، ٧، ١١، ٢٢، بإنشاء الوطن القومي اليهودي. وشكلت مخططاً متكاملاً لتحقيق ذلك من النواحي: السياسية والإدارية والاقتصادية والثقافية[3].

فقد نصت المادة (٢) على إعطاء الدولة المنتدبة السلطة التامة في الاشتراع والإدارة، واعتبرتها مسؤولة « عن وضع البلاد في أحوال سياسية وادارية

(١) يوسف محمد يوسف القراعين، مرجع سابق، ص ٨٣.
(٢) نفس المصدر ص ٨٣.
(٣) فيما يتعلق بنصوص صك الانتداب يتم مراجعة، د. عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص ٣٨٨ ـ ٣٩٨.

واقتصادية تضمن انشاء الوطن القومي اليهودي. وصيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين». ونصت المادة (٤)، على إنشاء وكالة يهودية معترف بها «لاسداء المشورة إلى ادارة فلسطين، والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وغيرها من الأمور التي تؤثر في انشاء الوطن القومي اليهودي».ونصت المادة (٦) على أن «على إدارة فلسطين أن تسهل هجرة اليهود... وأن تشجع حشدهم في الأراضي الاميرية، والأراضي الموات».

ونصت المادة (٧)، على أن يشتمل قانون الجنسية «على نصوص تسهل اكتساب اليهود للجنسية الفلسطينية». والمادة (١١) على أنه يمكن للادارة البريطانية أن تتفق مع الوكالة اليهودية على أن تقوم الوكالة «بإنشاء أو تسيير الأشغال والمصالح والمنافع العمومية، وتطوير مرافق البلاد الطبيعية». والمادة (٢٢) على أن «تكون الانجليزية والعربية والعبرية، اللغات الرسمية لفلسطين»

واختصت المواد ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، بمسؤولية الدولة المنتدبة (بريطانيا) عن المحافظة على الأماكن المقدسة، وضمان الوصول اليها، وكيفية الفصل في الحقوق الدينية، وكفالة الحرية الدينية للجميع. أما المواد ١، ٣، ١٢، ١٧، فقد تناولت المصالح البريطانية، اذ جردت الأكثرية العربية الساحقة من حقوقها السياسية، واعطت بريطانيا السلطة التامة في التشريع والادارة، وتشجيع الحكم الملّي، بقدر ما تراه هي موافقاً، والاشراف على العلاقات الخارجية لفلسطين، وتنظيم القوات اللازمة للمحافظة على السلام، والدفاع عن البلاد، واستخدام طرق فلسطين وسككها الحديدية ومرافئها لتحركات القوات المسلحة.

أما المادة (٢٥)، فقد أعطت الدولة المنتدبة الحق، بموافقة عصبة الامم في أن ترجيء أو توقف تطبيق ما تراه غير قابل للتطبيق من هذه المواد، على المنطقة الواقعة شرقي نهر الأردن. ومن ثم وافق مجلس عصبة الامم على استثناء منطقة شرقي الأردن من تطبيق مواد صك الانتداب، المتعلقة بإنشاء الوطن القومي اليهودي، كما وافق على تخويل بريطانيا، المسؤولية الكاملة عن الانتداب على شرقي الأردن. وقد تم هذا الإجراء، على الرغم من أن شرقي الأردن،

كان جزءاً من ولاية دمشق (أو سوريا) إلى نهاية العهد العثماني. وجزءاً من سوريا الداخلية إلى آخر العهد الفيصلي[1].

أهمية صك الانتداب

كان صك الانتداب وثيقة سياسية بالغة الخطورة، والمستند الذي بررت به بريطانيا سياستها الصهيونية، على أساس أنه تعهد دولي ملزم، فوضت عصبة الأمم اليها أمر تنفيذه. وقد تضمن هذا الصك مخططاً مدروساً لإقامة الوطن القومي اليهودي، الذي نص عليه تصريح بلفور، وخصصت مواده الرئيسية لضمان المصالح الصهيونية والبريطانية على حد سواء.

لقد تجاهل صك الانتداب تجاهلاً صريحاً لواقع فلسطين التاريخي والقومي. وقد اتضح من اللمحة التاريخية لهذا الكتاب، بطلان ما أشارت اليه مقدمة الصك من «تأكيد الصلة التاريخية التي تربط الشعب اليهودي بفلسطين»، واتخاذها أساساً لاعتبار فلسطين وطناً قومياً لليهود. كما تجاهل الصك الواقع الديموغرافي الذي يتشكل منه السكان، إذ كان عدد العرب وقت صدور الصك يفوق ٩٠٪ من مجموع السكان، بينما لم يبلغ عدد اليهود ١٠٪، ولا ترتفع أملاكهم عن ٢٪ من الأراضي.

وبالإضافة إلى أن صك الإنتداب فيه خرق واضح لاتفاقية حسين – مكماهون، التي تعهدت بريطانيا بموجبها باستقلال البلاد، فقد جاء مناقضاً أيضاً للمبادىء الأساسية لعصبة الأمم نفسها. فقد نصت المادة (٢٢) من عهد عصبة الأمم في فقرتها الرابعة على ضرورة استشارة السكان المحليين حول الدولة المنتدبة وموافقتهم على ذلك. وفي هذه الحالة لم يتم استشارة السكان المحليين حول انتداب بريطانيا على فلسطين، كما أن نفس المادة قد أشارت إلى أن دور الدولة المنتدبة، يكون في تحقيق رفاهية الشعوب وتقدمها. ولكن بريطانيا عملت عكس مضمون هذه المادة، اذ جلبت الويل والدمار إلى سكان البلاد الاصليين

(١) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين تاريخها وقضيتها، مرجع سابق ص ٥٢.

بتسهيل عمليات اهجرة اليهودية للبلاد.

ومن وجهة نظر الحركة الصهيونية، فقد كان صك الانتداب، تنفيذاً لمطلبها المرحلي الأساسي آنذاك، وهو: المصادقة الدولية على تصريح بلفور، وانشاء الوطن القومي اليهودي بإشراف بريطانيا وحمايتها. ذلك بأن تصريح بلفور كان عطفاً أو وعداً بريطانياً، أما صك الانتداب، فقد اعتبر وثيقة دولية ملزمة.

ثالثا: قرار التقسيم

نصت المادة (٢٢) من عهد عصبة الأمم، على أن الهدف من نظام الانتداب هو تحقيق تقدم الشعوب ورفاهيتها. ولكن مجريات الأحداث تشير الى أن بريطانيا كانت تعمل ضد هذا الهدف، من خلال الالتزام بتنفيذ سياسة توطين اليهود في فلسطين، ومن ثم إقامة دولة يهودية، والتي أشار إليها وعد بلفور بعبارة «وطن قومي»، وقد أكدها صك الانتداب، الذي تم الاتفاق عليه بين بريطانيا والصهيونية العالمية قبل تصديق عصبة الأمم عليه.

وفي اللحظة التي أدركت بريطانيا أنها قاربت من بلوغ هدفها، فقد خطت خطوة ثانية يوم ٢ نيسان ١٩٤٧، وهي الإعلان عن نيتها رفع القضية إلى الأمم المتحدة، واستندت في ذلك إلى نص المادة العاشرة من ميثاق الأمم المتحدة. واكملت إعلانها هذا بقرارها يوم ٢٦ أيلول ١٩٤٧ بالانسحاب من فلسطين. وبذلك تخلصت من مسؤولية الانتداب دون أن تقيم حكومة وطنية تتسلم مقاليد الأمور، ودون أن تحصل على موافقة الأمم المتحدة[١].

القضية الفلسطينية أمام هيئة الأمم

دعت بريطانيا إلى عقد دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وكانت الأولى التي تعقد بهذه الصفة، من أجل مناقشة الوضع في فلسطين، وفي أثر موافقة باقي أعضاء الجمعية العامة، انعقدت الدورة الخاصة في ٢٨ نيسان

(١) يوسف محمد يوسف القراعين، مرجع سابق، ص ٨٩.

١٩٤٧ ، وبسط ممثلو الهيئة العربية العليا والوكالة اليهودية وجهة نظرهم في القضية. وبعد النقاش والمداولة قررت الجمعية العامة يوم ٧ أيار ١٩٤٧ ، اختيار لجنة تحقيق دولية ، ومنحتها سلطات واسعة للتثبت من الحقائق[١].

وصلت اللجنة الدولية إلى القدس في ١٧ حزيران ١٩٤٧. وكانت الهيئة العليا قد قررت مقاطعتها ، فاستمعت إلى الهيئات والشخصيات في فلسطين ، ثم انتقلت إلى بعض العواصم العربية ، حيث استمعوا إلى وجهات نظر الحكومات العربية في هذا الموضوع. وبعد أن استكملت مهمتها عادت اللجنة ووضعت تقريرها الذي وافق عليه جميع الأعضاء.

احتوى التقرير ، توصيات عامة ، وتتلخص في ضرورة إنهاء الانتداب على فلسطين ، ومنحها الاستقلال ، على أن تتقدمه مرحلة انتقالية قصيرة ، تكون السلطة في أثنائها مسؤولة أمام منظمة الأمم المتحدة. وعلى أن يبني النظام السياسي للدولة أو الدولتين الجديدتين والدستور ، على أساس ديمقراطي ، يضمن المحافظة على حقوق الأقليات. وعلى أن تسجل المبادىء الأساسية لميثاق الأمم المتحدة في دستور كل من الدولتين ، بما في ذلك واجب تسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية ، وعلى حرية العبادة ، ووجوب قبول مبدأ المحافظة على الوحدة الاقتصادية في فلسطين ، وعلى أن تتقدم الحكومة المؤقتة لكل من الدولتين إلى الأمم المتحدة ، قبل الاعتراف باستقلالها ، تصريحا يؤكد الحقوق القائمة ، فيما يتعلق بالأماكن المقدسة وضمان حرية الوصول اليها وزيارتها وعبورها ، لجميع المواطنين في الدولة الأخرى وللغرباء ، وصيانة الأماكن المقدسة[٢].

ورغم أن اللجنة قد اتفقت حول التوصيات العامة ، إلا أنها اختلفت حول تصور الحل النهائي للقضية.

وقد قدمت أغلبية أعضاء اللجنة مشروعا لتقسيم فلسطين ، بحيث يتكون من دولتين ، عربية تتألف من الجليل الغربي ومنطقة نابلس الجبلية والسهل الممتد من

---

(١) مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، فلسطين تاريخها وقضيتها ، مرجع سابق ص ١٠١ .
(٢) نفس المصدر ، ص ١٠٢ .

اسدود جنوبا إلى الحدود المصرية، وتدخل فيها مناطق جبال الخليل وجبل القدس وغور الأردن. ويهودية وتتألف من الجليل الشرقي ومرج بن عامر، والقسم الأكبر من السهل الساحلي، ومنطقة بئر السبع، بما فيها النقب. وتصبح الدولتان مستقلتين، بعد مرحلة انتقال تدوم عامين. ويجب عليهما الموافقة على دستور كل منهما، وتوقيع معاهدة توطيد العلاقات الاقتصادية. وينتخب في كل من الدولتين مجلس تأسيسي لوضع الدستور، وبموجبه تؤلف حكومة مؤقتة في كل من الدولتين، تمنح حق توقيع معاهدة الاتحاد الاقتصادي، وتوقيع بيان بنصوص حماية الأماكن المقدسة والحقوق الدينية وحقوق الأقليات.

أما منطقة القدس، فتوضع تحت نظام الوصاية الدولية، ويعين مجلس الوصاية لهيئة الأمم حاكم القدس العام، على ألا يكون عربياً أو يهودياً. وعلى ألا تدخل القدس في الاتحاد الاقتصادي المشترك.

أما مشروع الأقلية، فيتلخص في قيام حكومتين في فلسطين مستقلتين استقلالا ذاتيا، وتتألف منهما دولة اتحادية عاصمتها القدس، وينتخب مجلس تأسيسي لوضع الدستور. وتتناول سلطة الحكومة الاتحادية قضايا الدفاع والشؤون الخارجية والمصالح الاقتصادية المشتركة، وينتخب رئيس الدولة من قبل مجلس الاتحاد، وتنحصر الهجرة اليهودية في المنطقة اليهودية في نطاق استيعاب تقرره لجنة مشتركة مؤلفة من تسعة أعضاء، يكون لكل من العرب واليهود والأمم المتحدة ثلاثة مندوبين فيها.

قرار التقسيم

شكلت هيئة الأمم المتحدة جمعية صغرى لبحث تقرير اللجنة الخاصة بفلسطين. وتفرع عن هذه الجمعية لجنتان لإعداد مشاريع مفصلة، إحداهما، تضع المشاريع المتفقة مع تقرير الأكثرية، في لجنة التحقيق الدولية، ومعظم اعضائها من المؤيدين له. وثانيتهما تضع المشاريع المتفقة مع تقرير الأقلية، واعضاؤها من معارضي تقرير الأكثرية.

وأعدت اللجنة الأولى مشروعا يتضمن إنهاء الانتداب في وقت لا يتجاوز

آب (أغسطس) ١٩٤٨، وقيام الدولتين بعد الجلاء بشهرين، وإشراف لجنة انتقال دولية، تعينها الأمم المتحدة على إدارة فلسطين، وتنفيذ التقسيم في فترة الانتقال. وحددت اللجنة كلا من المنطقتين، بحسب ما اقترحته أكثرية لجنة التحقيق، على أن تضم يافا، وبعض أقسام من النقب إلى الدولة العربية، كما صححت الحدود لمصلحة اليهود، على شواطىء البحر الميت، وفي منطقة صفد من ناحية الجليل الغربي.

واعدت اللجنة الثانية مشروعا على أساس قيام الدولة الموحدة في فلسطين. وفي ٢٤ تشرين الثاني ١٩٤٧، عرض مشروع الدولة الموحدة على اللجنة الخاصة في الأمم المتحدة فرفضته الأكثرية. وفي اليوم التالي، طرح مشروع التقسيم على اللجنة الخاصة فقبل بموافقة خمس وعشرين دولة مقابل ثلاث عشرة دولة، وامتناع سبع عشرة عن التصويت. وحينئذٍ نقلت القضية للجمعية العامة للبت فيها.

عقدت الجمعية العامة لهيئة الأمم اجتماعها يوم ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧، وجرى التصويت، فكان ثلاثة وثلاثون صوتا إلى جانب التقسيم، وثلاثة عشر صوتا ضده، وامتنع عشرة أعضاء عن التصويت، وبهذا تم الحصول على ثلثي الأصوات.

أوصت الأمم المتحدة في قرارها بتقسيم فلسطين إلى دولتين: دولة عربية، ودولة يهودية تضم ٥٦٪ من أرض فلسطين. ونص القرار على اتحاد اقتصادي يربط بين الدولتين، وعلى تدويل منطقة القدس.

المبحث الثاني

قيام الدولة اليهودية

أصاب المؤسسات الصهيونية بعض الخلل، على أثر استقالة حايم وايزمن من رئاسة المنظمة، بسبب فشل مشروعه بضرورة اشتراك المنظمة في مؤتمر لندن الذي دعت إليه بريطانيا في أيلول عام ١٩٤٦. وقد عجز المؤتمر الصهيوني الثاني والعشرين الذي عقد في نهاية نفس السنة عن انتخاب رئيس المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية، كما عجز في نفس الوقت عن انتخاب لجنة تنفيذية للمنظمة وللوكالة. وفي الواقع فقد أصبح ذلك «المجلس» المرجع النهائي في شؤون المنظمة والوكالة.

ومع تسارع التطورات السياسية في الأمم المتحدة وفلسطين، فقد أدرك المجلس الصهيوني أن الأمور بدأت تصل إلى نهايتها، وبذلك فقد أنشأ في عام ١٩٤٧ «المجلس الوطني»، الذي كان بمثابة برلمان للدولة الصهيونية القادمة. كما انشأ في نفس الوقت «ادارة وطنية» كانت حكومة الدولة المرتقبة. وكانت هذه الاجراءات تمهيدا لإعلان الدولة اليهودية التي كانت في دور التكوين والولادة. وقد ظل ديفيد بن غوريون الذي كان يرأس كل من اللجنة التنفيذية الصهيونية واللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية والإدارة الوطنية يهيء نفسه لإعلان قيام الدولة.

اعلان قيام الدولة

عقد المجلس الوطني اليهودي جلسة فوق العادة في تل ابيب في الثاني عشر من أيار ١٩٤٨ برئاسة ديفيد بن غوريون حيث قدم بن غوريون تقريرا يشرح

فيه الوضع العام في البلاد، وطلب اثناء الاجتماع التصويت على موضوعين

١ - إعلان قيام الدولة اليهودية فورا

٢ - قبول هدنة مؤقتة بين العرب واليهود

وقد جرى التصويت على هذين الاقتراحين، حيث وافق المجلس الوطني على قيام الدولة اليهودية مع هدنة مؤقتة. كما عرض بن غوريون اقتراح الرئيس الأمريكي ترومان تأجيل إعلان قيام الدولة لوقت قصير. وطلب أن يتم الإعلان عن قيام الدولة في جلسة سرية. وهكذا فقد تقرر أن يعقد اجتماع للمجلس الوطني في جلسة سرية في متحف تل أبيب في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الجمعة ١٤ أيار ١٩٤٨.

وقد تم عقد اجتماع المجلس الوطني في متحف تل أبيب، ليلة الرابع عشر من أيار ١٩٤٨، ولم تكن جلسات الاجتماع سرية، كما تقرر لها من قبل، وناقش المجتمعون اسم الدولة الجديدة وحدودها، فاقترح البعض أن تأخذ اسم (اله اسرائيل)، واقترح آخرون اسم (جوريع)، وغيرهم طرح اسم (صخرة اسرائيل)، كما طرح البعض اسم (صهيون)، وعندما قال بن غوريون إن اسمها سيكون (إسرائيل)، فقد صفق جميع الحاضرين. واقترح البعض أن يكون حدودها حدود التقسيم، حسب قرار هيئة الأمم المتحدة، الصادر في التاسع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٤٧، ولكن بن غوريون اعترض على ذلك، وقال: إن العرب رفضوا التقسيم، وهم الآن يحاربوننا، وإننا سنحاربهم، وحينما نحتل كل الجليل، وجميع الطرق المؤدية إلى القدس نتحدث عن الحدود. وأشار بن غوريون إلى الولايات المتحدة قائلاً: هذه الولايات المتحدة الأمريكية حين أعلنت استقلالها لم تعين حدودها، وجيشنا هو الذي يعين حدوده[1].

وفي الوقت الذي كان فيه المندوب السامي البريطاني يغادر فلسطين، ليلة ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨، أعلن بن غوريون باسم « مجلس الشعب » قيام دولة

(١) نجيب الاحمد مصدر سبق ذكره، ص ٤٥٥.

إسرائيل، وذلك في إعلان رسمي جاء فيه:

« نحن أعضاء مجلس الشعب، ممثلي المجتمع اليهودي في أرض إسرائيل، والحركة الصهيونية، في يوم انتهاء الانتداب البريطاني على أرض إسرائيل، وبفضل حقنا الطبيعي والتاريخي بقوة القرار الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة، نجتمع لنعلن بذلك قيام الدولة اليهودية في ارض اسرائيل، والتي تدعى دولة اسرائيل. ونعلن أنه منذ لحظة الانتداب هذه الليلة، عشية السبت في السادس من أيار (مايو) ١٩٤٨ (ميلادية) حتى قيام سلطات رسمية ومنتخبة للدولة، وفقا للدستور الذى تقره الجمعية التأسيسية المنتخبة، في مدة لا تتجاوز أول تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٨، منذ هذه اللحظة سيمارس مجلس الشعب سلطات مجلس دولة مؤقت، سيكون جهازه التنفيذي الإدارة الشعبية، بمثابة الحكومة المؤقتة للدولة اليهودية، التي تدعى اسرائيل[1].

وكان أول عمل قام به مجلس الشعب المشار إليه أعلاه والذي ورد في إعلان قيام إسرائيل، إصدار نظام القانون والإدارة في ١٩ أيار (مايو) ١٩٤٨. وقد حدد هذا النظام تركيب مختلف دوائر الحكومة الوطنية والادارات المحلية وواجباتها وسلطاتها، كما تضمن النظام القانوني للدولة، والقضايا المتعلقة بفرض الضرائب وتنظيم قروض الدولة وميزانيتها، وتنظيم القوات المسلحة، وتسجيل المؤسسات التجارية، والجمعيات التعاونية، وضرورة نشر الأنظمة الشعبية والادارية في الجريدة الرسمية. وبموجب هذا النظام ايضا أنشأت هيئتان حكوميتان رئيستان هما:

١ - مجلس الدولة المؤقت، ليحل محل مجلس الشعب ويكون بمثابة البرلمان الإسرائيلي. وقد تولى رئاسة مجلس الدولة المؤقت حاييم وايزمن.

٢ - الحكومة المؤقتة لتحل محل الادارة الشعبية، وتكون الجهاز التنفيذي للدولة المسؤولة عن اعمالها أمام مجلس الدولة المؤقت. وقد ترأس الحكومة المؤقتة

---

(١) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مصدر سابق ص ٤١٠.

هذه ديفيد بن غوريون[1].

دولة يهودية

مثلما لم تتحدد حدود الدولة بشكل رسمي، وبقي الأمر حتى هذه اللحظة، حيث تطالب الحكومات الاسرائيلية، أن يتم تحديد الحدود بناء على اتفاق، يجري بين إسرائيل، والدول العربية المجاورة، فإنه في نفس الوقت لم يتم تحديد مضمون الدولة، وهو الشعب. فما زالت هذه المسألة مثار جدل بين الأوساط اليهودية، داخل اسرائيل وخارجها. والاختلاف القائم بين الطوائف اليهودية أساسه طريقة التهويد. فمن المعلوم أن اليهودي يكتسب هذه الصفة بطريقتين:

اولا : أن يولد من أم يهودية

ثانيا: أن تجرى عملية تهويده وفقا للمراسيم اليهودية

وطبقا للبند الثاني فإن عملية تهويده، أو ادخاله في الديانة اليهودية، تستلزم اجراءات وطقوساً يشترط فيها أن تتم بطريقة معينة. فاليهود الأرثوذكس يطالبون بأن تتم هذه العملية، وفقا لطقوسهم ومراسيمهم، وهذا بالطبع ما ترفضه بقية الطوائف الاخرى من الإصلاحيين والمحافظين. ويعتبر اليهود الارثذكس ان كل يهودي لم تمارس عليه اجراءاتهم هو غير مكتمل لشروط الدخول في اليهودية. وقد حاولت الاحزاب الدينية في اسرائيل ممارسة ضغوطها، من اجل ايجاد تعريف لعبارة من هو اليهودي. وقدمت للكنيست مشاريع كثيرة في هذا المجال، بغية سن قانون يعرف من هو اليهودي. ولكن هذه المشاريع كانت تفشل بسبب الخلاف القائم حول هذه المسألة. وتهدف الاحزاب الدينية من وراء ذلك تحديد من له «حق العودة» إلى إسرائيل. ومن المعلوم ان اسرائيل قد دعت كافة اليهود للهجرة إليها. ويعطي قانون الجنسية الحق لأي يهودي يعود لإسرائيل في الحصول على الجنسية بمجرد أن تطأ قدماه الأرض.

وإذا كان الخلاف حول تحديد من هو اليهودي قائم بين الطوائف اليهودية،

---

(١) نفس المصدر ص ٤١١.

فإن خلافا آخر قد بدأ بالظهور منذ محاولة تعديل « النظام الاساسي للكنيست » (التعديل رقم ١٢). فقد جرت محاولة سن قانون يمنع التحريض العنصري، حيث جاء في المشروع « لا يحق لأية قائمة مرشحين المشاركة في انتخابات الكنيست إذا كانت اهدافها أو اعمالها، تتضمن صراحة أو بشكل غامض أحد الأمور التالية..... ٢ - إنكار الطابع الديمقراطي للدولة ٣ - التحريض على العنصرية ...». وقد تم تسريب سبع كلمات إلى هذا المشروع تحت مظلة مواجهة القوائم العربية ومنعها من المشاركة في الانتخابات العامة..وهذه الكلمات تفيد أنه لا يجوز أن تشارك في الانتخابات أية قائمة، إذا كان في أهدافها أو أعمالها، صراحة أو يفهم منها « إنكار قيام دولة إسرائيل كدولة للشعب اليهودي ».

إن إدخال عبارة « كدولة للشعب اليهودي » يدخل انقلابا في المفاهيم الواقعية والقانونية في اسرائيل. فهناك فارق كبير بين مصطلح « دولة يهودية » و« دولة الشعب اليهودي »، فعبارة « دولة يهودية »، إنما تعني ان الطابع العام والرسمي لهذه الدولة ان تكون يهودية، كما امريكا امريكية وبريطانيا بريطانية. وهذا لا يمنع من وجود طوائف وفئات غير يهودية في هذه الدولة. وهم بالمعنى القانوني يرتبطون بهذه الدولة بشكل رسمي ويتمتعون بالحقوق والواجبات المقررة في القانون. اما عندما نستعمل عبارة « دولة الشعب اليهودي » فهذا يعني اولا: ان هذه الدولة هي ملك لكافة اليهود اينما كانوا، أي أن هذه الدولة هي ملك اليهودي في فرنسا وبريطانيا وامريكا والدنمارك وغيرها. ومن الناحية القانونية فإن له حقوقاً في هذه الدولة وعليه واجبات. وهذا على الصعيد المنطقي والواقعي غير مقبول. فليس منطقيا أن تطالب هذه الدولة اليهود القاطنين في الخارج، بدفع الضرائب واداء واجب التجنيد الإجبارى في صفوف الجيش على سبيل المثال. وثانيا وهو الاخطر، ان هذه الدولة باعتبارها دولة الشعب اليهودي فانه يصبح لا مكان للفئات والطوائف الاخرى فيها. وهذه الطوائف والفئات تصبح محرومة من كافة الحقوق التي تمنحها اياها بعض القوانين السارية المفعول، ويصبحون في هذه الدولة من الدرجة الثانية، بعكس

ما تنادى به اسرائيل من انها دولة ديمقراطية تتحقق فيها المساواة بين كافة الطوائف والفئات.

لقد تم تمرير هذا التعديل في قانون الكنيست الاساسي في القراءة الاولى، في اخر يوم في الدورة الصيفية لعام ١٩٨٥. ولكنه توقف عند القراءتين الثانية والثالثة. فما زال مشروع التعديل مطروحا للموافقة عليه من قبل الكنيست. لقد علق الصحفي اوري افنيري على المصادقة على مشروع القانون في القراءة الاولى بقوله:

« لم تسن الدولة قانونا بهذا الشأن، ولكن ها قد جاء العباقرة وسنوا قانونا احق، دون اي تفكير او منطق، وفتحوا المشكلة بكل ابعادها. انه « صندوق المتاعب »، وسوف يؤدي إلى مصاعب لا حصر لها »[1].

قانون الجنسية

الجنسية هي الوسيلة التي يتحدد من خلالها انتساب الشخص لبلد معين، بحيث يصبح احد رعاياها، له من الحقوق ما لبقية المواطنين فيها، وعليه من الواجبات ما عليهم. وقد اشارت اتفاقية لاهاي عام ١٩٣٠ إلى ضرورة تنظيم الجنسية لافرادها. حيث نصت في مادتها الاولى على:

« تختص كل دولة بان تحدد في قانونها الاشخاص الذين يتمتعون بجنسيتها، وتعترف الدولة الاخرى بهذا القانون بقدر انسجامه مع الاتفاقيات الدولية، والعرف الدولي، ومبادىء القانون المعترف بها بشكل عام في مسائل الجنسية ».

ويعود تاريخ قانون الجنسية الاسرائيلي الى ٣ تموز عام ١٩٥٠، عندما قدم إلى الكنيست – وهو السلطة التشريعية – مشروعا قانونين. هما قانون العودة، وقانون الجنسية، بحيث يختص الاول بالهجرة اليهودية إلى اسرائيل، وقد قدمه بن غوريون رئيس الحكومة، ويختص الثاني بتحديد من هو « الاسرائيلي ». وقد

(١) معولام هزيه ١٦/١٠/١٩٨٥.

تمت المصادقة على قانون الجنسية واصبح ساري المفعول عام ١٩٥٢[١].

ومن منطلق اسس القانون العام، الذي يشكل اساس التشريع في دولة اسرائيل، يجد الباحث، ان كتب القانون الصهيونية تتكلم عن قانونين للجنسية، الاول يختص « باليهود »، والثاني يتعلق « بغير اليهود ». فمن الناحية التشريعية، فان قانون الجنسية لعام ١٩٥٢ يتضمن هذين النوعين من الاحكام، التي تتناول أناساً من نوع مختلف حسب النظرة الصهيونية[٢].

وتشير نصوص قانون الجنسية إلى ان اليهودى يكتسب الجنسية، بحكم العودة (م-٢)، بحكم الاقامة في اسرائيل (م-٣)، بحكم الولادة (م-٤)، او عن طريقة التجنس (المواد ٥-٩). وهكذا فان العودة وسيلة ذات اهمية قصوى في منح الجنسية، حيث ان قانون العودة وقانون الجنسية متلازمان، فبينما يعطي قانون العودة اليهودي حقا اتوماتيكيا بالهجرة الى اسرائيل، فان قانون الجنسية يمنح الجنسية فورا لمثل هذا الشخص[٣].

ان العناصر الاساسية لحق الحصول على الجنسية بموجب مبدأ العودة هي عنصران: ان يكون يهوديا، وان يعود الى اسرائيل. وقد تم ادخال تعديل على قانون الجنسية في أيار عام ١٩٧١، بحيث اصبح يسمح لاي يهودي يعرب عن رغبته في الاقامة في اسرائيل بان يصبح مواطنا اسرائيليا « ولو لم يتحرك قيد أنملة ».

اما القسم الثاني من قانون الجنسية، وهو الذي نظم جنسية غير اليهود، فقد حصر وسائل الحصول على الجنسية الاسرائيلية بثلاث طرق هي:

---

(١) ضاري رشيد السمرائي، الفصل والتمييز العنصري في ضوء القانون الدولي العام، دار الرشيد للنشر ١٩٨٣، منشورات وزارة الثقافة والاعلام في الجمهورية العراقية، سلسلة دراسات (٣٣٧) ص ٤٨٩.

(٢) أنيس فوزي قاسم، قانون العودة وقانون الجنسية الاسرائيليان (دراسة في القانون المحلي والقانون الدولي رسالة ماجستير مقدمة لجامعة جورج واشطن)، دراسات فلسطينية -٨٩- طبعة خاصة باسبوع فلسطين - بغداد، ١٩٧٢ ص ١٥.

(٣) ضاري رشيد السامرائي، مرجع سابق، ص ٤٩٢.

١ - اكتساب الجنسية بحكم الاقامة، وتمنح للمواطن العربي الفلسطيني، شرط ان يكون مسجلا في آذار سنة ١٩٥٢ بموجب مرسوم تسجيل السكان لعام ١٩٤٩.

٢ - ان يكون في اسرائيل، يوم نفاذ القانون في ١٢ تموز ١٩٥٢

٣ - ان يكون موجودا في اسرائيل، او في احدى المناطق التي تم ضمها إلى اسرائيل بعد قيامها، خلال الفترة ما بين ١٥ آذار ١٩٤٨ و ١٢ تموز.

٤ - دخل اسرائيل مصورة قانونية خلال تلك الفترة.

٥ - ان يجيد اللغة العبرية[١].

وقد حددت المواد (٥-٩) طريقة اكتساب الجنسية عن طريق التجنس. وتجدر الاشارة إلى ان هذه المواد هي خاصة بغير اليهود، اذ ان اليهود يمكنهم اكتساب الجنسية بموجب المادة الثانية، اذا كانوا لا يقيمون في اسرائيل، وبحكم العودة، او بموجب المادة الثالثة التي تنص على الاقامة داخل اسرائيل او بحكم الولادة كما اشارت إلى ذلك المادة الرابعة.

وقد نصت المادة الخامسة عن امكانية الشخص البالغ الحصول على الجنسية الاسرائيلية، وقد اشترطت هذه المادة لذلك:

١ - ان يكون موجودا في اسرائيل

٢ - كان قد اقام في اسرائيل ثلاث سنوات من السنوات الخمس السابقة لتقديم طلب التجنس.

٣ - له حق الاقامة في اسرائيل بصفة دائمة

٤ - ان يلم باللغة العبرية.

٥ - تنازل عن جنسية السابقة، او انه سينقطع ان يكون اجنبي الجنسية،

---

(١) راجع المادة (٣) من قانون الجنسية الاسرائيلي.

وعندما يصبح اسرائيلي الجنسية.

وبالاضافة الى هذه الشروط، فان الفقرة (ب) من المادة نفسها تجعل منح الجنسية متوقفاً على ارادة وزير الداخلية، فقد نصت هذه الفقرة على ما يلي:

« يمنح وزير الداخلية اذا استنسب ذلك، الجنسية الاسرائيلية للطالب الذي تتوفر فيه الشروط المبينة في الفقرة م ....»

الوضع القانوني لعرب فلسطين

كان سكان فلسطين جميعاً يتمتعون بالجنسية العثمانية، باعتبار فلسطين ولاية عثمانية. وعندما اندحرت تركيا في الحرب العالمية الأولى، وتقرر وضع معظم الولايات التابعة لها تحت الانتداب وضعت فلسطين تحت الانتداب البريطاني. وقد نصت معاهدة لوزان لعام ١٩٢٤ في المادة (٣٠) على ما يلي:

« الرعايا العثمانيون الذين يقيمون بشكل اعتيادي في فلسطين سيصبحون حكماً مواطنين في تلك الدولة».

وقد أصدرت بريطانيا وهي الدولة المنتدبة على فلسطين، قانون الجنسية لسنة ١٩٢٥، الذي أصبح ساري المفعول في الأول من آب ١٩٢٥. وقد تضمن هذا القانون مجموعة من النصوص التي نظمت مسألة منح الجنسية للمواطنين العرب في فلسطين. كما أن قرار التقسيم، هو الآخر لم يهمل حق الفلسطينيين في الجنسية، حيث نص على ما يلي:

« إن المواطنين الفلسطينيين المقيمين في فلسطين خارج مدينة القدس، وكذلك العرب واليهود، والذي لا يحوزون الجنسية الفلسطينية، ويقيمون خارج مدينة القدس، سيصبحون بمجرد الاعتراف بالاستقلال، مواطني الدولة التي يقيمون فيها، ويتمتعون بكامل الحريات المدنية والسياسية[1] »

وعندما أعلن عن قيام اسرائيل، توقف من الناحية العملية مفعول الجنسية

(١) ضاري رشيد السامرائي، مرجع سابق، ص ٤٩٣.

الفلسطينية، وظل سكان اسرائيل طيلة الفترة الممتدة من ١٤ أيار ١٩٤٨ وإلى ١٤ تموز ١٩٥٢ بدون جنسية. وحينما صدر قانون الجنسية الإسرائيلي، فقد الغى كافة القوانين والمراسيم السابقة، حيث نص في مادته الأولى على ما يلي:

«لا تكون جنسية اسرائيلية إلا بموجب هذا القانون». وبموجب هذا القانون، فقد سقطت الجنسية عن العرب القاطنين في اسرئيل، وأصبح أمامهم طريق واحد للحصول على الجنسية وهو طريق التجنس. ولما كانت الشروط المطلوبة توافرها لاكتساب الجنسية عن طريق التجنس، تصادر إمكانية الحصول عليها. فإن هذا الأمر قد خلق مشكلة إنسانية واضحة. إذ نجد العديد من المواطنين العرب ممن يعيشون في إسرائيل محرومون من جنسية الدولة وهم من سكان البلاد منذ الآف السنين، في الوقت الذي تمنح الجنسية لليهودي والقاطن في الخارج، والذي لا يعرف اسرائيل الا من خلال وسائل الإعلام، وذلك بمجرد الإعراب عن نيته في الإقامة فيها».

والأمر الأكثر سوءًا، هو أن أطفال هؤلاء هم الآخرون الذين ترفض طلباتهم الخاصة بالمواطنة.

ولا شك أن هذا الأمر، بالإضافة إلى منافاته للأخلاق، والمبادىء العامة في القانون، فهو في الوقت نفسه يتعارض مع العرف، والاتفاقيات الدولية. فقد استقر العرف الدولي، على أن الدولة بإمكانها منح جنسيتها للأفراد عند ولادتهم بأحدى طريقتين: حق الأقليم، وحق الدم. وبموجب الطريقة الأولى فإن الشخص يكتسب جنسية الدولة التي ولد على أرضها، أو على أرض تحت سيادتها. أما الثانية، فإن الشخص يكتسب جنسية أبويه أو أحدهما عند الولادة، بغض النظر عن قانون المكان الذي ولد فيه، وتتبنى الدولة هذه الطريقة أو تلك أو الطريقتين معاً، مع تفضيل أحدهما على الآخرى.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو كيف يعيش هؤلاء عديمو الجنسية في إسرائيل؟

يجيب عن هذا التساؤل الدكتور شاحاك بالقول:

« طالما يعيش هؤلاء في اسرائيل، وإن النظرة المبدئية تجاههم هي دفعهم إلى الرحيل. وإن حالة التفرقة العنصريةالتي يعيشونها متعددة، على أنها تظهر بشكل صارخ، عندما يرغب هؤلاء مغادرة اسرائيل بصورة وقتية، إذ أنهم لا يمنحون جواز سفر اسرائيلي، بل يخرجون ومعهم بطاقات سفر لفترة محددة، وإذا حدث لأي سبب، ومثل هذا الأمر غالباً ما يحدث بشكل غير إرادي، أن يمكث هؤلاء لمدة أطول، فلا يسمح لهم بالعودة إلى البلاد[1] ».

(١) د. اسرائيل شاحاك، عنصرية دولة اسرائيل، ترجمة الدكتور لؤي بحري، مراجعة الدكتور جعفر الحسيني، مركز الدراسات الفلسطينية بغداد (بالرونيو) ١٩٧٥، ص١١٨.

الفصل الثالث

النظام القانوني ومصادره

يراد بالنظام القانوني، مجموعة القوانين التي تنظم الحياة العامة في البلاد. فتحدد علاقات الأفراد بعضهم ببعض، كما تحدد علاقات هؤلاء بالسلطة الحاكمة، بالاضافة إلى أنها تبين بوضوح حدود وصلاحيات المؤسسات الرسمية، وارتباطها مع بعضها البعض. وذلك كله في اطار تكاملي، بحيث يصان النظام العام، وتتحدد الحقوق والواجبات بشكل واضح ودقيق.

وبالرغم من عدم وجود دستور مكتوب في اسرائيل، إلا أن هذا الأمر لا يعني عدم وجود قوانين أساسية، تنظم الحياة الدستورية في البلاد. كما أن ذلك لا يعني عدم وجود قوانين خاصة تنظم حياة الأفراد في الدولة.

ونحن هنا سنعالج في هذا الفصل الحياة القانونية في بندين:

الاول: عدم وجود دستور مكتوب

الثاني: المصادر القانونية

المبحث الاول

عدم وجود دستور مكتوب

كل مجتمع سياسي لا بد وأن يملك اطاره الدستوري. والإطار الدستوري يقصد به، تلك المجموعة من النصوص والقواعد، التي منها يتكون الهيكل العام للنظام السياسي، وهذا الإطار يسمح بتحقيق أهداف ثلاثة:

١ – بناء الإطار الحركي لحقوق واختصاصات كل وحدة من وحدات الهيكل السياسي.

٢ – طبيعة تنظيم السلطة من حيث التخصص النوعي والدرجي.

٣ – إبعاد الرقابة بين كل مؤسسة والمؤسسات الاخرى.

وقد ورد في إعلان الاستقلال الصادر يوم ١٥ أيار ١٩٤٨، ما ينص على أنه سوف يتم وضع دستور للدولة الجديدة، من جانب الجمعية التأسيسية التي سيتم انتخابها، بحيث يتم ذلك قبل الأول من شهر تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٨. هذا وكانت قد جرت محاولات قبل ذلك التاريخ لوضع دستور للبلاد، حيث كلفت الوكالة اليهودية في فلسطين في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، وهو اليوم التالي لصدور قرار التقسيم، لجنة خاصة من علماء القانون برئاسة الدكتور ليوكوهين المستشار السياسي لبن غوريون بوضع مشروع للدستور [١].

---

(١) تكونت اللجنة برئاسة العالم الإسرائيلي ليوكوهين، وهو يوصف بأنه خبير قانوني لوزارة الخارجية، واعضاء تلك اللجنة كانوا جميعاً من الكنيست الأول، بل وخمسة منهم ينتمون إلى اللجنة الدستورية لذلك الكنيست.

وقد عرض كوهين مشروعه على الحكومة المؤقتة، التي تشكلت فيما بعد، حيث وافقت عليه بعد أن أدخلت عليه بعض التعديلات. وقامت بنشره في ٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨. وقد أعلنت الأحزاب الدينية معارضتها لمشروع الدستور، لأنه لم يجعل من التوراة أساساً للتشريع الدستوري، كما أعلنت الأحزاب اليسارية، وخصوصاً المابام، ذو النزعة الماركسية، معارضتها للمشروع لأنه ينص على قيام محاكم ذات صبغة دينية، للنظر في القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية. ومع أن هذا المشروع، لم ينل موافقة الجمعية التأسيسية، التي نظرت فيه فيما بعد، إلا أن كثيراً من المبادىء الأساسية التي قام عليها، تعد أساس الأحكام الدستورية القائمة الآن في إسرائيل (١).

فقد نص مشروع الدستور على أن تكون اللغة العبرية هي اللغة الرسمية للدولة، وأن تتخذ الدولة شكلاً جهورياً، ونص على الأخذ بالنظام البرلماني، حيث يكون رئيس الجمهورية ذا صلاحيات محدودة، وينتخب من قبل البرلمان، وإلى جانبه وزارة قوية، وبرلمان قوي أيضاً. كما نص على الأخذ بنظام المجلس الواحد فيما يتعلق بالانتخاب، والأخذ بنظام التمثيل النسبي فيما يتعلق بالانتخاب، والأخذ بمبادىء الحريات المعروفة في الديمقراطيات الغربية. كما ويلاحظ ان للمشروع صبغة اشتراكية تتجلى في النص على حق العمل وحق الأحزاب وواجب الدولة في وضع تشريع التأمين الاجتماعي. كما اقتبس من التقاليد الدينية اليهودية اتخاذ يوم السبت والأيام ذات الصبغة الدينية لدى اليهود أيام راحة وعطل رسمية. ويتميز المشروع بالنص على الصبغة العالمية اليهودية للدولة، أي أن تكون دولة إسرائيل دولة للأفراد اليهود في جميع أنحاء العالم (٢).

---

(١) عبد الحميد متولي، نظام الحكم في إسرائيل، معهد الدراسات العربية العليا، القاهرة ١٩٦٤، ص ١٥٩.

(٢) المشروع الذي تقدم به كوهين يتكون من مقدمة وتسعة فصول، تنص المقدمة على حق كل يهودي حيثما كان في أن يعود إلى الأرض الإسرائيلية، فالفصل الأول يعلن في المادة الثالثة أن الدولة الإسرائيلية هي الوطن القومي للمجتمع اليهودي، ويؤكد في المادة الرابعة مبدأ العدالة وعدم التمييز العنصري بين جميع المواطنين في داخل الأرض الإسرائيلية. في المادة

وبعد تشكيل الجمعية التأسيسة، التي تحولت الى كنيست (البرلمان)، فقد اجتمعت يوم ١٦ شباط (فبراير) ١٩٤٩، لبحث موضوع وصنع دستور للدولة. وبدلاً من أن تنظر في المشروع الذي أشرنا إليه أعلاه، بحثت في مشروع آخر أعدته الحكومة المؤقتة التي كان يرئسها ديفيد بن غوريون الذي كان يرى أن يؤجل النظر في وضع دستور مكتوب للدولة إلى أجل غير مسمى.

الخامسة يعلن أن اللغة الرسمية للدولة هي اللغة العبرية. في المادة السادسة يحدد الطوائف التي من حقها بأن تصف نفسها بأنها تنتمي إلى الدولة:أولا:جميع اليهود الذين كانوا يقيمون في إقليم الدولة في تلك اللحظة التي صدر فيها الدستور. ثانياً: جميع اليهود الذين يزيد سنهم على ثمانية عشر عاماً الذين يقيمون في أي جزء من اجزاء فلسطين لا يندرج تحت إقليم الدولة الإسرائيلية، ويعلنون عن رغبتهم في ذلك خلال عام من تاريخ صدور الدستور. هذا الحق في الاختيار يشمل الزوجة وأبناء من يستخدم ذلك الحق والذين تقل سنهم عن ثمانية عشر عاماً. ثالثاً: جميع المقيمين بالدولة الإسرائيلية غير اليهود، والذين كانوا يقيمون بفلسطين، في لحظة انتهاء الانتداب، بشرط ألا يعلن الشخص، إذا كان أكثر من ثمانية عشر عاماً، وفي خلال عام واحد، رفضه للجنسية الإسرائيلية. هذا الاختيار يشمل الزوجة والأبناء أقل من ثمانية عشر عاماً. الفصل الثاني يتناول الحقوق والحريات الأساسية. المادة الخامسة عشر منه في فقرتها الرابعة، تعلن احترام الأعياد الدينية واعتبار يوم السبت يوم راحة وانقطاع عن العمل. الفصل الثالث وكذلك الفصل الرابع يتناولان تحليلا للسلطتين التشريعية والتنفيذية بالتوالي. المادة ٢٦ تنص على ان السلطة التشريعية يزاولها مجلس نواب. والمادة ٤٨ تحدد السلطة التنفيذية، بأنها يتولاها رئيس الجمهورية، وما تسميه المجلس التنفيذي، ويلاحظ على المادة ٦٢ أنها تحدد عدد الوزراء بخمسة عشر، وانها تشترط عليهم أن يكونوا أعضاء في مجلس النواب. الفصل الخامس: تخصصه للسلطة القضائية. المادة ٧٢ من هذا الفصل، تجعل حق تعيين القضاة من حق رئيس الجمهورية، بناء على اقتراح وزير العدل، بالنسبة لجميع القضاة عدا المحاكم الدينية، وبناء على اقتراح وزير الشؤون الدينية بالنسبة للقضاء الطائفي، وبشرط أن يتم ذلك عقب أخذ رأي المجلس الديني الأعلى، بالنسبة لكل طائفة دينية. المادة ٧٣ تعطي القاضي المدني حصانة مطلقة بحيث لا يجوز رفعه من منصبه إلا بناء على قرار من مجلس النواب ولكن بشرط الحصول على اغلبية ثلثي أعضاء المجلس، ولكن بشرط التصويت عليه بهذه الأغلبية مرتين على أن تفصل بينهما فترة لا تقل عن ستة أشهر.

الى جوار هذا المشروع تقدم العالم في فيينا بمشروع آخر يتضمن بعض الخلافات مع المشروع السابق ذكره الخاص بليو كوهين، وان ظل محتفظاً بمجموعه بالخط العام الذي يعكسه ذلك المشروع الأول.

راجع تفصيل ذلك في د. حامد عبدالله ربيع، من يحكم تل أبيب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت طبعة أولى ١٩٧٥ ص ١٤٦ – ١٤٧.

وأقرت الجمعية القانون الجديد في اليوم نفسه، تحت اسم (قانون الانتقال). وهو مكون من خمسة عشر قسماً صغيراً، بحيث يطلق عليه الآن «الدستور الصغير»، وهو ساري المفعول حتى الآن. ويقضي هذا القانون بإقامة نظام جمهوري في إسرائيل، يكون فيه رئيس الدولة محدود السلطات والحكومة قوية، والبرلمان متمتعاً بسيطرة كبيرة على الرئيس والحكومة [1].

ونظراً لأن قانون الانتقال لا يشكل من الوجهة القانونية دستوراً للدولة، فقد أعيد طرح مشروع الدستور، الذي وضعته لجنة كوهين على الكنيست مجدداً، في الاجتماع الأول في ٨ آذار (مارس) ١٩٤٩. وقد امتدت المناقشات حتى ١٣ حزيران (يونيو) ١٩٥٠.

والمتتبع للمناقشات التي سيطرت على اللجنة البرلمانية التي عهد اليها بوضع دستور إسرائيلي يلحظ أن الآراء تنوعت تبعا لاتجاهات ثلاثة:

١ - اتجاه يميل إلى وضع دستور كامل في الحال ودون انتظار. بمعنى أن يتولى الكنيست الأول، الصياغة الكاملة لتنظيم العلاقة بين السلطات، وتنظيم الأوضاع الدستورية للدولة الجديدة.

٢ - اتجاه يميل إلى تأجيل الموضوع إلى فترة لاحقة دون رفض فكرة وضع دستور. هذا الاتجاه يعتبر أن اللحظة ليست بعد مناسبة لوضع الصياغة النهائية للأوضاع الدستورية.

٣ - اتجاه يتخذ موقعاً وسطاً، أساسه ضرورة البدء بالاقتصار على ذلك الذي أسماه بعض أعضاء اللجنة «القوانين العضوية» أي مجموعة من النصوص التي تتناول جزئية معينة، من جزئيات النظام السياسي، بحيث يمثل كل قانون فصلاً مستقلاً، وعندما تتكامل الفصول يتم صبها في صورة نهائية ليتكون من مجموعها ما سوف يحمل اسم الدستور الإسرائيلي [2].

---

(١) Oscar Kraines: Government and politics in Israel, 1961, New York, p. 26.

(٢) د. حامد ربيع مرجع سابق، ص. ٤٢

وقد كانت جميع الأحزاب السياسية، ما عدا حزب الماباى والجبهة القومية الدينية، تميل الى تأييد وضع دستور كامل في الحال ودون انتظار، وقد استندت هذه الأحزاب في مطالبتها بالتعجيل بإصدار دستور مكتوب، الى أن الدستور يشكل ضمانة أولية من ضمانات الاستقرار للدولة ولحريات المواطنين، فضلا عن ان قرار التقسيم الصادر عن الامم المتحدة، أوصى بوضع دستور «للدولة اليهودية»، كما ان «اعلان قيام اسرائيل» أشار الى قرار دستور للدولة في موعد لا يتجاوز أول تشرين أول (اكتوبر) ١٩٤٨ [١].

وقد استند حزب الماباي في موقفه الرافض لوضع دستور للدولة الجديدة الى أسباب تعود الى حجج خمس هي:

١ - إن الشعب اليهودي في اسرائيل، لا يمثل سوى ٧٪ من الشعب اليهودي في العالم المعاصر، وهكذا فإن الاقلية لا تملك أن تضع وحدها دستوراً لدولة تعلن بصراحة انها دولة اليهود في جميع بقاع الأرض.

٢ - في الوضع الحالي فإن على الدولة أن تهتم أساساً بتجميع اليهود في أرض الميعاد، لأن هذا هو الذي يجب أن يمثل الإهتام الاصيل للدولة الجديدة.

٣ - إن وضع دستور جامد سوف يصير قيداً على حركية الدولة.

٤ - إن المجتمع اليهودي الذي كان دائماً ذا أصالة في كل تقاليده والذي قدم للعالم التوراة مصدر الحضارات يجب بدوره أن يضع دستوراً ذا اصالة، يصير نموذجاً للتقاليد الدستورية يحتذى به.

٥ - ثم انه لا يوجد ما يدعو للإسراع بوضع الدستور في تلك اللحظة والنماذج بهذا الخصوص عديدة. فالولايات المتحدة الامريكية لم تضع دستوراً الا عقب اثني عشر عاماً من استقلالها [٢].

أما الجبهة الدينية، فقد رفضت وضع دستور مكتوب للدولة، على أساس

---

(١) نفس المصدر ص. ٤٣ - ٤٤.

(٢) نفس المصدر، ص. ١٥٠

ان وضع دستور يعني التسليم بعلمانية الدولة، وهذا يشكل مخالفة للقوانين اليهودية، إذ مؤدى ذلك أن تصبح القوانين الوضعية في مرتبة القوانين المنزلة، وفي مساواة مع الدين اليهودي وتقاليده. ورأوا أن احترام القانون التقليدي والمنزل، يجب أن يمثل القاعدة الأساسية، التي منها ينبع النظام الدستوري للدولة. وقد اشاروا إلى عبارة وردت في إعلان الاستقلال تنص على أن «الدولة الاسرائيلية سوف تؤسس على مبادىء الحرية والعدالة والسلام التي نقلتها تعاليم أنبياء اسرائيل،...

ومع انقسام الآراء حول توقيت وضع دستور للدولة، فقد كان هناك انقسام آخر حول طبيعة الدولة نفسها. ومن خلال المناقشات التي دارت في الكنيست، أثناء نقاش مشروع الدستور، في الجلسة التي بدأت في ٨ آذار (مارس) ١٩٤٩، فقد اتضح أن هناك آراء متباينة يمكن إدراجها ضمن قسمين [1]:

١ - الرأي الأول ويدعو إلى بناء حياة الدولة على أسس من الفكر الديني وتعاليم التوراة والتلمود، وأن يحكمها مجلس من الحاخامين بحيث تطبق فيها تعاليم الشريعة اليهودية.

٢ - والرأي الآخر يدعو الى بناء حياة الدولة على أسس علمانية. وقد انقسم هذا الرأي بدوره الى اتجاهين: أحدهما يميني يميل الى بناء اسرائيل على أساس النظم الرأسمالية الغربية، والاخر يساري يتجه على اساس النظم الاشتراكية.

وأثناء النقاش فقد طرحت اقتراحات ثلاثة. الأول قدمته مجموعة من اعضاء الكنيست، وهو يدعو الى اعداد دستور مكون من فصول، على ان يناقش كل فصل على حدة، بحيث يكون كل فصل من هذه الفصول قانوناً أساسياً، كما يتم طرح كل قانون على حدة للتصويت. وعقب الانتهاء من التصويت على هذه الفصول يتم جمعها لصبح دستورا للدولة. والثاني كان يدعو الى تحديد فترة

---

(١) القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، وزارة الدفاع الوطني، الجيش اللبناني، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، طبعة أولى ١٩٧٣، ص ٤١٢.

زمنية يتعين خلالها على اللجنة القانونية والدستورية انهاء وضع دستور للبلاد. والثالث قدمته الجبهة الدينية، وكـان يستنـد إلى ضرورة تحديـد أسس السلطـة وتوزيع الاختصاصت وحقوق المواطنين في إطار قوانين عضويـة يتم وضعهـا فيما بعد [١].

وقد تم التصويت على الاقتراحات الثلاثة، حيث فاز الاقتراح الأول بأغلبية ٥٠ صوتاً مقابل ٢٠ صوتاً، واتخذ الكنيست قراراً ينص على انه يجب ان يكون لدى اسرائيل دستور مكتوب غير انه لا يجب الإسراع في اصداره، ومن الأفضل أن يصدر تدريجياًعلى شكل قوانين عادية، ونص القرار أيضاً على تأليف لجنة برلمانية لتقوم بتحضير مشاريع قـوانين عـاديـة تتضمـن الأحكـام الدستورية للدولة، وتعرض تبـاعـاً على الكنيسـت لتشريعهـا، على أن يكـون بالإمكان جمع هذه القوانين فيما بعد في وثيقة دستورية واحدة [٢].

وهكذا وضع قرار « هراري »، وهو اسم عضو الكنيست الذي ترأس قائمة هذا الاقتراح، التقاليد الاولى في صياغة الدستور الأسرائيلي، وهو قرار يعني نوعاً من التوفيق بين مختلف الاتجاهات، ولكنه يعني في نفس الوقت أيضاً أن اسرائيل لن تملك مؤقتاً دستوراً مكتوباً. ويأتي فشل أسرائيل في وضع دستور مكتوب لها، كانعكاس مباشر للخلافات الدينية والحزبية، التي يتميز بها المجتمع الاسرائيلي. وذلك لأن فئة كبيرة من المتدينين ترفض رفضاً باتاً التخلي عن تقاليدها وافكارها، ذات الجذور الدينية. وهذه الفئات تطالب أن يقوم نظام الحكم على أساس الدين، ويتخذ التوراة دستوراً له. بينما الفئات الشرقية، استطاعت عن طريق سيطرتها على أجهزة الحكم، أن تقف في وجه التيار الديني الى حد كبير، وحالت في كثير من الاحوال، دون أن يكون للعقيدة الدينية أثر ملحوظ في القوانين الوضعية الاسرائيلية [٣].

---

(١) Kraines, op. cit. p. 30.

(٢) القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص ٤١٣.

(٣) د. حامد ربيع، مرجع سبق ذكره ص ١٥٢.

ويلاحظ في هذا المجال، أن الكثير من التشريعات اليهودية، مثل تعدد الزوجات، الذي اباحته التقاليد اليهودية، جاء التشريع الاسرائيلي فقضى بتحريمه. وكذلك ألغى حق الطلاق، بل وصنع عقوبة الذي يطلق زوجته دون إرادتها، ودون حكم قضائي، رغم ان التقاليد تعطي الزوج حقاً مطلقاً في تطليق زوجة. ومن بين القوانين المشهورة التي تخالف تلك التقاليد، اعتبار المرأة مساوية للرجل، استناداً الى القانون المشهور باسم « قانون مساواة المرأة » الصادر في ٢٦ تموز (يوليو) ١٩٥١.

المبحث الثاني

المصادر القانونية

ان عدم وجود دستور مكتوب، لا يعني عدم وجود قواعد تنظيمية تنظم اسس ومبادىء ممارسة السلطة وهنا يجب التمييز بين القواعد التي ترتبط بتنظيم السلطة والتي توصف بأنها دستورية، وتلك القواعد التي تنظم علاقات الأفراد اليومية، والتي تمثل النظام القانوني السائد في المجتمع الاسرائيلي. وضرورة التمييز بين القواعد الدستورية، والقواعد التشريعية العادية، يلحظها في العادة المشرع منذ اللحظة الأولى لوضع هذه القواعد، وبذلك فهو يشترط في إحدى مواد القانون، التي يمكن لها ان تصبح فيما بعد، أحد فصول الدستور النهائي، أنه في حالة تعديله يجب ان تتوفر نسبة معينة من الأصوات تختلف عن النسبة المطلوبة في القوانين العادية.

وهنا نجد أن المصادر الدستورية تتكون من ثلاث مجموعات من النصوص [1] و

اولا:ما يسمى بالقوانين الأساسية، وهي أربعة قوانين صدرت في فترة لاحقة، وعلى وجه الخصوص بين عام ١٩٥٨ او عام ١٩٦٨، وهذه القوانين الأربعة تمثل الأساس الأول للهيكل الدستوري للنظام السياسي الاسرائيلي، وهذه القوانين هي :

١ - القانون الأساسي للكنيست الذي صدر عام ١٩٥٨ ويتناول بالتنظيم سلطات البرلمان الإسرائيلي.

---

(١) نفس المصدر ص ١٥٤ - ١٥٦.

٢ - القانـون الأسـاسي لـرئيس الدولـة والصـادر في عـام ١٩٦٤ ويحدد اختصاصات رئيس الدولة وعملية انتخابه.

٣ - القانون الأساسي الذي صدر عام ١٩٦٨، والذي يتولى تنظيم الإدارة الحكومية.

٤ - القانون الأساسي حول ملكية الأرض في أسرائيل، وقد صدر في عام ١٩٦١، ورغم انه محدود الأهمية السياسية، الا إنه يعكس الاهتمام الخاص بتنظيم ملكية الأراضي في الدولة الجديدة.

ثانياً: والى جوار هذه القوانين فإن هناك مجموعة أخرى تسمى بالقوانين العاديـة، ورغـم إنها تحمـل هـذه التسميـة إلا إنها في طبيعتهـا ذات صفـات دستورية. ومن أهم هذه القوانين على سبيل المثال:

١ - القانون الانتقالي الصادر في ١٤ شباط (فبراير) ١٩٤٩، والذي ينص في مادته الاولى على أن الهيئة التشريعية للدولة الإسرائيلية، سوف يطلق عليها اسم الكنيست، وان الهيئة التأسيسية سوف يطلق عليها اسم الكنيست الأول.

٢ - القانون الصادر بتاريخ ٥ تموز (يوليو) ١٩٥٠ باسم قانون العودة، والذي ينص في المادة الأولى، على حق كل يهودي في أن يعود إلى الأرض الاسرائيلية بوصفه مهاجراً.

٣ - القانون الصادر بتاريخ ٢٦ تموز (يوليو) ١٩٥١، والذي ينص على حق المرأة في المساواة في جميع الحقوق.

ثالثا: وبالإضافة إلى هاتين المجموعتين فإن هنـاك مجموعـة ثـالثـة، وهـي المجموعة التي صدرت من جانب المجلس القومي، الذي منح استناداً إلى إعلان الاستقلال، السلطة التشريعية، خلال الفترة التي تمتد من ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨، وهو تاريـخ الإعلان عـن قيـام الدولـة، حتى ١٤ شبـاط (فبرايـر) ١٩٤٩، تاريخ دعوة اول هيئة تشريعية، والتي يطلق عليها اسم «التنظيمات» ونذكر منها:

١ –تنظيم السلطات العامة والصادر بتاريخ ٢١ أيار (مايو) ١٩٤٨، وهو يتكون من خمسة فصول تتعلق بالإدارة والميزانية والضرائب والمحاكم والقوات المسلحة.

٢ – التنظيم الخاص بجيش الدفاع الإسرائيلي، والصادر بتاريخ ٣٠ أيار (مايو) ١٩٤٨، وهذا التنظيم يتناول الفصل الأخير من التنظيم السابق بالتفصيل والتحديد.

٣ – التنظيم الصادر بتاريخ ١٩ تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٤٨، والذي يتولى وضع القواعد المختلفة المتعلقة بعملية الانتخاب. وقد نص هذا التنظيم في مادته الثالثة، على استخدام أسلوب الاقتراع العام المباشر السري، وفي مادته الخامسة، على شروط الترشيح، وفي مادته الثامنة، على عدد أعضاء المجلس النيابي.

وهكذا ومن هذه المجموعات من المصادر، اي القوانين الأساسية والقوانين العادية والتنظيمات الدستورية، يتكون الإطار العام للتنظيم السياسي الإسرائيلي.

الرقابة على دستورية القوانين

تأخذ بعض النظم السياسية بقاعدة سمو البرلمان وهو يعني انه لا توجد أية قيود على السلطة التشريعية، ومن ثم لا تملك أية محكمة قضائية أن تفصل في دستورية أو عدم دستورية قرار صادر من الهيئة التشريعية. وقد تبنت هذا الاتجاه التقاليد البرلمانية الانجلو ـ سوسكسونية التي تعيش في ظل عدم وجود دستور مكتوب.

وعندما تمّ إنشاء المحكمة الدستورية العليا في اسرائيل، بمقتضى التنظيم الدستوري بتاريخ ٢٤ حزيران (يونيو) ١٩٤٨، لم ينص ذلك التنظيم على حدود اختصاص المحكمة بالنسبة للدستور، رغم أن التنظيم يعلن بصراحة بأن هذه المحكمة تعتبر الدائرة العليا للعدالة في النظام القضائي الإسرائيلي.وقد أثار هذا الموقف خلافاً في الرأي داخل المحكمة، إذ ظلت رغم وجود عضو مخالف وحتى ٣ تموز (يوليو) ١٩٦٩، لا تتدخل في الرقابة على القوانين الصادرة من الكنيست.

ففي ذلك التاريخ حدث تطور هام، إذ أصدرت المحكمة قراراً، يقضي بإعلان حقها في مناقشة دستورية القانون الصادر من الكنيست. وملخص القضية، إنه في ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٦٩، صدر قانون من الكنيست يحدد أسلوب مساعدة الأحزاب السياسية في الحملات الانتخابية. وجوهر هذا القانون، أساسه توزيع المساعدات المالية، على أساس إعطاء كل قائمة، مبلغاً معيناً، يستند إلى عدد أعضاء تلك القائمة في الكنيست المنحل، وهذا الأسلوب يعني جعل محور المساعدات هو التكوينات الأساسية، التي نجحت في الدخول في المجلس المنحل، رغم أن المساعدة المقصود منها تمكين الحملة الانتخابية، بالنسبة للمجلس المقبل، بعبارة أخرى إن أي حزب سياسي جديد ،أو تجمع سياسي، لم ينجح في المجلس السابق، لا يمكن أن ينتفع بهذه المساعدات الحكومية، مما يؤكد عدم تحقيق العدالة بين القوائم الانتخابية.

واستناداً إلى هذا النقد، فقد طعن المحامي «بريجمان» في دستورية هذا القانون أمام المحكمة العليا، مستنداً إلى أنه يخالف المادة الرابعة من القانون الأساسي للكنيست، الصادر في ٢٨/شباط (فبراير) ١٩٥٨، حيث ينص على المساواة في عملية الانتخابات، وعلى أن أي تعديل في ذلك القانون يجب أن يوافق عليه بالأغلبية المطلقة. وأن القانون موضع الاعتراض، أي الصادر في ٢٨ فبراير شباط ١٩٦٩، تمت الموافقة عليه بالأغلبية النسبية. وهكذا فقد اتخذت المحكمة قرارها بالاجماع، مؤكدة على حقها في مناقشة دستورية القانون الصادر من الكنيست.

وقد تضمن قرار المحكمة اقتراحاً، إما أن يوافق الكنيست على القانون المذكور، مع إعطائه التعديل للمادة الرابعة من القانون الأساسي، وإما أن يقوم بتعديل مضمون القانون محل الطعن على أساس مساعدة القوائم الجديدة، في حالة ما حصلت على مقعد واحد كحد أدنى في الهيئة البرلمانية.عندما عرض الموضوع على الكنيست، فقد قبل اقتراح المحكمة العليا الثاني واتخذه أساساً لتعديل موقفه من الموضوع.

وهكذا أعلنت المحكمة العليا حقها في رقابة المجلس النيابي، ووافق المجلس

النيابي على التسليم بحق المحكمة في هذا الاختصاص[1].

المصادر القانونية

نصت المادة الثالثة من إعلان استقلال إسرائيل، على استمرارية القوانين التي كان معمولا بها قبل إعلان الاستقلال، وذلك في حدود عدم تعارضها مع الإعلان، ومع القوانين الجديدة، والتغيرات الدستورية، التي سوف تؤدي إليها عملية إنشاء الدولة. وبإسترجاع القوانين التي كانت سارية المفعول قبل ذلك التاريخ، نجدها تتحدد في مصادر ثلاثة هي:

١ - القانون العثماني، الذي كان سائداً في فلسطين، حتى أول تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩١٤، عندما دخلت تركيا الحرب ضد بريطانيا العظمى. وهذا القانون يستمد مصادره من التقاليد الإسلامية، وكان قد تم جمعه في القرن التاسع عشر من قبل فقهاء جمعوا بين التقاليد التركية، والثقافة الفرنسية. وهذه القوانين تشمل تلك التشريعات الجنائية والتجارية والمتعلقة بالأسرة والأحوال الشخصية وكانت مطبقة في المحاكم الإسلامية ولها ما يماثلها في المحاكم المسيحية والدرزية.

٢ - مجموعة القوانين التي وضعتها السلطة المنتدبة خلال فترة الانتداب وهي قوانين كان يغلب عليها الطابع الانجلوسكسوني. ومن المعلوم أن الانتداب السامي كان يمتلك سلطة التشريع وعلى وجه الخصوص ابتداء من عام ١٩٢٢. خلال ربع قرن كامل كان المندوب السامي قد اصدر مجموعة من التقاليد الاستعمارية البريطانية.

٣ - مجموعة التشريعات الإسرائيلية، التي أصدرتها الهيئة النيابية الإسرائيلية، ابتداء من عام ١٩٤٨. وهذه التشريعات حاولت التوفيق بين اعتبارات التقدم، والتطوير من جانب، والنواحي الدينية من جانب آخر. وقد سبق أن ذكرنا أن بعض التشريعات الإسرائيلية تخالف بعض التقاليد القانونية في المجتمع

---

(١) نفس المصدر ص ٤٨ - ٥١.

الاسرائيلي اليوم، تحاول أن تجعل أحد المصادر المعترف بها ولو ضمناً ،تلك القواعد المقننة في التلمود وفي التقنينات الأخرى اليهودية التي تنسب إلى فترة العصور الوسطى.

وهكذا يبدو أن الإطار المتناقض المتعدد المصادر، المتنوع المبادىء، هو الذي يمثل الخلفية القانونية للتنظيم اليومي للحياة في المجتمع الاسرائيلي.

الباب الثاني

الجهاز التنفيذي

الباب الثاني

الجهاز التنفيذي

تعتبر السلطة التنفيذية هي المحرك الأساسي للحياة السياسية في أي بلد كان، وتمارس السلطة التنفيذية الحكم بناء على موافقة السلطة التشريعية. ويرأس السلطة التنفيذية في إسرائيل رئيس الدولة من الناحية الشكلية، أما من الناحية الفعلية فإن رئيس الوزراء، ومعه مجلس الوزراء، هم أصحاب السلطة الحقيقية في الدولة. فرئيس الدولة في إسرائيل لا يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال ممارسة السلطة، إذ تتركز السطة في يد الحكومة التي تمارسها بشكل حقيقي وفعلي.

ونحن هنا سوف نقوم بمعالجة الجهاز التنفيذي للدولة ضمن ثلاثة فصول هي:

الفصل الأول: رئيس الدولة
الفصل الثاني: الحكومة
الفصل الثالث: السياسة الخارجية

الفصل الأول

رئيس الدولة

موقع رئيس الدولة في إسرائيل موقع رمزي، إذ لا يتمتع الرئيس باختصاصات واسعة في المجالات السياسية، فالصلاحيات في معظمها تتركز في أيدي الحكومة التي تتولى إدارة البلاد، وبناء السياسة الداخلية، والخارجية على حد سواء. وفي العادة يأتي رئيس الدولة من بين صفوف الحزب الذي يحوز على أكثر المقاعد في البرلمان، ولم يشذ عن هذه القاعدة، سوى الرئيس الخامس وهو الرئيس الحالي حايم هرتزوع، إذ جاء هذا الرئيس من بين صفوف حزب العمل، بالرغم من تولي الليكود للسلطة حين انتخابه.

ونحن هنا سنحاول استعراض هذا الموضوع ضمن ثلاثة بنود هي:

المبحث الأول: كيفية انتخاب رئيس الدولة

المبحث الثاني: تعاقب رؤساء الدولة على السلطة

المبحث الثالث: الاتجاهات الاجتماعية لرؤساء الدولة

المبحث الأول

كيفية انتخاب رئيس الدولة

رغم ان انتخاب رئيس الدولة يتم بواسطة الكنيست فان التجربة أثبتت ان انتخاب المرشح للرئاسة يتم أولاً بواسطة الأحزاب، ومن ثم يقدم إلى الكنيست كعملية معدة وجاهزة من قبل هذه الأحزاب(١). وقد حدد القانون الانتقالي لعام ١٩٤٩ وقانون رئيس الدولة لعام ١٩٥١ الصادر في ١٦ حزيران (يونيو) ١٩٦٤ كيفية انتخاب رئيس الدولة(٢).

وينتخب رئيس الدولة بالاقتراع السري في اللجنة المخصصة للانتخابات، ولمدة خمس سنوات تحسب بالتقويم العبري، ويحق لعشرة نواب أو أكثر، أن يقدموا اسم مرشح، على أن يكون ذلك في كتاب ترفق به موافقة المرشح، وخلال فترة لا تقل عن عشرة أيام قبل يوم الانتخاب، ويعلن رئيس الكنيست لجميع أعضاء الكنيست كتابة، وخلال فترة لا تقل عن سبعة أيام، قبل يوم الانتخاب، عن كل مرشح وعن أسماء أعضاء الكنيست الذين رشحوه. ويجرى انتخاب الرئيس، في فترة لا تسبق فترة انتهاء الرئاسة بتسعين يوماً، ولا تقل عن ٣٠ يوماً. أما إذا شغر المنصب، فيجرى انتخاب الرئيس الجديد خلال ٤٥

(١) كتب الصحفي مايزلس في معارف يوم ١٩٧٣/٣/١ يقول انه «بموجب القانون تنتخب الكنيست رئيس دولة اسرائيل، لكن التجربة تعلمنا ان انتخاب المرشح للرئاسة «يطبخ» بداية في مطابخ الأحزاب المختلفة، ويقدم بعد ذلك كطبخة جاهزة من قبل حزب واحد. كان سابقا «حزب ماباي» وهو حالياً «حزب العمل» المكون من ثلاثة أحزاب هي: ماباي، احدوت هعفودا، رافي».

(٢) أقر الكنيست يوم ٣ كانون الأول عام ١٩٥١ «قانون رئيس الدولة» رقم ٥٧١١ - ١٩٥١.

يوماً. ويشترط أن يحصل المرشح لمنصب الرئاسة على أكثر من نصف الأصوات، أي أكثر من ستين صوتاً من أعضاء الكنيست، لكي يفوز بالمنصب. كما يشترط في المرشح أن يكون مواطناً اسرائيلياً، وأن يكون مقيماً في إسرائيل، وأن لا يكون قد شغل هذا المنصب أكثر من مرتين متتاليتين[1].

وبعد نجاح انتخاب رئيس الدولة بالاقتراع السري فإنه يقسم اليمين القانوني التالي:

«أتعهد أنا .... أن ألتزم بدولة إسرائيل وبقوانينها، وأن أكون مخلصاً في تنفيذ مهام رئيس دولة إسرائيل»[2].

صلاحيات الرئيس

لم تحدد وثيقة الاستقلال، أو القانون الإداري الذي جاء بعدها، الصلاحيات والسلطات التي يتمتع بها رئيس الدولة في اسرائيل، بل تركت عملية تحديد هذه الصلاحيات للمجلس المؤقت للدولة، وللحكومة المؤقتة لتقرير ذلك. وقد تحددت هذه الصلاحيات التي يتمتع بها رئيس الدولة، من خلال الصراع الذي دار بين كل من حاييم وايزمن، رئيس المجلس المؤقت للدولة، وبن غوريون رئيس الحكومة المؤقتة، إذ كان وايزمن يسعى لتحقيق المزيد من السلطات لرئيس الدولة، شبيهة بالصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية في الولايات المتحدة. ولكن ضعف وايزمن وكبر سنه، لم يساعداه على تحقيق هذا الهدف، في مواجهة بن غوريون، الذي كان يتمتع بشخصية قوية ونفوذ حزبي واسع[3].

ولكن رغم هذا الصراع حول تحديد صلاحيات كل من رئيس الدولة

---

(١) د. نظام بركات، النخبة الحاكمة في اسرائيل، منشورات فلسطين المحتلة، بيروت، طبعة أولى ١٩٨٢ ص ٩٦.

(٢) مجلة الارض عدد ١٤ تاريخ ١٩٨٣/٤/٧ ص ١٨

(٣) د. نظام بركات، النخبة الحاكمة في اسرائيل، مرجع سابق ص ٩٧.

ورئيس الوزراء بين وايزمن وبن غوريــون، فقــد حــرص بــن غــوريــون على الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع وايزمن، وكان يكنّ له كل احترام وتقدير، وكان بن غوريون الدافع الرئيسي وراء تعيين وايزمن في منصب رئاسة الدولة، اعترافا بجهوده المكثفة في مرحلة ما قبل قيام إسرائيل. ويقول بن غويون « انني لا أشك بان الرئاسة ضرورية للدكتور وايزمن، كما ان رئاسة الدكتور وايزمن ضرورية لإسرائيل »[١].

هذا ولا يتمتع رئيس الدولة بصلاحيات مهمة في إسرائيل، وتتسم علاقته بالكنيست بصفة فخرية، فهو يقوم بافتتاح دوراته، كما يقوم بتوقيع القوانين التي يصدرها دون أن يكون له الحق في الاعتراض على هذه القوانين، وردها إلى الكنيست لإعادة النظر فيها. أما بالنسبة إلى علاقته بالحكومة فتقتصر على ما يلي:

١ – تعيين رئيس الحكومة وتكليفه بتأليفها.

٢ – تسلم استقالة رئيس الحكومة والوزراء.

٣ – توقيع الأوراق الرسمية الخاصة بالحكومة.

٤ – الاطلاع على التقارير الرسمية عن أعمال الحكومة المقدمة إليه من أمين سر الحكومة.

ولا يحضر رئيس الدولة اجتماعات الحكومة، إلا بناءً على دعوة خاصة. ويقوم رئيس الدولة، بتعيين الهيئات الدبلومـاسيـة والقنصليـة الإسرائيليـة في الخارج، بناء على توصيات وزير الخارجية. كما يتسلم أوراق الهيئات المماثلة الأجنبية في إسرائيل. ويوقـع المعـاهـدات التي تعقـدهـا إسرائيـل مـع الدول الاخرى، بعد الموافقة عليهـا مـن قبـل الكنيسـت، ورفعهـا إليـه بـالطـرق الرسمية[٢]. كما يقوم بتعيين مراقب الدولة، وعميد بنك إسرائيل، والقضاة المدنيين، والقضاة الشرعيين للطوائف المختلفة[٣].

---

(١) تهاني هلسه، ديفيد بن غوريون، مركز الأبحاث، بيروت ١٩٦٨ ص ٩٦.

(٢) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، مرجع سابق ص ٤٣٣.

(٣) كتاب « من ومن في اسرائيل » بالعبرية ٧١ – ١٩٧٢، الجزء الثاني، المؤسسات، الطبعة العبرية ص ٢٣٣.

المبحث الثاني

تعاقب رؤساء الدولة على السلطة

عرض ديفيد بن غوريون رئاسة الدولة على ألبرت آنشتين، صاحب النظرية النسبية، إلا انه رفضها، وقال قولته المشهورة « ان دولة تنشا كما نشأت اسرائيل جديرة بالفناء ». وأبى الرجل ان يزج بنفسه في دولة الظلم والعدوان. وكان انشتين قد زار فلسطين في شهر آذار (مارس) ١٩٢٣، ولم يرحب اليهود بمقدمه، لانه أنحى باللائمة عليهم لجحودهم ونكرانهم. وقد حث اليهود أثناء رحلته على تفهم العرب وتاريخهم وتراثهم[١].

وقد اجتمع الكنيست يوم ١٦ شباط (فبراير) ١٩٤٩ لانتخاب رئيس الدولة. وكان حاييم وايزمن باعتباره رئيس مجلس الدولة المؤقت، الذي حل محل مجلس الشعب، يقوم بمهام رئيس الدولة بصفة مؤقتة. وقد تم انتخاب وايزمن من حزب الصهيونيين العموميين، كأول رئيس لدولة اسرائيل في هذه الجلسة. ثم أعيد انتخابه في ٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥١ لمدة خمس سنوات. لكنه توفي بعد سنة من ذلك التاريخ[٢].

---

(١) ولد ألبرت انشتين في ١٤ آذار (مارس) عام ١٨٧٩ في أولم، وهي مدينة صغيرة من أعمال روتنبرغ في المانيا. وقد اهتم منذ صباه بدراسة مادة الفيزياء والرياضيات. وقد توصل اينشتين إلى وضع نظرية النسبية في الرياضيات. وتوفي في ١٨ نيسان (ابريل) ١٩٥٥ في مدينة برنستون في الولايات المتحدة الامريكية. راجع في ذلك د. محمد عبد الرحمن مرحبا، انشتين والنظرية النسبية، دار القلم: بيروت، طبعة شباط ١٩٨١ ص ٤٩.

(٢) القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، وزارة الدفاع الوطني الجيش اللبناني، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، طبعة أولى ١٩٧٣ ص ٤٤٤.

وبعد وفاة وايزمن، أول رئيس لدولة اسرائيل، اجتمع الكنيست يوم ٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٢، لكي ينتخب رئيسا جديداً للدولة. وتم ترشيح أربعة مرشحين، منهم ثلاثة من أعضاء الكنيست. وقد فاز من بين هؤلاء المرشحين الأربعة اسحق بن تسفي أحد زعماء الماباي. وقد انتهت ولاية بن تسفي لولاية ثانية، مدتها خمسة أعوام. وكان الرئيس المنتخب يناهز الثالثة والسبعين من عمره.

وبعد وفاة بن تسفي عام ١٩٦٣، انتخب زلمان شازار من حزب احدوت هعفودا، كرئيس ثالث للدولة. وقد انتهت ولاية شازار في شهر آذار (مارس) ١٩٦٨. واجتمعت الكنيست يوم ٢٦ آذار (مارس) ١٩٦٨ لانتخاب الرئيس الجديد. وكان شازار هو المرشح الوحيد للرئاسة هذه المرة. وبذلك فقد تم انتخابه لفترة ولاية ثانية مدتها خمس سنوات وذلك باكثرية (٨٦) نائباً، بينما ألقى ٢٤ نائباً بطاقات بيضاء، وتغيب عن الجلسة عشرة نواب[١].

وقبل انتهاء فترة ولاية شازار المقرر ان تنتهي في شهر آذار (مارس) ١٩٧٣، فقد نشطت أجهزة حزب العمل الحاكم للتمهيد لانتخاب الرئيس الجديد للدولة. وقد اجتمعت لجنة الستة يوم ١٩٧٣/٣/١٣ لتقديم مرشح أو أكثر لمركز الحزب[٢]. وبدل ان تختار هذه اللجنة أحد المرشحين فقد بدأت باجراء الاتصالات مع افرايم كاتسير واقناعه لقبول ترشيحه. وكان كاتسير قد أبلغ شمعون بيريز انه لا يرغب في الترشيح لمنصب رئيس الدولة[٣].

وقد أثار هذا الأمر المرشح للرئاسة اسحق نافون الذي كان يطمح ان يصل باعتباره اليهودي الشرقي إلى رئاسة الدولة.

وحينما جرت الانتخابات داخل مركز حزب العمل، فقد فاز افرايم

(١) دافار ١٩٦٨/٣/٢٧
(٢) لجنة الستة هم الوزراء، بنحاس سابير. اسرائيل غاليلي، يعقوب شمشون شابير، شمعون بيريز عضوي الكنيست موشي برعام، اهارون يدلين. يديعوت احرنوت ١٩٧٣/٣/٢٣.
(٣) معاريف ١٩٧٣/٣/٢٣.

كاتسير، حيث صوت لصالحه (٢٧٩) عضواً، بينما صوت لصالح نافون (٢٢١) عضواً، وامتناع عضوين عن التصويت، وبذلك فقد فاز كاتسير بـ ٥٥،٨٪ من الأصوات، مقابل ٤٤،٢٪ لصالح نافون. ثم دعي جميع الأعضاء بعد ذلك، للتصويت العلني لصالح الفائز. فنال المرشح لرئاسة الدولة ١٠٠٪ من الأصوات للتدليل على ان المرشح هو مرشح الحزب بجميع اعضائه [1].

وقد علق نافون على نتائج الانتخابات بقوله «ان ما أشعر به خلال هذا اليوم وليلة أمس، هو خيبة أمل العديد من الأشخاص الذين علقوا آمالاً كثيرة، وأشعر ان كتفي قد ناءتا بحمل هذه الآمال. أريد أن أتحدث بوضوح: هنالك موضوع يسمى «اسرائيل الثانية» هذا أولاً وقبل كل شيء، ولا أعلم لماذا، ولا أعلم كيف. ولكن هكذا حدثت الأمور، على الرغم من أنني لا أذكر مطلقاً انني مراكشي. واليهود الشرقيون يعرفون انني شرقي، وان قرى التعمير والمستوطنات والفهود السود من كافة الأنواع ومن كافة الاتجاهات، اعتقدوا بانهم وجدوا أخيراً مناسبة لتحقيق تلك الأمنية: ان يصل أحدهم إلى أعلى السلطة»[2].

وفي العاشر من نيسان (ابريل) ١٩٧٣، عقد الكنيست جلسة خاصة لانتخاب الرئيس الجديد للدولة. وقد فاز بهذا المنصب البروفسور افرايم كاتشالسكي، الذي غير اسمه فيما بعد، بحيث أصبح يدعى افرايم كاتسير. وكان منافسه في هذه الجولة مرشح حزب المفدال البروفسور أورباخ. وبذلك فقد أصبح كاتسير الرئيس الاشكنازي الرابع لدولة اسرائيل، بعد ان فشل اسحق نافون في الوصول إلى هذا المنصب أثناء التصويت على الترشيح داخل حزب العمل الحاكم[3].

---

(١) نفس المصدر.

(٢) رصد إذاعة إسرائيل ١٩٧٣/٣/٢٧ مقابلة مع اسحق نافون.

(٣) عماد شقور، مقالة بعنوان رئيس اشكنازي رابع تتويج للتفرقة العنصرية، مجلة شؤون فلسطينية، عدد (٢١)، تاريخ أيار (مايو) ١٩٧٣، ص ٢٥٥ - ٢٦٠

حينما انتهت ولاية كاتسير كان قد حدث تطور هام في الحياة السياسية الاسرائيلية. فقد قفزت المعارضة بزعامة الليكود لتحتل أغلبية المقاعد النيابية في الكنيست في الانتخابات التي جرت في ١٧ ايار (مايو) ١٩٧٧، بحيث حصل الليكود على (٤٣) مقعدا من مقاعد البرلمان، في مقابل (٣٢) مقعدا لصالح المعراج. وقد كان طبيعياً أن يتم تكليف زعيم الليكود مناحيم بيغن بتشكيل الحكومة الجديدة. بحيث شكلها وقدمها للكنيست في ٢٠ حزيران (يونيو) ١٩٧٧. وكانت حكومة الليكود، ائتلافية كالعادة، وتتكون من أحزاب رافي والمفدال. وقد انضم إليها فيما بعد حزب (داش) بزعامة ايغال يادين.

وبالرغم من وجود الليكود على رأس السلطة في البلاد، إلا انه لم ينجح في تقديم مرشح للرئاسة، بسبب الخلافات التي كانت تسود اجنحة (حيروت والأحرار)، بالإضافة إلى عدم الاتفاق بين أطراف حكومة الائتلاف على مرشح واحد. فقد رشح بيغن باسم كتلة حيروت الأستاذ اسحق شافية، بينما اعترض حزب الأحرار على ترشيحه، ورشح في المقابل اليميلخ ريملط. واعتبر رئيس الحكومة ترشيح الأحرار لريملط خطوة موجهة ضده شخصياً، إضافة إلى ان ذلك قد تم أثناء وجوده خارج اسرائيل[١].

ثم ازداد التوتر بين كتلتي حيروت والأحرار في الليكود، وأصرت كل كتلة على مرشحها[٢]. ولكن شافية اضطر إلى الانسحاب بعد أن وجه رئيس الحكومة إليه ايماءات واضحة بانه لا مفر من خطوة كهذه[٣]. وفي نفس الوقت فقد قام اليميلخ ريملط بالاتصال برؤساء حزبه، وإبلاغهم بانه قد سحب ترشيحه بعد ان اتضح له ان نافون ينوي ترشيح نفسه. وانه يحظى بتأييد المفدال وعدد من أعضاء حيروت. وقد فسر ريملط قراره هذا، بانه أراد ان يحول دون نشوب أزمة خطيرة في الليكود في هذا الوقت[٤].

---

(١) دافار ٢٢/٣/٩٧٨/.
(٢) نفس المصدر.
(٣) دافار ٢٩/٣/١٩٧٨.
(٤) معاريف ٣٠/٣/١٩٧٨.

وهكذا وبعد ان عجز الليكود عن تقديم مرشح متفق عليه، داخل الليكود نفسه، وداخل حكومة الائتلاف، وبعد انسحاب مرشح حيروت الأستاذ اسحق شافية، وفي نفس الوقت انسحاب مرشح الأحرار الأستاذ اليميلخ ريملط، فقد أصبح مرشح التجمع العمالي (المعراخ) اسحق نافون، وهو أحد أعضاء الكنيست هو المرشح الوحيد للرئاسة، وأصبح فوزه في هذه الحالة مؤكداً.

وفي التاسع عشر من نيسان (ابريل) ١٩٧٨ فقد اجتمعت الكنيست في جلسة خاصة. وبالتصويت السري فقد تم انتخاب اسحق نافون رئيس خامساً لاسرائيل خلفاً لافرايم كاتسير. وقد حصل نافون على (٨٦) صوتاً. ووجد في صناديق الاقتراع (٢٣) ورقة بيضاء. وتغيب عن الجلسة (١١) نائباً، كانوا في الخارج. وقد تولى نافون مهام منصبه في ١٩٧٨/٥/٢٥، أي بعد ستة أيام من انتخابه داخل الكنيست[1].

وعندما قاربت فترة نافون من الانتهاء، فقد بدأت معركة الرئاسة بين الليكود والمعراخ من جديد. وقدم المعراخ مرشحه حاييم هرتزوغ لما له من شعبية داخل الأوساط الحزبية العمالية وخارجها. وكان أمام بيغن أحد خيارين:

الأول: أن يقبل بمرشح المعراخ، وهو أمر من الصعب على بيغن القبول به لاعتبارات سياسية وشخصية.

ثانياً: أو أن يقبل التحدي، ويتقدم بمرشح رغم ضعف احتمالات فوز مرشح الائتلاف، لعوامل تتعلق بشخصية مرشح المعراخ، وأخرى تتعلق بموقف أحزاب وكتل الائتلاف نفسه.

وقبل بيغن التحدي، حتى يتمكن من كسب المعركة، أجرى اتصالات مكثفة مع كتل الائتلاف بهدف الحصول على تأييدهم، وضمان أصواتهم. وسارع إلى حل بعض القضايا التي كانت موضع خلاف داخل الائتلاف. فوعد الأحزاب الدينية بتلبية مطالبها حول تمويل مؤسسات التعليم الدينية، وفق ما جاء

---

(١) يديعوت احرنوت ١٩٧٨/٤/٢٠.

في اتفاقية الائتلاف في حينه وبتعديل قانون التأمين للعائلات كثيرة الأطفال. كما وعد حزب هتحياه بزيادة مخصصات وزارة العلوم والتطوير، التي يتولاها زعيم الحزب يوفال نئمان[1].

وبعد أن شعر بيغن انه قد تلقى ضماناً بالتأييد من جميع شركائه في الائتلاف الحاكم، فقد وافق على ترشيح القاضي مناحيم ايلون[2].

وعندما اجتمع الكنيست يوم ٢٢ آذار (مارس) ١٩٨٣ في جلسة خاصة لانتخاب الرئيس الجديد للدولة، فقد فاز مرشح المعراخ حاييم هرتزوغ بأغلبية (٦١) صوتاً مقابل (٥٦) صوتاً لمرشح الائتلاف القاضي مناحيم ايلون. وهذا يعني ان سبعة من أعضاء الائتلاف الحكومي قد صوتوا لصالح مرشح المعراخ هرتزوغ على غير ما هو متوقع. وبذلك فقد أصبح حاييم هرتزوغ رئيس دولة اسرائيل السادس[3].

وبعد فوز هرتزوغ بمنصب الرئاسة، فقد أصيب الائتلاف الحكومي بصدمة شديدة، كما أصيب بيغن بهزيمة شخصية، إثر فشله في دعم هيبته داخل الليكود. واعتبر الائتلاف نتيجة التصويت ضربة برلمانية تستوجب الوقوف عندها ودراستها. وقد علق اهود المرت عضو الكنيست عن الليكود على هذه النتيجة بقوله «ان هذا الانتخاب إذلال لبيغن ولحكومته، وهو سيخلق جواً سيئاً بين الحلفاء في الائتلاف الحكومي»[4].

كما أثارت هذه النتيجة ردود فعل قوية داخل حزب حيروت، الذي يتزعمه بيغن نفسه، حيث دعا عدد من قيادي هذا الحزب إلى حل الائتلاف الحكومي، وإلى خوض انتخابات جديدة، الأمر الذي دفع بكتلة الليكود في الكنيست إلى عقد اجتماع عاجل لبحث الموقف. وقررت هذه اللجنة في نهاية

---

(١) مجلة الأرض عدد (١٥) تاريخ ١٩٨٣/٤/٢١.
(٢) نفس المصدر.
(٣) مجلة الدستور تاريخ ١٩٨٣/٤/٤.
(٤) صحيفة الصباح التونسية ١٩٨٣/٤/١١.

الاجتماع رفض فكرة تقديم موعد الانتخابات، بالرغم من التأكيدات ان بيغن يؤيد هذه الفكرة. كما أعرب بيغن عن استيائه الشديد من موقف شركائه في الائتلاف حول الانتخابات، وحول تقديم موعد انتخابات الكنيست، ودعا من جديد زعيم المعراخ شمعون بيريز إلى الانضمام إلى حكومة وحدة وطنية، الأمر الذي رفضه بيريز في حينه [1].

---

(١) مجلة الأرض عدد (١٥) تاريخ ١٩٨٣/٤/٢١.

المبحث الثالث

الاتجاهات الاجتماعية لرؤساء الدولة

من الملاحظ أنه بين الرؤساء الستة، الذين تعاقبوا على رئاسة الدولة، لا يوجد سوى يهودي واحد من الطائفة الشرقية (السفارديم)، وهو الرئيس الخامس للدولة اسحق نافون، إذ أن جميع الرؤساء الآخرين، هم من الطائفة الغربية (الاشكناز). وقد أشرنا سابقاً إلى كيفية سقوط اسحق نافون في الانتخابات داخل حزب العمل للترشيح لرئيس الدولة، وذلك كونه من الطائفة الشرقية، حيث تسيطر طبقة الاشكناز على معظم أصوات حزب العمل الاسرائيلي.

كما أن جميع رؤساء الدولة، باستثناء الرئيس السفاردي، هم من مواليد خارج فلسطين، وقد هاجروا إلى البلاد في فترات متعاقبة. وثلاثة من بين هؤلاء الرؤساء، وهم وايزمن وبن زفي وشازارهم من مواليد الكتلة الشرقية، أما حاييم هرتزوغ وهو الرئيس الحالي فهو من مواليد اوروبا الغربية. والرئيس السفاردي اسحق نافون هو الوحيد من بين هؤلاء من مواليد الصابرا. وكان والداه قد هاجرا إلى فلسطين في القرن الماضي، واستقرا في القدس.

والرؤساء الاسرائيليون هم من خريجي جامعات مختلفة، وقد اهتموا بالتدريس قبل توليهم الرئاسة. ومن بين هؤلاء من يحمل شهادة دكتوراه، وهو الرئيس الثالث زلمان شازار، كما أن من بين هؤلاء اثنان يحملان إجازة في القانون، وهم الرئيس الثاني اسحق بن زفي والرئيس الحالي حاييم هرتزوغ.

كما أن الرؤساء الثلاثة الأول، هم من مواليد القرن الماضي، ويعتبر زالمان شازار الرئيس الثالث هو أكبرهم سناً حين تولي الرئاسة. وأدنى مستوى للأعمار

هو (٥٧) سنة. وهو سن الرؤساء الرابع والخامس كاتسير ونافون حين تولي الرئاسة. وجميع هؤلاء الرؤساء قد هاجروا إلى فلسطين قبل قيام الدولة، واقدم من وصل منهم إلى البلاد، كان الرئيس الثاني اسحق بن زفي، وآخر من وصل منهم الرئيس الحالي حاييم هوتزوغ.

نبذة عن حياة رؤساء الدولة

١ ـ حاييم وايزمن

ولد في ٢٧ تشرين الثاني ١٨٧٤ في موتيلي بالقرب من بينسك في روسية. توفي في ٩ تشرين الثاني ١٩٥٢.

– درس في المدرسة الثانوية في بينسك. ودرس الكيمياء في جامعتي برلين وفرايبورغ.

– تجنس بالجنسية البريطانية قبل الحرب العالمية الأولى، ودعي إلى لندن ١٩١٦، ليخدم كمدير لمختبرات البحرية البريطانية. واخترع متفجراً قوياً، كان له تأثيره في الحرب العالمية الأولى. واهتم بالصهيونية منذ حداثته واصبح أحد الشخصيات البارزة فيها. ١٩١١ كان اداة فعالة في اقناع المنظمة الصهيونية لتبني مشروع الجامعة العبرية في القدس، وكان رئيس مجلس الامناء فيها، عندما افتتحها اللورد بلفور ١٩٢٥. لعب دوراً مهماً في تأمين تبني الحكومة البريطانية لوعد بلفور ١٩١٧. قبل انتهاء الحرب ١٩١٨ ذهب إلى فلسطين ليكون همزة الوصل بين السكان اليهود والسلطات البريطانية. رئيس الوفد الصهيوني إلى مؤتمر السلام ١٩١٩. وافق المؤتمر على مطلبه من أجل انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين تحت الانتداب البريطاني، ووافق مجلس عصبة الامم في آب ١٩٢٢ على جعل بريطانية دولة منتدبه على فلسطين. رئيس المنظمة الصهيونية العالمية ١٩٢٠ ـ ١٩٣٠ و١٩٣٥ ـ ١٩٤٦. أنشأ الوكالة اليهودية ١٩٢٩ وأصبح أول رئيس لها. أنشأ مكتباً مركزياً في فلسطين للمستوطنين من اليهود الالمان بعد انتشار النازية في المانية. ساند اقتراح البعثة الملكية البريطانية ١٩٣٧ المتضمن

تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، على أن تكون هناك منطقة انتداب بريطانية تقع بين الطرفين. كان المتحدث الرئيسي بين الممثلين اليهود في المؤتمر الذي أقامته الحكومة البريطانية في لندن بين العرب واليهود ١٩٣٩. صرح في المؤتمر الصهيوني، آب ١٩٣٩، بأن اليهود يدفنون جميع خلافاتهم مع الحكومة البريطانية حول القضية الفلسطينية ويضعون كل امكاناتهم بين يدي الحلفاء للعمل ضد النازية. قام برحلات عديدة وخاصة إلى الولايات المتحدة، في محاولة لتأمين السماح لليهود النازحين من أوروبة بالهجرة الفلسطينية. عرض وجهة النظر اليهودية على البعثة الاميركية الانكليزية ١٩٤٦ وحث على انشاء دولتين واحدة عربية وأخرى يهودية. طالب بعثة الامم المتحدة الخاصة بفلسطين ١٩٤٧ بالتقسيم وعرض هذا الطلب على الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. رئيس دولة اسرائيل في الحكومة المؤقتة. افتتح المجلس التأسيسي للكنيست شباط ١٩٤٩. أعيد انتخابه رئيساً لدولة اسرائيل في تشرين الثاني ١٩٥١.

ـ له مذكرات شهيرة باسم « التجربة والخطأ ».

٢ ـ اسحق بن تزفي

ولد في بولتافا في روسية ١٨٨٤. وتوفي في ٢٣ نيسان ١٩٦٣.

– درس في مدرسة عبرية وفي جامعة كييف، ودرس القانون في جامعة اسطنبول.

– جاء إلى فلسطين في العام ١٩٠٧.

– ساعد في تنظيم الحركة العمالية اليهودية في منظمة الدفاع (هاشومر) التي شكلت فيما بعد نواة الهاغاناه. بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى نفي من فلسطين، وذهب إلى الولايات المتحدة. هناك كان الباعث على خلق الفرقة اليهودية، التي حاربت إلى جانب الحلفاء ضد الأتراك. عاد إلى فلسطين ١٩١٧. خدم في الفرقة اليهودية التي كانت تشكل جزءاً من قوات اللنبي. أحد مؤسسي الهستدروت والمابام والجمعية العامة المنتخبة (فا آد ليومي) ١٩٢٠ –

١٩٣١، ورئيسها ١٩٣١ ـ ١٩٤٨. عضو في مجلس الدولة المؤقت ١٩٤٨. انتخب لرئاسة دولة اسرائيل للمرة الأولى ٩ كانون الأول ١٩٥٢.

أعيد انتخابه للمرة الثانية ٢٨ تشرين الأول ١٩٥٧. أعيد انتخابه للمرة الثالثة على التوالي ٣٠ تشرين الأول ١٩٦٢.

– له مؤلفات في الآثار وتاريخ الشرق الأوسط وتاريخ فلسطين.

٣ ـ زالمان شازار

– ولد في مير في روسية في ٦ تشرين الأول ١٨٨٩.

– درس في أكاديمية العلوم اليهودية في لينغراد، وفي جامعات فرايبورغ، ستراسبورغ، وبرلين.

– جاء إلى فلسطين ١٩٢٤ (زارها ١٩١١ و١٩٢٠).

– محرر صحيفة «دافار» اليومية ١٩٢٥ ـ ١٩٤٨. أحد منظمي الحركة العمالية في اسرائيل. ساعد على اتحاد بوعال زيون وزايراى زيون وجماعات هيتا خدوت. عضو سابق في وفد اسرائيل إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. أدخل التعليم الإلزامي خلال وجوده وزيراً للتربية والتعليم. كان الروح الموجهة في انشاء هاباد. قام بمهمات خارجية عديدة وانتدب إلى المؤتمرات الصهيونية. عضو في اللجنة السياسية لفاآد ليومي. عضو اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية في القدس ورئيس دائرة الثقافة في خارج فلسطين. أخذ منحة لدراسة تاريخ الحركة العمالية اليهودية في الجامعة العبرية. عضو الكنيست الأول والثاني والثالث.

– وزير التربية والتعليم ١٩٤٩ـ١٩٥٠.

– في ٢١ أيار ١٩٦٣ أصبح ثالث رئيس لدولة اسرائيل.

– له مؤلفات وابحاث عديدة خاصة حول الحركة المسيحية. نظم الشعر في اللغات العبرية واليديشية والألمانية والروسية.

٤ ـ أفرايم كاتسير

ولد في بولونيا بتاريخ ١٩١٦/٥/١٦، وهو خريج الجامعة العبرية في القدس، كما أنه مجاز في العلوم ودكتور في الفلسفة، ولفتننت كولونيل (احتياط) في جيش الاحتلال، وبروفسور ورئيس قسم البيوفيزيا في معهد وايزمن للعلوم في رحوفوت ـ جنوب تل أبيب منذ عام ١٩٥١. وقد حصل كاتسير على عدة جوائز منها جائزة تشرينخوفسكي سنة ١٩٤٨، وجائزة وايزمن ١٩٥٠، وجائزة اسرائيل في العلوم الطبيعية ١٩٥٩، وجائزة روتشيلد في العلوم الطبيعية ١٩٦١، كما حصل على ميدالية ليندرستروم لنغ الذهبية سنة ١٩٦٩، وهو كاتب مقالات وأبحاث كثيرة في موضوع الزلاليات والحوامض، وعضو في الأكاديمية الوطنية للعلوم، والمجلس الوطني للأبحاث والتطوير، ومجلس التعليم العالي، والرابطة البيوكيميائية الاسرائيلية، والرابطة الكيميائية الاسرائيلية. وكان أيضاً العالم الرئيسي في وزارة الدفاع الاسرائيلية من سنة ١٩٦٦ حتى سنة ١٩٦٨. وعضو في روابط دولية للبيوكيمياء. وهو أيضاً عضو في هيئات مجلات شهرية دولية مختلفة متخصصة في العلم والتكنولوجيا. تولى رئاسة الدولة من ١٩٧٣ ـ ١٩٧٨.

٥ ـ اسحق نافون

ـ ولد في القدس عام ١٩٢١ لأسرة سفاردية من أصل إسباني هاجرت إلى فلسطين في القرن الماضي، ودرس في المدرسة الدينية (درويش تسيون) ثم في المدرسة الثانوية في عين كارم، وحصل على اجازة جامعية من الجامعات العبرية في القدس في الآدب العبري والتاريخ الاسلامي. ابتدأ عمله مدرساً في ثانوية عين كارم، وفي المدرسة الدينية (درويش تسيون)، وفي عام ١٩٤٦ تم تجنيده (متفرغاً في قيادة الهاغاناه) وعين مديراً للفرع العربي فيها.

ومنذ قيام الكيان الصهيوني عمل نافون في السلك الخارجي كسكرتير ثان للسفارة الاسرائيلية في ارغواي، ثم في بيونس ايرس عاصمة الأرجنتين. وعين سكرتيرا خاصاً لبن غوريون في عام ١٩٥٠ ثم أصبح سكرتيراً خاصاً لبن

غوريون في عام ١٩٥٢ وبقي في عمله هذا حتى عام ١٩٦٣ إذ عاد بعدها للتدريس، ثم عين مديراً لشعبة التربية في وزارة المعارف.

- انضم عام ١٩٦٥ إلى المجموعة التي انشقت عن حزب مباي وشكلت حزب رافي وفي عام ١٩٦٨ عاد مع الذين عادوا من رافي إلى حزب العمل.

انتخب عضواً في عام ١٩٦٥ للكنيست السادسة واستمر انتخابه عضواً في الكنيست السابعة والثامنة والتاسعة والحادية عشرة.

- شغل منصب رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست السادسة والسابعة والثامنة وكذلك منصب رئيس المجلس الصهيوني العام، في المنظمة الصهيونية، وانتخب في الشهر السادس من عام ١٩٧٨ رئيساً للكيان الصهيوني، وقد عين مؤخراً في حكومة ما يسمى الوحدة الوطنية، نائباً لرئيس الحكومة، ووزيراً للتعليم اعتباراً من ٨٨/٩/١٤.

- رشحته أواسط حزب العمل كزعيم للحزب ومرشح لرئاسة الوزارة، لكنه لم ينافس بيرس على ذلك، وآثر البقاء - الشخص الثالث - في الحزب بعد بيرس ورابين.

- آراؤه السياسية، لا تختلف عن آراء قادة وزعماء حزب العمل، التي تقوم على فكرة (التوسع في أكبر قدر ممكن من الأراضي العربية مع أقل ما يمكن من السكان العرب).

يجيد نافون ست لغات إجادة تامة وهي العربية والعبرية والأيدشية والانكليزية والاسبانية والفرنسية.

٦ - حاييم هرتزوغ

ولد في مدينة بلفاست عاصمة إيرلندا الشمالية عام ١٩١٨، وكان والده آنذاك الحاخام الرئيسي ليهود إيرلندا، هاجر مع أسرته إلى فلسطين عام ١٩٣٥، وأصبح والده بعد قيام الكيان الصهيوني حاخاماً اشكنازياً رئيسياً، وفي فلسطين حصل هرتزوغ على ثقافة دينية، ثم درس القانون في جامعتي لندن وكمبردج، وأثناء وجوده في بريطانيا للدراسة، أصبح رئيساً لرابطة الطلبة

اليهود في بريطانيا وإيرلندا، ولدى نشوب الحرب العالمية الثانية، تطوع هرتزوغ في الجيش البريطاني، وحارب في أوروبا، ووصل إلى رتبة مقدم، وكان من كبار الضباط اليهود في الجيش آنذاك، بعد أن سرح من الجيش البريطاني، عاد إلى فلسطين وشغل في الفترة ما بين عامي ١٩٤٧ـ١٩٤٨ منصب رئيس جهاز الأمن في الوكالة اليهودية، وفي حرب ١٩٤٨ كان ضابط عمليات في أحد الألوية، التي حاربت في منطقة القدس، وبعد انتهاء الحرب عين رئيساً لفرع المخابرات العسكرية، في الفترة ما بين ١٩٤٨ـ١٩٥٠، وبعد ذلك عينْ ملحقاً عسكرياً في واشنطن، وظل هناك حتى عام ١٩٥٤ وعندما عاد إلى فلسطين المحتلة، عين قائداً عسكرياً لمنطقة القدس في الفترة ما بين عامي ١٩٥٤ـ١٩٥٧، ثم رئيساً لأركان القيادة الجنوبية ما بين ١٩٥٧ـ١٩٥٩، وبعد ذلك أصبح رئيساً لشعبة المخابرات العسكرية في قيادة جيش العدوان الصهيوني، وشغل هذا المنصب ثلاثة أعوام ما بين ١٩٥٩ـ١٩٦٢، حيث ترك الخدمة العسكرية وهو برتبة لواء، حيث عمل بالمحاماة، وأصبح عضواً في مجلس إدارة عدد من الشركات والمؤسسات. وخلال عدوان الخامس من حزيران استدعي للخدمة وكان يتولى إدارة الحرب النفسية عبر تعليقاته الإذاعية اليومية خلال الحرب، وعين بعد ذلك أول حاكم عسكري اسرائيلي للضفة الغربية، بعد احتلالها عام ١٩٦٧، ثم ترك الخدمة العسكرية وعاد ليعمل بالمحاماة. وفي عام ١٩٧٥ عين رئيساً للوفد الإسرائيلي في الأمم المتحدة، وظل في هذا المنصب حتى عام ١٩٧٨، حيث عاد إلى أعماله الخاصة.

ودخل هرتزوغ العمل السياسي بعد ترك الخدمة العسكرية عام ١٩٦٢، حيث انضم إلى حزب مباي (العمل حالياً)، وعندما انشق بن غوريون عن المباي، وشكل حزب رافي، انضم إليه هرتزوغ، ثم عاد إلى حزب العمل مع القسم الأكبر من حزب رافي بزعامة ديان وشمعون بيرس عام ١٩٦٨، انتخب عضواً في الكنيست العاشرة عام ١٩٨١، وفي أيار ١٩٨٢ انتخب رئيساً للكيان الصهيوني بعد انتهاء مدة إسحاق نافون.

ويعتبر هرتزوغ من صقور حزب العمل المتطرفين وهو يقترب في مواقفه

السياسية وخاصة في مجال الصراع العربي الإسرائيلي من مواقف دعاة «أرض اسرائيل الكاملة» من أحزاب اليمين الصهيوني.

جدول يبين الرؤساء الذين تعاقبوا على الرئاسة منذ إنشاء الدولة.

الاسم	١ ـ مكان الميلاد ٢ ـ تاريخ الميلاد ٣ ـ تاريخ الهجرة ٤ ـ تاريخ الوفاة	الدراسة	المناصب التي تولاها
حايم وايزمن ١٩٤٨	١) ينسك روسيا ٢) ١٨٧٤ ٣) ١٩١٨ ٤) ١٩٥٢	١) درس الثانوية في بنسك ٢) درس الكيمياء في برلين وفرايبورغ	١ ـ مدير المختبرات البحرية البريطانية ٢ ـ رئيس الوفد الإسرائيلي إلى مؤتمر السلام ١٩١٩ ٣ ـ رئيس المنظمة الصهيونية العالمية ١٩٢٠ـ١٩٣٠ ـ ١٩٣٥ـ١٩٤٦. ٤ ـ رئيس الوكالة اليهودية ١٩٢٩ ٥ ـ رئيس الوفد الاسرائيلي لمؤتمر لندن ١٩٣٩
اسحق بن زفي ١٩٥٢	١) بولتافا ـ روسيا ٢) ١٨٨٤ ٣) ١٩٠٧ ٤) ١٩٦٣	مدرسة عبرية جامعة كييف ـ القانون في اسطنبول. ـ اهتم بدراسة التاريخ	١ ـ أحد مؤسسي الهستدروت والماباي ٢) أحد مؤسسي الجمعية المنتخبة (فاد ليومي) ١٩٢٠ـ١٩٣١ ورئيسها ١٩٣١ـ١٩٤٨. ٣) عضو في مجلس الدولة المؤقت ١٩٤٨.
زالمان شازار ١٩٥٣	١) مير روسيا ٢) ١٨٨٩	ـ درس في أكاديمية العلوم اليهودية في لنينغراد.	١) محرر صحيفة دافار ١٩٢٥ـ١٩٤٨ ٢) أحد منظمي الحركة العمالية في اسرائيل واحد زعماء الماباي

	٣) ١٩٢٤	جامعات فرايبورغ وستراسبور وبرلين اهتم بدراسة تاريخ اليهود وأثارهم	٣) عضو سابق في وفد اسرائيل إلى الجمعية العامة للامم المتحدة وقام بمهمات خارجية عديدة ٤) عضو اللجنة السياسية « لفآد ليومي » ٥) عضو اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية ٦) وزير التربية والتعليم ١٩٤٩ - ١٩٥٠
افرام كاتزر ١٩٧٣	١) بولونيا ٢) ١٩١٦ ٣) ١٩٢٥	١) خريج الجامعة العبرية في القدس ٢) اهتم بدراسة العلوم الانسانية. ٣) مجاز في العلوم ٤) دكتوراه في الفلسفة	١) عضو في الأكاديمية الوطنية للعلوم ٢) عضو في المجلس الوطني للأبحاث والتطوير ٣) عضو مجلس التعليم العالي وغيره من الروابط العلمية ٤) رئيس معهد وايزمن منذ ١٩٥١
اسحق نافون ١٩٧٨	١) القدس فلسطين ٢) ١٩٢١	١) درس في المدرسة الدينية ٢) درس الثانوية في عين كارم ٣) خريج الجامعة العبرية في القدس ٤) مجاز في الأدب العبري والتاريخ الإسلامي	١) عمل مدرساً في ثانوية عين كارم ٢) عمل في الماغاناه وعين مديراً للفرع العربي فيها عام ١٩٤٦ ٣) عمل في السلك الخارجي في الأورغواي والأرجنتين ٤) شغل منصب رئيس المجلس الصهيوني العام في المنظمة الصهيونية
حايم هرتزوغ ١٩٨٢	١) بلفاست ايرلندا الشمالية ٢) ١٩١٨	١) حاصل على الإجازة في القانون من جامعة كامبردج	١) عمل مع الجيش البريطاني ٢) شغل منصب رئيس جهاز الأمن في الوكالة اليهودية ما

٣) ١٩٣٥	بين عامي ١٩٤٧-١٩٦٢ ٣) سرح من الجيش وعمل محامياً عام ١٩٦٢ ٤) عين أول حاكم عسكري للضفة بعد احتلالها.

الفصل الثاني

الحكومة

تشكل الحكومة الركيزة الاساسية في النظام السياسي الاسرائيلي، إذ انها تقوم بالامساك بمقاليد السلطة الداخلية والخارجية على حد سواء. فهي التي تنظم الأمور الداخلية بكافة فروعه ومستوياته، كما انها في نفس الوقت تنظم العلاقات الدولية، وترسم السياسة الخارجية للبلاد. والكنيست هو انعكاس للتركيبة الحزبية التي تنشأ عنها بالمحصلة الحكومة التي تتولى السلطة.

ونحن هنا سوف نقوم باستعراض كيفية تشكيل الحكومة في اسرائيل وبيان اختصاصاتها ومسؤولياتها والأحزاب التي تعاقبت على السلطة، ومن ثم ننتقل لدراسة الاتجاهات الاجتماعية لرؤساء الحكومات الاسرائيلية، وذلك في أربعة بنود:

المبحث الأول: تشكيل الحكومة وصلاحياتها.

المبحث الثاني: تقاسم العمل والليكود للسلطة.

المبحث الثالث: تشكيل حكومة التناوب.

المبحث الرابع: الاتجاهات الاجتماعية لرؤساء الحكومة.

المبحث الأول

تشكيل الحكومة وصلاحياتها

ان مجلس الوزراء هو السلطة التنفيذية العليا في اسرائيل، وقد حددت صلاحيات هذه السلطة بقانون الإدارة الصادر عن « مجلس الدولة المؤقت »، الذي تم اقراره بعد اعلان قيام الكيان الصهيوني، وفي القانون الذي اقرته الكنيست الأولى في ١٩٤٩/٢/١٤ . وقد عدل هذا القانون عدة مرات إلى ان صدر القانون الأساسي للحكومة، والذي أقرته الكنيست في ١٣ تموز (يوليو) ١٩٦٨.

تشكيل الحكومة

يكلف رئيس الدولة، في العادة، زعيم الحزب الذي يحتل أكبر عدد من المقاعد في الكنيست، بتشكيل الحكومة، ويجب أن يكون الرئيس المكلف عضو كنيست، بعكس الوزراء الذين يمكن لهم ان يكونوا من خارج البرلمان. ويتم تشكيل الحكومة بعد مشاورات يجريها الرئيس المكلف مع زعماء الأحزاب الأخرى، الممثلة في البرلمان. ويمنح الرئيس المكلف مهلة قانونية مدتها (٢١) يوماً قابلة للتجديد لمرة واحدة، لإنهاء مشاوراته وتشكيل الحكومة، فإذا لم يستطع النجاح في مهمته، فإن رئيس الدولة يكلف شخصا آخر بذلك، وهو في العادة، الزعيم التالي من الناحية العددية في البرلمان، فإذا لم يستطع هو الآخر تشكيل الحكومة، ومن ثم تفشل الأحزاب في الوصول إلى مرشح يحوز على ثقة الكنيست، فان الكنيست تقرر حل نفسها، ومن ثم تدعو لانتخابات عامة مبكرة.

وعندما يتم التشكيل، ويتم توزيع الحقائب الوزارية على أعضائها، الذين لا تحتم القوانين ان يكونوا جميعاً من أعضاء الكنيست، تتقدم الحكومة من الكنيست طالبة الثقة، بموجب بيان وزاري يتضمن برنامج عملها، وبعد ان تحصل على ثقة الكنيست، يتابع أعضاؤها ممارسة عملهم، الذي سبق لهم ان تسلموه فور تأليف الحكومة، ويظللون يمارسون هذه المهمة إلى ان تستقيل الحكومة، أو تنتهي ولاية الكنيست أو يحجب الثقة عنها.

هذا ويقسم الوزراء في غضون سبعة أيام من تشكيل الحكومة، وحصولها على ثقة الكنيست اليمين التالية أمام الكنيست:

«أتعهد أنا .... عضو الحكومة أو (رئيسها) أن أكون مخلصاً لدولة إسرائيل وقوانينها، وأن ألتزم بقوانين الكنيست».

كيفية سير العمل

في الأحوال العادية تجتمع الوزارة مرة أسبوعياً في يوم الأحد، لتناقش القضايا السياسية العامة، ولإقرار بعض التشريعات وتقديمها للكنيست، ورغم ان قرارات الحكومة يمكن أن تكون بالأغلبية فان المسؤولية عنها أمام الكنيست تكون جماعية. وصوت رئيس الوزراء مساوٍ لصوت أي وزير آخر عند التصويت. وتعتبر مداولات الحكومة حول مواضيع أمن الدولة والعلاقات الخارجية والدولية سرية، كما يمكن اعتبار مواضيع أخرى تريد الحكومة إبقاءها سرية.

ويعتبر رئيس الوزراء الشخصية المحورية في الحكومة، وهو الشخص الذي يقود الائتلاف الحزبي، وله دور كبير في التأثير على السياسة الاسرائيلية، وله سيطرة كلية تقريباً على الوزراء من حزبه، وله حق الاعتراض على الوزراء من أحزاب الائتلاف الحكومي. وكان بادىء الأمر على رئيس الحكومة إذا أراد طرد أحد الوزراء من حكومته تقديم استقالة الحكومة كاملة. ومن ثم إعادة تشكيلها. وقد بقي هذا الأمر حتى وافقت الكنيست يوم ١٩٨١/٥/١٦،

بالقراءتين الثانية والثالثة على مشروع قانون، تقدم به عضو الكنيست امنون ربنشتاين (شينوى)، وموشي شاحال (المعراخ)، وهو يتيح لرئيس الحكومة فصل وزير من الحكومة[1].

وترجع سلطة رئيس الوزراء إلى زعامته لحزب الأغلبية النسبية في الكنيست وان استقالته تعني استقالة الوزارة جيعها. والوزراء بشكل عام مقيدون لسياسة حزبهم وعليهم أن يعملوا بالتنسيق مع مؤسسات الحزب وينفذوا سياسته، ولكن هذا لا يمنع من كون مجلس الوزراء يشكل وحدة سياسية تمثل الإدارة الحكومية والنظامية على أعلى المستويات، وان الانتاء إلى مجلس الوزراء يعطي لأصحابه سلطة سياسية كبيرة ويجعله في منصب القيادة على ان تأثير الوزير يعتمد على قوة شخصيته ومدى علاقاته مع رئيس الوزراء والقوى السياسية والشعبية.

ويدير رئيس الوزراء اجتماعات الحكومة، ويمثلها وينسق نشاطاتها ونشاطات الوزارات المختلفة، ويصوغ سياستها، ويتولى الرئيس ما لم تقرر الحكومة عكس ذلك مهام أي وزارة يتغيب وزيرها أو يستقيل. ويمكن أن يكون رئيس الحكومة مسؤولاً دائماً عن إحدى الوزارات. كما ان استقالته أو وفاته تستوجب استقالة الحكومة بكاملها. ويحق له بعد موافقة الكنيست ضم وزراء جدد، أو إعادة توزيع الحقائب الوزارية في الحكومة. كما يحق له أيضاً تسمية نائب له. وبعد التعديل الذي جرى عند تشكيل حكومة بيغن الثانية فقد أصبح يحق لرئيس الوزراء تعيين أكثر من نائب له.

ويكون الوزير عادة مسؤولاً عن وزارة واحدة أو أكثر، وهناك وزاره دون حقائب وزارية. وكانت الوزارة الاسرائيلية الأولى قد تكونت من اثني عشر وزيراً، ولكن بسبب الائتلافات الحزبية وضرورة توزيع الحقائب الوزارية على كل الأحزاب التي تشارك في الائتلافات فقد ارتفع العدد ليصل إلى ٢٥ وزيراً كما هو الحال في الوزارة الحالية. وتضم الحكومة الاسرائيلية المناصب الوزارية: رئاسة الحكومة ووزارة الدفاع، الشرطة، الصحة، التربية والتعليم، الاقتصاد،

---

(١) هارتس ١٩٨١/٥/٢٠.

الاستيعاب (الهجرة) الطاقة والبنى التحتية، الزراعة، الخارجية، البناء والإسكان، الصناعة والتجارة، العمل والرفاه، العدل، العلوم والتطوير، السياحة، المواصلات، المالية، الشؤون الدينية، الداخلية، الاتصالات.

اختصاصات الحكومة

تعتبر الحكومة القوة التنفيذية للدولة، وهي بهذه الصفة تحتفظ بحقها في إدارة البلاد وممارسة السلطة العامة فيها. وهي التي تقوم بسن القوانين التي يوافق عليها الكنيست، كما تقوم بتحديد صلاحيات كل وزير، وتقرر توزيع السلطة بينهم. كما انها تمنح رئيس الوزراء او أي وزير آخر المزيد من السلطة، ما دام ذلك لا يتعارض مع قوانين الدولة. وهي تضع الإجراءات الخاصة بممارسة عملها. وهي تمارس سلطة واسعة في التشريع خاصة في حالة الطوارىء. وبشكل عام فهي تمارس عملية صنع السياسة العامة في الدولة[1].

ويتمتع الوزراء في اسرائيل بأهمية خاصة في مجال أعمالهم، فالوزراء لا الموظفون الإداريون هم المعترف بهم في الحقل التنفيذي، وذلك ناتج عن خبرات الوزراء الواسعة في مجال اعمالهم. فمن الملاحظ ان الوزارات كثيراً ما تسند إلى وزراء ذوي خبرة في مجال الوزارة. ولكن هذا لا يمنع من تعيين بعض الوزراء في مناصب وزارية تبعاً لاعتبارات ومساومات حزبية، وذلك حينما يضطر الحزب الحاكم إلى الخضوع لمطالب بعض الأحزاب الأخرى بتعيين أحد اعضائها في إحدى الوزارت بغض النظر عن طبيعة الشخص المعين وخلفيته. كما ان العوامل الحزبية تفرض في كثير من الحالات قيادة الحزب في الوزارة مما يؤثر تأثيراً واضحا في مجال عمل هذه الوزارة.

ومع ان الحكومة تعتبر مؤشراً دستورياً محدداً لعضوية نخبة السياسة العليا في اسرائيل، لكن عضوية الحكومة لاتعني بالضرورة دخولا مباشراً إلى نخبة السياسة العليا .اذ نجد في كثير من الحالات ان بعض هؤلاء الوزراء لا يتمتعون بتأثير متساوٍ في قرارات الحكومة، بالرغم من ان جميع الوزراء متساوون من

---

(١) د. نظام بركات، النخبة الحاكمة، مرجع سابق ص ٧٦.

الناحية الدستورية، ومتساوون في نفس الوقت في حق التصويت في اجتماعات الوزارة.

واذا ما أردنا التحقق من أهمية دور مجلس الوزراء في القرارات الحاسمة في الدولة، فإننا سنجد بأن هذا الدور يرتبط بطبيعة المرحلة، وطبيعة القرار المتخذ، وان كانت الحكومة في الأصل هي المخولة ببحث الأمور الاستراتيجية في الدولة، وانها تتخذ قرارات ذات تأثير بالغ تستمر آثارها لفترة طويلة، إلا اننا نجد بأن هناك عدة قرارات رئيسية اخرى اتخذت دون تصويت وزاري ودون بحث من الحكومة[1].

اللجان الوزارية

ان تعدد الوزارات وكبر حجمها وصعوبة التنسيق بينها، كانت مدعاة لتكوين لجان داخل مجلس الوزراء لتساعد في إنجاز الأعمال ذات الصبغة المشتركة. وقد تزايد عدد اللجان في الحكومات في المجتمعات المعاصرة بعد ان أصبحت الأمور أكثر تعقيداً، وبحاجة لدراسة وافية من كافة الجوانب. وقد ظهر الإتجاه نحو المجموعات المصغرة في إتخاذ القرارات، بإعتبارها الأكثر قدرة على الإنجاز وقدرتها على تخفيف الأعباء عن مجلس الوزراء ككل. ويتيح العدد القليل لأعضاء اللجان الوزارية فرصة أكبر لإجراء دراسة عميقة، مع تحقيق الانسجام في العمل، أكثر من المجلس ككل، وسرعة أكبر لاتخاذ القرارات ذات الصبغة العاجلة.

وتساعد ظروف الحرب والظروف الاستثنائية، كالتي يمر بها المجتمع الإسرائيلي، على اعتماد نظام اللجان الوزارية الدائمة، خاصة في مجال السياسة الخارجية والأمن، والتي تستطيع تخليص مجلس الوزراء من بعض المسؤوليات، وتكليف جماعة متخصصة بدراسة الموضوعات ذات الأهمية، والقريبة من تخصصاتهم. وفي الغالب يشرف رئيس الوزراء على تعيين رؤساء اللجان المهمة

---

(١) نفس المصدر ص١١٣.

واعضائها، وذلك بعد جولة مساومات ومشاورات بين القيادات والأحزاب الحاكمة.

ويعتمد اختيار رؤساء اللجان بشكل عام على مدى اهميتهم في الوزارة، ومدى علاقاتهم مع الوزراء الآخرين الذين سيشتركون معهم فيها، كما تحتاج بعض اللجان إلى مؤهلات وخبرات معينة، وفي نفس الوقت تحتاج إلى إمكانية تحقيق التنسيق بين اعضائها للعمل بروح العزيمة. ولنجاح عمل اللجنة يشترط ان تكون العلاقات واضحة بين اعضائها، وان يحد من نطاق المنافسة داخل اللجنة لكي لا يسمح للأعضاء بنشر خلافاتهم داخلها.

هذا تشكيل الحكومة الإسرائيلية سبع لجان وزارية دائمة من داخلها وهذه اللجان هي[1]:

١ - لجنة الخارجية والأمن
٢ - لجنة الاستيطان
٣ - لجنة الميزانية
٤ - لجنة القوانين
٥ - لجنة الخدمات الاجتماعية
٦ - لجنة الشؤون الاقتصادية
٧ - لجنة تحضير المواضيع لجلسات الحكومة.

كما تلجأ الحكومة الاسرائيلية احياناً لتشكيل لجان بصفة مؤقتة لمعالجة قضايا يمكن ان تظهر فجأة، وتحتاج إلى حل سريع. وبعد ان تنتهي اللجنة من بحث المشكلة، وتطلع الحكومة على قرارها الذي يمكن ان توافق الحكومة عليه او ترفضه، فانها تنحل وينتهي عملها. وعلى سبيل المثال فقد شكلت الحكومة اللجنة الحكومية لمفاوضات الحكم الذاتي، والتي بدأت عملها بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد.

وتعتبر لجنة الخارجية والأمن أهم هذه اللجان.

---

(١) مجلة الارض، عدد (١٤) تاريخ ١٩٨٣/٤/٧ ص ١٩.

اللجنة الوزارية للخارجية والأمن

ان أهم الأعباء التي تقوم بها الحكومة تتمحور حول مسألة الأمن والسياسة الخارجية، وقيام الحكومة بمثل هذه المهام، يتطلب ان تعهد إلى جهة أكثر تخصصاً من مجلس الوزراء بكافة أعضائه للبحث في مثل هذه الأمور المعقدة وذات الطبيعة الخاصة. وتلجأ معظم الحكومات إلى تكوين لجان وزارية دائمة لتقوم بهذه المهمة، وغالباً ما يشرف عليها رئيس الوزراء. ونظراً لترابط مسألة الأمن والخارجية في إسرائيل، فقد شكلت لجنة واحدة لتقوم بهذه المهمة، وهذه اللجنة هي إحدى اللجان الوزارية الدائمة، ومهمتها دراسة الأوضاع الأمنية وشؤون السياسة الخارجية بطريقة أشمل وأكثف وهي مكلفة باتخاذ القرارات المناسبة وقراراتها ملزمة، وتتمتع بنفس قوة قرار مجلس الوزراء، ما لم يعترض عليها المجلس خلال اسبوع.

وقد تأسست هذه اللجنة سنة ١٩٥٣ في إسرائيل، لتقوم بمهام الشؤون الخارجية والدفاع، ولكنها بقيت دون تأثير فعال على القرارات لعدة سنوات، حيث كان بن غوريون رئيس الوزراء ووزير الدفاع آنذاك، يحتفظ لنفسه بسلطة البت في الأمور المتعلقة بالأمن والخارجية، وكان يعلل ذلك بأن هذه المهمة خطيرة ويجب أن تظل من اختصاصات الحكومة ككل.

ولم تستطيع اللجنة ممارسة دور فعال، رغم الضغط الذي واجهه بن غوريون من الأحزاب المؤتلفة معه، إلا بعد ان تسلم ليفي اشكول رئاسة الوزارة ووزارة الدفاع في سنة ١٩٦٣. وبدأ دور هذه اللجنة بالتزايد بعد الانتخابات العامة سنة ١٩٦٦. وكدليل على ذلك فان مائير حين كانت ترى ان الأمر يستدعي قرارا في ظروف خاصة، كانت تختار مجموعة من الوزراء للتشاور معهم. واستعانت غولدا مائير بمجموعة اخرى خارج النطاق الرسمي للسلطة لبحث الأمور الأمنية والخارجية، في محاولة لتوفير جهة الاختصاص والمجموعة المصغرة القادرة على القيام باتخاذ القرارات [١].

---

(١) نظام بركات، مراكز القوى ونموذج صنع القرار السياسي في اسرائيل، دار الجليل، عمان، طبعة اولى ١٩٨٣ ص ٨٤.

وقد جاءت حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ لتبرهن فشل هذا الأسلوب في الحكم. وبدأت التساؤلات عن جدوى تكليف الوزارة بمهام اللجنة الوزارية للأمن والخارجية، واللجوء إلى الوسائل غير الرسمية في بحث أمور السياسة الخارجية، واتهمت الوزارة بالجهل بالقضايا المطروحة، وفقرها للمعلومات في هذا المجال، بالاضافة إلى عجزها عن مجابهة الأوضاع الطارئة مثل ظروف الحرب[١].

وقد جاءت لجنة اغرانات التي حققت في ظروف الحرب والتقصير الذي حصل خلال مجرياتها. وقد اوصت اللجنة بتشكيل لجنة وزارية مصغرة لشؤون الأمن وحددت مهام هذه اللجنة في:

١ - مناقشة وتقرير المسائل المتعلقة بهيكل المؤسسة العسكرية، وتنظيمها واستعداداتها، ومدى تزويدها بالامكانيات والبحوث اللازمة للتطوير.

٢ - متابعة وتقرير العمليات العسكرية ضمن سياسة الحكومة وتوجيهاتها.

٣ - تلقي المعلومات المتعلقة بالمخابرات ومناقشة الأمور الأولية التي تقع ضمن مجال أجهزة المخابرات واتخاذ القرارت بشأنها.

كما اوصت لجنة اغرانات بألا يزيد عدد اعضاء هذه اللجنة عن خمسة اعضاء، حتى يسهل عليها البت في الأمور المستعجلة الخاصة بادارة الحرب وضمان السرية للمعلومات. هذا وقد كلف القانون الجديد الذي صدر بعد توصيات لجنة اغرانات لتنظيم الجيش الاسرائيلي، والعلاقة مع السلطة السياسية، رئيس الوزراء ووزير الدفاع الاثنين معاً دعوة الاحتياط اذا تعذر عقد اجتماع للوزارة او اللجنة الوزارية للأمن والخارجية بالسرعة الممكنة[٢].

القيادة المهنية

منذ السنوات الاولى لتأسيس اسرائيل ظهرت الحاجة لوجود جهاز اداري،

(١) مصطفى الجمل، استراتيجية اسرائيل بعد حرب اكتوبر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، رقم ٥، القاهرة ١٩٦٥ ص ٨٨ - ٩٤.

(٢) د. نظام بركات، مراكز القوى، مرجع سابق، ص ٢٠.

يعتمد على الكفاءة الفنية والادارية، لتنفيذ السياسات التي ترسمها الحكومة. وتزايدت الحاجة لوجود الجهاز الاداري مع مرور الوقت وتزايدت اعباء الحكومة. وقد اصبح الجهاز الاداري الجهة الثالثة بعد الأحزاب الذي يسيطر على حياة الحكومة الداخلية، ويتكون هؤلاء من مجموعة الخبراء الذين يمثلون القيادة المهنية والتي تشكل البيرقراطية في الكيان الصهيوني.

ونقوم هنا باستعراض اهم الوظائف التي يقوم اصحابها بدور فعال في الحياة السياسية في اسرائيل.

مراقب الدولة

تم احداث هذا المنصب بقرار من الكنيست صدر في التاسع عشر من ايار (مايو) ١٩٤٩ وجاء فيه ما يلي:

« مهمة مراقب الدولة الإشراف على احوال الدولة وادارتها، وكذلك الحفاظ على شركاتها وممتلكاتها». ويعين المراقب بقرار من رئيس الدولة بناء على توصية من الكنيست، ومدة خدمة مراقب الدولة خمس سنوات من تاريخ تعيينه. وهو مسؤول أمام الكنيست عن تنفيذ مهامه، ويتعاون مع وزير المالية، ولجنة المالية في الكنيست. ولا يحق لمراقب الدولة مزاولة النشاط السياسي، ويفقد بمجرد انتخابه عضويته في الكنيست اذا كان عضواً فيها، او في أي هيئة او شركة او مجلس آخر طيلة فترة مزاولته لمهنته. ويصبح مركز مراقب الدولة شاغراً اذا انتهت مدته، او في حالة استقالته او وفاته. كما يحق للكنيست إنهاء مهمته بقرار يوافق عليه ثلثا الأعضاء [١].

هذا ويقسم مراقب الدولة في غضون سبعة أيام من تعيينه اليمين القانونية التالية أمام رئيس الدولة:

« انا ... ... التزم كمراقب للدولة ان اكون مخلصا لدولة اسرائيل وقوانينها وان انفذ مهمتي باخلاص» [٢].

(١) مجلة الارض، عدد ٤، تاريخ ١٩٨٣/٤/٧، ص ٢٠.
(٢) نفس المصدر، ص ٢٠

ويتحدد اشراف مراقب الدولة على:

١ - كل الدوائر الحكومية وكل شركات الدولة ومؤسساتها، وكذلك كل الأشخاص الذين يتصرفون باموال الدولة، او يقومون بادارتها نيابة عنها.

٢ - كل السلطات المحلية والشركات والمؤسسات والصناديق التي للدولة حصة فيها، ويقوم المراقب بممارسة مهامه باقتراح من وزير المالية. وبناء على تعديلات قانون مراقب الدولة الصادرة عام ١٩٥٢ وعام ١٩٥٨، فقد اصبح يحق لمراقب الدولة دراسة وتفحص كافة المواد التي يفتش عليها، وله الحق في اصدار الارشادات والتوجيهات لحسن فعالية سير الاقتصاد. وليس لمراقب الدولة أية سلطة او صلاحية ادارية لفرض ارادته على الأجهزة التي يمارس التفتيش عليها[1].

ويقوم المراقب وحسب الحاجة بمراقبة ما يلي:

١ - اذا كان صرف الميزانية يتم بالطريقة القانونية وللأهداف المقررة.

٢ - اذا كان الدخل قانونيا، وتم تحصيله بالطرق القانونية.

٣ - اذا كان هناك مستند رسمي لكل من المداخيل.

٤ - اذا تم تنفيذ الأعمال بواسطة المسؤولين عنها وبالطرق القانونية.

٥ - اذا كانت ادارة الحسابات وطريقة المستندات ملائمة.

٦ - اذا كانت طريقة المحافظة على الأملاك العامة ملائمة.

٧ - اذا سلكت المؤسسات طريقا للتوفير والأمانة.

وبناء على تعديلات قانون مراقب الدولة لعام ١٩٥٢ وعام ١٩٥٨، وسعت صلاحيات مراقب الدولة، لتشمل جميع الوزارات وجميع السلطات المحلية، وجميع المؤسسات والهيئات التابعة للدولة، وكل مؤسسة أو صندوق تشترك فيه الدولة، وكل شخص او هيئة تتصرف بأملاك الدولة او تديرها الدولة، وكل مؤسسة او صندوق ينص القانون على خضوعه للمراقب او تقر الكنيست ذلك.

---

(١) سرحان سرحان، عفيف سرحان، المدنيات للمدارس الثانوية العربية، عكا ص ١١١.

(٢) مجلة الارض، عدد (١٤) تاريخ ١٩٨٣/٤/٧، ص ٢١.

مدير مكاتب رؤساء الوزارات والوزراء

يضطلع العاملون في مكاتب الوزراء في الدول الغربية بدور فعال في ادارة الشؤون السياسية في البلاد، وقد يصل هذا الدور إلى حد تعيين بعض الوزراء في بعض الأحيان. ولكن العاملين في مكاتب الوزارات في اسرائيل لا يضطلعون بنفس الدور الذي يضطلع به العاملون في مكاتب الوزراء في الدول الغربية، ومع ذلك فانه لا يمكن إهمال دورهم في تسيير الأمور الفنية في الوزارة. ويرى البعض ان الكثير من هؤلاء الذين يعملون في مكاتب رؤساء الوزراء والوزارات، هم عبارة عن قيادات وضعوا في هذه الوظيفة نظراً لجهودهم الطويلة السابقة في خدمة الدولة، وعدم ملاءمتهم لتولي مناصب وزارية، وخاصة اولئك الذين يعملون في مكتب رئيس الوزراء.

هذا وتتحدد سلطة كبار الموظفين في مكاتب الوزراء طبقا لمدى استعداد الوزير المختص للاستماع إلى نصائحهم والأخذ بآرائهم. وهناك عدد محدود من كبار الموظفين يكون مصدر سلطتهم من خلال المعلومات الداخلية التي تقوم على واقع حضورهم للاجتماعات التي تتخذ فيها القرارات الهامة. ويظهر هذا الدور بشكل واضح في المكاتب التي ترسم السياسات العامة مثل مكتب رئاسة الوزارة ووزارة الخارجية.

ويعتبر مكتب رئاسة الوزارة هو الأهم في رسم الشؤون السياسية، وتنفيذ الأمور الإدارية، ويليه في هذا الإطار مكتب وزارة الخارجية. هذا ويضم ديوان رئيس مجلس الوزراء الأقسام التالية:

١ – سكرتارية مجلس الوزراء التي تتولى الاتصال بالصحافة والإعلان عن مداولات الحكومة وارائها وقراراتها، كما تتولى تحضير جدول أعمال الحكومة

٢ – مكتب المستشار للشؤون العربية

٣ – المجلس الوطني للأبحاث والتطوير

٤ – المكتب المركزي للإحصاء

٥ – لجنة الطاقة الذرية

٦ – مكتب الصحافة الحكومي
٧ – دائرة الارشاد المركزية

المسؤولية الوزارية

المسؤولية الوزارية في الدول البرلمانية بصورة عامة على ثلاثة انواع هي: المسؤولية السياسية والمسؤولية الجنائية والمسؤولية المدنية. وتكون المسؤولية الجنائية والمسؤولية المدنية في العادة أمام محاكم خاصة يتم تشكيلها لهذه الغاية، أما المسؤولية السياسية فتتم في النظم البرلمانية أمام البرلمان، بحيث تشكل هذه المسؤولية حجر الزاوية في النظام البرلماني بصورة عامة.

والمسؤولية السياسية في اسرائيل، كما هي الحال في الدول البرلمانية الاخرى، على نوعين تضامنية وفردية. فهي تضامنية اذا كان التصرف الموجب لها متعلقا بالسياسة العامة للدولة، المحددة بالمنهاج الوزاري. وتكون نتيجة المسؤولية التضامنية منصبة على الوزارة بكامل هيئتها، وذلك لأن هذه الهيئة هي التي وضعت السياسة العامة، وتقوم بالاشراف على تنفيذها. وهذا ما اكدته المادة (و) من الفصل الحادي عشر من قانون الانتقال لعام ١٩٤٩ حيث نصت «الحكومة مسؤولة جماعيا أمام الكنيست عن نشاطاتها، وتقدم لها التقارير عن تلك النشاطات، وتبقى في موقعها طالما تتمتع بثقته».

اما المسؤولية الفردية، فهي المسؤولية التي يكون التصرف الموجب لها، خاصاً بأمر يتعلق بوزارة واحدة او أكثر او بمؤسسة من هيئتها، بل على الوزير او الوزراء المعنيين فقط. هذا ومن الناحية العملية كثيراً ما يصعب التمييز بين الأعمال الموجبة للمسؤولية التضامنية، عن الأعمال الموجبة للمسؤولية الفردية. الا ان رئيس الوزراء بدافع التضامن في تحمل المسؤولية تارة، وحماية الائتلاف الحكومي تارة اخرى، يتدخل في اغلب هذه الأحوال ليضع المسؤولية التضامنية، محل المسؤولية الفردية، ويحدد موقف الحكومة. والواقع ان إحلال المسؤولية التضامنية محل المسؤولية الفردية في اسرائيل بصورة خاصة له اهمية كبيرة، حيث على الكنيست ان يتأكد من امكانيته على تشكيل حكومة تحل محل

الحكومة التي تقرر سحب الثقة منها، بسبب إثارة المسؤولية التضامنية، والا فان نتيجة سحب الثقة من الوزارة سترتد على الكنيست ذاته. حيث ان الكنيست الذي لا يستطيع إقامة حكومة تحل محل الحكومة المقالة، عليه ان يحل نفسه، ويجري انتخابات عامة لانتخاب كنيست جديدة.

وبما ان المسؤولية الوزارية بصورتيها التضامنية والفردية هي مسؤولية سياسية، فان العقوبة التي تترتب عليها تكون سياسية ايضاً، واقصاها هو اقالة الوزارة او الوزير المختص. وفي اسرائيل لا يمكن سحب الثقة من الوزارة او من احد اعضائها الا بأغلبية اعضاء الكنيست، وان مسألة الثقة يجب ان تثار في بداية الجلسة بناء على طلب مقدم إلى الكنيست في الجلسة السابقة.

الحكومات الائتلافية

ساهم نظام التمثيل النسبي المعمول به في الانتخابات الاسرائيلية، كما سيأتي تفصيل ذلك فيما بعد، في توزيع الاصوات الصالحة على عدد كبير من الأحزاب. ويحق لكل قائمة تفوز بواحد في المئة من مجموع اصوات الناخبين الحصول على عدد من مقاعد الكنيست ال ١٢٠، بحيث أدى هذا النظام إلى تشتت الأصوات وكثرة القوائم التي تدخل الانتخابات. وعلى سبيل المثال فقد دخل الانتخابات الأخيرة سبع وعشرون قائمة، نجح من بينها خمس عشرة قائمة. وينتج عن ذلك ان احداً من الكتل السياسية لم تستطع الحصول على اغلبية برلمانية، بحيث يسمح لها ان تشكل حكومة جديدة بمفردها تنال على اساسها ثقة الكنيست.

وقد جرت عدة محاولات لتعديل نظام الانتخابات في اسرائيل بحيث يقوم على اساس تقسيم البلد إلى مناطق انتخابية متعددة واتباع الترشيح الفردي على ان يكون الفوز بالاغلبية المطلقة، الا ان هذه المحاولات قد وجدت معارضة الأحزاب والكتل السياسية الصغيرة لأنها رأت ان في هذه الطريقة وسيلة لإلغائها من الخارطة السياسية الاسرائيلية. ومع ذلك فان اسرائيل تحرص الآن على إبقاء هذا النظام، باعتباره يكفل اظهارها أمام الرأي العام العالمي، وخصوصاً الغربي،

بمظهر البلد الديمقراطي الذي يؤمن تمثيلاً معقولاً لمعظم الأحزاب في الكنيست، بالإضافة إلى انه يؤمن الاستقرار السياسي والاجتماعي داخل المجتمع الاسرائيلي.

ولكن النتيجة الحقيقية لهذا النظام هو عدم قدرة أي من الأحزاب الاسرائيلية على الحصول على أغلبية المقاعد في البرلمان كما ذكرنا سابقا. وهذا سيجعل الأحزاب الاسرائيلية تأتلف فيما بينها لتشكيل الحكومة الاسرائيلية. ولم تعرف اسرائيل طيلة تاريخ حياتها السياسية سوى هذا النوع من الحكومات. وكان حزب الماباي يأتلف مع الأحزاب الأخرى لتشكيل الحكومات الاسرائيلية في الفترة الاولى لإنشاء الدولة، ومن ثم بعد إنشاء حزب العمل (تحالف ماباي + احدوت هعفودا+ مابام) فقد أصبح هذا الحزب يشكل الحكومات الائتلافية فيما بعد. وقد تلا ذلك تجمع (المعراخ) حيث شكل حكوماته الائتلافية حتى عام ١٩٧٧، حينما صعد الليكود إلى السلطة، وشكل الحكومات الاسرائيلية حتى عام ١٩٨٤، حيث ظهرت حكومة التناوب الحالية.

ومن الملاحظ ان الحكومة الائتلافية، تجمع في الغالب بين مجموعة من قادة الأحزاب او الممثلين لفئات مختلفة. وهؤلاء القادة يختلفون في مبادئهم ومعتقداتهم، مما يخلق نوعا من عدم الانسجام داخل الوزارة، والذي بدوره يؤدي إلى عدم الاستقرار في الوزارات نتيجة لاختلاف تصورات هؤلاء القادة واحزابهم للمشاكل التي تواجه الدولة باستمرار، مما يؤدي إلى حل الوزارة في كثير من الأحيان. وفي اغلب الأحيان فان الحكومة قد تكون مضطرة لاتخاذ مواقف غير حاسمة، وتعجز عن اتخاذ أي إجراء سياسي قوي، وذلك نتيجة لانعدام روح الانسجام التام بين أعضاء الوزارة لاحتفاظهم بوضعهم الحزبي ومعتقداتهم الايديولوجية، حتى وهم داخل الوزارة.

كما ان تشكيل الحكومة الائتلافية قد يسبقها مرحلة من المساومات والابتزازات. فكثيراً ما تشترط الأحزاب الدينية تحقيق بعض مطالبها المتعلقة بالقضايا الدينية، لقاء قبولها الاشتراك في الحكومة، كما تشترط بعض الاحزاب الصغيرة انتهاج سياسة معينة على الصعيد السياسي او الاقتصادي او الاجتماعي، وكثيراً ما تستغرق عملية تشكيل الحكومة فترة طويلة، كما حصل على سبيل

المثال عند تشكيل حكومة بيريز الحالية، حيث استغرقت الفترة القانونية الاولى الممنوحة للرئيس المكلف وكادت ايضاً ان تستغرق الفترة الثانية لولا بعض التدخلات التي عجلت في تشكيلها.

وغالباً ما يضطر رئيس الحكومة الاسرائيلية إلى تقديم استقالة حكومته، بسبب نشوب خلافات شخصية بينه وبين بعض وزرائه، او بسبب حصول خلافات بين الوزراء عند تعديل الحكومة او إعادة توزيع الحقائب الوزارية، او بسبب خلافات حول السياسة العامة للحكومة. كما يضطر رئيس الحكومه إلى الاستقالة عند عدم احترام مبدأ المسؤولية الجماعية من قبل ممثلي الأحزاب المؤتلفة، هذا المبدأ الذي يقضي بان يتقيد جميع الوزراء بالقرارات التي تتخذها الحكومة باغلبية الأصوات، وذلك بغض النظر عن ارائهم الشخصية، او آراء الأحزاب التي يمثلونها. اذ كثيراً ما تنتهك حرمة هذا المبدأ، ولا سيما في الفترات التي تسبق اجراء الانتخابات العامة، والتي تقوم خلالها الأحزاب ببذل جهود خاصة لشرح مبادئها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لمختلف فئات الناخبين سعياً وراء الحصول على اكبر قدر من التأييد لها.

وقد مارس وزير التجارة والصناعة في حكومة التناوب الجنرال ارئيل شارون مبدأ خرق احترام قرار الاغلبية، بحيث شكل ازمة داخل الحكومة. ومن ثم قرر رئيس الحكومة شمعون بيريز اقالة شارون اذا لم يقدم اعتذاره عن نقاط ست، كان شارون قد ذكرها في وقت سابق أثناء جولات له في البلاد.

وقد لعب وزير الداخلية اسحق بيريز دورا فعالاً لإنهاء الازمة حيث حمل توضيحاً من شارون لكافة النقاط التي اثارها بيريز، ولكن ذلك لا يعني ان نقطة التفجر قد انتهت داخل الحكومة، فما زالت حكومة التناوب الحالية، باعتبارها حكومة ائتلاف تخضع لأكثر من عملية تفجر يمكن ان تطيح بها بين الحين والآخر [١].

---

(١) دافار ١٤/١١/١٩٨٥.

التوازن بين السلطات

يوصف النظام الإسرائيلي بانه نظام برلمان. والقاعدة في النظام البرلماني هو تحقيق مسألة التوازن والتعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. واهم ما يضمن هذا التوازن هو وجود حقين بيد كل سلطة من هذه السلطات هما: حق البرلمان في الاقتراع بعدم الثقة بالوزارة، او ما يسمى بالمسؤولية السياسية للوزارة أمام الهيئة النيابية. ومن ناحية اخرى حق الحكومة في حل الهيئة النيابية، ومن ثم اجراء انتخابات عامة جديدة.

فحق الحل، هو الذي يوازن بين السلطات. ونجد هنا ان حق الحل ممنوح فقط للكنيست دون الحكومة. اذ ان الدستور الاسرائيلي يقرر ان للكنيست حق حجب الثقة عن الحكومة، مما يعني دفعها إلى تقديم استقالتها، وفي هذا إخلال بأحد القواعد الاساسية للنظام البرلماني. وفي نفس الوقت إخلال بعملية التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. اذ بدون سلاح الحل في يد الحكومة تصبح الحكومة محرومة من سلاح يقابل سلاح حق الهيئة النيابية في الاقتراع بعدم الثقة بالوزارة. أي انها تصبح عاجزة أمام الهيئة النيابية التي تستطيع ان تسقط الوزارة متى شاءت دون ان تخشى جانب الوزارة، لأن الوزارة حرمت اقوى سلاح تخشاه الهيئة النيابية وهو سلاح الحل.

وهكذا يمكن القول انه اذا كانت الحكومة قد حرمت حق الحل، فان ذلك يعتبر إخلالاً بأحد أركان النظام البرلماني، لأنه أخل بالتوازن الواجب قيامه بين الحكومة والهيئة النيابية، مما يؤدي إلى رجحان كفة الهيئة النيابية على كفة الحكومة في ميزان السلطات.

انتهاء ولاية الحكومة

تنتهي ولاية الحكومة في العادة بثلاث طرق هي:

١ - انتهاء ولاية الكنيست

٢ - وفاة رئيس الحكومة

٣ - تقديم الحكومة للاستقالة

وقد اضاف النظام الاسرائيلي طريقة رابعة هي «الاتفاق» كما هو حاصل في حكومة «التناوب» الحالية.

انتهاء ولاية الكنيست

تتحدد فترة الحكومة بفترة ولاية الكنيست وهي اربع سنوات. اذ يكلف رئيس الدولة زعيم أكبر كتلة برلمانية في الكنيست بتشكيل الحكومة، ويقوم الرئيس المكلف بتقديم حكومته للبرلمان لنيل الثقة مستنداً إلى قاعدة برلمانية تحوز على اغلبية الأصوات، أي (٦١) صوتاً من مجموع الأصوات البالغ عددها (١٢٠) صوتاً. وتظل هذه الحكومة تمارس عملها، اذا لم يطرأ سبب آخر لإنهاء ولايتها، حتى انتهاء ولاية الكنيست.

ومن الملاحظ ان الحكومات الاسرائيلية الاولى في الخمسينات لم تعمر طويلاً، إذ كان لا يمضي عليها أكثر من سنة حتى تنتهي ولايتها بالاستقالة. والحكومة الاولى التي استمرت في الحكم لفترة اربع سنوات كاملة هي حكومة غولدا مائير الاولى. اذ تولت هذه الحكومة مهامها في ١٩٦٩/١٢/١٥ بعد وفاة ليفي اشكول واستمرت حتى ١٩٧٤/٣/١٠ حيث جرت انتخابات الكنيست الثامنة في نهاية عام ١٩٧٣، ومن ثم تم تكليف مائير بتشكيل حكومة جديدة، الا ان حكومتها الجديدة لم تعمر طويلاً كسابقاتها.

وقد استطاعت حكومة بيغن التي شكلها في ١٩٧٧/٦/٢٠ الصمود حتى انتهاء ولاية الكنيست التاسعة، حيث ظلت تمارس حكمها حتى ١٩٨١/٨/٥. وعندما جرت انتخابات الكنيست العاشرة في نهاية شهر حزيران من عام ١٩٨١ فقد اعاد بيغن تشكيل حكومته الثانية الا ان هذه الحكومة لم تعمر بسبب استقالة بيغن واعتزاله السياسة.

وفاة رئيس الحكومة

بعد وفاة رئيس الحكومة فإن أعضاءها يستمرون في ممارسة أعمالهم كالمعتاد إلى حين تشكيل حكومة جديدة. ويتولى نائب رئيس الحكومة في هذه الحالة مسؤولية الرئاسة بشكل مؤقت إلى حين تسليم الحكومة إلى خليفتها. اما في حالة

وفاة احد الوزراء فان الأمر لا يتطلب ان تنتهي ولاية الحكومة، ولكن في هذه الحالة يجب اخذ موافقة الكنيست على استبداله بوزير آخر.

وقد شهد النظام الاسرائيلي حالة فريدة من هذا النوع، إذ توفي رئيس الحكومة الرابعة عشرة ليفي اشكول في ١٩٦٩/٢/٢٦ أي بعد سنتين وأربعة أشهر من تسلمه السلطة. وبعد وفاة اشكول فقد كلف رئيس الدولة غولدا مائير بتشكيل الحكومة الجديدة. وكانت مائير قبل ذلك قد سعت للفوز بزعامة حزب العمل، وبعد ان تأمن لها ذلك شرعت في تشكيل الحكومة بعد تكليف رئيس الدولة لها بذلك.

الاستقالة

تعددت حالات استقالة الحكومة الاسرائيلية، وذلك بسبب حدة الازمات التي تواجهها، بالإضافة إلى البعد الفكري والايديولوجي بين الوزراء، مما يفقدها في كثير من الأحيان الانسجام والتناسق بين أعضائها. وقد رأينا فيما مضى كيف أن ثلاث حكومات فقط من عدد اثنتين وعشرين حكومة تتابعت على السلطة قد استطاعت إمضاء فترة ولايتها بالكامل، مع تعرضها لأزمات خطيرة كانت في كثير من الأحيان تصل بها إلى حد تقديم استقالتها.

وقد تأتي هذه الاستقالة بعد تقديمها من رئيس الحكومة نفسه، كما فعل بن غوريون في الحكومة السابعة (١٩٥٥/١١/٩ - ١٩٥٨/١/٧)، حيث قدم استقالته بسبب تسريب تفاصيل عن الرحلة السرية لرئيس الأركان (موشي ديان) لألمانيا. وكما فعل مرة احرى في الحكومة العاشرة (١٩٦١/١١/٢ - ١٩٦٣/٦/٢٦) بسبب عدم التغطية الكافية من قبل حزبه في فضيحة لافون. وكما فعلت مائير في الحكومة السابعة عشرة (١٩٧٤/٣/١٠ - ١٩٧٤/٦/٣)، حيث قدمت استقالتها في اعقاب ازدياد النقد الموجه ضد الحكومة على اثر التقصير الذي حدث في حرب ١٩٧٣، وغياب التأييد الكافي في الائتلاف. وكما فعل مناحيم بيغن في الحكومة العشرين (١٩٨١/٨/٥ - ١٩٨٣/١٠/١٠)، حيث استقال من رئاسة الحكومة والعمل السياسي.

كما قد تأتي استقالة الحكومة نتيجة ضرورات ملحة، كما حصل في أثناء

حكومة اشكول الثالثة عشرة (١٩٦٦/١/١٢ – ١٩٦٧/٦/٥)، حيث قدمت هذه الحكومة استقالتها بعد ازدياد الضغط عليها لتشكيل حكومة موسعة تشمل المعارضة، وذلك استعداداً لمواجهة التطورات التي كانت تتسارع باتجاه قيام اسرائيل بالعدوان على الدول العربية.

هذا وقد لعب الكنيست دوراً هاماً في دفع الحكومة للاستقالة. وكما هو معروف فان الحكومات الاسرائيلية تتشكل من مجموعة من الأحزاب تأتلف لتكوين الحكومة الجديدة، وتستند هذه الحكومة إلى قاعدة برلمانية تؤمن لها الأغلبية في الكنيست ،بحيث تحوز الحكومة على (٦١) صوتاً من المجموع العام وهو (١٢٠) صوتاً. وفي حالة انسحاب احد الوزراء او عدد منهم فان ذلك يؤثر ولا شك على عدد الاصوات المؤيدة للحكومة. وقد يتأتى من انسحاب عدد من الوزراء من الحكومة حجب الثقة عنها في الكنيست، واجبارها من ثم على الاستقالة.

وقد عرفت الحكومة الاسرائيلية كثيراً من هذا النوع من امتناع الوزراء عن دعمها في البرلمان او انسحاب بعض الوزراء من صفوفها مما يفقدها بالنتيجة لقاعدتها البرلمانية التي امنت لها الثقة داخل الكنيست. فقد قدمت الحكومة الثامنة (١٩٥٨/١/٧ – ١٩٥٩/١٢/١٧) استقالتها بعد حجب الثقة عنها، على اثر تصويت حزبي المابام واحدوت هعفودا ضدها داخل الكنيست. كما استقالت الحكومة الثامنة عشرة (١٩٧٤/٦/٣ – ١٩٧٧/٦/٢٠) بعد ان تقرر حجب الثقة عنها بطلب من حزب اجودات اسرائيل، في اعقاب الاحتفال الذي جرى بمناسبة تسلم طائرات (اف – ١٦) والذي تم في يوم السبت مما اعتبرته الاحزاب الدينية تدنيساً لهذا اليوم المقدس.

الاتفاق

كما رأينا سابقاً فان ولاية الحكومة ترتبط مع ولاية الكنيست وهي في العادة اربع سنوات، الا ان النظام الاسرائيلي قد ابتكر طريقة جديدة لتحديد ولاية الحكومة كما حصل في حكومة الوحدة الوطنية. اذ تم الاتفاق بين الكتلتين

الكبيرتين في البرلمان، المعراخ والتكتل، على تشكيل الحكومة الاسرائيلية بحيث يتناوب زعماء هاتين الكتلتين رئاسة الحكومة. وتستمر حكومة التناوب هذه لمدة خمسة وعشرين شهراً تقدم الحكومة بعدها استقالتها، ومن ثم يتم تكليف الزعيم الآخر بتشكيل الحكومة الجديدة. تضمن الاتفاق على النقاط الرئيسية لكيفية توزيع الحقائب الوزارية داخل الحكومة.

لقد جاء هذا الاتفاق في اعقاب النتائج التي قدمتها انتخابات الكنيست الحادية عشرة. حيث اشارت هذه النتائج وكالعادة إلى عدم قدرة أي كتلة برلمانية على تشكيل الحكومة بمفردها، مما جعله يلجأ إلى الكتل الاخرى للوصول إلى تكوين الحكومة الجديدة. وبعد تكليف شمعون بيريز بتكليف الحكومة باعتباره زعيم اكبر كتلة برلمانية حاصلة على مقاعد في البرلمان (٤٤) مقعداً، فقد سعى هذا لتشكيل حكومته. وبعد تعثر المحادثات مع الاحزاب الصغيرة لجأ إلى التكتل، وعقد اتفاقاً معه على تناوب الزعيمين على رئاسة الحكومة.

وتجدر الاشارة انه في الحالات السابقة فان الحكومة تظل على رأس عملها، وتقوم بتصريف الامور الادارية إلى حين تشكيل الحكومة الجديدة، واجراء الاستلام والتسليم بين هاتين الحكومتين. وفي بعض الاحيان فقد تطول الفترة بين الحكومة المستقيلة والحكومة الجديدة، مما يعني شللاً واضحاً في تسيير دفة السلطة، اذ لا تقوى مثل هكذا حكومة على اتخاذ قرارات، قد تكون مصيرية في بعض الاحيان. وعلى سبيل المثال فقد قدمت الحكومة الثانية استقالتها من الحكم، ومع ذلك فقد بقيت كحكومة انتقالية لمدة ثمانية اشهر. كما ظلت الحكومة الثامنة تمارس اعمالها بعد استقالتها لمدة خمسة اشهر ونصف. وظلت الحكومة التاسعة ايضاً تمارس اعمالها لمدة عشرة اشهر. ونفس الشيء يقال عن الحكومة الثامنة عشرة اذ ظلت هذه الحكومة بعد استقالة وزراء المفدال كحكومة انتقالية حوالي ستة اشهر.

المبحث الثاني

تقاسم العمل والليكود للسلطة

ظل حزب الماباي، قبل تشكيل حزب العمل والمعراخ، هو الحزب المسيطر على السلطة باعتباره الحزب الذي كان يفوز بأكبر عدد من المقاعد في البرلمان في الخمسينات. ورغم حركات الانشقاق التي أصابت هذا الحزب في الستينات، إلّا أنه ظل يتبوأ مركز الصدارة وقد تعزز بفعل حركة الوحدة التي نشأ عنها ما سمي بحزب العمل، وذلك بعد انضمام حزب احدوت هعفودا ورافي اليه، كما سيتوضح عند استعراض الأحزاب فيما بعد. وقد استمر حزب العمل ومن ثم المعراخ في السلطة حتى عام ١٩٧٧، حيث حدث تحول كبير في المواقع السياسية. إذ صعد الليكود بعد فوزه في انتخابات الكنيست التاسعة ليتسلم السلطة، ووقف المعراخ في صف المعارضة. وقد ظل الأمر كذلك إلى حين إجراء انتخابات الكنيست الحادية عشرة حيث تبدل الموقف وأصبح الحزبان متقاربين في عدد الأصوات مما نتج عنه اتفاق الطرفين لتشكيل حكومة الائتلاف الحالية

وفي المقابل فقد ظلت الأحزاب الصغيرة والتي تقف على يمين ويسار الحزبين الكبيرين في حالة تأرجح بين الدخول في السلطة والخروج منها. والملاحظة التي تلفت الانتباه، هي أن بعض هذه الأحزاب الصغيرة قد شاركت في كافة الحكومات السابقة، كالحزب الوطني الديني (المفدال)، بينما ظلت بعض الأحزاب خارج السلطة تقف في صف المعارضة طيلة الفترة السابقة، كالأحزاب العربية والشيوعية. بينما كانت بعض الأحزاب تظهر على الخريطة السياسية، وتشارك في السلطة، ومن ثم تختفي بالاندماج في أحزاب أخرى، أو بعدم

حصولها على الأصوات اللازمة للمشاركة في البرلمان.

المعراخ يتولى السلطة

ظل حزب الماباي ومن ثم حزب العمل قبل تشكيل المعراخ على رأس السلطة في إسرائيل، حيث أمضى فيها (٢٩) عاماً. وكان يتعاقب على رئاسة الحكومة زعماء هذا الحزب. ورغم ان حزب الماباي، قد شهد حركة انشقاق في بداية الستينات على أثر فضيحة لافون حيث خرج من بين صفوفه حزب «رافي» بزعامة بن غوريون وموشي ديان وشمعون بيريز، إلا أنه ظل محافظاً على توازنه وقوته أمام الأحزاب الأخرى، وخصوصاً حزب غاحل الذي كان يتكون من إئتلاف حزب حيروت وحزب الأحرار.

ومن خلال استعراض تاريخ الحكومات في إسرائيل، يتبين لنا أن أول حكومة عادية هي تلك التي ألفها بن غوريون في ١٠ آذار (مارس) ١٩٤٩ من الماباي، والجبهة الدينية الموحدة والتقدميين والسفارديم. وقد قدم بن غوريون استقالة هذه الحكومة في ١٥ تشرين أول (أكتوبر) ١٩٥٠ بسبب رفض الجبهة الدينية الموحدة اقتراحه بإحداث وزارة مستقلة للتجارة والصناعة يتولاها شخص من خارج الكنيست والأحزاب السياسية. وقد أصرت الأحزاب الدينية على أن يكون منصب وزير التجارة والصناعة من نصيبها[1].

وقد تمكن بن غوريون من إعادة تأليف حكومة جديدة، من الأحزاب نفسها المؤتلفة في الحكومة المستقلة، لكن الحكومة الجديدة ما لبثت أن واجهت مشكلة مهمة تتعلق بتعليم المهاجرين الجدد. ففي نهاية عام ١٩٥٠ قدم إلى إسرائيل نحو (٣٠٠) الف مهاجر من اليهود الشرقيين المتدينين، وحاول الماباي أن يستميل هؤلاء المهاجرين إلى جانبه لتأييده في الانتخابات، عن طريق السيطرة على تعليمهم في مدارس المستدروت غير الدينية. وإقناعهم بأن التمسك بتعاليم الدين كان ضرورياً في «ديار الشتات»، ولكنه غير ضروري في إسرائيل. وقد أدى ذلك إلى اعتراض الأحزاب الدينية. وفي شباط (فبراير)

(١) مؤسسة الدراسات، الخطر الصهيوني، مرجع سابق ص٤٣٤.

١٩٥١ اشتركت هذه الأحزاب مع المعارضة في حجب الثقة عن الحكومة، مما أدى إلى إسقاطها أمام الكنيست، ونظراً إلى قرب موعد الانتخابات العامة، فقد تقرر أن تبقى هذه الحكومة في الحكم كحكومة انتقالية إلى حين إجراء الانتخابات في آب (أغسطس) ١٩٥١[١].

وبعد إجراء الانتخابات الثالثة كلف بن غوريون بتشكيل الحكومة مرة ثالثة. وقد تمكن من ذلك في تشرين أول (أكتوبر) ١٩٥١ بحيث ضمت الماباي، هبوعيل همزراحي، مزراحي، أغودات إسرائيل، وباولي أغودات إسرائيل. ولم تقبل الأحزاب الدينية الاشتراك في الحكومة، إلا بعد أن وعد بن غوريون بتأجيل البحث مدة سنة في مشروع القانون، الذي سبق أن قدمه إلى الكنيست بشأن الخدمة العسكرية للنساء، وبإيجاد طريقة مرضية لتعليم المهاجرين الجدد. وفي أواخر سنة ١٩٥٢ انسحب حزب أغودات من الحكومة على أثر عودة البحث في موضوع تجنيد النساء، واتجاه حزب الماباي نحو إلغاء التفرقة بين المدارس الدينية وتوحيد برامجها. وقد تمكن بن غوريون حينذاك من دعوة حزب الصهيونيين إلى الاشتراك في الحكومة. لكن حزب مزراحي وحزب التقدميين رفضا الشروط التي تم الاتفاق عليها بين المابـاي والصهيـونيين العموميين. حينها قدم بن غوريون استقالته في ١٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٢[٢]

وقد تم إعادة تكليف بن غوريون مجدداً بتأليف حكومة جديدة، حيث تم له ذلك في ٢٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٢. وقد ضمت الوزارة الجديدة أحزاب الماباي والصهيونيين العموميين وهبوعيل همزراحي والتقدميين ومزراحي والسفارديم واليمينيين ولم يكن حظ هذه الحكومة أفضل من حظ حكومات بن غوريون السابقة، إذ عصفت بها الخلافات الحزبية والدينية، مما حمل بن غوريون على تقديم استقالته في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٣. وقد اتخذ بن غوريون قراراً باعتزاله الحياة السياسية والعيش في كيبوتس (سدى بوكر) في صحراء

(١) هارتس تاريخ ١٢/٩/١٩٨٤.
(٢) مؤسسة الدراسات، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني مرجع سابق ص٤٣٥.

النقب بجنوب فلسطين[1].

وقد تمكن موشي شاريت من تأليف حكومة جديدة في ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٤. وضمت الحكومة الجديدة الأحزاب نفسها، التي كانت تؤلف الحكومة السابقة. وكان شاريت على وجه العموم معتدلاً في سياسته، وقد وجهت إليه الأحزاب المتطرفة انتقادات عنيفة، وخصوصاً بعد التوتر الذي حدث قبل حرب السويس على خطوط الهدنة بين إسرائيل والدول العربية. ومما زاد من حدة الانتقادات بروز قضية لافون التي كانت لها مضاعفات عميقة على المسرح السياسي[2]، بحيث أدت إلى استقالة وزير الدفاع بنحاس لافون من منصبه. وقد عرض شاريت على بن غوريون العودة إلى الحكم، وتسلم وزارة الدفاع فقبل بن غوريون ذلك دون تردد. وجاء بن غوريون إلى الحكومة

---

(١) نفس المصدر، ص ٤٣٥.

(٢) تعود قضية لافون إلى أوائل عام ١٩٥٤ عندما تبنت وزارة الدفاع الإسرائيلية خطة لعرقلة مفاوضات الجلاء بين مصر وبريطانيا. بقصد إبقاء مصر مشغولة عن إسرائيل. وقد أرسلت إسرائيل بناء على هذه الخطة أحد جواسيسها إلى مصر، للقيام هناك مع شبكة جواسيس من يهود مصر، بنسف المنشآت البريطانية والأمريكية في القاهرة والإسكندرية في حزيران (يونيو) ١٩٥٤، على أمل أن يؤدي ذلك إلى تازم العلاقات بين مصر من جهة، وبين بريطانيا والولايات المتحدة من جهة أخرى. غير أن البوليس المصري اكتشف شبكة التجسس هذه في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٤ فأقدم الجاسوس الإسرائيلي المسؤول عن العملية في مصر على الانتحار، بينما قدم الآخرون للمحاكمة، وصدرت بحقهم أحكام تتراوح بين الأعدام والأشغال الشاقة. وقد أثارت هذه القضية اهتماماً كبيراً في إسرائيل واعتبرتها الأوساط السياسية والعسكرية فضيحة مخزية. ولم يستطع بنحاس لافون وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك أن يقدم أي تفسير لهذه العملية لرئيس الحكومة شاريت في ظل وجود توقيع لافون على الأمر الخاص بالقيام بهذه العملية. وقد ادعى لافون أن أحد كبار الضباط الاسرائيليين أخذ توقيعه خدعة، لتغطية العملية بعد أن فشلت، وطالب لافون باستقالة الضابط المذكور. لكن الضابط رفض الاستقالة لعدم ثبوت أي دليل ضده، ونظراً إلى قرب موعد انتخابات الكنيست رأى حزب الماباي أن من الأفضل إنهاء هذه القضية باستقالة لافون من وزارة الدفاع، وتعيينه أميناً عاماً للهستدروت. وقد استقال لافون فعلاً في ١٧ شباط (فبراير) ١٩٥٥، بينما نقل الضابط المذكور إلى منصب جديد. راجع بشأن قضية لافون، إبراهيم العابد، الماباي، الحزب الحاكم في إسرائيل، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٦٦، ص١٠٣ - ١١٩.

بسياسة جديدة تستهدف الرد بقوة على العرب والسعي للحصول على السلام من الخارج وخصوصاً من فرنسا، وإيجاد تحالفات مع الدول الغربية لحفظ سلامة إسرائيل وكيانها[1].

لكن حكومة شاريت سقطت في الكنيست في ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٥٥ عندما امتنع حزب الصهيونيين العموميين المشترك فيها عن التصويت إلى جانب عدم الاقتراع على الثقة. وكان اتهام قد وجه إلى أحد زعماء حزب الماباي الدكتور إسرائيل كاستنر، بأنه كان على صلات مشبوهة بالزعيم النازي المعروف ادولف إيخمان. وبسبب قرب موعد الانتخابات العامة في ٢٦ آب (أغسطس) ١٩٥٥ تقرر أن تبقى حكومة شاريت في الحكم بصفة انتقالية، إلى حين الانتهاء من هذه الانتخابات[2].

وأظهرت نتائج الانتخابات أن حزب الماباي قد خسر خمسة من مقاعد في الكنيست، إذ حصل على ٤٠ مقعداً في الكنيست السابق، وعزي ذلك إلى سياسة شاريت المعتدلة والمتقاعسة أحياناً. وانتهز بن غوريون هذا الوضع، للتأثير على أوساط حزبه لكي يعود إلى رئاسة الحكومة. وقد استطاع بن غوريون تحقيق أهدافه، حيث كلف في ١٨ آب (أغسطس) ١٩٥٥ بتأليف حكومة ائتلافية. وقد تمكن في ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٥، وبعد مشاورات مطلوبة مع الأحزاب، تمكن من إعلان حكومته التي شملت الماباي والحزب الوطني الديني وأحدوت هعفودا والمابام والتقدميين. وتولى شاريت في هذه الحكومة منصبه السابق كوزير للخارجية، لكن بن غوريون قد دفعه إلى الاستقالة في ١٨ حزيران (يونيو) ١٩٥٦ بسبب سياسيته المعتدلة في إدارة الشؤون الخارجية، وعين مكانه وزير العمل السابق غولدا مائير. ومن أهم الحوادث التي وقعت أثناء وجود هذه الحكومة في الحكم، اشتراك إسرائيل في العدوان الثلاثي على مصر في ٢٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٦. وقد اضطر

(١) مؤسسة الدراسات، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني مرجع سابق ص٤٣٥.

(٢) نفس المصدر ص٤٣٦.

بن غوريون إلى تقديم استقالة حكومته في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٧ بعد أن رفض كل من حزبي أحدوت هعفودا والمابام القبول بمبدأ المسؤولية الجماعية للحكومة، بشأن موضوع إقامة علاقات سياسية وعسكرية بين إسرائيل والمانيا الغربية[١].

لكن بن غوريون عاد وشكل حكومة مؤتلفة من الأحزاب نفسها، وذلك في ٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٨. ولكن هذه الحكومة لم تعمر طويلاً، إذ قدم بن غوريون استقالته في ٥ تموز (يوليو) ١٩٥٩، بسبب اقتراع حزبي أحدوت هعفودا والمابام في الكنيست، خلافاً لمبدأ المسؤولية الجماعية، ضد قرار الحكومة الإسرائيلية شراء أسلحة إسرائيلية من ألمانيا الغربية، ولكن هذه الحكومة قد استمرت في الحكم بصفة انتقالية إلى بعد انتخابات الكنيست الرابع[٢].

وعاد بن غوريون وألف حكومة جديدة في ١٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٩، وقد ضمت الحكومة الجديدة أحزاب الماباي، الحزب الوطني الديني، المابام، أحدوت هعفودا، التقدميين، وباولي أغودات إسرائيل. وقد شهدت هذه الحكومة بداية سقوط بن غوريون من على المسرح السياسي. ففي أيلول (سبتمبر) ١٩٦١ أثار بنحاس لافون مجدداً القضية التي عرفت باسمه، وطالب بإعادة التحقيق فيها وإثبات براءته. وحاول بن غوريون منعه من ذلك بحجة أنه لا يجوز الخوض في قضايا تتعلق بالأمن. لكن لافون أصر على رأيه، فقرر الكنيست تكوين لجنة وزارية «لتحديد الخطوات الواجب اتباعها». وعينت الحكومة في نهاية تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٠ لجنة من سبعة وزراء دون معارضة حاسمة من بن غوريون، وأعلنت اللجنة في ٢٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٠، أن تحقيقاتها تثبت أن لافون بريء من أية تهمة[٣].

لقد اعتبر بن غوريون أن براءة لافون تعني توجيه التهمة إليه وإلى أنصاره

---

(١) السيد عليوه حسن، القوى السياسة في إسرائيل ١٩٤٨ - ١٩٦٧، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، طبعة ثانية ١٩٨١، ص١٥٧.

(٢) مؤسسة الدراسات، القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص ٤٣٧.

(٣) علي الدين هلال، تكوين إسرائيل، دار الهلال، ص٥٧ - ٥٧.

من العسكريين، فغضب على اللجنة لأنها تجاوزت صلاحياتها، وأصدرت حكماً قضائياً في الوقت الذي كانت مهمتها محدودة بتقرير الخطوات الواجب اتباعها.
وفي ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦١ قدم بن غوريون استقالته من رئاسة الحكومة، ورفض العودة عنها على الرغم من المحاولات الحثيثة التي قام بها زعماء حزب الماباي. ورأى بعض هؤلاء أن الحل الوحيد هو إقصاء لافون عن حزب الماباي، وكان أشكول من أشد المتحمسين لهذه الفكرة. وفي ٤ شباط (فبراير) ١٩٦١ اجتمعت اللجنة المركزية لحزب الماباي في غياب بن غوريون ولافون، وأصدرت قراراً يقضي بإقصاء لافون عن الأمانة العامة للهستدروت، باعتباره شخصاً غير مؤهل لتمثيل الحزب فيها وبالرغم من أن هذا القرار يعتبر نصراً لبن غوريون، إلا أن بن غوريون قد فقد الكثير من أنصاره نتيجة هذه القضية، وخصوصاً وأن لافون قد بقي في نظر الكنيست والإسرائيليين بريئاً، وأن طرده من الحزب كان عملاً انتقامياً لأنه تجرأ على تحدي دكتاتورية بن غوريون والجيش الإسرائيلي[١].
ومن ثم حاول بن غوريون تأليف حكومة جديدة، إلا أنه لم يجد تجاوباً من معظم الأحزاب، وهكذا فقد تقرر إجراء انتخابات جديدة في البلاد. ونتيجة هذه الانتخابات فقد حصل حزب الماباي على ٤٢ مقعداً مقابل ٤٧ مقعداً في الكنيست السابقة، مما زاد من صعوبة تأليف الحكومة. وقد استطاع بن غوريون في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦١ من تأليف حكومة جديدة بفضل تعاون الأحزاب الدينية معه، لقاء تحقيق بعض مطالبها، كما تعاون معه حزب أحدوت هعفودا، الذي اشترط لقاء اشتراكه في الحكومة، موافقة الماباي على تكوين لجنة وزارية لمراقبة المنشآت الدفاعية والمشاريع العسكرية، بحيث لا يستطيع وزير الدفاع أن يأمر بعمليات عسكرية يمكن أن تورط الدولة بأكملها، دون الرجوع إلى الحكومة، أو إلى أية سلطة أخرى. لكن بن غوريون قدم استقالته في ١٦ حزيران (يونيو) ١٩٦٢ دون ذكر الأسباب، وعاد إلى مزرعته في (سدى بوكر) في النقب[٢].

(١) مؤسسة الدراسات، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني مرجع سابق ص٤٣٧.
(٢) علي الدين هلال، مرجع سابق، ص٥٦.

ويبدو أن بن غوريون ندم على تسرعه في الاستقالة، قبل أن يضع مؤيديه أمثال شمعون بيريز وموشي ديان في مراكز القوة. وخصوصاً لأن عدداً من زعماء الماباي المتقدمين في السن، وفي مقدمتهم أشكول وغولدا مائير، استطاعوا استقطاب زعماء حزب أحدوت هعفودا الذين يعتبرون من القادة الشباب، والذين يطمحون إلى تولي الحكم في المستقبل. ولهذا السبب فقد استمر بن غوريون بعد خروجه من الحكم، في المطالبة بإعادة التحقيق في قضية لافون. أما لافون نفسه، فقد ألف مع بعض أنصاره من الشباب كتلة مستقلة دعيت (من هيسود). وقد طالبت هذه الكتلة بإلغاء القرار الذي اتخذته اللجنة التنفيذية للحزب بعزله، وهددت هذه الكتلة بالانسحاب من الماباي إذا لم يحقق مطلبها[1].

عهد إلى أشكول بتأليف الحكومة بعد استقالة بن غوريون، وقد ألف أشكول حكومته في ٢٦ حزيران (يونيو) ١٩٦٤ بحيث ضمت أحزاب الماباي وأحدوت هعفودا والحزب القومي الديني. وقد ظلت قضية لافون تخيم على هذه الحكومة. فعلى أثر تهديد لافون وأنصاره بالانسحاب من الماباي، فقد قام أشكول بارسال كتاب باسمه، وبالنيابة عن عدد من زعماء الحزب إلى كتلة «من هيسود» التي شكلها لافون، وقد بين أشكول في كتابه أن قضية عزل لافون أصبحت لا تعني شيئاً، وانه يرحب بعودة لافون إلى الحزب.

(١) مؤسسة الدراسات، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، مرجع سابق، ص٤٣٨.

جدول رؤساء الوزارات حسب التسلسل الزمني

اسم رئيس الوزراء	تاريخ الميلاد مكان الميلاد تاريخ الهجرة	عضوية الكنيست	المناصب	الوزارات
دايفيد بن غوريون	١٨٨٦ بلونسك/بولندا ١٩٠٦	١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦ ٧	١) مؤسس حزب الماباي ٢) مؤسس حزب رافي ٣) مؤسس الهستدروت ٤) رئيس الوكالة اليهودية. ٥) رئيس المجلس الوطني ٦) قائد قوات الهاجاناه.	رئيس وزارة ووزير دفاع ٤٨ - ١٩٥٣. وزير للدفاع ١٩٥٥ رئيس وزراء ووزير دفاع ٥٥ - ١٩٦٣ - - -
موشي شاريت	١٨٩٤ كرسون/ روسيا	١، ٢، ٣ ٤، ٥	١) ضابط في الجيش العثماني - ٢) عضو اللجنة التنفذية لحزب يوعالي زيون ٣) صحفي بجريدة دافار ٤) رئيس الدائرة السياسية للوكالة اليهودية. ٥) عضو اللجنة التنفذية لحزب الماباي	وزير الخارجية ٤٨ - ٩٥٦ رئيس وزراء بالوكالة ٥٣/ ٥٤ رئيس وزراء ٥٤ - ٥٥ - -
ليفي اشكول	١٨٩٥ اواتوفو/اوكرانيا ١٩١٤	٢، ٣، ٤ ٥، ٦ -	١) رئيس المكتب الزراعي المركزي لهابوعيل هاتسعير. ٢) مؤسس عدة منشآت في الهستدروت. ٣) مدير قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية. ٤) امين صندوق الوكالة اليهودية	مدير عام وزارة الدفاع ٤٨ - ٤٩، وزير الزراعة والانماء ٥١ - ٥٢ وزير المالية ٥٢ - ٦٣، رئيس الوزراء ٦٣ - ١٩٦٨، وزير الدفاع ٦٣ - ٦٧.
غولدا مائير	١٨٩٨ كييف/ روسيا ١٩٢١	١، ٢، ٣ ٤، ٥، ٦ ٧، ٨	١) عضو مجلس النساء العاملات، ٢) مديرة شركة افيروت، ٣) سكرتيرة للهستدروت، ٤) رئيسة القسم السياسي للوكالة اليهودية، ٥) سفيرة في موسكو.	وزير للعمل والضمان الاجتماعي ٤٩ - ١٩٥٠ وزيرة للعمل ٥١ - ٥٢. ٥٤ - ٥٥، وزيرة للخارجية ٥٥ و٥٨ و٥٩ ٦١ - ٦٤، رئيسة وزارة ٩٦٨ - ١٩٧٤

اسحق رابين	١٩٢٢ القدس	٨	رئيس هيئة الاركان سفير إسرائيل في واشنطن	رئيس الوزراء منذ سنة ١٩٧٤ وحتى ١٩٧٧
مناحيم بيغن	١٩١٣ بريست ليتوفسك	١، ٢، ٣ ٤، ٥، ٦، ٧ ٨، ٩، ١٠	١) قائد حركة اتسل الارهابية ٢) مؤسس حركة حيروت ٣) زعيم المعارضة في البرلمان حتى ١٩٧٧	وزير بلا وزارة عام ٦٧ حتى عام ١٩٧٠ رئاسة الوزراء منذ عام ٧٧ حتى عام ١٩٨٣
اسحق شامير	١٩١٥ روزانا/ بولندا	١، ٢، ٣ ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١	١) احد قادة عصابة ليحي. ٢) مسؤول ادارة الموساد في أوروبا ٣) سكرتير حركة حيروت عام ١٩٧٠ ٤) رئيس الكنيست	رئيس للوزراء عام ١٩٨٣ وزير الخارجية والقائم باعمال رئيس الوزراء في فترة الوزارة الأولى عام ١٩٨٤
شمعون بيريز	١٩٢٣ فشنيفا/ بولندا	٤، ٥، ٦، ٧ ٨، ٩، ١٠، ١١.	١) مسؤول الطاقة البشرية في الماغاناه ٢) مدير عام وزارة الدفاع ٣) نائب وزير الدفاع	وزير التنمية الاقتصادية في المناطق المحتلة عام ١٩٦٩ وزير استيعاب ٧٠ ـ ١٩٧٤ وزير مواصلات، وزير الاعلام عام ١٩٧٤، وزير دفاع حتى عام ١٩٧٧ رئيس وزراء عام ١٩٨٤ في الفترة الأولى.

وإزاء ذلك قام بن غوريون في ٢٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٤، بالاتصال بوزير العدل في الحكومة أشكول وبالمدعي العام وطالب بتعيين لجنة تحقيق تتكون من قضاء المحكمة العليا، لدراسة أسباب رفض الحكومة تعيين لجنة قضائية في سنة ١٩٦٠. وإقدامها على تعيين لجنة وزارية سباعية بدلاً منها، ولدراسة أعمال اللجنة الوزارية واستنتاجها، وحدى انطباقها على الحقيقة والعدل، وعلى قوانين الدولة. كما أوعز بن غوريون إلى موشي ديان، الذي كان يشغل منصب وزير الزراعة في حكومة أشكول بالاستقالة من منصبه. وفي ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٤ قدم أشكول استقالة حكومته. ولكن هذه الاستقالة قد تركت أثراً كبيراً في معظم الأوساط السياسية، مما أدى إلى تعزيز مركز أشكول داخل حزب الماباي، بالإضافة إلى كسبه تأييد جانب من الرأي

العام في إسرائيل، فضلاً عن حصوله على تأييد بعض الأحزاب الأخرى[1].

ولكن أشكول عاد وألف حكومة جديدة على أساس الحكومة السابقة. وقد حصل أثناء هذه الفترة تطور هام على صعيد قضية لافون، إذ قرر حزب المباي في مؤتمره العاشر وبأغلبية ٥٩٪ من الأصوات عدم البحث في قضية لافون في أية هيئة من هيئات الحزب، وحصر الموضوع في وزراء الحزب فقط. كما قرر الحزب بناء على اقتراح قدمه أشكول بالاتفاق مع حزب أحدوت هعفودا، على الاشتراك معه بقائمة واحدة في انتخابات المستدروت والكنيست. وقد أدى ذلك إلى معارضة بن غوريون الذي قرر الانفصال عن المباي وتشكيل حزب جديد مستقل لمحاربة أشكول وأنصاره. وقد دعي الحزب الجديد باسم «رافي» بحيث ضم من بين أعضائه موشي ديان وشمعون بيريز. هذا وقد بقيت حكومة أشكول هذه في الحكم حتى استقالتها عقب انتخابات الكنيست الخامس في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥[2].

وبعد الانتخابات عهد لأشكول مجدداً بتأليف الحكومة. فواجه صعوبات عديدة في أثناء محاولاته لتأليف حكومة ائتلافية، بسبب تمسك بعض الأحزاب بشروطها للاشتراك في الحكم. والواقع أن نتائج الانتخابات هي التي جعلت تأليف الحكومة أمراً صعباً، فمع أن حزب المباي بقي يحتل أكبر عدد من المقاعد في الكنيست، إلا أن انفصال بن غوريون عنه وإنشائه حزباً مستقلاً قد قلص من عدد المقاعد، التي حصل عليها المباي. هذا وإن انضمام أحدوت هعفودا للمباي لم يعوضه المقاعد التي خسرها، مما جعل تأليف حكومة ائتلافية بزعامة المباي، تحوز على ثقة الكنيست وتتمتع بقدر من الاستقرار، قد تطلب زيادة عدد الأحزاب المشتركة في الحكم.

وإزاء ذلك فقد واجه اشكول صعوبات كبيرة، وبذل جهداً من أجل التوفيق بين المتطلبات المتناقضة التي تقدمت بها بعض الأحزاب لقاء قبول اشتراكها في الحكومة. فقد اشترط حزب المابام وحزب الأحرار المستقلان،

---

(١) علي الدين هلال، مرجع سابق، ص٥٩ ـ ٦٠.

(٢) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص٤٣٨.

عدم إعطاء أي وعد للأحزاب الدينية بتشريع «قانون يوم السبت»، بينما اشترطت الأحزاب الدينية الحصول على مثل هذا الوعد. وبعد مباحثات مطولة مع الأحزاب الدينية تمكن أشكول في ١٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ من تأليف حكومة من ١٨ عضواً، ينتمون إلى تحالف الماباي ـ أحدوت هعفودا والحزب الوطني الديني والمابام والأحرار المستقلين.

ومع أن حكومة أشكول هذه قد استمرت في تولي أعباء الحكم دون تعديل، حتى عشية حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، إلا أنها قد تعرضت لعدة أزمات كادت أن تطيح بها في وجه المعارضة القوية. وقد ارتكزت المعارضة في هجومها على الحكومة، على تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد. وقد ناقش الكنيست في ٢٠ آذار (مارس) ١٩٦٧ اقتراحاً بحجب الثقة تقدم به حزب رافي وجبهة جاحال، وذلك بسبب مقال نشر في جريدة (الجويش أوبزرفر) اللندنية، يشير إلى تفاقم أزمة البطالة في إسرائيل. لكن الاقتراع أسفر عن منح الثقة للحكومة بأغلبية ٦٢ صوتاً مقابل ٤١ صوتاً. وقد اقترعت جميع الأحزاب المعارضة إلى جانب حجب الثقة، وكانت هذه أول مرة منذ انتخابات الكنيست في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥، تنضم فيها قوى المعارضة كلها ضد حكومة أشكول.

غير أن أصوات المعارضة ضد حكومة أشكول قد خفت على أثر توتر الجو السياسي في المنطقة عشية حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، واتجهت الأحزاب السياسية نحو ضرورة توسيع هذه الحكومة لتصبح حكومة (اتحاد وطني). وهكذا فقد انضم إلى الحكومة موشي ديان عن حزب رافي كوزير للدفاع، ومناحيم بيغن عن حزب حيروت وجوزيف سابير عن حزب الأحرار كوزيرين بلا وزارة. وبذلك أصبحت الحكومة الاسرائيلية أول مرة تحوز على تأييد ٩٣٪ من مقاعد الكنيست، بحيث أصبح أعضاء الوزارة يمثلون ١١٢ مقعداً في الكنيست.

ولا شك أن تحويل حكومة أشكول إلى حكومة اتحاد وطني قد خفف كثيراً من المعارضة ضدها داخل إسرائيل، لكنه لم ينه الخلافات الحزبية والعقيدية

القائمة بين أعضائها. فمن الملاحظ أن الصراع بقي مسيطراً على العلاقات بين ممثلي الأحزاب العمالية التي اندمجت في حزب موحد في أوائل سنة ١٩٦٨ من أجل الوصول إلى كرسي الحكم. وقد انحصر هذا الصراع أساساً بين أشكول زعيم الماباي، الذي كان يبذل ما في وسعه للاحتفاظ برئاسة الحكومة بعد الانتخابات العامة القادمة، وبين موشي ديان من حزب رافي الذي أعلن أكثر من مرة أنه يعمل من أجل الإطاحة بحكومة أشكول، وييغال الون من أحدوت هعفودا، الذي كان يأمل في أن يصل إلى كرسي الحكم، بالتعاون مع أشكول ضد ديان. وقد تمكن الون من أن يجعل أشكول يختاره ثانياً لرئيس الحكومة، واعتبرت الأوساط السياسية هذا الاختيار خطوة نحو إعداد ألـون لخلافة أشكول في المستقبل.

غير أن وفاة أشكول في ٢٦ شباط (فبراير) ١٩٦٩ بدلت الموقف، وعجلت في إمكان انتقال الحكم في إسرائيل من الجيل القديم إلى جيل الشباب، كما جعلت الصراع بين ديان وآلون على رئاسة الحكومة أمراً واقعاً لا مفر منه. وخوفاً أن يتطور هذا الصراع بشكل يهدد وحدة الحركة الحزبية العمالية، وخصوصاً في الظروف التي تجتازها إسرائيل، فقد تم الاتفاق على تعيين وزيرة الخارجية السابقة غولدا مائير خلفاً لأشكول، حتى انتخابات الكنيست السابع على أمل أن تكون هذه الانتخابات بمثابة استفتاء حول الشخص الذي يرغب الإسرائيليون في أن يكون على رأس الحكومة. وقد ظلت هذه الحكومة حتى الانتخابات العامة للكنيست السابقة[1].

وبعد انتهاء انتخابات الكنيست السابقة، فقد تم إعادة تكليف غولدا مائير بتأليف الحكومة. فـألفتهـا في ١٥ كـانـون الأول (ديسمبر) ١٩٦٩، حيـث ضمنت أربعة وعشرين نائباً، من بينهم ستة نواب يمثلون جبهة جاحال اليمينية، وهذه أول مرة تمثل فيها الأحزاب اليمينية في الحكومة بهذا العدد، مما عكس اتجاه الإسرائيليين إلى المزيد من التصلب حيال مسألة الاحتفاظ بالأراضي العربية التي تم احتلالها بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧. وقد ظل وزراء المابام

(١) د. نظام بركات، مراكز القوى، مرجع سابق، ص٥٨

بدون حقائب وذلك لاعتراضهم على حكومة التكتل الوطني التي جمعت بين صفوفها أعضاء من اليمين الصهيوني. أما وزراء حزب جاحل فقد استقالوا في آب (أغسطس) ١٩٧٠ في أعقاب موافقة الحكومة على القرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن. وقد بقيت هذه الحكومة إلى ما بعد الانتخابات المقررة للكنيست الثامنة التي تم تأجيلها لمدة شهرين بسبب حرب تشرين الأول- (أكتوبر) ١٩٧٣[١].

وبعد إعلان نتائج انتخابات الكنيست الثامنة، فقد تم تكليف جولدا مائير بتشكيل الحكومة الجديدة، حيث شكلت حكومتها في ١٠ من نيسان ١٩٧٤ بحيث ضمنت وزراء من المعراخ، وهو تحالف حزب العمل والمابام ورافي. إلا أن هذه الحكومة لم تعمر طويلاً بسبب الانتقادات التي وجهت لها، نتيجة التقصير الذي حصل أثناء حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣. فقد أظهرت تحقيقات لجنة أغرانات التي تولت التحقيق في أسباب الخسائر الباهظة، التي أصابت القوات الصهيونية في الأيام الأولى للحرب مسؤولية عدد من الوزراء في الحكومة، بحيث اضطرت جولدا مائير لتقديم استقالتها مفسحة المجال لمرحلة جديدة في السلطة[٢].

عهد إلى إسحق رابين بتأليف الحكومة، حيث ألفها في ٣ حزيران (يونيو) ١٩٧٤. وقد ضمت بين صفوفها المعراخ بتحالفاته السابقة والليبراليين المستقلين وحركة حقوق المواطن. وقد تولى رابين الحكومة في ظل تفكك داخل حزب العمل، وصراع بين كتله المتعددة، وسيطرة أزمة الثقة بين الحاكمين والمحكومين. ورغم أن رابين قد أجرى تغييرات في قيادة الحزب، وفي قيادة الجيش والسلطة، إلا أن الأزمة الاقتصادية ظلت تتفاقم وتضغط على حياة المواطن، كما ظل الفساد والإهمال والرشوة مستشرياً في المجتمع الإسرائيلي، بحيث مهد هذا الوضع لفضيحة مالية تورط بها رابين نفسه. وقد كانت هذه مقدمات لحجب الثقة عن الحكومة في ٢٢ كانون الأول ١٩٧٦، بطلب قدم من

---

(١) مؤسسة الدراسات، القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص٤٤٠.

(٢) هارتس ١٢/٩/١٩٨٤.

قبل حزب اغودات إسرائيل في اعقاب احتفال تسلم الطائرات (أف ـ ١٦) يوم السبت. وقد امتنع وزراء الحزب القومي الديني (المفدال) عن التصويت مما سبب في خروجهم من الحكومة. وقد ظلت هذه الحكومة لفترة انتقالية لمدة حوالي ستة أشهر.

الليكود يصعد للسلطة

شهدت الكنيست التاسعة تحولاً كبيراً في التاريخ، إذ حصل الليكود على ٤٣ مقعداً مقابل ٣٢ مقعداً للتجمع العمالي (المعراخ). وعهد بتشكيل الحكومة إلى مناحيم بيغن الذي قدم حكومته للبرلمان يوم ٢٠ وغياب ٤ نواب. وقد ضمت الحكومة أحزاب الليكود والحزب القومي الديني وحركة تيلم بزعامة ديان. ومن ثم انضمت إلى الحكومة الحركة الديمقراطية للتغيير (داش) وذلك بعد قرار تم اتخاذه من قبل مجلس الحركة في ٢١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٧. وظلت هذه الحكومة تعمل حتى إجراء انتخابات الكنيست العاشرة[1].

وبعد انتهاء الانتخابات للكنيست العاشرة، حيث حصل الليكود على ٤٨ مقعداً بزيادة مقعد واحد عن المعراخ، فقد أعيد تكليف مناحيم بيغن بتشكيل الوزارة. وقدم بيغن حكومته في ٥ آب (أغسطس) ١٩٨١ للكنيست حيث نال على الثقة.

وضمت حكومة بيغن الثانية تكتل الليكود والحزب القومي الديني وحركة هتحياه وحركة تامي وحركة تيلم. شهدت هذه الحكومة مرحلة الغزو الإسرائيلي للبنان وما نجم عن هذه العملية من نتائج على الصعيدين الداخلي والخارجي. فقد أدى ذلك إلى انخفاض حاد في معنويات الجيش الإسرائيلي نتيجة للخسائر الباهظة التي أصابت هذه القوات في لبنان، كما أدى إلى تدهور كبير في الاقتصاد الإسرائيلي، بالإضافة إلى الانقسامات التي أصابت كافة القوى والأحزاب السياسية في إسرائيل، بحيث انعكس هذا على الأوضاع النفسية

---

(١) محمود سويد، الصراع على ارض التسوية ١٩٧٣ ـ ١٩٧٨ المفكر العربي. دار الطليعة بيروت. طبعة أولى إبريل نيسان ١٩٧٨، ص٩٩.

لرئيس الحكومة مناحيم بيغن وأجبرته على تقديم استقالته في ١٩٨٣/٩/١٥ .

عهد إلى الرجل الثاني في قائمة التكتل (الليكود) إسحق شامير بتشكيل الحكومة الجديدة. وقد قدم شامير حكومته للكنيست في ٥ آب (أغسطس) حيث نالت الثقة. وتضمنت حكومة شامير نفس التركيبة السابقة. ولكن الخلافات الداخلية قد تفاقمت بشكل كبير وعكست نتائجها على أعمال الحكومة. فالحزب الليبرالي الشريك الأساسي لحيروت في الليكود، قد أصبح مشلولاً نتيجة للصراعات الداخلية التي تفجرت عقب وفاة زعيمه سيمحا إيرليخ. فاستغل المعراخ هذا الوضع، وأخذ يعمل على إسقاط الحكومة. حيث نجح في تحقيق هدفه، بعد أن أصاب الحلقة الضعيفة في الائتلاف الحكومي حيث أقنع حركة تامي، وتملك ثلاثة مقاعد في الكنيست العاشرة للانضمام إلى الجهود الرامية لإسقاط الحكومة والتوجه إلى الانتخابات العامة.

وبذلك فقد ضمن المعراخ ٥٩ صوتاً موزعة على الشكل التالي: خمسون مقعداً للمعراخ واثنان لحركة شينوي وأربعة لحداش. وحسم عضو الكنيست إسحق بيرمان موقفه لصالح المعراخ، وحذا حذوه مردخاي بن بورات وكلاهما وزير سابق في حكومة الليكود. الأول من الحزب الليبرالي والثاني من حركة تيلم. وهكذا حصلت المعارضة على ٦١ صوتاً خمسة أصوات جاءت من الائتلاف الحكومي. وسقطت حكومة الليكود وقرر الكنيست حل نفسه في ٢٢ آذار (مارس) ١٩٨٤ وذلك بأغلبية ٦٠ صوتاً مقابل ٥٨ صوتاً. وقد تم تحديد موعد جديد لإجراء الانتخابات في ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٨٤ حيث جاءت نتائج الانتخابات الجديدة في الكنيست الحادية عشرة بمعطيات جديدة، حيث حصل المعراخ على ٤٤ مقعداً في مقابل ٤١ مقعداً لصالح الليكود، بحيث ضمن المعراخ عدم استئثار الليكود بالسلطة مرة أخرى[١].

وقد كلف رئيس الدولة هرتزوغ رئيس أكبر كتلة برلمانية شمعون بيريز زعيم المعراخ يوم ٥ آب (أغسطس) ١٩٨٤ بتشكيل الحكومة الجديدة. وبعد

(١) مجلة الأرض العدد (١٤) تاريخ ١٩٨٤/٤/٧ ص٣ - ٤.

مشاورات مع كافة القوى والأحزاب السياسية، كما سيأتي توضيح ذلك فيما بعد، فقد استطاع بيريز من الوصول مع زعيم الليكود إسحق شامير إلى تشكيل حكومة ائتلافية يتم فيها توزيع الحقائب بين الطرفين ويتناوب الزعيمان رئاسة الحكومة بحيث يتولى شمعون بيريز الرئاسة في فترة التناوب الأولى، والتي تبلغ مدتها ٢٥ شهراً، تنتهي في تشرين أول (أكتوبر) ١٩٨٦. ومن ثم يقوم بيريز بتقديم استقالته، بحيث يتم تكليف شامير بتشكيل الحكومة الجديدة.

وفي يوم ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٤، قدم بيريز حكومته للكنيست لنيل الثقة. وقد حصلت حكومة بيريز على الثقة بأغلبية (٨٩) صوتاً مقابل (١٨) صوتاً معارضاً وامتناع (١٣) عن التصويت. وقد تكونت حكومة بيريز من (٢٥) وزيراً بحيث كانت الحكومة الأوسع في تاريخ الحكومات الإسرائيلية. كما احتفظ رئيس الحكومة شمعون بيريز بحقيبتي الداخلية والأديان لفترة مؤقتة لحين الاتفاق على توزيعهما فيما بعد. وقد تم توزيع هاتين الحقيبتين بين المفدال وشاس، بحيث تولى يوسف بورغ زعيم المفدال حقيبة الشؤون الدينية، كما تولى إسحق بيرتس زعيم حركة شاس حقيبة الداخلية.

المبحث الثالث

تشكيل حكومة التناوب

أشارت نتائج انتخابات الكنيست الحادية عشرة، إلى تأكيد قاعدة عدم حصول أي حزب على الأغلبية البرلمانية، بحيث توزعت الأصوات الصالحة على خمس عشرة قائمة، إستطاعت الفوز بمقاعد البرلمان الـ ١٢٠ مقعداً. والتحول الذي حصل في هذه الانتخابات هو حصول التجمع (المعراخ) على ٤٤ مقعداً، مقابل ٤١ مقعداً حصل عليها الليكود، مما يعني عدم استئثار الليكود للسلطة كما حصل خلال السبع السنوات الماضية عندما اعتلى الليكود السلطة عام ١٩٧٧[١].

لقد كلف حاييم هرتزوغ رئيس الدولة، وكالعادة رئيس أكبر كتلة برلمانية، بتشكيل الحكومة يوم ٥ آب (اغسطس) ١٩٨٤. وجاء في بيان حاييم هرتزوغ «أنه نتيجة للمشاورات التي أجراها مع الكتل البرلمانية، تبين أن غالبية هذه الكتل تؤيد تشكيل حكومة برئاسة بيريز، باعتباره رئيس أكبر كتلة في البرلمان»[٢]. وقد سارع بيريز إلى مناشدة جميع الكتل للانضمام إلى «حكومة قادرة على مواجهة التحديات» حسب قوله[٣].

وكان التجمع والليكود قد بدأوا منذ مطلع شهر آب محادثات فيما بينهم

---

(١) كانت قائمة المعراخ تشمل حزب العمل مع المابام والأحرار المستقلين، ولكن المابام الذي حصل على ستة مقاعد انسحب من هذا التحالف، بحيث قرر مجلس الحزب في ١٩٨٤/٩/٩ وبأغلبية ٤٠٠ صوت مقابل ٩ أصوات معارضة تشكيل حكومة بالاشتراك مع الليكود في إطار حكومة اتحاد وطني. راجع مجلة الأرض عدد (١) تاريخ ١٩٨٤/٩/٢١

(٢) الانباء ١٩٨٤/٨/٦

(٣) مجلة الأرض عدد (٢٤) تاريخ ١٩٨٤/٩/٧ ص ١٢

بهدف إيجاد نقاط مشتركة بين الجانبين، تمهد لتذليل العقبات التي تقف أمام « حكومة ائتلاف موسع ». وكان طاقم الليكود يضم اسحق شامير، ديفيد ليفي، اسحق موادعي، اليعازر شوستاك وارئيل شارون أما طاقم المعراخ فكان يضم كلا من شمعون بيريز واسحق نافون واسحق رابين وحاييم بارليف وموشي شاحل. وفي اليوم التالي انضم إلى هؤلاء طاقم اقتصادي مكون من ايغال كوهين أورغاد، جدعون بات، عن التكتل، وجاد يعقوبي، عدي أموراي عن التجمع(١).

وفي نفس الوقت فقد كان الطاقم العمالي يقوم باتصالاته مع حلفائه في المابام وراتس وشينوي لإقناعهم بالموافقة على تشكيل حكومة وحدة وطنية، ولقطع الطريق على الليكود الذي كان يناور في محاولة للاستفادة من مواقف هذه الأطراف. كما قام هذا الطاقم بالاتصال بالأحزاب الدينية وحزب تامي وياحد واومتس بغية كسب التأييد لتحركاته السياسية.

لقد كانت المفاوضات بين المعراخ والليكود تسير في منعرجات صعبة وكثيراً ما كانت تصل إلى الطريق المسدود. وتركزت هذه المفاوضات حول نقاط أربع هي: السياسة الخارجية والأمن، والاقتصاد، الاستيطان وأخيراً مسألة الوضع في لبنان. وقد جاء في مقترحات المعراخ أن السياسة الخارجية والأمنية، تقوم على أساس ضمان قوة اسرائيل وتعزيز أمنها، وتقدم المسيرة السلمية بينها وبين الدول المجاورة لها. والانسحاب من لبنان بعد ضمان أمن مستوطنات الشمال، والمحافظة على الخيار الأردني عند البدء في مفاوضات لحل المسألة الفلسطينية، وضمان سلامة واستمرار المستوطنات التي أقيمت في الضفة والقطاع. كما جاء في مقترحات الليكود ضمان قوة الدولة، وتعزيز أمنها وإقرار السلام مع جيرانها، وتعزيز الاستيطان اليهودي ومضاعفة قوة الجيش وقوة ردعه، وانسحاب الجيش الاسرائيلي من لبنان، ومنع إقامة دولة فلسطينية ودعوة الأردن الى الانضمام لمسيرة السلام(٢).

(١) نفس المصدر ص ١١

(٢) دافار ١٩٨٤/٨/٢١

وفي نفس الوقت الذي كان التجمع يتفاوض مع الليكود، فقد وقع شمعون بيريز اتفاقاً مع عيزر وايزمن، زعيم حركة ياحد (لها ثلاثة مقاعد في الكنيست الجديدة)، وذلك يوم ٢١ آب (اغسطس) ١٩٨٤. وينص هذا الاتفاق على أن تحتل حركة ياحد أربعة أماكن في قائمة المعراخ في أية انتخابات جديدة، وتكون هذه المقاعد قبل المكان السادس والأربعين، وأن يتولى وايزمن وزارة الخارجية أو المالية في حكومة ضيقة يرأسها بيريز، أو يتولى منصباً وزارياً هاماً في حكومة ائتلاف وطني، وأن تضمن لرفاق وايزمن مناصب رفيعة كنواب ووزراء أو سفراء. وقد أعلن في اليوم التالي عن انضمام ايغال هوروفيتش زعيم حركة أومتس إلى الاتفاق بحيث يضمن له منصب وزاري في حال انضمامه إلى هذا الحلف[1].

لقد أدى موقف حركة ياحد وحركة أومتس إلى صعوبة موقف الليكود في مفاوضاته مع المعراخ. وأصبح أمام الليكود اختيار أحد موقفين، الأول الانضمام إلى حكومة ائتلاف والثاني الانتقال إلى صفوف المعارضة. وقد دلت تصريحات قادة الليكود، التي حملوا فيها بشدة على عيزر وايزمن، على أنهم بدؤوا يذعنون لفكرة ترؤس بيرس للحكومة، لكنهم أخذوا يطالبون بحقيبتي الدفاع والخارجية، وهو الأمر الذي ما زال قادة المعراخ يرفضونه. وفي الاجتماع الذي حصل يوم ٢٤ آب (اغطس) ١٩٨٤ بين بيريز وشامير، قيل أن تقدماً قد جرى اثناء هذا الاجتماع[2].

وبحلول ٢٦ آب (اغسطس) ١٩٨٤ تكون الفترة القانونية الممنوحة لبيريز لتشكيل الحكومة قد انتهت. وما زال بيريز لم يستطع تشكيل حكومته مما دفعه لطلب مهلة إضافية أخرى، حيث قرر حاييم هرتزوغ منحه مهلة قانونية جديدة مقدارها (٢١ يوماً)، لمواصلة مساعيه لتشكيل الحكومة الجديدة. وبانتهاء الفترة القانونية الأولى يكون التجمع والتكتل قد توصلا إلى اتفاق حول موضوعات الخلاف الأساسية، المتعلقة بموضوع «دعوة الأردن لإجراء المفاوضات الجديدة

(١) مجلة الأرض عدد ٢٤ تاريخ ١٩٨٤/٩/٧ ص ٢٠
(٢) الانباء ١٩٨٤/٨/٢٦

في المناطق المحتلة، وموضوع السياسة الاقتصادية للحكومة. وقد ظل الخلاف الوحيد يدور حول مسألة التناوب على رئاسة الحكومة، والذي كان يرفضه حزب العمل، ومسألة توزيع الحقائب الوزارية[1].

وفي نهاية شهر آب (أغسطس) توصل شمعون بيريز واسحق شامير إلى اتفاق لتشكيل «حكومة وطنية»، تشترك فيها كتل التجمع والليكود، وكتل أخرى تختار الانضمام إلى الائتلاف بموجب هذا الاتفاق. وقد تبنى الاتفاق مبدأ التوازن بين الكتلتين الكبيرتين عن طريق المساواة في عدد الوزراء بين التجمع والليكود. وفي حالة انضمام وزراء من خارج هاتين الكتلتين، فإنه يراعى أن لا تكون هناك أغلبية لهذا المعسكر على الآخر. كما أشار الاتفاق إلى أن انضمام الحزب القومي الديني (المفدال) إلى الحكومة لن يؤثر على التوازن داخلها ولن يتم على حساب أحد الجانبين.

وقد تضمن الاتفاق على أن يتولى شمعون بيريز زعيم المعراخ رئاسة الحكومة، طيلة الخمسة والعشرين شهراً الأولى لعمل الحكومة، ويكون اسحق شامير نائباً لرئيس الحكومة ووزيراً للخارجية، وطيلة الأشهر الخمسة والعشرين الباقية تسند رئاسة الحكومة إلى اسحق شامير، ويصبح شمعون بيريز نائباً لرئيس الحكومة ووزيراً للخارجية، ولهذا فإنه سيعدل القانون الأساسي للحكومة بصورة تحدد مكانة وصلاحيات نائب رئيس الحكومة. وفي حالة تعذر كل من شمعون بيريز أو اسحق شامير لأي سبب كان القيام بعمله، فإن حزبه سيختار خلفه بموافقة الطرف الثاني كما أنه في حالة اعتزال أحد الوزراء لسبب ما، فإن حزبه هو الذي يختار الوزير الذي سيخلفه. وفي حالة توقف وزير عن العمل، ولم يتم اختيار وزير خلف له فان من حق معسكره أن يضم وزيراً آخر بدلاً عنه، لكي يتم الحفاظ على التوازن بين المعسكرين.

وقد أشار الاتفاق إلى ان الحكومة ستتكون من (٢٥) وزيراً منهم (١٢) وزيراً لكل معسكر ووزيراً لحزب المفدال. وقد نص الاتفاق على التوزيع التالي:

(١) حول تفاصيل المباحثات لتشكيل الحكومة يراجع مجلة الأرض عدد (٢٤) تاريخ ١٨٤/٩/٧، ص ١٠-٢٢، وعدد (١) تاريخ ١٩٨٤/٩/٢١ ص ١٧-٢٥

التجمع

١ ـ وزارة الدفاع
٢ ـ وزارة التربية والثقافة
٣ ـ وزارة الزراعة
٤ ـ وزارة الصحة
٥ ـ وزارة الاستيعاب والهجرة
٦ ـ وزارة الشرطة
٧ ـ وزارة الاتصالات
٨ ـ وزارة الطاقة والتأسيس
٩ ـ وزارة الاقتصاد والتنسيق الوزاري

الليكود

١ ـ وزارة المالية
٢ ـ وزارة العدل
٣ ـ وزارة البناء والاسكان
٤ ـ وزارة الصناعة والتجارة
٥ ـ وزارة العمل والرفاه الاجتماعي
٦ ـ وزارة المواصلات
٧ ـ وزارة السياحة
٨ ـ وزارة العلوم والتطوير
٩ ـ وزارة تستحدث بالاتفاق بين بيريز وشامير

كما تضمن الاتفاق على انضمام كتل المفدال، شاس، ومورشاه إلى الحكومة، وتمثل كل واحدة منها بوزير بلا وزارة. كما تضمن الاتفاق على اسناد وزارتي الأديان والداخلية إلى رئيس الحكومة، بحيث يتم الاتفاق خلال شهر بين رئيس الحكومة ونائبه على اقتسام هاتين الوزارتين. كما تضمن الاتفاق على تشكيل مجموعة من اللجان الوزارية مثل لجنة الشؤون الاقتصادية، التي يرأسها وزير المالية، ويكون نائبه مندوباً عن التجمع، ولجنة وزارية لدراسة مجالات

وصلاحيات وزارة الاقتصاد والتنسيق الوزاري ولجنة أخرى لدراسة انتهاء دائرة الأراضي الاسرائيلية. ولكن هذه اللجان ليس لها صلاحيات القرار، بل ما يتم الاتفاق داخلها هو بمثابة توصية فقط، يعود للمجلس الوزاري صلاحية القرار بشأنها.

كما نص الاتفاق أيضاً على تشكيل لجنة وزارية دائمة تسمى «المجلس» وتضم هذه اللجنة عشرة وزراء، بحيث يكون خمسة لكل جانب. ويكون اختصاص هذه اللجنة بحث المواضيع التي هي من مسؤولية اللجنة الوزارية لشؤون الأمن والمواضيع السياسية والأمنية والاستيطانية المشمولة بالخطوط الأساسية، وكل موضوع يريد رئيس الحكومة أو نائبه طرحه على المجلس.

وقد أوضح الاتفاق كيفية انتقال السلطة، فأشار إلى أنه من أجل عملية التبادل في المناصب، فإن شمعون بيريز يقدم استقالته من منصبه كرئيس للحكومة في نهاية الخمسة والعشرين شهراً الأولى لعمل الحكومة، ويقوم التجمع والليكود معاً بتوصية رئيس الدولة بتكليف اسحق شامير برئاسة الحكومة الجديدة، التي ستشكل بعد الخمسة والعشرين شهراً الأولى[1].

وكان من المقرر أن تعرض اسماء الوزراء على الكنيست في ١٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٤، ولكن خلافاً قد ثار حول حقيبتي الداخلية والأديان. وبعد اجتماع مطول بين شامير وبيريز فقد اتفق الطرفان على ان يعهد بهاتين الحقيبتين إلى رئيس الوزراء شمعون بيريز الى حين أن يتم الاتفاق حولهما مع كل من حركة شاس، التي كان وعدها الليكود بحقيبة الأديان، وحزب المفدال، الذي وعد من قبل العمل بهذه الحقيبة. أما حقيبة الداخلية فإلى حين يتم الاتفاق على الشخص الذي ستسند إليه في حزب المفدال.

وبعد أن تم الاتفاق بين المعراخ والليكود، قدم بيريز حكومته إلى الكنيست يوم ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٤. وقد دعا بيريز خلال كلمته في الكنيست الأردن إلى الدخول في مفاوضات مع اسرائيل، كما دعا النظام المصري إلى

---

(١) هارتس ١٩٨٤/٩/١٤

اعادة سفيره إلى تل أبيب. وأشاد بالمساعدات الشاملة العسكرية والاقتصادية والسياسية التي تقدمها الولايات المتحدة لاسرائيل. وبعد نقاش دام ثماني ساعات حصلت الحكومة على ثقة الكنيست بأغلبية (٨٩) صوتاً مقابل (١٨) صوتاً معارضاً وامتناع (١٣) عن التصويت. وقد جاءت الحكومة على النحو التالي:

أ ـ وزراء حزب «العمل»

١ ـ شمعون بيريس: رئيس الحكومة
٢ ـ يتسحاق رابين: وزير الحربية
٣ ـ حاييم بارليف: وزير الشرطة
٤ ـ مردخاي غور: وزير الصحة
٥ ـ يتسحاق نافون (رئيس الدولة سابقاً): نائب رئيس الحكومة ووزير التربية والتعليم.
٦ ـ غاد يعقوبي: وزير الاقتصاد والتخطيط
٧ ـ يعقوب تسور: وزير الاستيعاب (الهجرة)
٨ ـ موشية شاحل: وزير الطاقة والبنى التحتية
٩ ـ أرييه نحمكين: وزير الزراعة
١٠ ـ عيزر وايزمن: وزير الدولة (كان في «حيروت» وشكل «ياحد» وحالياً في المعراخ)
١١ ـ يغئال هوروفيتس (كان في «تيلم» بزعامة دايان، وحالياً في «أومتس» التي انضمت إلى «المعراخ»)

ب ـ وزراء كتلة «الليكود»

١٢ ـ يتسحاق شامير: نائب رئيس الحكومة ووزير الخارجية (ليكود ـ حيروت)
١٣ ـ دافيد ليفي: نائب رئيس الحكومة وزير البناء والإسكان (ليكود ـ حيروت)
١٤ ـ موشي ارنس: وزير دولة (ليكود ـ حيروت)

١٥ ـ اريئيل شارون: وزير الصناعة والتجارة (ليكود ـ حيروت)
١٦ ـ موشي كتساف: وزير العمل والرفاه (ليكود ـ حيروت)
١٧ ـ موشي نسيم: وزير العدل (ليكود ـ أحرار)
١٨ ـ جدعون بات: وزير العلوم والتطوير (ليكود ـ أحرار)
١٩ ـ ابراهيم شرير: وزير السياحة (ليكود ـ أحرار)
٢٠ ـ حاييم كورفو: وزير الموصلات (ليكود ـ أحرار)
٢١ ـ يستحاق موداعي: وزير المالية (ليكود ـ أحرار)

وزراء أحزاب وكتل أخرى

٢٢ ـ يوسف بورغ: وزير الشؤون الدينية (المفدال)
٢٣ ـ يتسحاق بيريتس: وزير الداخلية (شاس)
٢٤ ـ امنون روبنشتاين: وزير الاتصالات (شينوي)
٢٥ ـ يوسف شابير: وزير دولة (موراشاه)

وعقب نيل الحكومة لثقة الكنيست وبدء ممارسة أعمالها، فقد ثار النزاع حول توزيع حقيبتي الداخلية والأديان. وكان النزاع يدور بين حركة المتدينين الشرقيين «شاس» والتي يدعمها الليكود، والحزب القومي الديني «المفدال» الذي يدعمه المعراخ. وقد قدم الحاخام اسحق بيرتس استقالته من الحكومة احتجاجاً على عدم اعطائه إحدى هاتين الوزارتين، وعلى الأثر اجتمعت الحكومة وقررت في ٢٣ كانون أول (ديسمبر) ١٩٨٤ اسناد وزارة الداخلية لزعيم حركة شاس الحاخام بيرتس، بعد سحب الشرطة منها وإسناد وزارة الأديان لزعيم الحزب القومي الديني الحاخام يوسف بورغ[١]

وفي نيسان ثارت أزمة حكومية بسبب تصريحات أدلى بها وزير المالية أسحق موداعي (ليكود)، حيث اتهم رئيس الحكومة بيريز بأنه غير أهل وأن تصرفاته هي مصلحية حزبية، مما دفع بيريز لإقالته من منصبه. وبعد مفاوضات بين المعراخ والليكود تم الاتفاق على ان يتبادل اسحق موادعي وموشي نسيم الحقائب

(١) هارتس ١٩٨٤/١٢/٢٤

الوزارية، بحيث يصبح موادعي وزيراً للعدلية، بينما يصبح نسيم وزيراً للمالية. وقد وافق مجلس الوزراء في ١٩٨٦/٤/١٣ باستثناء يوسف شابير على هذا التعديل الوزاري الجديد، وهو التعديل الثاني الذي جرى على هذه الحكومة. ومن ثم صادق الكنيست على هذا التعديل في جلسته التي عقدها في ١٩٨٦/٤/١٦ مع الإشارة إلى أن هذا التعديل لم يخل بالتوازن داخل الائتلاف الحكومي باعتبار أن الوزيرين هما من الليكود[١].

ولكن هذا التعديل الوزاري لم يحل المشكلة، إذا عاود موداعي الهجوم على الحكومة مرة أخرى، مما دفع رئيس الوزراء شمعون بيريز لإقالته في أقل من ٢٤ ساعة، بعد أن اتضح له بأن الليكود يرغب في الوصول إلى التناوب على رئاسة الحكومة ولن يجازف بحل الحكومة. وحينما أحس موداعي بالموضوع سارع لتقديم استقالته يوم ١٩٨٦/٧/٢١، وقد وافق مجلس الوزراء على هذه الاستقالة. وبعد ستة أيام، أي في ١٩٨٦/٧/٢٧ تم تعيين ابراهيم شرير وزيراً للعدل خلفاً للوزير المقال اسحق موداعي، وذلك اضافة لمنصبه كوزير للسياحة.

وكان الحزب الوطني الديني (المفدال) يعاني من أزمة داخلية، ومن صراع على المناصب الرئيسية فيه، وخصوصاً المنصب الأول، وهو زعامة الحزب الذي يشغله الدكتور يوسف بورغ. ونتيجة للضغط الذي مارسته الكتل داخل الحزب فقد أعلن بورغ عن رغبته في الاستقالة من زعامة الحزب، وفي ١٩٨٦/١٠/٣ قدم الدكتور بورغ استقالته للحكومة، حيث صادقت عليها يوم ١٩٨٦/١٠/٦، ومن ثم تم تعيين زبولون هامر خليفة له كوزير للأديان. وكان قد سبق ذلك أن تم انتخاب هامر زعيماً للمفدال في مؤتمر الحزب الذي عقد في نفس الفترة[٢].

وحينما انتهت فترة الرئاسة الأولى بانتهاء الخمسة والعشرين شهراً قدم رئيس الوزراء شمعون بيريز استقالته لرئيس الدولة تنفيذاً للاتفاق الذي تم بين كتلتي

(١) راديو اسرائيل ١٩٨٦/٤/١٤

(٢) هارتس ١٩٨٦/٧/٢٢

التجمع والتكتل عند تشكيل الحكومة.

ولكن شبح اسحق موداعي ظل يلاحق حتى تشكيل الحكومة الجديدة رغم الاتفاق السابق على ذلك. وبعد اتصالات جرت بين التجمع والتكتل، فقد تم الاتفاق على تعيين موداعي كوزير دولة في التشكيلة الجديدة. وعلى هذا الأساس أبلغ زعيما الكتلتين رئيس الدولة باتفاقهما الجديد، حيث قام هرتزوغ بتكليف اسحق شامير بتشكيل الحكومة الجديدة يوم ١٩٨٦/١٠/١٧. وبعد ثلاثة أيام قدم شامير حكومته للكنيست، حيث منحته ثقتها بأغلبية (٨٢) صوتاً مقابل رفض (١٧) صوتاً وامتناع ثلاثة من نواب حزب العمل عن التصويت.

وقد ضمت الحكومة الجديدة وزيرين جديدين هما، اسحق موداعي، الذي كان قد أقيل من الحكومة السابقة، والوزيرة شوشانا اربيلي الموزلينو، حيث تولت وزارة الصحة بدلاً من الوزير السابق مردخاي غور، الذي كان قد أعلن في وقت سابق أنه لن يعمل في حكومة يرأسها اسحق شامير. والوزيرة الجديدة هي أول امرأة تدخل الحكومة منذ استقالة رئيسة الوزراء غولدا مائير عام ١٩٧٤[1].

---

(١) اوردت صحيفة عل همشمار يوم ١٩٨٦/١٠/٢٢ نص مذكرة قالت إنه تم الاتفاق عليها بين التجمع والتكتل أثناء مباحثات جرت بين شمعون بيريز وموشي شاحل من جانب واسحق شامير وموشي نسيم من الجانب الآخر. وقالت إن مذكرة التفاهم هذه قد مكنت الطرفين من تنفيذ اتفاقيات تبادل السلطة.

وتضمنت هذه المذكرة ما يلي:

١ ـ عدم نقل مجال صلاحيات أية وزارة من الوزارات دون موافقة رئيس الوزراء، ورئيس الوزراء بالوكالة، هذا ولا يسري هذا البند على الوزارات التي تم نقل صلاحيتها قبل توقيع هذه المذكرة.

٢ ـ يقوم رئيس الوزراء بالوكالة بعد انتهاء فترة عمل شامير بمدة ٢١ يوماً بتجديد جدول عمل الحكومة اليومي.

٣ ـ إذا ما طلب رئيس الوزراء بالوكالة مناقشة موضوع ما داخل الحكومة، يجب مناقشة هذا الموضوع خلال ٢١ يوماً.

٤ ـ يعين عضو الكنيست اسحاق موداعي وزيراً بلا وزارة في الحكومة الجديدة على أن لا

يتم أي تغيير في هذا الوضع إلا بعد الاتفاق عليه بين بيريس وشامير.

٥ - إعادة صياغة ملحق الاتفاق الائتلافي (د ٢) كما يلي:
يجب أن يكون رؤساء وأعضاء مجالس الشركات الحكومية والاتحادات والمؤسسات مكلفين من قبل الطرفين بالتساوي، على أن تشكل لجنة مكونة من أربعة وزراء برئاسة وزير المالية لمناقشة كيفية التوصل إلى حل هذه القضية.

٦ - إذا فشلت اللجنة في التوصل إلى قرار فيما يتعلق بقضية تعيين رئيس معين، أو أنها اتخذت قراراً بهذا الشأن لكنها لم تدفع كتاب التعيين حسبما ينص عليه القانون، فإنه يجب نقل القضية برمتها إلى رئيس الوزراء ورئيس الوزراء بالوكالة كي يتخذا فيها قراراً، ويعتبر هذا القرار ملزماً.

٧ - تعيين رئيس الوزراء بالوكالة شمعون بيرس رئيساً للجنة الوزارية لشئون القدس ولجنة النقب الحكومية، مع استمرار ترؤسه للطاقم الوزاري الذي يمثل الحكومة في صندوق النقب المشترك بين الحكومة والوكالة اليهودية.

٨ - يحق لكل من رئيس الحكومة ورئيس الحكومة بالوكالة ووزير المالية ووزير الاقتصاد والتخطيط المطالبة بعقد اجتماع بينهم لمناقشة أي موضوع اقتصاد على ان يعقد هذا الاجتماع في أسرع وقت ممكن، هذا ولا ينقص هذا الاجتماع شيئاً من صلاحيات الحكومة أو اللجان الوزارية.

٩ - يقوم نائب رئيس اللجنة الوزارية للشئون الاقتصادية عضو الكنيست «جاد يعقوبي» بشغل وظيفة اللجنة «موشي نسيم» في حالة تغيبه.

١٠ - يقوم وزير الخارجية بترشيح السفير الاسرائيلي في الولايات المتحدة أمام الحكومة وذلك، بعد أخذ موافقة رئيس الوزراء، وذلك شريطة ان يقوم وزير الخارجية، بترشيح اثنين وأن يقوم رئيس الحكومة بالموافقة على احدهما خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة اشهر منذ اليوم.

١١ - تجدر الإشارة إلى أن شامير قد أعلم بيريس بأنه وعد سفير اسرائيل الحالي في الولايات المتحدة «روزين» بالبقاء في وظيفته حتى انتهاء مدة خدمته في «أيار ١٩٨٧» وان بيريس أخبره بأنه سيأخذ هذه المسألة بعين الاعتبار.

ملحق اضافي

١ - ليس هناك نيه حالية لتغيير «عميرام نير» أو الدكتور «نيتسه شبيرا ليفي» أو الدكتور «إسرائيل بيلج» أو الدكتور «يوسي جينات» وإذا ما توفرت في المستقبل نية لتغييرهم فإن على رئيس الحكومة ان يعلم رئيس الحكومة بالوكالة بذلك.

٢ - أوضح شامير أنه لن يكون هناك اي تغيير في وضع مدير خدمات العمل الا بالاتفاق بينهما.

الحكومة المصغرة

حينما تم تشكيل حكومة التناوب، فقد ضمت (٢٥) وزيراً، وهذا يعني أنها الحكومة الأوسع في تاريخ الحكومات الإسرائيلية. ولا شك أن هذا العدد الكبير يعيق من تحركها، كما يعيق من سرعة اتخاذ قراراتها، مما حدا بالكتلتين الكبيرتين، التجمع والتكتل، للاتفاق على تكوين «لجنة نجوم»، بحيث تأخذ شكل حكومة مصغرة بصلاحيات حكومية محددة، وتضم عدداً من وزراء الطرفين بالإضافة إلى وزراء يتم الاتفاق عليهم من بين الأطراف المتحالفة مع الحزبين الكبيرين[1].

---

(١) فيما يلي النص الكامل لمشروع القرار الذي وضع اليوم على طاولة الحكومة بشأن «تشكيل لجنة وزراء دائمة سيطلق عليها مجلس وزراء مصغر».
يضم مجلس الوزراء المصغر عشرة يعملون اليوم كأعضاء في لجنة الوزراء للشئون الأمنية، وسيضم رئيس الحكومة شمعون بيرس، والقائم بأعمال رئيس الحكومة، وزير الخارجية اسحق شامير والوزراء اسحق نافون، اسحق رابين، عيزر وايزمن وحاييم بارليف من «حزب العمل» ودافيد ليفي، ارئييل شارون، موشيه آرنس، واسحق موداعي «من الليكود».

ملحق فرعي: تعليمات خاصة

مجلس الوزراء المصغر وصلاحياته:

١) يتم تشكيل لجنة وزراء دائمة تسمى «مجلس وزراء مصغر» بحيث تكون المواضيع التالية من صلاحياته:
- أ ـ المواضيع السياسية والامنية والاستيطانية الواردة في الخطوط العامة للحكومة.
- جـ ـ أي موضوع بما في ذلك مواضيع حددت في الخطوط العامة للحكومة، بحيث تبحث في الحكومة بكامل اعضائها والتي يطلب رئيس الحكومة أو القائم بأعماله طرحها للبحث وحسمها في «مجلس الوزراء المصغر».

٢) تعليمات نظام اعمال الحكومة ستسري على أنظمة جلسات وأعمال المجلس، وعندما لا يتوفر في هذه الوثيقة حكم خاص بالموضوع المطروح للبحث، يقوم المجلس ببحث مسألة سن قانون حكمه في ذلك حكم لجنة الوزراء لشئون الأمن.

٣) جدول أعمال ومناقشات المجلس:
- أ ـ يقوم رئيس الحكومة بتحديد المواضيع التي يناقشها المجلس، سواء كانت بمبادرة منه أو بناء على طلب يتقدم به عضو في المجلس.
- ب ـ ان أية مادة خطية تتعلق بمواضيع تعتبر من صلاحية لجنة الوزراء لشئون الأمن لن توزع تمهيداً لمناقشات المجلس، الا وفق قرار رئيس الحكومة.

وهذا وقد تم تقديم مشروع انشاء الحكومة المصغرة إلى الحكومة في اجتماعها يوم ٢٨ نسيان (ابرايل) ١٩٨٥، حيث تمت الموافقه عليه. وضم هذا المجلس وزير الخارجية اسحق شامير والوزراء اسحق نافون، عيزر وايزمن، حاييم

جـ ـ تكون مواعيد جلسات المجلس وقراراته سرية، ويحظر الكشف عنها أو نشرها، وبهذا الخصوص فان تعليمات البنود ٦١، ٦٢، ٦٣، من نظام عمل الحكومة تسري على التغييرات الملزمة، وأيضاً على مسألة مواعيد جلسات المجلس عندما يبحث مواضيع تعتبر من صلاحيات لجنة الوزراء لشئون الأمن

د ـ يسجل بروتوكول لمناقشات المجلس وبروتوكول آخر لقراراته، وفيما يتعلق بالمواضيع التي هي من صلاحياته فان من حق كل وزير ان يعاين بروتوكول القرارات كما نص على ذلك في بند (٥٤ جـ) لنظام عمل الحكومة، وذلك اذا لم يأمر رئيس الحكومة بغير ذلك.

٤) حكم قرارات المجلس والاعتراض عليها:

أ ـ حكم قرارات المجلس كحكم قرارات الحكومة بكامل اعضائها، أما القرارات التي تتعلق بالمواضيع التي تقع في دائرة صلاحية لجنة الوزراء لشئون الامن فانها لن تضم إلى بروتوكول قرارات الحكومة ولن ترسل إلى الوزراء.

ب ـ كل وزير بمن فيهم اي وزير من غير الأعضاء في المجلس، من حقه الاعتراض على قرارات المجلس عن طريق تقديم اعتراض لرئيس الحكومة، إن تقديم الاعتراض لا يعني تأخير قرارات المجلس الا اذا أصدر أمراً آخر عن رئيس الحكومة.

جـ ـ القرار بالنسبة للاعتراض يبحث في المجلس أو حسب طلب المعترض وبموافقة رئيس الحكومة أو من ينوب عنه.

د ـ يتم بحث الاعتراض في المجلس، ويعتبر القرار المتخذ مصدقاً من قبل الحكومة.

٥) تحويل المواضيع إلى الحكومة:

أ ـ اذا بحث موضوع معين في المجلس، فإن من حق رئيس الحكومة بموافقة القائم بأعماله، ان يتخذ قراراً بعرضه للنقاش في الحكومة أو اطلاعها عليه.

ب ـ اذا حالت الخلافات في الرأي في المجلس دون التوصل إلى قرار حول موضوع معين، فان الموضوع لن يعرض على الحكومة لحسمه، إلا بموافقة مشتركة لكل من رئيس الحكومة والقائم باعماله.

٦) في حالة طرح موضوع على الحكومة، وقرر رئيس الحكومة والقائم بأعماله أن يطرح في المجلس فان الموضوع يتم بحثه في المجلس.

٧) بحث وحيد في المجلس: اذا بحث موضوع في المجلس، فلا يحق للحكومة أو لجنة وزراء بحثه الا بموافقة رئيس الحكومة والقائم بأعماله.

دافار ١٩٨٥/٤/٢٨

بارليف وديفيد ليفي، ارئيل شارون، موشي ارنز، اسحق موداعي. وقد اعطي هذا التشكيل تسمية «مجلس وزراء مصغر».

واصبحت من صلاحيات هذا المجلس بحث المواضيع التي من صلاحيات لجنة الوزراء لشؤون الأمن، وبحث المواضيع السياسية والأمنية والاستيطانية الواردة في الخطوط العامة للحكومة، وبحث أي موضوع يكون من صلاحيات الحكومة بكامل اعضائها، وذلك بناء على طلب من رئيس الحكومة أو القائم بأعماله. ويكون لقرارات هذا المجلس قوة قرارات الحكومة بكامل اعضائها، ويجوز لأي وزير سواء داخل المجلس او خارجه الاعتراض على قرارات المجلس، ويتم بحث الاعتراض في المجلس، ويعتبر القرار المتخذ مصدقاً من قبل الحكومة. وإذا بحث المجلس موضوعاً فلا يحق للحكومة أو لجنة وزراء بحثه من جديد الا بموافقة رئيس الحكومة أو القائم بأعماله.

ومما لا شك فيه أن «لجنة النجوم» هذه تختلف عن الكتل التي كانت تنشأ لاتخاذ القرارات السياسية وذلك من عدة نواح. فبينما لجنة النجوم تأخذ شكلاً رسمياً، ولها نظام محدد، وصلاحيات واضحة، فإن الكتل كانت انماطاً غير رسمية وليس لها قواعد أو نظام معين، كما ان قرارات لجنة النجوم تكون ملزمة للحكومة باعتبارها حكومية، أما قرارات الكتل فلم تكن كذلك، رغم أنها تعتبر تمهيداً لاتخاذ القرارِ في الدائرة الحكومية الرسمية. والفرق واضح بين الأمرين فبينما قرارات لجنة النجوم تأخذ طريقها للتنفيذ مباشرة، فإن قرارات الكتل تحتاج إلى تصديق الحكومة حتى تأخذ الصفة الرسمية، وتكون قابلة للتنفيذ، هذا بالإضافة إلى أن لجنة النجوم تحتوي على عناصر محددة بعكس عناصر الكتل إذ كانوا في حالة زيادة أو نقصان، أو في حالة تبديل أو تغيير حسب الأوضاع المستجدة في البلاد، وحسب القضايا المعروضة أمام الحكومة.

سياسة حكومة التناوب

ان نقطة النقد الأساسية التي توجه للنظام الانتخابي في اسرائيل، تقوم على اساس أنه نظام يستند إلى قواعد التمثيل النسبي، وتعدد الأحزاب، وبقاء البلاد

كلها وحدة انتخابية واحدة. إن هذا النظام كما ذكرنا سابقاً، يساهم في توزيع الأصوات على القوائم التي تدخل الانتخابات، مما يؤدي إلى عدم قدرة اي من هذه الأحزاب على الحصول على الأغلبية في البرلمان. وينتج عنه أن الحزب الذي يكلف بتشكيل الحكومة يكون مضطراً للتفاوض مع الأحزاب الأخرى بغية تكوين حكومة ائتلافية تجمع عدداً من الأحزاب التي تحوز على مقاعد في البرلمان، بحيث يكون مجموعها يتعدى ٦١ مقعداً حتى تتمكن من نيل ثقة الكنيست.

ولا شك ان عملية المفاوضات التي تجرى قبل تشكيل الحكومة، ترافقها مساومات وابتزازات كثيرة. وفي ظل هذا الوضع فإن الحزب المكلف بتشكيل الحكومة سوف يضطر للتنازل عن كثير من المواقف التي كان قد أعلنها في برنامجه الانتخابي وذلك لحساب الأحزاب التي يتفاوض معها. وقد رأينا في مرحلة سابقة كيف ان المعراخ قد قدم كثيراً من التنازلات أمام الليكود في مسائل السياسة الخارجية والأمن والاستيطان والانسحاب من لبنان ومسائل الاقتصاد، في سبيل اخراج الحكومة الجديدة إلى حيز الوجود[١].

وقد نشرت الصحف الاسرائيلية وثيقة أسمتها وثيقة الخطوط الأساسية المتفق عليها، وقالت انها تتضمن الخطوط العامة لسياسة الحكومة المستقبلية. وقد جاء في هذه الوثيقة ما يلي[١]:

١ - (أ) العمل على خلق الظروف الاجتماعية والاقتصادية والروحية لتحقيق الهدف المركزي لدولة اسرائيل جمع شتات الشعب اليهودي في وطنه

(ب) حث الهجرة من جميع البلدان، وتشجيع الهجرة من الدول الغنية، والقيام بمعركة دائمة وبجهد كبير لانقاذ اليهود المطاردين، وجلبهم إلى شاطىء الأمان، وتحقيق حقهم في الهجرة إلى البلاد.

(١) دافار ١٠/٩/١٩٨٤، هارتس ١٢/٩/١٩٨٤

٢ ـ الأهداف السياسية المركزية للحكومة في هذه الفترة، هي استمرار مسيرة السلام مع مصر، وخروج جيش الدفاع الإسرائيلي من لبنان مع ضمان سلامة مستوطنات الشمال.

٣ ـ (أ) ستعمل الحكومة من أجل تنمية علاقات الصداقة والاتصال المتبادل بين اسرائيل وبين جميع الدول المحبة للسلام.

(ب) تستمر الحكومة في المثابرة على تعميق علاقات الصداقة والتفاهم القائمة بين الولايات المتحدة واسرائيل.

(ج) ستعمل الحكومة على تجديد العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي ومع دول في آسيا، أفريقيا وأميركا اللاتينية، التي قطعت علاقاتها مع دولة اسرائيل

٤ ـ السياسة الخارجية والأمنية لاسرائيل، ستكون موجهة لضمان استقلال الدولة، وتدعيم أمنها، وإقامة السلام مع كل جيرانها.

٥ ـ ستثابر الحكومة على زيادة قوة وتعاظم جيش الدفاع الإسرائيلي، قوة الردع، وقدرته على مواجهة اي تهديد عسكري، وستعمل بشدة ضد الإرهاب من أي مصدر كان

٦ ـ تستمر الحكومة في وضع رغبة السلام على رأس اهتماماتها ولن تبخل باي جهد لدفع السلام إلى الأمام.

٧ ـ ستدعو الحكومة مصر الى تنفيذ الجزء المتعلق بها من معاهدة السلام مع اسرائيل، ومنح هذا السلام المعنى والمضمون، كما ورد في المعاهدة، وكما تجسد في نوايا الأطراف الموقعة على المعاهدة. بما في ذلك، التجديد الكامل للتمثيل والعلاقات الدبلوماسية بين الدولتين.

وستعمل الحكومة على تقدم ودعم العلاقات المتبادلة مع مصر وفقاً لمعاهدة السلام.

٨ ـ ستعمل الحكومة لاستمرارية مسيرة السلام وفقاً لإطار السلام في الشرق الأوسط، الذي اتفق عليه في كامب ديفيد، وتجديد المفاوضات لانشاء الحكم الذاتي الكامل للسكان العرب في يهودا والسامرة واقليم غزة.

٩ ـ ستدعو اسرائيل الأردن للبدء بمفاوضات سلام. ستحدد حكومة اسرائيل اقتراحاتها في المفاوضات مع الأردن، وستبحث في المقترحات التي تقدمها الأردن من جانبها.

١٠ ـ يشترك عرب يهودا والسامرة واقليم غزة في تقرير مستقبلهم كما ورد في اتفاقيات كامب ديفيد.

١١ ـ ستعارض اسرائيل قيام دولة فلسطينية مستقلة في المنطقة بين الأردن واسرائيل.

١٢ ـ اسرائيل لن تتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية.

١٣ ـ خلال فترة عمل حكومة الوحدة الوطنية لن تطبق أية سيادة على يهودا والسامرة واقليم غزة. لاسيادة اسرائيل ولا أية سيادة أخرى.

١٤ ـ (أ) المستوطنات المفصلة اسماؤها في القائمة، يحدد موعد تنفيذها خلال سنة.

(ب) مواعيد تنفيذ القرارات الخاصة بانشاء مستوطنات لم تقم بعد، والواردة اسماؤها في القائمة، ستكون خلال السنوات القادمة وفقاً لقرار حكومة الوحدة الوطنية.

(ج) يتم ضمان قيام وتطوير المستوطنات التي أقيمت من قبل الحكومات الاسرائيلية، أما بالنسبة لحجم تطويرها فانه سيتقرر من قبل الحكومة.

(د) إقامة مستوطنات جديدة تحتاج إلى مصادقة من أغلبية وزراء

الحكومة.

١٥ ـ ستعمل الحكومة كل ما هو مطلوب من أجل تأمين سلامة الجليل ستقرر ترتيبات أمنية تمكن من اخراج جيش الدفاع الاسرائيلي من لبنان، خلال فترة زمنية قصيرة تحدد من قبل الحكومة.

المبحث الرابع

الاتجاهات الاجتماعية لرؤساء الحكومة

تعاقب على رئاسة الحكومة ثمانية وزراء. ولا يوجد من بين هؤلاء من هو يهودي شرقي (سفارديم)، إذ جميعهم من الطائفة الإشكنازية. وجميعهم هاجر إلى فلسطين في أوقات متفاوتة، باستثناء اسحق رابين، حيث أنه من مواليد البلاد. وليس من بين هؤلاء من حضر من الدول الغربية، إذ إنهم قد جاؤوا من الدول الشرقية، أربعة حضروا من بولندا وهم ديفيد بن غوريون مناحيم بيغن، اسحق شامير، شمعون بيريز. وثلاثة من مناطق متفرقة من روسيا وهم: موشي شاريت، ليفي اشكول، غولدا مائير.

وأكبر هؤلاء سناً هو ديفيد بن غوريون، يتبعه موشي شاريت، ومن ثم ليفي اشكول. وجميعهم من مواليد القرن الماضي. وقد تولوا رئاسة الحكومة بالتتابع. أما مواليد القرن الحالي فأكبرهم سناً مناحيم بيغن، يتبعه اسحق شامير ومن ثم غولدا مائير يليها اسحق رابين وفي النهاية يأتي الرئيس الحالي للحكومة شمعون بيريز.

ومن بين هؤلاء أربعة أكادميين هم: بن غوريون، شاريت، بيغن، شامير. وجميعهم قد حصلوا على إجازة في القانون. أما ليفي أشكول فهو حاصل على الدكتوراه الفخرية في الفلسفة في الجامعة العبرية. وفيما يتعلق باسحق رابين، فقد كان قد أرسل في بعثة إلى بريطانيا، وتخرج من كلية الأركان فيها.

مارس هؤلاء الرؤساء العمل السياسي والعسكري. فقد تولى بن غوريون رئاسة اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية. وكانت هذه اللجنة تشرف على عمل

الهاغاناه قبل قيام الدولة. وبعد قيام الدولة أصبح بن غوريون أول رئيس للحكومة. أما شاريت فقد عمل ضابطاً في الجيش العثماني، ثم ساهم في تشكيل فرقة اللواء اليهودي قبل أن يصبح رئيساً للوزراء. وكان اسحق رابين قد انضم إلى الهاغاناه وهو ما يزال في التاسعة من عمره. أما مناحيم بيغن فقد كان قائداً لعصابة الارغون، كما قاد شامير عصابة شتيرن بعد موت قائدها ابراهام شتيرن. وقد التحق بيريز بالهاغاناه وهو ما يزال طالباً في عام ١٩٤٧.

نبذة عن حياة رؤساء الحكومة

١ ـ دافيد بن غوريون

– ولد في بلونسك في بولنده ١٦ تشرين الأول ١٨٨٦

– درس في مدرسة دينية، وفي كلية الحقوق في جامعة اسطنبول.

– عضو نشيط في الحركة العمالية الصهيونية. نفته الإدارة التركية لصهيونيته عام ١٩١٥. ذهب إلى الولايات المتحدة وأسس فيها منظمة هيشالوتز. ساعد في ظهور الفرقة اليهودية التي وضعت تحت أمرة الجنرال اللنبي. عضو في المجلس العام للمنظمة الصهيونية ١٩٢٠. ساهم في تنظيم حزب العمال اليهودي (الماباي) وفي الاتحاد العام للعمال اليهود (الهستدروت). قام برحلات إلى الخارج في مهمات سياسية. عضو اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية ١٩٣٥ – ١٩٤٨. انتخب بعد إعلان الأمم المتحدة قرارها بشأن تقسيم فلسطين رئيساً للمجلس الوطني ومسؤولا عن الأمن والدفاع. عضو في الكنيست الإسرائيلي منذ تأسيسه.

رئيس الوزراء ووزير الدفاع ١٩٤٩ – ٤ كانون الثاني ١٩٥٣.

وزير الدفاع شباط ١٩٥٥.

رئيس الوزراء ووزير الدفاع ١٩٥٥ – ١٩٦٣.

– انشق عن حزب الماباي في العام ١٩٦٥ وشكل حزباً آخر برئاسته هو حزب رافي.

– له مؤلفات عديدة وفي لغات مختلفة تعبر عن آرائه السياسية وهي مصدر رئيسي لكل باحث في الصهيونية.

٢ ـ موشي شاريت

– ولد في كرسون في روسية تشرين الأول ١٨٩٤ وتوفي في ١٩٦٥.

– درس الحقوق في جامعة اسطنبول ودرس في مدرسةالاقتصاد والعلوم السياسية في لندن.

– جاء إلى فلسطين ١٩٠٦.

– كان ضابطاً في الجيش العثماني خلال الحرب العالية الأولى. عضو في اللجنة التنفيذية لحزب بوعالي زيون في بريطانية، ومندوب الحزب إلى مؤتمر حزب العمال البريطاني ١٩٢٠. سكرتير الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية ١٩٣١ – ١٩٣٣. رئيس الدائرة السياسية وعضو اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية ١٩٣٣ – ١٩٤٨. عضو اللجنة التنفيذية لحزب الماباي. قائد حملة التجنيد خلال الحرب العالمية الثانية. شرع في تشكيل فرقة اللواء اليهودي. مندوب الوكالة اليهودية أمام بعثات الأمم المتحدة. نجح في حمل الأمم المتحدة على تقرير التقسيم في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ وخلق دولة لإسرائيل. سافر بمهمات خارجية إلى بلدان عديدة جداً باسم الوكالة اليهودية ثم باسم الحكومة الإسرائيلية. مثل حزب الماباي في المؤتمرات الاشتراكية الآسيوية (رانغون ١٩٥٢ وبومبي ١٩٥٦) والمؤتمرات الدولية الاشتراكية (هامبورغ ١٩٥٩). كان رئيس اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية. عضو في الكنيست الأول والثاني والثالث والرابع والخامس.

– وزير الخارجية ١٩٤٨ – ١٩٥٦

رئيس الوزراء بالوكالة تشرين الثاني ١٩٥٣ – ١٩٥٤.

رئيس الوزراء كانون الثاني ١٩٥٤ – ١٩٥٥.

– كان عضواً في حزب الماباي.

- له مؤلفات في العبرية.

٣ - ليفي اشكول

- ولد في اواتوفو في أوكرين ٢٥ تشرين الأول ١٨٩٥. وتوفي في ١٩٦٩/٢/٢٦.

- درس في مدرسة فيلنا حيمناسيوم الدينية.

- جاء إلى فلسطين ١٩١٤.

اشتغل كعامل زراعي وحارس في مستعمرة بتاح تكفاه. ساهم في تأسيس أتاروت وقرية أنافيم في منطقة القدس. أنتخب في المكتب الزراعي المركزي للعمال المنظمين في «اليهودية». تطوع في الفرقة اليهودية ١٩١٨ - ١٩٢٠. مدير الدائرة الزراعية لهابوعالي هاتساير. ساهم في تأسيس كيبوتز بيت ديغانية. مندوب مكتب فلسطين في برلين خلال العهد النازي. كان نشيطاً في تهجير اليهود واملاكهم إلى فلسطين ١٩٣٣ - ١٩٣٦. مدير تعاونيات المستدروت. الأمين العام لمجلس عمال تل أبيب - يافا ١٩٤٤ - ١٩٤٨. عضو في عاصفات هانيفاريم. أنتدب إلى جميع المؤتمرات الصهيونية منذ المؤتمر الثاني عشر. عضو في القيادة العليا للهاغاناه. أمين صندوق ومؤسس قسم الصناعات الحربية. مدير عام وزارة الدفاع ١٩٤٨ -١٩٤٩. مدير مكتب الاستيطان في الوكالة اليهودية ١٩٤٩ - ١٩٦٣. أمين صندوق الوكالة اليهودية ١٩٥٠ - ١٩٥٢. منح الدكتوراه الفخرية في الفلسفة من الجامعة العبرية في القدس ١٩٦٤. عضو الكنيست الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس.

وزير المالية ١٩٥٢ - ١٩٦٣

رئيس الوزراء ووزير الدفاع ١٩٦٣

- عضو في حزب المباي.

- له مقالات عديدة في الصحف المحلية عن الز.اعة والاقتصاد والنواحي الاجتماعية.

٤ ـ غولدا مائير

– ولدت في كييف في روسيا عام ١٩٢١.

– عضو الكنيست منذ الفصل الأول حتى الثامن، عضو مجلس النساء العاملات، مديرة شركة أخيروت، سكرتيرة الهستدروت، رئيسة القسم السياسي في الوكالة اليهودية. سفيرة في موسكو.

– دخلت الحكومة لأول مرة في عام ١٩٤٩ حيث عينت وزيرة للعمل والضمان الاجتماعي، وظلت في هذا المنصب لغاية ١٩٥٥ حيث تولت وزارة الخارجية حتى عام ١٩٦٤. وفي عام ١٩٦٩ وبعد وفاة ليفي أشكول تولت رئاسة الوزراء. وقد استطاعت خلال فترة حكمها السيطرة على الخلافات الحزبية داخل حزب العمل الحاكم.

– شكلت وزارتها الثانية في عام ١٩٧٤، ولكن تفاعلات أحداث حرب عام ١٩٧٣، وظهور نتائج لجنة أغرانات التي حققت في أسباب هزيمة القوات الإسرائيلية في الأيام الأولى لهذه الحرب وتحميل الوزراء مسؤولية غير مباشرة عن ذلك قد ادى إلى سقوط حكومة مائير الثانية وذلك بعد ثلاثة أشهر من تأليفها لهذه الحكومة.

٥ ـ اسحق رابين

– ولد في القدس عام ١٩٢٢ لأبوين ولدا في روسيا.

– درس في مدرسة خضوري الزراعية في مستوطنة «كفارتابور» بالجليل الاردني.

– انضم إلى عصابة «الهاغاناه» وعمره تسعة عشر عاماً، وعمل في قوتها الضاربة «البالماخ» وأصبح أحد قادتها.

– كان قائداً للواء هارتيل في المابا خ في حرب عام ١٩٤٨، وكان هذا اللواء مسؤولا عن منطقة القدس وباب الواد.

– شارك في الوفد الإسرائيلي في مفاوضات الهدنة في رودس عام ١٩٤٩.

بعد إنهاء الحرب عين رئيساً لشعبة العمليات في الفترة ما بين ١٩٥٠ – ١٩٥٢.

– أرسل في بعثة دراسية إلى بريطانيا وتخرج من كلية الأركان فيها.

– أصبح رئيساً لشعبة التدريب ما بين ١٩٥٤ – ١٩٥٦ وقائداً للمنطقة الشمالية ما بين ١٩٥٦ – ١٩٥٩ ثم رئيساً لشعبة الطاقة البشرية ما بين ١٩٥٩ – ١٩٦٠ ثم نائباً لرئيس الأركان ورئيساً لشعبة العمليات في القيادة العامة ما بين ١٩٦٠ – ١٩٦٤. من ثم رئيساً للاركان العامة ما بين ١٩٦٤ –١٩٦٨.

– عين رابين سفيراً لإسرائيل لدى الولايات المتحدة عام ١٩٦٨ وبقي هناك خمس سنوات، حيث عاد بعد انتخابه عضواً في الكنيست الثامنة عام ١٩٧٣. وعين وزيراً للعمل في حكومة جولدا مائير الثانية، وبعد استقالة مائير في نيسان ١٩٧٤ تنافس مع شمعون بيريز على زعامة حزب العمل ورئاسة الحكومة.

– فاز على بيريز بنسبة ٦٠٪ وأصبح رئيساً للحكومة وزعيماً للحزب حتى استقال من منصبه على إثر فضيحة مالية في عام ١٩٧٧.

– حاول استعادة موقعه في الحزب إلا إنه فشل في ذلك وظل الرجل الثاني في القيادة.

– أصبح وزيراً للحرب في ما يسمى «حكومة الوحدة الوطنية» في ١٤/٩/١٩٨٤.

٦ ـ مناحيم بيغن

– ولد في بريست ليتوفسك في بولندا عام ١٩١٣.

– درس القانون في جامعة وارسو وتخرج منها عام ١٩٣٨.

– إنضم وهو طالب لحركة بيتار وهي حركة شبيبة أسسها الصهاينة الحرفيون وأصبح أحد قادتها في بولندا. وعندما احتل النازيون بولندا عام ١٩٣٩ هرب بيغن إلى فنلندا. وهناك قبضت عليه السلطات السوفيتية، وقدمته

للمحاكمة بصفته عميلا للمخابرات البريطانية. وحكم عليه بالسجن لمدة ثماني سنوات في معسكر العمل في سيبريا.

- عندما دخل الاتحاد السوفياتي الحرب، وبدأ الحلفاء يشكلون جيشاً من البولونيين الموجودين في المنفى للمشاركة في الحرب ضد المانيا، أفرج عن بيغن في عام ١٩٤١ حيث التحق بالجيش البولوني.

- حضر إلى فلسطين مع وحدته في عام ١٩٤٣، حيث اتصل بمنظمة (الأرغون) الإرهابية. وقد أصبح قائداً لها في كانون الأول من عام ١٩٤٣.

بعد إعلان قيام الكيان الصهيوني شكل بيغن حركة حيروت من بقايا عصابتي إيستل وليحي. وفي عام ١٩٦٥ تم تشكيل كتلة جاحل من حركة حيروت والحزب الليبرالي وقد أصبح بيغن زعيماً لهذه الكتلة.

- اشترك في الحكومة الإسرائيلية لأول مرة في عام ١٩٦٧ حيث أصبح وزيراً بلا وزارة كما شارك أيضاً في حكومة أشكول في عام ١٩٦٩. وفي آب ١٩٧٠ انسحب بيغن ووزراء جاحل من الحكومة بعد أن وافقت على مشروع روجرز.

- وقد تزعم بيغن لكتلة الليكود عام ١٩٧٣ بعد تشكيلها من مجموعة الكتل السياسية.

وفي عام ١٩٧٧ فاز الليكود حيث أصبح رئيساً للوزراء للمرة الأولى. وقد عاد وشكل الحكومة مرة أخرى في عام ١٩٨١.

- اعتزل الحياة السياسية في ١٩٨٣/٩/١٥ على أثر اعتلال صحته، وإصابته بأمراض نفسية متعددة نتيجة لفشل سياسته الداخلية والخارجية.

٧ ـ يتسحاق شامير

اسمه الأصلي يتسحاق يرزنيتسكي، ولد في عام ١٩١٥ في بلدة روحينو في مشرق بولونيا وترعرع في بلدة بيالستوك وهي واحدة من أكبر مراكز التجمع اليهودي في بولونيا. وفيها أتم دراسته الثانوية، ثم التحق بكلية الحقوق في جامعة

وارسو وأكمل الدراسة في الجامعة العبرية في القدس.

- كان رفيقاً لمناحيم بيغن في حركة الشبيبة (بيتار) التابعة للحركة التحريفية. هاجر إلى فلسطين في عام ١٩٣٥ وانضم إلى عصابة الإيتسل في عام ١٩٣٦، وخرج في عام ١٩٤٠ مع عصابة ابراهام شتيرن (ليحي) الارهابية التي انشقت عن الايتسل.

- سجن بعد مقتل ابراهام شتيرن في آب ١٩٤٢ وأصبح شامير واحداً من القيادة الثلاثية لعصابة شتيرن وفي عام ١٩٤٦ نفته السلطات البريطانية إلى أرتيريا، وهرب من هناك وتمكن من العودة إلى فلسطين في ١٩٤٨/٥/٢٠ بعد قيام الدولة الصهيونية.

وهو إرهابي محترف، ساهم بشكل مباشر في كثير من الأعمال الإرهابية التي اقترفتها العصابات الصهيونية ضد العرب في فلسطين وفي اغتيال اللورد (موين) وزير الدولة البريطاني في عام ١٩٤٤ في القاهرة، وفي اغتيال الكونت برنادوت ممثل ووسيط الأمم المتحدة في عام ١٩٤٨.

- عمل في الفترة ما بين عام ١٩٤٨ - ١٩٥٥ كسكرتير لشركة (دور السينما) ثم موظفاً في شركة للمقاولات. وانضم إلى الموساد لمدة عشر سنوات ما بين عام ١٩٥٥ -١٩٦٥ (كنائب لرئيس الموساد). وآخر مهمة له في المخابرات الإسرائيلية (الموساد) هي إدارة نشاط الموساد في أوروبا لكنه استقال في عام ١٩٦٥، وتفرغ للعمل التجاري إذ أقام شركة فرنسية - اسرائيلية (مصنع للمطاط) وفشل في ذلك.

- عاد إلى العمل السياسي، عندما انضم إلى حركة حيروت في عام ١٩٧٠ وتسلم سكرتارية الحركة في عام ١٩٧٥، وانتخب عضوا للكنيست الثامنة عام ١٩٧٣ وأعيد انتخابه عضواً في كل من الكنيست التاسعة والعاشرة والحادية عشرة.

- وفي أعقاب صعود الليكود للسلطة في الكيان الصهيوني، إثر الانتخابات التاسعة عام ١٩٧٧ انتخب شامير رئيسا للكنيست. ثم عين وزيرا للخارجية في

حكومة بيغن في آذار ١٩٨٠ من قبل مركز حركة حيروت في ١٩٨٣/٩/١ كزعيم للحركة ومرشحاً لرئاسة الوزارة خلفاً لبيغن.

ـ شكل الحكومة الثانية والعشرين في تاريخ الكيان الصهيوني في تشرين الأول ١٩٨٣ واحتفظ لنفسه بوزارة الخارجية إلى جانب رئاسة الحكومة واستمر في منصبه هذا حتى تم تشكيل حكومة ما يسمى (حكومة الوحدة الوطنية) التي تضم المعراخ والليكود، في ١٩٨٤/٩/١٤ وتسلم منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية.

– أما بخصوص آرائه السياسية فهو يميني متطرف أكثر من رئيسه الإرهابي (بيغن) إذ لم يوافق على اتفاقات كامب ديفيد التي صاغها (بيغن)، وهو مؤيد قوي لتوسيع الاستيطان الإسرائيلي في المناطق المحتلة والضفة والقطاع للكيان الصهيوني، والتضييق على العرب في فلسطين المحتلة.

٨ ـ شمعون بيريز

– ولد في فشنيفا البولونية عام ١٩٢٣.

– حضر إلى فلسطين مع عائلته عام ١٩٣٤ استقرت أسرته في تل أبيب.

انتسب لمدرسة بلفور الثانوية في تل أبيب، ثم انتقل إلى مدرسة قرية الشبان الزراعية في بيت شيمش حيث أنهى دراسته الزراعية عام ١٩٤١.

– التحق بيريز بالهاغاناه وهو مازال طالباً. وفي عام ١٩٤٧ التحق بقيادة الهاغاناه.

– بعد قيام الكيان الصهيوني في عام ١٩٤٨ عمل في وزارة الدفاع وأصبح من القريبين من بن غوريون. وفي عام ١٩٤٩ ساهم في إنشاء سلاح البحرية الإسرائيلي. وفي العام نفسه ترأس بعثة وزارة الدفاع لشراء الأسلحة من الولايات المتحدة.

– عين في عام ١٩٥٢ نائباً لمدير عام وزارة الدفاع في الكيان الصهيوني ثم أصبح مديراً عاماً لهذه الوزارة في الفترة ما بين ١٩٥٣ – ١٩٥٩. وساهم وهو

في هذا المنصب بدور بارز في إقامة نواة الصناعة العسكرية في الكيان الصهيوني، وفي تطوير المفاعل النووي في ديمونا، وفي التنسيق مع الحكومتين البريطانية والفرنسية للإعداد للعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦.

– انتخب عضواًفي الكنيست لأول مرة وأصبح نائباً لوزير الدفاع حتى عام ١٩٦٥.

– شارك مع بن غوريون في تأسيس حزب رافي عام ١٩٦٥ حيث كان أحد زعمائه، وانتخب سكرتيراً عاماً لهذا الحزب. كما انتخب عضواً في الكنيست السادسة عن هذا الحزب.

– ساهم في الجهود التي بذلت لإعادة توحيد أحزاب ماباي ورافي وأحدوت هعفودا في حزب العمل عام ١٩٦٨.

– وفي عام ١٩٦٩ شارك في حكومة التكتل الوطني الثانية برئاسة غولدا مائير كوزير مسؤول عن التنمية الاقتصادية في المناطق المحتلة. كما شغل منصب وزير الاستيعاب ومن ثم وزير المواصلات والبرق والبريد بين اعوام ١٩٧٠ – ١٩٧٤. عين وزير الدفاع في حكومة اسحق رابين حتى عام ١٩٧٧.

– فاز بزعامة حزب العمل عام ١٩٨١ ضد منافسة اسحق رابين، وقد دخل انتخابات الكنيست الحادية عشرة حيث أصبح بعدها ومنذ ١٩٨٤/٩/١٤ رئيساً للوزراء في حكومة التناوب الإسرائيلية.

– لبيريز عدد من المؤلفات أهمها: الخطوة التالية عام ١٩٦٥، ومقلاع داود الصادر عام ١٩٧٠، وكتاب من اولئك الرجال الصادر عام ١٩٧٩، مذكرات بعنوان «حروبنا مع العرب». وله كتابات متفرقة في الصحافة.

الفصل الثالث

السياسة الخارجية

إن عملية صنع السياسة الخارجية تعني التخطيط العام للسياسة الخارجية، بما تشمله من دراسة الأوضاع العامة والداخلية، والقرارات المحتملة، واختيار الأدوات المنفذة، ودراسة المواقف والإمكانات والحالات خلال فترة غير محددة وغير مرتبطة بحالة معينة. ويشكل القرار السياسي أحد أدوات السياسة الخارجية باعتباره اختياراً لأحد البدائل لمواجهة موقف محدد في فترة زمنية محددة.

وتعكس السياسة الخارجية الإسرائيلية باستمرار تصورات رؤساء الأحزاب السياسية الرئيسية. وكثيراً ما أدى الخلاف بين هذه الأحزاب إلى تفكك الحكومة، وانسحاب بعض الوزراء منها، نتيجة لموقف حكومي إزاء اتباع سياسة خارجية معينة. وفي كثير من الأحيان، في ظل الحكومات الائتلافية، يتوجه رئيس الوزراء المكلف إلى الأحزاب الصغيرة ويمنحهم سلطة تفوق قوتهم في التأثير على السياسة الخارجية، بحيث شكل هؤلاء قيداً على حركة صانعي السياسة الخارجية، وذلك من أجل تشكيل الحكومة الجديدة، أو من أجل المحافظة على الحكومة الائتلافية القائمة.

ونحن هنا سنحاول استعراض موضوع السياسة الخارجية في أربعة بنود هي:

المبحث الأول: العوامل المؤثرة في رسم السياسة الخارجية.

المبحث الثاني: موقع السياسة الخارجية في برامج الحكومة.

المبحث الثالث: قرارات السياسة الخارجية.

المبحث الرابع: الجهاز الدبلوماسي (وزارة الخارجية).

المبحث الأول

العوامل المؤثرة في رسم السياسة الخارجية

لا شك أن هناك عدة عوامل تؤثر في رسم السياسة الخارجية الإسرائيلية، يمكن ردها إلى عوامل داخلية، متعلقة ببنية الكيان الصهيوني نفسه، واخرى خارجية حددتها طبيعة الوجود الإسرائيلي وقيام الدولة الإسرائيلية. ونحن سنقوم باستعراض هذه العوامل للتعرف على مدى تأثيرها على السياسة الخارجية الإسرائيلية.

١ ـ العوامل الاجتماعية

كان للعوامل الاجتماعية المرتبطة بتغير العنصر البشري والقيادات في إسرائيل، أثر واضح في توجه سياستها الخارجية، فارتباط الهجرة الأولى إلى إسرائيل بمجموعة الرواد من مواليد شرق أوروبا، وما حملوه من تقاليد وايدولوجيات أدى إلى تسهيل علاقات إسرائيل وتوجهها نحو شرق أوروبا في سنواتها الأولى[١].

وفي إسرائيل كان ينمو جيل جديد من اليهود المولودين محلياً، وفي صفوف هذا الجيل الشاب نشأ شعور بالقوة والاستقلال، لم يكن معروفاً في صفوف الجيل السابق الذي ازدروه، لأنه « جيل الأحياء اليهودية المعزولة » (الغيتو). ومع بلوغ هؤلاء الصغار سن الشباب والجندية، كان لهذا الفارق في العمر تأثير

(١) حول الهجرات اليهودية ودور هؤلاء في صنع القرارات الإسرائيلية راجع: ابراهام وغنز، القرار الإسرائيلي، ترجمة ميخائيل الخوري، دار القدس، الطبعة الأولى ١٩٧٨ ص٢٣ - ٢٨.

على عملية صنع القرارات. ويسجل وفاة ليفي أشكول عام ١٩٦٩ مرحلة انتقالية من القادة المسنين إلى القادة المولودين في فلسطين، وقد كان أشكول يمثل « عقلية الهجرة الثانية » بين القادة (١٩٠٤ ـ ١٩١٣)، بحيث يمكن اعتباره من « الحرس القديم »[١].

وفي نفس الوقت فقد اثرت سيطرة القيم التقليدية والدينية في المجتمع الإسرائيلي في توجه سياسة إسرائيل الخارجية. ومع ازدياد التشبث بالعقيدة الصهيونية المبنية على أساس التوسع واحتلال الأراضي الجديدة، ومع ازدياد الإيمان بالأرض الموعودة وتحقيق الحلم ببناء إسرائيل الكبرى، فقد ازدادت التيارات المتشددة، مما أثر تأثيراً مباشراً على رسم السياسة الخارجية، وخصوصاً فيما يتعلق بكيفية بناء العلاقة مع الدول العربية المجاورة بشكل عام، والشعب الفلسطيني بشكل خاص.

ويمكن تقسيم تصورات الإسرائيليين للعرب إلى ثلاث مدارس فكرية: الأولى، وهي التي يشار إليها بالبيوبرية، نسبة إلى مارتن بيوبر، وتهدف هذه المدرسة إلى « التوفيق بواسطة التراضي » مع العرب وتنظر إليهم كشعب آخر محب للسلام، نزل بهم ظلم كبير، وينتشر هذا المفهوم بين أعضاء حزب المابام اليساري.

وهناك تصور آخر هو المسيطر حالياً، وهو الأكثر انتشاراً، ومعروف بالبنغوريونية، وكثيراً ما يقرن هذا الرأي « بعقلية الهجرة الثانية » مع أن مناصريه الأساسيين كانوا موشي ديان وشمعون بيريز وهما من « جيل الشباب » الإسرائيلي.

وهناك رأي أكثر اعتدالاً، ويعرف « بالوايزمانية ». وهو ينتهج نهجاً وسطاً لتحقيق السلام. ولكنه كان ذا تأثير محدود. وقد تلقى ضربة كافية بعد حرب ١٩٦٧، حيث أن الذين كانوا يؤيدون هذا الرأي، قد توجهوا للتطرف، اذ تبنوا موقف بن غوريون[٢].

---

(١) نيويورك تايمز ٢٧ شباط (فبراير) ١٩٦٩، ص ٣٢.
(٢) ابراهام وغنز، مرجع سابق، ص٧٩.

٢ ـ العوامل النفسية

لا شك إن الابعاد النفسية للشخصية الإسرائيلية، وما تحتويه من عقد العظمة والتفوق والشعور بالاضطهاد والخوف من خطر الإبادة وعدم الثقة بالآخرين، قد أثر على رسم السياسة الخارجية الإسرائيلية.

لقد عبر ناحوم غولدمان رئيس المنظمة الصهيونية السابق عن هذه الأبعاد حينما قال:

« كنا نميل دائماً إلى المبالغة في ردود أفعالنا، وفي الإيمان بقيم مطلقة. فهذه نفسية شعب يؤمن بأنه شعب الله المختار. هذه النفسية هي التي ولدت الأفكار الأساسية لتاريخ فلسفتنا... إن هذا التشاؤم والقلق السائد الآن لدى معظم الإسرائيليين، ويهود العالم جاء نتيجة تحطيم نماذج ومفاهيم وأوهام، وهم التفوق المستمر على العرب، وبعد حرب عام ١٩٧٣ جاءت مبالغة معاكسة تمثلت في الشعور بالوهن الذي استمر طويلاً، قد يدفع إلى أعمال يائسة تنطوي على موافقة العنف »[١].

ان استمرار عقدة الاضطهاد الجماعي أدى إلى شعور عند الإسرائيليين موصوف « بمبدأ المعسكرين » أي أن إسرائيل واليهود في العالم في معسكر ضد الأمم الأخرى (قوييم)، أو ضد شعوب العالم الأخرى. إن الرأي القائل على أن الحليف الوحيد الموثوق لإسرائيل هو بقية اليهود في العالم، كامن في صلب الفكر الإسرائيلي منذ عام ١٩٤٨.

وقد أدى التشبث بهذا الرأي عام ١٩٦٧ إلى حمل صانعي السياسة الإسرائيلية لرفض التعبيرات عن الدعم الخارجي، كالمشروع الذي تقدم به الرئيس جونسون، والجهود التي قام بها رئيس الوزراة البريطانية ولسون. إن الفكر الإسرائيلي يسيطر عليه إحساس عميق بأن المحافظة على « الدولة » هو هدف أولي يطغى على جميع الاعتبارات الأخرى.

---

(١) نشرة مؤسسة دراسات فلسطينية، مناقشات حول نتائج حرب تشرين، عدد ٣، بتاريخ شباط (فبراير) ١٩٧٤ ص٧٩ ـ ٨٣.

٣ ـ الأمن القومي

أنه لمن الطبيعي نتيجة للظروف التي عاشتها إسرائيل منذ قيامها، أن تسيطر المشاكل الأمنية على محور السياسة الخارجية، وإن تشكل نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، أحد الأسس المعتمدة في رسم السياسة الخارجية.

وقد كان بن غوريون، هو واضع اللبنات الأولى في صرح نظرية الأمن بحيث استندت إلى: النوع المتفوق، مقابل الكم العربي المهمل والمتخلف النوعية، تعويضاً عن النقص الكمي والديمغرافي والحدود الجغرافية الضعيفة، وتبني استراتيجية الأمن الهجومي حتى عام ١٩٦٧ والهجوم المضاد الإجهاضي في ما بعد ١٩٦٧ بسياسة امتصاص الضربة الأولى.

وفي تفصيل ذلك نقول، إن الصهيونية قد سعت لإنشاء قوة عسكرية تحقق أهدافها المتمثلة في قيام إسرائيل. وحينما تم الإعلان عن قيام هذه الدولة عام ١٩٤٨ فقد تحددت أهداف هذه القوة في الدفاع عن السكان اليهود في البلاد، والأراضي التي يسيطرون عليها، ثم الاستيلاء على الأراضي التي حددت لدولة إسرائيل في قرار الأمم المتحدة، ومن ثم توسيع الأراضي قدر المستطاع عن طريق تدمير أكثر ما يمكن تدميره من القوات العربية المتجمدة في المنطقة[١].

وبعد عقد اتفاقات الهدنة بين إسرائيل والدول العربية، فقد ظلت نظرية بناء جيش متفوق تسيطر على العقلية الإسرائيلية، وتشكل عنصراً أساسياً من عناصر نظرية الأمن الإسرائيلية. وقد حدد إيغال الون مهمة الجيش بقوله:

« إننا دائماً بحاجة إلى جيش قوي للحيلولة دون نشوب حرب، ولجعل زعماء العرب والشعوب العربية، يدركون أنه ليس ثمة احتمال للتوصل إلى حل ما في ساحة القتال. وسنكون بحاجة إلى جيش قوي، ولو توصلنا ذات يوم إلى تسوية ما، للحيلولة دون أن تسول لأي شخص نفسه بخرق التسويات. وإذا لم تتحقق

---

(١) مجلة سكير أحودشيت شباط، آذار ١٩٨٣، امن إسرائيل القومي خلال ٣٥ عاماً من عمرها. بقلم العقيد ايلون.

التسوية فنحن بحاجة إلى جيش قوي كي ننتصر إذا نشبت الحرب »[1].

وكان بن غوريون قد كرر نفس القول عندما يقول:

« إن إسرائيل لا يمكن أن تبقى إلا بقوة السلاح »[2].

ونجد أيضاً أقوالاً مشابهة لكل من شمعون بيريز وإرئيل شارون وهما من عناصر مراكز القوى في المرحلة الحالية.

وقد سعى صانعو السياسة الخارجية في إسرائيل من ذوي الخلفيات العسكرية، إلى تأكيد أهمية هذا العامل في صناعة السياسة الخارجية. وفي نفس الوقت فإن التفوق العسكري يرتبط هو الآخر بعدة عوامل لها تأثير أيضاً على السياسة الخارجية الإسرائيلية، ومنها ضرورة توفر مؤسسة عسكرية ضخمة، وإشراف المؤسسة العسكرية على كافة النشاطات الأخرى في المجتمع، وضرورة توفر صناعات عسكرية، ومستوطنات دفاعية لضمان القدرة الذاتية لإسرائيل، بالإضافة إلى علاقات خارجية وطيدة مع الدول الكبرى، لتأمين الأعداد بالسلاح، والتغطية والتأييد لعمليات المؤسسة العسكرية ضد الدول العربية.

وقد تفرع عن مبدأ التفوق العسكري عدة نظريات. فقد تبنى الجيش الإسرائيلي عقيدة الحرب الخاطفة والقصيرة، بحيث تقوم القيادة الإسرائيلية « برمي القوات سريعاً في أرض العدو، لنقل المعزكة إلى أرضه، التركيز المكثف على إحدى الجبهات لأنهاكها، ثم التفرغ للجبهات الأخرى، ويتم الاستعانة بهذا العمل بثنائي الطائرة والدبابة ». وقد تبنى الجيش الإسرائيلي هذا المبدأ لملاءمته مع ظروف الاستيطان الصهيوني، الذي كان سيفقد تماسكه، لو جرت أية حرب عربية ـ إسرائيلية داخل الأراضي الفلسطينية التي يحتلها، ويقيم عليها دولته.

كما تبنت القيادة الإسرائيلية، مبدأ الاعتماد على القوة الذاتية: حتى لا يشعر

(١) توفيق بكر، الصهيونية وإسرائيل والحقائق من هرتزل إلى رابين شركة كاظم للنشر والترجمة والتوزيع طبعة اولى ١٩٧٧ الكويت، ص٧٩.

(٢) د. نظام بركات، مراكز القوى، مرجع سابق ص١٤٣.

أبناء مجتمع الاستيطان، بأنهم تحت رحمة امدادات دولة كبرى هي أمريكا. فمثل هذا الشعور إذا تمكن من الاستيلاء على مشاعر الإسرائيليين سوف يحطم من وحدتهم النفسيـة. ومـن هنـا كـانـت ضرورة التفـوق، وضرورة الحرب الخاطفة، وضرورة الحرب القصيرة، لأن حرباً طويلة ستعني بالضرورة نفاذ المخزون التسليحي. فقد أعلن ديان ذاته عشية حرب أكتوبر أن مخازن جيشه لا تكفي لقتال أكثر من أسبوعين. وبعد جسر الإمداد الجوى الأمريكي هرع المنظرون الصهاينة يصورون الأمر، وكأنه ضرورة للاستراتيجية الأمريكية أكثر منها مساعدة لجيش قد يتعرض للانهيار. وقد قال آلون:

« إن استمرار وجود دولتنا يعتمد على مقدرتنا في الدفاع عـن أنفسنـا دون الالتجاء إلى مساعدة عسكرية من الخارج، باستثناء تزويدنا بالمعدات الحربية، وهذا مايسميه ديان الحرب مع العرب وجهاً لوجه »[1].

وفي نفس الوقت فقد عمل البعد الجغرافي دوراً في صنع نظرية الأمن الإسرائيلية، فقد وصف ديان وضع إسرائيل قبل عام ١٩٦٧ بقوله:

« إن ثلاثة أرباب شعب إسرائيل يسكن في السهل الساحلي الممتد من الشمال من حيفا إلى الجنوب من تل أبيب مع تفرع بارز ضيق بإتجاه القدس. ويبلغ معدل اتساع هذه المنطقة الكثيفة بالسكان، ما لا يزيد عن اثني عشر ميلا بين البحر المتوسط والحد الاردني. ومن مبنى المجلس النيابي الإسرائيلي في القدس تمكن رؤية الحرس المسلحين في الفرقة العربية الأردنية على مسافة بضع مئات من اليردات. إن مقر القيادة الإسرائيلية العامة في السهل الساحلي يقع ضمن مرمى البصر الواضح من التلال التي تميز الحد الأدنى. ثم أن طرق البلاد وخطوطها الحديدية الرئيسية معرضة لغارات سهلة وسريعة. ويندر وجود أي مكان في إسرائيل يستطيع أن يحيا أو يعمل فيه بعيداً عن المدى السهل لنيران العدو. والحقيقة أنه ليس هناك أية مستعمرة باستثناء النقب على بعد يزيد عن عشرين ميلاً من أي حد عربي »[2].

---

(١) توفيق بكر، مرجع سابق ص ٨١.
(٢) إبراهام وغنز، مرجع سابق، ص ٥٣.

وهكذا فقد رأت القيادة الإسرائيلية أن عبارة « سلامة الحدود » لا معنى لها في إطار جغرافية إسرائيل هذه، وقد رأت أن انتظام الحياة القومية كله يتأثر بأي نشاط معاد من أرض الدول المجاورة.

وبعد حرب حزيران ١٩٦٧ ، فقد تركزت الأنظار حول عبارة « الحدود الآمنة والمعترف بها » الواردة في قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ . وفي إجابة إسرائيل للمبعوث الدولي غونار يارينغ حول هذه المسألة قالت « إن الحدود الآمنة والمعترف بها لم تتوفر أبداً بين إسرائيل والدول العربية. وبالتالي فإن من الواجب إنشاؤها الان كجزء من عملية حفظ السلام. بحيث تستبدل بوقف اطلاق النار معاهدات سلام تنشىء حدوداً دائمة ومعترفاً بها كما يتفق عليه خلال مفاوضات بين الحكومات المعنية »[١] .

وقد اعتبرت القيادة الإسرائيلية، أن الحدود التي نتجت أثر حرب حزيران ١٩٦٧ ، هي حدود صالحة لأن تكون حدوداً أمنية. وقد قال إسحق رابين رئيس الأركان الإسرائيلي الأسبق: « إن الحدود الحالية تسير بموجب حواجز طبيعية: من ناحية مصر ، القناه، ومن ناحية الأردن، نهر الأردن، وهذا حاجز أقل تأثيراً من قناة السويس، لكنه حاجز على كل حال. أما مع سوريا فلن تعود هنالك أية حاجة تفرض تسلق الجبال »[٢] .

٤ ـ العوامل الشخصية

إن عملية وضع الأسس العامة للسياسة الخارجية، واتخاذ القرارات تتأثر بعدة عوامل، ترجع في كثير منها إلى طبيعة شخصيات واضعيها وتصوراتهم. وقد كان بقدرة هذه الشخصيات على استيعاب المعلومات وصنع المقررات ومقاومة الضغط وتغيير الأفكار أثر واضح في صنع السياسة الخارجية. ولا شك أن الميراث التاريخي والعقيدة الإيديولوجية والمفاهيم الدينية قد ساهمت مساهمة

(١) لمزيد من التفاصيل يراجع مقالتنا « المفهوم الإسرائيلي لحل القضية الفلسطينية » مجلة شؤون عربية عدد (٤٠) تاريخ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٤ ص١٦٧ .

(٢) ابراهام وغنز، مرجع سابق ص٥٤ .

فعالة في تكوين الشخصيات الإسرائيلية.

فالتاريخ اليهودي القديم، يقدم نماذج لحياة الاضطهاد والعنف والشعور بالتفوق والعظمة، وهذه كلها تنعكس ولا شك على سياسة إسرائيل الخارجية. كما أن تاريخ الدبلوماسية الصهيونية، واعتمادها دبلوماسية القلة، والذي أتبعه حاييم وايزمن في اتصالاته مع القادة البريطانيين وغيرهم، ينعكس هذه الأيام على سياسة اسرائيل الخارجية. كما كان لتصورات القيادات الصهيونية الأول، من حيث إقامة الدولة اليهودية بالاعتماد على تهجير اليهود إلى فلسطين وإقامة علاقات وطيدة مع العالم الغربي أثر واضح في رسم السياسة الخارجية الإسرائيلية الحالية.

وقد عمل بن غوريون في المراحل الأولى لقيام الدولة، على بناء أسس السياسة الخارجية مستنداً إلى اعتبارات أمنية، وفي نفس الوقت فقد حافظ على الاعتبارات التاريخية والإيديولوجية، المرتبطة بالديانة اليهودية والحركة الصهيونية. ولكن بعد مرحلة بن غوريون، فقد سيطرت القضايا الأمنية، والمشاكل العسكرية، على تفكير صانعي السياسة الخارجية، بشكل فعال في عهد الماباي، الذي تحول إلى حزب العمل، ومن ثم إلى المعراخ. وتشير مشاريع السلام التي طرحها المعراخ إلى حقيقة تغليب الاعتبارات الأمنية على الاعتبارات الأخرى في هذا المجال. وقد ظهر خلال هذه المرحلة، ما يمكن أن يسمى بالانقسام في الرأي حول كيفية معالجة العلاقة مع الدول العربية المجاورة، وقد بدا أن جناح «الصقور» يرفض أي تنازل عن أية أرض في مقابل السلام. بينما يرى فريق «الحمائم» أن من الواجب التنازل عن جزء من الأراضي مقابل تحقيق السلام.

ومع ذلك فقد ظلت هذه الشخصيات تتمسك بالاعتبارات الأمنية في صنع السياسة الخارجية، وإعطائها الأولوية في رسم الخطوط العريضة لهذه السياسة. وفي هذا يقول شمعون بيريز «بأن القرار السليم في مجال سياسة إسرائيل الخارجية، يجب أن يستند إلى نظام دفاعي سليم وقوي». ويؤكد هذا المفهوم في

تصريحات متعددة له عن طبيعة تصوره للسلام في المنطقة، وضرورة الالتفات إلى القضايا الأمنية باعتبارها المستند الأساسي للمسألة[1].

وفي مرحلة تالية، وحينما سيطر الليكود على السلطة، فقد عادت المفاهيم الإيديولوجية والدينية المرتبطة بالعقيدة الصهيونية والميراث التاريخي لليهود. وقد سيطر هذا الاتجاه على صانعي السياسة الخارجية، وارتبط بمجموعة من القيادات الإيديولوجية والسياسية، التي شكلت مراكز القوى في هذه المرحلة، بدلاً من القيادات من ذوي الخلفية العسكرية من المعراخ. وتميزت هذه المرحلة بالإعلان عن أفكار مراكز القوى وتصوراتهم الإيديولوجية المتطرفة بصورة جلية، بما فيها من ارتباط بالفكر الصهيوني اليميني، الذي يعزز عقدة التفوق، ويؤكد انتماء إسرائيل للعالم الغربي، ويشيد بدور اليهود في بناء الحضارة الغربية. وقد أدت هذه التصورات إلى صبغ صانعي القرارات والسياسة الخارجية في إسرائيل بالتعصب والتشدد في مواقفهم في المجالات السياسية، وإلى اعتماد البعد الديني كأساس للمواقف في مجال السياسة الخارجية.

ويمكن رد أسباب الجنوح للتطرف لدى صانعي السياسة الخارجية في هذه المرحلة، إلى عدة أسباب منها ما هو متعلق بتأثيرهم بالفكر البورجوازي والقومي في أوروبا في مطلع القرن العشرين، وكذلك العمل الطويل في المنظمات السرية في فترة اليشوف قبل قيام إسرائيل، هذا بالإضافة إلى تأثر صانعي السياسة الخارجية من الليكود بآراء وأفكار معلمهم الأول جابوتنسكي. والذي يعتبر الأب الروحي لهذا الإتجاه القائم على تغلب العوامل الإيديولوجية والصهيونية على بقية الاعتبارات الأخرى.

(١) د. نظام بركات، مراكز القوى، مرجع سابق ص١٤٧.

المبحث الثاني

موقع السياسة الخارجية في برامج الحكومة

عالجت البرامج الحكومية مجموعة من القضايا التي تهم الدولة. ويمكن تصنيف هذه القضايا إلى: محلية، وأمنية، ودولية. وتتدخل هذه القضايا في كثير من الأحيان بحيث يمكن القول إن كل واحدة منها لها تأثير مباشر على الأخرى. وكما وضحنا سابقاً فإن كثيراً من القضايا المحلية تساهم مساهمة مباشرة في بناء تصورات أخرى. فالمسألة الاقتصادية على سبيل المثال تساهم في كيفية بناء نظرية أمنية إسرائيلية. كما أن بناء نظرية أمنية قائمة على الاعتماد على التفوق العسكري أيضاً، له علاقة مباشرة بكيفية إقامة علاقات دولية تخدم في نهايتها الأهداف الإسرائيلية المركزية.

ونظرة فاحصة للبرامج الحكومية فاننا نخرج بنتيجة أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، قد اعطت القضايا المحلية القيمة الأولى في سياستها. وقد كان التركيز بشكل أكبر على كيفية معالجة القضايا الاقتصادية. وليس هذا بمستغرب باعتبار أن إسرائيل تفتقر إلى مقومات بناء الدولة العصرية، فهي تعتمد في معظم اقتصادها على المساعدات الخارجية سواء التي تقدمها الولايات المتحدة او الجاليات اليهودية الموجودة في الخارج[1].

وقد كان حرياً بالحكومات الإسرائيلية الأولى الاهتمام بالعلاقات الجيدة مع

---

(١) بلغ حجم المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة لإسرائيل في عام ١٩٨٥/ ثلاثة مليارات دولار كمعونات اقتصادية وعسكرية. كما قدمت الولايات المتحدة لإسرائيل مبلغ مليار ونصف كمساعدة اقتصادية طارئة هذا بالإضافة إلى استفادة إسرائيل من برامج المساعدات الأمريكية في مجالات أخرى.

الأمم المتحدة، وخصوصاً أن إسرائيل مدينة للأمم المتحدة في قيامها. فكما هو معروف فإن إسرائيل قد تم إنشاؤها بقرار صادر عن الأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧. حيث نص القرار حينها على إنشاء دولتين الأولى يهودية، ورسم حدود هذه الدولة بشكل جيد، والثانية عربية مجاورة للدولة اليهودية. وبذلك فقد كان الفضل الأكبر لقيام إسرائيل بشكلها الرسمي للأمم المتحدة. وقد أرادت إسرائيل من وراء التركيز على الإشارة إلى الأمم المتحدة إلى هدفين، الأول: إنها ملتزمة بمبادىء الأمم المتحدة التي تم الاعتراف باسرائيل بعد الإقرار بها، والثانية اشعار الأمم المتحدة بأنها تحتفظ بالجميل الذي قدمته لها.

هذا وقد تضمن برنامج الحكومة الذي وافق عليه الكنيست الأول في آذار - (مارس) ١٩٧٩ بياناً موجزاً لخمسة مبادىء:

١ - الولاء لمبادىء ميثاق الامم المتحدة، والصداقة مع جميع الدول المحبة للسلام، وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي[1].

٢ - السعي من أجل عقد اتفاق يهودي عربي داخل إطار منظمة الأمم المتحدة.

٣ - تأكيد كل خطوة تستهدف دعم السلام، وضمان حقوق الإنسان والمساواة بين العالم أجمع. ودعم سلطة وصلاحية منظمة الأمم المتحدة.

٤ - تأمين حق الخروج من أي دولة لليهود الذين يرغبون في العودة للإقامة الدائمة في وطنهم الأصلي.

٥ - ضمان فعال لاستقلال دولة إسرائيل وسيادتها الكاملة[2].

ولكن الاهتمام بالأمم المتحدة قد تراجع في برامج الحكومات الإسرائيلية اللاحقة. وقد بدا عدم الاهتمام بالأمم المتحدة من خلال عدم الالتزام بقراراتها

(١) من الواضح ان الإشارة للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بجانب الامم المتحدة كونهما من اوائل الدول التي اعترفت بقيام دولة إسرائيل.

(٢) السيد عليوه حسن، مرجع سابق، ص١٤٧.

الصادرة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. وقد غابت عبارة الأمم المتحدة عن برامج الحكومات الإسرائيلية منذ فترة طويلة. وهكذا فإننا لا نجد أي إشارة لها في برامج حكومة بيغن الأولى والثانية وشامير وشمعون بيريز الحالية. فبينما كانت الحكومات الإسرائيلية السابقة تطالب بحل الصراع العربي ـ الإسرائيلي في إطار الأمم المتحدة فإن الحكومات الإسرائيلية الحالية أخذت تدعو للمحادثات المباشرة. كما ترفض الحكومة الإسرائيلية الحالية مسألة المشاركة الدولية في إيجاد تسوية عادلة في المنطقة. وتعتبر أن عقد مؤتمر دولي هو بمثابة مضيعة للوقت، ولا يؤدي إلى النتيجة المطلوبة(١).

وقد برزت بعد عام ١٩٦٧ مسائل فرعية ادخلتها الحكومات الإسرائيلية ضمن برامجها، وتتعلق هذه المسائل بمستقبل الأراضي التي تم احتلالها في حرب حزيران عام ١٩٦٧ ومسألة الحدرد المستقبلية والقدس والاستيطان والسياسة في المناطق المحتلة والموقف من الشعب الفلسطيني.

وقد وضح برنامج حكومة رابين المبادىء الأساسية لسياسة المعراخ في السياسة الخارجية، حيث جاء فيه:

«أن هدف الحكومة الإسرائيلية الرئيسي خلال الأعوام الأربعة القادمة هو العمل من أجل تحقيق السلام الدائم مع كل دولة من الدول المجاورة. وستكون جهود الحكومة موجهة نحو استنفاد جميع الإمكانيات والاحتمالات المتجسدة في مؤتمر السلام الذي بدأ في جنيف».

وستواظب الحكومة على زيادة قوة الجيش الإسرائيلي بكل اسلحته، بحسب ما تطلبه الحاجة إلى ضمان قوته وقدرته على حماية الدولة والتغلب على مهاجميها. وستستخلص العبر من تجربة حرب يوم الغفران، وسيضمن تطبيقها خلال

---

(١) لزيادة التفاصيل راجع الكتب السنوية الإسرائيلية. والكتب السنوية للقضية الفلسطينية الصادرة عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية ببيروت، بغداد. وفيما يتعلق ببرنامج الحكومة في عهد الليكود يراجع الكتاب السنوي ١٩٨١ لدار الجليل والدراسات العدد السنوي ١٩٨١ الصادر عن الارض المحتلة، حركة فتح.

تأهب الجيش الإسرائيلي، في جهاز الأمن بأسره، وسيستمر تدعيم الوحدة الداخلية في الجيش الإسرائيلي، وضمان الشمولية فوق الحزبية، وتنمية خصال الجيش الإسرائيلي لجيش الشعب.

أما بالنسبة للقدس فقد جاء في البرنامج أن الحكومة ستعمل على مواصلة «بناء القدس عاصمة إسرائيل الأبدية وتطويرها» كما أنها ستواصل سياسة الاستيطان بموجب القرارات التي ستتخذها الحكومة الإسرائيلية. وقد أشار البرنامج إلى أن الحكومة الإسرائيلية ستحرص على المحافظة على اتفاقيات وقف القتال على أساس التبادل «ومن تحقيق اتفاقات السلام ستبقى الحكومة على استعداد لعقد تسويات معتمدة مع الدول العربية. تستهدف وقف القتال ومنع التدهور نحو استئناف القتال والمساعدة على تقدم المفاوضات».

أما فيما يتعلق بالمناطق المحتلة فقد أشار البرنامج إلى أن الحكومة الإسرائيلية ستواصل سياسة الحرص على ضمان الأمن وتطبيق القانون من خلال علاقات الاحترام والتفاهم مع السكان. مع استمرار سياسة الجسور المفتوحة. ومنح السكان تشجيعاً على مزاولة النشاط الذاتي في مجالات الإدارة والتعليم والثقافة والدين من أجل تنمية الانماط الديمقراطية في الحياة العامة وعلى صعيد البلديات.

أما على صعيد العلاقات الدولية فقد تضمن البرنامج أن الحكومة ستعمل في الساحة الدولية لدعم مكانة إسرائيل بين شعوب العالم. وستسعى لتعميق الصداقة بين إسرائيل وشعب الولايات المتحدة وحكومتها. وستعمل من أجل إعادة العلاقات بالدول التي قطعت علاقاتها بإسرائيل[1].

لا شك أن حكومة إسحق رابين التي اختارها بعد أزمة داخل حزب العمل. وبعد الأزمة التي نشأت بفعل حرب عام ١٩٧٣، وقد جاءت لتعبر عن الموقف داخل المعراخ. هذا بالإضافة إلى أن حكومة رابين قد وقفت في منتصف الطريق بين الحكومات الإسرائيلية، إنها شكلت نهاية مرحلة سياسية في الحياة

---

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. جامعة بغداد. ص١٩٩ ـ ٢٠٧.

السياسة الإسرائيلية. فقد أعقب هذه الحكومة صعود الليكود للسلطة بزعامة مناحيم بيغن، بحيث شكل هذا الأمر منعطفاً جديداً في السياسة الخارجية الإسرائيلية. فقد جاءت برامج الليكود الحكومية الثلاثة، أي حكومة بيغن الأولى عام ١٩٧٧ والثانية عام ١٩٨١ والتي أعقبتها حكومة شامير عام ١٩٨٣، أكثر تشدداً من سابقتها من الحكومات.

لقد ركزت حكومة بيغن الأولى في برنامجها على المسألة الاقتصادية، حيث احتل هذا الجانب المساحة الأولى في البرنامج الحكومي. وقد جاء البرنامج الحكومي منسجماً مع الإيديولوجية التي تبناها حزب الليكود في بناء اقتصاد حر. وهكذا فقد دعا إلى تشجيع المبادرة الفردية، كما دعا إلى بذل جهود متواصلة لزيادة استثمارات رؤوس الأموال من الخارج في ظل اقتصاد حر ومفتوح. كما وعدت الحكومة بالعمل على تصحيح العلاقات بين أرباب العمل والعمال وتقليص نزاعات العمل في مجال الاقتصاد.

أما في مجال السياسة الخارجية، فقد اعتمد البرنامج على الأسس التي تبناها حزب الليكود والتي ترتكز في مقوماتها على المفهوم الديني والعقيدة الصهيونية. وفي هذا الإطار فقد أكد البرنامج على حق «الشعب اليهودي» التاريخي في «أرض إسرائيل» التي تعتبر أرض الأجداد. وجعل مسألة تشجيع الهجرة على رأس مهمات «الأمة»، كما تضمن البرنامج أن الحكومة ستعمل لتخطيط وإقامة وتشجيع الإستيطان المدني والريفي في أرض «الوطن».

وقد طالب البرنامج «جارات إسرائيل كل واحدة على حدة، مباشرة أو بواسطة حكومة صديقة لإجراء محادثات مباشرة، من أجل التوقيع على معاهدة سلام بينهما، دون شروط مسبقة من أي جانب، ودون أية صيغة حل إبتدعت من الخارج». وقد قبلت الحكومة المشاركة في مؤتمر جنيف في حال دعوته من قبل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي واشترطت أن تكون الدعوة على أساس القرارين ٢٤٢، ٣٣٨.

والنقطة الهامة في برنامج الليكود، ذلك البند الذي يشير إلى تخويل الكنيست

الحقوق الإسرائيلية بموجب قانـون أن يطبـق « قضـاء وأنظمـة وإدارة دولـة إسرائيل على كل جزء من أرض إسرائيل». ويفهم من هذا البند أن الحكومة الإسرائيلية لها الحرية في ضم الأراضي التي احتلتها بعد حرب عام ١٩٦٧. وقد قامت الحكومة بالفعل بضم هضبة الجولان العربية السورية في عام ١٩٨١[١].

وحينما شكل بيغن حكومته الثانية عام ١٩٨١، فقد أدخل بعض التغييرات على برنامج الحكومة الائتلافي الذي قدمه للكنيست ونال على أساسه الثقة. لقد راعى البرنامج المتغيرات الجديدة في الساحة الدولية، إذ تم التوصيل إلى عقد اتفاقية كامب ديفيد مع مصر، كما تم تضمين هذه الاتفاقية جزءاً يتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أشارت الاتفاقية إلى تطبيق « الحكم الذاتي » في هذه المنطقة، وهكذا وبعد أن أكد البرنامج الحكومي المبادىء الأساسية التي وردت في برنامج الحكومة السابق، عاد وأكد على مفهوم إسرائيل للسلام في المنطقة.

وبعد أن أشار البرنامج إلى أن « معاهدة السلام بين إسرائيل ومصر هي تحول تاريخي في مكانة إسرائيل في الشرق الأوسط »، فقد أكد على أن الحكومة ستحرص على الحفاظ على الاتفاقية المعقودة بين الطرفين، كما أكد أنها ستعمل على استئناف المفاوضات بشأن تنفيذ الحكم الذاتي الكامل للسكان العرب في « يهودا والسامرة وقطاع غزة ». وقد أوضحت الحكومة في برنامجها مفهومها للحكم الذاتي بقولها : « إن الحكم الذاتي الذي تم الاتفاق عليه في كامب ديفيد لا يعني السيادة ولا حق تقرير المصير. فترتيبات الحكم الذاتي التي تحددت في كامب ديفيد هي الضمان لعدم قيام دولة فلسطينية في أراضي إسرائيل الغربية، في أي طرف ».

كما أوضحت الحكومة أنه بانتهاء الفترة الانتقالية التي تم تحديدها في اتفاقيتي كامب ديفيد فإن الحكومة الإسرائيلية ستطرح مطلبها، وستعمل على تحقيق حقها في السيادة على « يهودا والسامرة وقطاع غزة ».

---

(١) الدراسات، تقرير شهري يصدر عن الارض المحتلة، مكتب الارض المحتلة رقم العدد (٦٤)، كانون الثاني ١٩٨٢ ص ١٢ - ١٤.

وقد تضمن البرنامج إشارة واضحة إلى نية الحكومة في ضم هضبة الجولان بإيراده أن « إسرائيل لن تهبط من هضبة الجولان، ولن تزيل أية مستوطنة أقيمت هناك، والحكومة هي التي ستقرر بشأن التوقيت الملائم لإحلال قانون الدولة وقضائها وإدارتها على هضبة الجولان »[١].

وحينما ظهرت نتائج الكنيست الحادية عشرة، وتم تكليف شمعون بيريز بتشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة، فقد سعى بيريز للوصول مع الليكود إلى إتفاق لتشكيل حكومة الائتلاف، وبعد مباحثات ومفاوضات صعبة ومعقدة فقد توصل المعراخ والليكود إلى اتفاق على الجوامع المشتركة بين الطرفين. وقد نشرت الصحف الإسرائيلية بعض الخطوط العريضة لهذا الاتفاق الذي يعد برنامج للحكومة الجديدة[٢].

وفي مجال السياسة الخارجية والأمنية، فقد اعتبر البرنامج أن هذه الأمور يجب أن تصب في الأهداف المركزية للسياسة الحكومة الإسرائيلية، أي أن السياسة الخارجية والأمنية يجب أن تكون موجهة نحو ضمان استقلال الدولة وتدعيم أمنها وإقامة السلام مع جاراتها.

وقد حدد البرنامج ثلاثة أهداف سياسية رئيسية للحكومة على المدى القصير هي: استمرار مسيرة السلام في المنطقة وتوسيعها وتدعيم السلام مع مصر، وسحب جيش الدفاع من لبنان من خلال ضمان المستوطنات الشمالية، وقد حدد البرنامج المبادىء التي تم الاتفاق عليها في كامب ديفيد، مع استئناف مباحثات إقامة الحكم الذاتي الكامل للسكان العرب في « يهودا والسامرة وقطاع غزة ».

وفي إشارة للشعب الفلسطيني فقد تضمن البرنامج نفس النقاط التي تبناها الليكود من قبل وهي « مشاركة عرب يهودا والسامرة وقطاع غزة في تحديد مستقبلهم حسبما ورد في كامب ديفيد »، ومعارضة إقامة دولة فلسطينية أخرى في المنطقة الواقعة بين إسرائيل والأردن. كما أشار الاتفاق إلى عدم السعي لضم

(١) الكتاب السنوي لعام ١٩٨١، دار الجليل للنشر، ص٩ - ١٤.
(٢) راجع ما سبق حول سياسة حكومة التناوب حسبما اوردت صحيفة دافار ١٠/٩/١٩٨٤.

الأراضي المحتلة ـ الضفة والقطاع ـ وعدم تطبيق السيادة الإسرائيلية أو أية سيادة أخرى عليها.

كما أكد البرنامج على عدم التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية وفي نفس الوقت فقد عاد لتبني موقف المعراخ من مسألة الخيار الأردني، حيث دعا البرنامج الحكومة الأردنية لإجراء مباحثات سلام مع إسرائيل. وتجدر الإشارة أن البرنامج قد تبنى نقطة إجراء استفتاء شعبي في حالة عدم الاتفاق على الصعيد الإقليمي.

وقد تبنى البرنامج مسألة استمرارية ومواصلة عملية الاستيطان في الأراضي المحتلة. فقد أكد على أن الحكومة ستعمل على بناء مستوطنات كان قد تم إقرارها من قبل، كما أكد على ضمان قيام وتطوير المستوطنات التي أقامتها حكومات إسرائيل السابقة. وسوف تحدد الحكومة مدى تطوير هذه المستعمرات أما بالنسبة لإنشاء مستعمرات جديدة فإن البرنامج الحكومي قد تضمن أن هذه المستعمرات سيتم إنشاؤها بعد إقرارها بالأغلبية داخل الحكومة الإسرائيلية.

على الصعيد الدولي. فقد تضمن البرنامج أن الحكومة ستعمل من أجل تنمية علاقات الصداقة والعلاقات المتبادلة بين إسرائيل وكل دولة محبة للسلام. كما أنها ستواصل حرصها على تعميق علاقات الصداقة والتفاهم السائدة بين الولايات المتحدة وإسرائيل. وستبذل جهدها من أجل إعادة علاقاتها الدبلوماسية مع الدول في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية التي قطعت علاقاتها مع إسرائيل.

وعد دعا شمعون بيريز في خطابه أمام الكنيست أثناء تقديم حكومته لنيل الثقة الاتحاد السوفيتي لاستئناف علاقاته مع إسرائيل. ولكنه في الوقت نفسه فقد اشترط بيريز لتحقيق ذلك موافقة الاتحاد السوفيتي على بندين: أن تنقل روسيا جهودها من جبهة الرفض إلى جبهة الحوار في المنطقة. وأن يفتح الاتحاد السوفيتي أبوابه أمام هجرة اليهود السوفيت[1].

---

(١) الإذاعة العبرية ١٣/ ٩/ ١٩٨٤.

المبحث الثالث

قرارات السياسة الخارجية

يمكن تعريف قرار السياسة الخارجية بأنه حالة من اختيار مجموعة من البدائل المطروحة لمعالجة قضية معينة، بحيث يؤدي هذا الاختيار إلى سلوكية محددة في إطار النظام السياسي القائم.

وتمر عملية صنع القرار السياسي بثلاث مراحل أساسية هي:

١ ـ مرحلة الإعداد للقرار، وتتركز هذه المرحلة حول جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالقرار موضع البحث. ووضع هذه البيانات والمعلومات أمام المختصين.

٢ ـ مرحلة اتخاذ القرار: هي مرحلة اختيار بديل معين من مجموعة البدائل المطروحة بعد الدراسة والتفصيل بين كافة البدائل المتعلقة بالموضوع.

٣ ـ مرحلة التنفيذ والمتابعة، وهي مرحلة انتقال القرار للأجهزة التنفيذية المسؤولة عن تنفيذه.

وقد تتدخل في هذه المرحلة عدة عوامل تساعد في تسريع تنفيذ القرار الذي يتم اتخاذه وهي القوى الكابتة. كما يحصل العكس بأن تلعب بعض القوى دوراً سلبياً بحيث تعيق من تنفيذ القرار السياسي، وتلعب هذا الدور في العادة قوى المعارضة، ومراكز القوى خارج النطاق الرسمي للسلطة والبيروقراطيات الحزبية المنافسة والرأي العام المحلي.

هذا ويمكن تقسيم القرارات السياسية إلى ثلاثة أنواع:

١ ـ قرارات استراتيجية

وهي قرارات أعمال سياسية لا يمكن إلغاؤها، وتقاس درجة أهميتها بجهاز السياسة ككل. وتحتوي هذه القرارات على روح المبادءة ضمن الاستراتيجية العامة للدولة. وتتحدد أهمية هذه القرارات من خلال النتائج التي يفرزها هذا القرار، وشدة وقع هذه النتائج، والفترة الزمنية التي يظل هذا الواقع يؤثر خلالها على مسلك صانعي القرار، أو على المؤسسات المعنية. وقد تتراوح الفترة الزمنية بين المستقبل المباشر، أو قد تستغرق عدة أعوام.

٢ ـ قرارات تكتيكية

وهذا النوع من القرارات أقل أهمية من النوع الأول. وعادة يتم اتخاذ مثل هذا النوع من القرارات في مرحلة سابقة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية وكعملية تمهيدية له.

٣ ـ القرارات التنفيذية

وهي مجموعة القرارات اليومية التي يتم اتخاذها في مجال السياسة الخارجية، وتأتي لتنفيذ القرارات الاستراتيجية والتكتيكية. وهذه القرارات كما هو واضح أقل أهمية من القرارات السابقة، وتكون نتائجها محدودة. وفي أغلبها تتعلق بالأعمال الروتينية اليومية.

وفي النظام الإسرائيلي، فإن رئيس الوزارة أو وزير الخارجية أو وزير الدفاع أو اللجنة الوزارية للأمن. وفي بعض الأحيان لجنة الخارجية والأمن، أو أحد كبار الرسميين بوزارة الخارجية أو عدد منهم، يقوم باتخاذ القرار السياسي الخارجي في المجالات التكتيكية والتنفيذية. أما في القرارات الاستراتيجية فقد تتدخل بعض العناصر الأخرى من مراكز القوى في البلاد بحيث تساهم في اتخاذ القرار. وقد يكون هذا الأمر ملحاً حينما يتعلق الموضوع بمسألة ذات نتائج هامة مما يتطلب معها تحقيق «الإجماع القومي». وفي هذه الحالة قد تشارك قوى المعارضة في اتخاذ مثل هذه القرارات الاستراتيجية.

سيطرة بن غوريون على القرارات السياسية

في الأعوام الأولى لقيام الدولة فقد تولى بن غوريون رئاسة الوزراء بينما تولى موشي شاريت وزارة الخارجية. وقد كان بن غوريون مهتماً بوزارة الخارجية اهتماماً واضحاً. وتبرير ذلك أن الدولة ما زالت في بداية عهدها، وهي بحاجة لتحسين صورتها في العالم. وهكذا فقد كان بن غوريون مشغولاً بوزارة الخارجية أكثر من انشغاله ببقية الوزارات. وقد أورد في مذكراته أنه كان حريصاً على معرفة كافة التفاصيل التي تجري في العالم.

وقد كتب في ذلك يقول:

« كان لدي اهتمام طبيعي بكل ما يجري في وزارة الخارجية، وأن أقرأ كل البرقيات الدبلوماسية الهامة كل صباح، واقترح كل ما أرى أنه مناسب. وإذا اتخذت حكومة أجنبية أي إجراء، أو أصدرت بيانات أو قرارات سياسية تؤثر على إسرائيل، فإني اعتبر أن من واجبي ومسؤوليتي أن أتخذ قراراً بشأن رد الفعل المناسب من جانبنا. ومن الطبيعي أن الأمور ذات الأهمية الحيوية تعرض على مجلس الوزراء لاتخاذ قرار بشأنها، ولكنني أجعل موقفي معروفاً لدى أعضاء الوزارة. وإذا اختلف موقفي عن موقف وزير الخارجية فإنه يستطيع دوماً أن يقبل موقفي أو يعرض الأمر على الوزراء »[1].

وقد أوضح شاريت علاقته ببن غوريون في مجال صنع السياسة الخارجية، بحيث أشار إلى أنه كانت لديه حرية واسعة في مجال صنع القرارات التكتيكية والتنفيذية، كما قال عام ١٩٦٠، أي بعد أربع سنوات من استقالته من الحكومة « من الطبيعي أنني كنت أستشير رئيس الوزراء بشأن المسائل الاستراتيجية تليفونياً أو بمقابلته شخصياً »[2].

وقد نجح شاريت، في مجال الدبلوماسية خلال السنوات الأولى لقيام الدولة،

---

(١) لواء د. النعمان احمد السيد، مرجع سابق، ص ٢٧٥.

(٢) Brecher. Michael. The Foreign Policy System of Israel. London (Oxford) 1972. p. 521.

فقد أحرز تأييد الأمم المتحدة، والدولتين العظميين، والرأي العام العالمي في ثلاث مناسبات، تعد حاسمة بالنسبة لدولة إسرائيل. قرار التقسيم في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، واعتراف موسكو وواشنطن بالدولة في أيار (مايو) ١٩٤٨، والانضمام إلى الأمم المتحدة في أيار (مايو) ١٩٤٩. وكان شاريت بالإضافة إلى ذلك مؤسس وزارة الخارجية الإسرائيلية. وقد انتهج شاريت خلال فترة حكمه سياسة الحياد بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية. وحينما تولت غولدا مائير وزارة الخارجية في حزيران (يونيو) من عام ١٩٥٦ خلفاً لشاريت، فقد حافظ بن غوريون على سيطرته على وزارة الخارجية. وقد ساعد في ذلك أن مائير كانت من المعجبين بين غوريون باعتباره أباً للأمة، ولا يمكن أن يخطىء، وإلى جانب ذلك فهي تشاركه في أفكاره عن العرب وتؤيد سياسة العنف والانتقام في مواجهتهم، بعكس شاريت الذي كان ينتقد سياسة العنف والغارات الاستباقية والانتقامية ضد الدول العربية، وكان يجنح للمطالبة ببذل جهود أكبر نحو التقارب مع العرب.

لقد أشار كاتب سيرة مائير الرسمي إلى دورها في صنع القرارات في عهد بن غوريون، وقد وصف هذا الدور بأنه «ثانوي». كما قال إن بن غوريون «لم يتخل في أية لحظة عن توجيه السياسة الخارجية، ولا كان من المحتمل أن يفعل ذلك أياً كان وزير الخارجية». وفي هذه المرحلة فقد ساد الانسجام بين رئيس الوزراء ووزير الخارجية في مجال صنع القرارات. حيث لم تعد هناك منافسة شخصية، أو خلافات أساسية في الأفكار السياسية. وكانت مائير قد قبلت بأولوية الاعتبارات العسكرية مما مهد لعملية حملة سيناء عام ١٩٥٦[١].

لا شك ان مرحلة بن غوريون وتسلمه لرئاسة الحكومة من تاريخ قيام الدولة حتى عام ١٩٦٣، قد اتسمت بسيطرته على القرارات الرئيسية في المجتمع. وبقي يتحكم في معظم القرارات الهامة، بغض النظر عن موقف مؤسسات الحكومة أو الحزب، وبقي بن غوريون يعتبر الشخصية الأولى في الحكم. وكان يقف بجانبه

(١) Syrkin, M. Golda Meir, Woman With a Cause, N.Y. C.P. Putmans Sons, 1963, p.303.

مجموعة من مهاجري الموجة الثانية يساعدونه في تحقيق مخططاته، وأهم أفراد هذه المجموعة شاريت أشكول ولافون.

وأهم قرار اتخذ في الفترة التي تلت حرب عام ١٩٤٨، هو قرار جعل القدس هي العاصمة، وذلك في ١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩. وقد أبرز هذا الأمر الدور الفعال الذي يمارسه بن غوريون. وقد ساعده في اتخاذ هذا القرار شاريت الذي كان يشغل وزير الخارجية، وبشكلٍ أقل أهمية اليعازر كبلان وزير المالية. وكان الدور المهم هـو لـوزيـر الزراعـة والتمـويـن دوف جوزيف، باعتباره متحدثاً باسم الطائفة اليهودية في القدس، ورابي ميمون وزير الشؤون الدينية، بإعتباره ممثلاً للجبهة الدينية، كما ان جولدا مائير والتي كانت تشغل منصب وزير العمل، استطاعت أن تمارس دوراً في الضغط لصالح صدور هذا القرار(١).

وفي الأيام السابقة لحرب عام ١٩٥٦ برز دور متزايد لشمعون بيريز مدير وزارة الدفاع في التمهيد للحرب، وإجراء المحادثات العسكرية مع فرنسا وبريطانيا لتنسيق العمل العسكري المشترك ولكن قرار الحرب اتخذه بن غوريون بعد مشاورات مع مجموعة مصغرة من أنصاره الذين يثق بهم. وأهم أفراد هذه المجموعة ديان وبيريز ومائير(٢).

وفي الفترة التي تلت سنة ١٩٥٦، ظلت سيطرة بن غوريون على القرارات السياسية بجانب وجود دور متزايد لمجموعة من القيادات الشابة، أمثال ديان وبيريز وايبان. ومنذ بداية الستينات، وعلى الأخص بعد سنة ١٩٦٣، أي بعد خروج بن غوريون من الساحة السياسية، فقد بدأ بروز دور متزايد للقيادات الاقتصادية والحزبية أمثال أشكول وسابير وغولدا مائير بالإضافة إلى ألون، الذين أصبحوا يشاركون بفعالية في القرارات السياسية(٢).

---

(١) د. نظام بركات، النخبة الحاكمة، مصدر سابق ص٢٦٣.

(٢) Brecher, Op. cit, p.234.

الانقسام في تشكيل النفوذ

بوصول أشكول إلى رئاسة الوزراء ظهر توازن جديد في قمة صنع قرارات السياسة الخارجية[1] فقد كانت مائير زعيمة حزبية، ولها وجهات نظر قوية. كان على أشكول أن يجري مشاورات معها ويقنعها بعكس بن غوريون الذي كان يعتبر نفسه رجلاً مميزاً عن رفاقه. وقد كان أشكول أكثر اعتماداً على مائير لأسباب حزبية فضلاً عن أنه لم يكن لديه في البداية معرفة بالسياسة الخارجية أو مطالب خاصة بها. وفي نفس الوقت فقد كانت مائير تعرض على أشكول كل القرارات الرئيسية بالسياسة الخارجية التي جرت مناقشتها في وزارة الخارجية. وكانت ترى بأن رئيس الوزارء يجب أن يكون له القرار الأخير[2].

وقد أدى خروج مائير من وزارة الخارجية في بداية عام ١٩٦٦، إلى تغيير الوضع بالنسبة للعلاقة والوظيفة عند القمة مرة أخرى. لقد حل ابيان محل مائير. وإيبان رجل دبلوماسي أكثر منه سياسي. ويقبل ايبان السلطة العليا لرئيس الوزراء في كل الأمور السياسية بصورة تفوق قبول مائير لها إزاء بن غوريون وأشكول. لقد تأكد وجود اختلاف جوهري بين إيبان ومائير بوصفهما وزيرين للخارجية. فقد كان في رسع مائير باعتبارها زعيمة سياسية أن تسلك الطريق الذي يروق لها في مناقشات مجلس الوزراء، وأن تحظى بتأييد الوزراء لوجهة نظرها. أما إيبان فقد كان أكثر اعتماداً على رئيس الوزراء، وصار ذلك أكثر وضوحاً بعد أن أصبحت مائير رئيسة للوزراء في آذار (مارس) ١٩٦٩.

وبصورة عامة، فقد كانت مجموعة صانعي القرار في عهد أشكول تختلف عن أية مجموعة أخرى سابقة. لقد كتب إبراهام وغنر عن ذلك يقول «إن مجيء

---

(١) بالرغم من خروج بن غوريون من السلطة عام ١٩٥٤ واعتكافه في مستوطنة «سيدي بوكر» في النقب الا ان تأثره قد ظل على ممارسة السياسة الإسرائيلية من خلال نفوذه الذي كان يمثله مجموعة من الشخصيات الإسرائيلية الذين ما زالوا في السلطة امثال موشي ديان وشمعون بيريز وايغال ألون.

(٢) Brecher, Op. Cit. p.395 .

أشكول يحدد الانقسام الكبير في تشكيل النفوذ... فمن جهة كان الفرق بينه وبين وزير الخارجية من حيث المكانة والمقدمة والأسلوب والموقف، أقل بروزاً مما كان بين رئيس الوزراء ووزير الخارجية في أي وقت مضى في عهد بن غوريون. كانا متشابهين، تقريباً، يضاف إلى ذلك أن نفوذ ديان وبيريز رجلي بن غوريون الشابين تضاءل بسرعة. لقد كان أشكول وهو أقل ادعاء بالخبرة العسكرية من بن غوريون، أكثر اعتماداً على ألون وإسحق رابين، رئيس الأركان الجديد»[1].

وأهم قرار اتخذ في عهد أشكول هو قرار حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧. لقد اعتمد أشكول في بداية عام ١٩٦٧ على مجموعة من الوزراء من حزب الماباي، وعلى رأسهم غولدا مائير وبنحاس سابير بالإضافة إلى إيغال ألون نائب رئيس الوزراء وإسحق رابين رئيس الأركان لتغطية عجزه في المجال العسكري. وشكلت هذه المجموعة وحدة اتخاذ القرارات في بداية عام ١٩٦٧. ولكن حينما تأزمت الأوضاع في بداية شهر أيار (مايو) ١٩٦٧ بدأت الأنظار تتجه نحو إدخال عناصر جديدة إلى القيادة الإسرائيلية، وضرورة توسيع وحدة اتخاذ القرار بتوسيع الحكومة، وتشكيل حكـومة ائتلاف وطني، أو بتوسيع اللجنة الوزارية للأمن[2].

وظهر في هذا الوقت الدور الواضح للأحزاب الدينية برئاسة حاييم شابير والداعي لتشكيل حكومة ائتلاف وطني. وجرت مفاوضات مع كل من مناحيم بيغن زعيم المعارضة وبن غوريون وموشي ديان في هذا الاتجاه. وقدمت عدة اقتراحات بهذا الشأن ونشط خلال هذه الفترة شمعون بيريز في تجميع الأصوات لصالح عودة ديان لوزارة الدفاع وفي خلال هذه الأجواء تحول الجهد الإسرائيلي إلى موشي ديان باعتباره صاحب النصر في حرب عام ١٩٥٦، والرجل ذو الخبرة والقدرة على وزن الأمور العسكرية.

---

(١) ابراهام وغنز، مرجع سابق، ص ٧١.

(٢) د. نظام بركات، مراكز القوى، مرجع سابق ص ١٦٤.

وتحت إصرار القيادات الدينية الشريكة في الائتلاف وتزايد ضغوط المعارضة بقيادة « جاحال »، بالإضافة إلى ضغوط المؤسسة العسكرية والرأي العام، فقد وافق أشكول على تشكيل حكومة ائتلاف وطني، رغم معارضة بعض القيادات الحزبية في حزب العمل. وعلى رأسهم غولدا مائير وبنحاس سابير. وبعد مفاوضات فقد تم الاتفاق على دخول موشي ديان كوزير للدفاع، واشتراك كتلة « جاحال » بوزيرين هما مناحيم بيغن وجوزيف سابير، ودخول « رافي » في الائتلاف، بالإضافة إلى مجموعة تعديلات أخرى[1].

ومنذ تشكيل مجلس الوزراء الجديد، بعد توسيعة، ظل هذا المجلس في اجتماعات مستمرة لمناقشة الاحتمالات المطروحة، ودراسة البدائل، وقد تم الاتفاق على قرار الحزب. ومنذ بداية شهر حزيران (يونيو) ١٩٦٧ بدأ النقاش يدور حول بعض الإجراءات الخاصة بتطبيق القرار. وفي الوقت نفسه كانت القيادة العامة للجيش الإسرائيلي برئاسة إسحق رابين تضع اللمسات الأخيرة لخطط الهجوم. وكان إسحق رابين رئيس الأركان واهرون ياريف رئيس الاستخبارات يحضران بصورة مستمرة اجتماعات الوزارة الخاصة بمناقشة الأزمة.

وقد أفرزت تلك المناقشات داخل الوزارة بعد توسيعها مجموعة من القيادات التي أخذت دوراً يفوق غيرها، وشكلت هذه المجموعة مراكز القوى الحقيقية المسؤولة عن اتخاذ القرار، وشملت هذه المجموعة كلا من ليفي أشكول رئيس الوزراء وغولدا مائير وإيغال ألون ومناحيم بيغن وبن غوريون وموشي ديان وشمعون بيريز وإسرائيل غاليلي[2].

وفي الوقت نفسه مارست لجنة الشؤون الخارجية والأمن التابعة للكنيست دوراً فعالاً في المناقشات التي سبقت الحرب. وكانت على اطلاع على الوضع العسكري، ونظمت زيارات للجبهة. وكانت هذه اللجنة تمثل كافة الأحزاب والفئات غير الممثلة في الوزارة بعد توسيعها، بحيث كانت تعكس بموقفها « الإجماع القومي » في البلاد.

---

(١) نفس المصدر، ص١٦٥.

(٢) Brecher, Op. Cit. p. 234.

قيادة المطبخ

عقب وفاة أشكول، تولت مائير رئاسة مجلس الوزراء الإسرائيلي في أذار (مارس) ١٩٦٩. واستمر ايبان وزيراً للخارجية حتى قيام التشكيل الوزاري الجديد برئاسة إسحق رابين في حزيران (يونيو) ١٩٧٤. وينتمي ايبان إلى الجيل الجديد، من غير جيل الصابرا، ويصفه الكثير من المعلقين بأنه الدخيل على المجتمع القيادي الإسرائيلي. فقد ولد في جنوب افريقيا، ووصل إلى إسرائيل فقط في عام ١٩٤٢، حيث عمل بالجامعة. وفي عام ١٩٤٦ تخلى عن عمله الجامعي ليتدرج في الإدارة السياسية للوكالة اليهودية. وينظر إلى ايبان على أنه يمثل الحاكم. ويشتهر ايبان بالقوة والقدرة على الإقناع، والبراعة في الخطابة، رغم أنه يميل إلى الاعتدال وعدم القدرة على اتخاذ القرارات السريعة. وكانت مائير تميل إلى ايبان وتحتضنه. واستمرت العلاقة بينهما على نمط العلاقة بين أشكول وايبان ولم يحدث تغيير لا في النمط ولا في المضمون[1].

وقد اتسمت هذه المرحلة بتركيز السلطة في يد غولدا مائير رئيسة الوزراء، التي فرضت نفسها على كافة صانعي القرار والقوى السياسية. وفي مجال الشؤون الخارجية، فقد الغت مائير االحنة الوزارية للأمن والدفاع عملياً. ونقلت مهمتها الى مجموعة صغيرة تضم مائير وعدد صغيراً من المساعدين المقربين. ولجأت أيضاً إلى أسلوب الاجتماعات غير الرسمية لاتخاذ القرارات، حيث كانت تعقد اجتماعات مع هؤلاء المقربين يومي السبت والجمعة لاتخاذ القرارات. وكان الاجتماع الرسمي للحكومة عبارة عن الإعلان الاسمي لهذه القرارات، حيث كانت تعتقد اجتماعات مع هؤلاء المقربين يومي السبت والجمعة لاتخاذ القرارات. وكان الاجتماع الرسمي للحكومة عبارة عن الاعلان الاسمي لهذه القرارات ومن أهم شخصيات هذه المجموعة موشي ديان وإيغال ألون وبنحاس سابير وأبا ايبان وإسرائيل غاليلي وحاييم بارليف وشمعون بيريز وشلومو هيلل. وكان عدد هذه المجموعة يزيد أو ينقص حسب رغبة غولدا مائير وطبيعة

(١) جيروزلم بوست ١٩٦٩/٣/١٤.

الموضوع المعروض للبحث. وكان يطلق على هذه المجموعة « قيادة المطبخ »[١].

وتعتبر الكتلة تنظيماً غير رسمي، وليس لها قوانين أو قواعد، بل هي تجمع أفراد تربطهم علاقات معينة، يجتمعون اجتماعات مقفلة لاتخاذ القرارات.

وقد أوضح الدكتور بنحاس شفيفر أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية، هذا الأمر حينما قال:

« قد أقيمت الحكومة لتكون الهيئة المركزية لاتخاذ القرارات السياسية، والحقيقة أن هذه القرارات تتخذ في اجتماع صغير وغير رسمي يعقد في منزل رئيس الحكومة، قبل جلسة الحكومة، ثم تنتقل القرارات إلى هذه الجلسة للموافقة عليها رسمياً فقط »[٢].

كما علق يشعيا هو بن فورات على ذلك بقوله:

« يتم في أيامنا هذه، حيث تتولى غولدا مائير رئاسة الحكومة، تحويل مجموعة من الأشخاص، ذوي المناصب الرفيعة، إلى مؤسسات غير رسمية، تتخذ القرارات. ويعرف الرأي العام بجلسة الحكومة الإسرائيلية يوم الأحد، ويعرف بوجود لجان وزارية مختلفة. ولكن ستاراً من السرية يحيط بنوعية من الاجتماعات تعقد أسبوعياً ويشترك فيها أشخاص معينون... وقد تحولت هذه الاجتماعات إلى هيئة حقيقية لبلورة قرارات مهمة. ولم يكن اجتماع الحكومة يوم الأحد سوى خاتم للتصديق عليها »[٣].

وفي مجال الأمن، إعتمدت جولدا مائير على مجموعة مصغرة من الوزراء والعسكريين التي كانت تسمى « وزارة الحرب »، والتي كانت تشمل بالإضافة إلى غولدا مائير كلا من موشي ديان وإيغال ألون وإسرائيل غاليلي والجنرال

---

(١) عبد القادر ياسين، القرار السياسي ابان حكم مائير، شؤون فلسطينية، عدد ٣٧، ايلول (سبتمبر) ١٩٧٤ ص ١٤ - ٢٧.

(٢) مجلة الأرض ١٤ تاريخ ١٩٨٣/٤/٧ ص ٢٠.

(٣) يديعوت احرونوت ١٩٧٢/٣/١١.

دافيد اليعازر رئيس الأركان والجنرال الياهو زعيرا رئيس شعبة الاستخبارات. وهذه المجموعة هـي التي أشرفـت على التقـاريـر التي قـدمـت قبـل الحرب، واستمعت إلى تقارير المخابـراتـ، والجهـات الأخـرى عـن احتمالات الحرب والسلام. وكانت مسؤولة عن إدارة العمليات العسكرية[1].

وفي مجال الشؤون الخارجية، بدا واضحاً الاستخفاف بوزارة الخارجية التي كان يرأسها أبا ايبان، والتي لم تشكل عنصراً ذا وزن سياسي على الصعيدُ الخارجي والداخلي، واستبعد أبا ايبان عن كثير من الاجتماعات الهامة التي سبقت حرب عام ١٩٧٣. ولوحظ في الوقت نفسه وجود دور متزايد لإسحق رابين سفير إسرائيل في واشنطن.

وعلى صعيد قوى المعارضة، فقد خسرت هذه كثيراً من قوتها في هذه المرحلة كما انحسرت فعاليتها بعد خروجها من الوزارة عام ١٩٧٠. وظلت قوى هامشية في مجال صنع القرار السياسي. وقد ساعد في ضعف قوة المعارضة الصراعات التي دبت بين أجنحتها وقياداتها المختلفة. ومع ذلك فإنه لا يمكن إنكار أنها لعبت دوراً في منع صدور قرارات معينة بخصوص مصير المناطق المحتلة، من خلال استخدام الرأي العام، وإثارته في الوقت المناسب، وفي الوقت نفسه تحريض القوى الدينية حول هذا الموضوع.

والحدث البارز في عهد مائير كان حرب عام ١٩٧٣. وقد شهدت هذه المرحلة بروزاً واضحاً لدور العسكريين في مجال صنع السياسة الخارجية. وقد أصبح العسكريون يشاركون بفعالية في الاجتماعات السياسية في هذه الفترة. وكان على رأس هؤلاء القادة الذين تمتعوا بنفوذ واسع في المجال الأمني، ورسم السياسات الخاصة بالمناطق المحتلة، كل من موشي ديان وإيغال ألون، واللذين كانا يسعيان لخلافة مائير في رئاسة الوزارة.

وبعد نشوب الحرب، وبنتيجة الأخطاء المنسوبة في تلك الحرب إلى جاليلي وديان، أخذ الوزيران ألون وايبان يلعبان دوراً استشارياً أكثر أهمية في هذه

---

(١) د. نظام بركات، مراكز القوى، مرجع سابق ص١٦٩.

المجموعة الصغيرة. والواقع أنه حتى مكانة مائير الشخصية تضررت إلى درجة كبيرة في هذه العملية.

وبعد نشر تقرير لجنة اجرانات التي كلفت بالتحقيق في نتائج الحرب، فقد بدأ صراع مثير وحثيث على الحكم. وتحت طائلة ضغوطات متعددة فقد قدمت مائير استقالة حكومتها في نيسان (إبريل) ١٩٧٤، وذلك بعد شهر واحد من تشكيل حكومتها الثانية، وبعد أسبوع واحد من نشر تقرير اللجنة. وجاء في كتاب استقالتها الذي قدمته إلى الكنيست أنها توصلت «إلى إدراك عام، أننا حسنا نفعل، إذ أعطينا الجمهور فرصة العودة من جديد إلى التقرير بشأن تأليف حكومة جديدة وقوية»[1].

الصراع على السلطة

على أثر تقديم مائير استقالتها من الحكومة، فقد دخلت البلاد في أزمة وزارية. وقد أجرى مركز حزب العمل في نيسان (إبريل) ١٩٧٤ اقتراعاً لانتخاب مرشح جديد للحزب، يتولى تأليف حكومة جديدة، بعد أن يكلفه بذلك رئيس الدولة وقد فاز إسحق رابين، بدعم من بنحاس سابير، وتأييد من كتلة أحدوت هعفودا، في حزب العمل، وبأكثرية ضئيلة على منافسه شمعون بيريز، والرجل الثاني في كتلة رافي بعد موشي ديان. وبذلك أصبح رابين زعيم حزب العمل الجديد بعد أن كان إلى ما قبل عامين، واحداً من عشرة يعتبرون الصف الثاني من القادة في إسرائيل.

استطاع رابين أن يتغلب على الصعاب التي برزت داخل حزبه، عند تأليف الحكومة، كما تغلب على صعوبة اقناع المفدال بالاشتراك في الحكومة، وذلك بإبداله مؤقتاً بحركة حقوق المواطن، تاركاً أمامه المجال مفتوحاً للانضمام إليها في المستقبل. وهكذا جاءت حكومة رابين التي الفها في أيار (مايو) ١٩٧٤

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥، مؤسسة الدراسات الفلسطينية جامعة بغداد ص٢٠٢.

لتشمل المعراخ والأحرار والمستقلين وحركة حقوق المواطن، وقد انضم المفدال إلى هذه التشكيلة بعد ثلاثة أشهر من حصول الحكومة على ثقة الكنيست .

وحينما تولى السلطة، فقد كان السؤال المطروح هو ما إذا كانت القيادة الجديدة، بزعامته ستنجح في إعادة تنظيم الحزب، وتثبيت مكانتها، بعد الأزمة الحادة التي مرت بها، في أعقاب حرب تشرين الأول ١٩٧٣، وأدت إلى سقوط القيادة التاريخية بزعامة جولدا مائير.

كانت مسألة تثبيت سلطة القيادة الجديدة، وملء الفراغ الناجم على المستوى الحزبي، عن سقوط القيادة القديمة، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بموقف رابين من مؤسسات الحزب الرئيسية المنتخبة (المراكز وأمانة السر والمكتب السياسي). وبدلاً من أن يحاول اتخاذ القرارات المهمة في إطارها، فقد تجاهلها إلى حد كبير، وحاول إقامة هيئة قيادية رسمية شبيهة بـ «مطبخ جولد» من جهة، وتعيين «مستشارين» على غرار الرئيس الأمريكي من جهة أخرى. وقد أثارت هاتان الخطوتان استياء واسعاً داخل مؤسسات المعراخ، وافقدت رابين الكثير من الرصيد الذي بدأ به عهده في بداية حكمه.

وقد قام رابين بمحاولته تشكيل «الهيئة القيادية» في تموز (يوليو) ١٩٧٥، وكان هدفه من ورائها تهدئة المشاعر في الحزب، ونفي اتهامات موجهة إليه بالتفرد في اتخاذ قرارات مهمة. وكان يأمل بأن تساعده هذه الهيئة في توطيد مكانته كزعيم للحزب بالدرجة الأولى، ومن ثم كرئيس للحكومة الإسرائيلية بإعتباره زعيم أكبر حزب في البلاد. وقد ضمت «الهيئة القيادية» التي اقترحها وزراء حزب العمل في الحكومة، ورئيس الوكالة اليهودية بنحاس سابير، والأمين العام للهستدروت يروحام ميشل، والأمين العام للحزب مئير زامي، ورئيس بلدية حيفا يوسف الموجي، ورئيس كتلة المعراخ في الكنيست موشي فورتمان. ومن الملاحظ أنه قد تم استبعاد غولدا مائير وموشي ديان وأبا إيبان عن هذه القيادة، مع العلم أن لهم نفوذاً واسعاً في البلاد[1].

---

(١) يديعوت احرونوت ١٩٧٥/٧/١١، معاريف ١٩٧٥/٧/٩.

إلا أن هذه الهيئة، قد جوبهت بمعارضة شديدة من قبل الأوساط الحزبية، بما في ذلك العناصر الداخلية في تشكيلها. فقد لمح سابير، لدى اطلاعه على الأسماء المقترحة، إلى أنه لن يشارك في اجتماعات الهيئة، وقال إن هيئة يستبعد عنها كل من مائير وديان رابين، لن تستطيع فرض سلطها على الحزب. ومن ناحية أخرى، فقد تحفظ منها زعماء أحدوت هعفودا، وقالوا: إن في الإمكان أن تؤدي إلى القضاء على مؤسسات الحزب المنتخبة. واعتبر وزيرا رافي (شمعون بيريز وجاد يعقوبي) استبعاد ديان إجراء انتقامياً شخصياً، وقالا إنهما سيقاطعان جلساتها إذا لم يضم ديان اليها[1].

وقد أدت ردات الفعل هذه إلى خنق «الهيئة القيادية» في المهد واختفائها عن مسرح الحزب، بعد الاجتماع الأول والوحيد الذي عقدته في تموز (يوليو) ١٩٧٥ في مكتب رئيس الحكومة بدعوة من إسحق رابين نفسه.

أما المستشارون، فكان أبرزهم ثلاثة: عاموس عيران، الذي عينه رابين مديراً عاماً لمكتب رئيس الحكومة، وإرئيل شارون، الذي عين مستشاراً عاماً لرئيس الحكومة، ورحبعام زئيفي، الذي عين مستشاراً في شؤون الاستخبارات. وقد اعتبرت خطوة رابين لتعيين مستشارين هي محاولة للانفراد بالحكم، كما اعتبرت جزءًا من تطبيقه أسلوب الحكم الأمريكي الذي تأثر به أبان عمله سفيراً لإسرائيل لدى الولايات المتحدة[2].

وقد عرضت مجلة «هعولام هزية» دور طاقم المستشارين قائلة:

- يسعى رابين عن طريق عاموس عيران للسيطرة على الجبهة الرئيسية لحكومته، جبهة العلاقات الإسرائيلية ـ الأمريكية.
- يحاول رابين، عن طريق مستشاره في شؤون الصحافة، دان بتير أن يتغلب على إحدى مشكلاته الرئيسية: عدم أهليته في مجال العلاقات العامة.

---

(١) معاريف ١٩٧٥/٧/١١.
(٢) دافار ١٩٧٥/٦/٢٧.

- يشرف رابين شخصيا، عن طريق إرئيل شارون، على جهاز الامن، وسيعين شارون وزير الدفاع ورئيس الأركان العام.
- فرض رابين، عن طريق رحبعام زئيفي، سلطة شخصية على مركزين خطرين معروفين باستقلاليتها: مؤسسة المخابرات، وجهاز الأمن العام، وبالتالي شعبة المخابرات العسكرية وباقي أجهزة المخابرات[1].

وكانت الحكومة الإسرائيلية، في إطار تنفيذ توصيات لجنة أغرانات، قد قررت يوم ٢ شباط (فبراير) ١٩٧٥ تشكيل لجنة وزارية لشؤون الأمن. وأكد وزير العدل، حاييم تسادوك، أن اللجنة ستكون كاية لجنة وزارية أخرى، أداة لمساعدة الحكومة. وقد حددت الحكومة صلاحيات اللجنة كما يلي: مناقشة وتقرير الأمور المتعلقة بالجيش الإسرائيلي وجهاز الدفاع، مناقشة وتقرير العمليات العسكرية، وتلقي المعلومات المتعلقة بنشاط أجهزة المخابرات واتخاذ القرارات بشأنها [2].

واقترح رابين تتشكل اللجنة من ١١ عضواً، بمن فيهم رئيس الحكومة، على النحو التالي:

إسحق رابين رئيس الحكومة رئيساً، إيغال ألون وزير الخارجية، شمعون بيريز وزير الدفاع، يهوشواع رابينوفيتش وزير المالية، حاييم تسادوك وزير العدل شلومو هيلل وزير الشرطة، إسرائيل غاليلي وزير بلا حقيبة، حاييم بارليف وزير التجارة والصناعة والإنماء، إسحق رافائيل وزير الأديان، جدعون هاوزنر وزير بلا حقيبة، فيكتور شمطوف وزير الصحة[3].

ولا بد من الإشارة إلى أن عام ١٩٧٥ قد شهد غياب شخصين عن مراكز القوى هما موشي ديان وبنحاس سابير. وبذلك فقد انزاح منافسين لرابين على السلطة. فنتيجة لمواقف ديان السياسية إزاء المباحثات التي أجراها

---

(١) هعولام هزية ١٩٧٥/٦/١٨.
(٢) دافار ١٩٧٥/٢/٣.
(٣) يديعوت احرونوت ١٩٧٥/٢/١٦.

كيسنجر للوصول إلى اتفاق تسوية بين مصر وإسرائيل، حيث وقف موقفاً متصلباً، كان نتيجته ابتعاد عناصر كثيرة من كتلة « رافي » ومن حزب العمل، الذي كان منضماً له عنه، وعدم المضي خلفه إلى ما لا نهاية.

وقد كتبت صحيفة هارتس في هذا تقول:

« منذ تشكيل رابين، جثم عليها الظل الثقيل لوزير الدفاع السابق. ولم يجرؤ أحد من خصوم ديان السياسيين، ناهيك بانصاره على التفكير في أن هذا الرجل الذي أملى على الحكومة فعلاً، خلال السنوات الأخيرة. سياسة الخارجية والأمن، قد انتهى سياسياً .... وكانت نتيجة المعركة التي خاضها داخل الحزب، سقوط التهديد الذي كان يمثله ربما إلى الأبد. واقتراب قوته. داخل العمل، من الصفر »[1].

أما موت سابير في آب (أغسطس) ١٩٧٥، فكان معناه اختفاء الشخص الوحيد الذي كان في إمكانه أن يسحب البساط من تحت أقدام رابين. فقد كان سابير « متوج الملوك » في حزب العمل، وكان هو الذي رفع جولدا مائير إلى سدة رئاسة الحكومة بعد وفاة ليفي أشكول. وهو الذي أحل رابين محلها بعد اعتزالها. ويمكن القول إن وفاته أبعدت عن رابين ظل التهديد الذي كان يمثله، وأفسحت للقيادة الجديدة المجال لمحاولة الادعاء، بجرأة أكثر بأن زعامة الحزب الفعلية تتجسد حقاً فيها[2].

ويمكن القول إنه حينما تولى إسحق رابين رئاسة الوزارة. فقد كان مركز القرار الإسرائيلي يتركز في وزراء حزب العمل:

١ـ إسحق رابين، رئيس الوزراء

٢ ـ شمعون بيريز، وزير الدفاع

٣ ـ إيغال ألون، وزير الخارجية

---

(١) هارتس ١٩٧٥/٩/٩.

(٢) المصدر نفسه ١٩٧٥/٨/١٣. معاريف ١٩٧٥/٨/١٤.

هذا بالإضافة إلى مجموعة من المستشارين لإسحق رابين وعلى رأسهم غولدا مائير

كما أن الحياة العسكرية في إسرائيل أظهرت وجود بعض القيادات في المجال السياسي، كان على رئيس الحكومة أن يتشاور معها قبل اقدامه على أي خطوات حاسمة منهم إسرائيل غاليلي، حاييم تساروك حاييم بارليف، جاد يعقوبي، يهوشع رابينوفيش. وكان على رابين أن يأخذ في الحسبان رأى بعض الشخصيات البارزة خارج الحكومة أمثال موشي ديان وأبا ايبان ويوسف الموجوي ومناحيم بيغن وبنحاس سابير[١].

تبدل في المواقع السياسية

بعد وصول الليكود للسلطة في عام ١٩٧٧، فقد حدث تحول كبير في شخصيات صانعي القرار في إسرائيل، إذ أدى وصول مناحيم بيغن للسلطة، ومعه مجموعة من مراكز القوى من الليكود والأحزاب المؤتلفة معه، إلى تراجع مراكز القوى التقليدية في حزب العمل إلى الظل لأول مرة في إسرائيل. وقد اتسمت فترة حكم بيغن بالغموض وإخفاء المعلومات عن الوزارة والكنيست، واعتماده على مكتبه برئاسة الياهو بن اليسار في وضع الأسس العامة للقرارات الإسرائيلية في تلك المرحلة[٢].

وإلى جانب مناحيم بيغن كانت هناك مجموعة القيادات الحزبية والرسمية على رأسهم عيزر وايزمن وزير الدفاع، والزعيم الثاني لتكتل الليكود، والذي امتاز بشعبية واسعة لدى الجمهور الإسرائيلي، وعلاقات واسعة مع رجال الأعمال والقطاع الاقتصادي في إسرائيل، وموشي ديان وزير الخارجية، والذي انضم إلى الليكود بعد فوزه في الانتخابات، وإرئيل شارون والذي يعتبر نفسه مسؤولاً عن تحقيق سياسة الاستيطان الإسرائيلي في المناطق العربية المحتلة، وممثلاً لحركة

---

(١) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية العدد ٧، نيسان ١٩٧٥ ص٢١٠.

(٢) د. نظام بركات، مراكز القوى، مرجع سابق ص١٧٥.

« أرض إسرائيل الكاملة ». ويوسف بورغ وزير الداخلية الإسرائيلي ورئيس الوفد الإسرائيلي لمباحثات الحكم الذاتي، ويأتي من بعد هؤلاء كل من إيغال يادين نائب رئيس الوزراء ورئيس الحركة الديمقراطية للتغيير « داش »، وديفيد ليفي، رجل حيروت القوى، والذي استطاع الجمع بين عضوية الحكومة والعمل الحزبي، وإسحق شامير رئيس الكنسيت، والذي انتقل فيما بعد ليصبح وزير الخارجية بعد استقالة ديان [1].

وقد رافق فترة حكم بيغن حدثان هامان هما:

١ ـ زيارة أنور السادات إلى القدس في عام ١٩٧٧ وما نتج عن هذه الزيارة من توقيع اتفاقية كامب ديفيد ومباحثات الحكم الذاتي.

٢ ـ غزو لبنان عام ١٩٨٢ بهدف تدمير البنية الأساسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وفتح المجال أمام تحقيق معاهدة سلام جديدة مع لبنان.

وعقب زيارة أنور السادات للقدس، فقد اعتمد مناحيم بيغن على كل من موشي ديان وعازار وايزمن لإعداد المقترحات الإسرائيلية التي ستعرض أثناء إجراء المباحثات المصرية الإسرائيلية.

واثناء الشروع في المحادثات فقد ترأس موشي ديان الوفد السياسي، وضم هذا الوفد كلاً من مردخاي تسيبوري نائب وزير الدفاع، وأهارون براك المستشار القانوني للحكومة، والجنرال افرام بوران المستشار العسكري لرئيس الوزراء، بالإضافة إلى موظفين آخرين من وزارة الخارجية. أما الوفد العسكري، فقد كان برئاسة عازار وايزمن وينوب عنه مردخاي تسيبوري. كما ضم الوفد مردخاي غور رئيس الأركان، وإبراهام تامير رئيس شعبة التخطيط من وزارة الدفاع، وشلومو غازيت رئيس شعبة الاستخبارات، وموشي ساسون مستشار وزير الخارجية بالإضافة إلى ضباط آخرين [2].

---

(١) Year Arye, Begin Dayan and the next war, in New out Look, October, November 1977, pp. 74-75.

(٢) د. نظام بركات، مراكز القوى، مرجع سابق، ص١٧٦.

وبعد توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد، تشكل الوفد الإسرائيلي لمباحثات الحكم الذاتي برئاسة يوسف بورغ وزير الداخلية، وضم عضويته مجموعة كبيرة من المستشارين من وزارة الداخلية والدفاع، وكان من بين أشهر أعضائه موشي ديان وزير الخارجية وارئيل شارون رئيس اللجنة الوزارية للاستيطان(١).

ويجب عدم اغفال الدور الذي تقوم به جماعة غوش أمونيم، كمجموعة ضغط على القرارات الحكومية في هذه المرحلة، خاصة تلك المتعلقة بمصير المناطق المحتلة. كما يجب الأخذ بعين الاعتبار دور القيادات الدينية، وبعض قيادات المعارضة مثل شمعون بيريز وإسحق رابين ويروحام ميشل في التأثير على القرارات السياسية.

أما بالنسبة لقرار غزو لبنان، فلا بد من الإشارة إلى حصول بعض التغيرات في القيادة الإسرائيلية في وقت سابق لقرار الحرب. فقد خرج وايزمن وديان من وزارة الدفاع والخارجية، حيث تولى شارون وزارة الدفاع، كما تولى شامير وزارة الخارجية. كما تم استبدال إيغال يادين الذي كان يشغل نائب رئيس الوزراء بديفيد ليفي. وقد مثلت هذه المجموعة الجديدة بقيادة بيغن الوجه الحقيقي لصنع القرار السياسي في إسرائيل منذ بداية الثمانينات.

وفيما يتعلق بقرار غزو لبنان، فقد إعتمد بيغن على وزير الدفاع شارون ورئيس الأركان إيتان ورئيس الاستخبارات ساغي بالتخطيط للعملية الإسرائيلية في لبنان. وبدعم وتأييد شامير وزير الخارجية. وقد حجب بيغن تفاصيل الحرب عن مجلس الوزراء الإسرائيلي الذي اقر العملية بشكل عام، وكذلك عن لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، إذ فوض شارون من رئيس الوزراء بيغن لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ العملية، بالتعاون مع المؤسسة العسكرية، ومتابعة العمليات العسكرية في لبنان(٢).

أما من ناحية دور المعارضة في هذا القرار فقد كان محدوداً، إذ تشير

---

(١) صحيفة الأنباء الإسرائيلية ١٩٧٨/١/٩.

(٢) د. نظام بركات، مراكز القوى، مرجع سابق ص ١٨١ - ١٨٢.

تصريحات زعماء المعارضة إلى أن بيغن اطلعهم على نية الجيش الإسرائيلي بمهاجمة لبنان، ولكن تفصيلات هذا الهجوم والمدى المقصود للوصول إليه داخل لبنان بقيت مخفية عنهم. وكذلك فإن المعلومات عن تطور الحرب والخسائر الإسرائيلية بقيت مجهولة لدى الرأي العام الإسرائيلي، مما ساهم في تزايد عمليات السخط والمعارضة، داخل المجتمع الإسرائيلي للعمليات العسكرية في لبنان عقب اكتشافهم حقيقة الموقف هناك.

وحينما ظهرت نتائج انتخابات الكنيست الحادية عشرة، وبدا واضحاً ضعف الحزبين الكبيرين في هذه الانتخابات مما نتج عنه تشكيل حكومة الائتلاف بشكل تناوبي، ونتيجة للعدد الواسع للوزراء حيث ضمت الحكومة (٢٥) وزيراً، وعدم قدرة هذه الوزراة في اتخاذ القرارات السريعة فقد تم الاتفاق على تشكيل حكومة مصغرة من عشرة وزراء تكون لها صلاحيات مجلس الوزراء في المجالات السياسية والأمنية والاستيطان.

وقد ضم مجلس الوزراء المصغر شمعون بيريز رئيساً إسحق شامير القائم باعمال رئيس الحكومة ووزير الخارجية، والوزراء إسحق نافون، إسحق رابين، عيزر وازمن حاييم برليف من حزب العمل وديفيد ليفي وإرئيل شارون وموشي ارنز واسحق موداعي من الليكود. وقد مثلت هذه الحكومة المصغرة اللجنة الوزارية للأمن[1].

(١) دافار ١٩٨٥/٤/٢٨

المبحث الرابع
الجهاز الدبلوماسي
(وزارة الخارجية)

وزارة الخارجية هي الجهاز الدبلوماسي الذي ينفذ السياسة العليا في البلاد. وفي إسرائيل هي الإدارة الرئيسية للسياسة الخارجية، والمحور الذي تتحرك باتجاهه مختلف مؤسسات الدولة في ممارسة الأنشطة المتعلقة بالشؤون الخارجية، وبين السياسة الخارجية التي يتم رسمها من خلال عدة محطات في الدولة، كما بينا سابقاً، بحيث تتجاوز في كثير من الأحيان دائرة وزارة الخارجية.

لقد ظهرت وزارة الخارجية الاسرائيلية كامتداد طبيعي للمكتب السياسي للوكالة اليهودية. وكان هذا المكتب أشبه بوزارة خارجية مصغرة، ومسؤولاً عن علاقات الوكالة اليهودية مع الدول والمنظمات الأجنبية، من أجل تنفيذ الأهداف الصهيونية بإقامة دولة يهودية على الأراضي العربية في فلسطين. وكانت الوكالة اليهودية قد بدأت في وضع البرامج والخطط لمؤسسات الدولة قبل قيامها بفترة زمنية طويلة.

فقد أنشأت الوكالة اليهودية في عام ١٩٤٦ كلية الادارة العامة التابعة لها، وأوكلت لهذه الكلية مهمة تدريب العناصر الذين ستوكل اليهم مهمات عامة وعلى رأسها المهمات المتعلقة بالدائرة السياسية. وقد تقدم لهذه الكلية (٦٠٠) شخص تم اختيار (٢٥) شخصاً من بينهم. وبعد صدور قرار التقسيم، انقسم هؤلاء الطلاب إلى مجموعات دراسية لمعرفة كيفية تنظيم وعمل وزارة الخارجية في البلدان الأخرى. وأسفرت الدراسات التي وضعها هؤلاء عن هيكل خطة لإنشاء وزارة الخارجية والسلك الدبلوماسي[١].

(١) ابراهيم العابد، سياسة اسرائيل الخارجيه، اهدافها ووسائلها وادواتها، بيروت، م.ت.ف.، مركز الأبحاث ١٩٦٨ ص ١٠٩ – ١١٠.

وكانت الوكالة اليهودية قد كلفت (والتر ايتان Walter Eytan) رئيس كلية الادارة العامة التي أصبحت تسميتها «مدرسة الدبلوماسيين The School for Diplomat، اعتباراً من ١٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٧، أي قبل ستة أسابيع من صدور قرار التقسيم من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، بوضع التنظيم الاداري للدولة المرتقبة(١). وقدم ايتان مشروعه بمسودته الأولى إلى اللجنة العليا ٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، كما قدم المسودة النهائية في آخر ذلك الشهر. وكان المخطط جاهزاً للتنفيذ عند إعلان قيام الدولة.

وقد اقترح ايتان في مشروعه كياناً ادارياً مؤلفاً من سبع دوائر مقسمة على أساس جغرافي وهي: الشرق الأوسط، أوروبا الغربية، أوروبا الشرقية، أمريكا الشمالية، أمريكا اللاتينية الامبراطورية البريطانية، آسيا وافريقا، وبجانب هذه الأقسام الجغرافية فقد اقترح ست دوائر وظيفية هي الأمم المتحدة، القنصلية، الاعلام، التدريب والبحوث، وقد نص المشروع على اتخاذ اللغة العبرية كلغة للعمل. وقد كانت اللغة الانجليزية هي اللغة المستعملة في المكتب السياسي للوكالة اليهودية، بحكم طبيعة اتصالاتها مع الانتداب. كما دمج المشروع الخدمات الدبلوماسية والقنصلية، باعتبارهما يشكلان معاً الخدمة الخارجية، على ان يكون موظفوها تابعين لوزارة الخارجية. ودعت الخطة إلى اعتبار أعلى منصب في السلطة الدبلوماسية هو منصب الوزير المسؤول عن بعثة، أي الوزير المفوض أو وزير فوق العادة(٢).

وقد وضع ايتان الجدول الزمني لتنفيذ خطة بناء وزارة الخارجية بشكل يهدف إلى ايجاد النواة العاملة في الوزارة في الخامس عشر من ايار (مايو) ١٩٤٨، على ان يكون الموظفون قد تم تعيينهم قبل ذلك الوقت. أي ان مدير عام الوزارة كان يجب ان يعين في أول شباط (فبراير) ١٩٤٨، والسكرتير العام للوزارة بعد ذلك بعشرة أيام، وأن يتم تعيين كبار الموظفين، وتنظيم الوزارة في

---

(١) نفس المصدر ص١٠٨.

(٢) Walter Eytan, The First Ten Years, New York, 1958, pp. 206-228.

الفترة ما بين ١٠ شباط (فبراير) إلى ١٥ آذار (مارس) ١٩٤٨. وان يتم اعداد (٧٨) موظفاً بحيث يكونوا مستعدين للسفر إلى الخارج. وان يكون من بين هؤلاء أربعة وزراء مفوضين واربعة مستشارين واربعة سكرتيرين أوائل[١].

ولكن الأمور لم تجر بموجب هذه الخطة. ففي الخامس عشر من أيار (مايو) كان هناك موظفان إلى جانب وزير الخارجية في تل أبيب. وبعد انتهاء الهدنة الأولى بدأ الموظفون الالتحاق بأعمالهم، ومن بينهم ايتان الذي وصل إلى تل أبيب خلال الهدنة الأولى في ١٢ حزيران (يونيو). وبعد بضعة أيام سأل «شاريت» وزير الخارجية عمن سيكون المدير العام. فكان جواب شاريت اعتقد أنك أنت الذي ستكون المدير العام وقد عمل ايتان بالفعل مديراً عاماً للوزارة طوال الأحد عشر عاماً التالية. وكان أول عمل قام به هو الإجابة على رسالة تهنئة وصلت إلى رئيس الوزراء من اليهودي الوحيد في ليبريا[٢].

وتجدر الإشارة انه حينما وضع الاطار التنظيمي لوزارة الخارجية الاسرائيلية في سنة ١٩٤٩، فقد تضمن معظم المقترحات المدير العام الذي يتمتع بصلاحيات ومسؤوليات تشمل أعمال الوزارة كلها، كما سيأتي توضيح ذلك فيما بعد، وسكرتير عام مسؤول عن الشؤون الادارية، وعدد من الدوائر المقسمة على أسس جغرافية ووظيفية. وخلال السنوات الماضية فقد أصاب وزارة الخارجية كثير من التعديلات بحيث تتلاءم مع احتياجات تنفيذ السياسة الخارجية التي ترسمها سلطات الدولة.

هذا وكان أمام وزارة الخارجية مهمتان عاجلتان:

اولاً: دعم الأعمال الحربية بالوسائل الدبلوماسية قبل انتهاء الهدنة الاولى، لتأمين اعتراف اكبر عدد من الدول باسرائيل. وكان اول إجراء قامت به وزارة الخارجية هو ابلاغ حكومات العالم بأن اسرائيل قد تم انشاؤها كدولة. وطالب

(١) لواء دكتور نعماني أحمد السيد، التركيب الاجتماعي للمجتمع الاسرائيلي وأثره على التنسيق السياسي ١٩٤٨ – ١٩٧٥، مكتبة نهضة الشرق، ص ٢٩٣.

(٢) Eytan, op. cit. pp. 1-2.

دول العالم بالاعتراف بها وكانت الولايات المتحدة هي اول من استجاب لهذا الطلب. ثم تبعها الاتحاد السوفياتي وغواتيمالا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وجنوب افريقيا ويوغوسلافيا والمجر ورومانيا وفنلندا وكستاريكا.

ثانياً: أن تعمل على تأمين دخول اسرائيل في الأمم المتحدة. وقد تم ذلك في ١١ ايار (مايو) ١٩٤٩، بموجب قرار الجمعية العامة رقم (٢٧٣)، بحيث أصبحت الدولة العضو التاسع والخمسين. وذلك في وقت لم تكن فيه قد استوفت معظم شروط العضوية وفي الوقت الذي كانت قد حجبت في ذلك الوقت العضوية عن الكثير من الدول الحائزة على كافة شروطها [١].

وفي الكتاب السنوي لعام ١٩٦٢ - ١٩٦٣، فقد ورد تحديداً لمهمة وزارة الخارجية حيث تضمن الكتاب «ان الحكومة مسؤولة ككل عن رسم السياسة الخارجية، وهي مسؤولة عنها أمام الكنيست، ولكن التنفيذ منوط بوزارة الخارجية. ان الوزارة تقيم العلاقات الرسمية للدولة مع دول العالم عن طريق:

١ - تنمية وحماية مصالح اسرائيل مع الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية.

٢ - شرح سياسة اسرائيل الداخلية والخارجية في المحافل الرسمية وأمام الرأي العام العالمي.

٣ - توطيد علاقات اسرائيل الاقتصادية مع الدول الأخرى ومع الهيئات الاقتصادية الدولية.

٤ - تنمية العلاقات الثقافية مع الدول الأخرى.

٥ - حماية المواطنين الاسرائيليين في الخارج.

٦ - تقديم الخدمات القنصلية للأجانب.

٧ - ربط اسرائيل بيهود العالم» [٢].

---

(١) بشأن تفاصيل دخول اسرائيل للأمم المتحدة يراجع في ذلك د. حسن حلبي، قضية فلسطين في ضوء القانون الدولي، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٩ ص ١٢٢ وما بعدها.

(٢) State of Israel Governement. Year book. 1962 – 63. p. 204.

ويورد الكتاب السنوي للعام ١٩٦٤ – ١٩٦٥ نفس المهات ولكن بصياغات مختلفة، بحيث تتناول مهات وزارة الخارجية:

– إقامة العلاقات الرسمية الاسرائيلية مع الدول الأخرى.

– تمثيل المصالح الاسرائيلية لدى الحكومات الأجنبية، ولدى المنظات الدولية.

– تفسير مواقف ومشاكل اسرائيل لتلك الحكومات والرأي العام.

– تنمية علاقات ثقافية مع دول العالم ككل، مع توطيد علاقات اسرائيل الاقتصادية والتجارية، والاهتمام بشكل خاص بالتعاون مع الدول النامية.

– حماية المصالح الفردية للاسرائيليين في الخارج وتقديم الخدمات القنصلية للأجانب.

– الاهتمام العميق بكل هدف يؤدي إلى توثيق الروابط بين الدول واليهود في الخارج[1].

وفي نفس الوقت يحدد التقرير السنوي لوزارة الخارجية الاسرائيلية لعام ١٩٦٦ – ١٩٦٧ وظيفتها في انها الحفاظ على الروابط الرسمية لدولة اسرائيل مع بقية دول العالم ويتم ذلك عن طريق ممارسة الاختصاصات التالية:

– تمثيل شؤون الدولة أمام حكومات دول العالم والمنظات الدولية.

– إبلاغ حكومات ومنظات وشعوب العالم، بصفة دائمة، بموقف اسرائيل ومشكلاتها.

– تعزيز العلاقات الثقافية مع الحكومات والشعوب وتنميتها.

– تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول.

– مد التعاون إلى الدول النامية.

– حماية حقوق المواطنين الاسرائيليين في الخارج، وتقديم الخدمات القنصلية لمواطني الدول الأخرى.

وبالإضافة إلى هذا تسهم وزارة الخارجية في تعزيز العلاقات بين دولة

(١) State of Israel Governement, Year book, 1964 – 65, p. 156.

اسرائيل والطوائف اليهودية في الخارج وخدماتهم الأساسية[1].

ومن الواضح ان هذه هي الأهداف المعلنة لوزارة الخارجية الاسرائيلية. ولكن هناك ممارسات سرية لجهاز الدبلوماسية الاسرائيلي وغير معلنة أو مدونة في الكتب السنوية للحكومة، ولا في تقارير الوزارة كأعمال الجاسوسية والتخريب والاغتيالات وتهريب الأشخاص وحتى البواخر وان الممثلين الدبلوماسيين الاسرائيليين، وكذلك ملحقي قواتها المسلحة والملحقين الفنيين الآخرين، كالملحقين الصحفيين والثقافيين والتجاريين، كانوا قد شاركوا في أعمال متعددة من هذا النوع. وقد اضطرت حكومات عدد من الدول إلى اعتبار بعض الدبلوماسيين غير مرغوب بهم وطردهم من بلادها في أوقات مختلفة.

ومن الأمثلة الحية على هذا الموضوع، قضية اليهودي «جوناثان بولارد» وكان يعمل محللاً للمعلومات في البحرية الأمريكية. وقد تبين بعد اعتقاله انه قد نقل وثائق متعددة تتضمن أسراراً خطيرة، وسلمها للسفارة الاسرائيلية في واشنطن. وعلى الأثر فقد قامت السلطات الاسرائيلية باستدعاء دبلوماسيين هما «ايلان رافيد» ويعمل كملحق علمي في السفارة الاسرائيلية في واشنطن و«يوسي ياغور» ويعمل أيضاً كمستشار علمي في القنصلية العامة الاسرائيلية في نيويورك. ومن ثم قدمت اسرائيل اعتذاراً عن هذا الحادث للولايات المتحدة الامريكية بعد ثبوت تورطها في عمليات التجسس على أمريكا[2].

كما ان قسم البحوث التابع لوزارة الخارجية يقوم بنشاط تجسس واسع النطاق داخل اسرائيل، حيث يسعى بتجنيد الدبلوماسيين الاجانب في اسرائيل، ومراسلي الصحف والبعثات الاجنبية. ويمتد نشاطه إلى كافة أقطار العالم، حيث يوجه القسم كافة البعثات الدبلوماسية للحصول على معلومات سرية، عبر مندوبين له في الهيئات الدولية، وعبر علاقات بالقوى السياسية في العالم. ويقوم

---

(١) Governement of Israel, Ministry for Foreign Affairs, Budget Speech of Foreign Ministrer to the Knesset, Jeruslem, 1966 – 67, p. 1

(٢) النهار ١٩٨٥/١١/٢٩.

هذا القسم بإعداد تقرير أسبوعي يرفع إلى اللجنة «العليا لأجهزة الأمن»، يتضمن تقييم العلاقات الدولية، والموقف السياسي الدولي. كما يعد دراسات متخصصة سياسية واقتصادية، عن كافة نشاطات المؤتمرات الدولية، وكيفية التأثير عليها. كما يقدم تقديرات لردود الفعل السياسية التي قد تنجم عن التحرك السياسي والعسكري الاسرائيلي. ويشرف عليه مجموعة من كبار الدبلوماسيين الاسرائيليين[1].

كيفية اختيار العاملين في الوزارة

اختارت وزارة الخارجية الاسرائيلية العاملين بها في البداية من أعضاء الادارة السياسية في الوكالة اليهودية. حيث تم تعيين (٢٤) من كبار اعضاء هذه الادارة بها. مما يكفي لتوفير هيئة سياسية لجميع الادارات الجغرافية وديوان عام للوزارة. وقد سهل ذلك عمل الوزارة كثيراً، لأن هؤلاء كانوا يعرفون بعضهم بعضاً، حيث عملوا سوياً لمدة عدة سنوات مضت، بالرغم من ان عمل الوزارة يختلف شكلياً، عن عمل الوكالة اليهودية التي كانت تنطق باسم اليهود في كافة انحاء العالم[2].

ولكن هذا المصدر قد نضب. وكانت الحاجة تدعو لتوسيع نطاق عمل الوزارة، مما يعني توفير عدد آخر من العاملين فيها. وقد كانت القاعدة المتبعة لاختيار الموظفين هي عن طريق التوصية. وكانت الأفضلية تعود لمجموعتين: الانجلو سكونية باعتبارها تجيد اللغة الانجليزية، والثانية للاوروبيين الشرقيين. ولكن هذا الأسلوب قد خلف بعض المتاعب، مما جعل الوزارة تتحول إلى نظام الامتحان، بحيث تكون مفتوحة لخريجي الجامعات ممن تتراوح أعمارهم بين ٢٢ - ٣٠ سنة، ويلمون باللغة العبرية والانجليزية والفرنسية.

وقد أدى هذا الأمر لخلق جهاز دبلوماسي محترف. وحدد شاريت وزير

---

(١) نزار عمار الاستخبارات الاسرائيلية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٦، ص ٢٥.

(٢) ابراهيم العابد، مرجع سابق، ص ١١٤.

الخارجية في تلك الفترة أمام الكنيست في عام ١٩٥٥ شروط الدخول لوزارته، بحيث تتحدد هذه الشروط في: ان يكون له جذور عميقة في البلاد، ومعرفة باللغات الاجنبية، والقدرة على التعامل مع الناس والولاء لدولة اسرائيل. ثم أضاف «وهذه الصفة الاخيرة متوافرة بين هيئتنا الحاضرة، رغم انه قد لا يصل الجميع دائماً إلى تحقيق الشرطين الاخرين»(١).

ولكن هذا النظام قد تم تعديله في عام ١٩٥٩، حيث تم الأخذ بنظام العاملين المدنيين. وأصبح التعيين يتم عن طريق الاعلان عن الوظائف الشاغرة في الوزارة، ومن ثم يتم عقد امتحانات سنوية للمتقدمين بمعرفة لجنة الخدمة المدنية بالاشتراك مع وزارة الخارجية. وبعد اداء الامتحانات يتم عقد مقابلات شخصية مع الفائزين المرشحين العشرين إلى الثلاثين الأوائل.

وفيما يتعلق بتدريب العاملين بوزارة الخارجية، تقوم ادارة التدريب بالوزارة باعداد برامج تدريبية منتظمة في معهد «يهود عصرنا» التابع للجامعة العبرية. وتحمل المواد التي تتضمنها هذه البرامج قيمة خاصة للعاملين الذين ستكون لهم علاقة ما مع اليهود في مواطنهم الأصلية في الخارج. وتشتمل على محاضرات في علم السكان اليهودي، وفي التاريخ والحضارة والثقافة والهوية اليهودية اما التدريب الدبلوماسي الاستراتيجي فيتم في كلية الدفاع الوطني الاسرائيلي ويتضمن البرنامج محاضرات هامة من بينها: علم السكان وعلم الاجتماع للشعب اليهودي في اسرائيل والخارج، وعلاقات اسرائيل مع الدول الكبرى والدول النامية واسرائيل والسوق الاوروبية المشتركة. ويضم المعهد في العادة ٢٦ عضواً منهم ١٠ من كبار العاملين ثلاثة منهم من وزارة الخارجية وثلاثة من الوزارات الاقتصادية وواحد من الاذاعة اما الباقون فيختارون من مختلف الوزارات(٢).

ويمتد البرنامج الدراسي إلى ثمانية أشهر، ويدرس الأعضاء عشر ساعات يومياً، أو أكثر لمدة خمسة أيام في الاسبوع، ويستمعون إلى محاضرات من أساتذة الجامعات والوزراء والسفراء الأجانب، وسفراء اسرائيل في الخارج،

---

(١) جيروزلم بوست ١٩٥٥/٣/١.

(٢) Eytan, op. cit pp. 210-211.

والأساتذة الزائرون. كما يقوم أعضاء الدورات باجراء دراسات تطبيقية لما تعلموه.

وتجدر الاشارة إلى ان الأحزاب لم تكن بمنأى عن التعيينات في وزارة الخارجية. فلقد كان للوضع الحزبي في اسرائيل منذ البداية تأثير على التعيين في وزارة الخارجية، وكان لحزب الماباي حصة الأسد في ذلك. ولكن ذلك لم يمنع الاحزاب الأخرى المشتركة في التحالف من المطالبة المستمرة والملحة من أجل تعيين أنصارها في السلك الدبلوماسي. وقد كان معظم الضغط الحزبي يأتي بصورة رئيسية من الجماعات الدينية.

ولقد ذكر شاريت انه ليس صحيحاً انه جرى تطهير أو منع دخول اليهود المتدينين في السلك الدبلوماسي، وان عدداً كبيراً من الاسرائيليين المتدينين عملوا في بعثات في الخارج، وانه ليس ثمة عدم تفرقة فحسب بل انه حيثما كان هناك مرشحان للسلك الدبلوماسي يحملان مؤهلات متساوية، فان الخلفية الدينية كانت هي المرجحة في صالح الشخص الحائز لها[١].

ويقول «ايتان» ان الوزارة كانت مضطرة إلى مجاراة هذه الأحزاب، ولكنها كانت تسعى دائماً إلى الحصول على أكفأ العناصر من تلك الأحزاب.

ثم أضاف ان ١٠٪ فقط من رؤساء البعثات الدبلوماسية عام ١٩٥٨ كانوا مرشحين حزبيين، فضلاً عن عدد مقبول من اشخاص غير محترفين، جرى اختيارهم لتوافر مؤهلات خاصة فيهم، وهو يشير في هذا الموضوع إلى ضباط سابقين في الجيش، اما الباقون منهم فمن أعضاء السلك الدبلوماسي الدائمين[٢].

ولا شك ان كثيراً من المواقع الرئيسية في السلطة، يتم الاتفاق عليها ضمن المفاوضات التي تجري بين الأحزاب لتشكيل حكومة الائتلاف أو في مرحلة لاحقة. ونظرة إلى وزارة الخارجية في فترة حكومة التناوب الأولى نجد ان وزير

---

(١) جيروزلم بوست ٢٥/١١/١٩٥٤.

(٢) لفت تعيين الجنرال «اسحق رابين» سفيراً في واشنطن في عام ١٩٦٨ الانظار إلى دور ضباط الجيش في السلك الدبلوماسي راجع Eytan, op.cit. p. 202.

الخارجية اسحق شامير الليكودي، يعين عناصر من حزبه في المواقع الرئيسية في الوزارة، فقد عين روني ميلو نائباً لوزير الخارجية، كما عين ديفيد كيمحي مديراً عاماً للوزارة.

أما عن دور المرأة في السلك الدبلوماسي، فقد أورد ايتان ان وزارة الخارجية قد سمحت بتعيين النساء في السلك الدبلوماسي، وشجعتهن في المرحلة الاولى من نشأتها. وكان قد تم تعيين امرأة قائمة بالاعمال في مونتيفيديو، وعينت امرأة اخرى قنصلاً في نيويورك، كما تولت سكرتيرة إحدى السفارات الاسرائيلية مهمة السفير أثناء غيابه، وبالإضافة إلى ذلك فان للنساء دوراً آخر في وزارة الخارجية كزوجات الدبلوماسيين الاسرائيليين.

وفي عام ١٩٦٨ كانت هناك أربع نساء في وزارة الخارجية إحداهن تشغل منصب مساعدة مدير الشؤون الافريقية، والثانية تعمل مساعدة مدير إدارة المنظمات الدولية، وثالثة مساعدة مدير إدارة البروتوكول ورابعة ترأس سفارة اسرائيل في الدانمرك.

سير الأعمال في الوزارة

تأخذ قرارات السياسة الخارجية، كما وضحنا ذلك من قبل، شكل ثلاثة انماط واسعة هي: استراتيجية وتكتيكية وتنفيذية. وإذا نظرنا إلى وزارة الخارجية في هذا الإطار فإننا نجد انها تهتم بالقرارات التنفيذية. أي انها تحاول وضع القرارات ذات المستوى الاستراتيجي او التكتيكي موضع التنفيذ.

وليس ذلك الدور فريداً بالنسبة لوزارة الخارجية الاسرائيلية، فجميع وزارات الخارجية تؤدي نفس الدور، الا وهو تنفيذ قرارات السياسة العليا. ومع ذلك فان هذا الدور يبرزه تقليد المركزية او التركيز عند القمة. وقد ظهرت هذه الصورة في المجتمع اليهودي (اليشوف) خلال فترة الانتداب. واستمرت بعد قيام اسرائيل. ومنذ عام ١٩٤٨ انتشر ذلك في النظام السياسي كله، وخاصة بين الاحزاب، وفي الوظائف المدنية. وقد أدت حالة الحرب المستمرة بين اسرائيل والدول العربية المجاورة إلى تقنين وتعزيز اسلوب المركزية

او التركيز عند القمة باعتباره محور أسلوب صنع القرار[1].

وفي وزارة الخارجية، كان يتم وضع نظام للقرارات يوماً فيوماً وفي الحقيقة ساعة فساعة. ومن الناحية الرسمية كانت هذه القرارات تنسق وفقاً لجهاز للسياسة يضم فئات مختلفة من حيث السلطة والمسؤولية: وزير الخارجية، والمدير العام للوزارة، المدير العام المساعد، مدير الادارات وغيرهم. وكان مدى سلامة جهاز السياسة في التطبيق موضع التمعن. ومع ذلك فانه يمكن تحديد الجهاز بدقة وتحليله في إطار سير العمل.

وقد وجدنا هناك سبعة مصادر رئيسية للقرارات التي تتخذ في وزارة الخارجية الاسرائيلية: الوزير، المدير العام للوزارة، المديرون العامون المساعدون، المستشارون، مديرو الإدارات، السفراء، مديرا مكتبي الوزير والمدير العام للوزارة.

وزير الخارجية

يصدر وزير الخارجية عدداً من القرارات تتمثل فيما يلي[2]:

١ - قرارات ينشئها ويبت فيها وزير الخارجية

ويبدأ هذا النوع من القرارات بملاحظات، يدونها الوزير على برقية أو رسالة واردة اليه، أو تعليق شفوي يصدر عنه إلى مدير مكتبه، فتكون هذه بمثابة تعليمات للعمل ترسل إلى مدير الدائرة المختصة أو مساعد المدير العام المختص أو إلى المدير العام.

وقد تكون لدى أحد هؤلاء الموظفين اعتراض عليه، ويأتي الاعتراض في

---

(١) د. النعماني أحمد السيد، مرجع سابق ص ٣١٢.

(٢) Brecher Michael. op. cit. p. 521. ويرجع هذا التحليل لعملية اتخاذ القرارات في وزارة الخارجية الاسرائيلية إلى المقابلات التي أجراها « مايكل بريشر » مع عدد من كبار المسؤولين في تلك الوزارة في أزمنة مختلفة بضمنهم وزراء الخارجية السابقون والمديرون العامون وغيرهم من كبار موظفي الوزارة.

الغالب من المدير العام او مساعديه، ويمكن تقديم هذه الملاحظات إلى الوزير مباشرة، او عن طريق المرجع المباشر، وللوزير ان يوافق على الملاحظة أو الاعتراض عليها. وله ايضاً ان يرفضها فوراً، ولكنه قد يطلب اجراء مشاورة بشأنها مع المدير العام، او مساعدة المختص أو رئيس الدائرة أو الدوائر المختصة. وهنالك يبحث القرار، ويعاد النظر فيه فاما ان ينال التأييد، أو يتم العدول عنه.

ويستند الوزير في موافقته على اعتراض ما، أو رفضه، أو إحالته للمشاورة إلى أسلوب الوزير في العمل، ورأيه المبني على ثلاثة اعتبارات: مدى كون الموضوع عاجلاً، ومقدار أهميته، ومدى شمولية الاعتراض أو الملاحظة.

٢ - قرارات ينشئها الوزير ولكنه لا يبت فيها شخصياً

تبدأ هذه العملية بملاحظة تحريرية أو شفوية يبديها حول موضوع من الموضوعات، ويدعو إلى عقد اجتماع أو مشاورة بشأنها. والوزير هو الذي يقرر الأشخاص الذين يحضرون الاجتماع، وهم في الغالب المدير العام، ومساعده المختص ومدير الدائرة المختصة. ولكن نوعية الاجتماع تتراوح بين ان تكون اجتماعاً رسمياً، أو تبادل آراء قد يستغرق دقيقتين مع الشخص المعني. وان اختيار نوعية الاجتماع الذي سيبت فيه بالموضوع يعتمد على رأي الوزير ومدى كون الموضوع مستعجلاً، وتقريره لأهمية القرار الذي سيبحث.

٣ - آراء الوزير السابقة للقرارات

تبدأ العملية في هذا النوع من القرارات بملاحظة لوزير الخارجية يعرب فيها عن موافقته أو حكم على تقرير لرئيس إحدى البعثات الدبلوماسية الاسرائيلية في الخارج. وهذه الملاحظة قد ترسل إلى المدير العام، أو إلى أحد مساعديه، أو مدير الدائرة المختصة، أو إلى هذه الجهات الثلاث جميعاً. ويقوم بتبليغ الملاحظة مدير مكتب الوزير بصفة «رأي» أبداه الوزير، وليس تعليمات لأن التعليمات ترسل للعمل بها. ولكن في العادة فان ملاحظات الوزير وآراءه الشخصية تؤثر

بصورة غير مباشرة في آراء الآخرين وبالتالي تؤثر في القرارات النهائية.

٤ - وهناك أيضاً قرارات يتخذها وزير الخارجية بالاتصال المباشر مع أشخاص من خارج الوزراة أو حتى من خارج الحكومة عامة. وعلى سبيل المثال، مع وزير خارجية دولة أجنبية، وترسل فيما بعد - للعلم - إلى المسؤولين في وزارة الخارجية.

٥ - وهناك مجال آخر يعلن من خلاله وزير الخارجية القرارات، هو التصريحات العامة في الداخل والخارج من جميع الأنواع. وهذه التصريحات تكون ملزمة له وللوزارة ككل. فهي تنشىء سوابق، وأحياناً تكون لها نتائج بعيدة الأثر في السياسة الخارجية لإسرائيل.

المدير العام لوزارة الخارجية

يعتبر المدير العام أكبر موظف إداري في الوزارة، وهو شخص فني وليس سياسياً، ويقابل منصب المدير العام في وزارة الخارجية الاسرائيلية، منصب وكيل الوزارة في بعض الدول، والنائب الأول لوزير الخارجية في غيرها، والسكرتير العام لوزارة الخارجية كما تعنونه دول اخرى.

إن طريقة صدور القرارات عن المدير العام تشابه إلى حد كبير طريقة صدورها عن الوزير، فهو قد ينشىء قراراً بكتابة تعليمات على برقية واردة، ويجوز أن يعترض على قرار المدير العام أحد مساعديه أو مدير إحدى الدوائر، وللمدير العام أن ينقض الاعتراض أو يوافق عليه، كما أن له أن يطلب التشاور مع الموظفين المختصين، فيؤكد قراره أو يعدله أو يهمله ويكون هو صاحب الرأي النهائي في الموضوع. وقد ينشىء المدير العام قراراً، ولكنه لا يبت فيه في مرحلته النهائية وذلك بكتابة مذكرة يطلب فيها التشاور حول قضية معينة، وقد يكون النقاش مختصراً أو طويلاً، كما قد يعقد الاجتماع فوراً أو يؤخر إلى حين عقد اجتماع اللجنة الوزارية. وقد يكون رسمياً أو غير رسمي. ومهما كانت طبيعة التشاور فإن هذا النوع من القرارات يكون جماعياً.

والمدير العام، شأن وزير الخارجية، قد يدون رأياً على برقية أو تقرير من ممثل دبلوماسي في الخارج، أو على أية وثيقة أخرى فيؤثر هذا الرأي بالتالي على القرار الذي تتخذه الوزارة. وهنالك ايضاً طريقة أخرى لاتخاذ القرارات يكون فيها المدير العام عنصراً رئيسياً. فحين يطلب ممثل اسرائيل في الخارج تعليمات بشأن قضية ما، أو موافقة على اجراء يرغب في اتخاذه، يقدم الطلب إلى المدير العام مباشرة أو عن طريق مدير الدائرة المختصة، وهو الذي يقرر نوعية الجواب، ويتم ذلك عادة بعد التشاور مع المختصين في الوزارة.

وقد يسند إلى المدير العام في وزارة الخارجية بعض المهمات الخاصة كحل بعض المسائل العالقة مع دولة أجنبية كالذي جرى مع مصر حينما قررت الحكومة إيفاد مدير عام وزارة الخارجية ديفيد كيمحي بالاشتراك مع مدير مكتب رئيس الوزراء ابراهام تامير إلى القاهرة للتباحث مع المسؤولين المصريين حول مشكلة طابا، وقد تم تخويل الوفد صلاحية التحدث حول التحكيم والتوفيق كاجراءين من أجل مناقشة النزاع القائم بين الطرفين حول هذه المسألة. كما خول الوفد مناقشة السبل الكفيلة بتطبيع العلاقات بين البلدين[1].

مساعد المدير العام

استحدث منصب مساعد المدير العام في اوائل الخمسينات لإيجاد مناصب على مستوى مناسب للسفراء الذين يعودون إلى الوزارة، بعد العمل في الخارج فترات طويلة. ويرى البعض أن منصب مساعد المدير العام لم يكن ضرورياً من ناحية انجاز الأعمال، ولا لاتخاذ قرارات أفضل. كما أن مساعد المدير العام بحكم اشرافه على دائرة أو دوائر معينة، يقلل من أهمية وظيفة مدير الدائرة وفعاليتها. بينما يرى آخرون أنه طالما كانت الامور متركزة في المناصب العليا، وأن المدير العام لا يستطيع، من الناحية العملية القيام بكل شيء بنفسه، فهنالك حاجة إلى شخص برتبته يستطيع أن يفوض صاحبها جزءاً من أعماله.

ويقوم مساعد المدير العام بانشاء قرار بملاحظة يدونها على برقية، أو يطلب

(١) جيروزالم بوست تاريخ ١٩٨٥/١٢/٢.

التشاور في موضوع مع مدير الدائرة التابع له، أو مع المدير العام، مما قد يؤدي إلى اتخاذ قرار. وهو قد يبدي رأياً يكون له أثره في القرارات المقبلة، وقد يستجيب لمقترحات مدير الدائرة ويسهل مرورها إلى المدير العام وأحياناً إلى الوزير. وبصورة عامة فان مساعد المدير العام يسهم في عمليات اتخاذ كافة أنواع القرارات مع استثناء واحد، وهو أنه خلافاً للوزير والمدير العام لا يبت في الامور بمفرده، وأن وظيفته الاساسية هي المراقبة وليس الإنشاء. ولكن مع دور مهم في اتخاذ كثير من القرارات التي تتطلب التشاور على مستوى عالٍ[1].

وفي ظل عدم وجود تعليمات خاصة تحدد صلاحيات مساعد المدير العام ومسؤولياته، والقرارات التي يحق له اتخاذها، فإن مساعد المدير العام هو الذي يقدر حدود القرارات التي له أن يتخذها حسب كياسته وخبرته وعلى ضوء التقاليد المتبعة، وطريقة العمل الدارجة في الوزارة.

وتتحدد علاقة مساعد المدير العام بالمدير العام من خلال العوامل التالية:

١ - طبع المدير العام ومدى ميله إلى تفويض مساعديه سلطان اتخاذ القرارات.
٢ - موضوع القرار وأهميته، ومدى كونه عاجلاً، برأي المدير العام.
٣ - طبع المساعد وفيما اذا كان يميل إلى أن يبت في الأمور بنفسه ويحتمل المسؤولية، أم سلبياً ومتحذراً.
٤ - تقدير مساعدة المدير العام للموقف، وبصورة خاصة رأيه فيما اذا كانت القضية موضوع البحث تقع ضمن صلاحياته.
٥ - العلاقة الشخصية بين المدير العام ومساعده[2].

ولعل هذه الأخيرة هي أهم الاعتبارات. ففي حالة وجود مدير عام قوي وديناميكي وله ثقة بنفسه، فإن دور مساعد المدير العام في اتخاذ القرارات

(١) مجلة شؤون فلسطينية عدد (٤٨) تاريخ آب (أغسطس) ١٩٧٥ وزارة الخارجية الاسرائيلية وكيف تعمل، نجدة فتحي صفوة، ص ١٨٤.
(٢) نفس المصدر ص ١٨٤.

يكون أضعف، أما إذا كان المدير العام منظماً في عمله، يؤمن بمزايا التشاور الدوري، ويرحب بالمبادرة، ولا يميل إلى احتكار سلطة اتخاذ القرارات، فتزداد أهمية دور مساعد المدير العام وتقوى معنوياته.

مندوب اسرائيل الدائم في الأمم المتحدة

يتمتع مندوب اسرائيل الدائم في الأمم المتحدة بنوع من الاستقلال الذاتي. ويقوم هذا المندوب بدور بارز في اتخاذ القرارات الخاصة بتصويت اسرائيل في الأمم المتحدة. وفي أواخر الصيف من كل سنة يعود ممثل اسرائيل الدائم إلى اسرائيل للتشاور حول جدول الأعمال المبدئي للدورة القادمة. ويعقد في الوزارة « مؤتمر سنوي » يحضره وزير الخارجية والمدير العام، ومديرو الدوائر المعنيون، وتتراوح المدة التي يستغرقها المؤتمر بين ثلاثة أيام واسبوع واحد.

ويعترف دبلوماسي اسرائيلي بأن تصويت اسرائيل في الأمم المتحدة غالباً ما يتقرر في نيويورك، ويقرره المندوب الدائم بنفسه، إذ أنه يحمل مسبقاً تعليمات مفصلة يستطيع التحرك من خلالها بمرونة، ويتخذ القرارات في ضوء تقديره للموقف، الا إذا كان الموضوع ذا أهمية [1].

ويساهم الممثل الدائم في اتخاذ القرارات بطريقتين:

١ – من خلال الاستشارات السنوية في القدس.

٢ – من خلال البرقيات المتبادلة بين نيويورك والقدس.

وبالرغم من أن سفراء اسرائيل في الولايات المتحدة وفرنسا كانوا ذوي نفوذ كبير من وقت لآخر، إلا أنه ليس هناك رئيس بعثة دبلوماسية يتمتع بما يتمتع به الممثل الدائم لدى الأمم المتحدة من نفوذ وصلاحيات.

---

(١) Brecher. op. cit. p. 532 .

الباب الثالث

السلطة التشريعية

الفصل الأول: تكوين الكنيست (البرلمان)
الفصل الثاني: النظام الانتخابي
الفصل الثالث: اختصاصات الكنيست
الفصل الرابع: تشكيل الكنيست الحادية عشرة .

السلطة التشريعية

تولى مجلس الدولة المؤقت، عند قيام الكيان الصهيوني، السلطات التشريعية، وقد أصدر في الثامن عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨ قانون انتخابات الجمعية التأسيسية، وحينما اجتمعت الجمعية التأسيسية لأول مرة في الرابع عشر من شباط (فبراير) ١٩٤٩، فقد قدم بن غوريون مشروع القانون الانتقالي، الذي تضمن الخطوط العريضة الواردة في المشروع الذي أعدته لجنة الدكتور ليوكوهين. وقد تم التصديق على مشروع القانون الانتقالي من قبل الجمعية التأسيسية حيث عرف هذا القانون «بالدستور الصغير».

وبموجب المادة الأولى من الدستور الصغير والتي تنص على أن «تسمى الهيئة التشريعية في دولة إسرائيل بالكنيست» فقد قررت الجمعية التأسيسية في اجتماعها السابع في تل أبيب في الثامن من آذار (مارس) ١٩٤٩ التحول إلى هيئة تشريعية (برلمان). وهكذا نجد أن الكنيست هي التسمية التي تطلق على المجلس النيابي أو البرلمان الإسرائيلي. وكلمة كنيست معناها بالعبرية «الجمعية». وتعود الجذور التاريخية لهذه التسمية الى عهد عزرا ونحميا في القرنين الرابع والخامس قبل الميلاد، حيث كانت تطلق كلمة «كنيست» على «الجمعية الكبرى» التي كانت عبارة عن السلطة التشريعية في تلك الفترة[1].

هذا وينظم شؤون ونشاط الكنيست (البرلمان) تشريعان هامان هما: قانون الكنيست الصادر في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٥، والقانون الأساسي الصادر في

(١) عزرا هو الذي أعاد بناء معبد بيت المقدس، كما أقام الدولة اليهودية للمرة الثانية حوالي عام ٤٥٨ ق.م.
راجع د. عبد الحميد متولي، نظام الحكم في إسرائيل، منشأة المعارف، الإسكندرية طبعة ١٩٧٩/٢ ص ١٩٠.

١٢ شباط (فبراير) من عام ١٩٥٨، والذي يعتبر تجميعاً لعدد من القوانين المتعلقة بالكنيست والتي صدرت خلال العشر سنوات التي انقضت منذ إنشاء إسرائيل وبخاصة قانون الانتقال لسنة ١٩٤٩ وأخرى في أعوام ١٩٧٧ و١٩٨٠.

ونحن هنا سنحاول استعراض البرلمان الإسرائيلي وكيفية ممارسة عمله في أربعة فصول:

الأول: تكوين الكنيست (البرلمان)

الثاني: النظام الانتخابي.

الثالث: اختصاصات الكنيست.

الرابع: تشكيل الكنيست الحادية عشرة.

الفصل الأول

تكوين الكنيست (البرلمان)

تتكون الكنيست من مجلس واحد، وهي تضم (١٢٠) عضواً[١]، ويتم انتخاب هؤلاء لمدة اربع سنوات، تبدأ من يوم أول اجتماع يعقده الكنيست بعد انتهاء الانتخابات العامة. ويرأس المجلس بأغلبية الأصوات. كما يجري انتخاب نواب رئيس المجلس بنفس الطريقة. وقد وصل نواب رئيس المجلس إلى ثمانية مما أتاح لكثير من الأحزاب أن يكونَ لها نائب في رئاسة المجلس. ونظراً للنظام الانتخابي المعمول به في إسرائيل، فإن رئاسة الكنيست، قد ظلت منذ إنشائها حتى الآن في أيدي الحزبين الكبيرين التجمع (المعراج) والتكتل (الليكود)، وذلك في عملية تبادلية بين الطرفين، تبعاً لعدد المقاعد التي يحتلها كل حزب من هؤلاء في الكنيست.

وهذا ويتمتع رئيس الكنيست بسلطات واسعة تعادل سلطات رئيس الجمهورية بل تفوقها. ومنها تحديد موعد إجراء الانتخابات الجديدة، وهو يدلي برأيه القاطع في أمور المناقشات وخاصة فيما يتعلق بطرق وقواعد سير العمل في المجلس، كما إنه يتولى رئاسة الجمهورية في حالة غياب أو مرض أو عزل أو استقالة رئيس الجمهورية. ويلاحظ انه يتم تنظيم المقاعد داخل الكنيست من اليسار إلى اليمين حسب حجم الحزب، وليس حسب مبادئه. فالحزب الذي يحوز على أكثرية المقاعد يجلس على اليسار ويتدرج هذا الوضع إلى أن يجلس أقل الأحزاب تمثيلا في المجلس في أقصى اليمين[٢].

(١) إن عدد الـ (١٢٠) عضواً هو تقليد يهودي قديم إستناداً إلى ما جاء في التلمود: من « ان المجلس اليهودي في العهد الفارسي كان يضم ١٢٠ عضواً ».

(٢) السيد عليوه حسن، مرجع سابق، ص ٢٠٠

وسوف نقوم بمعالجة هذا الفصل ضمن ثلاثة بنود .

الأول : سيطرة الأحزاب على الكنيست .

الثاني : اللجان الدائمة .

الثالث : سير العمل في الكنيست .

المبحث الأول
سيطرة الأحزاب على الكنيست

تبلورت فكرة الأحزاب بشكل أوضح بعد إعلان قيام دولة اسرائيل، حيث تحولت كثير من القوى العسكرية إلى أحزاب سياسية، وعندما جرت الانتخابات للكنيست الأولى في الخامس عشر من شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩، فقد فاز في الجولة إثنتا عشرة كتلة سياسية تمثل كل واحد منها حزباً معيناً. وقد سيطر حزب الماباي والمابام على أغلبية المقاعد في هذه الكنيست، حيث حصل الماباي على ٤٦ مقعداً، والمابام على ١٩ مقعداً، بينما جاءت الجبهة الدينية الموحدة في المرتبة الثالثة في هذه القوائم حيث حصلت على ١٤ مقعداً.

ظل حزب الماباي مسيطراً على رأس قائمة الأحزاب الفائزة في الكنيست حتى انتخابات الكنيست السادسة، التي جرت في الثاني من تشرين الثاني ١٩٦٥، حيث تم تشكيل التجمع (المعراخ) الأول، بحيث ضم حزب الماباي والمابام وحزب أحدوت هعفودا، كما سيأتي تفصيل ذلك عند تناول الأحزاب في إسرائيل. وقد واصل التجمع احتلال المركز الأول في انتخابات الكنيست حتى إجراء انتخابات الكنيست التاسعة في السابع عشر من (مايو) ١٩٧٧، حيث شهد هذا الكنيست تحولا في ترتيب القوائم، بحيث فاز في المرتبة الأولى التكتل (الليكود) الذي يتكون من ائتلاف أحزاب حيروت والليبرالي ولعام، حيث حصل على ٤٣ مقعداً في مقابل ٣٢ مقعداً للتجمع (المعراخ).

إن حصول الليكود على أغلبية المقاعد في الكنيست، ووصوله إلى رأس قائمة الأحزاب الفائزة في الانتخابات، قد مهد له عدة عوامل. فقد فشل التجمع في حل المشكلات التي واجهتها إسرائيل بعد عام ١٩٧٣ داخلياً

وخارجياً. فعلى الرغم من التغيير الذي طرأ على قيادته، وعلى الرغم من التدابير التي اتخذها على صعيد الجيش، مثل تغيير القيادات، والإفادة من دروس الحرب، وحشد السلاح بشكل لم تعرف إسرائيل مثيلا له من قبل، إلا إن الأزمة الاقتصادية قد ظلت تتفاقم وتضغط على حياة المواطن الإسرائيلي، وظل الفساد والإهمال والرشوة مستشرياً في المجتمع الإسرائيلي، ينخر مؤسساته، خصوصاً تلك التي تنتمي للقطاع العام[1].

وعلى صعيد العلائق بالولايات المتحدة، فقد نجح المعراخ حيناً، وأخفق أحياناً، ولكنه مع ذلك فقد انتهى إلى مزيد من التعبية، وقد بدت صورته كشريك في صنع السلام تخبو، إذا أمسكت الولايات المتحدة بكل أوراق اللعبة في يديها، ولم تسمح للحكومة الإسرائيلية بالمشاركة فيها. وفي ظل الانحلال والتراجع فقد غادر المعراخ شخصيات كبيرة، شكل بعضها تنظيمات سياسية مستقلة، مثل الحركة الديمقراطية للتغيير، وحركة شلي[2].

لقد استغل مناحيم بيغن زعيم الليكود هذه الأمور، وبدأ يعمل من خلال ان الليكود ليس مسؤولا عن ما حل بإسرائيل. وفي ظل هذا الوضع فقد واصل مساعيه بوعد الإسرائيليين بالعودة إلى المسار الصحيح، وبتحقيق الحلم الامبراطوري، وبفرض اسرائيل على اللعبة السياسية في منطقة الشرق الأوسط، بحيث تصبح شريكاً في هذه اللعبة، بالإضافة إلى تحقيق الوعد «بأرض إسرائيل الكاملة». وحينما جاءت الانتخابات العامة فقد قالت معظم الأصوات لبيغن: نعم، مما شكل انعطافاً في مسيرة الكنيست التي سيطرت على الأحزاب العمالية فترة طويلة من الزمن.

وقد ظل الليكود مستفرداً باحتلال المركز الأول في القوائم الفائزة في الانتخابات لفصلين انتخابين. وبينما حصل الليكود على ٤٣ مقعداً في الكنيست التاسعة مقابل ٣٢ للمعراخ، فقد فاز الليكود في الكنيست العاشرة على المعراخ

(١) فيما يتعلق بالتغييرات يراجع الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية ص ٣٦٣ ـ ٣٧٣.

(٢) محمود سويد، الصراع على أرض التسوية، دار الطليعة بيروت ١٩٧٨ ص ٩٧.

بفارق صوت واحد، إذ حصل على ٤٨ مقعداً مقابل ٤٧ مقعداً حصل عليها المعراخ في هذه الكنيست.

ولا شك ان تقليص الهوة بين المعراخ والليكود، إنما هو دلالة على ان الليكود قد بدأ في العد التنازلي، والتراجع أمام المعراخ، وفي المقابل فإن المعراخ قد استفاد من المرحلة السابقة، وأعاد تنظيم نفسه بحيث تجاوز السلبيات التي وقع فيها من قبل، والتي أدت إلى خسارته أمام الليكود. وقد ظهر هذا جلياً عند إجراء الانتخابات العامة للكنيست الحادية عشرة - كما سيأتي تفصيل ذلك فيما بعد -. فقد تراجع الليكود أمام المعراخ إذ حصل المعراج على ٤٤ مقعداً مقابل ٤١ مقعداً للتكتل.

إن عملية توزيع الأحزاب داخل الكنيست ينعكس ولا شك على كيفية تشكيل الحكومة وبالتالي ينعكس على السياسة الداخلية والخارجية للسلطة الحاكمة. فمن المعلوم ان رئيس الدولة يقوم بتكليف الحزب الذي فاز باغلبية المقاعد في البرلمان بتشكيل الحكومة.

ونظراً لتعدد الأحزاب في إسرائيل مما يعني عدم قدرة أي حزب في الحصول على الأغلبية المطلقة في البرلمان، بحيث يسمح له بتشكيل الحكومة بشكل منفرد فإنه سيضطر للجوء إلى بقية الأحزاب الأخرى لتشكيل حكومة ائتلافية، مما ينتج عنه، كما بينا سابقاً، خضوع الحزب المكلف لابتزاز الأحزاب الأخرى بحيث يضطر في كثير من الأحيان للتنازل عن برامجه الانتخابية في سبيل الوصول الى تشكيل الحكومة.

المبحث الثاني

اللجان الدائمة

يشكل الكنيست من بين أعضائه عدداً من اللجان. ويكون التمثيل بداخل هذه اللجان، على أساس حزبي وفقاً لقوانين الكنيست، ويعاد تركيب اللجان عند بداية كل كنيست. وتعد عملية اختيار أعضاء اللجان الدائمة في طليعة أعمال الكنيست. وتتم هذه العملية تحت إشراف لجنة تنظيمية تقوم بتوزيع مقاعد اللجان، حسب قوة الأحزاب في المجلس الجديد. وتخضع عملية توزيع التمثيل داخل اللجان للمساومات الحزبية وما يلحقها من مفاوضات. وتسعى كل الأحزاب للحصول على تمثيل في كافة اللجان ولو بحد أدنى مثل عضو واحد في كل لجنة.

وقد وضع « قانون العدد » لحرمان الأعضاء غير المأمونين من عضوية بعض اللجان الهامة، مثل اللجنة المالية أو لجنة الشؤون الخارجية والأمن، وخاصة العرب والشيوعيين. وبمقتضى هذا القانون فإنه أعطى الحق للجنة الكنيست وضع الأسس التي يتم بموجبها اختيار الأعضاء. وكانت هذه اللجنة تحصل على موافقة الكنيست على مبدأ يقضى بأن الحزب الذي لا يبلغ أعضاؤه عدداً معيناً، لا يحق له التمثيل في اللجان. ويبقى هذا العدد مفتوحاً بحيث يتم تقريره عند كل جلسة برلمان جديد قبل بدء انتخابات اللجان، وذلك لكي تحتفظ هذه اللجنة بحقها في رفع الرقم وتخفيضه حسب الحاجة لاستبعاد النواب غير المرغوبين، وفقاً لنسبة تمثيلهم في الكنيست[1].

وهناك اتفاق يقضي بأنه لا يحق للوزراء الانضمام كأعضاء إلى اللجان

(١) د. نظام بركات، مراكز القوى، مرجع سابق، ص ٨٨.

الدائمة في الكنيست، لأن ذلك يتعارض مع مبدأ فصل السلطات. ومع عدم وجود نص قانوني يشير الى منع تولي الوزراء المناصب في هذه اللجان، الا ان ذلك قد فهم ضمناً من تحريم عضوية هذه اللجان على نواب الوزراء.

ووفقاً لاجراءات الكنيست فإن اللجان الدائمة نتيجة لتغيب معظم اعضائها عن الحضور، وعدم اهتمامها بالاجراءات والمناقشات، فانها تلجأ إلى تفويض جزء من قوتها أو كلها الى لجان اصغر يدخلها، لتقوم بالعمل نيابة عنها. ولكن هذا لا يعني تنازلها عن حقها القانوني في مراجعة اعمال هذه اللجان المصغرة. ولا يشترط لكي تصبح اجتماعات اللجان قانونية حضور أكثر من نصف اعضائها. ويتم اتخاذ القرارات داخل هذه اللجان بأغلبية الأعضاء الحاضرين. ومن المفروض ان تعقد كل لجنة دائمة اجتماعاً واحداً على الأقل في الأسبوع. ومع ذلك يجوز لرئيس اللجنة أو لأكثر من ثلث اعضائها، أو للحكومة دعوة اللجنة للاجتماع في اجتماعات إضافية[1]

وتلعب اللجان الدائمة دوراً هاماً في عملية التشريع، حيث على الكنيست إحالة مشروعات القوانين بعد توضيحها من الجهة المقدمة لها فيما يسمى بالقراءة الأولى إلى اللجنة المختصة. وبعد وصول المشروع إلى هذه اللجنة فإنها تقوم بدراسة المشروع واجراء التعديلات اللازمة عليه، وتعيده إلى الكنيست فيما يسمى بالقراءة الثانية. وبعد التصويت عليه من قبل الكنيست يتم اعادته للجنة لوضعه في الصيغة القانونية حيث يعاد للكنيست للتصويت عليه نهائياً، فيما يسمى بالقراءة الثالثة.

وكان الكنيست يضم تسع لجان دائمة، ولكن بعد الكنيست الثامنة، فقد أضيف الى هذه اللجان لجنة مراقب الدولة فأصبح عددها عشر لجان وهي: لجنة الشؤون الخاجية والأمن، اللجنة المالية، لجنة الدستور، لجنة الشؤون القانونية، لجنة التعليم والثقافة، اللجنة الاقتصادية، لجنة الشؤون الداخلية، لجنة الخدمات العامة والعمل، لجنة المجلس، لجنة مراقب الدولة. وبالإضافة إلى هذه اللجان

---

(١) د. شمران حمادي، رجع سابق، ص ٦١

فإنه يجوز ان يشكل الكنيست لجاناً أخرى مؤقتة لمعالجة بعض الأمور الطارئة.

١ ـ لجنة الخارجية والأمن

تتكون لجنة الخارجية والأمن من (٢٦) عضواً، بحيث شكلت خمس اعضاء الكنيست تقريباً. وهنالك ترتيبات خاصة بالعضوية في هذه اللجنة، حيث يجب على الأعضاء ان يوقعوا على إعلان بتمسكهم بسرية اللجنة. وعندما يتغيب أحد أعضائها فإن حزبه لا يستطع إرسال من يحل محله إلى اجتماعات اللجنة، خلافاً لما يحصل في اللجان الأخرى. وعندما يستقيل عضو منها، فإن بديله لا يمكن أن يكون مؤقتاً. وعليه ان يستمر في العمل فترة لا تقل عن ثلاثة شهور[١].

وهكذا فان العضوية في هذه اللجنة هي عضوية انتقالية، يسعى الكثيرون وراء الحصول عليها. ويقتتلون من أجل ذلك فهي في حقيقة الأمر تمثل المكانة.

ومن الملاحظ أن التمثيل في اللجنة متاح فقط للأحزاب التي يتوفر لديها عدد معين من أعضاء الكنيست. وفي كل كنيست يجرى حساب العضوية في هذه اللجنة بشكل متأن، ولذلك فان نصاب العضوية في اللجنة الآن، هو الحصول على خمسة مقاعد في الكنيست. وقد يتخلى الليكود والمعراخ طوعاً عن مقاعد اللجنة، من أجل السماح للأحزاب الصغيرة للمشاركة فيها. وبذلك فقد شارك في اللجنة الحالية الحزب الوطني الديني وشاس وحركة حقوق المواطن (ولكل منها أربعة مقاعد في الكنيست)، كما شارك فيها حزب موراشاه وله عضوان في البرلمان[٢].

ويتفرع عن لجنة الخارجية والأمن عدد كبير من اللجان التي تتشكل من أجل دراسة القضايا بمزيد من التفصيل. ومن هذه اللجان لجنة المشتريات والوكالات المخابراتية، والخدمات الخارجية والاستعداد العسكري، والمناطق المحتلة والتشريع الامني. وهناك لجنة مشتركة بين لجنتي الخارجية ولجنة المالية،

(١) جيروزلم بوست ١٩٨٦/٥/٢٠

(٢) في كل مرة يتم استبعاد الشيوعيين من تشكيل هذه اللجنة. وقد تم استبعاد الجبهة التقدمية للسلام والمساواة المستندة على حزب راكاح من تشكيل لجنة الخارجية والأمن الأخيرة.

تدرس الموازنة العسكرية، ولجنة مشتركة مع لجنة التعليم من أجل دراسة برامج التعليم لدى الجيش ومشاكلها.

إن أكثر من ثلث أعضاء هذه اللجنة يشاركون في أعمال لجنة فرعية أو أكثر. وقد يشارك العضو في ثلاث لجان أو ما يربو على ذلك. إن هذا التوزع حول اللجان قد انعكس على طبيعة العمل فيها، فأعضاء اللجنة الذين لا ينتمون الى أية لجنة فرعية، يضغطون على الرئيس من أجل الحفاظ على اللجنة نشطة أكثر، ويسعون من أجل التخطيط للمزيد من اللقاءات. أما الذين يشاركون في اللجان الفرعية، فيريدون زيادة نشاطهم هناك، حيث يستطيعون زيادة تأثيرهم وتعميق مشاركتهم الشخصية، والحصول على المزيد من المعلومات المفصلة.

اختصاصات اللجنة

تختص هذه اللجنة كما يظهر من تسميتها بالشؤون الخارجية ومشكلات الدفاع والأمن. وكان الاعتقاد في البداية بوجوب فصلها إلى لجنتين منفصلتين. ولكن تم الاتفاق في النهاية على الجمع بين هذين المجالين في لجنة واحدة، تربط الشؤون الخارجية والدفاع تحت سلطة واحدة، بحيث يأتي هذا الأمر منسجماً مع الطبيعة العسكرية للكيان الصهيوني.

وتشمل مهام هذه اللجنة مناقشة السياسة الخارجية، وقضايا أمن الدولة والجيش. وتتطلب بعض القوانين الحكومية موافقة لجنة الخارجية والأمن، مثل صدور أمر تحريك الجيوش خلال عشرة أيام. كما تشترط موافقتها على الدعوة لإعلان التعبئة العامة خلال شهرين، والا يعتبر هذا الإعلان لاغياً. كما يحق لأي عضو في اللجنة أو اللجنة بكاملها اقتراح موضوعات للمناقشة. هذا بالإضافة إلى ان الحكومة قد تحيل إليها المسائل لمناقشتها وإصدار قوانين بها. وتشترك اللجنة هذه مع اللجنة المالية في مناقشة ميزانية وزارة الدفاع.

وتجتمع لجنة الشؤون الخارجية والأمن أسبوعياً، أثناء دورة الكنيست، وتعقد جلسات خاصة اثناء العطلة. كما تجتمع مرة في الشهر مع رئيس الحكومة ووزير الدفاع، ومرة كل اسبوعين أو ثلاثة أسابيع مع وزير الخارجية، وهي

اجتماعات تجري فيها مناقشة السياسة العامة. بالإضافة إلى اجتماعات مستمرة مع الجهاز الاداري، لتلقي المعلومات تشمل رئيس الأركان، ورئيس الاستخبارات ومستشار وزير الدفاع لشؤون المناطق المحتلة والمدير العام لوزارة الخارجية[1].

٢ ـ لجنة الشؤون القانونية

وتشمل صلاحيات هذه اللجنة صياغة قوانين الكنيست والدولة الأساسية، وكذلك صياغة قوانين أصول المحاكمات. وقد خولت هذه اللجنة صلاحية وضع صيغة جديدة للقوانين التي كان معمولاً بها أيام الانتداب البريطاني.

٣ ـ لجنة التعليم والثقافة

وتشمل نشاطات هذه اللجنة كافة مشاكل التعليم والثقافة والعلوم والفنون والإذاعة والسينما والتربية البدنية.

٤ ـ اللجنة الاقتصادية

وتشمل صلاحيات هذه اللجنة كافة مجالات التجارة والصناعة والتموين والزراعة وصيد الأسماك والمواصلات بكافة فروعها والاتحادات التعاونية والتخطيط والتنسيق الاقتصادي وشؤون الإعمار والامتيازات الحكومية والوصاية على أملاك الدولة.

٥ ـ لجنة الخدمات العامة والعمل

تشتمل صلاحياتها شؤون العمل والأشغال العامة والتأهيل والإسكان وإعداد القوانين التي تعالج هذه الشؤون، كما تعالج الخدمات الصحية والتمريض والمستشفيات والخدمات الاجتماعية وحماية البيئة.

٦ ـ لجنة المجلس

تعمل هذه اللجنة على تنفيذ قانون حصانة اعضاء الكنيست، وتوصي هذه

(١) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عدد (١)، كانون الثاني ١٩٧٢، دور لجنة الخارجية والأمن في الكنيست ص ٢١.

اللجنة في العادة بتشكيل اللجان الدائمة والمؤقتة داخل المجلس.

٧ ـ لجنة الشؤون الداخلية

وتختص هذه اللجنة بمعالجة أعمال السلطات المحلية والهجرة والأديان والتجنس والصحافة والطوائف وإقامة المدن وقضايا الشرطة والسجون.

٨ ـ اللجنة المالية

وتعتبر هذه اللجنة أهم اللجان بعد لجنة الشؤون الخارجية والأمن وتختص هذه اللجنة بمسألة وضع ومناقشة ميزانية الدولة.

٩ ـ لجنة الدستور والمحاكم

وتختص هذه اللجنة ببحث القوانين الأساسية للدولة كما تختص بوضع القوانين التي تنظم عمل المحاكم في البلاد.

١٠ ـ لجنة مراقب الدولة

انشئت هذه اللجنة في الكنيست الثامنة، ومهمتها مساعدة مراقب الدولة في القيام بمهامه.

المبحث الثالث

سير العمل في الكنيست

ان للكنيست دورتين عاديتين في السنة على ألاَّ تقلَّ مدة هاتين الدورتين عن ثمانية أشهر في العام. وتبدأ أولى هاتين الدورتين في الأسابيع الأربعة التي تلي عيد الفصح، بينما تبدأ الثانية خلال الأسابيع الأربعة التي تلي يوم إعلان قيام دولة اسرائيل. ومع ذلك يجوز للكنيست عقد دورات استثنائية إما بناء على طلب الحكومة أو بناء على طلب ثلاثين عضواً من أعضائه[1].

وتعقد الكنيست جلساتها عادة يوم الاثنين والثلاثاء مساء والاربعاء صباحاً. أما بقية الأيام فتخصص لاجتماعات اللجان المتخصصة. وقد جرت العادة على الا يجري افتتاح دورات الكنيست يومي الجمعة والأحد. ومع ذلك يجوز للحكومة أو لثلاثين عضواً من أعضاء الكنيست طلب عقد جلسات إضافية، كما ان لرئيس الكنيست تأجيل الاجتماعات، أو تحديدها، أو عقد جلسات إضافية بموافقة الكنيست[2].

وتعتبر اجتماعات الكنيست قانونية مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين، عدا الأحوال المحددة بالدستور والتي تستلزم توفر أغلبية معينة كإقرار الميزانية أو تعديل النظام الأساسي للدولة. وهذا بطبيعة الحال مخالف لأبسط الأصول الديمقراطية التي تشترط حضور أكثر من نصف الأعضاء لكي يصبح الاجتماع قانونياً في أي مجلس من مجالس النيابة. ويبدو أن اسرائيل قد تأثرت بالنظام الانجليزي الذي لم يشترط حضور أكثر من نصف الأعضاء حتى تصبح اجتماعات

(١) د. شمران حادي، مرجع سابق ص ٦١.

(٢) مجلة الأرض عدد ١٤ تاريخ ١٩٨٣/٤/٧ ص ٢٤.

مجلس العموم أو اللوردات قانونية.

ومن الملاحظ أن اجتماعات الكنيست تتصف بصورة عامة بكثرة الأعضاء المتغيبين، ولا سيما بالنسبة إلى الاجتماعات المخصصة للمناقشة. ويعود السبب في كثرة تغيب الاعضاء عن هذه الاجتماعات اعتماد هؤلاء على زعماء أحزابهم، في الدفاع عن وجهة نظر أحزابهم، وشرح مواقفها من الأمور المطروحة. ويؤيد هذا الرأي هو الدور الكبير الذي تلعبه الأحزاب السياسية الاسرائيلية في تسيير الحياة السياسية، ولا سيما بالنسبة للكنيست، حيث أصبح الاغضاء لا يمثلون دوائرهم الانتخابية بقدر تمثيلهم لأحزابهم. فالأحزاب الاسرائيلية هي التي تختار المرشحين التي ترتب أسماءهم في القوائم الانتخابية حسب مقاييسها الخاصة، وهي التي توزع اعضاءها على اللجان الدائمة والمؤقتة في الكنيست، هذا بالإضافة إلى أنها تحدد مواقف اعضائها في كل أمر من الأمور التي تطرح على بساط البحث في الكنيست[1].

تقديم مشاريع القوانين

ويجرى تقديم مشاريع القوانين الجديدة الى الكنيست قبل انعقادها بمدة ٤٨ ساعة. ويتم قراءة هذه المشاريع قراءة أولى، والتي هي عبارة عن شرح توضيحي يقدمه الوزير المسؤول، ومن ثم يقوم أحد اعضاء المعارضة بافتتاح النقاش. وبعد ذلك يجري التصويت على مشروع القانون، فإذا لم تجر الموافقة عليه بأغلبية الحضور، فإنه يعاد للحكومة. ولا يجوز طرحه مرة أخرى للنقاش بشكله الذي تم تقديمه فيه. أما في حال الموافقة عليه فيحال الى اللجنة المختصة، حيث تناقشه بدقة، وتدخل عليه التعديلات اللازمة. وبعد ذلك يعاد مشروع القانون إلى الكنيست، حيث تتم القراءة الثانية وبعد أسبوع من ذلك يقدم المشروع للكنيست للقراءة الثالثة. وإذا حاز المشروع على الأغلبية في القراءة الثالثة، يوقع عليه رئيس الوزراء والوزير أو الوزراء المعنيون ثم رئيس الدولة، ويصبح المشروع بعد ذلك قانوناً نافذ المفعول. ولا يجوز لرئيس الدولة أو رئيس

(١) د. نظام بركات، النخبة الحاكمة، مرجع سابق، ص ١٣٨ - ١٣٩.

الوزراء أو الوزراء المعنيون أن يرفض أي منهم التوقيع على قانون، بعد أن يتم اقراره من قبل الكنيست. وبعد هذا الإجراء يقوم وزير العدل بختم القانون بخاتمه وخاتم الدولة الرسمي، وينشره في الجريدة الرسمية (رشوموت)، خلال عشرة أيام من تاريخ اقراره[١].

هذا وكان القانون الانتقالي الصادر في ١٦ شباط (فبراير) ١٩٤٩؛ قد حدد في مادته الأولى كيفية تصديق القانون حيث جاء فيها «وسوف يطلق على ما يصدره الكنيست اسم قانون، ويوقع من قبل رئيس مجلس الوزراء، والوزير صاحب العلاقة، كما يجب ان يوقع رئيس الدولة كل القوانين التي تصدرها الكنيست، باستثناء ما يتعلق بصلاحيات رئيس الدولة نفسه[٢]».

حصانة الكنيست

تعني الحصانة تفرد الجهات الممنوحة بها بامتيازات خاصة امام القانون وتشمل الحصانة في هذا المجال، حصانة الكنيست باعتباره مبنى يتمتع بالحماية القانونية المميزة. كما تشمل في نفس الوقت اعطاء الأعضاء امتيازات خاصة تساعدهم في تأدية وظائفهم. وينظم هذه المسألة قانون حصانة أعضاء الكنيست القانونية الصادر في عام ١٩٥١.

وبموجب هذا القانون فان الكنيست يتمتع بحماية خاصة، إذ لا يجوز عقد اجتماعات أو القيام بمظاهرات في الساحة المواجهة له بدون ترخيص مسبق من رئيسه. ويجرم أي متظاهر يخرق حرمة الكنيست، ويحكم عليه بالحبس حتى سنتين. ويجوز لرئيس الكنيست الطلب من أي عضو في الكنيست الخروج من الجلسة إذا لم يحافظ على الهدوء والنظام، وإذا تمنع العضو من الخروج، فإن لرئيس الكنيست الاستعانة في هذه الحالة بالشرطة المتواجدة داخل الكنيست لإخراجه.

---

(١) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، المجتمع الاسرائيلي التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ص ١١.

(٢) Law of the State of Israel. 1949.

وقد نص قانون الحصانة لعام ١٩٥١، على أن عضو الكنيست لا يخضع لأي إجراء قانوني سواء كان مدنياً أو جرمياً عن أي تصويت أو رأي أو فعل يتم التعبير عنه أو ممارسته، داخل الكنيست أو خارجه، طالما كان ذلك ضمن عمله كعضو كنيست. وهو أيضاً غير ملزم بالابلاغ عن أي معلومات حصل عليها أثناء عمله كعضو كنيست.

ولا تقف حماية عضو الكنيست عن الأعمال والممارسات أثناء وجوده كعضو في الكنيست، بل أيضاً إلى ما قبل انتخابه كعضو في البرلمان. فقد اشارت إحدى فقرات قانون الحصانة لعام ١٩٥١، على أن عضو الكنيست لا يمكن اخضاعه إلى أية إجراءات مدنية أو جرمية حتى لو تسببت عن أعماله قبل انتخابه للكنيست.

ومن الملاحظ أن ميزة عضو الكنيست أثناء وجوده كعضو في البرلمان هي مطلقة، بينما الميزة التي تمتع بها اثناء وجوده قبل انتخابه في البرلمان يمكن التخلص منها، إذا طلب المدعي العام محاسبة النائب، ولكن يشترط في هذه الحالة موافقة اللجنة التشريعية على الطلب، وفي حالة موافقة الكنيست في اقتراع سري على توصية اللجنة فان العضو يفقد حصانته.

هذا وقد تعرض قانون الحصانة للنقد في أكثر من جانب. ففي الندوة التي نظمها معهد هاري شاسر للبحث التشريعي والقانون المقارن في الجامعة العبرية تحت عنوان «حصانة اعضاء الكنيست والمساواة أمام القانون». فقد تحدث رئيس الكنيست شلومو هيلل، حيث قال «أنه في عام ١٩٥١ عندما سن قانون الحصانة، كانت الدولة الوليدة تمر بفترة عصيبة، وكان الإطار الديمقراطي قيد الإنشاء. وكانت بعض المجموعات في الكنيست قد انتهت لتوها من تشكيل ذاتها من حركات مسلحة سرية إلى أحزاب سياسية. ولهذا السبب كان يخشى ان يهدد اعضاء الكنيست بالتهم أو يمسكون عن التعبير عن آرائهم واداء واجباتهم»[1].

وقد انتقد هيلل فقرة الحصانة التي تمنح النائب حصانة من الإجراءات

(١) البوست ١٩٨٥/١٢/٢٥

القانونية فيما يتعلق بأي شيء فعله اثناء اداء واجباته البرلمانية، واعتبر أن هذه الفقرة فضفاضة جداً، بحيث أنه يمكن لها أن تغطي كافة أعمال عضو الكنيست. وأكد ان الكنيست نفسه، لا يمتلك حق رفع الحصانة عن النائب في مثل هذه الظروف، وفي نفس الوقت فقد طالب بإعادة النظر في هذا القانون حتى يتلاءم مع الظروف المستجدة، باعتبار ان الدولة قد اجتازت مرحلة الخوف من المستقبل.

وكانت نقطة النقد الجوهرية هي اعتبار حصانة عضو البرلمان بمثابة اختراق لمبدأ المساواة أمام القانون. ولكن المدعي العام البروفسور اسحق زامير قد أعتبر أن مبدأ المساواة أمام القانون غير قابل للتطبيق المطلق. ومع ذلك فان الجمهور سوف يكون مستعداً للقبول باعباء القانون فقط عندما يكون الكل مستعداً لتحملها وأن الحصانة المفرطة لأعضاء الكنيست تزعج هذا الجمهور. وقد طالب زامير بتعديل القانون واعطاء صلاحية رفع حصانة عضو البرلمان للمدعي العام بدل لجنة الكنيست والكنيست، وذلك كما هو معمول به بالنسبة للقضاة. ولكن موقف المدعي العام قد لقي معارضة من الحاضرين وخصوصاً من قبل البروفسور كلودكلين من الجامعة العبرية، حيث قال ان جعل رفع الحصانة معتمداً على شخص واحد، سوف يثير المشاكل مستقبلاً وبالرغم من أن القائمين باعمال المدعي العام كانوا إلى حد الآن من مستوى عال، إلا أن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر إلى الأبد.

ويجوز للكنيست تقييد وتحديد الحصانة عن أحد نوابها في الكنيست، كما جرى مع النائب العربي المحامي محمد ميعاري زعيم الحركة التقدمية للسلام، حيث أصدر الكنيست يوم ١٦/١٠/١٩٨٥ قراراً بأغلبية (٣٩) صوتاً في مقابل (٢٢) صوتاً يتضمن تقييد حصانته، ذلك لأنه ساوى بين هجمات الفدائيين الفلسطينين وتصرفات الحكومة الاسرائيلية. وقد تم تقييد حصانة ميعارى بعد ان رفض سحب تصريحاته التي ادلى بها في احتفال اقيم لأحياء ذكرى اغتيال فهد القواسمه عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في عمان[١].

(١) القبس ١٧/١٠/١٩٨٥، وفا ١٧/١٠/١٩٨٥.

الفصل الثاني

النظام الانتخابي

لقد ادى النظام الانتخابي المتبع في اسرائيل، إلى ظاهرة التعددية الحزبية في النظام الحزبي العام. وقد تيسر هذا الأمر، حتى على الصعيد البرلماني من كون الانتخابات تجرى على أساس الطريقة النسبية. فهذه الطريقة قد افسحت المجال امام كل شخص أو مجموعة، بعد توفر بعض الشروط لخوض الانتخابات والفوز بمقعد وأحياناً مقعدين. ووفقا للقانون فإن كل ما يتوجب على شخص أو مجموعة اشخاص لتشكيل قائمة انتخابية، هو تزكية تلك القائمة من جانب عدد معين من الناس، وقد كان في السابق ٧٥٠ توقيعاً، ولكنه ارتفع ليصبح ١٥٠٠ توقيع. ودفع مبلغ بمثابة ائتمان، يعاد بعد انتهاء الانتخابات مباشرة.

ونحن هنا في هذا الفصل سوف نحاول معالجة ثلاثة بنود:

الاول: نظام التمثيل النسبي

الثاني: تعدد القوائم الانتخابية

الثالث: ولاية الكنيست ومكانتها

المبحث الأول

نظام التمثيل النسبي

ان نظام الانتخابات الاسرائيلية، والذي أقر في « القانون الاساسي للكنيست » الصادر في سنة ١٩٥٨، مبني على أساس التمثيل النسبي للأحزاب في الكنيست. ويقضي هذا النظام بأن يعد كل حزب مشترك في الانتخابات قائمة باسماء مرشحية، ويجري التصويت على كل واحدة من هذه القوائم بأكملها، وبغض النظر عن أسماء المرشحين فيها وعددهم. وإن الناخبين لا يقترعون بالقوائم، وإنما ببطاقات تحمل حرفاً عبرياً يرمز إلى احدى القوائم الحزبية. وبمجرد ان يسقط الناخب أية بطاقة من هذه البطاقات، يكون قد صوت لجميع المرشحين الواردة اسماؤهم في القائمة المعنية، وذلك بالترتيب الذي وضعه الحزب عند تقديم القائمة إلى « اللجنة المركزية للانتخابات » التي يتم تشكيلها قبل موعد اجراء الانتخابات للإشراف والرقابة على سير هذه الانتخابات كما سيأتي تفصيل ذلك فيما بعد.

ان الأخذ بنظام التمثيل النسبي الذي يترافق في العادة مع نظام الانتخاب بالقائمة تعود جذوره إلى المؤتمرات الصهيونية العالمية. حيث تم اعتماد هذا النظام كأساس للانتخابات داخل هذه المؤتمرات، كما تم اعتماده أيضاً في انتخابات الجمعية التأسيسية لمجتمع اليهود في فلسطين (اليشوف)، وانتخابات اتحاد العمال اليهود (الهستدروت).

وهناك تفسيران لتبني التمثيل النسبي للانتخابات عند انشاء اسرائيل:

الاول: ان معظم الصهيونيين الأوائل جاءوا من بلاد اوروبا الشرقية والبلقان

والمانية، حيث كان نظام التمثيل النسبي هو السائد في تلك البلاد.

الثاني: ان الصهيونيين كانوا سجناء تقاليدهم الماضية الضيقة، حيث كان هذا النظام السائد في المؤتمرات الصهيونية، كما ذكرنا سابقاً قبل انشاء الهيئات الخاصة بيهود فلسطين (اليشوف).

نقد هذا النظام

أثار نظام التمثيل النسبي نقاشاً واسعاً داخل اسرائيل بحيث طالبت جهات متعددة بالغائه.

ويرى البعض ان هذا النظام يمد اسرائيل بتمثيل صحيح في الكنيست للجماعات السياسية يتناسب مع قوتها العددية، إذ يعكس كل اتجاه في الرأي العام ويسمح لكل حزب من الناحية الديمقراطية باعتناق المذهب الذي يرتضيه لنفسه وحرية تأييد الناخبين له. كما تستطيع الأحزاب الصغيرة أن تحصل على التأييد في أي وقت وفي أي مكان داخل البلاد. كما أنه يشجع على وضع أحسن الأشخاص في الحزب على رأس القائمة. أي ان مجلس الكنيست يضم أفضل العناصر في الحزب[1].

ويقول المدافعون عن هذا النظام أيضاً أنه يعد ملائماً لما يوجد في اسرائيل من اختلاف كبير بين أهليها من حيث الجنس والأصل والثقافة والأديان والايديولوجية (اي المذهب الفلسفي)، ذلك لأنه يسمح بتمثيل مختلف الأحزاب التي تمثل مختلف أنواع تلك الأجناس ومختلف أنواع النزاعات والثقافات. كما يعد ملائماً لبلد كاسرائيل يضم عدداً غير قليل من الأميين، حيث يسمح لهؤلاء بمزاولة حق الانتخابات. مع الإشارة إلى أن كثيراً من الناخبين، كانوا قد نزحوا من بلاد لم يسبق لهم فيها مزاولة حق الانتخاب، ولم يكن لهم بها سابق خبرة بالحياة السياسية الديمقراطية[2].

---

(١) السيد عليوه حسن، مرجع سابق، ص ١٨٢.
(٢) د. عبد الحميد متولي، مرجع سابق، ص ٣٠٢.

يضاف إلى كل ذلك، ان نظام التمثيل النسبي يعفي البلاد من اجراء انتخابات تكميلية، وذلك في الحالات التي لا يحصل فيها المرشح على الأغلبية المطلقة في الانتخابات، أو في حالة وفاة أو إستقالة أحد النواب. فحين يؤخذ بنظام التمثيل النسبي والانتخاب بالقائمة فإنه لا يترتب على وفاة النائب أو استقالته اجراء انتخابات تكميلية، اذ يحل مكانه المرشح الذي يأتي اسمه في القائمة مباشرة بعد المرشحين الذين اختيروا للكنيست[٢].

وبالرغم من وجود هذه المحاسن في هذا النظام، الا أنه لم يخل من عيوب كانت سبباً في توجيه النقد إليه. فمن عيوب هذا النظام انه يشجع على تعدد الأحزاب تعدداً كبيراً. فقد وجد في الانتخابات النيابية الثلاثة الأولى والتي جرت في اعوام ١٩٤٩، ١٩٥١، ١٩٥٥، على التوالي ٢١، ١٧، ١٨ حزباً. كما شارك في انتخابات الكنيست العاشرة التي جرت عام ١٩٨١، ٣١ قائمة فاز من بينها عشرة قوائم. أما في انتخابات الكنيست الحادية عشرة والتي جرت في عام ١٩٨٤ فقد ترشح ٢٧ قائمة فاز من بينها خمس عشرة قائمة.

وقد ترتب على هذا التعدد الكبير للأحزاب، تشتيت الأصوات وتوزيعها بين هذا العدد من الأحزاب، مما ادى الى عدم قدرة اي حزب من الحصول في البرلمان على الأغلبية المطلقة، التي تمكنه من تأليف الوزارة وحده، بحيث أصبحت القاعدة المتبعة في اسرائيل هي تشكيل وزارة ائتلافية، أي وزارة مكونة من عدة أحزاب، حتى تتمكن من أن تستند إلى أغلبية مطلقة في البرلمان.

والمعروف بوجه عام ان الوزارات الائتلافية تجمع بين صفوفها عدة أحزاب، تختلف في مبادئها واهدافها، مما يسبب ذلك في فقدان الانسجام بين اعضائها، كما أن الخلافات تظل مسيطرة على العلاقات القائمة داخل مثل هذه الوزارات، بحيث ينعكس هذا الأمر على تصريف شؤون الدولة، وتسيير الأمور العامة فيها. وباستثناء فترات الأزمات أو الأخطار أو الحرب فان كثيراً من التعقيدات ترافق تشكيل مثل هذه الوزارات وتوزيع المسؤوليات فيها، كما بينا

(١) مؤسسة الدراسات، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، مرجع سابق ص ٤١٦.

ذلك فيما مضى. هذا بالإضافة الى عجز مثل هذه الوزارات في كثير من الأحيان عن اتخاذ كثير من القرارات بسبب تباين واختلاف الآراء فيها.

ومن نقاط النقد التي توجه إلى هذا النظام ان الصلة مقطوعة بين الناخب والمرشح، اذ أن الناخب لا يعطي رأيه مباشرة في المرشح، بل هو يعطي رأيه في القائمة الحزبية بما تحتويه من اشخاص، ولا يملك بالتالي حذف اي اسم من القائمة، مما جعل البعض يقول ان ما يجري في اسرائيل لا يتعدى ان يكون عملية تصويت سياسي تدور حول تقبل برنامج معين، بحيث يمكن القول انها اقرب إلى الاستفتاء منها إلى الانتخاب[1].

كيفية توزيع المقاعد

ان توزيع المقاعد، في الكنيست، على القوائم المختلفة، والتي اجتازت الحد الأدنى للنجاح وهو ١٪ من مجموع أصوات الذين شاركوا في الاقتراع، هو عملية معقدة جداً. فبموجب الأسلوب المتبع منذ الكنيست الثامنة وهو « اسلوب البروفسور د. هونت » فان توزيع المقاعد يتطلب ثلاث مراحل:

الأولى: يتم احتساب الأصوات الصالحة من مجموع الذين أدلوا بأصواتهم، واستخراج عدد الأصوات اللازمة للفوز بمقعد واحد، عبر تقسيم الأصوات الصالحة على عدد مقاعد الكنيست البالغة (١٢٠) مقعداً. وعلى هذا الأساس يتم توزيع المقاعد بين القوائم المختلفة في المرحلة الأولى.

الثانية: تجرى قسمة مجموع الأصوات التي حصلت عليها على عدد المقاعد التي فازت بها بعد عملية التوزيع الأول للمقاعد + واحد. والرقم الناتج عن هذه القسمة سمي المقياس الثاني.

الثالثة: بعد اجراء المقياس الثاني بالنسبة لكل الكتل أكثر من مرة اي استخراج مقياس ثالث أيضاً، توزع المقاعد المتبقية، وفقاً لحجم المقياس الثاني

(١) د. حامد عبد الله ربيع، مرجع سابق ص ١٠٨.

والثالث لدى كل كتلة والكتل التي تكون مقاييسها أكبر تحصل على مقعد آخر وأحياناً مقعدين.

لقد كان النظام المتبع إلى ما قبل عام ١٩٧٣ يتضمن المقاعد المتبقية بعد التوزيع الأول وفقاً لحجم فائض الأصوات لدى كل قائمة. وكانت الأحزاب الصغيرة مستفيدة من هذا النظام، اذ كان يتيح لها الفرص للفوز بمقعد إضافي أحياناً. لكن الأحزاب الكبيرة وعلى رأسها كتلة جاحال والمعراخ في ذلك الوقت، ادخلت تعديلاً على المادة المتعلقة بتوزيع مقاعد الكنيست المتبقية بعد عملية التوزيع الأول، بحيث أصبح في صالح الأحزاب الكبيرة، اذ منحها فرصة للفوز بالمقاعد المتبقية على حساب الكتل الصغيرة. وقد عرف ذلك التعديل باسم قانون بادر ـ عوفر[1].

(١) بادر وعوفر عضوا كنيست الأول من حزب حيروت والثاني من حزب العمل راجع في ذلك الكتاب السنوي ١٩٨١ غازي السعدي ورفاقه مرجع سابق ص ٤٢ ـ ٤٣.

المبحث الثاني

تعدد القوائم الانتخابية

هذا الوضع القانوني وهذه الشروط، كانت من العوامل الأساسية في تكاثر قوائم المرشحين في الانتخابات، وحتى في تعددية الأحزاب الممثلة في الكنيست. وإذا استعرضنا مجمل الدورات الانتخابية الاسرائيلية، فإننا نلاحظ ان ظاهرة تعدد القوائم الانتخابية، لازمت الحياة السياسية منذ تأسيس دولة اسرائيل. ففي الكنيست الحادية عشرة وهي الكنيست الآخيرة فقد أقرت لجنة الانتخابات المركزية لـ٢٧ قائمة، حقها في المشاركة في الانتخابات، حيث فاز من بينها (١٥) كتلة سياسية.

وقد بلغ عدد الأحزاب المشاركة في الكنيست العاشرة (٣١) قائمة فاز من بينها عشر قوائم. ويعتبر عدد الأحزاب المشاركة في الكنيست العاشرة هو أكبر عدد قد شارك في الانتخابات السابقة. ومع ذلك فإننا نجد ان هناك إعداداً كبيرة أخرى قد شاركت في الانتخابات للكنيست الأول، شاركت (٢١) قائمة فاز من بينها (١٢) بينما في انتخابات الكنيست الثاني ترشحت ١٧ قائمة فاز منها (١٥)، والثالث ١٨ فاز (١٢) والرابع ٢٤ فاز (١٢)، والخامس ١٤ فاز (١١)، والسادس ١٧ فاز (١٣)، والسابع ١٩ فاز (١٣)، والثامن ٢١ فاز (١٠) والتاسع ٢٢ فاز (١٣)[١].

إلى جانب العامل القانوني المتمثل في طريقة الانتخابات، هناك أسباب لا تقل أهمية، تتعلق أساساً بالتركيبة العرقية ـ الديمغرافية والاجتماعية والسياسية

(١) د. جمال جفال، هاني العبد الله، نهاد حشيشو. اسرائيل في ظل حكومة بيغن الثانية، معهد للإنماء العربي. طبعة أولى ١٩٨٢، بيروت ص ١٧.

الإيديولوجية للمجتمع في اسرائيل، كما سيأتي تفصيل ذلك عند الحديث عن الأحزاب، ومن بين أهم الأسباب ما يلي:

أولاً :تعدد الأصول الاثنية المتباينة ثقافياً وحضارياً وعادات وتقاليد. وهذه التعددية كانت تعبر عن نفسها في اقدام بعض الجماعات الاثنية على تشكيل قوائم خاصة، في محاولة لاحتلال مكان ما في عملية صنع القرار السياسي، أو لتحقيق مواقع نفوذ تتمكن بواسطتها من تحقيق منافع وامتيازات اقتصادية واجتماعية.

ثانياً :انغلاق المؤسسات الحزبية القائمة أمام القوى الجديدة الشابة، وعدم تمكينها من لعب دور في الحياة السياسية الجزبية، الأمر الذي دفع هؤلاء إلى لعب أدوار من خلال تشكيل أحزاب خاصة بهم خارج الدوائر التقليدية.

ثالثاً: ظاهرة الانشقاقات في الأحزاب التقليدية والحديثة، وذلك نتيجة للخلافات الإيديولوجية التي كانت تطفو على السطح بحيث تؤدي في النهاية إلى الانفصال وتشكيل أحزاب وقوى سياسية جديدة[١].

رقابة عملية الانتخابات

طبقاً لقانون الانتخابات للكنيست الصادر في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٥، فإن الرقابة على عملية سير الانتخابات توكل إلى لجنة تسمى «اللجنة المركزية للانتخاب». ويترأس هذه اللجنة في العادة أحد أعضاء المحكمة العليا. وقد كان رئيس اللجنة في الكنيست الحادية عشرة القاضي غبرائيل باخ، أما في الكنيست العاشرة فقد كان موشي بعتسيوني. وتتكون هذه اللجنة من (٣٤) عضواً من الأعضاء الذين يتم انتخابهم بواسطة الأحزاب السياسية، التي كانت ممثلة في الكنيست السابقة. أي تلك التي انتهت مدتها أو حلت قبل اجراء الانتخابات الجديدة. ويتم توزيع الأعضاء في هذه اللجنة، بحيث يكون لكل حزب عضواً في مقابل كل أربعة مقاعد كان يحرزها الحزب في الكنيست السابقة.

(١) عبد الحميد متولي، مرجع سابق ص ١٩٩.

وتتولى اللجنة مسألة تـدقيـق كشـوف المرشحين التي تقـدمهـا الأحـزاب السياسية. كما تقوم بتشكيل لجان الانتخاب الفرعية بالأقاليم، بحيث تغطي كافة دوائر الانتخاب. وقد بلغ عدد هذه اللجان الفرعية حوالي الفي لجنة. وتشرف هذه اللجنة على سير عملية التصويت في الانتخاب، كما تراقب سير المعركة الانتخابية بالإضافة إلى انها تقوم بنشر نتائج الانتخابات بعد انتهاء عملية الفرز القانونية.

ويجوز لهذه اللجنة رفض السماح لأي قائمة من الدخول في الانتخابات، إذا تبين لها أن هذه القائمة تحمل بعض المبادىء التي تعارض وجود « الدولة »، أو تتبنى أفكاراً عنصرية. وفي هذا المقام فقد رفضت هذه اللجنة، كما سيأتي توضيح ذلك فيما بعد، ترشيح قائمتي « القائمة التقدمية للسلام » والتي يتزعمها المحامي محمد ميعاري باعتبار انها تطالب بإقامة دولة فلسطينية، « وكاخ » التي يتزعمها الحاخام مائير كاهانا بسبب نداءاتها العنصرية.

وقرارات هذه اللجنة يجوز الطعن فيها أمام المحكمة العليا، ويجوز لهذه المحكمة الغاء القرارات التي تم اتخاذها من قبل اللجنة المركزية للانتخابات. وفي هذا السياق فقد تقدمت الكتلتان « القائمة التقدمية للسلام » وحركة « كاخ »، بطلب للمحكمـة العليـا لالغـاء قـرارهـا القـاضي بمنعهما مـن المشـاركـة في الانتخابات، وفي ضوء ذلك فقد قررت المحكمة العليا ابطال قرار لجنة الانتخابات والسماح لهاتين القائمتين بالاشتراك في انتخابات الكنيست الحادية عشرة[1].

(١) صادقت الكنيست يوم ١٩٨٥/١١/٣١ على التعديلات المطروحة على قانون عمل الكنيست التي تمنع طرح قوانين من قبل اعضاء الكنيست على طاولة الكنيست للنقاش إذا اعتبرتها رئاسة الكنيست عنصرية من حيث الجوهر أو كانت ترفض وجود اسرائيل « كدولة يهودية » وقد سرى مفعول هذا التعديل بأثر رجعي. ويستهدف هذا التعديل الغاء كل قائمة انتخابية قد تلحق ضرراً باسرائيل سواء بغاياتها أو نشاطاتها أو تؤدي إلى التحريض على فئة أخرى.
هارتس ١٩٨٥/١١/١٤، الدستور ١٩٨٥/٧/٣١ كما يمكن الرجوع في ذلك الى مجلة الارض عدد (١٩) من عام ١٩٨٠.

شروط المرشحين

يشترط فيمن له حق الاشتراك في انتخاب اعضاء الكنيست ان يكون مواطناً اسرائيلياً، متمتعاً بالحقوق السياسية والمدنية، وبالغاً للثامنة عشرة من عمره. ويعتبر بموجب قوانين الهجرة كل مهاجر يهودي مواطناً اسرائيلياً من تاريخ وصوله إلى اسرائيل. ويشترط في الناخب حتى يتمكن من الاشتراك في الانتخابات تسجيل اسمه في سجل الاحصاء الرسمي، في موعد اقصاه الواحد والثلاثين من شهر كانون الأول من السنة السابقة للسنة التي تجري فيها الانتخابات. وأن يكون قد أفصح عن رغبته في الاشتراك في الانتخابات لدى الموظف المختص في دائرة التسجيل للمنطقة المقيم فيها، على ان يتم ذلك في موعد أقصاه نهاية شهر آذار «مارس» من السنة التي تجرى فيها الانتخابات العامة[1].

وعضوية الكنيست هي حق لكل مواطن اسرائيلي يبلغ الحادية والعشرين من عمره، وان يكون مواطناً اسرائيلياً مقيماً في فلسطين واسرائيلي الجنسية أو من الذين يمنحهم قانون العودة هذا الحق.

أما بالنسبة للعرب، فإنه يشترط ان يكونوا مقيمين في فلسطين إقامة دائمة منذ عام ١٩٤٨. وهناك عدد من الأشخاص لا يستطيعون ترشيح انفسهم لعضوية الكنيست بحكم وظائفهم وهؤلاء هم: رئيس الدولة، رؤساء الطوائف الدينية، قضاة المحاكم الدينية والنظامية، مراقب الدولة، كبار موظفي الدولة، كبار الضباط في الجيش[2].

هذا وتبدأ الحملة الدعائية للانتخابات قبل (١٥٠) يوماً من اجرائها، ويحظر استعمال الطيران والمراكب ومكبرات الصوت في الحملة الانتخابية، أو استعمال الافلام السينمائية أو الاشارات الضوئية. ويحظر استعمال الفنانين أو برامج الترفيه والتسلية للأعمال الدعائية للانتخابات. ويقوم رئيس اللجنة

---

(١) د. حادي شمران، مرجع سابق ص ٥١.

(٢) د. نظام بركات، النخبة الحاكمة، مرجع سابق، ص ١٢٦.

المركزية للانتخابات ومساعده بتحديد أماكن إقامة المهرجانات الانتخابية. وتقوم وسائل الإعلام المرئية والمسموعه بنشر كافة الإرشادات للجمهور حول كيفية ممارسة الانتخابات كما لا يسمح لأي ملصق ان يزيد حجمه عن ٥٠ × ٧٠ سم وان يتم طبعه بما يزيد عن لونين. وتحدد الحملة الدعائية للانتخابات بواسطة المطبوعات قبل الانتخابات بستين يوماً.

وتستمر الانتخابات يوماً واحداً، من الساعة السابعة صباحاً حتى الساعة الحادية عشرة ليلاً. وفي المراكز الانتخابية التي يصوت فيها (٣٥٠) ناخباً تستمر من الساعة الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة التاسعة ليلاً[1]. ويشترط في القائمة التي تخوض الانتخابات لأول مرة، أو غير ممثلة في الكنيست السابقة، الحصول على تزكية موقعة من ١٥٠٠ شخص وتقوم كل قائمة بدفع تأمين قدره (٤٠) الف ليرة اسرائيلية، تفقده في حال عدم حصولها على نسبة الحسم التي تعطيها مقعداً واحداً في الكنيست وهي ١٪ من الأصوات. ويجوز لأي قائمتين الارتباط معاً، وتحسب في هذه الحالة كأنها قائمة واحدة.

وتعتبر تكلفة الانتخابات والدعاية الانتخابية في اسرائيل من أغلى المصاريف الانتخابية في العالم. وتمويل هذه الانتخابات والدعاية اللازمة لها من ميزانية الدولة. وبناء على قانون الكنيست لعام ١٩٦٩ فإن كل حزب يحصل على مبلغ (١٢٠) الف ليرة اسرائيلية عن كل عضو له ينجح في الانتخابات. هذا وتخضع مالية الانتخابات لإشراف مراقب الدولة. وقد تم رفع قيمة التمويل الذي تحصل عليه الأحزاب بعد ذلك أكثر من مرة بما يتناسب مع التضخم الموجود في البلاد[2].

---

(١) مجلة الارض عدد (١٢) عام ١٩٨٢.

(٢) مجلة الأرض عدد (١٤) تاريخ ١٩٨٣/٤/٧.

المبحث الثالث

ولاية الكنيست ومكانتها

ولاية الكنيست

إن ولاية الكنيست القانونية هي أربع سنوات. ولكن هذه السنوات الأربع قد يصيبها بعض التعديل نتيجة تطورات تستدعي تعديلها. فقد تلجأ الكنيست لتأجيل موعد الانتخابات العامة المقررة بعد انتهاء ولايتها، أو قد تلجأ إلى تقديم موعد الانتخابات وذلك بعد إصدار قانون بحل نفسها.

وكانت الكنيست قد قررت تمديد ولايتها لمدة شهرين اثنين بعد انتهاء فترة ولاية الكنيست السابعة، والتي كان من المقرر لها أن تنتهي في أواخر شهر أوكتوبر تشرين الأول ١٩٧٣. وقد لجأت إلى اتخاذ قرارها هذا نتيجة حرب عام ١٩٧٣. وهكذا فقد جرت انتخابات الكنيست الثامنة في ١٩٧٣/١٢/٣١ أي بعد حوالي شهرين من انتهاء ولاية الكنيست السابعة.

كما قامت الكنيست بحل نفسها خمس مرات. فالكنيست الأولى (١٩٤٩/٢/٢٤ - ١٩٥١/٧/٣٠) لم تكمل ولايتها بسبب انسحاب الكتل الدينية من الحكومة نتيجة عدم استجابة الحكومة لطلب تعميم التعليم الديني بين المهاجرين الجدد. كما جرى حل الكنيست الرابع (١٩٥٩/١١/٣٠ - ١٩٦١/٨/١٥) بعد تقديم بن غوريون استقالته بسبب قضية لافون. وفي الكنيست الثامن (١٩٧٣/١/٢١ - ١٩٧٧/٥/١٧)، وبعد ان سحب حزب المفدال ثقته من الحكومة في أعقاب استلام طائرات (أف - ١٦) الأمريكية ليلة يوم السبت الذي تعتبره الأوساط الدينية يوماً مقدساً لا يجوز العمل فيه. حينها قرر الكنيست حل نفسه وتقديم موعد الانتخابات. وأثناء الكنيست

التاسع (١٣/٦/١٩٧٧ - ٣٠/٦/١٩٨١)، انشقت (داش) واستقال كل من عيزر وإيزمن وموشيه ديان ويغال هوروفيتش من الحكومة إثر خلافات بين أحزاب بالائتلاف الحكومي. وحينها قرر الكنيست حل نفسه.

وفي الكنيست العاشر (٢٠/٧/١٩٨١ - ٢٣/٧/١٩٨٤) وفي ضوء الأزمة الاقتصادية، سحب الشركاء الثانويون في الحكومة الثقة فيها بعد انسحاب حزب تامي من الائتلاف، وبذلك فقد تم حل الكنيست وتقرر تقديم موعد الانتخابات[1].

ويتبين لنا من خلال ذلك ان الكنيست الإسرائيلي لم تكمل فترة ولايتها بصفة قانونية إلا خمس مرات فقط. وهي الكنيست الثاني (١٩٥١ - ١٩٥٥)، الثالث (١٩٥٥ - ١٩٥٩)، الخامس (١٩٦١ -١٩٦٥)، السادس (١٩٦٥ - ١٩٦٩)، والسابع (١٩٦٩ - ١٩٧٣).

إن حل الكنيست الإسرائيلي، وإجراء انتخابات قبل موعدها المقرر، هما ظاهرة متكررة بسبب طبيعة النظام الحزبي - الائتلافي على المستوى الوزاري. فهذا النظام كما رأينا سابقاً يعتمد على الائتلاف بين أحد التكتلين الكبيرين الذي يحصل في الانتخابات على أكثرية أصوات الناخبين لكنه لا يحصل على أكثرية المقاعد البرلمانية (أكثر من ٦٠ عضواً من أصل ١٢٠)، وبين أحزاب صغيرة يأتلف معها، وهي تملك قوة مساومة سياسية - برلمانية تفوق قوتها التمثيلية. وبالتالي فإن الأحزاب الصغيرة تملك القدرة على التهديد بأزمات وزارية، وتنفيذ تهديدها بالانسحاب من الائتلاف تاركة التكتل الأكبر بلا أكثرية في الكنيست. حينها يضطر الكنيست لحل نفسه وتقديم موعد الانتخابات.

مكانة الكنيست

إن لعضوية الكنيست مكانة رفيعة في إسرائيل، ومكانة رفعة النواب

(١) سمير جبور، انتخابات الكنيست الحادية عشرة ١٩٨٤، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، طبعة أولى ١٩٨٥ ص ٧ - ٨.

مستمدة كما يبدو من النظام السائد هناك، وهو نظام التمثيل النسبي والانتخاب بالقائمة. وهذا النظام كما بينّا سابقاً، لا يجعل النائب أسير دائرة انتخابية معينة، لأنه لا يحس انه مدين بمقعده البرلماني لناخبيه. وهو ما يحسه النائب في ظل نظام الانتخاب الفردي والفوز في الانتخابات بالأغلبية.

ويذهب البعض إلى ان الكنيست يتمتع بقوة كبيرة. ومرد هذه القوة يعود إلى تعدد الأحزاب تعدداً من شأنه أن يؤدي إلى عدم إمكان تأليف وزارة تستند إلى حزب واحد، وإنما يجب أن تستند الوزارة الى عدة أحزاب عندما تتشكل بصورة ائتلافية. والمعروف عن الوزارات الائتلافية أنها، باستثناء أوقات الأزمات، وزارات ضعيفة، وهذا ينعكس على البرلمان، بحيث يستمد البرلمان في هذه الحالة قوته إزاءها. كما ترجع قوة البرلمان إلى أن الحكومة لا تملك حق حله. وفقدان الحكومة حق حل البرلمان يؤدي بداهة إلى رجحان كفة البرلمان في ميزان السلطات على كفة الحكومة [1].

ولكن آخرين يرون انه رغم ان الكنيست يتمتع باختصاصات واسعة بالإضافة إلى ما يتمتع به أعضاء الكنيست من حقوق وحصانات بحيث لا يجوز سحبها منهم أو إسقاطها عنهم إلا بموافقة المجلس. مما يعني انه يتمتع بمركز سياسي ممتاز. ويرى هؤلاء أن هذا الأمر إنما هو من الناحية الشكلية، أما من الناحية الموضوعية فإن الكنيست لا يتمتع بهذا الوضع، حيث ان سلطات اللجان داخل المجلس سلطات ضعيفة.

فمنذ الكنيست الأول كانت أول مشكلة واجهت المجلس هي تأليف اللجان وصلاحياتها بالنسبةللحكومة والوزراء. وقد كان هناك اتجاه لإعطاء صلاحيات واسعة للجان البرلمانية، إلى حد تشمل التدخل في صلاحيات الوزراء،إلا ان بن غوريون كان يعارض ذلك بقوة.وقد أكد ذلك بقوله « كنا ولا نزال ضد إعطاء صلاحيات واسعة إلى اللجان البرلمانية من أجل التدخل في شؤون كل وزارة ووزير. إن الوزير يتلقى تعلياته من الحكومة المسؤولة بدورها أمام

---

(١) راجع د. عبد الحميد متولي، مرجع سابق، ص ٢٢٢ - ٢٢٣.

الكنيست، ولا شيء آخر غير الكنيست[1].

ويرى هؤلاء ان مسألة تعدد الأحزاب إنما تعطي نتيجة عكسية على الكنيست، ذلك لأن أعضاء الكنيست لا يمثلون دوائر جغرافية بقدر ما يمثلون أحزابهم. وبذا يعتبر الكنيست بمثابة «دار الأحزاب». إذ أنه ابتداء من ترتيب المقاعد إلى إجراء التصويت، يعد الحزب قلب كل الأشياء. فالأعضاء يحرزون مقاعدهم وفقاً لأحزابهم، كما أن مقاعد اللجان تخصص وفقاً للقوة البرلمانية للأحزاب وليس طبقاً للأفراد، كما أن جدول أعمال المجلس تعده الحكومة الممثلة للأحزاب المؤتلفة. هذا بالإضافة إلى إن المعارضة تستخدم الكنيست كمنبرها الدائم.

إن ضعف مركز الكنيست له علاقة بظاهرة تدهور سلطة المجالس التشريعية في عالم اليوم. ذلك لأن الأيام الجيدة للهيئات التشريعية قد سقطت ضحية للحقائق الجديدة.إن السلطة قد انتقلت إلى أيدي المنفذين. وعلى أية حال فقد بات واضحاً ان البرلمانات لم تعد في كثير من البلدان،المراكز الحقيقية للسلطة. وهذه حقيقة جد مؤكدة في اسرائيل، لعدة أسباب بنيوية وتاريخية فمثلا نجد من النادر ان شخصية عامة قيادية في إسرائيل كونت نفسها داخل الكنيست. وعندما يكون الأمر في يد الحكومة التي يتم تكوينها بالائتلاف، مما يعني ان أعضاء الائتلاف سوف تدفعهم مصالحهم للترابط فيما بينهم. ومؤدى ذلك أن تؤيد أغلبية الكنيست الحكومة، لأن أعضاء الحكومة، هم في ذات الوقت زعماء الأحزاب المؤتلفة.

ومهما يكن من أمر فإن الكنيست يمارس دوره في مجال التشريع باعتباره الهيئة التشريعية الوحيدة في البلاد. وهو الدور الأساسي الذي يناط بالبرلمانات في النظم البرلمانية في الدول الحديثة. ورغم انه يمنح بعض صلاحياته هذه إلى بعض الهيئات، إلا انه لا يمنع من استمرار رقابته على هذه الهيئات، حيث يمكنه التدخل لإلغاء التشريعات التفصيلية أو الجزئية التي أصدرتها هذه الهيئات هذا بالإضافة إلى ان الكنيست تمارس دورها في الرقابة على أعضاء الحكومة. ومع أن

(١) السيد عليوه حسن، مرجع سابق، ص ٢٠٤ – ٢٠٥.

هذه الرقابة تظل محدودة في كثير من الأحيان، إلا أن ذلك لا يعني فقدان أهميتها في هذا المجال. ومع ذلك فإن الكنيست تظل كمؤسسة في النظام السياسي الإسرائيلي وهي إحدى السلطات الثلاث التي يقوم عليها هذا النظام.

الكنيست ومنظمة التحرير الفلسطينية

أوضحنا فيما سبق كيف ان الكنيست تتكون من مجموعة من الأحزاب، مما يعني أنها تعكس بالمحصلة آراء ومواقف هذه الأحزاب في القضايا المطروحة. وقد بيّنا كيف إن النائب في البرلمان إنما يأتي إلى جلسات المناقشة، وهو يحمل رأي الحزب الذي ينتمي إليه. ومحصلة هذا ان الكنيست إنما هي انعكاس لمواقف الأحزاب السياسية المشاركة فيه. ولما كانت هذه الأحزاب تقف في مجملها ضد منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها تجسد الشخصية الفلسطينية فإن الكنيست قد مارس نفس السياسة التي تنتهجها هذه الأحزاب.

وفي ظل الاتصالات التي كانت جارية بين إسرائيل ومصر تمهيداً لعقد اتفاقات كامب ديفيد، فقد اتخذ الكنيست بتاريخ الأول من أيلول (سبتمبر) ١٩٧٧ قراراً بأغلبية (٩٦) صوتاً مقابل (٤) أصوات وامتناع (٦) عن التصويت نص ما يلي: «يجزم الكنيست أن المنظمة التي تدعى منظمة التحرير الفلسطينية، هي إطار لمنظمات قتلة،.هدفها تدمير اسرائيل. وإسرائيل لن تجري مفاوضات مع منظمات قتلة في أي مجال»[١].

ومع بداية عام ١٩٧٩ فقد رفض الكنيست مذكرتين قدمها حزب العمل تؤيدان إجراء مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية ولكن بشروط معينة[٢]. كذلك قامت مجلة «النظرة الجديدة» الناطقة باسم حزب المابام بتوجيه دعوة إلى عدد من أعضاء الكنيست في آب (اغسطس) ١٩٧٩ لحضور ندوة مع بعض الفلسطينيين. وقد انقسم هؤلاء الذين تم توجيه الدعوة إليهم إلى ثلاثة أقسام: الأول يرحب بتلك الدعوة دون قيود، والثاني لا يقبل الدعوة

---

(١) هارتس ١٩٧٧/٩/٢.

(٢) الأهرام ١٩٧٩/٢/١.

لأسباب تكتيكية أو حزبية، والثالث وهو الأكبر اشترط لحضور الندوة عدم وجود أشخاص من منظمة التحرير الفلسطينية. وعدم إثارة موضوعات معادية لإسرائيل وحجة هؤلاء هي أن إسرائيل في وسط معركة لإبعاد أي مؤيدين لمنظمة التحرير الفلسطينية من أن ينضموا إلى محادثات الحكم الذاتي، وإنشاء دولة فلسطينية[1].

ولا بد من الإشارة إلى موقف الكنيت إزاء اللقاء الذي تم في أول حزيران (يوليو) ١٩٧٩ بين المستشار النمساوي برونو كرايسكي وبين رئيس المنظمة ياسر عرفات في (فينا) والذي حضره المستشار الألماني السابق (فيلي برانت) بوصفه رئيساً للدولية الاشتراكية. فقد هاجم الكنيست الإسرائيلي بكل عنف كلا من كرايسكي وبرانت لاجتماعهما بعرفات. وبعد جلسة ساخنة داخل البرلمان فقد وافق الكنيست بأغلبية (٨٢) صوتاً مقابل (٥) أصوات على قرار ينتقد الزعيمين الدوليين، ووصف في نفس الوقت منظمة التحرير بأنها منظمة «للقتلة» تسعى لتدمير إسرائيل[2].

وفي ظل الاتصالات التي جرت بين مسؤولين اسرائيليين ومسؤولين في منظمة التحرير الفلسطينية، ارادت الكنيست أن تسد الطريق أمام هؤلاء. وبذلك فقد أقرت لجنة الدستور والقانون العاشر من تشرين الثاني ١٩٨٥ القانون الخاص بحظر أية إتصالات مع «ممثلي منظمات إرهابية» والمعروف بقانون الإرهاب. ولكن القانون قد تضمن بعض الاستثناءات وهي: وجود قرابة عائلية بين «مواطني إسرائيل» وعضو في مثل هذه المنظمة، وكذلك إجراء اتصالات في حالة ضائقة وخاصة مفاوضات لتبادل الأسرى، أو المشاركة في مؤتمر صحفي أو ندوة أكاديمية[3].

(١) تقارير السفارة الأمريكية بتل أبيب ١٦/٨/١٩٧٩.
(٢) الأهرام ١٠/٧/١٩٧٩.
(٣) القدس ١١/١١/١٩٨٥.

الفصل الثالث

اختصاصات الكنيست

يتمتع الكنيست بسلطات واسعة ضخمة تشمل جميع هيئات الحكومة، وإشرافها العام على جميع الشؤون الداخلية والخارجية، فهي تستطيع أن تصدر القوانين والقرارت واللوائح استثنائياً، كما توافق على سياسة الحكومة وبرامجها، وتشرف على الإدارة وتنفيذ القواعد الإدارية، وتوقع المعاهدات وتنظم طريقة سير العلاقات الخارجية، وهي تنتخب رئيس الجمهورية، وتستطيع أن توقف نشاطه أو تعزله من منصبه، وتقوم أيضاً بفرض الضرائب والموافقة على الميزانية، كما تشرف إشرافاً تاماً على الاقتصاد.

وبالإضافة إلى هذه السلطات المطلقة، تتمتع الكنيست أيضاً بسلطة البحث والتحري وفرض العقوبات ومنح الامتيازات أو سحبها، ويستطيع أن يعزل الحكومة ويحل نفسه ويدعو إلى انتخابات عامة جديدة، ويقوم بتعيين اللجنة المركزية للإشراف على الانتخابات.

ومن الملاحظ أن اختصاصات الكنيست هي بوجه عام نفس الاختصاصات التي تتمتع بها البرلمانات في الدول ذات النظم البرلمانية. وفي الدولة البرلمانية لا تقتصر وظيفة البرلمان على تشريع القوانين، والموافقة على الميزانية العامة، وإقرار القروض العامة، وفرض الضرائب والرسوم، وإنما تشمل أيضاً مراقبة السلطة التنفيذية ومحاسبتها على أعمالها.

وعلى هذا الأساس فإنه مكن تقسيم اختصاصات الكنيست الى ثلاثة أمور :

أولا : الاختصاص التشريعي.

ثانياً : الاختصاص السياسي.

ثالثاً : الاختصاص المالي.

وفضلا عن هذه الاختصاصات الثلاثة فإن هناك اختصاصين غير معروفين عن البرلمانات في النظام البرلماني وهما :

أولا : إقرار بعض التعيينات في المناصب الكبرى.

ثانياً : حق الكنيست في حل نفسه وإجراء انتخابات عامة.

ونحن سوف نعالج هذا الفصل ضمن ثلاثة بنود.

الأول : الاختصاص التشريعي.

الثاني : الاختصاص السياسي.

الثالث : الاختصاص المالي

المبحث الأول

الاختصاص التشريعي

الوظيفة الأساسية للبرلمان (الكنيست) هي التشريع وسن القوانين التي يقترحها أعضاء الكنيست أنفسهم أو أعضاء الحكومة. ويقوم الكنيست بوظيفة مناقشة مشاريع القوانين المقترحة ومن ثم التصديق عليها، وبعد خضوعها للإجراءات القانونية، حسب النظام الداخلي للكنيست. وبعد المصادقة على مشاريع القوانين فإنها تحال إلى رئيس الدولة للمصادقة عليها بحيث تصبح نافذة المفعول بعد نشرها في الجريدة الرسمية.

مناقشة القوانين والتصديق عليها

إن العملية التشريعية تمر في مرحلتين متتابعتين، الأولى تتمثل في اقتراح القوانين والثانية مناقشتها والتصويت عليها. وحق اقتراح القوانين في إسرائيل، كما هو الحال في معظم الدول البرلمانية، قد أعطي إلى الحكومة، بالإضافة إلى كل عضو من أعضاء الكنيست، وكل لجنة من لجانه الدائمة. ومن الملاحظ أن معظم اقتراحات القوانين التي تقدم الى الكنيست صادرة من الحكومة، وليس من أعضائه أو لجانه الدائمة. وفي الشهور الأولى من قيام الكنيست عام ١٩٤٩ تقررت قاعدة مؤداها أن الحكومة لا أعضاء البرلمان هي صاحبة المكان الأول فيما يتعلق باقتراح القوانين وتقديم مشروعاتها إلى البرلمان[1].

ويمكن رد هذا الأمر لسببين، الأول: هو ان الحكومة أدرى من أعضاء الكنيست ولجانه بحاجة البلد للقوانين، والثاني: ان اقتراحات القوانين الصادرة

(١) د. عبد الحميد متولي، مرجع سابق، ص ٢١٢.

عن الحكومة تحظى مقدماً بتأييد الأحزاب الداخلية في الائتلاف الحكومي الذي يملك الأغلبية في الكنيست مما يسهل تمريرها والمصادقة عليها، وكثيراً ما يتم الاتفاق عليها بين الأحزاب قبل تقديمها للكنيست للمناقشة.

واقتراحات القوانين سواء كانت صادرة عن أعضاء الكنيست أو عن لجانه الدائمة أو عن الحكومة، يجب أن تقدم إلى رئاسة الكنيست. وعلى رئاسة الكنيست إدراج هذه الاقتراحات في جدول أعمال الكنيست وتوزيعها على أعضائه قبل انعقاد الجلسة المخصصة لمناقشتها بمدة لا تقل عن ثمان وأربعين ساعة. ومن ثم لرئاسة الكنيست حق تأجيل النظر في اقتراحات القوانين المقدمة من قبل الأعضاء فقط لمدة لا تزيد عن شهرين. ولهذا على مقدم الاقتراح أن يبذل الجهود لإقناع الرئاسة لمناقشة اقتراحه في أقرب وقت ممكن[1].

وعلى أثر الخلاف الذي جرى داخل الكنيست حول مسألة طرح قوانين وصفت بأنها عنصرية، كان يعتزم الحاخام مائير كاهانا رئيس حركة كاخ تقديمها للكنيست، فقد قررت لجنة الكنيست يوم ١٩٨٥/١١/١٢، وبعد نقاش عاصف، تخويل رئاستها برفض اقتراحات القوانين العنصرية، أو الاقتراحات التي ترفض وجود «دولة إسرائيل»، «كدولة للشعب اليهودي». وفي اليوم التالي فقد صادقت الكنيست على هذا القانون بحيث أصبح رئيس الكنيست يمتلك حق رفض طرح أي قانون إذا اعتبره عنصرياً من حيث الجوهر، أو يرفض وجود دولة إسرائيل كدولة للشعب اليهودي. وقد سرى مفعول هذا القانون بأثر رجعي بحيث أصبحت كافة القوانين التي كان عضو الكنيست مائير كاهانا قد طرحها لن تعرض للنقاش[2].

وعند افتتاح النقاش في الاقتراح، فإنه يطلب من الجهة التي قدمته، أن تقدم شرحاً وافياً له، وأن تبين المبررات التي دفعتها لتقديمه. ولكل عضو من أعضاء الكنيست بعد ذلك حق الاشتراك في مناقشة الاقتراح. وبعد انتهاء المناقشة

(١) اسماعيل شلش، الكنيست، دراسة قانونية، رسالة ماجستير مقدمة إلى معهد الدراسات العربية العالي عام ١٩٧٢ ص ٢٢٨ وما بعد.

(٢) هارتس ١٣، ١٩٨٥/١١/١٤.

يجري التصويت عليه. وفي حالة رفض الاقتراح من قبل أغلبية الأعضاء الحاضرين في الجلسة، فإنه لا يجوز إعادة النظر فيه ثانية من قبل الكنيست، إلا إذا أدخلت عليه التعديلات الضرورية واتخاذ الاجراءات اللازمة لتقديمه مجدداً.

أما إذا نال الاقتراح على موافقة أغلبية الأعضاء، فإنه يحال إلى اللجنة الدائمة المختصة، التي عليها دراسته دراسة وافية في جلسة مغلقة. وللجنة عند دراستها لاقتراحات القوانين، أن تطلب حضور ممثل الوزارة المختصة، أو ممثلي المؤسسات الحكومية، التي ترغب إبداء رأيها به. وبعد انتهاء اللجنة من دراسة الاقتراح، تقدم به تقريراً إلى الكنيست تبين فيه وجهة نظرهم فيه، والتعديلات التي ترى ضرورة إدخالها عليه. وعلى رئاسة الكنيست إدراجه في جدول الأعمال حسب أهميته وحسب تاريخ وروده إليها [1].

وفي الجلسة المخصصة يقوم رئيس اللجنة المختصة بتلاوة تقريرها وبيان وجهة نظرها، والتعديلات التي ترى ضرورة إدخالها على الاقتراح. ومن ثم تبدأ مناقشة كل مادة من مواد الاقتراح ويصوت عليها. وبعد الانتهاء من مناقشة المواد يجري التصويت على الاقتراح في صيغته النهائية. وبذلك تنتهي عملية التشريع ويحال المشروع لرئيس الدولة لتصديقه والأمر بتنفيذه.

تنازل الكنيست عن بعض اختصاصاتها

يجوز للكنيست أن تفوض بعضاً من اختصاصاتها التشريعية إلى الحكومة، أو إلى بعض الوزراء في الحكومة، أو إلى بعض المجالس المحلية، وأحياناً إلى بعض كبار الموظفين. ويجري هذا التفويض بصدد بعض القوانين التي تقرها الكنيست ثم تفوض لبعض تلك الهيئات المذكورة سلطة التشريع في تفصيلات أو جزئيات القوانين، عن طريق إصدار اللوائح، وذلك من غير خروج عما ترسمه الكنيست من حدود، أو عما تضعه من قيود [2].

وتجدر الإشارة هنا إلى ان مثل هذا التفويض بإصدار لوائح، لا يجري

(١) د. شمران حمادي، مرجع سابق ص ٧٤ وما بعد.
(٢) د. عبد الحميد متولي، مرجع سابق، ص ٢١٢.

بصدد جميع القوانين، فهناك بعض القوانين مثل قوانين الانتخاب، هي ذات أهمية خاصة، بحيث ترى الكنيست أن تقوم هي ذاتها بمهمة التشريع لجميع المسائل التفصيلية أو الجزئية المتعلقة بتلك القوانين. أي انها لا ترى أن تفوض هيئة أخرى القيام بهذه المهمة. ونجد في تعض الأحيان العكس في ذلك، حيث تقوم الكنيست بتفويض سلطة التشريع في التفصيلات أو الجزئيات المتعلقة بالقوانين الصادرة بصددها إلى هيئات أخرى.

وفي هذه الحالة فإنها تفوض الوزير المختص سلطة إصدار اللوائح التي تراها ضرورية لتحقيق السياسة التي رسمتها الكنيست وتحتفظ الكنيست بحق مراقبة هذه اللوائح بحيث تتدخل لإلغائها في مدة معينة. أو أن تتضمن اللائحة نفسها بنداً بإلغائها بعد مدة معينة ما لم تصدر الكنيست في أجل معين قراراً بإلغائها.

المبحث الثاني
الاختصاص السياسي

يقصد بالوظيفة السياسية للكنيست ممارسة حقها في مراقبة ومحاسبة رئيس وأعضاء مجلس الوزراء. وفي إسرائيل يتمتع الكنيست بسلطات واسعة من ناحية رسمية بموجب نص المادة السادسة من القانون الانتقالي (الدستور الصغير) الصادر في السادس عشر من شباط (فبراير) ١٩٤٩، والتي تشير إلى حقها في الإشراف على أعمال الحكومة وإصدار القوانين، والإشراف على تنظيم علاقات إسرائيل الخارجية، وحقها في تصديق المعاهدات، بالرغم من ان تصديق الكنيست على المعاهدة ليس شرطاً لنفاذها، كما هو في كثير من الدول مثل بريطانيا أو الولايات المتحدة، حيث ان مجرد الإعلان عن المعاهدة في الكنيست، ونشرها خلال ٢٠ يوماً يجعلها من ناحية رسمية نافذة ما لم يصدر بها قانون داخلي من الكنيست يوقفها.

وجوهر الوظيفة السياسية للكنيست تتمثل في الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية. وبما ان إسرائيل قد أخذت بالنظام البرلماني، فإنها تكون قد أقرت للكنيست جميع الوسائل التي تعطى للبرلمان في الدول البرلمانية لمراقبة ومحاسبة السلطة التنفيذية. ومن أهم الوسائل التي يملكها الكنيست لمراقبة ومحاسبة الوزارة، هي حق السؤال وحق الاستجواب وحق إجراء التحقيق وحق سحب الثقة من الوزارة وإسقاطها وحق إقرار بعض التعيينات في المناصب الكبرى.

١ - **السؤال:** مؤدى ذلك ان لكل عضو من أعضاء الكنيست حق الاستفسار من الوزارة أو الوزير المختص بقصد الوقوف على معلومات صحيحة في مسألة يجهلها، أو لم يتمكن من الوقوف عليها بنفسه، أو لفت نظر الحكومة

إلى أمر من الأمور. وآثار السؤال لا تتعدى العضو السائل، والوزير الموجه إليه السؤال. فلا يترتب عليه أن يثير مناقشة عامة، أو أن يؤدي إلى طرح الثقة بالوزارة، أو بأحد أعضائها فإذا كانت المعلومات التي قدمها كافية بنظر العضو الذي وجه السؤال فيها، فإن له دون غيره أن يستوضح الوزير ما بقي غامضاً عليه بإيجاز لمرة واحدة.

والأسئلة توجه في الكنيست بصورة تحريرية إلى الرئيس، وللوزير الإجابة بنفس الجلسة أو أن يطلب تأجيلها إلى مدة أقصاها واحد وعشرون يوماً. والسؤال يعتبر حقاً شخصياً للعضو السائل، فله أن يسحبه في أي وقت يشاء، ولا يجوز لأي عضو آخر طلب الإجابة عن السؤال، ما لم يقدمه هو مجدداً. وهكذا يبدو ان حق السؤال هو إجراء بسيط لمراقبة الحكومة إذا ظل في هذا الإطار ودون أن يتحول إلى استجواب[1].

٢ - **الاستجواب:** يعني الاستجواب محاسبة الحكومة أو أحد أعضائها على تصرف في شأن من الشؤون العامة. والغرض من الاستجواب هو نقد الحكومة والطعن بسياستها، لا مجرد الاستفهام عن أمر من الأمور. وهذا الحق يعطى كما هي الحال بالنسبة للسؤال لكل عضو من أعضاء الكنيست. ومع ذلك لا يعتبر الاستجواب كالسؤال حقاً شخصياً لمقدمه. فإذا تنازل عنه جاز لسواه من الأعضاء أن يحل محله فيه، كما انه من حق أي عضو من أعضاء الكنيست أن يشترك في مناقشة الاستجواب[2].

ونظراً لأهمية الاستجواب كأداة فعالة بيد الكنيست لمراقبة الحكومة ومحاسبتها، فإن استعماله يحاط عادة بكثير من الشروط كي لا يترتب عليه إثارة المناقشة في أمور لا تقتضي المصلحة العامة إثارتها، أو حتى لا تفاجأ الوزارة بها قبل الاستعداد لها. فلا يجوز قبول الاستجواب إلا إذا كان مقدماً بصورة خطية. وعلى الحكومة الإجابة أيضاً خلال مدة أسبوعين من تاريخ استلامها للاستجواب، كما لها أن تطلب تأجيل الإجابة عليه لمدة أقصاها شهر من ذلك

(١) اسماعيل شلش، مرجع سابق، ص ٣٠١.
(٢) د. شمران حادى، مرجع سابق، ص ٧٨.

التاريخ. ومن الملاحظ ان الوزراء كثيراً ما يتأخرون في الإجابة عن الاستجوابات المقدمة إليهم أكثر من المدة المحددة لهم قانوناً، وذلك من أجل تفويت الغاية من الاستجواب والتهرب من الإجابة، أو الاكتفاء بالإجابة على الاستجوابات بصورة مقتضبة، بحجة المحافظة على أسرار الدولة وحماية الأمن القومي [1].

وقد أدى تأخير إجابة الوزراء على الاستجوابات المقدمة إليهم إلى تذمر المعارضة في كثير من المناسبات، مما دفعهم في كثير من الأحيان لتقديم الشكاوى إلى لجنة الكنيست. وتجدر الإشارة هنا إلى ان عملية تقديم الاستجواب تأتي في العادة من نواب المعارضة، بحيث يستخدم لمصالح حزبية تستهدف إرباك الحكومة وفي كل الأحوال فإن المناقشة لا تنتهي إلا بإصدار الكنيست قراره في الموضوع. وقد تؤدي مناقشة الاستجواب إلى عرض مسألة الثقة بالوزارة أو بالوزير المختص، وقد يكون نتيجة ذلك سحب الثقة من الوزير أو من الوزارة بأكملها.

وتجدر الإشارة إلى ان للكنيست دوراً ضعيفاً في ميدان الشؤون الخارجية، وكذلك فيما يتعلق بالأمن القومي، إذ نجد إن ما تقوم به الكنيست من تحقيقات بصدد حادث معين، إنما تأتي بعد لا قبل حدوث هذا الحادث. وبذلك فإننا نجد أن هذه التحقيقات إنما تقوم على أساس البيانات التي تقدمها الحكومة، على ان كلا من وزارتي الخارجية والدفاع تطلع كلا من اللجنتين البرلمانيتين لشؤون هاتين الوزارتين على التطورات الهامة بهذا الصدد [2].

هذا وتعد رقابة الكنيست على الإدارة من أقل أعمالها شأناً. فالعناية بتحسين أو إصلاح الإدارة لم تكن من الأهداف الهامة للكنيست. ورغم ان تقارير ديوان المحاسبة في متناول يد الكنيست، وهي تقارير مفصلة، وتلقي الضوء على سير الإدارة الإدارية والمالية التي تشير إليها التقارير يتم تأجيلها من قبل الحكومة.

---

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨، مركز الأبحاث، بيروت، ص ٤٠٦.

(٢) د. عبد الحميد متولي، مرجع سابق، ص ٢١٨.

٣ - **التحقيق البرلماني:** يجري التحقيق البرلماني في الكنيست إما بناء على طلب عضو أو أكثر من أعضائه، بقصد اتهام الوزارة أو الوقوف على عيوب مصلحة من المصالح العمومية، أو لفحص حادثة سياسية خطيرة أو سوء تصرف إداري، أو فضيحة مالية أو سياسية. فالغاية من إجراء التحقيق إذن الوقوف على عيوب الجهاز الحكومي سواء من الوجهة الإدارية أو المالية أو السياسية.

والتحقيق البرلماني لا يجري من قبل الكنيست بكامل هيئته، إنما تعهد به إلى لجنة مؤقتة تشكل لهذا الغرض. ولهذه اللجنة استدعاء الموظفين وغيرهم ممن ترى ضرورة استدعائهم أمامها لسماع شهاداتهم والوقوف على الحقيقة منهم، والاطلاع على الملفات أو المستندات، وإجراء جميع مقتضيات التحقيق، دون أن تكتفي كما هي الحال في السؤال والاستجواب بالاطلاع على ما تريده الوزارة أن تطلعه عليها في جوابها، والبيانات التي تدلي بها في المناقشة، وبعد انتهاء اللجنة من عملها، عليها أن تقدم إلى الكنيست تقريراً مفصلا عن الموضوع. وعلى الكنيست بعد مناقشة الموضوع وتقرير اللجنة، أن تأخذ قراراً في القضية المعروضة والعقوبة التي يمكن أن تنزل بمن يجري التحقيق البرلماني ضده، وعقوبة سياسية أقصاها سحب الثقة والإقالة (١).

٤ - **حجب الثقة عن الحكومة:** تقتضي مبادىء النظام البرلماني أن تحوز الحكومة على ثقة البرلمان، وهذا المبدأ معمول به في إسرائيل، إذ يجب على الحكومة أن تكون حائزة على ثقة الكنيست. وفي ظل هذا المبدأ فإن على الوزارة حين تشكيلها أن تتقدم دون إبطاء إلى الكنيست، موضحة كيفية توزيع المقاعد الوزارية فيها وتطلب ثقة الكنيست على هذا الأساس. ولا تعد الوزارة انها شكلت من الناحية الرسمية إلا بعد حصولها على الثقة من الأغلبية البرلمانية.

وتطبيقاً لهذا المبدأ فإن على الوزارة أن تبلغ الكنيست بما يحدث فيها من خلو لبعض المقاعد الوزارية بسبب استقالة بعض الوزراء، أو غير ذلك من الأسباب، وكذلك ما يحدث من تعديل في توزيع المناصب الوزارية، أو من

---

(١) د. حادى شمران، مرجع سابق، ص ٨٠.

إحالة أعمال وزير على وزير آخر، ولو انه لا يتطلب بهذا الصدد موافقة البرلمان في تلك الحالات.

وينتج عن حجب الثقة عن الحكومة إعادة تشكيلها، فإذا فشلت الكنيست في إعادة تشكيل الحكومة، فإنه يصدر قراراً بحل نفسه. وتجدر الإشارة هنا إلى انه لا تستطيع أي سلطة أن تصدر قراراً بحل مجلس الكنيست، وإنما يصدر مجلس الكنيست نفسه القرار بحل نفسه، لإجراء انتخابات عامة جديدة.

ولنا بهذا الصدد ملاحظتان، الأولى ان إعطاء حق حل الكنيست للكنيست وحده فيه، مخالفة لما هو معمول به في النظم البرلمانية الغربية، ففي هذه النظم فإن لرئيس الوزراء أن يطلب من رئيس الدولة إصدار قرار بحل البرلمان وإجراء انتخابات عامة في البلاد. والملاحظة الثانية تتمثل بالإخلال بالتوازن في مسألة ممارسة السلطات الثلاث. ويبدو هذا الأمر واضحاً حينما نجد ان الكنيست يمتلك حق حجب الثقة عن الحكومة وبالتالي إسقاطها، بينما لا نجد هذا الحق ممنوحاً للسلطة التنفيذية. فلا تملك هذه السلطة حق حل الكنيست وإجراء انتخابات عامة جديدة في البلاد.

هذا وقد مارست الكنيست حق حجب الثقة عن الحكومة ومن ثم اسقاطها والعودة إلى انتخابات جديدة أكثر من مرة، كان آخرها ما تم في آذار (مارس) من عام ١٩٨٤ حينما تم حجب الثقة عن حكومة شامير بأغلبية (٦٠) صوتاً مقابل (٥٨) صوتاً، وبالتالي فقد قرر الكنيست حل نفسه في الثاني والعشرين من آذار (مارس) عام ١٩٨٤ والدعوة إلى انتخابات مبكرة وذلك لانتخاب الكنيست الحادية عشرة، وحدد موعداً لها في ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٨٤.

٥ – **تعيين كبار الموظفين:** أعطي للكنيست حق الموافقة على تعيين أعضاء المحكمة العليا ورئيس ديوان المحاسبة في إسرائيل، وذلك بناء على ترشيح من الحكومة.

ونجد ان مثل هذا الحق موجود في الأنظمة الماركسية في الاتحاد السوفياتي

والديمقراطيات الشعبية. وذلك يبدو ان إعطاء الحق للكنيست قد جاء تقليداً لما هو معمول به في الولايات المتحدة الأمريكية، ولا سيما بالنسبة لأعضاء المحكمة العليا. ففي الولايات المتحدة الأمريكية يتم تعيين أعضاء المحكمة العليا وكبار موظفي الدولة بناء على ترشيح من السلطة التنفيذية وموافقة مجلس الشيوخ.

ولعل السبب الذي حدا بواضع الدستور الأمريكي إلى الذهاب إلى ضرورة أخذ موافقة مجلس الشيوخ على تعيين كبار موظفي الدولة هو ان مجلس الشيوخ يعتبر في الولايات المتحدة الامريكية بمثابة المستشار السياسي لرئيس الدولة الذي هو رئيس السلطة التنفيذية. أما بالنسبة إلى تعيين أعضاء المحكمة العليا فكان السبب في النص على ضرورة أخذ موافقة الكونغرس على تعيينهم هو الرغبة في ضمان استقلال المحكمة العليا عن السلطة التنفيذية، وذلك لما تتمتع به هذه المحكمة من اختصاصات هامة، ولا سيما حقها في مراقبة دستورية القوانين.

وتجدر الإشارة إلى انه عندما تم إنشاء المحكمة الدستورية العليا في إسرائيل بمقتضى التنظيم الدستوري بتاريخ ٢٤ حزيران (يونيو) ١٩٤٨، فإن ذلك التنظيم لم ينص على حدود اختصاص هذه المحكمة بالنسبة للدستورية، رغم ان التنظيم يعلن بصراحة بان هذه المحكمة تعتبر الدائرة العليا للعدالة في النظام القضائي الإسرائيلي. وقد ظلت المحكمة العليا لا تتدخل في الرقابة على القوانين الصادرة من الكنيست حتى تموز عام ١٩٦٩، حيث قررت المحكمة بالإجماع مؤكدة حقها في مناقشة دستورية القوانين الصادرة عن الكنيست.

وهكذا وبعد أن استعرضنا الوسائل التي تملكها الكنيست لمراقبة السلطة التنفيذية، فإنه لا بد من الإشارة إلى هذه الوسائل رغم كثرتها من الناحية النظرية،إلا إنها لا تؤدي من الناحية العملية إلى تحقيق الغاية المتوخاة منها. ويعود ذلك إلى أسباب متعلقة بالمعارضة داخل البرلمان الإسرائيلي، أو إلى الأوضاع السياسية والعسكرية التي تمر بها اسرائيل من جهة أخرى.

فلا شك ان تعدد الأحزاب في إسرائيل يجعل صف المعارضة في انقسام دائم، بسبب عدم اتفاقها على الأهداف والمبادىء مما ينتج عنه عدم قدرتها على

تنظيم نفسها لمواجهة الحكومة، التي تتألف في العادة من مجموعة من الكتل السياسية في نطاق ائتلاف بينها. هذا بالإضافة إلى قلة عددها في الكنيست، فرغم استناد الحكومة على نواب الأحزاب المؤتلفة فيها داخل البرلمان لنيل الثقة، إلا اننا نجد في كثير من الأحيان ان كثيراً من الكتل السياسية داخل البرلمان تصوت لصالح الحكومة رغم عدم اشتراكها في الائتلاف، بحيث لا يمكن احتساب كافة الكتل التي لم تشارك في الحكومة هي في صف المعرضة.

ويساهم في جعل رقابة الكنيست على السلطة التنفيذية رقابة شكلية هو وضع إسرائيل الأمني. وذلك لأن اسرائيل تعيش في حالة حرب مع جاراتها من الدول العربية، باستثناء مصر التي وقعت معها معاهدة صلح في كامب ديفيد. وهذا الأمر يجعل الأحزاب السياسية تتناسى في كثير من الأحيان خلافاتها السياسية من أجل بناء جبهة متينة لمواجهة الأخطار الخارجية المتمثلة في العداء العربي المتكامل لإسرائيل.

المبحث الثالث

الاختصاص المالي

تتسم المسائل المالية بأهمية خاصة، فقد كانت في مقدمة الأسباب الأساسية التي أدت إلى ظهور الأنظمة النيابية في القارة الاوروبية، بل وفي ظهور الحركات الاستقلالية في المستعمرات الامريكية التي ثارت ضد انجلترا في اواخر القرن الثامن عشر، والتي أدت إلى تكوين الدولة المعروفة الان بالولايات المتحدة الامريكية. كما انها كانت وراء الثورة الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر.

ففي القرون الوسطى لم تكن سوى الحاجة إلى المال، لتدفع الملوك إلى دعوة برلماناتهم، التي كانت تهيء لهم وسائل الحصول على موارد جديدة. ومن هنا ثبت حق المجالس النيابية في الموافقة على كل ضريبة جديدة، ثم انتهى الأمر إلى ان يكون لها حق التشريع، وكذلك اذا نظرنا إلى الثورات التاريخية الكبرى، التي افضت إلى إنشاء الدساتير او تقرير بعض الحقوق الدستورية للشعوب، فاننا نجد للعامل المالي الأثر المباشر في احداثها.

فالثورة الانجليزية التي قام بها كرومويل قبيل منتصف القرن السابع عشر، يرجع اصلها إلى ضريبة السفن، التي أمر بفرضها الملك شارل الاول سنة ١٦٣٠، بالرغم من رفض البرلمان الاذن بها. وعندما احتج البرلمان على ذلك، فقد عمد الملك إلى حله، ثم تلا ذلك نشوب الحرب بين جيش الملك وجيش البرلمان، وانتهى الأمر بهزيمة الملك وإعدامه عام ١٦٤٩، ثم جاءت وثيقة «اعلان الحقوق» الشهيرة عام ١٦٨٨ لتسجل حق الشعب في اعتبار كل ضريبة غير مشروعة ما لم يأذن بها البرلمان.

وفي فرنسا كان في مقدمة العوامل التي أدت إلى الثورة الفرنسية عـام ١٧٨٩ ، وهي الثورة التي افضت إلى إعلان حقوق الإنسان، وإلى تقرير مبدأ سيادة الأمة، نقول كان في مقدمة العوامل إلى تلك الثورة سوء الحالة المادية، وارهاق الاهالي بالضرائب، وعدم مراعاة العـدالة والمسـاواة في تـوزيعهـا بين طبقـات الشعب، واعفاء الطبقات الممتازة مثل الاشراف وكبار رجال الكنيسة من بعض انواع الضرائب. وعندما انتصرت الثورة كان في مقدمة المبادىء التي قررتها في دساتيرها، مبدأ مساواة الافراد أمام الضرائب، وعدم جواز فرض ضريبة بدون موافقة البرلمان، وان للبرلمان حق الموافقة على ميزانية الدولة.

واذا بحثنا في اسباب قيام ثورة المستعمرات الامريكية ضد انجلترا، وظهور الحركات الاستقلالية بتلك المستعمرات، نجد ان السبب المباشر هو مقاومة اهالي تلك المستعمرات للضرائب التي فرضها البرلمان البريطاني عليهم. ولم يكن بهذا البرلمان ممثلون لتلك المستعمرات الامريكية ومنتخبون منها. لذلك فقد كان شعار الثورة التي قامت بها تلك المستعمرات يتلخص في العبارة الشهيرة وهي انه « لا ضريبة بغير تمثيل » No taxation without representation.

وهكذا نجد ان الدول البرلمانية بما فيها اسرائيل تقرر وجوب تنظيم الشؤون المالية عن طريق إصدار القوانين. والغاية من ذلك هي تمكين البرلمان من مراقبة تصرفات الحكومة مراقبة دقيقة، وعدم السماح لها بالانفراد بتصريف شؤون الدولة المالية بدون علم ممثلي الشعب بها. وعلى هذا فلا يجوز في اسرائيل فرض او تعديل او الغاء ضريبة او رسم، او منح امتياز او التزام او احتكار او عقد قروض مالية عامة الا بموافقة الكنيست.

ويتضمـن الاختصـاص المالي للكنيسـت، كما هـي الحال في معظـم الدول البرلمانية، امرين هامين هما: القوانين المالية والميزانية العامة. وتشمل القوانين المالية فرض الضرائب والرسوم وإلغاءها وتعديلهـا ومنـح الامتيـاز والالتـزام والاحتكار وعقد القروض العامة. اما بالنسبة للميزانية العامة، وهي الحساب التقديري لمصروفات وواردات الدولة خلال سنة، فانه يسمح للبرلمان في الدول البرلمانية ان يبدي ارادته التامة فيها، قبل وضعها موضع التنفيذ، وذلك لان

الميزانية العامة في الدول البرلمانية هي العنان الذي يستطيع البرلمان بواسطته توجيه السلطة التنفيذية في الاتجاه الذي يراه، والهيمنة على الشؤون المالية للدولة هيمنة كاملة[1].

وبما ان الميزانية العامة ذات طبيعة ادارية، واعدادها يستلزم خبرة فنية خاصة، فان وضع مشروعها يكون من اختصاص وزارة المالية. فهي التي تقوم باجراء الحساب التقديري لواردات الدولة ومصروفاتها، والاتصال بالوزارات والمؤسسات الحكومية من اجل الحصول على الميزانيات الخاصة بكل منها، والاطلاع على احتياجاتها. وبعد انتهاء وزارة المالية من وضع مسودة الميزانية، تقوم باحالتها في شكل مشروع قانون للكنيست. وفي الجلسة المخصصة لمناقشة الميزانية العامة، يبين وزير المالية الخطوط العامة للميزانية، بعد ان يشرح الوضع الاقتصادي العام للدولة. وعادة تكون مناقشات الميزانية العامة في الكنيست عميقة ودقيقة، بسبب مواقف احزاب المعارضة وانتهازها الفرصة للطعن بالحكومة ومحاسبتها محاسبة صارخة[2].

واذا كانت الكنيست تفوض بعض الهيئات، كما قدمنا سابقاً، سلطة اصدار لوائح تعالج تفصيلات او جزئيات تلك القوانين، فان القوانين المتعلقة بالشؤون المالية نظراً لما لها من اهمية، تبقى من اختصاص الكنيست وحدها. اذ نجدها تقوم هي بمعالجة التشريع في تلك المسائل التفصيلية او الجزئية المتعلقة برقابتها على مصروفات الدولة في مختلف فروعها، ولا تترك للهيئات الحكومية الا نطاقاً ضيقاً من الحرية في نقل بعض اعتمادات المصروفات في الميزانية من بند إلى آخر. ولا تستطيع الحكومة في اسرائيل ان تفرض على الافراد رسماً من الرسوم او تلزمهم بدفع مبلغ دون موافقة الكنيست[3].

هذا وقد اصدر الكنيست في الثامن عشر من ايار ١٩٤٩ قانوناً، انشأ بموجبه منصب «مراقب الدولة». وهو يعين بقرار من رئيس الدولة لمدة خمس

(١) د. شمران حادي، مرجع سابق ص ٧٧ - ٧٦.
(٢) كمال نجيب القاسم، كيف تحكم اسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص ٨٦.
(٣) د. عبد الحميد متولي، مرجع سابق، ص ٢١٦.

سنوات، ويتم هذا التعيين بناء على ترشيح من الكنيست، وهو مستقل عن السلطة التنفيذية، ولا يسأل عن اعماله الا أمام الكنيست. وتتلخص مهمته في توجيه انظار الكنيست إلى ما يحدث من تصريحات مالية مخالفة للقوانين،او إلى ما يراه من مقترحات لإجراء بعض الاصلاحات[1].

(١) السيد عليوه حسن، مرجع سابق، ص٢٠٣.

الفصل الرابع

تشكيل الكنيست الحادية عشرة

بعد انسحاب اهارون ابو حصيرة زعيم حركة تامي من الحكومة الليكودية، فقد اصبح من المؤكد إجراء انتخابات عامة جديدة في البلاد، ذلك لأن الحكومة تكون قد فقدت قاعدتها البرلمانية، بعد امتناع اعضاء حركة تامي وعددهم ثلاثة عن تأييدهم. وهكذا فقد بدأ التحضير لإجراء انتخابات عامة جديدة منذ الاعلان عن هذا الانسحاب. وفي الرابع من نيسان ١٩٨٤ وبعد إتمام القراءتين الاولى والثانية فقد اعلن الكنيست في القراءة الثالثة عن حل نفسه، والدعوة إلى انتخابات جديدة، تجري يوم الاثنين في ٢٣ تموز ١٩٨٤. كما حدد ان يكون آخر أيام أيار هو الموعد النهائي لتقديم قوائم المرشحين النهائية. كما حدد ان يكون السابع عشر من ايار الموعد النهائي لتقديم استقالة موظفي الدولة الراغبين في ترشيح انفسهم.

وكان مناحيم سفيدور رئيس الكنيست آنئذٍ، قد تلقى رسالة من مئير شمفار رئيس المحكمة العليا، يبلغه فيها ان قضاة المحكمة العليا انتخبوا في الثلاثين من آذار ١٩٨٥، وبناء على صلاحياتهم، وفق قانون انتخابات الكنيست لعام ١٩٦٩، قاضي المحكمة غبرائيل باخ رئيساً للجنة الانتخابات المركزية للكنيست. هذا وتجدر الاشارة إلى ان رئيس لجنة الانتخابات للكنيست العشرة السابقة كان موشي عتسيوني[١].

وكانت اغودات اسرائيل هي الحركة الوحيدة التي تحفظت على موعد الانتخابات، بحجة ان الدعاية الانتخابية يشكل «انتهاكاً لحرمة السبت». الا

(١) مجلة الارض عدد (١٦) تاريخ ١٩٨٤/٥/٧ ص ٣٤.

انها عادت وسحبت تحفظها، بعد ان قدم إليها وعد بعدم اجراء الدعاية الانتخابية، او اية استعدادات في يوم السبت السابق لموعد اجراء الانتخابات.

ونحن هنا سنحاول استعراض هذا الفصل ضمن بنود ثلاثة هي:

اولاً: الاستعدادات الحزبية للانتخابات.

ثانياً: الحملة الانتخابية ونتائجها في الوطن العربي.

ثالثاً: النتائج العامة للانتخابات.

المبحث الاول

الاستعدادات الحزبية للانتخابات

قررت لجنة الدستور والقانون والقضاء التابعة للكنيست، استكمالاً للترتيبات القانونية من اجل اجراء الانتخابات، ان على كل حزب جديد يرغب في خوض الانتخابات ان يودع لجنة الانتخابات المركزية نصف مليون شيكل، في مقابل (٢٠) الف شيكل في الانتخابات الكنيست العاشر. ويتم مصادرة المبلغ لحساب خزينة الدولة، اذا لم تحصل القائمة الجديدة على ١٪ من مجموع الأصوات الصالحة. كما يجب ان تقدم كل قائمة تواقيع (٢٥٠٠) مقترع بدلاً من (١٥٠٠) مقترع كما كان في الانتخابات السابقة[١].

وقد توصل ممثلو الليكود والمعراخ إلى اتفاق فيما بينهم على زيادة تمويل الاحزاب من الميزانية العامة بنسبة ٤٠٪، على ان تحصل كل كتلة خلال الانتخابات على (١٢،٥) مليون شيكل مقابل كل عضو كنيست بدلاً من (٨،٩) ملايين شيكل. وبذلك سيزداد هذا البند في الميزانية العامة بمبلغ (٦٥٠) مليون شيكل ليصل المبلغ الاجمالي إلى (٢،٣) مليار شيكل[٢].

وتعتبر هذه نفقات مباشرة تدفع من الميزانية العامة التي قدر البعض ان تصل إلى ما مجموعه (٤) مليارات شيكل او نحو (٢٦) مليون دولار. اما النفقات غير المباشرة المترتبة على الاقتصاد (اقتصاد الانتخابات) فتقدر ب ٦ مليارات شيكل، او ٣٩٠ مليون دولار[٣]. كما سمح لمن بلغوا سن الثامنة عشرة يوم

---

(١) على همشمار ١٩٨٤/٤/٤.

(٢) معاريف ١٩٨٤/٤/١٢.

(٣) يديعوت احرنوت ١٩٨٤/٧/١٧.

الانتخابات بحق المشاركة في التصويت، وكذلك سمح لمن حصلوا على الجنسية الاسرائيلية حتى يوم ١٩٨٤/٣/٢٩ بالمشاركة ايضاً في التصويت.

وبعد ان تحدد موعد الانتخابات وموعد تقديم القوائم النهائية للمرشحين، فقد بدأت الاحزاب الاسرائيلية في ترتيب اوضاعها الداخلية بالاتفاق على مرشحيها تمهيداً للانتقال إلى المرحلة التالية، مرحلة القيام بالحملة الانتخابية الشاملة. وقد شهدت المرحلة التالية لتحديد موعد الانتخابات صراعاً شديداً داخل الاحزاب الاسرائيلية تمثلت في التنافس الشخصي على الترشيح في الاماكن المضمونة في القوائم الانتخابية، او على ترؤس هذه القوائم. كما انهمكت الاحزاب في تحضير قوائمها الانتخابية وفي وضع براجها التي ستدخل الانتخابات على اساسها.

وسوف نقوم باستعراض نشاط الاحزاب لاختيار مرشحيها في هذه الانتخابات:

حزب التجمع (المعراخ)

قرر حزب العمل وهو الحزب الرئيسي في التجمع وبالاجماع يوم ١٩٨٤/٤/٢، تقديم توصية إلى مركز الحزب لانتخاب شمعون بيريز كمرشح عن الحزب لرئاسة الحكومة، كما قرر ايضاً وبالاجماع ضم اسحق نافون إلى عضوية المكتب والمركز، وكان نافون قد قرر يوم ١٩٨٤/٣/٣٠ عدم ترشيح نفسه ضد شمعون بيريز لرئاسة الحزب. وفي يوم ١٩٨٤/٤/٥ وافق مركز الحزب على القرارين السابقين، كما قرر اعادة ترشيح اربعة عشر عضو كنيست عملوا اعضاء في كنيست اكثر من مرتين، وهذا القرار يحتاج في العادة وحسب النظام المعمول به في حزب العمل إلى ٦٠٪ من مجموع الاصوات. وفي ١٩٨٤/٥/١٦ فقد اعلن التجمع العمالي عن قائمته الانتخابية حيث احتل شمعون بيريز المركز الاول تلاه في المركز الثاني اسحق نافون ومن ثم اسحق رابين. وقد ضمت القائمة ستين عضواً (١).

(١) مجلة الارض عدد (١٦) تاريخ ١٩٨٤/٥/٧ ص ٣٤.

أما حزب العمال الموحد «المابام» حليف العمل في ائتلاف المعراخ فقد حددت اللجنة المركزية اسماء المرشحين في قائمة الحزب لانتخابات الكنيست، وذلك يوم ١٩٨٤/٤/٢٥، وقد كان اسم فيكتور شمطوف سكرتير الحزب على رأس القائمة. وقد صادق مركز الحزب يوم ١٩٨٤/٥/٩ على هذه القائمة. وتضمنت القائمة سبعة اسماء سيتم دمجها في قائمة العمل بالاضافة إلى ممثل الاحرار المستقلين اسحق ارتسي بحيث تخرج قائمة موحدة مكونة من ستين عضواً تشكل قائمة التجمع (المعراخ) (١).

وجاءت قائمة المعراخ على النحو التالي:

١ - شمعون بيريس	٢١- يعقوب تسور	٤١- اهارون هريئيل
٢ - يتسحاق نافون	٢٢- يتحاق بيريتس	٤٢- عبد الوهاب دراوشه
٣ - يتسحاق رابين	٢٣- مناحم هكوهين	٤٣- سمحا دينتس
٤ - حاييم بارليف	٢٤- نافه عراد	٤٤- اهارون نحمياس
٥ - ابا أيبن	٢٥- يوسي سريد	٤٥- يعقوب غيل
٦ - فيكتور شمطوف	٢٦- اميرة سرطاني	٤٦- غادي يتسيف
٧ - يسرائيل كيسار	٢٧- جاك أمير	٤٧- ابراهام شوحاط
٨ - غاد يعقوبي	٢٨- ميخا حريش	٤٨- رافي سويسا
٩ - شوشانا اربيلي - الموزلينو	٢٩- شيفاح فايس	٤٩- اوري صباغ
١٠- اليعيزير غرانوت	٣٠- امنون لين	٥٠- يحيئيل لاقط
١١- مردخاي غور	٣١- عادي اموراي	٥١- ميخائيل بار-زوهار
١٢- موشيه شاحال	٣٢- دافيد ليفاي	٥٢- يهودا حتساي
١٣- رافي ادري	٣٣- محمد وتد	٥٣- شاؤول بن سمحون
١٤- شلومو هيلل	٣٤- دوف بن مئير	٥٤- يوسي بايلين
١٥- أورا نمير	٣٥- حاييم رامون	٥٥- ميخا غولدمان
١٦- الياهو شفايزر	٣٦- افرايم شالوم	٥٦- شمعون شطريت
١٧- عوزي برعام	٣٧- نحمان راز	٥٧- يتسحاق اليشيف

---

(١) معاريف ١٩٨٤/٦/١.

١٨- اريه نحمكين	٣٨- عدنا سولودار	٥٨- ريتا دوتان
١٩- يئير تسبان	٣٩- يتسحاق ارتسي	٥٩- حنا حداد
٢٠- ابراهام كاتس-عوز	٤٠- حايكا غروسمان	٦٠- اليشع شابيرا

وقد احتل حزب العمل ضمن هذه القائمة (٥٢) اسماً، بينما كان من نصيب حزب المابام حليف العمل ستة أسماء أخذت الأمكنة (٦، ١٠، ١٩، ٢٦، ٣٣، ٤٠، ٤٦). كما كان من نصيب حزب الاحرار المستقلين وهو الشريك الصغير في المعراخ مكاناً واحداً احتله اسحق ارتس وهو الذي يأتي ترتيبه في القائمة (٣٩). ويعتبر هذا الرقم من الارقام المضمونة ضمن القائمة المعراخية.

وفي نفس الوقت فقد تضمنت القائمة اثنين من الاعضاء الذين انشقوا عن الليكود وهما: اسحق بيرتس وامنون لين. وقد احتل بيرتس الرقم (٢٢) في القائمة بينما جاء ترتيب لين في الرقم (٣٠). وهو ايضاً يأتي ضمن الارقام المضمونة في القائمة.

وقد اصدر التجمع العمالي (المعراخ) والذي يتكون من ائتلاف احزاب العمل والعمال الموحد والاحرار المستقلين. برنامجه السياسي للانتخابات ويقع البرنامج في عشرة ابواب ضمن ٩٦ صفحة، جاء فيه ان التجمع متمسك بالمقولة القديمة نحو الحدود الآمنة والمعترف بها، وان الانسحاب لن يكون إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧. كما أشار البرنامج إلى بقاء القدس تحت السيادة الاسرائيلية بحيث تبقى عاصمة «دولة» اسرائيل وتكون مقراً لرئيس الدولة والكنيست والحكومة والمحكمة العليا. وقد دعا البرنامج الاردن للحاق بمسيرة «السلام» من دون شروط مسبقة. وفي الوقت نفسه يبدي استعداده للبحث مع الاردن وهيئة تمثيلية فلسطينية تمثل السكان في يهودا والسامرة وقطاع غزة في تسوية لفترة انتقالية. وقد اورد البرنامج معارضته للتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، كما أبدى معارضته لإقامة دولة فلسطينية، وحدد نهر الاردن ليكون الحد الامني لاسرائيل في الشرق، كما تضمن ان الاستيطان في غور الاردن بما في ذلك شمال غرب البحر الميت وغوش عتسيون وضواحي

القدس وجنوب قطاع غزة وكذلك الجولان هو امر حيوي لأمن اسرائيل[١].

حزب التكتل (الليكود)

كان الصراع يدور في حزب حيروت، وهو الحزب الرئيسي في الليكود، بين اسحق شامير وديفيد ليفي وارئيل شارون على زعامة الحزب، ولكن ديفيد ليفي أعلن انسحابه يوم ١٩٨٤/٤/٤ من المعركة، بحيث ظلت ثنائية بين شامير وشارون. وقد جرت انتخابات رئيس الكتلة في مركز الحزب يوم ١٩٨٤/٤/١٢، حيث فاز بالرئاسة اسحق شامير كما هو متوقع اذ حصل على ٥٦٪ من الاصوات في مقابل ٤١٪حصل عليها شارون[٢]. وفي جلسة اخرى جرت يوم ١٩٨٤/٣/٢٩ كان قد انتخب يورام اريدور وزير المالية السابق سكرتيراً عاماً للحزب حيث تم ترجيحه على منافسة ايتان لفني الذي عين فيما بعد قائماً باعمال السكرتارية .وقد اجرى مركز الحزب في ١٩٨٤/٥/٣ تصويتاً على قائمة المرشحين للانتخابات بحيث احتل شامير المركز الاول تلاه في القائمة ديفيد ليفي ومن ثم موشي ارنز بحيث جاء بعده ارئيل شارون وقد اصبحت قائمةحيروت مكونة من اثنين وعشرين عضواً مرشحاً [٣].

اما الحزب الليبرالي شريك حيروت في ائتلاف الليكود فقد اجرى هو الاخر انتخابات حول رئاسة القائمة يوم ١٩٨٤/٤/٢٥ . وكانت المنافسة تدور بين اسحق موداعي وموشي نسيم ومناحيم سفيدور . ولكن التصويت جاء لصالح اسحق موداعي حيث حصل على ١٢٦ صوتاً أي ما نسبته ٥٦٪من الاصوات في مقابل ٨٩ صوتاً لموشي نسيم و ٧ أصوات لمناحيم سفيدور . وتقدم للترشيح ٨٨ عضواً على الاماكن الاخرى وكانت النتيجة ان حل موشي نسيم في المراكز الثاني بعد موداعي كما حل ابراهام شرير في المركز الثالث. وهكذا فقد جرى انتخاب عشرين عضواً سيتم ترشيحهم للانتخابات ولكن هذه القائمة سيتم

---

(١) معاريف ١٩٨٤/٦/١٥، يديعوت احرنوت ١٩٨٤/٦/٢١ .

(٢) على همشمار ١٩٨٤/٤/٦ .

(٣) مجلة الارض عدد (١٦) تاريخ ١٩٨٤/٥/٧ ص ٣٥ .

التفاوض عليها مع حزب حيروت ضمن ائتلاف الليكود بغية تشكيل قائمة موحدة[1].

وفي حركة لاعام وهي الحليف الصغير الثالث لحيروت والاحرار، فقد ظهر ان التنافس بين اليعزر شوستاك وايهود المرت كان شديداً. وقد سبب هذا التنافس في انقسام داخل الحزب بحيث ذهب جزء من اعضائه وعقدوا اجتماعا انتخبوا فيه شوستاك في المركز الاول بينما انتخب الباقون اليهود المرت. وفي يوم ١٩٨٤/٥/١٥ قرر اعضاء الكنيست الاربعة الممثلين للحركة رفع مشكلة القائمة وتشكيلها إلى شامير حيث حدد شامير ان يكون شوستاك في المركز الاول يليه اولمرت[2].

ومن الملاحظ ان حركة حيروت وهي محور الليكود قد استطاعت فرض شروطها على شركائها حزب الأحرار وحركة لاعام. حيث رضخ قادة حزب الأحرار، وقبلوا بـ (١٢) مكاناً ضمن الأمكنة الـ (٤٠) الأولى، وأربعة أماكن ضمن الأماكن الثمانية التالية وثلاثة من الأحرار إلى الأماكن الثلاثة الأخيرة، وهي أماكن متأرجحة وغير مضمونة.

وقد توزع ممثلو حزب الأحرار في الأماكن (٣، ٦، ٩، ١٣، ١٦، ٢٣، ٢٦، ٢٩، ٣٣، ٣٦، ٣٩، ٤١، ٤٦، ٤٧، ٤٨). أما حركة لاعام فقد خسرت مكاناً واحداً من أماكنها الأربعة، التي كانت تمثلها حسب الكنيست العاشرة. وقد دخل ممثلوها اليعزر شوستاك في المكان (١٠)، وايهود المرت في المكان (٢٤) وايغال كوهين في المكان (٤٠).

وهكذا جاءت قائمة الليكود كما يلي[3]:

١ - يتسحاق شمير	٢١- ميخا رايسر	٤١- ايلي كولاس
٢ - دافيد ليفي	٢٢- جدعون غدوت	٤٢- يعقوب شماي

(١) نفس المصدر عدد (١٧) تاريخ ١٩٨٤/٥/٢١ ص ٣٩.
(٢) جيروزلم بوست ١٩٨٤/٥/١٦.
(٣) يديعوت احرنوت ١٩٨٤/٦/١.

٣ - يتسحاق موداعي	٢٣- اريئيل فاينشتاين	٤٣- دافيد مور
٤ - موشيه ارنيس	٢٤- ايهود أولمرت	٤٤- ايتان ليفني
٥ - اريئيل شارون	٢٥- حاييم كورفو	٤٥- مردخاي تسيبوري
٦ - موشيه نسيم	٢٦- سارة دورون	٤٦- نفتالي نير
٧ - يغنال كوهين - اورغاد	٢٧- مريم غلازر - تعسه	٤٧- موشيه ميرون
٨ - يورام أريدور	٢٨- امل نصر الدين	٤٨- يهودا بيراح
٩ - ابراهام شرير	٢٩- بنحاس غولد شتاين	٤٩- ميخائيل كلاينر
١٠- اليعيزر شوستاك	٣٠- مئير كوهين أفيدوف	٥٠- راحيل كرمرمان
١١- الياهو بن - اليسار	٣١- حاييم كوفمان	٥١- يوسف روم
١٢- موشيه كتساف	٣٢- يهوشع متسا	٥٢- موشيه روم
١٣- بيساح غروبر	٣٣- دان تيخون	٥٣- ابراهام هيرشرون
١٤- دافيد ماغين	٣٤- عوفاديا علي	٥٤- يديديا بئيري
١٥- روني ميلو	٣٥- دان مريدور	٥٥- رؤوبين ريفلين
١٦- جدعون بات	٣٦- أوريال لين	٥٦- دوف برزيلاي
١٧- مئير شطريت	٣٧- عوزي لانداو	٥٧- باروخ ليفي
١٨- دوف شيلانسكي	٣٨- ميخائيل ايتان	٥٨- غوستاف بديئان
١٩- يتسحاق زنيغر	٣٩- بيني شليطا	٥٩- شلومو غرافيتس
٢٠- ميخائيل دايكل	٤٠- يغئال كوهين	٦٠- دافيد شتيرن

وقد وضع الليكود برنامجه الانتخابي على اساس ان « حق الشعب اليهودي في ارض اسرائيل هو حق ابدي غير قابل للنقض ». ومن هذا المنطلق فقد تضمن البرنامج المطالبة بحق السيادة على يهودا والسامرة وقطاع غزة، كما عارض البرنامج أي انسحاب من أي جزء من ارض - اسرائيل وقد تمسك الليكود في برنامجه بترتيبات الحكم الذاتي التي نص عليها اتفاق كامب ديفيد، واعتبرها الضمانة الوحيدة لعدم تقسيم ارض اسرائيل، وعدم اقامة الدولة الفلسطينية وقد اعتبر البرنامج ان الاستيطان هو حق وجزء لا يتجزأ من أمن الأمة، ووعد بإقامة المزيد من المستوطنات في جميع اجزاء ارض - اسرائيل، وتوسيع

المستوطنات التي اقيمت، وتطويرها وتعميق السيطرة عليها [1].

الاحزاب الدينية

بذل الحاخام الأكبر ابراهام شابيرا جهوده من اجل توحيد الاحزاب الدينية في قائمة واحدة وتضم الحزب القومي الديني «المفدال» وحزب اغوذات اسرائيل الذي يتزعمه شابيرا نفسه، والحركات والاجنحة الاخرى المنشقة عنها، ولكن جهوده لم تكلل بالنجاح. وكان الصراع يدور داخل المفدال حول رئاسة القائمة وحول تشكيل القائمة المزمع تقديمها للانتخابات. وقد كتبت صحيفة هتسوفية يوم ١٩٨٤/٣/٣٠ تصف حالة الوضع داخل المفدال بقولها انه يسوده القلق والارتباك.

وقد عقد اجتماع لأطراف «المفدال» يوم ١٩٨٤/٤/٩ ضم يوسف بورغ، ابراهام ملميد، زبلون مر زعيم جناح الشباب ويهودا بن مائير عضو الكنيست مع جناح الكيبوتس الديني وجناح العامل بالاضافة إلى حنان بورات الذي كان قد ترك المفدال سابقاً، والذي يعتبر احد قادة جماعة غوش امونيم الاستيطانية العنصرية، وحاييم دروكمان رئيس متسادا. وقد طالب كل من بورات ودروكمان بإقالة بورغ وهامر وبن مائير من قيادة الحزب واستبدالهم بوجوه شابة. غير ان بورغ والقادة الآخرين رفضوا ذلك [2].

وقد تشكلت لجنة سباعية داخل المفدال من اجل التوصل إلى حل متفق عليه في شأن القائمة الانتخابية يرضي جميع الاطراف في الحزب. الا ان هذه اللجنة قد اخفقت في مهمتها، بحيث اودى هذا إلى التصدع داخل الحزب. فقد اتخذت حركة المرأة المتدنية (ايمونا) بزعامة سارة شتيرن قراراً بالدخول في الانتخابات بقائمة مستقلة. كما قرر مجلس متسادا يوم ١٩٨٤/٥/٣ الدخول في الانتخابات في قائمة مستقلة تحت اسم المعسكر الديني الصهيوني. بزعامة حاييم دروكمان، وقد تحالف دروكمان مع مجموعة اوروت التي يتزعمها حنان بن

---

(١) دافار ١٩٨٤/٨/٢٢، الملف ـ المجلد الثاني عدد (٩) اكتوبر ١٩٨٥ ص٦٤٧ ـ ٦٥٠.

(٢) الاتحاد ١٩٨٤/٤/١١.

بورات الذي كان قد ترك المفدال في وقت سابق، كما انضم اليهم حزب بوعالي اغودات اسرائيل بحيث شكل الجميع كتلة جديدة تحت اسم « موراشاه » بزعامة الحاخام حاييم دروكمان ودخلت الانتخابات بقائمة مستقلة (١).

اما على صعيد ما تبقى من الحزب الوطني الديني « المفدال » فقد دعت سكرتارية كتلة « لمفنية » والتي يتزعمها الحاخام يوسف بورغ في اجتماع عقد يوم ١٩٨٤/٥/٨ إلى اجتماع بين اللجنة التنفيذية للمفدال وبين كتلة « هبوعيل همزراحي » لتشكيل القائمة الانتخابية. هذا وقد شكل الحزب طاقماً لقيادة الانتخابات يترأسه الحاخام يوسف بورغ وزبولو هامر.

وقد استطاع المفدال تجاوز الازمة التي كانت ستؤدي إلى الانشقاق والدخول بقائمتين منفصلتين لكتلتي (لمفنية) التي يرأسها يوسف بورغ، والشباب التي يرأسها زبولون هامر. وقدمت المفدال قائمتها وكانت على النحو التالي (٢):

١ - يوسف بورغ
٢ - زبولون هامر
٣ - افنر شاكي
٤ - دافيد دينيو
٥ - يوسف غواطة
٦ - ابراهام ميلاميد
٧ - يهودا بن - مئير
٨ - سارة شتيرن - كطان
٩ - ابراهام شتيرن
١٠- يوسف فيشلر

وقد اصدر المفدال برنامجه الانتخابي حيث تضمن انه لا انسحاب من الاراضي المحتلة، ولن يسلم أي جزء من ارض - اسرائيل إلى حكم اجنبي او سيادة اجنبية، وان القدس هي عاصمة الدولة، وانه لن يقوم بين البحر والنهر أية دولة اجنبية، وان الحزب سيواصل الاستيطان في كافة الاراضي دون استثناء، وأي مفاوضات بشأن السلام في المنطقة يجب ان تتم على أساس معاهدة كامب ديفيد. وأن الحكومة الاسرائيلية هي وحدها الجهة المسؤولة عن الأمن والهدوء والنظام العام في أنحاء يهودا والسامرة وغزه وللسكان اليهود والعرب. وان قانون هضبة الجولان الذي طبق بموجب القانون والادارة والقضاء

(١) مجلة الارض عدد (١٨) تاريخ ١٩٨٤/٦/٧ ص ٢٩.
(٢) معاريف ١٩٨٤/٦/١.

الاسرائيلي على ذلك القطاع من البلاد هو أساس أي تسوية مع سوريا [1].

وعلى صعيد حزب هتحياه الذي يتزعمه يوفال نئمان فقد شهد تحالفاً جديداً مع حركة تسومت التي يتزعمها رفائيل ايتان حيث قرر حزب هتحياه يوم ١٨/٤/١٩٨٤ وبأغلبية ٢١ صوتاً مقابل ٧ أصوات تشكيل « حركة هتحياه الجديدة ». وقد ظهر خلاف بعد انضمام تسومت إلى هتحياه حول تشكيل القائمة الانتخابية، حيث طالبت حركة غوش امونيم بمكانين في الاماكن الخمسة الاولى. وبعد ان خرجت القائمة على الشكل التالي ١ - يوفال نئمان ٢ - رفائيل ايتان ٣ - جيئولا كوهين ٤ - الرابي اليعزر فلدمان (من غوش امونيم) ٥ - تسفي شلوح ٦ - نمير شون شفات (سكرتير عام غوش امونيم) ٧ - افرايم بن حاييم (من تسومت)، فقد قررت حركة تسومت خلافاً لرأي زعيمها عدم الاشتراك مع هتحياه في قائمة موحدة. ولكن عادت الحركة للاجتماع مرة اخرى يوم ١٩/٥/١٩٨٤ وقررت تحت ضغط ايتان الانضمام إلى هتحياه دون تغيير في القائمة.

وبعد ثلاثة أيام أي يوم ٢٢/٥/١٩٨٤ اعلن زعماء الحركتين رسمياً عن خوضهم الانتخابات في قائمة مشتركة، وعن توقيع اتفاق مفصل بينهم. وقد اعلن يوفال نئمان في المؤتمر الصحفي الذي عقد لهذا الغرض في تل ابيب ان البرنامج الموحد يتضمن بنداً رئيسياً هو:

تعزيز الاستيطان في جميع ارض اسرائيل، وأضاف بأن هتحياه وتسومت ستناضلان من أجل إحباط مشروع الحكم الذاتي في المناطق المحتلة، كما يدعو البرنامج إلى تطبيق التجنيد الاجباري على العرب او إلزامهم بالخدمة المدنية في المدارس والمستشفيات [2].

وفي حزب اغودات اسرائيل فقد دارت صراعات شديدة حول الترشيح

---

(١) مجلة الارض عدد (١٤) تاريخ ٧/٤/١٩٨٥ ٢٧ - ٢٨، الملف - المجلد الثاني عدد (١) ابريل ١٩٨٥ ص ٧٤ - ٧٩.

(٢) الاذاعة الاسرائيلية ٢٢/٥/١٩٨٤.

للانتخابات، وقد قرر مجلس « كبار الحاخامين » ابعاد ثلاثة اعضاء كنيست عن قائمة الحزب من اصل اربعة، ولم يبق سوى رئيس القائمة ابراهام شابيرا. والذين استبعدوا هم: شلومو لورنتس ومناحيم بروش بسبب شغلهما العضوية في الكنيست أكثر من مرتين، كما تم استبعاد شلومو البرت لأنه يدير « مؤسسة توراتية » وكان مجلس الحاخامات قد حظر ان يشغل أعضاء الكنيست مؤسسات توراتية. وقد نتج عن هذا القرار ازمة داخل الحزب، حيث قرر العضوان المستبعدان دخول الانتخابات بقائمة مستقلة. ولكن قيادة الحزب قد تمكنت من التغلب على أزمتها، وقررت خوض الانتخابات في قائمة موحدة، حيث يستمر الحاخام مناحيم بورش في شغل مقعده بالكنيست إلى جانب الحاخام ابراهام شابيرا. اما الحاخام شلومو لورنتس فقد تقرر عدم ترشيحه لأنه أمضى في عضوية الكنيست ٣٣ سنة. وهكذا فقد خرجت قائمة هذا الحزب تتضمن ١ ـ ابراهام شابيرا ٢ ـ مناحيم بورش ٣ ـ شمعون سوروكا ٤ ـ شموئيل البرت ٥ ـ سمحا بونين.

وقد تضمن برنامج اغودات اسرائيل، ان وجود الجيش الاسرائيلي في لبنان هو وجود مؤقت، ويجب تقصيره إلى اكبر مدة ممكنة واستبدال هذا الوجود بترتيبات أمنية مناسبة. كما تضمن انه يجب المحافظة على « الوعد الذي تلقاه اجداد الأمة لوراثة البلاد »، والايمان بالسلام « وفقاً لروح انبياء اسرائيل ». كما تضمن قيام دولة فلسطينية منفرده، مع ضمان الطابع اليهودي للدولة كهدف أول. وقد أكد البرنامج على حرمة السبت ومواجهة أي محاولة للمساس بقدسيته[1].

اما الكتلة التي نشأت نتيجة انفصالها عن اغودات اسرائيل قبل الانتخابات الاخيرة، والتي تشكلت من مجموعة من حاخامات شرقية (سفارديم)، والتي اخذت تسمية حركة « شاس » بزعامة الحاخام عوفيديا يوسف وهو الحاخام الأكبر السابق للطائفة اليهود الشرقيين السفارديين والزعيم الروحي للحركة. فقد شكلت هذه الكتلة قائمتها بزعامة الحاخام اسحق بيرتس الذي قاد صراعاً ضد

(١) يديعوت احرنوت ٢٠/٧/١٩٨٤.

المفدال على وزارتي الداخلية والاديان، وقد استطاع الحصول على وزارة الداخلية بعد سحب وزارة الشرطة من هذا الحزب. وقد جاءت قائمة شاس مكونة من ١ ـ الحاخام اسحق بيرتس ٢ ـ الحاخام رفائيل بنحاس ٣ ـ الحاخام يعقوب يوسف ٤ ـ الحاخام شمعون شلومو.

وقد تضمن برنامج حركة شاس تأييد استمرار وجود الجيش الاسرائيلي في لبنان ما دامت السلطات الأمنية ترى ضرورة ذلك. كما تضمن ان كل ارض اسرائيل تابعة للشعب الاسرائيلي استناداً إلى الوعد في الكتاب المقدس. وبذلك فان الحركة لن توافق على إعادة أي منطقة إلى «العدو». ويجب العمل بقوة في مجال البناء والاستيطان في كل المناطق من ارض اسرائيل. وترفض الحركة قيام دولة فلسطينية منفردة، لأنها تمثل خطراً جسيماً على وجود دولة اسرائيل، ولكنها لا تعارض في قيام هذه الدولة خارج حدود اسرائيل. وقد شددت الحركة على ضرورة التمسك بالتوراة وجعلها منطلقاً لكافة التصرفات السياسية والاجتماعية والثقافية، وقاعدة لحل كافة المشاكل المستعصية في البلاد[1].

وكان الحاخام الارهابي مائير كاهانا قد رتب اوضاعه بعد ثلاثة انتخابات فاشلة ووضع قائمته التي ترأسها هو بنفسه. ومواقف كاهان معروفة اذ تدعو إلى طرد العرب من الاراضي المحتلة لأنه لا مكان لهم في ارض اسرائيل، كما تدعو إلى تكثيف الاستيطان في كافة الاراضي ودونما استثناء. ونتيجة لمواقفه العنصرية المتطرفة فهو لا يوافق على إقامة دولة فلسطينية ولا على الانسحاب من أي جزء من الأراضي المحتلة.

الأحزاب الصغيرة

قرر اليعزر وايزمن دخول الانتخابات الجديدة بقائمة مستقلة، وقد أعلن عن تسمية قائمته باسم «ياحد» أي حركة الوحدة الوطنية. وكان وايزمن يأمل في ان يستقطب العدد الأكبر من أصوات الوسط الإسرائيلي بحيث يشكل قوة انتخابية ثالثة في البرلمان. وفي هذا الإطار فقد بدأ مساعيه بالاتصال

(١) نفس المصدر.

بالشخصيات الاسرائيلية للانضمام لقائمته الجديدة. وقد اتصل بشلومو لاهط رئيس بلدية تل ابيب وابراهام شبيط الرئيس السابق لشركة العال. وقد رفض هؤلاء الانضمام لقائمته. هذا وقد عرضت عليه بعض الشخصيات في حزب حيروت الانضمام إلى قائمة الليكود مقابل إعطائه ما بين ستة إلى ثمانية أماكن مضمونة في القائمة. وقد حاول وايزمن ان يستقطب عدداً من أصوات الوسط العربي وبذلك فقد كثف زياراته إلى المناطق العربية، وأجرى اتصالات مع حسين سليمان وفاوضه ليترأس حملته الانتخابية في الوسط العربي. كما أكثر من اتصالاته حيث اتصل بسمير درويش رئيس مجلس محلي باقة الغربية لينضم إلى قائمته.

وقد تشكلت قائمة ياحد من:

١ ـ عيزر وايزمن ٢ ـ بنيامين بن اليعزر ٣ ـ شلومو عمار

هذا وقد أصدرت حركة ياحد برنامجها في ٣٧ صفحة تناولت بالتفصيل القضايا التي خاضت على أساسها المعركة الانتخابية. وقد تضمن البرنامج إقامة ادارة ذاتية لعرب مناطق يهودا والسامرة وغزة استناداً إلى مبادىء اتفاقات كامب ديفيد. وتشكل اتفاقاً مرحلياً إلى حين التوصل إلى اتفاق متبادل بين الأطراف المتفاوضة حول الوضع الدائم لهذه المناطق، وأي وضع دائم سيسود في يهودا والسامرة وغزه بعد فترة الادارة الذاتية، يجب ان يطرح أمام استفتاء شعبي في اسرائيل. كما تضن البرنامج ان الاستيطان يشكل مفخرة إبداع الصهيونية ودولة اسرائيل وطالب باستيطان كافة انحاء البلاد. وأشار إلى ان القدس هي عاصمة اسرائيل وستبقى كذلك في أية تسوية سياسية مستقبلية[١].

اما بالنسبة لحركة شينوي التي نشأت كحركة احتجاج عام ١٩٧٣ بزعامة امنون روبنشتاين، وكانت قد اتحدت مع داش التي أسسها يغال يادين ثم انفصلت عنها عام ١٩٧٩، فقد كانت تأمل في تشكيل «كتلة وسط» من الاحرار المستقلين حركة شيلي. إلا ان هذه المحاولة قد فشلت لأن الاحرار

(١) الملف، المجلد الاول عدد (٩) كانون الاول ١٩٨٤ ص ٨٣٣ ـ ٨٣٩.

المستقلين قد انضموا لقائمة المعراخ، كما انضم أعضاء شيلي إلى حركة راتس. وقد تشكلت قائمة شينوي من أربعة أعضاء احتل امنون روبنشتاين في المركز الأول. وقد أعطي زيدان ابو عطشة المركز الثالث.

قد تشكلت قائمة شينوي على النحو التالي:

١ ـ امنون روبنشتاين ٢ ـ مردخاي فيرشوفسكي ٣ ـ زيدان ابو عطشة ٤ ـ يورام الستر.

ومواقف هذه الحركة، تلخصت في ضرورة الانسحاب بأسرع وقت ممكن من لبنان من أجل تقوية الجيش والاقتصاد، وضمان ترتيبات أمنية بديلة، وتوسيع مجال إشراف قوات الطوارىء وسيطرة اسرائيلية غير مباشرة. وهي تؤيد الحكم الذاتي لمواطني الأراضي المحتلة وفقاً لاتفاقيات كامب ديفيد كمرحلة انتقالية لتسوية دائمة. وفي نفس الوقت تؤيد فكرة اتحاد فيدرالي أردني ـ فلسطيني، تكون في نطاق أراضٍ منزوعة السلاح ويكون نهر الاردن هو حدود أمن اسرائيل. وتنادي هذه الحركة بتجميد الاستيطان لخلق مناخ طيب لاستمرار عملية السلام. وهي ترفض قيام الدولة الفلسطينية لأن من شأن قيام مثل هذه الدولة ان تعرض أمن اسرائيل للخطر[1].

وعلى صعيد حركة حقوق المواطن «راتس»، وهي الحركة التي أنشئت عام ١٩٧٣، بعد ان انشقت عن حزب العمل بسبب ما قيل عنه من تقصير في حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣. ويتزعم هذه الكتلة شلوميت الوني. وقد انضم إلى هذه الحركة قبل الانتخابات الأخيرة جزء من حركة شيلي بزعامة ران كوهين الذي انشق عن الحركة الأم بعد عملية غزو لبنان. وقد تشكلت قائمة هذه الكتلة من أربعة أشخاص بحيث احتلت شلوميت الوني المركز الأول واحتل ران كوهين المركز الثالث فيها.

وقد تشكلت هذه القائمة على النحو التالي:

١ ـ شلوميت الوني ٢ ـ مردخاي بار ـ اون ٣ ـ ران كوهين.

(١) يديعوت احرنوت ١٩٨٤/٧/٢٠.

وتعتبر حركة راتس متقدمة في مواقفها عن بقية الأحزاب الاسرائيلية، اذ دعت إلى سحب الجيش الاسرائيلي من لبنان، وذلك لإيمان الحركة بأن جيش اسرائيل يمتلك من الوسائل ما تجعله يحافظ على أمن حدود الشمال وسلامة المستوطنات الشمالية من داخل حدود اسرائيل. كما تعارض الحركة الاستمرار في الاستيطان في الاراضي المحتلة وعملية الضم البطيء، ومن خلال تجاهل تطلعات «شعب اسرائيل لإنشاء دولة قومية يهوديه، وتجاهل التطلعات الوطنية لمواطني الأراضي المحتلة». وترى الحركة ان عمليات الضم والمستوطنات انما هي ادوات مدمرة للشعب وتهديد واضح لحصانة الديمقراطية. وهي تؤيد حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وبذلك فهي لا تعارض في هذا الإطار اذا كان الشعب الفلسطيني يريد ان يقيم دولة مستقلة منفردة او مرتبطة مع الاردن او مع اسرائيل.

اما حركة «تامي»، التي يتزعمها اهارون ابو حصيرة، والتي انشقت عن المفدال عام ١٩٨١، وهي صاحبة قنبلة اسقاط حكومة شامير، والدعوة إلى انتخابات جديدة في البلاد، فقد جرى تنافس داخلها على المركز الثاني حيث كان يحتله اهرون اوزان وقد اعلن اوزان انه لن يرشح نفسه للانتخابات الجديدة. وكان أيلي ديان يطالب باحتلال هذا المركز وقد تم ترتيب قائمة تامي بحيث احتل اهرون ابو حصيرة المركز الاول جاء بعد بن تسيون روبين ومن ثم ايلي ديان وقد احتل شالوم دنيو المركز الرابع.

وقد تلخصت مراقف هذه الحركة من ان حرب سلامة الجليل كانت من اجل الدفاع عن مواطني الجليل، وهي ستعمل على خروج هذا الجيش من لبنان اذا تم ضمان سلامة مواطني الجليل من أي هجمات تخريبية. كما كانت ترى هذه الحركة وجوب الاستيطان اليهودي في ارض اسرائيل وقطاع غزة. وقد طالبت بأن يجرى استفتاء شعبي لحسم أي تغيير في الوضع القائم في الضفة الغربية. وهي ترفض قيام الدولة الفلسطينية المنفردة.

اما كتلة التغيير الاقتصادي والتي يتزعمها ايغال هوروفيتش والتي كان لها مقعد واحد في الكنيست العاشرة، وهذه الكتلة قد نشأت بعد وفاة موشي ديان

عام ١٩٨١ الذي كان قد انفصل عن العمل وانشأ حركة رافي. وقد قدم قائمته التي ترأسها هوروفيتش نفسه. ومواقف هذه الحركة تتركز على أساس إجراء اصلاحات اقتصادية شاملة، مع ذلك فقد دعت إلى ضرورة بذل الجهود من اجل إعادة الجنود إلى اسرائيل في أسرع وقت ممكن مع وضع ترتيبات أمنية مناسبة لتأمين شمال البلاد. وهي تؤيد إيجاد خطة استيطانية بحد أدنى في ظل موافقة قومية على ذلك، كما تؤيد الاستيطان في غور الاردن، وغوش عتسيون (جبال الخليل) وحول القدس. وهي لا تؤيد اقامة دولة فلسطينية وتدعو إلى المحافظة على الوضع القائم.

هذا وقد حاولت الحركة الديمقراطية للسلام والمساواة «حداش» تشكيل قائمة يسارية من الاحزاب التي ما زالت خارج المعراخ على أساس الانسحاب الفوري والغير مشروط من لبنان، والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، وإقامة دولة مستقلة له، بجانب اسرائيل والتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، والدفاع عن الحريات الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، ولكنها لم تصل إلى نتيجة في ذلك. وقد شكلت قائمتها حيث ضمت أعضاء من الحزب الشيوعي «راكاح» وحركة الفهود السود بزعامة شارلي بيتون. وقد جاءت قائمتها كما يلي ١ ـ مئير فلنر ٢ ـ توفيق طوبي ٣ ـ شارلي بيتون ٤ ـ توفيق زياد ٥ ـ هاشم محاميد ٦ ـ سميح القاسم.

وقد دعى برنامج الحركة إلى انسحاب اسرائيل من جميع المناطق التي احتلتها القوات الاسرائيلية في حرب عام ١٩٦٧. كما أشار إلى خطوط ٤ حزيران ١٩٦٧ كحدود آمنة ومعترف بها بين دولة اسرائيل والدول العربية. كما دعى إلى الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولة مستقلة في الضفة الغربية، وبما في ذلك القدس الشرقية، وقطاع غزة إلى جانب دولة اسرائيل. وإجراء تسوية عادلة للاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرارات الأمم المتحدة. واحترام حق دولة اسرائيل والدولة العربية الاخرى في السيادة والتطور في ظروف السلام والطمأنينة. وجعل القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة، والقدس الغربية عاصمة لاسرائيل. وعقد مؤتمر دولي يحضره جميع

الأطراف في النزاع، وبضمنها اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ومعترف به للشعب العربي الفلسطيني، وكذلك باشتراك الولايات المتحدة ودول اخرى[1].

اما في الوسط العربي فقد أدت الاتصالات إلى الاعلان يوم ١٩٨٤/٥/١٢ عن تشكيل القائمة العربية اليهودية تحت اسم القائمة التقدمية للسلام. وقد ضمت هذه الكتلة الحركة التقدمية في الناصرة وجماعة البديل «الترنتيفا» وبعض رؤساء المجالس المحلية العربية، وقد ترأس القائمة المحامي محمد ميعاري. وقد جاءت القائمة كما يلي: ١ ـ محمد ميعاري ٢ ـ متياهو بيليد ٣ ـ القس رياح ابو عسل ٤ ـ وليد صادق ٥ ـ نوري العقبي.

وقد وضعت هذه القائمة برنامجها الإنتخابي على أساس الانسحاب من لبنان بلا قيد ولا شرط، ووقف الاستيطان في الضفة الغربية وازالة المستوطنات القائمة، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، والتفاوض معها على الانسحاب من جميع الاراضي المحتلة، وقيام دولة فلسطينية إلى جانب دولة اسرائيل في حدود الخط الأخضر، وتبقى القدس موحدة ولكنها تخضع لسيادة فلسطينية ـ اسرائيلية مشتركة كما دعا البرنامج إلى حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرارات هيئة الأمم المتحدة، والتي تنص على حق العودة او التعويض[2].

(١) الملف، المجلد الاول، عدد (٤) تموز ص ٣٥٦ ـ ٣٦١.
(٢) الملف، المجلد الاول، عدد ٧ تشرين اول ١٩٨٤ ص ٦٤٥ ـ ٦٤٩.

المبحث الثاني

الحملة الانتخابية ونتائجها في الوسط العربي

بانتهاء شهر أيار فقد قدمت الكتل السياسية قوائمها إلى لجنة الانتخابات المركزية في اسرائيل. وقد بلغت هذه القوائم سبعاً وعشرين قائمة في مقابل إحدى وثلاثين قائمة قدمت للكنيست العاشرة. وكان من المقرر ان تبحث لجنة الانتخابات في هذه القوائم بحيث تفحص وتدقق الأوراق والمستندات في موعد أقصاه ١٩٨٤/٦/١٣ وعلى أصحاب هذه القوائم تلافي هذه النواقص قبل ١٩٨٤/٦/١٩. ويكون يوم ١٩٨٤/٦/٢٤ هو الموعد النهائي لإبلاغ أصحاب القوائم بالمصادقة على قوائمهم من قبل اللجنة.

وبعد أن تقدمت الكتل بقوائمها فقد أعلنت قائمة المرأة الوطنية المتدينة والتي انشقت عن حزب المفدال بزعامة سارة شتيرن انسحابها من المعركة الانتخابية، وإلغاء قائمتها بعد ان قالت « بأنها تلقت طلبات كثيرة من أواسط المفدال في اسرائيل وخارجها، بالاضافة إلى الصعوبات المالية التي تواجهها». وأضافت بأنها «لا تريد ان تحمل مسؤولية فشل المفدال في الانتخابات القادمة».

كما أثيرت ضجة حول قائمتي كاخ بزعامة الحاخام العنصري مئير كاهانا، والقائمة التقدمية للسلام برئاسة المحامي محمد ميعارى. وكانت كتل المعراخ وشينوي وحداش، قد طالبت بإلغاء قائمة كاخ بسبب نداءاتها العنصرية، ونهجها الفاشي الداعي إلى طرد العرب من الأراضي المحتلة. وقد قررت لجنة الانتخابات المركزية بالفعل إلغاء هذه القائمة. وفي نفس الوقت فقد قامت بإلغاء القائمة التقدمية للسلام بحجة أنها تطالب بدولة فلسطينية، وبأن لها

صلات مع منظمة التحرير الفلسطينية.

القوائم المقدمة للترشيح

وبعد صدور قرار لجنة الانتخابات المركزية بمنع قائمتي كاخ والتقدمية للسلام من المشاركة في الانتخابات العامة، فقد قدم هؤلاء التماسين منفصلين إلى المحكمة العليا، يطلبان فيهما إعادة النظر في قرار لجنة الانتخابات المركزية. وقد بحثت المحكمة العليا في الالتماسين، وقررت يوم ١٩٨٤/٦/٢٨ رفع الحظر عن هاتين القائمتين، وأقرت حقهما في المشاركة في الانتخابات. وبهذا القرار يكون العدد النهائي للقوائم المشاركة في الانتخابات ستاً وعشرين قائمة. وهي كما يلي:

١ ـ «الليكود» بزعامة إسحق شامير وهو مؤلف من ثلاث كتل وهي حيروت، الأحرار، ولعام.

٢ ـ المعراخ بزعامة شمعون بيرس المؤلف من حزب العمل، حزب مبام وحزب الأحرار المستقلين.

٣ ـ حركة تامي (حركة تقاليد اسرائيل) بزعامة أهارون أبو حتسيره.

٤ ـ حركة شينوي بزعامة امنون روبنشتاين.

٥ ـ حركة هتحياه بزعامة يوفال نئمان وهي مؤلفة من حركتين، حركة تسومت (صهيونية متجددة) وحركة هتحياه.

٦ ـ المفدال بزعامة يوسف بورغ والمؤلف من ثلاث كتل «لمفنيه» الشباب (هتسعريم) والكيبوتس الديني.

٧ ـ اغودات يسرائيل بزعامة ابراهام شابيرا

٨ ـ «راتس» (حركة حقوق المواطن) بزعامة شولاميت الوني. وتضم جناح حركة شيلي بزعامة ران كوهين.

٩ ـ كتلة حداش (الحركة الديموقراطية للسلام والمساواة) بزعامة مئيرفلنر. والتي تضم كلاً من راكاح والفهود السود.

١٠ ـ حركة «ياحد» بزعامة وزير الحربية السابق عيزر وايزمن.

١١ ـ حركة ايمونا (المرأة المتدينة) التي انشقت عن « المفدال » وزعيمتها سارة شتيرن كتان. (وقد انسحبت فيما بعد).
١٢ ـ القائمة الدينية لليهود الشرقيين « شاس » بزعامة الحاخام اسحق بيرتس.
١٣ ـ حركة الهجرة للشباب بزعامة ابراهام شتيف
١٤ ـ حركة « شيلوف » للقادمين من الهند بزعامة فاينا ساكار.
١٥ ـ حركة « هاسماس » يزعامة يعقوب بيرغر. وتركز هذه الحركة، في برنامجها الانتخابي، على إلغاء ضريبة الدخل.
١٦ ـ « حركة عمخة » بزعامة فيكتور تيار.
١٧ ـ « حركة عتسمؤوت » بزعامة عزرا روهر وتدعو هذه الحركة إلى تغيير النظام الاقتصادي في اسرائيل بنظام جديد يعتمد على أدنى حد من التدخل الحكومي في النشاطات الاقتصادية.
١٨ ـ حركة كاخ بزعامة الارهابي مئير كهانا
١٩ ـ قائمة لوبا اليافا للكنيست بزعامة لوبا الياف.
٢٠ ـ قائمة « أومتس » للانعاش الاقتصادي بزعامة يغئيل هوروفيتس وزير المالية السابق.
٢١ ـ حركة « موراشاه » التي تضم حركة الجناح الصهيوني: « متساد » وحركة « اوروت » وحزب « بو عالي اغودات يسرائيل » بزعامة الحاخام حاييم دروكمان.
٢٢ ـ القائمة التقدمية للسلام بزعامة محمد ميعاري. والتمثيل في هذه الحركة متساوٍ بين اليهود والعرب.
٢٣ ـ قائمة منظمة المقعدين والمشوهين بزعامة طوفيا فريدمان.
٢٤ ـ قائمة الأعمار والسلام بزعامة شموئيل بلاتوشارون.
٢٥ ـ الحركة من أجل الوطن بزعامة بن ـ تسيون كوهين.
٢٦ ـ المنظمة القطرية لحماية مستأجري الشقق السكنية بزعامة الياهوشني.
٢٧ ـ حركة التجدد الصهيوني الاجتماعي بزعامة مردخاي بن ـ بورات.

القوائم غير الممثلة سابقاً

يتبين من الجدول السابق ان عدد القوائم التي تقرر دخولها الانتخابات العامة للكنيست الحادية عشرة قد بلغ (٢٧) قائمة، في مقابل (٣١) قائمة اشتركت في انتخابات الكنيست العاشرة. ومن بين هذه القوائم الـ ٢٧ قائمة توجد ١٤ قائمة ليس لها تمثيل برلماني في الكنيست السابقة. كما رفض ثلاث وهي «ترشيش» و «شلهقت» واتحاد اليمنيين، وذلك لعدم استيفائهم الشروط المطلوبة.

والقوائم الغير ممثلة في الكنيست العاشرة هي[١]:

١ ـ عمخا: برئاسة فيكتورتيار
٢ ـ عتسمائوت: البروفيسور زوهر.
٣ ـ كاخ: مائير كاهانا.
٤ ـ القائمة التقدمية للسلام، برئاسة لوفا اليئاف
٥ ـ ياحد: عزرا فايتسمان.
٦ ـ قائمة مشوهي الحرب.
٧ ـ التنمية والسلام: برئاسة بلاتو شارون.
٨ ـ حركة الشعب والوطن
٩ ـ منظمة الدفاع عن الساكن.
١٠ ـ قائمة المرأة الدينية القومية (جزء من حزب المفدال).
١١ ـ قائمة شاس: القطاع السفاردي من حزب أجودات اسرائيل
١٢ ـ قائمة شيلوف: اليهود الذين هاجروا من الهند
١٣ ـ قائمة الهجرة والشباب: وأغلبها من يهود روسيا.
١٤ ـ قائمة هاس: برئاسة يعقوب برجر وهي تنادي بالغاء ضريبة الدخل.

نسبة التصويت

بلغ عدد سكان اسرائيل عام ١٩٨٣، كما جاء في الكتاب السنوي

(١) دافار ١٩٨٤/٦/١

الاسرائيلي لعام ١٩٨٤ نحو (٤،١٥٠،٠٠٠) نسمة. ومن بين هؤلاء نحو (٣،٤٣٥،٠٠٠) نسمة يعيشون في المستعمرات اليهودية بالمناطق المحتلة. وقد بلغ عدد السكان العرب (٧١٥،٠٠٠) نسمة باستثناء الأقليات الأخرى من الشركس والبهائيين. وهكذا يكون مجموع السكان الشامل بما فيه بقية الطوائف وسكان القدس الشرقية (٥،٤١٠،٠٠٠) نسمة يشكل اليهود نسبة ٦٣،٨٪ منهم[١].

وقد نشرت لجنة الانتخابات المركزية في ١٩٨٤/٧/٣١ النتائج النهائية الرسمية وكانت كما يلي[٢]:

عدد أصحاب حق الاقتراع	ـ ٢،٦٥٤،٦١٣
عدد الذين صوتوا	ـ ٢،٠٩١،٤٠٢
بطاقات غير صالحة أو خالية	ـ ١٨،٠٨١
عدد الأصوات الصالحة	ـ ٢،٠٧٣،٣٢١

وقد جرت الانتخابات في الوقت المحدد لها وهو يوم ١٩٨٤/٧/٢٣، وكان جنود البحرية الاسرائيلية، والجنود الاسرائيليون المثلون في لبنان، قد ادلوا بأصواتهم في اليوم السابق. وتبين ان نسبة المشاركين في التصويت في جميع أنحاء الكيان الصهيوني ٧٨،٣٪، وهي نسبة تقترب من نسبة التصويت في انتخابات الكنيست العاشرة. وقد بلغت نسبة التصويت في الوسط اليهودي ٧٩٪، بينما بلغت في الوسط العربي ٧٤،٦٪، أما في الجولان المحتل فقد كان الإقبال على صناديق الاقتراع معدوماً تقريباً[٣].

ويوضح الجدول التالي نسبة التصويت لكافة دورات الكنيست منذ الدورة الأولى، حيث يشير هذا الجدول الى نسبة التصويت في الكنيست الحادي عشر هو أقل نسبة بعد الكنيست الثاني الذي بلغ ٧٦،٢٪[٤]:

(١) هارتس ١٩٨٤/١١/٢٨
(٢) دفار ١٩٨٤/٨/١
(٣) هارتس ١٩٨٤/٧/٢
(٤) الجدول مأخوذ من سمير جبور، مرجع سابق، ص ١٣٥

الكنيست	السنة	النسبة المئوية للمشتركين في التصويت
الجمعية التحضيرية	١٩٤٩	٨٨، ١
الكنيست الثاني	١٩٥١	٧٦، ٢
الكنيست الثالث	١٩٥٥	٨٥، ٤
الكنيست الرابع	١٩٥٩	٨٤، ٣
الكنيست الخامس	١٩٦١	٨٤، ٥
الكنيست السادس	١٩٦٥	٨٦، ١
الكنيست السابع	١٩٦٩	٨٥، ٩
الكنيست الثامن	١٩٧٣	٨٠، ٧
الكنيست التاسع	١٩٧٧	٨٠، ٤
الكنيست العاشر	١٩٨١	٧٩، ٤
الكنيست الحادي عشر	١٩٨٤	٧٨

الصوت العربي(١)

أثناء التحضير للانتخابات العامة فقد ساد الوسط العربي ثلاثة اتجاهات. الاول يؤيد حزب راكاح، وهو الحزب الذي يستقطب في العادة معظم الأصوات العربية والذي يحتل المركز الأول في الوسط العربي. والثاني يدعو إلى تشكيل قائمة عربية مستقلة تعمل تحت شعار حل النزاع بين الاسرائيليين والفلسطينيين على أساس الاعتراف المتبادل. والتيار الثالث وهو الذي يرتبط بالأحزاب الصهيونية من خلال بعض الشخصيات العربية إلى قوائمه.

لقد شكل راكاح بالتعاون مع حركة الفهود السود كتلته تحت اسم الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة « حداش ». كما افرزت الاتصالات التي جرت في

(١) معظم المعلومات عن هذا الجانب مأخوذه عن تقارير الأحزاب الصهيونية وخصوصاً تقرير صادر عن مركز حزب العمل الاسرائيلي، دائرة الأقليات، تحت عنوان تلخيص نتائج الانتخابات في الوسطين العربي والدرزي للكنيست الحادية عشرة.

الوسط العربي كتلة جديدة ضمت الحركة التقدمية في الناصرة وجماعة الترانتيفا التي انشقت عن حركة شيلي بعد حرب لبنان وبعض رؤساء المجالس المحلية، وقد اخذت تسمية القائمة التقدمية للسلام. وهكذا فقد اصبح الصوت العربي موزعاً بين ثلاث جهات، هي كتلة حداش وكتلة القائمة التقدمية والأحزاب الصهيونية.

وتجدر الإشارة إلى ان عدد الأصوات الصالحة في الانتخابات الكنيست الحادي عشر قد ازداد بحوالي ٣٥ الفا أكثر من الكنيست العاشر. وهذه الزيادة جاءت نتيجة ٢٧ الف صوت من الشباب المصوتين لأول مرة بالإضافة إلى ثمانية الاف صوت جاءت من بين الأصوات التي امتنعت عن التصويت في المرات السابقة. هذا وقد بلغت نسبة التصويت في الكنيست الحادي عشر في الوسط العربي ٧٢٪ في مقابل ٦٨٪ في الكنيست السابق.

ويبين الجدول التالي عدد أصحاب حق الاقتراع والأصوات الصالحة للكنيست لدورات ٧٧، ٨١، ١٩٨٤ في الوسط العربي.

	الكنيست التاسعة «١٩٧٧»	٪	الكنيست العاشرة «١٩٨١»	٪	الكنيست ١١ «١٩٨٤»	٪
أصحاب حق الاقتراع	١٩٨،١٣٧		٢٤٢٧٤٨		٢٧٦٩٤٥	
أصوات صالحة	١٤٥،٢٦٦	٧٣،٧	١٦٤٣٦٨	٦٧،٧	١٩٩٧٤٩	٧٢،١

توزيع الأصوات على الأحزاب

لقد واجه راكاح تنافساً شديداً من القائمة التقدمية التي تم تشكيلها من محمد ميعارى وماتياهو بيليد، كما واجه في نفس الوقت منافسة من قبل حزب العمل الذي يعمل في الوسط العربي على مدار السنة، والذي زاد من نشاطه في الوسط العربي في الأونة الآخيرة، بحيث قام بافتتاح مكتبين له في الطيرة وفي الرينة قرب الناصره. كما قام بنشر وعوده حول وقف مصادرة الأراضي العربية،

وحول دمج العرب في جهاز الدولة، وحول المساواة وغير ذلك من الوعود والشعارات. وبالرغم من كل ذلك، فقد حافظ راكاح على مكانته كاكبر حزب في الوسط العربي، حيث حصل على ثلث مجموع الأصوات، كما حافظ في نفس الوقت على عدد مقاعده الأربعة في الكنيست الحادية عشرة.

أما بالنسبة للقائمة التقدمية للسلام فقد كان معقلها البارز هو المثلث، حيث حصلت هناك على نسبة ٣٦٪ من الأصوات وبذلك فقد تحولت إلى القوة الأولى في هذه المنطقة. ففي قريتي باقة الغربية وجت اللتين تتواجد فيهما نسبة عالية من المثقفين حصلت التقدمية على ٥٦٪ من الأصوات. كذلك برزت قوتها في كفر قاسم، الطيرة عارة، عرعرة، وكذلك في المشيرفة مصمص. وفي مدينة الناصرة حصلت التقدمية على ١٤٪ من الأصوات. أما في الوسط الدرزي فقد كان تأييدها شبه معدوم، إذ لم تحصل على أكثر من ١٪. وفي النقب فقد حصلت على ١٣٪ من الأصوات[١].

وكانت النتيجة ان حصلت القائمة التقدمية للسلام على حوالي ١٨٪ من الصوت العربي. كما قد حصلت على أكثر من أربعة الاف صوت من الوسط اليهودي. نظراً لأنها ظهرت بقائمة عربية ـ يهودية مشتركة. وهذا ما أهلها لأن تحصل على مقعدين في الكنيست الحادية عشرة.

وإذا كانت حركة حداش قد حصلت على ٣٣٪ من الأصوات والقائمة التقدمية قد حصلت على ١٨٪ اي ما مجوعه ٥١٪ من الأصوات، فإن هذا يعني ان الأحزاب الصهيونية قد حصلت على حوالي ٤٩٪ من الأصوات العربية. وقد حصل التجمع على ٢٤٪ من الأصوات في مقابل ٢٦٪ حصلت عليها بقية الأحزاب الصهيونية الأخرى.

لقد حصل التجمع (المعراخ) على ٥٢ الف صوت في مقابل ٤٧ الفاً في الانتخابات السابقة، اي أنه فاز بخمسة الاف صوت جديد. وبذلك يكون الصوت العربي قدم لحزب المعراخ ثلاثة مقاعد في الكنيست الحالية، كما كان

(١) الملف، المجلد الأول، عدد (٧) تشرين أول ١٩٨٤ ص ٥٩٨

الأمر عليه سابقاً. وكان المعراخ قد وعد بادراج ثلاثة مرشحين عرب في أماكن مضمونة في قائمته، لكنه أدرج مرشحين عربيين اثنين هما محمد وتد وعبد الوهاب دراوشة، اللذين فازا في الانتخابات الحالية ضمن قائمة المعراخ المقدمة للانتخابات. وبذلك فقد حافظ التجمع العمالي (المعراخ)، على مركزه باعتباره الحزب الثاني من حيث الحجم في الوسط العربي. فقد حافظ على قوته في الجليل الشرقي وزاد من قوته في الوسط الدرزي بحوالي ٤٪ وفي المقابل فقد طرأ انخفاض ملحوظ على الأصوات المؤيدة له في الجليل الغربي وفي منطقة المثلث حيث انخفضت نسبة الأصوات للتجمع هنالك بحوالي ٩٪.

أما التكتل (الليكود) فقد حصل على حوالي ٩٧٠٠ صوت أي ما نسبته ٥٪ من مجموع الأصوات. وقد جاء ٥٣٪ من هذه الأصوات من الوسط الدرزي حيث حصل على ٣٢٠٠ صوت كما حصل من البدو على ٢٠٠٠ صوت، وقد جاء معظم هذه الأصوات من الجيش، حيث يخدم أفراد هاتين المجموعتين في المؤسسة العسكرية الاسرائيلية.

أما حركة ياحد التي استثمرت جهوداً ووسائل كثيرة في دعايتها الانتخابية بما في ذلك ادراج مرشح عربي في قائمتها هو محمد مصاروة، حيث تم ادراجه في المركز السادس في القائمة، فقد حصلت على حوالي (١١) الف صوت اي ما نسبته ٥،٥٪ من مجموع الأصوات. وقد حصلت عليها هذه الحركة من جميع المناطق وبتقسيم متساو تقريباً، ما عدا المثلث بالرغم من أن ممثلها من هذه المنطقة، حيث حصلت على ١٨٠٠ صوت من هذه المنطقة فقط. وتجدر الإشارة إلى أن حركة ياحد قد حصلت فقط على ثلاثة مقاعد في البرلمان احتلها الثلاثة الأوائل في قائمة الحركة. وبذلك فان محمد مصاروة لم يفز في هذه الانتخابات[١].

اما المفدال فقد حصل على ٧٧٠٠ صوت تشكل ٤٪ من الأصوات تقريباً. ومن الملاحظ ان هذا التكتل قد زاد من عدد أصواته في الوسط العربي، اذ

---

(١) المصدر نفسه

بلغت الزيادة حوالي ١،٥٪ تقريباً. وقد جاء ٧٥٪ من هذه الأصوات من قرى الجليل التي تقع تحت تأثير حاكم لواء الشمال يسرائيل كينغ، حيث حصل هذا التكتل على ستة الاف صوت من هذه المنطقة.

كما حصلت حركة شينوي على ٨٨٠٠ صوت، أي ما نسبة ٤٪ من مجموع الأصوات وقد جاء معظم هذه الأصوات من الوسط الدرزي حيث حصلت هذه القائمة على ما نسبته ٧٨٪ من هذا الوسط. وقد كان ذلك بسبب ادراج اسم مرشح درزي هو زيدان ابو عطشة في المركز الثالث في هذه القائمة. وقد استطاعت قائمة شينوي من الحصول على ثلاثة مقاعد في الكنيست الحالية مما ادى الى فوز المرشح العربي بمقعد ضمن هذه القائمة.

والظاهرة الملفتة للنظر هي ان قائمة «كاخ» التي يتزعمها الحاخام العنصري مئير كاهانا قد حصلت على ١٢٤ صوتاً من الوسط العربي بالرغم من نظرياته المتطرفة والتي يدعو فيها إلى طرد العرب من فلسطين المحتلة وبكافة الطرق والوسائل وقد جاء نصف هذه الأصوات من قرى الجليل في شمال فلسطين المحتلة.

ويبين الجدول التالي توزيع الأصوات العربية خلال سنوات ٧٧، ٨١، ١٩٨٤.

الكتل	الكنيست التاسعة		الكنيست العاشرة		الكنيست الحادية عشرة	
	١٩٧٧	٪	١٩٨١	٪	١٩٨٤	٪
راكاح	٧١٧١٨	٤٩،٤	٦٠٣٩٧	٣٦،٧	٦٣٩٦٤	٣٢
المعراخ	١٦٣٢٧	١١،٣	٤٧١٧٧	٢٨،٧	٥١٩٣٦	٢٦
قوائم عربية	٢٣٥٨٢	١٦،٢	٢٠٥٩٠	١٢،٥		
الليكود	٤٤٤٨	٣	١٠٥٠١	٦،٤	٩٧٣٨	٤،٩
مفدال	٦٦٢٨	٤،٥	٥٥٥٢	٣،٤	٧٧٣٩	٣،٩
شينوي	٥١٨١	٣،٦	٦٥٢١	٤	٨٧٨٧	٤،٤
التقدمية					٣٥٣١٧	١٧،٧

ياحد					١٠٩٨٤	٥،٥
كهانا					١٢٤	
اخرون	١٧٣٨٢	١٢	١٣٦٣٠	٨،٣	١١١٦٠	٥،٦

النواب العرب في الكنيست

لقد فاز بعضوية الكنيست الحادية عشرة سبعة من المرشحين العرب. خمسة منهم شغلوا عضوية الكنيست في السابق. واثنان منهم حصلوا على هذه العضوية لأول مرة. وهم:

١ ـ توفيق طوبي: المرشح الثاني في قائمة حداش. وشغل عضوية الكنيست منذ الكنيست الأولى. وهو صحفي بارز.

٢ ـ توفيق زياد: المرشح الرابع في قائمة حداش وهو عضو في الكنيست منذ الكنيست السادسة رئيس بلدية الناصره. شاعر وصحفي بارز.

٣ ـ محمد وتد: المرشح رقم ٣٣ في قائمة المعراخ ـ يمثل المابام. عضو في الكنيستب العاشرة من سكان قرية جت في المثلث، عمل في الحقل العمالي.

٤ ـ زيدان عطشة: المرشح الثالث في قائمة شينوي. نجح في انتخابات الكنيست التاسعة ضمن قائمة داش. وفشل في انتخابات الكنيست العاشرة وهو من عسفيا.

٥ ـ أمل نصر الدين: المرشح رقم ٢٨ في قائمة الليكود. شغل عضوية الكنيست منذ الكنيست التاسعة. وهو من دالية الكرمل، وعمل سكرتيراً لمجلس العمال.

٦ ـ عبد الوهاب دراوشة: المرشح رقم ٤٢ في قائمة المعراخ ـ يمثل حزب العمل. وهو من قرية اكسال في قضاء الناصرة. عمل في حقل التعليم فاز بعضوية الكنيست لأول مرة.

٧ ـ محمد ميعاري، رئيس قائمة الحركة التقدمية للسلام. وهو محام من سكان مدينة حيفا. وسكرتير لجنة الدفاع عن الأراضي العربية.

المبحث الثالث

النتائج العامة للانتخابات

نظرة سريعة إلى نتائج الانتخابات نجد انها قد أظهرت تراجعا محدوداً في قوة الكتلتين الكبيرتين، لصالح الأحزاب الصغيرة. فقد تراجعت قوة الليكود من ٤٨ مقعداً في الكنيست السابقة إلى ٤١ مقعداً في الكنيست العاشرة إلى ٤٤ مقعداً في الكنيست الجديدة. ويبدو أن المقاعد التي فقدها الليكود ذهبت إلى حلفائه في حركة «هتحياه»، والتي تمكنت من رفع رصيدها من ٣ إلى ٥ مقاعد، وبذلك فقد أصبحت الكتلة الثالثة في الكنيست.

توزيع المقاعد بين الأحزاب

لقد حصلت حركة حيروت على ٢٥ مقعداً، وحزب الأحرار على ١٣ مقعداً، وحركة لاعام على ثلاثة مقاعد. وبذلك يكون الحيروتيون قد فقدوا ثلاثة مقاعد، والأحرار واحداً، بحيث بقي له في الكنيست الحالية ستة مقاعد. كما شهدت الكنيست الحالية تراجعاً لبعض الأحزاب الدينية. فقد خسر المفدال مقعدين بحيث تراجع وجوده في الكنيست من ستة مقاعد إلى أربعة مقاعد. وقد ذهب هذان المقعدان إلى حركة موراشاه التي يتزعمها الحاخام حايم دروكمان. كما خسر حزب اغودات اسرائيل مقعدين هو الآخر بحيث أصبح له حالياً مقعدان في الكنيست. وقد ذهب هذان المقعدان إلى حركة شاس التي يتزعمها اسحق بيرتس والتي نالت اربعة مقاعد وقد نالت المقعدين الآخرين على حساب حركة تامي التي يتزعمها اهارون ابو حصيرة.

هذا وقد تمكنت حركة شينوي من الحصول على مقعد اضافي، وصار لها

ثلاثة مقاعد في الكنيست. وقد جاءت هذه المقاعد على حساب حليفها المعراخ. كما تمكنت حركة حقوق المواطن « راتس » التي تتزعمها شلوميت الوني المتحالفة مع حركة شيلي بزعامة ران كوهين من الحصول على ثلاثة مقاعد في الكنيست الحالية بعد أن كان لها مقعد واحد في الكنيست السابقة. ومن الواضح أيضاً ان هذين المقعدين جاءا على حساب التجمع حليف راتس.

وقد حافظت حداش التي يقودها حزب راكاح على قوتها الانتخابية، على الرغم من المنافسة الخطيرة التي تعرضت لها من جانب القائمة التقدمية للسلام، وعلى الرغم من الهجمات الأخرى الصهيونية وعلى الخصوص حزب العمل على الصوت العربي الذي يشكل اساس القاعدة الانتخابية لقائمة حداش. وقد حصلت هذه الجبهة على مقاعدها الأربعة. كما حافظت قائمة أومتس التي يتزعمها ايغال هورفيتش على مقعدها التي احتلته في الكنيست السابقة أما حركة « ياحد » التي يتزعمها عيزر وايزمن فقد خابت أمال زعمائها في تكوين كتلة كبيرة ومؤثرة في الكنيست من خلال الحصول على خمسة أو ستة مقاعد، ولم تحصل هذه الحركة سوى على ثلاثة مقاعد فقط. كما استطاعت القائمة التقدمية للسلام برئاسة المحامي محمد ميعارى من تثبيت أقدامها في الكنيست حيث حصلت على مقعدين. وتبقى حركة كاخ العنصرية والتي يتزعمها الحاخام مائير كاهانا فقد استطاع بعد ان فشل في ثلاثة انتخابات سابقة من الوصول إلى الكنيست وحصل على مقعد واحد في الكنيست الحالية.

ويوضح الجدول التالي النتائج النهائية للمعركة الانتخابية بالمقارنة مع نتائج الكنيست السابقة[١]:

القائمة	عام ١٩٨٤			عام ١٩٨١		
	عدد المقاعد	الأصوات	نسبة مئوية	عدد المقاعد	الأصوات	نسبة مئوية
١ ـ التجمع	٤٤	٧٢٤٠٧٤	٣٤،٩	٤٧	٧٠٨١٠٧	٣٦،٦
٢ ـ الليكود	٤١	٦٦١٣٠٢	٣١،٩	٤٨	٧٥٨٢٩٩	٣٧،١

(١) المصدر: هارتس ١٩٨٤/٨/١، دافار ١٩٨٤/٨/١

	عام ١٩٨٤			عام ١٩٨١		
٣ ـ هتحيا	٥	٨٣٠٣٧	٤،٠	٣	٤٤٦٧٧	٢،٣
٤ ـ المفدال	٤	٧٣٥٣٠	٣،٥	٦	٩٥٤٢٣	٤،٩
٥ ـ حداش	٤	٦٩٥١٨	٣،٤	٤	٦٤٤٥٢	٣،٤
٦ ـ شاس	٤	٦٣٦٠٥	٣،١			
٧ ـ شينوي	٣	٥٤٧٤٧	٢،٦	٢	٢٩٨٣٤	١،٥
٨ ـ راتس	٣	٤٩٦٩٨	٢،٤	١	٢٧٨٧٥	١،٤
٩ ـ ياحد	٣	٤٦٣٠٢	٢،٢			
١٠ ـ القائمة التقدمية	٢	٣٨٠١٢	١،٨			
١١ ـ اغودات يسرائيل	٢	٣٦٠٧٩	١،٧	٤	٧٢٣٢٢	٣،٧
١٢ ـ موراشا	٢	٣٣٢٨٧	١،٦			
١٣ ـ تامي	١	٣١١٠٣	١،٥	٣	٤٤٤٣١	٢،٣
١٤ ـ كاخ	١	٢٥٩٠٧	١،٢			
١٥ ـ أومتس	١	٢٣٨٤٥	١،٢			

انتخابات رئيس الكنيست

لم يتم انتخاب رئيس الكنيست الحادي عشر في الجلسة الأولى كما هو مقرر في العادة. وقد جرى ترؤس الجلسة الأولى من قبل عضو الكنيست يوسف بورغ باعتباره أكبر الأعضاء سناً. ومن الملاحظ ان الكنيست في هذه الحالة قد وقع في خطأ قانوني، اذ أن القانون لا يسمح لعضو الكنيست بالجمع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. وقد آثار هذا الإجراء جدلاً كبيراً في الأوساط السياسية، مما استدعى تعيين ابا ابين وهو من أعضاء الكنيست عن حزب العمل كرئيس للكنيست بدلاً من بورغ.

وقد تمكن الكنيست في ١٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٤، وهو اليوم السابق لتشكيل الحكومة من انتخاب رئيس له. وكان الرئيس المنتخب هو مرشح المعراخ شلومو هيلل، حيث نال (٦٠) صوتاً في مقابل ٤٦ صوتاً نالها مرشح الليكود مئير كوهين افيدوف. وقد امتنعت حركة هتحياه التي يتزعمها الحاخام حاييم دروكمان وحزب داش الذي يترأسه مائير فلنر عن التصويت. في حين

تغيب ممثلو حركة موراشاه عن الجلسة. وكانت أحزاب المفدال وتامي والقائمة التقدمية للسلام قد أيدت مرشح المعراخ شلومو هيلل[1].

شلومو هيلل
رئيس الكنيست الحادي عشر

ولد في بغداد عام ١٩٢٣ وقدم إلى فلسطين عام ١٩٣٠. درس في كلية هرتسليا، وخلال فترة الحرب العالمية الثانية كان أحد أفراد شبكة صهيونية تنشط لتهجير اليهود من العراق الى فلسطين، ولا يزال قسم من هذه النشاطات يعتبر حتى الآن في عداد الاسرار، وفي اوائل عام ١٩٥٠ ترأس شلومو هيلل الطاقم الاسرائيلي السري الذي تفاوض مع حكومة نوري السعيد سرا حول تهجير يهود العراق إلى الكيان الصهيوني، أثناء العدوان الثلاثي على مصر شارك في عملية تهجير بعض يهود مصر إلى الكيان الصهيوني من بور سعيد وهي العملية التي كان يقودها اريبه آلياف الذي أصبح فيما بعد سكرتيراً عاماً لحزب العمل.

في أوائل الستينات انتخب عضواً في الكنيست، وبعد ذلك عين سفيراً للكيان الصهيوني في غينيا ثم في ساحل العاج ثم عضواً في الوفد الاسرائيلي في الامم المتحدة، وفي عام ١٩٦٩ انتخب عضواً في الكنيست، وعين وزيراً للشرطة وظل في هذا المنصب حتى عام ١٩٧٧، وقد انتخب عضواً في كل من الكنيست الثامنة والتاسعة والعاشرة والحادية عشرة حيث اصبح رئيساً للكنيست الأخيرة.

ويعتبر شلومو هيلل من أبرز رموز جناح «الصقور» في حزب العمل.

(١) سمير جبور، مرجع سابق، ص ١٨٢

توزيع لجان الكنيست على الأحزاب

دخلت لجان الكنيست ضمن صفقة بين الكتلتين الكبيرتين، أي المعراخ والليكود، وقد تم الاتفاق بين هاتين الكتلتين على اقتسام لجان الكنيست العشرة بالتساوي بينهما. كما تم الاتفاق على اسناد بعض اللجان الفرعية لحلفائهما من الأحزاب المنضوية في الائتلاف والمعارضة.

وجاء توزيع اللجان كما يلي:

حزب العمل

١ ـ لجنة الخارجية والأمن

تولى رئاسة هذه اللجنة حاييم بارليف، وتم توزيع عضوية اللجان بالتساوي على حزب العمل والليكود وحلفائهما. ويبلغ عدد اللجنة مع الرئيس (٢٣) عضواً

٢ ـ اللجنة التنظيمية

٣ ـ اللجنة الاقتصادية

٤ ـ لجنة الثقافة والمعارف

٥ ـ لجنة العمل والرفاه

حزب الليكود

١ ـ لجنة الشؤون المالية وقد تولى رئاستها حزب اغودات اسرائيل

٢ ـ لجنة الشؤون الداخلية

٣ ـ لجنة شؤون الهجرة والاستيعاب وتولى رئاستها حزب هتحياه

٤ ـ لجنة القانون والقضاء والدستور

٥ ـ لجنة شؤون الكنيست

التركيب الشخصي للكنيست

يشكل التركيب الشخصي للكنيست احد المؤشرات الهامة لكيفية العلاقات المتبادلة بين اعضائه. وبالرغم من ان هؤلاء الأعضاء ينتمون في حقيقة الأمر إلى أحزاب سياسية من المفترض ان يعملوا تحت لوائها، الا أنه في كثير من الأحيان تؤثر العلاقات الشخصية على كيفية سير المناقاشات بداخل الكنيست.

واذا استعرضنا المتغيرات التي نجمت عن انتخابات الكنيست الحادي عشر، فاننا نلاحظ هنا ازدياد عدد الأعضاء ذوي الأصول الشرقية (السفرديم)، إذ بلغ عدد هؤلاء في الكنيست العاشرة (٢٢) عضواً وقد ارتفع هذا العدد ليصل إلى (٣١) عضواً في الكنيست الحادية عشرة. وقد بدا تحسن وضع هؤلاء في الأماكن التي احتلوها في القوائم الانتخابية ويعبر عن ذلك احتلالهم للأماكن الثانية في الكتلتين الكبيرتين، المعراخ والليكود. فقد احتل اسحق نافون رئيس الدولة السابق المكان الثاني في قائمة المعراخ بينما احتل ديفيد ليفي المكان الثاني في قائمة الليكود. كما بلغ عدد العرب في الكنيست سبعة اعضاء اي بزيادة عضوين عن الكنيست العاشرة[1].

وتوضح تركيبة الكنيست انه دخلها (٢٨) عضواً جديداً (٧) أعضاء قدامى كانوا قد خرجوا من الكنيست في فترات مختلفة ثم عادوا اليه سنة ١٩٨٤. ومن اعضاء الكنيست العائدين والذين بقوا خارج الكنيست نحو ستة أعوام: اسحق نافون وهو رئيس الدولة السابق وهي المرة الأولى التي يعود فيها للكنيست رئيس دولة سابق.

وباقي الأعضاء القدامى ـ الجدد هم: حايكا غروسمان، افنرشاكي، زيدان ابو عطشة، عيزر وايزمن، ابراهام فيرديغر، موشيه ارنس، الذي ترك الكنيست بعد تعيينه سفيراً لإسرائيل في الولايات المتحدة[2]. كما غابت من الكنيست الجديدة شخصيات سياسية معروفة، من أمثال مناحيم بيغن رئيس الوزراء السابق ومردخاي تسيبوري وزير الاتصالات، ويعقوب مريدور وزير

(١) مجلة الأرض (٢٣) تاريخ ١٩٨٤/٨/٢١
(٢) سمير جبور، مرجع سابق، ص ١٨٣

الصناعة ويتسحاق بيرمان وزير الطاقة السابق، ودرور زيجرمان وهما من الليبراليين المنشقين، وكذلك مردخاي بن بورات زعيم حركة تيلم، ويهودا بن مئير نائب وزير الخارجية من حزب المفدال. وبن تسيون روبين نائب وزير العمل والرفاه من حركة تامي، ومناحيم سفيدور رئيس الكنيست العاشرة من الحزب الليبرالي وابراهيم ملميد من المفدال وايتان ليبني من حيروت وشلومو لورنتس وشموئيل البرت من اغودات اسرائيل وحنان بورات الذي انشق عن هتحياه وكان الرابع في قائمة «قورافا». كما خرج يروحام ميشيل سكرتير الهستدروت السابق وحل مكانه يسرائيل كيسار السكرتير الجديد وهو من حزب المعراخ. وخرج من نواب المعراخ أيضاً نفتالي بلومنتال ويحزقيل زكاي ورعنان كوهين ورعنان نعيم واودي سباج وميخائيل بارزوهر[1].

ومن ناحية توزيع الاعمار نجد ان معظم اعضاء الكنيست الحالية هم ممن تتراوح أعمارهم ما بين ٤٠ـ٦٠ عاماً، مع توازن معين بين ابناء الأربعين والخمسين، وبين ابناء الخمسين والستين. ونجد ان ما يفوق سن الستين لا يتعدى الربع، واثنان فقط يفوق عمرهم السبعين هما يوسف بورغ (٧٥) عاماً واليعزر شوستاك (٧٣) عاماً. كما يوجد عشرة أعضاء يقل عمر الواحد منهم على أربعين عاماً.

وإذا نظرنا إلى الأعضاء الجدد، وبدأنا تصنيفهم حسب المهن، نجد ان هؤلاء هم أصحاب مهن متنوعة، من بينهم كبار موظفون، رجال قانون أكاديميون وأساتذة جامعات، ضباط عسكريون، ولا سيما رؤساء أركان سابقين، سفراء، رجال دين.

فقد دخل الكنيست الحادية عشرة ثلاثة من كبار موظفي الدولة، وثلاثتهم من كتلة الليكود. حيث خدم اثنان منهما في منصب مدير عام في وزارات الحكومة، وهما اوريئيل لين (٤٩ عاماً) وعوزي لنداو (٣٧ عاماً). والأخيران هما من ابناء أعضاء سابقين في الكنيست من قبل حيروت، غير أن انتخابهما هذه

(١) دافار ١٩٨٤/٧/٣٠

المرة قد تم وفق مؤهلاتها وليس تكريماً لآبائها [1].

وقد انضم للكنيست ثلاثة من كبار الموظفين في الدولة. وقد اثار انضمام هؤلاء للكنيست الاهتمام من ناحية نسيج العلاقات بين الكنيست والحكومة. ويكمن الفارق الواضح في البنية الشخصية للكنيست الحادية عشرة بالمقارنة مع الكنيست السابقة، في انضمام رئيس سلطة محلية واحد فقط إلى الكنيست هو عوبيديا إيلي عضو الليكود من العفولة.

وقد انضم إلى الكنيست الحادية عشرة ثلاثة من الأكاديميين هم: دافيد ليفاي (المعراخ)، والبروفسور في القانون وعلم الإجرام الدكتور ماتي بيليد (القائمة التقدمية للسلام)، والمتخصص في الأدب العربي. والبروفسور افنير شاكي (المفدال) وبعد ان أبعد البروفسور يوسف روم عن قائمة الليكود، حيث أعطي مكاناً غير مضمون، فإن الكنيست تضم حالياً سبعة أساتذة جامعيين. وإذا صنفنا هؤلاء الأكاديميين حسب الميول السياسية نجد أن أربعة منهم ينتمون إلى قوائم الوسط وإلى يسار الوسط. وثلاثة ينتمون إلى الوسط وإلى يمين الوسط. ويبين لنا التقسيم الاختصاصي إلى أن الأربعة متخصصون في الأداب والاجتماع بينما هناك اثنان متخصصان في العلوم الدقيقة [2].

ودخل الكنيست الجديد أحد عشر ضابطاً كبيراً من رتبة عقيد وما فوق، بينهم أربعة رؤساء أركان سابقين هم: اسحق رابين، وحاييم بارليف، مرداخاي غور وهؤلاء ينتمون إلى المعراخ، ورفائيل ايتان من هتحياه. كما دخل الكنيست أول مرة الضباط: العقيد ران كوهين من حركة حقوق المواطن (راتس)، والعقيد مردخاي بار ـ اون ضابط التثقيف في الأركان العامة وهو من راتس، واللواء متياهو بيليد من القائمة التقدمية للسلام وعيزر وايزمن قائد سلاح الجو سابقاً وهو رئيس حزب ياحد وعضو سابق في الكنيست، وارئيل شارون من الليكود وبنامين بن اليعازر وهو من ياحد، وكان يعمل حاكماً عسكرياً للضفة الغربية. ونلاحظ هنا زيادة عدد العسكريين بالمقارنة مع الكنيست السابقة اذ لم

(١) دافار ١٩٨٤/٧/٣٠

(٢) على همشمار ١٩٨٤/٨/١

يكن في الكنيست العاشرة سوى (٦) ضباط بينما نجد هنا (١١) ضابطاً.

وقد زاد عدد النساء في الكنيست بنسبة عضو واحد فقط، اذ بلغ عدد الأعضاء الإناث عشرة أعضاء في مقابل تسعة أعضاء في الكنيست السابقة. ويلاحظ توزيع النساء على الأحزاب، بحيث يوجد ستة نساء عن المعراخ (أربع عن حزب العمل واثنتان عن المابام). وهناك أمرأتان عن الليكود (واحدة عن حيروت والثانية عن الأحرار). وبالإضافة إلى هؤلاء هناك زعيمة حركة حقوق المواطن (راتس) شولاميت الوني. وغيئولا كوهين من حزب هتحياه.

نتائج الانتخابات
من الكنيست الاولى حتى الكنيست الحادية عشرة[1]

(١)
الكنيست الأولى
جرت بتاريخ ١٩٤٩/١/١٥

مباي	٤٦	الشيوعيون	٤
مبام	١٩	القائمة العربية	٢
الجبهة الدينية الموحدة	١٦	المحاربون	١
حيروت	١٤	فيتسو	١
الصهيونيونالعموميون	٧	القائمة اليمينية	١
التقدميون	٥	المجموع	١٢٠ مقعداً
السفرديم	٤		

---
(١) غازي السعدي، نواف الزرو، غسان كمال، الكتاب السنوي ١٩٨١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص ٦٢-٦٦

(٢)

الكنيست الثانية

جرت بتاريخ ١٩٥١/٧/٣٠

مباي	٤٥	هبوعيل همزراحي	٨
الصهيونيون العموميون	٢٠	حيروت	٨
مبام	١٥	الشيوعيون	٥
التقدميون	٤	الشرقيون	٢
القائمة العربية	٣	التقدم والعمل (قائمة عربية)	١
اغودات اسرائيل	٣	الزراعة والتطوير (قائمة عربية)	١
السفرديم	٢	القائمة اليمنية	١
عمال اغودات اسرائيل	٢	المجموع	١٢٠ مقعداً

(٣)

الكنيست الثالثة

جرت بتاريخ ١٩٥٧/٧/٢٦

مباي	٤٠	الشيوعيون	٦
حيروت	١٥	التقدميون	٥
الصهيونيون العموميون	١٣	القائمة العربية	٢
الحزب الوطني الديني	١١	التقدم والعمل (قائمة عربية)	٢
احدوت هعبودا	١٠	الزراعة والتطوير (قائمة عربية)	١
مبام	٩	المجموع	١٢٠ مقعداً
الجبهة التوراتية	٦		

(٤)

الكنيست الرابعة

جرت بتاريخ ٣/١١/١٩٥٩

مباي	٤٧	التقدميون	٦
حيروت	١٧	الشيوعيون	٣
الحزب الوطني الديني	١٢	التقدم والتطوير	٢
مبام	٩	التعاون والأخوة	٢ قوائم عربية
الصهيونيون العموميون	٨	الزراعة والتطوير	١
احدوت هعبودا	٧	المجموع	١٢٠ مقعداً
الجبهة التوراتية	٦		

(٥)

الكنيست الخامسة

جرت بتاريخ ١٥/٨/١٩٦١

مباي	٤٢	الشيوعيون	٥
حيروت	١٧	اغودات اسرائيل	٤
ليبيراليم	١٧	عمال اغودات اسرائيل	٢
الحزب الوطني الديني	١٢	التعاون والاخاء قائمة عربية	٢
مبام	٩	التقدم والتطوير قائمة عربية	٢
احدوت هعفودا	٨	المجموع	١٢٠ مقعداً

(٦)

الكنيست السادسة

جرت بتاريخ ٢/١١/١٩٦٥

التجمع	٤٥	القائمة الشيوعية	

		الجديدة (راكاح)	٣
غاحل	٢٦	عمال اغودات اسرائيل	٢
الحزب الوطني الديني	١١	الشيوعيون	١
رافي	١٠	التعاون والاخاء	٢
مبام	٨	التقدم والتطوير	٢
		قوائم عربية	
التقدميون	٥	هعولام هزية	١
اغودات اسرائيل	٤	المجموع	١٢٠ مقعداً

(٧)

الكنيست السابعة

جرت بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٦٩

التجمع	٥٦	ح.م	٤
غاحل	٢٦	القائمة الشيوعية	
		الجديدة (راكاح)	٣
الحزب الوطني الديني	١٢	التقدم والتطوير	٢
اغودات اسرائيل	٤	التعاون والإخاء	٢
		قوائم عربية	
التقدميون	٤	عمال اغودات اسرائيل	٢
هعولام هزية	٢	الشيوعيون	١
المركز الحر	٢	المجموع	١٢٠ مقعداً

(٨)

الكنيست الثامنة

جرت بتاريخ ٣١/١٢/١٩٧٣

التجمع	٥١	حقوق المواطن	٣
التكتل	٣٩	التقدم والتطوير	٢

الحزب الوطني الديني	١٠	القائمة البدوية	١
		قوائم عربية	
الجبهة التوراتية	٥	موكيد	١
التقدميون	٤	المجموع	١٢٠ مقعداً
القائمة الشيوعية			
الجديدة (راكاح)	٤		

(٩)
الكنيست التاسعة
جرت بتاريخ ١٩٧٧/٥/١٧

التكتل	٤٣	سلوم تصيون	٢
التجمع	٣٢	شيلي	٢
القائمة الديمقراطية			
للتغيير	١٥	عمال اغودات اسرائيل	١
الحزب الوطني الديني	١٢	حقوق المواطن	١
الجبهة الديمقراطية			
للسلام		القائمة العربية	١
والمساواة (راكاح)	٥	فلاطون شارون	
		(التقدميون)	١
اغودات اسرائيل	٤	المجموع	١٢٠ مقعداً

(١٠)
الكنيست العاشرة
جرت بتاريخ ١٩٨١/٦/٣٠

التكتل	٤٨	الحزب الوطني الديني	٦
التجمع	٤٧	اغودات اسرائيل	٤
الجبهة الديمقراطية		حركة التجديد	

للسلام		الوطني	٢
والمساواة (راكاح)	٤	التغيير	٢
هتحيا	٣	حقوق المواطن	١
حركة تراث اسرائيل	٣	المجموع	١٢٠ مقعداً

(١١)

الكنيست الحادية عشرة

جرت بتاريخ ١٩٨٤/٧/٢٣

التجمع	٤٤	حركة ياحد	٣
التكتل	٤١	القائمة التقدمية	
		للسلام	٢
هتحياه	٥	اغودات اسرائيل	٢
الجبهة الديمقراطية			
للسلام		حركة موراشاه	٢
والمساواة (حداش)	٤	حركة تقاليد اسرائيل	١
الحزب الوطني الديني	٤	(تامي)	
(المفدال)		حركة كاخ	١
القائمة الدينية لليهود		قائمة اومتس	
الشرقيين (شاس)	٤	للانعاش الاقتصادي	١
حركة شينوي	٣		
حركة راتس	٣	المجموع	١٢٠ مقعداً

الباب الرابع

الأحزاب

الفصل الأول: حزب المعراخ (التجمع)
الفصل الثاني: حزب الليكود (التكتل)
الفصل الثالث: أحزاب الوسط

تمهيد

يتبين لنا مما تقدم أن الأحزاب السياسية تشكل الركيزة الأساسية التي يقوم عليها النظام السياسي في إسرائيل. وبالإضافة إلى الدور الذي تضطلع به في الحياة السياسية، فهي تقوم فوق ذلك بدور هام في الحياة الاقتصادية والاجتماعية أيضاً. ويمكن القول إن النظام ما هو إلا الأحزاب والأحزاب ما هي الا النظام، وحصوصاً متى علمنا أن جميع الزعماء السياسيين ورجال الحكم، بل والقادة العسكريين ينتمون إلى الأحزاب والحركات السياسية الرئيسية المختلفة. بل هم قادمون من بين صفوفها، حتى أنه من الصعب الفصل بين سياسة الأحزاب وسياسة الحكومة. فالحكومة عبارة عن ائتلاف بين مجموعة من الأحزاب رئيسها وأعضاؤها هم زعماء هذه الأحزاب.

فالأحزاب السياسية في إسرائيل تضطلع بمهام متباينه، فهي تحكم وتعارض، وتنتقي الزعماء السياسيين، وهي الأدوات التي تمارس جميع نشاطات إسرائيل السياسية، وتقدم للناخب فرص الاختيار فيما يتعلق بسياسة وتعيين أفراد الجهاز الإداري ومن خلال قيامها بهذه المهام المتنوعة، تعكس هذه الأحزاب بالضرورة الواقع السياسي الذي تتحرك فيه. ومن الطبيعي أن يعكس الحزب الوسط الذي ينتمي إلنيه بشكل أوثق سواء فيما يتعلق بتسمية المرشحين أو اختيار وسائل الترغيب في الحملة الدعائية.

وفوق ذلك فإن الأحزاب تؤثر على الوسط الذي تعيش فيه بمقدار ما تتأثر به. فهي تثبت مبادئها الرئيسية، وتكيف نفسها للرأي العام وتتكيف به. وعندما يتبنى الحزب قيم الوسط الذي ينمو فيه ومفاهيمه، يثبت بذلك دعائمه ويشق

لهذه القيم والمفاهيم مكاناً في المجتمع. كما أن الأحزاب السياسية في إسرائيل هي نفسها الهيئات التي تشكل القطاعات المكونة للمجتمع فالحزب السياسي في إسرائيل يسعى لاكتساب الأصوات، ويسعى في الوقت نفسه لاكتساب الأعضاء. وهو لا يكتفي بإقامة الحكومة، وإنما ينمي أيضاً في أوساط أعضائه نمطاً حياتياً عقائدياً متناسقاً.

وتعتبر بعض الحركات السياسية في إسرائيل وحدة ذاتية مستقلة، فهي تملك صحفاً خاصة بها، ودور نشر، وحركات للشباب، وبنوكاً وشركات تامين، ومزارع جماعية ومشروعات سكنية ومعاهد تعليمية. وتسعى بحكم كونها حركة إلى تجنيد أكبر عدد ممكن من الأعضاء في صفوفها. وتدفع أعضاءها إلى الاندماج كلية في الحركة الحزبية. وعلى سبيل المثال فإن عضو الحركة يسكن في المساكن التابعة لها، ويحصر الندوات والحفلات في المدارس، ويقرأ الكتب الصادرة عنها، وينتسب إلى النادي المحلي، ويحضر الاجتماعات الأسبوعية التي تعقدها الفروع المختلفة، ويؤمن بعقيدة الحركة كتعبير عن «الحقيقة». وإذا كان يعتبر حركته ناطقة «بالحقيقة» فمعنى ذلك أن بقية الحركات والأحزاب كاذبة في نظره ويكن لها الكراهية والازدراء.

الجذور التاريخية للأحزاب

إذا كان المؤتمر الصهيوني الأول المنعقد في بال بتاريخ ٢٩ ـ ٣١ آب ١٨٩٧ بزعامة هرتزل قد أقر تلك الأسس التي عرفت فيما بعد بـ «برنامج بال» والتي نصت على:

«إيجاد وطن للشعب اليهودي في فلسطين يضمنه القانون العام، ثم تشجيع استيطان فلسطين، وتنظيم اليهود عامة بمؤسسات ترتبط بمنظمة عالمية، والحصول على موافقة الدول الكبرى لتحقيق أهداف الحركة الصهيونية»

إلا أن الحركة قد سادتها تيارات فكرية اختلفت حول الوسيلة لتحقيق هذه المبادىء وحول طبيعة النظام السياسي والاقتصادي للدولة اليهودية المنوي إقامتها. ويمكن تصنيف هذه التيارات في ثلاثة:

١ ـ الصهيونية العمومية.

٢ ـ الصهيونية الدينية.

٣ ـ الصهيونية العمالية.

الصهيونية العمومية

عند بداية النشاط العملي للحركة الصهيونية، لم تكن قد برزت بعد أية اتجاهات فكرية، أو أية برامج مبلورة لتكوين أحزاب سياسية متميزة، أو لها مواقف مغايرة لسياسة المنظمة الصهيونية العالمية. لذلك كان تعبير « الصهيونية العمومية » مرادفاً للصهيونية ذاتها. ولكن بعد أن تبلور داخل المنظمة الصهيونية العالمية « التيار الديني » و « التيار العمالي » مع أواخر العقد الأول من هذا القرن، فقد أصبح اسم « الصهيونية العمومية » يطلق على الأغلبية الساحقة من الصهانية الذين لم ينتموا إلى أي من التيارين (العمالي والديني).

وبسبب صغر حجم التيارين الآنفي الذكر في ذلك الوقت فقد بقي الصهيونيون العموميون يسيطرون سيطرة شبه تامة على الحركة الصهيونية ومؤسساتها المختلفة حتى عام ١٩٢٥. وقد برز من بين صفوف « الصهيونيين العموميين » أهم قادة الحركة الصهيونية أمثال حاييم وايزمن وناحوم غولدمان ويسحق شفار تسبارت.

وكان الصهيونيون العموميون يسعون لإقامة دولة يهودية في فلسطين على الأسس الرأسمالية البحتة، وعلى أسس برنامج بال. ولم يكن لهم إطار تنظيمي منفصل وواضح وكانوا يتكونون من جماعة فضفاضة غير ثابتة وتنقص من مؤتمر إلى آخر. وقد جرت محاولات مكثفة لتنظيم « الصهيونيين العموميين » في إطار تنظيمي واحد. وقد أسفرت المفاوضات عن تأسس « الاتحاد العالمي للصهيونيين العموميين » في عام ١٩٣١. وتم اختيار مدينة تراكوف البولونية لتكون مركزاً « للاتحاد » والذي ضم فروعاً له في ٣٤ بلداً[1].

(١) مجلة الأرض العدد الأول ٢١/ ٩/ ١٩٨٤ ص٢٧.

لكن التجربة كانت قصيرة ولم تدم طويلاً، ففي المؤتمر العالمي الثاني لاتحاد الصهيونيين العموميين عام ١٩٣٥ انشق الاتحاد إلى مجموعتين (أ ـ ب).

وكانت المجموعة (أ) وهي بقيادة حاييم وايزمن تستمد قوتها بوجه خاص من بريطانيا، وفرع الاتحاد العالمي للصهيونيين العموميين فيها، ومن الصهيونيين العموميين في جنوب أفريقيا والمانيا، ومن جزء من المنظمة الصهيونية في امريكا. وقد أسست هذه المجموعة حركتها الاستيطانية الخاصة «العامل الصهيوني» (هعوفيد تسيون)، وتنظيمها الشبابي «هنوعر هتسيون». كما أقامت عدداً من المستوطنات في فلسطين[1].

في حين أن الصهيونيين العموميين من المجموعة (ب) قد استمدت تأييدها من يهود بولونيا وغالبية أعضاء المنظمة الصهيونية الأمريكية.

وقد كونت المجموعة (أ) في فلسطين سنة ١٩٤٨ حزباً سياسياً حمل اسم «الحزب التقدمي» في كون المرتبطون بالمجموعة (ب) حزباً سياسياً حمل اسم «الصهيونيون العموميون» حتى سنة ١٩٦١. وعاد الحزبان للاندماج وتشكيل حزب جديد حمل اسم «الحزب الليبرالي» والذي عاد وانشق ثانية سنة ١٩٦٥، حيث شكلت العناصر التي كانت تنتمي للحزب التقدمي حزب الأحرار المستقلين، في حين بقي الجناح الآخر يحمل نفس الاسم «الحزب الليبرالي».

الصهيونية الدينية

لقد شعر قادة الحركة الصهيونية بوجود تيار ديني نشط جداً يعارض الصهيونية السياسية، ويعتبرها تتعارض مع الدين اليهودي. لذلك بذلت القيادة الصهيونية منذ بداية نشاطها كل جهد بهدف إزالة العقبات التي يمكن لها أن تعيق انتشار الحركة الصهيونية استخدام العامل الديني كوسيلة للترويج لإسطورة الأمة اليهودية، وإزالة الفوارق بين الصهيونية كحركة سياسية وبين اليهودية كدين، وذلك بخلق رأي عام مؤيد لأهداف المشروع الصهيوني في أوساط

(١) نفس المصدر ص٢٨.

الجاليات اليهودية في أوروبا وأمريكا، تحت شعارات العودة إلى صهيون وأرض الميعاد.

وعلى هذا الأساس قامت الحركة الصهيونية بخلق حركة دينية أخرى جديدة طرحت أفكاراً مثل «البعث القومي لشعب إسرائيل» والالتزام بالتوراة والتعليم الديني والتراث اليهودي، وفي نفس الوقت فقد تنكرت الحركة الدينية الجديدة للتعاليم الدينية اليهودية التي طرحتها التيارات الدينية المعارضة والقائلة «بأن العودة إلى صهيون هي عودة روحية تتم بإدارة الهية وأن جهداً بشرياً يبذل لهذه الغاية هو ضرب من الإلحاد والمخالفة للإرادة الإلهية».

إن الاتجاه الديني للحركة الصهيونية قد نما وترعرع في بيئة فكرية وسياسية واجتماعية خارج فلسطين. وقد وجد هذا الاتجاه أصوله في كتابات العديد من الحاخامين الصهاينة، الذين نشأوا وتأثروا بالمجتمعات التي شكلوا جزءًا منها. من هؤلاء الحاخام صموئيل موهيليفر اللتواني الأصل، الذي أسس ونظم «المكتب الروحاني» والذي منه جاءت كلمة «مزراحي»، التي أطلقت على الحزب الديني الذي حمل هذا الاسم فيما بعد [1].

كما نجد تلك الأفكار في كتابات الحاخام ابراهام كوك المولود في روسيا والتي تجمع بين الدين والسياسة، والدعوة اليهودية بكل تعبيراتها في القانون والأساطير والتصوف والشعر. وقد شكلت أفكار كوك الأساس الفكري العقائدي لحركة مزراحي الدينية [2].

أما صموئيل لنداو البولوني الأصل، فقد شكل الجناح العمالي في حركة المزارحي، حيث أكد على الأهمية الأساسية للعمل، واستيطان فلسطين من قبل الصهيونيين المتدينين. وقد بلور شعار «التوراة والعمل» الذي أصبح شعار حزب عمال المزراحي فيما بعد، والذي حاول فيه التوفيق بين الأفكار الاشتراكية والمبادىء والتقاليد الدينية اليهودية [3].

(١) الفكرة الصهيونية، النصوص الأساسية، مرجع سابق ص٢٧٩.
(٢) نفس المصدر ص٢٩٣.
(٣) نفس المصدر ص٣٠٧.

وبتأثير هؤلاء وغيرهم أنشأ الحاخام يسحق يعقوب دينز حركة همزراحي (المركز الروحاني) وكان ذلك عام ١٩٠٢. وعقدت هذه الحركة مؤتمرها الأول في فيلنا عاصمة لتوانيا حالياً، وتحولت عام ١٩٠٤ إلى حركة عالمية تحت اسم «حركة مزراحي العالمية». وانتقل مركزها عام ١٩٠٥ إلى فرانكفورت في المانيا وكان شعارها «أرض إسرائيل لشعب إسرائيل وفق شريعة إسرائيل». وفي عام ١٩٠٨ أنشأت هذه الحركة أول مدرسة دينية لها في يافا حملت اسم «تاحكموني» وفي عام ١٩١٨ أنشأت حركة مزراحي فرعاً لها في فلسطين(١).

وكان التطور الجديد في نشاط الحركة هو عدم اقتصارها على المهام الدينية الراقية إلى إيجاد الذرائع والمبادرات لنشاط الحركة الصهيونية الاستيطاني، وذلك كي لا تظهر الحركة الصهيونية بمظهر الحركة المعارضة أو المتناقضة مع اليهودية. بل امتد نشاطها إلى الأمور الدنيوية، ذات الصلة المباشرة والمادية بالمشروع الصهيوني ـ الاستيطاني، حيث جرى إقامة منظمة «هبوعيل همزراحي» (العامل المتدين) في القدس عام ١٩٢١ كفرع «لحركة مزراحي العالمية». وبدأت المنظمة الجديدة نشاطها في مجالي الاستيطان والاسكان، وكذلك في تأسيس مؤسساتها المالية لتمويل نشاطها. وأقامت منظمة هبوعيل همزراحي أول مستوطنة جماعية (كيبوتس) عام ١٩٣٠ (٢).

وبعد إعلان قيام الدولة أخذ يبرز اتجاه قوي لتوحيد الحزبين. وكان لكل منهما أسبابه الذاتية والعامة في ذلك. فعلى الصعيد العام يمنح التوحيد الحزبين وزناً ونفوذاً أكبرين. وعلى الصعيد الذاتي كانت عملية التوحيد توفر لزعامة مزراحي التاريخية قاعدة جماهيرية منظمة، ولهبوعيل همزراحي الإمكانات المادية المتوفرة لحزب مزراحي من تنظيمه العالمي. وكانت الخطوة الأولى في هذا الاتجاه توحيد الحركتين العالميتين التابعتين لهذين الحزبين في الخارج عام ١٩٥٥. وبعد التوحيد على الصعيد العالمي، دعي إلى مؤتمر مشترك في الكيان الصهيوني في

(١) مجلة الأرض العدد الثامن تاريخ ١٩٧٧/١/٧ مقال بعنوان الأحزاب الدينية.
(٢) مجلة الأرض عدد أول ١٩٨٤/٩/٢١ ص٣٣.

صيف عام ١٩٥٦ حيث تقرر تشكيل الحزب القومي الديني (المفدال)[١].

وبجانب الحركتين السالفتي الذكر فقد نشأت حركة دينية عالمية عام ١٩١٢ في كاتوتيز في سيليسيا العليا وقد دعيت هذه الحركة باسم حركة أغودات يسرائيل. وهي بالأساس حركة متزمتة جمعت بين المجموعات الأرثوذكسية في كل من المانيا وهنغاريا في حركة واحدة وأعلنت تصديها للحركة الإصلاحية والصهيونية وجماعة البوند التي انتشرت في أوروبا الشرقية.

وفي نفس العام الذي تم الإعلان فيه ميلاد هذه الحركة فقد أعلن عن إنشاء فرع لها في فلسطين. إلا أن فرع فلسطين لم يمارس نشاطه العالمي إلا في عام ١٩١٩. وفي عام ١٩٢٢ انبثق عن الحركة حركة عمالية في بولونيا دعيت « عمال أغودات يسرائيل » وذلك بهدف الحد من ميل العمال اليهود نحو الأفكار العلمية والاشتراكية. وأخذت حركة أغودات يسرائيل صفة الحركة اليهودية الدينية العالمية بعد أن افتتحت لها فروعاً رئيسية عام ١٩٢٧ في كل من نيويورك ولندن والقدس.

وبعد ذلك التاريخ بدأ التحويل التدريجي في مواقف الجركة تجاه المنظمة الصهيونية العالمية وأهدافها السياسية، ومن موقف المعارضة إلى موقف التأقلم ثم التعاون التدريجي بواسطة فرع فلسطين. وفي عام ١٩٣٧ برز التحول الجذري في مواقف « حركة أغودات يسرائيل » وحركة « عمال أغودات يسرائيل » التابعة لها باتجاه الانسجام مع أهداف ومبادىء المنظمة الصهيونية العالمية. ففي اجتماع « الجمعية الكبرى » للحركة الذي عقد في ايلول ١٩٣٧ في مارينباد فقد صوتت الأغلبية على الموافقة على إقامة الدولة اليهودية في فلسطين. وبذلك تكون حركة أغودات يسرائيل قد تحولت كلياً من حركة مناوئة للصهيونية إلى حركة دينية مؤيدة للصهيونية ومنسجمة مع أهدافها[٢].

(١) هاني العبدالله، الأحزاب السياسية في إسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة الدراسات رقم ٥٩، طبعة أولى ١٩٨١، بيروت ص٨٧ – ٨٨.

(٢) مجلة الأرض عدد أول تاريخ ١٩٨٤/٩/٢١ ص٣٤.

الصهيونية العمالية

يرجع الاتجاه العمالي في الفكر الصهيوني في أصوله إلى اليهودي الألماني موزس هيس، حيث كتب عن دور العمال اليهود في السعي لتحقيق الدولة اليهودية. وطالب في كتابه «روما والقدس» اليهود لإقامة دولة يهودية في فلسطين. وفي هذا المجال يعتبر من أبرز رواد الاشتراكية الصهيونية، ومن واضعي أسس التنظيم العمالي ليهود أوروبا الشرقية[1].

وقد تأثر بهيس اليهودي الروسي نحمان سيركن والذي وضع تصوره الصهيوني الاشتراكي في كتابه: «المسألة اليهودية والدولة الاشتراكية اليهودية»[2].

إلا أن التيار الاشتراكي الصهيوني تبلور على يد اثنين من المفكرين الصهاينة هما: بوروشوف المولود في أوكرانيا ـ روسيا ١٨٨١، وأهارون ديفيد غوردون المولود أيضاً في أوكرانيا ١٨٥٦ واللذان تشكل أفكارهما الأساس الفكري الذي قامت عليه الأحزاب الصهيونية العمالية، وما عرف تحديداً في الأدبيات الصهيونية باسم «اليسار الصهيوني».

لقد كان لفكر كل من بوروشوف وغوردون تأثير كبير في بلورة وإقامة عدة منظمات صهيونية «عمالية» تنتهج «الاشتراكية» لتحقيق الفكرة الصهيونية. ولعل أهم هذه المنظمات الصهيونية ثلاث منظمات شكلت فيما بعد في حركتها الاندماجية والانشقاقية، الأحزاب العمالية الصهيونية أو «حركة العمل» أو ما أطلق عليه «باليسار الصهيوني».

١ ـ منظمة عمال صهيون (بوعالي تسيون)

بتأثير أفكار بوروشوف، قامت جماعات صهيونية متفرقة في عدة مدن

(١) إبراهيم العابد، الماباي: الحزب الحاكم في إسرائيل ـ سلسلة دراسات فلسطينية رقم ٧، مركز الأبحاث، بيروت ١٩٦٦ ص ١٠ ـ ١١.
(٢) الفكر الصهيوني، مرجع سابق، ص ٢١٥.

روسية. وقامت هذه الجماعات بتنظيم أول مجموعة عرفت باسم « عمال صهيون » في مينسك سنة ١٨٩٧ ، كما أسست مجموعة أخرى عرفت باسم « حركة الاشتراكية الصهيونية » التي أسسها في روسيا حزب عمال صهيون سنة ١٩٠٠ ، وقد انضم بوروشوف إلى هذه الحركة، وأصبح اسمها يعرف « اتحاد العمل الصهيوني الاشتراكي ».

وقد عقدت هذه المجموعات مؤتمراً تأسيسياً لها في أوديسه ١٩٠٥ . وكان النقاش في المؤتمر يتركز حول كيفية تحقيق الهدف الصهيوني، وعملية توطين اليهود، خاصة مع طرح فكرة توطين اوغندا، وانتهى المؤتمر بقرار تأسيس « حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي اليهودي الروسي » (عمال صهيون)، ومن ثم المباشرة بالعمل على تأسيس « الاتحاد العالمي لعمال صهيون »[١].

وقد سعى حزب عمال صهيون لأن يكون حزباً عالمياً، فأنشأ فروعاً له في النمسا وبولندا وبريطانيا والولايات المتحدة. كما سعى في نفس الوقت لأن يفتتح فرعاً له في فلسطين وقد استطاعت الدفعة الثانية من المهاجرين افتتاح فرع لها في فلسطين سنة ١٩٠٦ . وفي العام التالي أي عام ١٩٠٧ عقدت مؤتمرها التأسيسي في يافا. ومن ثم أخذت بالتوسع والامتداد داخل الأراضي الفلسطينية[٢].

٢ ـ الحارس الفتي (هاشومير هاتسعير)

ظهرت هذه الحركة أيضاً في أوروبا الشرقية وخاصة في بولونيا أبان فترة الحرب العالمية الأولى، وامتدت بعد ذلك إلى النمسا وبلدان أخرى. وأخذت ترسل روادها إلى فلسطين منذ تأسيسها في أوروبا. وقد أعيد تشكيلها في فلسطين عام ١٩٠٩ . وقد كانت صبغتها العامة شبه عسكرية، إضافة للتدريب الزراعي الذي يتلقاه أعضاؤها، قبل هجرتهم إلى فلسطين. وهذه الحركة متأثرة

---

(١) عزيز العظمة، اليسار الصهيوني من البداية حتى إعلان دولة إسرائيل، مركز الأبحاث والمؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٦٩ ص ٤١ ـ ٤٣ .

(٢) نفس المرجع ص ٥٠ ـ ٥١ .

هي الأخرى بأفكار بوروشوف. وكانت قد اعتمدت المقولة الماركسية إضافة إلى المقولة القومية. والسعي بالتالي لإقامة دولة اشتراكية، لكنها عارضت في البداية إقامة دولة يهودية صرفة. ودعت لإقامة دولة اشتراكية « بالتعاون بين العرب واليهود ». وهذا ما ميزها آنذاك عن المنظمات والمنظمات الصهيونية الأخرى[1].

٣ ـ العامل الفتي (هابوعيل هاتسعير)

تتميز هذه الحركة عن سابقتها، كونها أسست في فلسطين من قبل اليهود المهاجرين من شرق أوروبا، لكنها رغم ذلك تجد أصولها الفكرية في أفكار أهارون ديفيد غوردون.

لقد تم تأسيس هذه الحركة في فلسطين سنة ١٩٠٦ من قبل مهاجري الدفعة الثانية، ومن أولئك الذين كانوا متأثرين « بالاشتراكية الشعبية الروسية ». وفي مؤتمرها المنعقد سنة ١٩٠٨ تقرر البدء بإنشاء المستعمرات اليهودية، ومقاطعة العمل العربي بعدم استئجار العمال العرب في المزارع اليهودية، من أجل التحكم الفعلي بأرض فلسطين. كما قرر المؤتمر إنشاء منظمة الحارس « الهاشومير » من أجل حماية المستعمرات اليهودية، والدفاع عنها في مواجهة العرب الفلسطينيين[2].

وكون هذه الحركة تستمد أفكارها وأساسها من أفكار غوردون فقد رفضت الماركسية، كما رفضت اعتماد برنامج سياسي وعملي، بل ركزت على « العمل العبري » ومقاطعة العمل العربي. وبجانب هذه المنظمات الثلاث، كانت هناك منظمات صهيونية اشتراكية أقل أهمية، نذكر منها « منظمة العمال الزراعيين »، التي كانت منظمة شبه نقابية، و« منظمة شباب صهيون » التي يبدأ تاريخها في روسيا أوائل القرن العشرين وكانت قد دعت بحماس للاستيطان

(١) لمياء مجاعص ـ المابام، حزب العمال الموحد في إسرائيل، سلسلة دراسات فلسطينية مركز الأبحاث، بيروت ١٩٦٨ ص ١٠ ـ ١٢.

(٢) عزيز العظمة، مرجع سابق ص ٦٢ ـ ٦٦.

اليهودي في فلسطين[1].

لقد عرفت هـذه المنظمات والأحـزاب ذات الأصـول والنشـأة الفكـريـة والتنظيمية الأوروبية اندماجات وانشقاقات متعددة. فقد انشق بوعالي تسيعون إلى جناحين منذ عام ١٩٢٠، نتيجة رفض الأغلبية الانضمام إلى الشيوعية الدولية (الكومنتون). وقد اتحدت هذه الأغلبية مع منظمة العمال الزراعيين ليشكلا معاً ما سمي بوحدة العمل «أحدوت هعفودا». وفي نفس الوقت رفض «العامل الفتي» الانضمام للحزب الجديد.

وخوفاً من الانعكاسات التي يمكن أن تقـع نتيجـة التنـافس الشـديـد بين الأحزاب الصهيونية المختلفة، ولتحقيق التناسق بين جهودها سعت الزعامات الصهيونية في فلسطين أنذاك إلى إجراء مباحثات لتحقيق الوحدة، نجم عنها إنشاء منظمة نقابية تضم مختلف الاتجاهات العمالية هي نقابة «الهستدروت».

لكن الخلافات استمرت، ومن ثم استمرت محاولات الوحدة التي تحققت سنة ١٩٣٠ بين أحدوت هعفودا (وحدة العمل) وحركة العامل الفتي (هبوعيل هتسعير) ليشكلا معاًحزب (الماباي) «حزب العمال اليهودي في فلسطين». وقد أصبح هذا الحزب الجديد أكبر الأحزاب والمنظمات الصهيونية في فلسطين قوة «كما تمت له السيطرة على معظم المؤسسات الصهيونية في البلاد[2].

وعادت الخلافات من جديد داخل حزب الماباي، فانشقت عن الحزب سنة ١٩٤٤ ما سمي بالكتلة (ب)، واطلقت على نفسها «أحدوت هعفودا» وهذه الكتلة هي غير «أحدوت هعفودا» السابق. وقد اندمجت هذه الكتلة مع حركة «الحارس الفتي» (هاشومير هتسعير)، والجناح المنشق عن منظمة عمال صهيون (بوعالي تسيون) حيث شكلوا معاً حزب «المابام» (حزب العمال الموحد في إسرائيل) وذلك سنة ١٩٤٨[3].

---

(١) Encyclopaedia Judaica, Macmilan Company, New York 1971, Vol. 15, P50.

(٢) نفس المصدر ص٤٩.

(٣) لمياء مجاعص، مرجع سابق، ص١٦ - ١٨.

خصوصية الأحزاب الإسرائيلية

تتميز الأحزاب الإسرائيلية بخصوصية معينة، إذ هي منذ نشأتها لا تركز جهودها بغية الوصول للسلطة السياسية ومن ثم تطبيق برنامجها السياسي. من المعلوم أن معظم الأحزاب السياسية قد نشأ قبل قيام الدولة اليهودية. وقد كانت هذه الأحزاب تقوم بمهام ووظائف تتلاءم مع طبيعة الظروف الاجتماعية والسياسية التي واكبت نشأتها. بحيث كانت تسعى لتطبيق الأهداف الصهيونية التي كانت تتلخص في خطوطها العامة في الهجرة والاستيطان في فلسطين.

وبذلك يمكن القول إن الأحزاب الإسرائيلية قد قامت بأدوار ومهام ووظائف متعددة سواء على عهد الانتداب البريطاني أو بعد إقامة الدولة على أرض فلسطين. وتتلخص هذه الأدوار والمهام فيما يلي:

أولاً: العمل على تعميق الولاء الايديولوجي للحركة الصهيونية

عملت الأحزاب والمنظمات والحركات الصهيونية منذ نشأتها، على تعميق الولاء للحركة الصهيونية، لدى قطاعات وطوائف اليهود المتفرقة في المجتمعات الأوروبية على اختلاف ميولهم السياسية والفكرية والدينية وانتماءاتهم الاجتماعية والطبقية. فالحركة الصهيونية كانت بحاجة إلى تعبئة جميع هذه الفئات وإقناعهم بضرورة الهجرة إلى فلسطين.

وقد قامت كل من هذه الأحزاب والمنظمات والحركات الصهيونية المختلفة الاتجاهات والأصول الفكرية، بتعبئة اليهود تعبئة صهيونية، لتحقيق الهدف الصهيوني بإقامة دولة في فلسطين. هذه الدولة بالنسبة للاتجاهات الاشتراكية والماركسية «واحة للاشتراكية والمساواة الاجتماعية»، وبالنسبة للمتدينين دولة قائمة على أسس التوراة في «أرض إسرائيل»، الأرض التي وعدها الرب لشعبه المختار.

والحركة الصهيونية في الواقع كانت بحاجة إلى جميع هذه التوجهات الإيديولوجية لتعبئة جميع اليهود، وحثهم على الهجرة إلى فلسطين كل ليقيم دولة اشتراكية أو رأسمالية أو دولة دينية. وهي في واقع الحال تقوم بدور خاص

ضمن الإطار العام للفكرة والحركة الصهيونية. وهكذا عرفت السياسة الصهيونية منذ بدايتها وانطلاقتها مبدأ توزيع الأدوار والمهام لمختلف الاتجاهات، حسب الحاجة لها خدمة للهدف الصهيوني، وهي ما تزال إلى اليوم تعتمد هذا المبدأ.

ثانياً: العمل على تنظيم عمليات الهجرة والاستيطان

قامت الأحزاب والحركات والمنظمات الصهيونية منذ نشأتها بتنظيم عمليات الهجرة من المواطن الأصلية لليهود، عبر فروع الأحزاب المنتشرة في مختلف أنحاء العالم. وقد أشرفت على تدريب هؤلاء تدريباً زراعياً وشبه عسكري، من أجل تمكينهم من القيام بالأعمال الزراعية حماية للمستوطنات في مواجهة الهجمات المتوقعة عليها.

وإذا كانت المنظمة الصهيونية العالمية،. وعبر فروعها وارتباطاتها العالمية، كانت هي الممول الرئيسي لعمليات الهجرة إلا أنه كان للأحزاب الصهيونية دور خاص في تمويل وتنظيم عمليات الهجرة عبر مؤسساتها المختلفة التي أنشئت لهذا الغرض، وعلاقاتها مع الحركات الأخرى المتماثلة معها في أوروبا والولايات المتحدة ذات الإمكانيات المادية. والمثل الأكثر وضوحاً في هذا السبيل هو منظمة عمال صهيون التي أوجدت لها المؤسسات المالية الخاصة بها والتي ورثها حزب الماباي من بعد.

وقد حذت المنظمات والأحزاب الأخرى حذو حزب الماباي، بحيث كان لكل منها مؤسسات مصرفية للتمويل، وحركات الشباب المكلفة بتعبئة وتنظيم المهاجرين وتدريبهم على الوسائل الزراعية وشبه العسكرية، تمهيداً للعمل في المستوطنات الزراعية في فلسطين، وحمايتها من الهجمات العربية عليها، ومن ثم ساهمت مختلف الأحزاب بإنشاء المستوطنات الزراعية الجماعية (الكيبوتس) والتعاونية (الموشاف).

ثالثاً: المهام الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

في ظل غياب سلطة حكومية أثناء فترة الانتداب البريطاني وبحكم السعي

لتحقيق الهدف الصهيوني، قامت الأحزاب والحركات الصهيونية بتأدية وظائف ومهام اقتصادية وإجتماعية وثقافية متعددة.

فقد مارست هذه الأحزاب نشاطات اقتصادية تمثلت في إقامة الشركات والمؤسسات الصناعية والبنوك، ومؤسسات التأمين، ومكاتب التوظيف، وشركات البناء والإسكان، ومختلف أوجه النشاطات الاقتصادية الأخرى. وهي تهدف من ذلك إلى تمويل جزء من نشاطاتها من جهة، ثم إيجاد العمل للمهاجرين واستيعابهم اقتصادياً من جهة ثانية، إضافة للسعي لتحقيق السيطرة التامة على اقتصاد البلاد ووسائل الإنتاج، وحرمان السكان العرب أصحاب البلاد من وسيلة إنتاجهم والذي تجسد في شعار «غزو العمل»، الذي يعني السيطرة على وسيلة إنتاج البلاد، العمل، الأرض، ومختلف أوجه النشاط الاقتصادي.

وفي المجال الاجتماعي، مارست الأحزاب والحركات الصهيونية نشاطات اجتماعية مختلفة ومتعددة، تستوعب حاجات الأعضاء المختلفة، كالإشراف على عمليات الإسكان، وتأسيس بيوت النقاهة الصحية، والتأمين الطبي، وتأسيس حركات الشباب، والنوادي الرياضية، ودور السينما والمسرح وغيرها من الأنشطة الاجتماعية.

وفي المجال الثقافي، تلعب هذه الأحزاب والمنظمات دوراً أكثر أهمية وخطورة، حيث أشرفت على المدارس، وأصدرت الصحف، وامتلكت دور النشر، كما أخذت على عاتقها القيام بمهمة نشر وتعليم اللغة العبرية للمهاجرين، والتنشئة الاجتماعية والإيديولوجية والسياسية لأعضائها. ومن ثم تسعى من خلال الوظيفة الاجتماعية والثقافية إلى تحقيق الاندماج والتكامل، وإيجاد اللحمة اللازمة لإقامة مجتمع منسجم وموجود، لتمكينه من البقاء والاستمرار، ومجابهة التحدي بالقضاء عليه وإزالته.

وإذا كانت هذه الوظائف والمهام، قد ارتبطت بنشوء الأحزاب والحركات الصهيونية قبل قيام إسرائيل، إلا أنها استمرت في ممارسة هذا المهام والوظائف،

بعد قيام الدولة ولا تزال. فعلى الرغم من أن الدولة ذاتها تمارس هذه المهام والنشاطات الآن، إلا أن الأحزاب المختلفة لا تزال تباشر عملية الاستيطان، من خلال إقامة المستوطنات في جميع أنحاء فلسطين، كما أنها لا تزال تباشر المهمات التعليمية والثقافية، ولا تزال تمتلك المؤسسات والمشاريع الاقتصادية، كما أنها لا تزال تقوم بالمهمات الاجتماعية السالفة الذكر. هذا بالطبع إضافة إلى الهدف الذي يجمع الأحزاب الإسرائيلية في وضعها الحاضر مع الأحزاب في البلدان الأخرى، وهو السعي لتسلم السلطة السياسية كوسيلة لتحقيق برامجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بنظرتها وخلفيتها الإيديولوجية وارتباطاتها المصلحية والتطبيقية.

تعددية الأحزاب

إن نظرة واحدة إلى الخريطة السياسية الإسرائيلية نجد أنها تتسم بتعدد الأحزاب فيها. فبلد يبلغ عدد أصوات المقترعين فيه ١٧٥، ٦٥٠، ٢ يتقدم فية ٢٦ قائمة للانتخابات ينجح من بينها (١٥) قائمة يعتبر بلداً متعدد الأحزاب.

وظاهرة التعددية الحزبية ينتج عنها ظواهر أخرى، إذ ينتج عنها ظاهرة التشرذم السياسي، كما ينتج عنها ظاهرة التجزئة من خلال وجود الأحزاب الصغيرة، هذا بالإضافة إلى ظاهرة الاستقطاب التي تلجأ إليها بعض الأحزاب لتعزيز مواقعها السياسية وخصوصاً أثناء الحملة الانتخابية.

والواقع أن تعدد الأحزاب الإسرائيلية، ليس إلا انعكاساً للتركيب المتناقض للمجتمع الإسرائيلي وللتفاوت الظاهر بين مختلف طبقاته وفئاته، فهذا المجتمع مكون من خليط متنافر من الجماعات ذات الأصول المتباعدة والاتجاهات المتباينة عنصرياً ودينياً وفكرياً وثقافياً. لذلك كان من الطبيعي أن يؤدي هذا التنافر إلى أن تعبر كل جماعة وكل طائفة عن نفسها بحزب سياسي. وقد عزز النظام الانتخابي الذي تتبعه إسرائيل، والقائم على أساس التمثيل النسبي للأحزاب في الكنيست الاتجاه نحو تعدد الأحزاب، باعتبار أن هذا

النظام يكفل إلى حد بعيد تمثيل الأحزاب الصغيرة تمثيلاً يتناسب مع عدد أعضائها.

وهكذا يمكن القول إن تعدد الأحزاب السياسية في إسرائيل يعود إلى:

أولاً: التعددية الاتنية والعرقية للسكان في إسرائيل الذين هم أساساً من المهاجرين من أوروبا الشرقية والغربية والأمريكيتين والدول الإفريقية ودول حوض البحر الأبيض المتوسط والبلدان الآسيوية العربية والإسلامية. ومن الطبيعي أن يكون هذا المزيج من الفئات والشرائح الاجتماعية له خلفيات دينية مختلفة ومتباينة جداً. ولكل فئة فيه أيضاً تطلعاتها ومواقفها من مجريات الأمور داخل إسرائيل في مجالات الدولة والدين والسياسة، والموقف من الأراضي العربية المحتلة، وكذلك من الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

ثانياً: أن طبيعة الأحزاب الصهيونية وتبنيها للصهيونية كايديولوجية يجعل الصراع فيما بينها ينحصر فقط في كيفية الوصول إلى السلطة والسيطرة على مواقع اتخاذ القرار السياسي وذلك ضمن الإطار العام المتفق عليه في الأحزاب والمؤتمرات الصهيونية.

ثالثاً: تركيبة الأحزاب الداخلية

تتميز الأحزاب السياسية الإسرائيلية بشكل عام بنمط خاص من الحياة الداخلية والانضباط قد لا يكون مألوفاً خارج الكيان الصهيوني.

ففي الحزب الواحد تجد أن هناك أراء مختلفة للغاية حول العديد من الأمور وتعتبر بالنسبة لأي حزب حيوية وهامة. على سبيل المثال الانسحاب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، ثمن الانسحاب طريقته، الاستيطان، علاقة الدين بالدولة، والنظام الداخلي. كما توجد في هذه الأحزاب تجمعات تكتكية تفرضها ظروف طارئة سياسية واقتصادية وانتخابية وهذه الأمور تساعد في فترة من الفترات على الانشقاق وتشكيل حزب سياسي جديد.

رابعاً: النظام الانتخابي، وهو الذي يعتبر إسرائيل دائرة انتخابية واحدة،

حيث تستطيع معظم الأحزاب أن تجمع التواقيع الضرورية لمشاركتها في الانتخابات. وقد كان مطلوباً من الأحزاب جمع ١٥٠٠ مقترع ولكن تم تعديل هذا الرقم قبل الانتخابات للكنيست الحادية عشرة بحيث أصبح ٢٥٠٠ مقترع[١].

خامساً: تمويل هذه الأحزاب، إذ أن نفقات الحملات الانتخابية يأتي في العادة من الدولة. وقد تم الاتفاق بين العمل والليكود قبل إجراء انتخابات الكنيست الحادية عشرة على زيادة تمويل الأحزاب بنسبة ٤٠٪ على أن تحصل كل كتلة خلال الانتخابات على ١٢،٥ مليون شيكل في مقابل كل عضو كنيست بدلاً من ٩، ٨ ملايين شيكل[٢].

هذا بالإضافة إلى أن المنظمات اليهودية في الخارج وخاصة منظمة «النداء اليهودي الموحد» تمنح مساعدات مالية للأحزاب السياسية[٣]. كما أن الوكالة اليهودية تساهم هي الأخرى في دعم الأحزاب على الصعيد المادي.

ويرى البعض أن تعددية الأحزاب إنما هي مظهر من مظاهر ممارسة الديمقراطية في إسرائيل. ولكن البروفسور ليبوفيتش يرد على ذلك بقوله:

«لا توجد في البلاد أحزاب، توجد مجموعات من المصلحيين، تتخاصم فيما بينها على اقتسام المنافع في السلطة... ليس هناك أي حزب يناضل ضد حزب آخر من أجل تغيير السلطة وشكلها... يمكن أن يأتلف أي حزب مع حزب آخر إذا وجد مفتاحاً لاقتسام المنافع»[٤].

---

(١) عل همشمار ١٩٨٤/٤/٤.
(٢) معارف ١٩٨٤/٤/١٢.
(٣) القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، مرجع سابق ص ٤٢٠.
(٤) ملحق هارتس ١٩٧٣/١١/٣٠.

جدول يوضح عدد القوائم
منذ الكنيست الأول حتى الكنيست الحادي عشر

الكنيست	السنة	عدد القوائم التي خاضت الانتخابات	عدد القوائم التي نجحت في الانتخابات
الأول (الجمعية التحضيرية)	١٩٤٩	٢١	١٢
الثاني	١٩٥١	١٧	١٥
الثالث	١٩٥٥	١٨	١٢
الرابع	١٩٥٩	٢٤	١٢
الخامس	١٩٦١	١٤	١١
السادس	١٩٦٥	١٧	١٣
السابع	١٩٦٩	١٩	١٣
الثامن	١٩٧٣	٢١	١٠
التاسع	١٩٧٧	٢٢	١٣
العاشر	١٩٨١	٣٩	١٠
الحادي عشر	١٩٨٤	٢٦	١٥

المصدر : سمير جبور ، انتخابات الكنيست الحادية عشرة مصدر سابق ص١٢ .

الهيمنة الحزبية

يتصف النظام السياسي الإسرائيلي بالهيمنة الحزبية، إذ أن مراجعة لتشكيل الحكومات السابقة، نجد أن حزباً واحداً هو حزب الماباي قد سيطر على السلطة مدة (٢٩) عاماً. ومن ثم انتقلت السلطة إلى الليكود الذي فاز في انتخابات الكنيست التاسعة التي جرت عام ١٩٧٧ وحصل على ٤٣ مقعداً في مقابل ٣٢

مقعداً للتجمع [1].

إن انتقال السلطة من المعراخ إلى الليكود أو العكس لا يغير من طبيعة النظام السياسي الإسرائيلي الذي يعتمد على سيطرة الحزب الواحد وبالرغم من أن هذا الحزب لا يستطيع بمفرده أن يشكل الحكومة حيث جاءت كل الحكومات الإسرائيلية السابقة حكومات ائتلافية إلا أن الحزب الكبير، هو الذي يسيطر في العادة على مقاليد السلطة ويتحكم في مقاليد الأمور وتبقى الأحزاب الصغيرة المؤتلفة مع الحزب الكبير في نطاق الحكومة تعمل في نطاق هامشي محدود.

وقد رأينا أن الليكود قد تراجع في انتخابات الكنيست العاشرة والتي جرت عام ١٩٨١ أمام التجمع حيث كان الفارق بين الحزبين عضواً واحداً فقط فقد حاز التكتل في تلك الانتخابات على ٤٨ مقعداً، بينما حصل العمل على٤٧ مقعداً. وقد شكل هذا الأمر مؤشراً للانتخابات اللاحقة. حيث شهدت انتخابات الكنيست الحادية عشرة تفوق المعراخ على الليكود حيث حصل المعراخ على ٤٤ مقعداً مقابل (٤١) مقعداً للتكتل.

---

(١) عدد أمنون كابليوك (لوموند ديبلوماتيك حزيران ١٩٧٧ ص ٢٠) عشرة أسباب لفشل المعراخ هي بإيجاز: ١ ـ الصراع بين كتله، والخواء الإيديولوجي والاجتماعي، والتناقضات الصارخة في داخله: تحالف دايان ـ مبام. (٢) عبادة السلطة. وابتعاد حركة العمل منذ بن غوريون عن الأسس الإيديولوجية والاجتماعية عن الطبقة العاملة، وإقامة علاقات وثيقة مع نظام جنوب أفريقيا العنصري، ودكتاتوريات أمريكا اللاتينية، ودعم الحرب الأمريكية في فيتنام. (٣) عدم الواقعية السياسية بعد حرب ٧٣ في قضايا العلاقات مع العالم العربي والفلسطينيين وتلاشي التمايز عن الليكوذ في السياسة الخارجية بعامة. (٤) إعطاء الشرعية لليمين، بتشكيل حكومة اتحاد وطني عشية حرب ٦٧. (٥) لم يكن تلاشي الفوارق مع الليكود لمصلحة المعراخ. (٦) اعتراف حكم العمال بشرعية قيم مجتمع الاستهلاك، ونشوء طبقة جديدة من أصحاب الملايين، وتبرجز السلطة. (٧) فضائح الفساد والاختلاس والرشوة والاحتيال التي ارتكبها نافذون في المؤسسة الحاكمة. (٨) الأزمة الاقتصادية التي تفاقمت بعد حرب ٧٣: التضخم، الإضرابات، العنف، النزوح وانخفاض الهجرة. (٩) الخلل في جهاز التعليم وعبادة القوة. (١٠) تصفية حسابات حرب ٧٣ لم تتم في انتخابات الكنيست الثامن التي جاءت بعد فترة عصيبة من تلك الحرب، بل تمت في انتخابات الكنيست التاسع.

صهيونية الأحزاب

رأينا فيما سبق أن الجذور التاريخية للأحزاب تشير إلى أنها نشأت في ظل الحركة الصهيونية وتحت لوائها. وقد كانت في مجملها تدعو للمبادىء الصهيونية العامة، والتي تتلخص في العودة إلى «أرض الميعاد» بغية إقامة الكيان السياسي اليهودي في فلسطين. وقد اختلفت هذه الأحزاب في الوسائل الممكن اتباعها لتحقيق الأهداف الصهيونية العامة كما كانت هناك وجهات نظر حول طبيعة النظام السياسي المنوي إقامته في فلسطين عند قيام الدولة اليهودية.

وهكذا نجد أن مبادىء الحركة الصهيونية ما زالت متأصلة في أفكار الأحزاب الإسرائيلية في المرحلة الحالية. إذ نجد أن جميع الأحزاب باستثناء الأحزاب العربية والحزب الشيوعي (راكاح) وهي تدعو للهجرة اليهودية إلى فلسطين، كما تدعو للاستيطان في «أرض الميعاد» بكافة الطرق والوسائل.

ومن هنا نجد أن كافة الأحزاب الإسرائيلية مع بعض الاستثناءات المذكورة أعلاه، سواء أكانت يسارية أم يمينية، اشتراكية أم رأسمالية، دينية أم علمانية، تلتقي كلها عند نقاط التقاطع في المبادىء والأهداف الصهيونية، كما طرحتها الحركة الصهيونية في بداية عهدها. وما زالت هذه الأحزاب تعلن ولاءها بصراحة ووضوح لهذا المبادىء والأهداف.

تقسيم الأحزاب

يلجأ البعض لتقسيم الأحزاب على أساس عقائدي معتمدين في ذلك على مبادىء سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

وقد ظهرت من بين التقسيمات:

ـ أحزاب يمينية ويسارية

ولكن هذا التقسيم يتعرض للنقد في أحد أركانه الأساسية، إذ أن الفرق بين اليمين واليسار يكاد يتلاشى في الرؤيا السياسية، وخصوصاً في كيفية التعامل مع

العرب فكافة الأحزاب الصهيونية تدعو للإسكان الزراعي وبناء المستعمرات اليهودية على الأراضي العربية، وعدم الانسحاب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وعدم إعادة تقسيم القدس وعدم الاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني.

ويؤكد هذا الأمر ما قاله رفائيل ايتان حيث قال:

« إن الفارق بين الأحزاب اليوم شبه منعدم... والخلاف بينها يدور فقط في القضايا الهامشية »[1].

ـ أحزاب دينية وغير دينية

وهذا التقسيم يتعرض هو الآخر لنقد واضح، ذلك لأن الأحزاب الإسرائيلية، باستثناء الأحزاب العربية والحزب الشيوعي، تتبنى مبادىء دينية توراتية. فهي تقوم على أسس التفوق الذي نجم عنه اتباع سياسة التمييز العنصري تجاه الفئات الأخرى من الشعوب، بالإضافة إلى الدعوة إلى الهجرة إلى « أرض الميعاد ». وفي هذا الإطار تلتقي الأحزاب بمجملها عند هذه النقاط وهي النقاط التي تبنتها الحركة الصهيونية منذ الأيام الأولى في عهدها. وهكذا يمكن القول إن الفوارق تذوب بين الأحزاب ما دامت تجمعها تلك المبادىء والأهداف.

ـ أحزاب عمالية وغير عمالية

إن هذا التقسيم هو محل نقد كبير، ذلك لأن معظم الأحزاب الإسرائيلية لها نشاطات واسعة بين العمال وهي في نفس الوقت تمتلك وسائل إنتاج في قطاعات اقتصادية متعددة. فبعضها يمتلك الشركات والبنوك والمصانع والمتاجر.

فحزبا العمل والمابام وهما في التقسيم التقليدي من الأحزاب العمالية يمتلكان كثيراً من وسائل الإنتاج في البلاد، وذلك في إطار بناء الاستقلال الذاتي لهما. ويعني هذا الأمر اختفاء صفة الحزب العمالي عنهما.

(١) يديعوت أحرنوت ١٩٨٣/٥/٢٠.

كما أن معظم الأحزاب حتى تلك التي ترد في قائمة الأحزاب غير العمالية، نجد أن لها أجنحة عمالية خاصة بها، وأنها مشاركة في الهستدروت (اتحاد نقابات العمال الإسرائيليين). وهذا يعني في نهاية الأمر أن الفوارق بين الأحزاب العمالية وغير العمالية تصبح معدومة وبالتالي يصعب التمييز بينها.

ونجد أن التقسيم الذي يمكن أن يتعرض لأقل نقد ممكن هو ذلك التقسيم الذي ينبني على أساس حجم الأحزاب، وقدرتها على احتلال أكبر مساحة ممكنة في الخريطة الحزبية. ويبدو واضحاً أن هناك حزبين كبيرين قد سيطرا على عدد كبير من الأصوات الانتخابية في إسرائيل. ويتوزع على يمين ويسار هذه الأحزاب الكبيرة مجموعة من الأحزاب الصغيرة التي تظل في حركة دائمة من الظهور والاختفاء، أو يزداد عددها أو ينقص، تبعاً لعمليات الدمج والإنشقاق التي تعتريها باستمرار.

من هنا فإن تقسيمنا للأحزاب الإسرائيلية يكون على أساس حجمها بحيث تأخذ شكل:

الأحزاب الكبيرة

وتضم بين أركانها:

- حزب المعراخ
- حزب الليكود

أحزاب الوسط

هي:

- حركة هتحياه
- الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش)
- الحزب الوطني الديني (المفدال)

- القائمة الدينية لليهود الشرقيين (شاس)

- حركة شينوي

- حركة حقوق المواطن (راتس)

- حركة ياحد

- القائمة التقدمية للسلام

- حركة أغودات يسرائيل

- حركة موراشاه

- حركة تقاليد إسرائيل (تامي)

- حركة كاخ

- قائمة أومتس للانعاش الاقتصادي.

وقد آثرنا ترتيب هذه الأحزاب حسب قوتها الذي انعكس على عدد المقاعد التي تحتلها داخل الكنيست. فبدأنا بترتيب هذه الأحزاب بداية من الحزب الأكبر والذي حصل على عدد من المقاعد يفوق غيره من الأحزاب. ولم نتبع طريقة معينة عند تساوي عدد المقاعد داخل البرلمان.

وتجب الملاحظة هنا أننا قد اعتمدنا في دراستنا هنا مجموعة الأحزاب الممثلة في الكنيست الحادية عشرة. أما تلك التي ظهرت على المسرح السياسي ومن ثم اختفت بعد فترة وجيزة أو تلك التي ترشحت للانتخابات ولكنها لم تحصل على عدد الأصوات الذي يؤهلها دخول الكنيست، فإننا قد اسقطناها من دراستنا لعدم الحاجة إلى ذلك.

وسوف نعالج هذه الأحزاب في ثلاثة فصول:

الفصل الأول: حزب المعراخ (التجمع)

الفصل الثاني: حزب الليكود (التكتل)

الفصل الثالث: أحزاب الوسط

جدول يوضح توزيع الأحزاب داخل الكنيست منذ تأسيسها

القائمة	الكنيست الأول ٤٩/١/٢٥	الكنيست الثاني ١٩٥١/٧/٣٠	الكنيست الثالث ١٩٥٥/٧/٢٦	الكنيست الرابع ١٩٥٩/١١/٣	الكنيست الخامس ١٩٦١/٨/١٥	الكنيست السادس ١٩٦٥/١١/٢	الكنيست السابع ١٩٦٩/١٠/٢٨	الكنيست الثامن ١٩٧٣/١٢/٣١	الكنيست التاسع ١٩٧٧/٥/١٧	الكنيست العاشر ١٩٨١/٦/٣٠	الكنيست الحادي عشر ١٩٨٤/٧/٢٣
الليكود	-	-	-	-	-	-	-	٣٩	٤٣	٤٨	٤١
غاحل (حيروت ـ أحرار)	-	-	-	-	-	٢٦	٢٦	-	-	-	-
المركز الحر	-	-	-	-	-	٢	-	-	-	-	
القائمة الرسمية	-	-	-	-	-	-	٤	-	-	-	-
الحركة الديمقراطية للتغيير	-	-	-	-	-	-	-	-	١٥	٢	-
حركة شلومتسيون	-	-	-	-	-	-	-	-	١٥	٢	-
القائمة العربية الموحدة	-	-	-	-	-	-	-	-	١	-	-
قوائم الأقليات	٢	٥	٥	٥	٤	٤	٤	٣	-	-	-
حركة تقاليد إسرائيل (تامي)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣	١
هتحيا (النهضة)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣	٥
حركة التجديد الوطني (تيلم)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢١	-
حركة حيروت	١٤	٨	١٥	١٧	١٧	-	-	-	-	-	-
أومتس	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١
حزب الأحرار	٧	٢٠	١٣	٨	١٧	-	-	-	-	-	-

الأحرار المستقلون	٥	٤	٥	٦		٥	٤	٤	١	–	–
كاخ	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١
حركة حقوق المواطن (راتس)	–	–	–	–	–	–	–	٣	١	١	٣
موراشاه	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٢
موكيد	–	–	–	–	–	–	–	١	–	–	–
ياحد	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٣
القائمة الشيوعية الجديدة	–	–	–	–	–	٣	٣	٤	–	–	–
شاس	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٤
الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة	–	–	–	–	–	–	–	–	٥	٤	٤
الحزب الشيوعي الإسرائيلي	٤	٥	٦	٣	٥	١	١	–	–	–	–
هعولام هازية ـ قوة جديدة	–	–	–	–	–	١	٢	–	–	–	–
شينوي	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٣
معسكر شلي	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٢	–
القائمة التقدمية	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٢

القائمة	الكنيست الأول ٤٩/١/٢٥	الكنيست الثاني ١٩٥١/٧/٣٠	الكنيست الثالث ١٩٥٥/٧/٢٦	الكنيست الرابع ١٩٥٩/١١/٣	الكنيست الخامس ١٩٦١/٨/١٥	الكنيست السادس ١٩٦٥/١١/٢	الكنيست السابع ١٩٦٩/١٠/٢٨	الكنيست الثامن ١٩٧٣/١٢/٣١	الكنيست التاسع ١٩٧٧/٥/١٧	الكنيست العاشر ١٩٨١/٦/٣٠	الكنيست الحادي عشر ١٩٨٤/٧/٢٣
المعراخ، العمل ـ مبام	-	-	-	-	-	-	٥٦	٥١	٣٢	٤٧	٤٤
المعراخ مباي ـ أحدوت هعفودا	-	-	-	-	-	٤٥	-	-	-	-	-
رافي	-	-	-	-	-	١٠	-	-	-	-	-
مبام	٩١	٥١	٩	٩	٩	٨	-	-	-	-	-
مباي	٤٦	٤٥	٤٠	٤٧	٤٢	-	-	-	-	-	-
أحدوت هعفودا	-	-	١٠	٧	٨	-	-	-	-	-	-
همزراحي ـ هبوعيل همزراحي (المفدال)	١٦	١٠	١١	١٢	١٢	١١	١٢	١٠	١٢	٦	٤
أغودات يسرائيل		٥	٦	٦	٤	٤	٤	٥	٤	٤	٢
بوعالي أغودات يسرائيل					٢	٢	٢		١	-	-

الفصل الأول

حزب المعراخ (التجمع)

مع قيام الدولة، كان على الساحة الحزبية في إسرائيل حزبان عماليان هما: حزب مباي وهو الحزب الأكبر، وحزب مبام. وفي عام ١٩٥٤ انشق حزب مبام على نفسه بسبب خلافات إيديولوجية وتنظيمية، أدت إلى انسحاب الحركة من أجل اتحاد العمل وتشكيلها لحزب أحدوت هعفودا ـ بوعلي تسيون. وبهذا أصبح على الساحة ثلاثة أحزاب عمالية صهيونية. واستمر الوضع على هذا النحو حتى عام ١٩٦٥، حيث أدى الصراع الذي نشب بشأن « فضيحة لافون » بين زعيم مباي آنذاك دايفيد بن غوريون، مدعوماً من كتلة الشباب في الحزب ممثلة بدايان وشمعون بيريز، وبين الرعيل القديم من زعماء الحزب وعلى رأسهم ليفي أشكول وغولدا مائير وبنحاس سابير إلى انسحاب بن غوريون وجماعته من الماباي وتشكيل حزب جديد يدعى « رافي »[1].

وهكذا نجد أن الحركة الحزبية العمالية الإسرائيلية التي بدأت بحزبين في أوائل القرن، انتهت في سنة ١٩٦٥ إلى أربعة أحزاب هي: الماباي، أحدوت هعفودا، المابام، رافي. غير أن هذه الأحزاب ظلت تتطلع إلى الاندماج في حزب واحد لأسباب مختلفة.

قيام التجمع (المعراخ)

بعد أن انشق حزب أحدوت هعفودا عن المابام عام ١٩٥٥، فقد بدأت

(١) هاني العبدالله، الأحزاب السياسية في إسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة الدراسات رقم ٥٩، طبعة أولى، بيروت ١٩٨١ ص ١٦٤ ـ ١٦٥.

الاتصالات بينه وبين الماباي بغية تشكيل تحالف عمالي. وفي عام ١٩٦٥ توصل الطرفان إلى اتفاق بهذا الشأن من ثم بدأت المساعي لضم حزب رافي إلى هذا التحالف بغية إقامة حزب عمالي واحد. وبعد مداولات استغرقت بضعة أشهر، وافقت الأحزاب العمالية الثلاثة على إقامة هذا الحزب[١].

وقد أعلن حزب الماباي، أثر ذلك، أن مؤتمراً للأحزاب الثلاثة سيعقد في أوائل سنة ١٩٦٨ لإعلان تأسيس الحزب الجديد. وتم عقد هذا المؤتمر بالفعل في القدس المحتلة بتاريخ ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨، وأعلن فيه إقامة حزب العمل الإسرائيلي بين الماباي، وأحدوت هعفودا، ورافي. وقد تم خلال هذا المؤتمر التوقيع على الميثاق الأساسي للحزب. ووقع عليه كل من جولدا مائير، الأمينة العامة لحزب الماباي، والوزير إسرائيل غاليلي، الأمين العام لحزب أحدوت هعفودا، وشمعون بيريز الأمين العام لحزب رافي[٢]

ووجه جميع الخطباء الدعوة إلى حزب المابام للانضمام للحزب الموحد، كما دعوا إلى توحيد الأحزاب العمالية في إسرائيل، وإقامة الحركة العمالية الكبرى.

وهكذا ظهر على المسرح السياسي حزب جديد هو حزب العمل الإسرائيلي.

بعد إقامة حزب العمل الإسرائيلي فقد بدأت المفاوضات مع حزب المابام بغية ضمه إلى هذا التجمع. وقد شملت المفاوضات في البداية، مساع لضم مابام إلى حزب العمل الجديد، لكن مابام أصر على الاحتفاظ باستقلاله، مكتفياً بالتجمع.

ولم يكن من السهل إقامة هذا التجمع بسبب خلافات سياسية وعقائدية بين الحزبين. لكن تشكيل حزب العمل ترك المابام وحيداً داخل المعسكر العمالي، مما جعله يقبل هذا الارتباط، والذي يضمن له المشاركة في الحكومة والكنيست. أضف إلى ذلك أن عام ١٩٦٩ كان عام انتخابات. فحزب العمل وجد أن

---

(١) الكتاب السنوي للقضية لعام ١٩٦٧، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص٤٥٦ ـ ٤٦٩.

(٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ص ٤٢٥.

إقامة التجمع مع مابام وبالتالي الاشتراك معه في قائمة واحدة في الانتخابات، يضمن له المزيد من المقاعد ليحظى بأكثرية معقولة. كما وجد المابام أن خوض الانتخابات في قائمة واحدة مع حزب العمل، والاشتراك في كتلة واحدة في الكنيست والحكومة يكفلان له المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية المهمة والاشتراك الفعلي في الحكم.

ومنذ تشكيل حزب العمل عام ١٩٦٨ والمفاوضات جارية مع المابام للوصول إلى اتفاق معه. وفي النهاية فقد تم التوصل إلى اتفاق بين الطرفين، ومن ثم تم التوقيع على قيام التجمع (المعراخ) بين حزب العمل والمبام بصورة رسمية يوم ١٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٩ في احتفال رسمي. التفاصيل التي نشرت عن مبادىء ميثاق التجمع أن الحزبين اتفقا على انتهاج سياسة موحدة في مجال السياسة الخارجية والأمن، وضمان حرية العمل للمبام في بعض المجالات الداخلية[1].

ميثاق التجمع

بنتيجة المفاوضات بين حزب العمل الثلاثي التكوين وبين المابام فقد تم التوقيع على وثيقة توضح الموقف من كثير من القضايا السياسية الداخلية والخارجية، وقد تضمنت الوثيقة في خطوطها العريضة البنود التالية[2]

إن حكومة إسرائيل ستستمر في اتخاذ المبادرات من أجل السلام والمساعدة في الجهود المخلصة التي تبذلها أية جهة كانت في هذا السبيل. وستبقى إسرائيل محتفظة بخطوط وقف القتال، ما دام إحراز سلام دائم وحدود آمنة ومتفق عليها لم يتم بعد.

- إن دولة إسرائيل ستستمر في إظهار استعدادها للمفاوضات مع كل دولة عربية على إنفراد من أجل السلام. وتشمل مفاوضات السلام أيضاً إيجاد حل لمشكلة اللاجئين.

---

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٦٩، مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت ص ٢٧٠.

(٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٦٩، مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت، ص ٢٧١ - ٢٧٢.

ـ يؤكد الميثاق أن التجمع سيحافظ على القيم الأساسية للحركة العمالية.

ـ تشكل إدارة للتجمع من تسعة أعضاء من حزب العمل، وستة أعضاء من مابام. ووظيفتها التنسيق بين التنظيمات الرئيسية للتجمع، وهي التي ستنقل إلى الحزبين مضمون مناقشاتها. وسيكون من بين أعضائها الوزراء الذين ينتمون إلى الحزبين. وكذلك أعضاء لجنة الخارجية والأمن.

ـ سيظهر التجمع في قائمة واحدة في انتخابات الكنيست. وسيخوض الانتخابات ببرنامج انتخابي مشترك يحدد الأسس التي تم الاتفاق عليها حول السياسة الداخلية والخارجية، والسلام، والأمن، والارتباط بالشعب اليهودي والصهيونية، والاقتصاد، والحياة الاقتصادية عامة، والتربية، والتعليم.

ـ تشمل القائمة المشتركة للكنيست اثنين من العرب من أعضاء مابام، يوضع أحدهما في مرتبة مضمونة على القائمة.

ـ لمابام حرية العمل في القضايا المتعلقة بتغيير نظام الانتخابات وسن القوانين الأساسية والمسائل المتعلقة بالعلاقات بألمانيا.

ـ سيشترك الحزبان في قائمة واحدة للهستدروت، وستحسم المواضيع المتعلقة بالهستدروت عن طريق الأكثرية، ما عدا ثمانية مواضيع طلب مابام أن تكون له حرية التصرف فيها، وهي: تجميد الأجور، غلاء المعيشة، اختصار أسبوع العمل وساعات الصيف، الامتيازات الاجتماعية لعمال الانتاج، مشاريع الهستدروت الاقتصادية، تشكيل التعاونيات، وقضية دمج.منظمة الحارس الفتي (هاشومير هاتسعير) في منظمة الشباب العامل (هانوعر هاعوفيد) من الناحيتين الفكرية والتنظيمية.

وتم الاتفاق أيضا على أن يطالب مابام بغلاء المعيشة للعاملين مرتين في العام. ورفع الأجر الأساسي إذا كان هناك ارتفاع في الانتاج القومي. ومعارضة قانون تجميد الإضرابات، والعمل لإقامة مدارس للفقراء.

ـ تم التوصل إلى اتفاق حول تجمع بين الحزبين في البلديات والمجالس

المحلية، والاشتراك في انتخابات المجالس المحلية بقائمة واحدة. وينص الاتفاق على مراعاة تطوير الخدمات البلدية على أساس المساواة في مستوى الخدمات في القوى المختلفة وتطوير الخدمات في المدن الرئيسة ومدن التعمير وتجمعات المهاجرين والضواحي والأحياء. وسيعمل التجمع لتوسيع مجال الحكم الذاتي للسلطات المحلية، ومنع التدخل الزائد للحكم المحلي في نشاطاتها، وتغيير نظام الضرائب الحالي في اتجاه الضرائب التصاعدية.

ويحتفظ ممثلو مابام بحق الظهور والتصويت المستقل حول التشريعات، والشؤون الدينية، ونظام انتخابات السلطات المحلية ورؤساء البلديات.

أما بالنسبة إلى بقية القضايا سيعمل التجمع في كتلة واحدة تبحث وتقرر بحسم الأكثرية على غرار التجمع في الكنيست.

- سيعمل التجمع ككتلة واحدة ليس في الكنيست والمؤسسات الرئيسية للهستدروت فحسب، بل في كل واحدة من الخلايا المحلية في البلديات والمجالس المحلية والنقابات المهنية أيضاً.

وقبل بدء مراسيم توقيع ميثاق التجمع أجرى أعضاء حزب رافي (سابقاً) في سكرتيرية حزب العمل مشاورات قرروا على أثرها حضور حفلة التوقيع، وعدم توقيع الميثاق إلا بعد أن تدرس أمانة حزب العمل اعتراضهم على قرار مكتب الحزب بشأن تشكيل إدارة التجمع بموجب النسبة ٩ : ٦.

وقد أوضح شمعون بيريز، الأمين العام لحزب رافي، سبب امتناع جماعته من توقيع الميثاق، فقال إن جميع المناقشات حول توقيع الميثاق مع مابام جرت في مؤسسات ليست مخولة باتخاذ قرارات في هذا الشأن. وأضاف أن رافي لن يوقع الميثاق إلا بعد أن تصدق عليه إحدى المؤسسات العليا لحزب العمل كأمانة الحزب مثلا أو مركزه الإقليمي.

وقد أعرب جماعة رافي عن تحفظهم حيال التجمع لاعتبارهم أياه محاولة لإبعاد مرشحهم، موشيه دايان، عن رئاسة الحكومة في المستقبل، ولتقوية الجناح الأقل غلواء في مطامع التوسع في أكثر من وسيلة.

فقد تغيب موشيه ديان عن الاحتفال وانتقد بيريس حزب مابام، في كلمته في أثناء الاحتفال، وقال: إننا نختلف مع مابام نظرياً في أننا نؤمن بضرورة الفصل بين التنظيم الحزبي اليهودي والتنظيم الحزبي العربي، فحزب العمل هو حزب يهودي يدعو إلى الهجرة إلى إسرائيل بوصفها دولة يهودية (لا ثنائية القومية). ونختلف سياسياً في أننا نريد مزيداً من اللامركزية وانتخابات قائمة على المنطق».

وتحدث ليفي أشكول، رئيس الوزراء، واعتبر اتفاق التجمع عنصراً مهماً جداً في دعم الوحدة القومية. وأشار إلى العبء الاقتصادي الثقيل الذي تفرضه «مجهودات الدفاع القومي»، وقال إن هذا يستدعي زيادة الانتاج والسعي لاستيعاب المهاجرين من الأقطار المزدهرة.

انسحاب المابام من التجمع العمالي

عارض حرب المابام المباحثات التي كان يجريها قادة حزب العمل مع الليكود بغية الوصول إلى اتفاق لتشكيل حكومة ائتلافية تجمع الطرفين حزب العمل الذي كان يعتبر نفسه يمثل التجمع وحزب الليكود بزعامة إسحق شامير. وقد انتقد قادة المابام تشكيل مثل هذه الحكومة، وفي نفس الوقت هددوا بعدم المشاركة فيها، بل والانسحاب من التجمع (المعراخ). إلا أن قادة حزب العمل واصلوا اتصالاتهم ومباحثاتهم مع الليكود من أجل الوصول إلى الهدف الذي خططوا له، وهو تشكيل حكومة وحدة وطنية.

ولكن مركز المابام حينما رأى أن حزب العمل ماض على الشوط حتى النهاية، فقد اجتمع يوم ١٩٨٤/٩/٩، وقرر بشكل حاسم عدم المشاركة في هذه الحكومة، والتصويت ضدها لدى طرحها أمام الكنيست، ومن ثم سيحكم عليها طيلة فترة ولايتها من خلال أعمالها. كما قرر تشكيل كتلة منفردة وحل المؤسسات المركزية السياسية للمعراخ، بعد مصادقة الكنيست على تشكيل الحكومة. وقد أعلن المابام أنه سيواصل المشاركة مع حزب العمل في الهستدروت والسلطات المحلية، وفي كل مكان يمكن اعتباره ساحة مواجهة مع الليكود. ومع

إقرار فسخ الشراكة مع حزب العمل، إلا أن قادة المابام لم يغلق الباب بشكل كامل، بل تركوا مجالاً لإعادة النظر في هذه المشاركة وذلك على أسس جديدة[1].

وبعد انسحاب حزب المابام من التجمع العمالي، فقد ظل التجمع يرتكز في أساسه على حزب العمل ـ الذي تكون في مرحلة سابقة من أحزاب المباى وأحدوت هعفودا ورافي ـ وحزب الأحرار المستقلين، الذي كان قد انشق عن حزب الأحرار، بعد توقيع اتفاقية غاحل عام ١٩٦٥، بين حزب الأحرار وحزب حيروت، وقد انضم حزب الأحرار المستقلين إلى تجمع المعراخ عام ١٩٨١.

وهكذا فإننا سوف نستعرض هنا أركان حزب التجمع (المعراخ) رغم الانشقاق الذي جرى بداخله، وهو انشقاق في نظرنا مرحلي، إذ سوف تشهد الأيام القادمة، بعد زوال حكومة الوحدة الوطنية اتصالات ومباحثات مع حزب المابام لإعادته للتجمع العمالي من جديد. وسوف يكون استعراضنا للتجمع في ثلاثة بنود:

أولاً: حزب العمل

ثانياً: حزب المابام

ثالثاً: حزب الأحرار المستقلين.

---

(١) أوردت صحيفة على همشمار يوم ١٩٨٤/٩/١٠ نص القرار وهو كما يلي:
«يجيء اجتماع مركز مبام عشية اتخاذ قرارات قومية حاسمة وعظيمة الشأن. إن المركز يعتبر تشكيل حكومة مع الليكود خطوة حاسمة من جانب حزب العمل، لتشويه الفارق بين الطريق الفكري والسياسي لحركة العمل وطريق الليكود، وتخلياً عن النضال التاريخي المشترك لحركة العمل لتجسيد الصهيونية الاشتراكية.
إن حزب العمل بتشكيله حكومة كهذه يتحمل المسؤولية الأخلاقية عن حل المعراخ، ومبام يدعو حزب العمل إلى التراجع عن هذه الخطوة المصيرية.
أ ـ يؤكد مركز مبام ما يلي:
١ ـ إن الخطة السياسية والاقتصادية للحكومة المسماة «حكومة وحدة وطنية»، وعبث بنيتها،

ومبدأ الفيتو القائم في أساسها، والتناوب بين رئيسها والتكليف السياسي الشخصي لوزاراتها، يمنع سلفاً إمكانية حل مشاكل إسرائيل المستفحلة.

٢ ـ إن هذه الحكومة، التي ستؤدي إلى استمرار مسار الضم بواسطة إقامة المستوطنات الجديدة وتطوير المستوطنات القائمة، ستسبب بالضرورة جموداً تاماً في مسار السلام، وخطر اشتعال الحرب على أثره.

٣ ـ ان المبادىء الاجتماعية ـ السياسية للحكومة المشتركة، وتسليم الحقائب الرئيسية في هذا المجال لليكود، المسؤول عن تدهور الاقتصاد الإسرائيلي، تؤدي إلى انكماش اقتصادي وبطالة وأضرار شديد بالخدمات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، وإلى سياسة عدوانية لا بد من أن تلحق الضرر بجمهور الأجراء وذوي القدرات الضعيفة.

ب ـ بناء على ذلك يقرر المركز:

١ ـ إن مبام لن يشترك في هذه الحكومة، وسيصوت ضدها لدى طرحها أمام الكنيست، وسيحكم عليها طيلة فترة ولايتها حسب أعمالها.

٢ ـ لدى مصادقة الكنيست على الحكومة، سيعلن مبام تشكيل كتلة منفردة وحل المؤسسات المركزية السياسية للمعراخ بناء على قرار المؤتمر التاسع.

٣ ـ سيواصل مبام، كما في الماضي، شراكته مع حزب العمل في الهستدروت والسلطات المحلية، وفي كل مكان يناضل فيه الحزبان ضد الليكود.

٤ ـ لدى حل الحكومة المشتركة مع الليكود، سيفحص مبام وسيبادر إلى طريق جديد للشراكة مع حزب العمل.

ج ـ يدعو مبام جمهور العمال ورجال الفكر، لا سيما الشباب ـ في المدن والقرى والأحياء، وفي مدن الأعمار والوسط العربي ـ إلى التكتل حول مبام لتجسيد الصهيونية الرائدة والاشتراكية الديمقراطية وأخوة الشعوب، وفي سبيل تأمين سلامة وأمن وازدهار دولة إسرائيل، وفي سبيل إصلاح حركة العمل.

المبحث الأول

حزب العمل الإسرائيلي

نشأ حزب العمل في ظل توجهات لتوحيد الحركة العمالية في إسرائيل، بغية تحقيق أكبر قدر ممكن من المواقع في السلطة. وقد تمخضت المحادثات التي جرت بين حزب الماباي وهو الحزب الذي ظهر على الساحة السياسية عام ١٩٣٠، أي قبل قيام الدولة، وبين حزب أحدوت هعفودا وهو الحزب الذي تشكل اثر الانفصال عن حزب الماباي، تمخضت المحادثات عن إيجاد تحالف بين الطرفين عام ١٩٦٥. وقد سعى هذا التحالف لضم حزب رافي، وهو الحزب الذي نشأ اثر انفصال بن غوريون عن حزب الماباي عام ١٩٦٥. وقد توصلت الاطراف الثلاثة، الماباي وأحدوت هعفودا ورافي، إلى اتفاق فيما بينها على الدخول في إطار سياسي جديد، وخرج هذا الإطار السياسي ليأخذ اسم حزب العمل.

ميثاق حزب العمل

وقعت الأطراف الثلاثة التي شكلت حزب العمل على ميثاق تضمن في خطوطه العريضة الأهداف الأساسية التالية للحزب الجديد [1].

- تجميع الشعب اليهودي في بلاده، وإقامة مجتمع عمالي حرّ في إسرائيل.
- خدمة الشعب والدولة وجمهور العاملين.
- السعي من أجل تحقيق الأهداف القومية والاجتماعية والطلائعية بموجب روح

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٦٨، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص ٤٢٩.

تراث الشعب اليهودي، ونبوءة الصهيونية الاشتراكية وقيم حركة العمل.

- المحافظة على مبادىء حرية الفكر والتعبير والمناقشة، ووحدة العمل والتنفيذ، وقبول سيادة المجموع والحسم الديمقراطي.
- السعي من أجل ضم جميع الأحزاب العمالية والجماعات والأفراد الذين يأخذون على عاتقهم قبول مبادىء الحزب.

ومن بين الأهداف السياسية وأهداف الأمن نجد في ميثاق الحزب الأهداف التالية:

- السلام الحقيقي والدائم بين إسرائيل وجاراتها.
- الحرص الدائب على أمن إسرائيل، وإبعاد كل خطر يتهدد كيانها وسيادتها وسلامتها ووحدة أراضيها.
- دعم مكانة إسرائيل في العالم، وكسب الأصدقاء بين دول العالم وشعوبها.

كما حدد الميثاق أهداف الحزب في مجالات الهجرة، والاستيعاب، والتعليم والثقافة والبحث العلمي.

الهيكل التنظيمي

وفقاً للاتفاق الذي تم بين أركان حزب العمل، فقد تم وضع أسس لبناء الهيكل التنظيمي للحزب الجديد. وقد جاء الهيكل التنظيمي على النحو التالي:

- المؤتمر

وهو المؤسسة العليا للحزب.

- المركز الإقليمي

وهو المؤسسة العليا للحزب حتى انعقاد المؤتمر. فهو يتخذ قرارات حول المسائل المبدئية والدستورية، ويقر كل موضوع تقرره الأمانة العامة وتحيله إليه. ويجتمع المركز مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر. ويضم (٤٣٨) عضواً موزعين على النحو التالي: (٢٥٠ للماباي، ١٩٤ أحدوت هعفودا، ٩٤ رافي).

ـ الأمانة العامة

وهي مسؤولة عن تنفيذ قرارات المركز. فتناقش وتتخذ القرارات المتعلقة بشؤون الحزب. وهي تعد جدول اعمال المركز. وتجتمع مرة واحدة كل اسبوعين على الأقل. وهي التي تنتخب اللجان الدائمة لشؤون معينة. وهي التي تحدد صلاحيات هذه اللجان ووسائل أعمالها. وتضم الأمانة العامة (١٨٩) عضواً، موزعين على النحو التالي (١٠٩ الماباي، ٤٠ أحدوت هعفودا، ٤٠ رافي).

ـ مكتب القيادة

يتولى جدول أعمال الأمانة العامة. وهو مسؤول عن تنفيذ قراراتها ويناقش الموضوعات التي تكلف بها الأمانة العامة، ويتخذ القرارت بشأنها. ويتولى الشؤون التنظيمية والمالية والادارية. ويتخذ القرارات بشأنها. وهو ينفذ قراراته بواسطة الدوائر التابعة للمركز الإقليمي، مثل دوائر التنظيم والاعلام والشباب وإتحادات المهاجرين والنقابات المهنية وشؤون البلديات. ويضم مكتب القيادة (٢٨) عضواً. موزعين على النحو التالي: (١٦ الماباي، ٦ أحدوت هعفودا، ٦ رافي).

ـ الأمين العام للحزب والنواب الفرعيون

إن الأمانة العامة هي التي تختار الأمناء، وهم يعدون جدول أعمال مكتب القيادة وينفذون قراراته. هذا وقد تم انتخاب غولدا مائير كأول أمينة عامة للحزب وشمعون بيريز وابراهام جيفلبر نائبين لها.

ـ المحكمة

تضم المحكمة (٣١) عضواً يتم تعيينهم من قبل المركز الإقليمي. وتبحث المحكمة في إجراء تغييرات في اللوائح الإدارية لإقرارها، كما تنظر في الدعاوى التي تحيلها إليها إحدى مؤسسات الحزب ضد عضو أو أكثر في الحزب وبالعكس.

ـ مؤسسة الرقابة

وينتخبها المركز الإقليمي، وتضم ٥١ عضواً، وتتولى رقابة الأنظمة الإدارية

الخاصة بالشؤون المالية والاجتماعية، ومتابعة التقيد ببنود الميثاق من قبل مؤسسات الحزب وممثليه وتنظر في شكاوى الأعضاء.

القاعدة الاجتماعية

اذا عدنا إلى تاريخ نشوء وتطور الأحزاب العمالية الصهيونية، التي وصلت عبر عمليات انشقاق واتحاد متواصلة على امتداد سني المشروع الصهيوني الاستيطاني في فلسطين، إلى شكلها الحالي المتمثل بحزبي العمل ومابام واللذين كان متحالفين في إطار التجمع العمالي (المعراخ)، فإننا نكتشف أن تلك الأحزاب، علاوة على أنها نشأت في الأصل في بلدان شرق ووسط اوروبا وروسيا، فإن تأسيس فروع لها في فلسطين ارتبط بتدفق الهجرات من تلك البلدان. وبالتالي فإن قيادة تلك الأحزاب ومؤسسيها وحتى كوادرها كانت من تلك البلدان[1].

وبالرغم من تدفق الهجرات من البلدان الآسيوية ـ الافريقية بعد قيام الكيان الصهيوني، إلا أن ذلك لم يحدث خللاً في التركيبة المجتمعية لصالح اليهود الشرقيين، مع أنهم قد شكلوا في تلك الفترة أغلبية في التركيبة الاجتماعية داخل الكيان الصهيوني. وقد ظلت الهيمنة الأشكنازية في كافة الأحزاب والمؤسسات الرسمية. وعلى سبيل المثال لم يكن هناك أي ممثل لليهود الشرقيين في مجلس الدولة المؤقت من بين ممثلي الحزبين الماباي والمابام آنذاك. وكذلك الأمر في الحكومة المؤقتة[2].

وتقدم لنا المعطيات أن القاعدة الاجتماعية لناخبي حزب العمل قائمة بين مهاجري اوروبا وذريتهم وبين الذين تزيد أعمارهم على ٥٠ سنة ويخرج من هذه القاعدة الاجتماعية فئة الشباب والمهاجرين من آسيا وافريقيا وذريتهم وطبقة المثقفين أيضاً. كذلك يجد حزب العمل التأييد له في المستوطنات الزراعية على اختلاف أشكالها وأنواعها، مثل الكيبوتسات والموشافيم[3].

---

(١) هاني العبدالله، الأحزاب السياسية في إسرائيل، مرجع سابق، ص ١٩٦.
(٢) نفس المصدر ص ١٩٧.
(٣) نفس المصدر ص ١٩٩.

المشاركة في السلطة

كان حزب الماباي قبل تشكيل حزب العمل يسيطر على الأجهزة الرسمية لليهود في زمن الانتداب وقبل قيام الدولة، مثل الوكالة اليهودية، المنظمة الصهيونية العالمية، الهستدروت (اتحاد نقابات العمال). وبعد إعلان قيام الدولة فقد استمرت سيطرة الماباي على مقاليد السلطة. وقد استمرت هذه السيطرة حتى قيام حزب العمل حيث أكمل الحزب نفس الدور السابق لحزب المباي حتى عام ١٩٧٧، فقد اندحر هذا الحزب في انتخابات الكنيست التاسعة أمام الليكود. ومن ثم تبدلت المواقع السياسية حيث تسلم الليكود السلطة ووقف حزب العمل في صف المعارضة، إلى أن جاءت انتخابات الكنيست الحادية عشرة فعاد حزب العمل للارتقاء إلى السلطة مرة أخرى.

وفي هذا الإطار فإن حزب العمل ومن قبله حزب الماباي قد تولى رئاسة الحكومة ٢٩ عاماً. كان خلال هذه الفترة يشكل الحكومات الإسرائيلية بالائتلاف مع بعض الأحزاب الصغيرة التي كانت تظهر على الساحة السياسية. وقد شاركت الأحزاب الدينية خصوصاً الحزب الوطني الديني في ائتلاف كافة الحكومات الإسرائيلية مع حزب العمل. كما شارك في الائتلاف كثير من الأحزاب اليمينية الإسرائيلية. أما على صعيد الكنيست فقد ظل حزب العمل ومن قبله المباي يحتفظ بالأغلبية داخل البرلمان طيلة ثماني دورات متتابعة. أما في الكنيست التاسعة فقد تراجع أمام الليكود الذي فاز عليه في انتخابات هذه الدورة. وقد ظل حزب العمل في الصف الثاني بعد الليكود حتى انتخابات الكنيست الحادية عشرة حيث فاز على الليكود بثلاثة أصوات فقط، وذلك في إطار التجمع (المعراخ). أما إذا أسقطنا عدد النواب السبعة للمابام من مجموع عدد المقاعد التي حصل عليها التجمع (المعراخ) فإن حزب العمل يأتي بعد الليكود في ترتيب الأحزاب.

ويشير الجدول التالي إلى عدد المقاعد التي حصل عليها حزب العمل منذ الدورة الأولى للكنيست حتى الكنيست الحادية عشرة وهي الدورة الأخيرة.

الكنيست	العام	عدد مقاعد حزب العمل	ملاحظات
١ ـ الكنيست الأولى	١٩٤٩	٤٦	يضاف إليها مقعدان حصلت عليها قائمة العرب المرتبطين بحزب العمل.
٢ ـ الكنيست الثانية	١٩٥١	٤٥	يضاف إليها ثلاثة مقاعد للعرب المرتبطين بهذا الحزب.
٣ ـ الكنيست الثالثة	١٩٥٥	٤٠	تضاف إليها مقاعد «أحدوت هعفودا*» العشرة والمقعدان اللذان حصلت عليها قائمة العرب المرتبطين بحزب العمل.
٤ ـ الكنيست الرابعة	١٩٥٩	٤٧	يضاف إليها ٧ مقاعد «لأحدوت هعفودا» ومقعدان لعرب حزب العمل.
٥ ـ الكنيست الخامسة	١٩٦١	٤٢	يضاف إليها ٨ مقاعد «لأحدوت هعفودا»، ومقعدان لعرب حزب العمل.
٦ ـ الكنيست السادسة	١٩٦٥	٤٥	بعد التحالف بين «ماباي» و«أحدوت هعفودا» يضاف إليها مقعدان لقائمة التعاون والإخاء المرتبطة بحزب العمل ويضاف إليها ١٠ مقاعد لكتلة «رافي».
٧ ـ الكنيست السابعة	١٩٦٩	٥٦ ـ ٨	«للمعراخ الذي جمع إضافة إلى «الماباي» «ورافي» وأحدوت هعفودا «حزب مابام» الذي له ١/٧ المقاعد.
٨ ـ الكنيست الثامنة	١٩٧٣	٥١ ـ ٧	«المعراخ» مطروح منه مقاعد «مابام».
٩ ـ الكنيست التاسعة	١٩٧٧	٣٢ ـ ٤	«المعراخ» مطروح منه مقاعد «مابام».

١٠ـ الكنيست العاشرة	١٩٨١	٤٧ ـ ٧	« المعراخ » مطروح منـه مقـاعـد « مابام ».
١١ـ الكنيست الحادية عشرة	١٩٨٤	٤٤ ـ ٧	« المعراخ » مطروح منـه مقـاعـد « مابام ».

سياسة حزب العمل

قبل انتخابات الكنيست الحادية عشرة، وزع التجمع كراساً يتكون من ٩٦ صفحة ويحتوي على عشرة أبواب صاغ خلالها سياسته العامة. وقد تم توزيع البرنامج باعتباره يعكس سياسة المعراخ في هذه المرحلة. وبالرغم من أن هذا البرنامج يظهر وكأنه يعبر عن الموقف المشترك لحزب العمل وحزب المابام، إلا أنه في حقيقة الأمر يعبر عن موقف حزب العمل، الذي كان يفرض شروطه ومواقفه على الأحزاب المتحالفة معه باعتباره الحزب الأكبر بينها.

وقد جاء في البرنامج(١):

أ ـ الأهداف السياسية

١ ـ استئناف مسيرة السلام في المنظمة وتدعيم السلام مع مصر وتعميقه، وإنهاء تواجد جيش الدفاع في لبنان من خلال ضمان سلامة مستوطنات الشمال. وهذه هي الأهداف السياسية الأمنية الرئيسية في هذه الفترة.

٢ ـ ستبادر الحكومة الإسرائيلية إلى إجراءات سياسية تمهيداً لمباحثات سلام بين إسرائيل وجاراتها دون شروط مسبقة من أي طرف كان على أساس قراري مجلس الأمن رقم (٢٤٢ ـ ٣٣٨).

٣ ـ دولة إسرائيل بحاجة إلى حدود يمكن الدفاع عنها وتسمح بتوفير الحماية الناجعة بقوتها الذاتية ضد أي هجوم يتهددها، وستتضمن اتفاقيات السلام تجريد مناطق، وترتيبات أمنية، بالإضافة إلى الحدود التي يمكن

---

(١) مجلة الأرض العدد الثاني عشر ١٩٨٥/٣/٧ نقلاً عن يديعوت أحرنوت ١٩٨٤/٦/٢١.

الدفاع عنها، وليست كبديل عن هذه الإجراءات، وستصر إسرائيل على حدود معترف بها ويمكن الدفاع عنها والتي ستكون حدوداً سياسية دائمة، ولن تعود إلى حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، التي كانت تشكل إغراء بالهجوم عليها.

ب ـ القدس

القدس الموحدة تحت سيادة إسرائيل هي عاصمة دولة إسرائيل، وهي المكان الذي يتواجد فيه مقر رئيس الدولة والكنيست والحكومة والمحكمة العليا. وسيتم احترام حقوق جميع سكانها دون تفريق من حيث الدين والقومية كما سيتم ضمان الأماكن المقدسة للمسلمين والمسيحيين بإدارتهم المستقلة، وسيستمر ضمان حرية العبادة في الأماكن المقدسة مع حرية الدخول إليها. وسيؤدي التنظيم البلدي للمدينة إلى التعبير عن ميزتها وعن ضرورة إظهار الميزة القومية والاجتماعية لسكانها اليهود والعرب، وستعمل الحكومة بزعامة «المعراخ» على تحقيق القانون الأساسي «القدس عاصمة إسرائيل».

ج ـ السلام مع مصر

١ ـ ستدعو الحكومة بزعامة المعراخ مصر إلى العمل المشترك لتطوير العلاقات الاقتصادية والثقافية والسياسية بين البلدين من خلال السعي المشترك للتوصل إلى تحسن في العلاقات بين الدولتين وتعميق السلام فيما بينهما.

٢ ـ ستتوجه الحكومة الإسرائيلية إلى مصر بطلب لاستئناف التمثيل والعلاقات الدبلوماسية بين البلدين وإعطاء معنى ومضمون لمعاهدة السلام.

٣ ـ ستدعو الحكومة الإسرائيلية بزعامة المعراخ مصر إلى استئناف دورها في عملية السلام بناء على التزامها باتفاقيات «كامب ديفيد».

٤ ـ ستبادر حكومة إسرائيل بزعامة المعراخ إلى استئناف مسيرة السلام في المنطقة، وهذه خطوة يمكن أن تخلق ظروفاً هامة لزيادة الثقة وترسيخ

السلام مع مصر.

د ـ استئناف مسيرة السلام

١ ـ ستدعو الحكومة الإسرائيلية بزعامة المعراخ الأردن إلى الانضمام إلى المسيرة السياسية دون شروط مسبقة وعلى أساس قراري مجلس الأمن رقم /٢٤٢، ٣٣٨/.

٢ ـ تؤيد حكومة إسرائيل اشتراك ممثلين مأذونين عن السكان العرب الفلسطينيين في يهودا والسامرة وقطاع غزة، في المباحثات التي ستجري مع حكومة الأردن، بهدف تمكينهم من الاشتراك في تحديد مستقبلهم.

٣ ـ ستكون الحكومة الإسرائيلية على استعداد للتباحث مع الأردن والممثلين الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة حول تسوية لفترة انتقالية تمهيداً للتوقيع على اتفاقية سلام. وستتم بلورة الأسس والشروط للفترة الانتقالية خلال مباحثات على أساس اتفاقيات « كامب ديفيد » أو أية خطة أخرى يتم الاتفاق عليها بين الأطراف.

٤ ـ ستعمل الحكومة الإسرائيلية وفق الموقف الأساسي للمعراخ الذي ينص على أن منظمة التحرير وكل منظمة أخرى تعتمد على الميثاق الفلسطيني وترفض حق دولة إسرائيل والطابع القومي للشعب اليهودي أو التي تتعامل بأساليب الارهاب، لا يمكن أن تكون شريكة في المباحثات.

٥ ـ ستكون الحكومة بزعامة المعراخ على استعداد لإتاحة المجال كما في الماضي، أمام التحاور مع شخصيات وجهات فلسطينية تعترف بإسرائيل وترفض الإرهاب.

هـ ـ مبادىء الحل الدائم في يهودا والسامرة وقطاع غزة

١ ـ يسعى المعراخ إلى إبرام معاهدة سلام مع الأردن تربط بين ضرورة تأسيس أمن إسرائيل على حدود قابلة للدفاع عنها، وبين الاعتراف بوجوب استمرار قيام إسرائيل كدولة ذات غالبية يهودية واضحة.

ومجتمع ديمقراطي ولتحقيق هذه الأهداف، ومن خلال الاعتراف بضرورة المساعدة على الحل السياسي للقضية الفلسطينية سيكون المعراخ مستعداً لاتفاق يعتمد على حل إقليمي وسط.

٢ - ستصر حكومة إسرائيل على أن يكون التشكيل الأمني لقوات جيش الدفاع والاستيطان الذي يشمل، غور الأردن بما في ذلك شمال غرب البحر الميت، وغوش عتسيون ومحيط القدس وجنوب قطاع غزة، مشمولاً ضمن مناطق السيادة الإسرائيلية ريثما يحل السلام، وستستمر السيادة الإسرائيلية على المناطق الأمنية وعلى هذه المستوطنات، في كل تسوية لفترة انتقالية أو اتفاق مرحلي، مع ضمان مكانة هذه المناطق واستمرار تطور الاستيطان اليهودي فيها.

٣ - ينبغي ويمكن للقضية القلسطينية بكل جوانبها أن تجد حلاً لها ضمن إطار أردني فلسطيني وستمتد الدولة الأردنية الفلسطينية فوق الأراضي الأردنية التي تكون غالبية سكانها من الفلسطينيين وفوق مناطق محددة ومزدحمة بالسكان العرب في يهودا والسامرة وغزة والتي ستخليها قوات جيش الدفاع مع قيام السلام.

٤ - تعارض إسرائيل قيام دولة فلسطينية أخرى في المنطقة الواقعة بين إسرائيل والأردن، والتي لن تعمل إلا على تخليد النزاع وستكون بؤرة للعداء ولتأجيج المشاعر التي ستعرض سلامة إسرائيل وسلامة المنطقة بأكملها إلى الخطر.

٥ - نهر الأردن هو حدود الأمن لإسرائيل من جهة الشرق، ولا يمكن لأي جيش أجنبي أن يجتاز نهر الأردن غرباً، والمناطق التي سيخليها جيش الدفاع غرب نهر الأردن سيتم تجريدها، بالإضافة إلى التجريد ستصر إسرائيل على التوصل إلى التسويات الأمنية الحيوية لها.

٦ - يرفض المعراخ سياسة الليكود القائمة على عدم التخلي عن «أي شبر» وهي السياسة التي تحبط كل إمكانية للسلام في المستقبل ومن شأنها أن

تحول إسرائيل من دولة ذات غالبية يهودية واضحة إلى دولة ذات قوميتين، فهذه السياسة تتنافى مع المضمون الصهيوني والديمقراطي لإسرائيل، ومن شأنها أن تسيء إلى حصانتها الداخلية.

٧ - يقوم موقف المعراخ على أن قيام المجتمع الديمقراطي في إسرائيل الذي يعتمد على تساوي الحقوق بالنسبة لجميع المواطنين لا يتماشى مع الغرض الدائم للسلطة على السكان العرب الفلسطينيين في كل مناطق يهودا والسامرة وغزة.

٨ - ستعمل حكومة المعراخ بحزم وإصرار على اجتثاث كل ظواهر مخالفة القانون ورفض السيادة مثلما ظهرت في قضية منظمة الإرهاب اليهودي، فهذه الظواهر تتناقض مع كل الأخلاق اليهودية الإنسانية، وقد نمت على أرضية سياسة الضم الكامل، والايديولوجية المتطرفة، ورفض كل حل وسط.

و - الاستيطان والحدود الدائمة

١ - يعتبر الاستيطان الصهيوني في غور الأردن (بما في ذلك شمال البحر الميت) وفي غوش عتسيون ومحيط القدس، وفي جنوبي قطاع غزة، وفي الجولان - من خلال اعتبارات الأمن الاستراتيجي، وبالتعاون الوثيق مع جيش الدفاع - يعتبر حيوياً لأمن الدولة. وهو يشكل، كأي مشروع إستيطاني صهيوني، قيمة تربوية واجتماعية وطلائعية وله قيمة في الصراع السياسي من أجل بلورة حدود السلام.

٢ - لن تقوم الحكومة بزعامة المعراخ بتوطين المناطق المأهولة بكثافة عربية في قلب يهودا والسامرة، وهي المناطق التي لن تكون ضمن السيادة الإسرائيلية.

٣ - ستصر إسرائيل في المفاوضات السلمية بينها وبين الأردن على عدم تفكيك المستوطنات بينها وبين الأطراف حيث يمكن لهذه المستوطنات البقاء على حالها مع ضمان سلامتها وأمن المستوطنين.

٤ ـ ستعمل الحكومة بزعامة المعراخ بحزم ضد كل خرق لقراراتها وقرارات الكنيست في موضوع المستوطنات.

ز ـ السياسة في مناطق يهودا والسامرة وغزة:

١ ـ ستظل إسرائيل تستخدم كامل صلاحياتها في كافة مناطق يهودا والسامرة وغزة، طالما لم يتم التوصل إلى اتفاقية سلام واتفاق مرحلي على طريق السلام.

٢ ـ ستعمل إسرائيل في هذه المناطق من خلال احترامها لحقوق السكان والاهتمام بسلامتهم وأمنهم وستحرص الحكومة بزعامة المعراخ على توفير حقوق الفرد، وعلى القانون والنظام في هذه المناطق، وعلى تساوي جميع السكان أمام القانون، وسيتم توفير طرق الرقابة المناسبة لتحقيق هذه السياسة.

٣ ـ ستسهر إسرائيل على الأمن الداخلي، وستحول دون أي عمل سري سياسي أو عسكري من جانب منظمة التحرير أو الجهات المعادية الأخرى. وستعمل إسرائيل ضد بؤر الإرهاب والتخريب التي تهدف إلى زعزعة السلام، والحياة اليومية في يهودا والسامرة وغزة وضمن حدود دولة إسرائيل.

٤ ـ في الوضع الراهن الذي يستمر فيه غياب السلام أو الاتفاقيات السياسية حول مستقبل يهودا والسامرة وغزة سوف تنقل إسرائيل صلاحيات ومجالات مسؤولية واسعة قدر المستطاع فيما يتعلق بالمسائل المدنية في تلك المناطق، وذلك من خلال وجهة النظر القائلة إن على إسرائيل التركيز بشكل خاص على ضمان الأمن الداخلي ومنع الإرهاب.

٥ ـ ستشجع الحكومة بزعامة المعراخ على إجراء حوار دائم وعلاقات وطيدة مع الجهات والشخصيات الفلسطينية في يهودا والسامرة وغزة والتي ترفض الإرهاب، وتعترف بإسرائيل وبضرورة التوصل معها إلى تسوية سياسية.

٦ - ستعمل حكومة المعراخ بكامل صلاحياتها ضد ظواهر مخالفة القانون، وضد استخدام الإرهاب والعنف من جانب اليهود المتطرفين.

ح - الحدود الشمالية

أ - لبنان:

١ - ستعمل حكومة إسرائيل بزعامة المعراخ من أجل التوصل إلى معاهدة سلام مع لبنان وشعبه وفقاً للحدود الدائمة بين البلدين.

٢ - كان الموقف الأساسي للمعراخ، وما يزال يقوم على أن الأمن على طول الحدود الشمالية وسلامة المستوطنات والسكان في تلك المنطقة هي الأهداف الوحيدة التي ينبغي أن توجه إسرائيل عند تحديد إجراءاتها إزاء لبنان.

٣ - يؤكد المعراخ على أن استمرار التواجد الإسرائيلي العسكري في لبنان، دون اتخاذ مبادرة من جانب حكومة إسرائيل للتدعيم السريع للترتيبات الأمنية وانسحاب جيش الدفاع من لبنان، إنما يسيء إلى الجيش والأمن والدولة.

٤ - ستعمل الحكومة بزعامة المعراخ على وضع ترتيبات أمنية خلال وقت قصير تضمن الأمن على طول الحدود الشمالية، وتضمن سلامة المستوطنات وتسمح لجيش الدفاع بالخروج من لبنان، وعلى هذه الترتيبات أن تمنع تدعيم المخربين في جنوب لبنان، وتمنع إقامة قاعدة يمكن منها تهديد شمال إسرائيل.

٥ - هذه الترتيبات تفرض قيام حزام أمني في جنوب لبنان يكون تحت سيطرة وإشراف قوات دولية من خلال إعطاء دعم وتغطية من جانب قوات جيش الدفاع. وستعمل إسرائيل من أجل التوصل إلى موافقة على أن تتمركز قوات دولية في الحزام الأمني وعلى اشتراكها في الترتيبات الأمنية.

٦ ـ ستواصل إسرائيل بنفسها توفير حرية الملاحة البحرية الجوية في منطقة الأمن اللبنانية. وستضمن قيام ونجاعة الترتيبات الأمنية جنوب لبنان مع المحافظة لنفسها على حرية مكافحة المخربين حتى بعد خروج جيش الدفاع من لبنان.

ب ـ سورية:

١ ـ ستعمل حكومة المعراخ على قيام مباحثات سلام مع سورية دون شروط مسبقة.

٢ ـ على حكومة إسرائيل وجيش الدفاع الانتباه والاستعداد مقابل تعاظم الجيش السوري والتهديدات بالحرب التي تصدر عن سورية.

٣ ـ ستسعى إسرائيل نحو التوصل إلى تفاهم وإلى حوار مع سورية قبل مباحثات السلام، للحيلولة دون التصعيد بين البلدين.

ط ـ جيش الدفاع

١ ـ ستقوم الحكومة بزعامة المعراخ بكل ما يلزم من أجل توفير قوة رادعة وتفوق جيش الدفاع في الحسم مقابل كل تهديد عسكري محتمل. وسيتم العمل باستمرار من أجل دعم قوة جيش الدفاع، من أجل حماية الدولة ومواطنيها وضمان قدرته على صد أي هجوم عسكري محتمل من جانب أية دولة أو مجموعة من الدول. ويفرض سباق التسلح المتزايد في دول المنطقة على إسرائيل استمرار دعم قواتها العسكرية للمحافظة على التفوق النوعي لجيش الدفاع على جميع دول المواجهة.

٢ ـ إن جيش الدفاع هو جيش الشعب، خاضع لسيادة المؤسسات الديمقراطية للدولة ويعتمد على رعاية التضامن وروح التطوع بين الجنود والقادة، ويستنكر المعراخ جميع ظواهر رفض الخدمة في جيش الدفاع أو تنفيذ الواجبات ضمن إطار الخدمة وسيحرص على تنمية ورعاية التطوع في الأجهزة الأمنية.

٣ ـ ستقوم سياسة حكومة المعراخ على وجهة نظر أساسية تقول إن جيش الدفاع ـ الذي هو جيش دفاعي ـ سوف يعمل بمبادرة من السلطة المدنية المختارة فقط من أجل الدفاع عن الدولة وضمان وجودها، ومنع أية إساءة إلى أمنها وسلامة مواطنيها.

٤ ـ سوف يحرص جيش الدفاع على المحافظة في كل عملياته على طهارة سلاحه مع ضمان أخلاقية عالية في القتال، وسيتم اتخاذ الإجراءات التربوية والانضباطية التي تكفل هذا المبدأ الأساسي عند تنفيذ نشاطات جيش الدفاع.

٥ ـ ستعطي الحكومة بزعامة المعراخ الأولوية للبحث والتطوير المستقلين في مجالات الأمن وتوسيع الانتاج الذاتي للأسلحة والعتاد العسكري الحديث المتطور.

٦ ـ ستعمل حكومة المعراخ من أجل زيادة استعداد القادة وأصحاب الاختصاصات الفنية المهنية للاستمرار والخدمة في الجيش العامل وتحسين ظروف الخدمة والأجر بالنسبة للذين يخدمون في هذا الجيش.

أما بالنسبة للبرنامج الاقتصادي للمعراخ فهو يقوم على «اتفاق وطني بين الحكومة والهستدروت وأرباب العمل للوصول إلى تسوية تكبح الارتفاع السريع للأسعار والأجور والمداخيل». وهو يعد بمنع زيادة الضرائب وتخفيضها بالنسبة للعمال الأجراء في قطاعات الإنتاج والتصدير، كما يعد بالعمل لإصلاح العجز في ميزان المدفوعات وبتسهيلات ضريبية لتشجيع التصدير، وبعدم المساس بمدخرات الشعب، وبإقامة مراكز صناعية متقدمة تستخدم أحدث الأساليب العلمية.

البرنامج السياسي للمعراخ والذي اوردناه كاملاً يعبر عن مواقف حزب العمل الحالية من مختلف القضايا الهامة التي تتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي. وهو صورة واضحة عن هذه المواقف الغامضة المطاطة وغير المحددة الملامح وخاصة فيما يتعلق بالأراضي العربية المحتلة بعد عام ١٩٦٧ ... وهو لا يحدد

موقفا من احتلال هضبة الجولان السورية ويتمسك بالقدس ويرفض منظمة التحرير الفلسطينية. أما بصدد الضفة الغربية وقطاع غزة فإن الموقف المعروض يعتبر تراجعاً عن المواقف السابقة المعلنة لحزب العمل والتي ظهرت فيما سمي « بمشروع آلون » الذي قدم عام ١٩٦٧ ، هذا الموقف استمرار للتراجعات التي ظهرت في وثيقة الـ ١٤ بنداً، وبرنامج حزب العمل لانتخابات الكنيست العاشرة، وهو يعكس الانتقال المستمر في مواقف هذا الحزب نحو اليمين. لقد اقتصر استعداد حزب العمل في برنامجه السياسي الحالي على جعل « الدولة الأردنية الفلسطينية » تمتد فوق « مناطق محددة ومزدحمة بالسكان »، أي فوق المدن، فيما كان « مشروع آلون » يعرض الانسحاب من مناطق تقارب مساحتها ثلثي الضفة الغربية.

أما بالنسبة للمستوطنات في الأراضي المحتلة فالبرنامج يحدد بأن « حكومة المعراخ » التي يعمل على إقامتها سوف تتمسك بالمستوطنات القائمة وستعمل على استمرار الاستيطان في مناطق معينة مثل غور الأردن ومحيط القدس وغوش عتسيون والجولان وقطاع غزة. وهو يربط الاستيطان بمقتضيات الأمن الاستراتيجي ويعتبره حيوياً لدولة إسرائيل وأمنها. ومن الجدير بالذكر أن المستوطنات الكبرى في الضفة والقطاع بنيت أو بدىء في بنائها في عهد حزب العمل.

أما بالنسبة لحدود إسرائيل فالبرنامج يتركها دون تحديد، لإتاحة الفرصة لاستخدام الذرائع الأمنية المختلفة، كي تستمر في الامتداد والتوسع بحيث تسير نحو تحقيق « الدولة التوراتية »، وذلك جرياً على قول « غولدا مائير » ـ زعيمة حزب العمل سابقاً ـ : « ليس لدى إسرائيل خريطة محددة للمستقبل »، وقولها : « إن حدود إسرائيل تتحدد حيث يستوطن اليهود ».

أما عن معاملة العرب في الأرض الفلسطينية المحتلة وعلى الرغم من حديث هذا البرنامج عن احترام حقوق السكان والاهتمام بسلامتهم وأمنهم، وتساوي جميع السكان أمام القانون، فقد مارس حزب العمل طيلة سنوات حكمه سياسة

القمع والاضطهاد والتمييز العنصري ضد العرب في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨. والمحتلة عام ١٩٦٧ وهو يمنع العرب في المناطق المحتلة ـ على وجه الخصوص ـ وخاصة بعد أن عاد إلى الحكم شريكاً «لليكود» من ممارسة أبسط حقوقهم الإنسانية ويواصل سياسة البطش، سياسة الحديد والنار ونسف المساكن ضدهم... أما في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ فإن وعود هذا الحزب تجاههم تتبخر فور انتهاء المعارك الانتخابية ولا تختلف سياسته في شيء عن سياسة القوى اليمينية المتطرفة في تحالف «الليكود».

أما بالنسبة لحل القضية الفلسطينية فكما سبق وأشرنا فهو يرفض الاعتراف بمنظمة التحرير ويرفض إقامة دولة فلسطينية، ويدعو إلى حل هذه القضية من خلال مفاوضات مباشرة مع الأردن بحيث يتم الحل في إطار دولة أردنية فلسطينية في شرق الأردن تمتد صلاحياتها الإدارية على مناطق كثيفة السكان في الضفة «بعض المدن» دون أن تكون لها سيادة على الأرض.

أما عن السلام مع الدول العربية المجاورة فإن حزب العمل وبرنامجه يتحدث عن الأردن، والفلسطينيين من المناطق المحتلة ويدعوهم للمفاوضات المباشرة، أما الدول العربية الأخرى فإن حزب العمل يؤكد موقفه الداعي باستمرار إلى التفاوض مع هذه الأطراف بشكل منفرد وبرعاية الولايات المتحدة. ويرفض أي إطار دولي كمؤتمر أو غيره، تحضره أطراف أخرى غير الولايات المتحدة ويرفض التفاوض مع العرب مجتمعين. أي إنه يدعو الدول العربية إلى توقيع «اتفاقيات استسلام» على نسق «كامب ديفيد» دون أن يبدي أي استعداد للانسحاب من أي جزء من الأراضي العربية المحتلة.

شخصياته القيادية

هناك مجموعة من الشخصيات لعبت دوراً بارزاً في قيادة هذا الحزب قبل قيام الدولة، ومنهم إسحق بن زفي، بيرل كاتسنلن، إسحق تاينكين، أدولف بيرمان، وديفيد ريمس وغيرهم. وهناك بعض الشخصيات التي لعبت دوراً بارزاً في تاريخ حزب العمل بعد قيام الدولة.

وسنستعرض حياة أولئك الذين قادوا الحزب بعد قيام الدولة ومن ثم سنتعرف على القادة الحاليين للحزب في المرحلة الحالية ممن لم يرد توضيح لهم في السابق:

قـادة الحزب بعد قيام الدولة[1]

١ - ديفيد بن غوريون	٢ - موشي شاريت
٣ - ليفي أشكول	٤ - غولدا مائير
٥ - إيغال ألون	٦ - موشي ديان

إيغال ألون

من أصل روسي جاءت أسرته إلى فلسطين مع أوائل الهجرات الصهيونية إليها عام ١٨٨٢، التحق «بالهجاناه» في سن مبكرة وأصبح قائداً للقوة الضاربة «البالماخ» عام ١٩٤٥ ولعب دوراً بارزاً في حرب عام ١٩٤٨ ... انشق عن «المباي» مع أحدوت هعفودا عام ١٩٤٤ الذي اتحد مع «هشومير هتسعير» ليكون حزب «مبام» لكن «ألون» عاد وخرج من «مبام» على رأس أحدوت هعفودا عام ١٩٥٤ وليستمر على رأس هذا الحزب المستقل حتى عاد للاتحاد مع حزب العمل (مباي) عام ١٩٦٥. وليصبح أحد قادته البارزين ونائباً لرئيس وزراء الكيان الصهيوني «ليفي أشكول» في عام ١٩٦٨ وكان قد شغل منصب وزير العمل في حكومات متعاقبة بين عامي ١٩٦١ و١٩٦٨. وقد شغل منصب وزير التربية ونائب رئيس الحكومة حتى عام ١٩٧٤. ثم أصبح وزيراً للخارجية ونائباً لرئيس الحكومة في عهد «يتسحاق رابين» في الفترة بين عام ١٩٧٤ وعام ١٩٧٧. وبعد ذلك كان في ترتيبه الثاني في حزب العمل بعد «شمعون بيرس» وبقي كذلك إلى أن توفي عام ١٩٨٠.

موشي ديان

من مواليد فلسطين عام ١٩١٥ لأب وأم من أصل روسي، انضم إلى شبيبة

---

(١) أنظر توضيح بن غوريون، شاريت، أشكول، مائير في الصفحات السابقة.

« المباي » عام ١٩٤٤ وعمل في « الهجاناه » وأصبح من قادتها وفي حرب عام ١٩٤٨ قاد المعارك في المنطقة الوسطى ثم انتقل إلى قيادة الجبهة الجنوبية. عين رئيساً لأركان الجيش الصهيوني عام ١٩٥٣ وقاد الهجوم الصهيوني على سيناء عام ١٩٥٦، وبقي في رئاسة الأركان حتى عام ١٩٥٨ ثم أصبح وزيراً للزراعة في عام ١٩٥٩ وحتى عام ١٩٦٤. انشق عن حزب العمل مع « بن غوريون » عام ١٩٦٥ حيث قاما بإنشاء حزب « رافي » مع شمعون بيرس». وفي عام ١٩٦٧ عشية الحرب عين « وزيراً للدفاع » وبقي يشغل هذا المنصب حتى عام ١٩٧٤. وقد عاد « ديان » إلى حزب العمل عام ١٩٦٨ لكنه ترك الحزب عام ١٩٧٧ عقب انتخابات الكنيست السابقة حيث فقد أغلبيته، وشارك في حكومة « بيغن » كوزير للخارجية حتى أواخر عام ١٩٧٩ وبعد ذلك شكل حركة تيلم التي فازت بمقعدين في الكنيست العاشرة ولم تلبث أن انحلت بعد وفاة ديان في عام ١٩٨١.

أبرز قادة الحزب الحاليين [1]

١ - شمعون بيريز	٢ - اسحق رابين
٣ - اسحق نافون	٤ - حايم بارليف
٥ - مردخاي غور	٦ - أبا أيبان.

حايم بارليف

سكرتير عام حزب العمل حالياً، ووزير الشرطة في حكومة بيرس الحالية. من أصل « يوغسلافي » انضم إلى « البالماخ »، وقاد كتيبة آلية في حرب عام ١٩٤٨. وقاد فرقة مدرعة عام ١٩٥٦، ثم عين قائداً لسلاح المدرعات عام ١٩٥٧، ثم نائباً لرئيس الأركان عام ١٩٦٦. وفي عام ١٩٦٨ أصبح ثامن رئيس أركان في تاريخ الكيان الصهيوني واستمر إلى عام ١٩٧١ حيث أصبح وزيراً للتجارة والصناعة وقد تسلم سكرتارية حزب العمل عام ١٩٧٨، وأسند إليه منصب وزير الشرطة في ١٩٨٤/٩/١٤.

---

(١) أنظر توضيح، بيريز، رابين، نافون في الصفحات السابقة.

مردخاي غور

من أصل روسي انضم إلى حزب العمل عام ١٩٧٨ وأصبح من قادته اعتماداً على ماضيه العسكري فهو عاشر رئيس أركان في تاريخ الجيش الصهيوني من عام ١٩٧٤ وحتى عام ١٩٧٨ - دخل عضوية الكنيست في الدورة العاشرة وفي الحادية عشرة الحالية. وهو وزير الصحة الحالي في حكومة « بيرس ».

أبا ايبان

من مواليد جنوب أفريقيا متخصص في لغات الشرق الأدنى. تطوع في الجيش البريطاني في الحرب العالمية الثانية. وبعد الحرب استقر في القدس ليلتحق بالدائرة السياسية في الوكالة اليهودية، وقد شارك في وفدها إلى الأمم المتحدة عام ١٩٤٧. ثم أصبح أول رئيس لوفد إسرائيل في الأمم المتحدة. وفي عام ١٩٥٠ عين سفيراً لإسرائيل في واشنطن إضافة لمنصبه في الأمم المتحدة. عضو في الكنيست منذ عام ١٩٥٩ وحتى الآن. عين وزيراً بلا وزارة عام ١٩٥٩ ثم وزيراً للتربية عام ١٩٦٠. ثم عين في عام ١٩٦٣ نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية.

أحد قادة حزب العمل الحاليين، رغم انه غير قادر على المنافسة على الزعامة، وقد تسلم منصب رئيس لجنة الأمن والشؤون الخارجية في الكنيست الأخيرة.

وهناك نسق آخر من قادة حزب العمل، مثل جاد يعقوبي « وزير التخطيط والاقتصاد في حكومة بيرس الحالية والذي يعتبر رجل الاقتصاد الأول في حزب العمل ». و« يسرائيل كيسار » السكرتير العام للهستدروت، و« أريبه نحكمين » وزير الزراعة و« يعقوب تسور » وزير شؤون الهجرة والاستيعاب و« موشي شاحل » وزير الطاقة والتطوير، و« شلومو هيلل » رئيس الكنيست.

المبحث الثاني

حزب المابام

كلمة مابام هي الأحرف الاولى لاسم الحزب باللغة العبرية، وهي (مفليفت هبو عليم همئو حيدت)، وتعني حزب العمال الموحد. ظهر الحزب على المسرح السياسي في كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، بعد اتفاق جرى بين ثلاث كتل سياسية هي: كتلة احدوت هعفودا التي انشقت عن حزب الماباي، وكانت هذه الكتلة قد شكلت مع حركة الحارس الفتي (هشومير ـ هشعير) كتلة واحدة، ثم حركة بوعالي تسيون (العمال الصهاينة اليساريين). وقد خرج حزب المابام من تحالف هذه الاحزاب الثلاثة.

ومن الملاحظ ان هذه الجماعات الثلاث التي تكون منها حزب العمل، هي ذات نزعة ماركسية (شيوعية). فاحدوت هعفودا كانت تشكل الجناح اليساري في حزب الماباي، وقد انفصل عن الماباي لأنه وضع الدفاع عن مصالح طبقة العمال فوق المصالح القومية لليهود. كما كان حزب الحارس الفتي يضم جماعة الشيوعيين القدماء اما حركة بوعالي تسيون فكانت تمثل الجناح الماركسي للعمال الصهيونيين. وكانت هذه المجموعات الثلاث تسعى لإعطاء الدولة صبغة قومية ثنائية، أي ان تقوم في فلسطين دولة عربية يهودية، كما كانت تسعى لأن توحد بين العرب واليهود في حركة اشتراكية شيوعية[1].

ظهر حزب المابام كحزب ماركسي على الحياة السياسية، ورفع الشعارات التي تؤيد هذا الاتجاه. إلا ان الطروحات النظرية والممارسات التطبيقية تدعو

---

(١) د. عبد الحميد متولي، نظام الحكم في اسرائيل، مرجع سابق ص ١٣٤.

لمناقشة ارتباط هذا الحزب بالماركسية. فعلى الصعيد النظري فقد اخذ حزب المابام بالتراجع نحو تطبيق الشيوعية اذ أعلن في برنامج عام ١٩٦٥ ان الطريق لبناء الاشتراكية يكون اولاً بالتحرر القومي وذلك بتجمع غالبية الشعب اليهودي في العالم في الارض المهجورة. ومن ثم وفي مرحلة ثانية فانه يجري تطبيق الاشتراكية[١].

ومن المعلوم انه حتى عام ١٩٦٥ لم يكن قد تجمع في فلسطين من يهود العالم سوى ١٥٪. في حين ان غالبية يهود العالم ما تزال في ارض الشتات، بل وتسعى للاندماج في مجتمعاتها، مما يعني ان مرحلة التحرر الوطني هي مرحلة لانهائية. ومن ثم فان مرحلة تطبيق الاشتراكية هي مرحلة مؤجلة إلى ما لانهاية، وفي الانتظار اللانهائي، وحتى تحقيق الهدف الصهيوني فان معنى ذلك تجاهل وتناسي ما تبقى من الشعارات والاهداف الاشتراكية والماركسية التي ينادي بها الحزب. وهذا ما يوضح عدم جدية الطرح الاشتراكي والطبقي للحزب والماركسية المزيفة.

ويعزز هذا الأمر الممارسات التطبيقية له. حيث تحالف مع حزب العمل الاسرائيلي ومن خلال هذا التحالف فقد شارك في كافة الحكومات الائتلافية في إطار التجمع والتي كان يشكلها هذا الحزب. وكان يلتقي المابام في إطار الحكومة مع العديد من الاحزاب التي لها توجهات يمينية متطرفة كالأحزاب الدينية وغيرها. والتي لها توجهات ايديولوجية تختلف في طروحاتها عن توجهات وتصورات المابام الاشتراكية.

الهيكل التنظيمي

يتكون حزب المابام في تشكيله التنظيمي من[٢]:

---

(١) سليم نوران اجنيد، الاحزاب الاسرائيلية ومفهوم اليمين واليسار، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية في الرباط ص ١٠٠.

(١) هاني عبدالله، الاحزاب السياسية، مرجع سابق ص ١٨٢.

- المؤتمر

وهو أعلى سلطة حزبية، وينعقد على الأغلب مرة كل اربع سنوات، وفي بعض الاحيان كانت الفترة الفاصلة بين مؤتمرين اطول من ذلك. وتتمثل في المؤتمر فروع الحزب في الكيبوتس والمدن، وكذلك القطاع العربي. وعند الحاجة ينعقد المؤتمر في دورة استثنائية للبحث في مواضيع ملحة، مثل الموافقة على البرنامج الانتخابي او مسألة استمرار الشراكة في اطار المعراخ، كما حصل سنة ١٩٧٧.

- المجلس

وهو يقوم مقام المؤتمر في الفترة الفاصلة بين مؤتمرين، وينعقد في فترات زمنية متقاربة (كل سنتين).

- اللجنة المركزية

تلي اللجنة المركزية المجلس في الهرم التنظيمي. وهي التي تقوم بانتخاب الهيئات الاخرى، وليس هناك وقت محدد لانعقادها، بل تعقد كلما اقتضت الحاجة. وتعالج اللجنة المركزية شؤون الحزب السياسية والتنظيمية. ويتفرع عن اللجنة المركزية لجان عدة اهمها اللجنة السياسية.

- السكرتارية

وتلي اللجنة المركزية، ومهمتها متابعة شؤون الحزب الجارية والاشراف على تنفيذ مقررات اللجنة المركزية.

- القيادة

وهي هيئة مقلصة جداً، وتعتبر بمثابة الزعامة الجماعية للحزب ويشارك فيها السكرتير العام للحزب، والسكرتير السياسي، وسكرتير اللجنة المركزية، إلى جانب شخصيات مركزية اخرى، منها أعضاء الحزب في الكنيست.

القاعدة الاجتماعية

حمل حزب مابام منذ تأسيسه الأفكار والشعارات المتعلقة بالدمج بين الصهيونية والاشتراكية الثورية، والايمان بفكرة الصراع الطبقي، واقامة نظام اقتصادي جماعي، منتهجاً بالتالي خطاً صهيونياً ماركسياً، حيث يسعى لإقامة مجتمع اشتراكي في نفس الوقت الذي تتم فيه عملية تحقيق المشروع الصهيوني[1].

وانسجاماً مع خطه هذا سعى لإقامة المستوطنات الجماعية، ذات النمط الاشتراكي، معتمداً في ذلك على جماعية العمل والانتاج والاستهلاك، وجماعية الادارة والتسيير واتخاذ القرارات. وقد اعتبر هذه الطريقة تؤدي إلى تنفيذ المشروع الاستيطاني الصهيوني من جانب، وفي نفس الوقت اداة خلق مجتمع اشتراكي. وقد رأى ان هذه المستوطنات هي التي ستقود البروليتاريا اليهودية الحضرية لخوض الصراع الطبقي واقامة المجتمع الاشتراكي[2].

ومن خلال توجه المابام لاقامة المستوطنات الزراعية ذات نظام الملكية الجماعية والتي تسمى مستوطنات (الكيبوتز)، فانه تحدد بالدرجة الاولى القاعدة الاجتماعية له. اذ اعتمد على العمال الزراعيين في هذه المستوطنة باعتبارهم القوة التي تؤيده وتسانده. وفي نفس الوقت فانه لم يهمل عمال المدن باعتبارهم هم الاخرين اداة الصراع الطبقي في مواجهة الرأسمالية المتحكمة في وسائل الانتاج[3].

ويجد حزب المابام بعض التأييد له في الاوساط العربية وكان المابام يطلب من المعراخ ادراج اسمين من الاسماء العربية في قائمة المرشحين المضمونين. وفي انتخابات الكنيست الحادية عشرة فقد تم ادراج محمد وتد وعبد الوهاب دراوشة في قائمة المعراخ، وهما من حزب المابام. وقد أخذ محمد وتد الترتيب ٣٣ وبينما اخذ دراوشة الترتيب ٤٢، وقد فاز الاثنان بالعضوية في الكنيست الجديدة.

---

(١) لمياء بجاعص، المابام ـ حزب العمال الموحد في اسرائيل، مرجع سابق ص ٣٧.

(٢) سليم نوران جنيد، الاحزاب الاسرائيلية ومفهوم اليمين واليسار، مرجع سابق ص ١٢٤.

(٣) الكيبوتز نظام تعاوني يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج والادارة والتسويق. وهو يشبه نظام الكولخوز الذي يتبعه الاتحاد السوفياتي.

المشاركة في السلطة

شارك حزب المابام في الحكومة الاسرائيلية المؤقته والتي تشكلت يوم إعلان قيام الدولة. وقد حصل المابام على حقيبتين وزاريتين في هذه الحكومة، هما حقيبة الزراعة حيث تولاها اهارون زيسلنغ، وحقيبة العمل والاشغال العامة وقد تولاها مردخاي بنتوف. كما شارك في الحكومة السابعة (١٩٥٥/١١/٩ - ١٩٥٨) بحقيبتين ايضاً، وفي الحكومة الثامنة (١٩٥٨/١/٧ - ١٩٥٩/١٢/١٦) بحقيبتين والتاسعة (١٩٥٩/١٢/١٦ - ١٩٦١/١١/٢) بحقيبتين، ثم عاد وشارك في الحكومة الثالثة عشرة (١٩٦٦/١/١٢ - ١٩٦٧/٦/٥). ومنذ عام ١٩٦٩ أي بعد تشكيل المعراخ وهو يشارك في الحكومات المتعاقبة حتى عام ١٩٧٧، حيث اعتلى الليكود السلطة. وبذلك فقد انقلبت المواقع السياسية بحيث وقف المعراخ ومعه المابام بالطبع في صف المعارضة.

وعندما تم تشكيل حكومة الوحدة الوطنية برئاسة زعماء المعراخ شمعون بيريز والليكود اسحق شامير على ان يتولى هؤلاء الرئاسة بالتناوب لمدة (٢٥) شهراً لكل منهم على ان يبدأها بيريز في البداية يتبعه شامير في النصف الثاني من ولاية الحكومة، قرر كما سبق وذكرنا، الانسحاب من التجمع (المعراخ)، لأنه رأى ان مثل هذه الحكومة سوف تكون حكومة مشلولة غير قادرة على اتخاذ أية قرارات في المجالات السلطوية المتعددة.

اما على صعيد الكنيست، نجد ان المابام قد احتل المركز الثاني بعد الماباي في الدورة الاولى للكنيست، وكان في البداية من أشد المنافسين لحزب الماباي، الا انه بدأ يتراجع في الدورات التالية. ويرى البعض ان سبب تراجع المابام يعود إلى سياسة هذا الحزب المناصرة للسياسة السوفيتية، رغم انها كانت معادية لاسرائيل وللحركة الصهيونية، الامر الذي أدى إلى خروج الكثير من الاعضاء من الحزب. ومنهم من يرى ان سبب هذا التراجع هو الانقسام الذي حصل بين صفوفه وخروج كتلة احدوت هعفودا بزعامة ايغال الون وتشكيلها لحزب جديد. واخرون يرون ان فشله في تحقيق اهدافه والمتمثلة في تحقيق الشيوعية

بالاضافة إلى جود نظريته التقليدية بأن العمال الزراعيين هم الذين سيقودون الطبقة العامة بالمدن نحو الوصول إلى مجتمع طبقي. وقد توجه البعض نحو هدف إقامة دولة عربية يهودية بعد توحيد هؤلاء في الحركة الاشتراكية ووجدوا في فشل الحزب في تحقيق هذا الهدف سبباً للتراجع الذي حصل. والحقيقة ان هذه الاسباب متجمعة قد ساهمت في تراجع هذا الحزب بالاضافة إلى تخلي الحزب عن السياسات المعلنة التي كان يقدمها للجمهور كمبادىء يلتزم بها، ومشاركة الحزب للجبهات اليمنية في الحكومة قد افقد الحزب كثيراً من رصيده الشعبي. كما ان اعلانه عن تأييده لحرب عام ١٩٦٧، قد عرى هذا الحزب أمام كثير من المجموعات التي كانت تتطلع إليه كحزب منقذ يمكن ان يوصل الجميع إلى السلام في المنطقة.

ومع ذلك فقد حافظ المابام على تواجده في الكنيست بشكل مستقل حتى الدورة السابعة، حيث دخل الانتخابات في قائمة مشتركة مع حزب العمل في إطار المعراخ الذي تشكل حديثاً، وقد حصل على ثمانية مقاعد في هذه الدورة، واستمر المابام يدخل الانتخابات العامة في إطار المعراخ حتى الكنيست الحادية عشرة.

ويوضح الجدول التالي عدد المقاعد التي حصل عليها المابام داخل الكنيست منذ الدورة الاولى حتى الكنيست الحادية عشرة.

الكنيست	السنة	عدد المقاعد	ملاحظات
الكنيست الاولى	١٩٤٩	١٩	بضمنه جماعة «احدوت هعفودا»
الكنيست الثانية	١٩٥١	١٥	بضمنه جماعة «احدوت هعفودا»
الكنيست الثالثة	١٩٥٥	٩	بعد خروج «احدوت هعفودا» الذي نال عشرة مقاعد
الكنيست الرابعة	١٩٥٩	١٢	«مبام» وحده
الكنيست الخامسة	١٩٦١	٩	«مبام» وحده
الكنيست السادسة	١٩٦٥	٨	«مبام» وحده
الكنيست السابعة	١٩٦٩	٨	نصيب «المبام» في المعراخ

الكنيست الثامنة	١٩٧٣	٧	ضمن المعراخ
الكنيست التاسعة	١٩٧٧	٤	ضمن المعراخ
الكنيست العاشرة	١٩٨١	٧	ضمن المعراخ
الكنيست الحادية عشرة	١٩٨٤	٦	ضمن المعراخ

السياسة الخارجية

حدد حزب المابام سياسته الخارجية في الدورة التاسعة والعشرين لمجلس الحزب، والتي عقدت في آذار ١٩٨٣، حيث خرج المجلس بمشروع سلام نشرته صحيفة الجيروزلم بوست يوم ١٩٨٣/١٢/٢٩، وجاء فيه:

١ - مبادىء رئيسية للسلام

ان ارض اسرائيل هي وطن مشترك لليهود والعائدين إلى ارض اسرائيل والعرب الفلسطينيين الذين يعيشون هنا، ان دولة اسرائيل وهي تناضل في سبيل رفاهيتها وأمنها كدولة يهودية ديمقراطية سوف تسعى لإيجاد حل يقوم على الاعتراف بحق كل الشعوب في ارض اسرائيل في تقرير مصيرها.

١ - سيناضل المبام لتحقيق حل يضمن قيام دولتين مستقلتين، اسرائيل ودولة فلسطينية - اردنية. ان اغلبية سكان الاردن هم فلسطينيون ويشتركون مع اخوانهم في الضفة الغربية في اللغة والعبادات والتقاليد. ان دولة فلسطينية - اردنية سوف تمكن الشعب الفلسطيني من تحقيق حق تقرير المصير والحفاظ على وحدته وامتصاص اللاجئين وحل مشاكلهم. ويحترم حق اسرائيل بالعيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها من خلال ترتيبات أمنية. وبهذا لن يتم إقامة دولة ثالثة بين الاردن واسرائيل وبعد ذلك تدرس شكل العلاقة بين هاتين الدولتين: فدرالية او كونفدرالية.

٢ - بعد تحديد شكل الحدود والترتيبات الضرورية للأمن، تنسحب اسرائيل، ويتم تجريد كافة الاراضي من السلاح ولا يسمح للجيش الاردني باجتياز نهر الاردن.

٣ - القدس الموحدة عاصمة لاسرائيل، ويسمح بموجب اتفاقيات دولية لكافة الاديان ممارسة معتقداتهم كما يسمح للسكان العرب باختيار الجنسية التي يريدون.

٤ - تدخل ضمن نطاق المفاوضات اتفاقية لاعادة توطين اللاجئين داخل الدولة الفلسطينية - الاردنبة بالتعاون مع الدول العربية وتساهم اسرائيل بقسطها في هذه العملية من خلال استيعابها لعدد متفق عليه من العائلات ضمن إطار إعادة الشمل.

ب - الطريق إلى السلام

١ - دعوة الحكومة الاردنية لتسهيل الطريق أمام السلام ودعوة الحكومة الاسرائيلية لوقف الاستيطان.

٢ - تعلن اسرائيل عن استعدادها لمفاوضة أي عنصر فلسطيني يعترف باسرائيل ويدين الارهاب.

٣ - الدعوة للانسحاب من لبنان واجراء ترتيبات أمنية تكفل سلامة الحدود الشمالية.

٤ - مشروع ريغان يشكل قاعدة هامة للمفاوضات من اجل السلام، وهو ضد ضم الاراضي وضد إقامة دولة فلسطينية مستقلة لذلك يرفض المبام رفض الحكومة الاسرائيلية للمشروع.

٥ - في المفاوضات مع سورية يجب ان تصر الحكومة على ان تكون هضبة الجولان - وذلك لسلامة سكان الجليل الأعلى ووادي الاردن، والاجزاء التي يتم انسحاب اسرائيل منها - مجردة من السلاح.

شخصياته القيادية

من الشخصيات التي قادت الحزب في السابق:

١ - مئير يعري ٢ - يعقوب حزان

٣ - مردخاي بنطوف ٤ - اسرائيل بارزيلاي

مائير يعري

وهو القائد المؤسس لحزب «المابام» وللكيبوتس القطري التابع لحركة «هشومير هتسعير». ولد في عام ١٨٩٧، ودرس في «فينا»، وخدم في الحرب العالمية الاولى في الجيش «الهنجاري النمساوي». وكان قائد حركة شباب «هشومير هتسعير» في فينا إلى ان هاجر إلى فلسطين عام ١٩١٩. وكان احد مؤسسي اول «كيبوتس» لهشومير هتسعير، واحد مؤسسي «الهستدروت» ومؤسس حركة «هشومير هتسعير» العالمية وكان اول سكرتير لها عام ١٩٢٤. وكان اول سكرتير لإتحاد مستوطنات «هشومير هتسعير» عام ١٩٢٧ وقد حضر عدة مؤتمرات صهيونية وكان عضواً في لجنة النشاط وعمل كسكرتير للمبام وعضو في الكنيست. ويعتبر «يعري» «الأب المنظر» لحركة «هشومير هتسعير» و«للمبام»، وصاحب تأثير عظيم في سياستها العملية وله مؤلفات عدة.

يعقوب حزان

قائد مؤسس لحركة «هشومير هتسعير» وللمبام ولد في روسيا عام ١٨٩٩ وترعرع في وارسو حيث درس في معهد «التكنولوجيا»، وشارك في تأسيس «هشومير هتسعير» وحركة «الأنصار» في بولندا. هاجر للاستيطان في فلسطين عام ١٩٢٣، واوجد كيبوتس «مشمار هاعيمك» عام ١٩٢٦ والذي بقي عضواً فيه حتى عام ١٩٦٨. شارك «مئير يعري» في تأسيس «الكيبوتس القطري» التابع لهشومير هتسعير. ولعب دوراً قيادياً في «هشومير هتسعير» ثم في «المابام»، وشغل منصب عضو لجنة تنفيذية بالهستدروت مثل «المابام» في الكنيست عام ١٩٤٩، وكان عضواً في لجنة الأمن والشؤون الخارجية وكان عضواً في المجلس الصهيوني العام، وله كتاب «حركة العمال والحرب».

مردخاي بنطوف

مواليد بولندا في ١٩٠٠/٣/٢٨، هاجر إلى فلسطين عام ١٩٢٠.

وهو مؤسس جريدة « عل همشمار » وقد قاد الحزب منذ تأسيسه وبقي على رأسه حتى وفاته اشترك في العديد من الوزارات كان من بينها وزارة العمل والانشاء في اول حكومة اسرائيلية وكوزير للتطوير بين عامي ١٩٥٥ و١٩٦١. وقد كان على رأس قائمة « المابام » بشكل دائم منذ تأسيس الكنيست عام ١٩٤٩ وحتى عام ١٩٦٥. اما على الصعيد الصهيوني فقد شارك في قيادة « الهستدروت » وشارك في البعثة الصهيونية إلى الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ مات في ١٩٨٥/١/١٨.

فكتور شمطوف

ولد شمطوف في صوفيا عاصمة بلغاريا سنة ١٩١٥. هاجر إلى فلسطين سنة ١٩٣٩. ثقافته ثانوية. كان نشيطاً في العمل النقابي في إطار الهستدروت، وكان عضواً في لجنته التنفيذية قبل قيام الكيان الصهيوني وبعده. دخل الكنيست الاسرائيلي لاول مرة كممثل لمبام سنة ١٩٦١، واستمر في عضويته حتى انتخابات الكنيست التاسع سنة ١٩٦٩، حيث لم يدرج اسمه على لائحة المعراخ، لاختياره لتمثيل حزبه في الحكومة التي ستتشكل بعد الانتخابات. شغل منصب وزير الصحة منذ ١٩٦٩ حتى نهاية حكم المعراخ سنة ١٩٧٧. اما على صعيد الحزب فكان عضواً في كافة مؤسساته العليا، وقبل ان ينتخب لمنصب السكرتير العام، كان يشغل منصب السكرتير السياسي للحزب.

شغل شمطوف منصب السكرتير العام لحزب المابام في اعقاب المؤتمر الثامن للحزب الذي انعقد في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠. وقد استقال من منصبه هذا في شباط ١٩٨٥.

اسرائيل بارزيلاي

ولد في نتسافة في بولندا ١ تشرين الاول ١٩١٣.

- جاء إلى فلسطين ١٩٣٤.

عضو في كيبوتز نجبا، سكرتير اللجنة المركزية والبعثة السياسية في حزب

المابام وزير مفوض مطلق الصلاحية في بولندا ١٩٤٨ - ١٩٥١، نائب رئيس الكنيست ١٩٦٣. ساهم في تأسيس الاتحاد العالمي لماشومير هتسعير. عضو في الكنيست الثالث والرابع والخامس.

وزير الصحة ١٩٥٥ - ١٩٦١، ١٠ كانون الثاني ١٩٦٦.

ابرز قادة الحزب الحاليين[١]

١ - اليعزر غرانوت
٢ - حايكا جروسمان
٣ - اميرة سرطاني
٤ - يائير تسبان

(١) حول هؤلاء راجع الملحق اعضاء الكنيست الحادية عشرة.

المبحث الثالث

حزب الأحرار المستقلين

يعتبر هذا الحزب من الأحزاب التاريخية في إسرائيل، فرغم ان نشأته كان عشية إعلان قيام الدولة إلا ان جذوره التنظيمية تعود إلى ما قبل ذلك التاريخ. ففي الأيام الأولى لظهور الصهيونية، ظهر ما عرف بالصهيونيين العموميين، وهم الأعضاء الغير منتمين إلى الاتجاهات العمالية والدينية داخل المنظمة الصهيونية العالمية. وقد ظل هؤلاء الأعضاء دونما إطار تنظيمي حتى عام ١٩٢٩، حيث قاموا بتأسيس الاتحاد العمالي للصهيونيين العموميين. وقد عقدوا مؤتمرهم التأسيسي عام ١٩٣١. إلا ان هذا الاتحاد لم يعش طويلا حيث وقع إنشقاق بداخله. وانقسم الاتحاد إلى مجموعتين، مجموعة (أ) ومجموعة (ب)[١].

وقد كونت مجموعة (أ) في فلسطين حزباً سياسياً عام ١٩٤٨ عرف باسم «الحزب التقدمي». في حين كون المرتبطون بالمجموعة (ب) حزباً سياسياً حمل اسم «الصهيونيون العموميون». وفي عام ١٩٦١، عاد الحزبان واتحدا معاً، وشكلا الحزب الليبرالي (الأحرار)، والذي عاد وانشق ثانية عام ١٩٦٥، بسبب تصويت أغلبية أعضاء حزب الصهيونيين العموميين لصالح التحالف مع حزب حيروت في نطاق اتفاقية غاحل. وقد خرج في هذا الإطار الأعضاء القدامى للحزب التقدمي، وشكلوا حزباً جديداً، عرف باسم حزب الأحرار المستقلين[٢].

(١) سليم نوران جنيد، مرجع سابق، ص ٦٥.
(٢) هاني العبد الله، مرجع سابق، ص ١٣ - ١٤.

المشاركة في السلطة

إذا اعتبرنا ان حزب الأحرار المستقلين، هو امتداد لحزب التقدميين، فإننا نستطيع القول ان هذا الحزب قد شارك في الحكومة الأولى، حيث تولى بنحاس روزن وزارة العدل في هذه الحكومة. كما شارك في الحكومة الثانية بوزيرين هما جاكوب غيري (وزارة التجارة والصناعة)، وبنحاس روزن (وزارة العدل)، كما شارك نفس الوزير في الحكومة الخامسة وفي الحكومة السادسة وفي الحكومة السابعة والحكومة الثامنة والحكومة التاسعة في نفس الموقع.

وعاد هذا الحزب ليشارك بشكل مستقل في الحكومة الثالثة عشرة، بعد انفصاله عن حزب الأحرار (الليبرالي). حيث شارك بوزير واحد هو موشي كول (وزارة الإنماء والسياحة). كما شارك نفس الوزير في نفس الموقع في الحكومات الرابعة عشرة والخامسة عشرة والسادسة عشرة. أما في الحكومة السابعة عشرة فقد شارك هذا الحزب بوزيرين، هما جدعون هاوزنر وكان وزيراً بلا حقيبة، والوزير موشي كول (وزارة العدل). وفي الوزارة اللاحقة بوزيرين، هما هما وفي المواقع نفسها.

أما في الكنيست فقد حصل حزب التقدميين على خمسة مقاعد في الكنيست الأول، وأربعة في الثاني، وخمسة في الثالث، وستة في الرابع. وخمسة في السادس، وأربعة في السابع، وأربعة في الثامن. وهو في الكنيست الحادي عشر ممثل بعضو واحد ضمن قائمة التجمع هو النائب يتسحق أرتسي

أبرز الشخصيات القديمة

إن ابرز الشخصيات القديمة التي تولت قيادة الحزب هم:

١ - بنحاس روزن.
٢ - جاكوب غيرى.
٣ - موشي كول.

بنحاس روزن

ولد في برلين ١ أيار ١٨٨٧.

درس في المدرسة الثانوية الإلمانية وفي جامعتي فرايبورغ وبرلين. زار فلسطين ١٩٢٣ - ١٩٢٥ هاجر إليها ١٩٣١.

كان نشيطاً في المنظمة الصهيونية للطلاب في ألمانية منذ العام ١٩٠٥. ساهم في تأسيس بلو - وايت وحركة الشباب الصهيونية ١٩١١. خدم في الجيش الألماني في الحرب العالمية الأولى. سكرتير فخري للجنة أنصار فلسطين في برلين ١٩١٩ .رئيس الإتحاد الصهيوني - الألماني ١٩٢٠. عضو اللجنة التنفيذية الصهيونية ١٩٢٦ - ١٩٣١. انتخب مستشاراً لبلدية تل أبيب ١٩٣٥. ساهم في تأسيس حزب عالية هداشة ١٩٤١. ساهم في تأسيس الحزب التقدمي ١٩٤٨ - ١٩٦١. رئيس أصدقاء حركة كشاف إسرائيل. عضو في الكنيست الأول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس.

وزير العدل ١٩٤٨ - تشرين الأول ١٩٥١، ٢٢ كانون الأول ١٩٥٢ - ١٩٦١.

عضو في حزب الأحرار المستقلين.

له مقالات صحافية باللغات العبرية والانكليزية والألمانية.

موشي كول

ولد في بينسك ٢٨ أيار ١٩١١.

درس في الجامعة العبرية.

جاء إلى فلسطين ١٩٣٢.

نائب رئيس الاتحاد الدولي لجمعيات الأطفال. رئيس الاتحاد الدولي للمساعدات المتبادلة لإسعاد الطفل. ساهم في تأسيس حركة الشباب الصهيونية. انتدب إلى المؤتمرات الصهيونية منذ العام ١٩٣٣. عضو في اللجنة التنفيذية

للوكالة اليهودية منذ العام ١٩٤٦ . عضو مجلس الدولة المؤقت وأول رئيس للجنة الشؤون الخارجية في هذا المجلس ١٩٤٨ . قام باسم الوكالة اليهودية بمهمات كثيرة في أوروبا وامريكا آسيا وافريقيا . عضو اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية . رئيس دائرة هجرة الشباب في الوكالة اليهودية . رئيس اللجنة التنفيذية لحزب الأحرار . عضو مجلس يادفاشيم . عضو اللجنة التنفيذية لجمعية آثار إسرائيل .

وزير الإنماء والسياحة ١٩٦٦ .

له مؤلفات عديدة في صحف محلية وأجنبية .

جاكوب غيري

ولد في ليتوانية ١٨ أيلول ١٩٠١ .

درس في جامعة ويتوترزاند في جوهانسبورغ .

جاء إلى فلسطين ١٩٣٤ .

كان محامياً في جوهانسبورغ ، ثم مديراً لعدة شركات .

وزير التجارة والصناعة ١٩٥٠ - ١٩٥١ .

القادة الحاليون للحزب

إن أهم القادة الحاليين لحزب الأحرار المستقلين هو اسحق أرتسي الذي يتولى زعامة الحزب وهو عضو في الكنيست الحادية عشرة[١] .

(١) راجع ملحق أعضاء الكنيست الحادية عشرة .

الفصل الثاني

حزب الليكود (التكتل)

كانت سنة ١٩٧٣ ، بالنسبة إلى معسكر اليمين القومي المتطرف، سنة إنجازات كبيرة على المستويين التنظيمي والسياسي. فعلى المستوى التنظيمي، نجحت الحركة السياسية الرئيسية، الممثلة لليمين القومي المتطرف والطبقات البورجوازية، جاحال، والمشكلة من حزبي حيروت والأحرار، في توحيد صفوف أكثرية أحزاب اليمين، وتشكيل تكتل سياسي جديد أطلق على نفسه اسم ليكود (التكتل). وعلى الصعيد السياسي، نجح ليكود في انتخابات الكنيست في رفع تمثيل الأحزاب المكونة له من ٣١ مقعداً إلى ٣٩ مقعداً، وبذلك أصبح اليمين يشكل معارضة وذات وزن كبير في النظام السياسي الإسرائيلي.

قيام الليكود

كان الطموح الأساسي لحركة جاحال، منذ تأسيسها سنة ١٩٦٥ ، هو أن تصبح بديلا جدياً في الحكم للحركة العمالية الصهيونية. وكان لا بُد ، لجعل هذا الطموح قابلا للتحقيق، ولو نظرياً ، من توحيد صفوف جميع أحزاب المعسكر الصهيوني اليميني والبرجوازي، أو معظمها، في تنظيم أو تكتل سياسي موحد. لكن عوامل معينة أهمها التعب الفكري والجمود التنظيمي في حركة حيروت بزعامة مناحيم بيغن، حالت دون ذلك. وكانت العراقيل التي وضعها بيغن في وجه تحقيق هذه الخطوة، من جلة الأسباب التي دفعت الجنرال (احتياط) عيزر وايزمن، رئيس إدارة حركة حيروت، إلى الاستقالة من منصبه في نهاية عام ١٩٧٢ . وقد اعتقد كثير من المراقبين، في ذلك الوقت، أن استقالة وايزمن هي

مؤشر لاستحالة التغلب على العراقيل التي تقف في وجه توحيد أحزاب المعسكر الصهيوني اليميني والبرجوازي. ولكن تطور الأحداث في سنة ١٩٧٣ أظهر خطأ هذا الاعتقاد.

في تموز (يوليو) ١٩٧٣، استقال العميد أريئيل شارون، وهو واحد من أكثر القادة العسكريين شعبية في إسرائيل، من منصبه العسكري، وانضم إلى الاحرار في حاجال، بعد أن قرر التفرغ للعمل السياسي. وقد اعتبر حزب الأحرار انضمام شارون إلى صفوفه كسباً كبيراً له، وكلفه قيادة الحزب بتمثيل الأحرار في إدارة جاحال. وكانت خطوته الأولى أن مارس ضغطاً شديداً على قيادة جاحال من أجل العمل لتشكيل تكتل يميني واسع، تقف جاحال في مركزه، ويضم في صفوفه جميع القوى السياسية اليمينية والبرجوازية في إسرائيل. ونتيجة هذا الضغط، وافقت القيادة في جاحال، في أواخر تموز (يوليو)، على الإقتراح، بدأت الاتصال بأحزاب المركز الحر والقائمة الرسمية والأحرار المستقلين وحركة العمل من أجل أرض إسرائيل المتكاملة، بهدف تشكيل التكتل المقترح[1].

وقد رفض حزب الأحرار المستقلين، منذ البداية الانضمام إلى التكتل. وصرح رئيسه موشي كول، بان حزبه يدعو إلى تسوية في المناطق من أجل السلام، وليست هناك لغة مشتركة بين حزبه وحركة جاحال، الداعية إلى تكامل البلد وسياسة عدم التخلي عن أي شبر[2] أما رد فعل باقي الأحزاب المدعوة، فكان إيجابياً. وأسفرت الاتصالات، في أيلول (سبتمبر)، عن موافقة جاحال، والمركز الحر، والقائمة الرسمية، وحركة العمل من أجل أرض إسرائيل المتكاملة على إقامة تكتل سياسي جديد، أطلق عليه اسم «ليكود»، وتم توقيع الميثاق التأسيسي له في ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٣، وبقيام الليكود. أصبحت جميع أحزاب المعسكر اليميني والبرجوازي في إسرائيل، باستثناء حزب الأحرار المستقلين، منضوية في إطار تنظيم موحد.

---

(١) هارتس تاريخ ١٩٧٣/٧/١٨، دافار تاريخ ١٩٧٣/٧/٢٧.

(٢) دافار ١٩٧٣/٧/٢٧.

وقد عزا المراقبون السياسيون في إسرائيل نجاح الأوساط المؤيدة لإقامة تكتل يميني في تحقيق هدفها هذه المرة، بعد أن فشلت في محاولات عديدة سابقة، إلى عاملين: الاعتبارات الانتخابية، والضغوط الشديدة التي مارستها الدوائر الصناعية ورجال الأعمال وجمهور المقربين من حركة جاحال[1].

وقد طرح ليكود نفسه، قبل حرب تشرين الأول (أكتوبر)، للناخب الإسرائيلي كبديل لحزب العمل في السلطة، وركز، في حملته الانتخابية الأولى على القضايا الداخلية، وذلك استمراراً لخطة حملة جاحال الانتخابية قبل قيام ليكود. ولكن بعد الحرب، تخلى عن شعار «ليكود كبديل»، وأحل محله الالتزام بتشكيل حكومة «تجمع وطني في حال فوزه في الانتخابات، وركز في حملة الانتخابات على اتهام المعراخ بانه حزب استسلام، يدعو إلى تقسيم «أرض اسرائيل»، وغير جدير بتحمل المسؤولية.

الهيكل التنظيمي

كان من الطبيعي أن يتولى مناحيم بيغن، بصفته زعيم أكبر الأحزاب في الليكود، زعامة هذا التكتل السياسي الجديد، ومن ثم مرشح التكتل لرئاسة الحكومة. وقد جاء الهيكل التنظيمي لليكود كما يلي[2]:

– مجلس الليكود: ويتألف من مندوبين عن الكتل التي يتشكل منها، وفقاً للوزن البرلماني لكل منها. مهمة هذا المجلس البت في القضايا المتعلقة بالعلاقات بين كتله، وبمشاريع الاقتراحات بشأن توحيد الليكود في حزب واحد.

إدارة الليكود

وهي هيئة أصغر من مجلس، وتتشكل أيضاً من مندوبين عن مختلف كتله. إضافة إلى جميع أعضاء كتلة الليكود البرلمانية. وتم الاتفاق عند تشكيل الليكود

(١) بشأن قيام الليكود وردود الفعل، راجع دافار ١٩٧٣/٩/١٢، هارتس ١٩٧٣/٨/٣١ على همشمار ١٩٧٣/٨/١٧.

(٢) هاني عبد الله، الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص ٢٢.

على أن يتولى رئاسة الإدارة كل من زعيمي حيروت والأحرار بالتناوب. ولكن بعد فوز الليكود في الانتخابات وتوليه السلطة، تخلى زعيما الليكود بيغن وأرليخ، عن هذا المنصب لكل من موشي أرنز وموشي نسيم. وتتولى الإدارة، بحكم تركيبها، مهمة متابعة عمل ممثلي الليكود في الحكومة والكنيست، ومناقشة الأمور المهمة قبل تحويلها إلى المجلس.

- كتلة الليكود البرلمانية

تتشكل من أعضاء الليكود في الكنيست وهي تعمل بانتظام بعكس هيئات الليكود الأخرى. وفي الكتلة يتم مناقشة مواقف الليكود من القضايا المختلفة التي تطرح في الكنيست، وهي التي تقرر الموقف الذي يجب اتباعه أثناء عمليات التصويت في الكنيست.

المشاركة في السلطة

الليكود إطار سياسي ظهر حديثاً على الخريطة السياسية الإسرائيلية. وقد ظل خلال الأربع سنوات اللاحقة لإنشائه، يقف في صف المعارضة. وحينما جرت انتخابات الكنيست التاسعة، فقد حدث تحول كبير في المواقع السياسية، حيث صعد الليكود بعد فوزه في الانتخابات العامة لتولي رئاسة الحكومة بزعامة مناحيم بيغن. وقد ظل الليكود في موقع المسؤولية حتى إجراء الانتخابات الحادية عشرة. حيث عاد المعراخ لاحتلال موقعه السابق.

ومع ذلك فإن المعراخ لم يتمكن بمفرده من تشكيل الحكومة الإسرائيلية، مما دفعه للسعي لتشكيل حكومة ائتلاف مع الليكود، وبذلك يكون قد شارك في الحكومات الإسرائيلية منذ عام ١٩٧٧ وحتى حكومة التناوب الحالية. فقد كان مناحيم بيغن قد شكل الحكومة الأولى في ١٩٧٧/٦/٢٠ وظلت هذه الحكومة في السلطة حتى ١٩٨١/٨/٥، حيث أعاد بيغن تشكيل الحكومة الجديدة التي استمرت حتى ١٩٨٣/١٠/١٠، ومن ثم فقد تولى زعامة الليكود اسحق شامير الذي خلف بيغن أيضاً في الحكومة التي استمرت حتى ١٩٨٤/٨/١٣. وتبع

ذلك تشكيل حكومة التناوب الحالية والتي يشارك فيها الليكود ضمن اتفاق موقع بينه وبين المعراخ . أما على صعيد الكنيست ، فإن الليكود يحتل جزءاً من المقاعد منذ الأيام الأولى لتأسيسه. فقد حاز في دورة الكنيست الثامنة على (٢٩) مقعداً وفي الدورة التاسعة حاز على (٤٣) مقعداً ، وفي الدورة العاشرة حاز على (٤٨) مقعداً وفي الدورة الحادية عشرة ، وهي الدورة الأخيرة على (٤١) مقعداً .

السياسة الخارجية لليكود

تتضح السياسة الخارجية لليكود ، من خلال الورقة التي قدمها في محادثات تشكيل الحكومة الإسرائيلية ، والتي نشرت في صحيفة « دافار » الإسرائيلية ، يوم ١٩٨٤/٨/٢٢ ، والتي تنص على ما يلي :

أ - الأهداف المركزية

١ - تتمثل سياستنا الخارجية والأمنية في ضمان قوة الدولة وتعزيز أمنها وإقرار السلام مع جيرانها .

٢ - تدعيم « السلام » مع مصر واستمرار مسيرة السلام في المنطقة وتعزيز الاستيطان اليهودي ومضاعفة قوة الجيش ، وقوة ردعه وانسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان بعد ضمان سلامة مستوطنات الشمال ، هذه هي الأهداف المركزية في هذه المرحلة .

٣ - منع إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة .

ب - إستمرار مسيرة السلام

١ - ستستمر الحكومة في وضع تطلعاتها السلمية على رأس أفضلياتها ، وستبذل قصارى جهدها في دفع عملية السلام .

٢ - ستدعو الحكومة - حكومة الائتلاف الوطني - الحكومة المصرية إلى استكمال دورها المنصوص عليه في اتفاقية السلام التي وقعتها مع إسرائيل ...

وإضفاء صبغة عملية على هذه الاتفاقية كما يبدو في روحية الاتفاقية ونوايا الموقعين عليها، بما في ذلك تجديد تام للتمثيل والعلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

٣ - ستعمل الحكومة على استمرار « مسيرة السلام » وفقاً لما ورد في إطار اتفاقية السلام في الشرق الأوسط التي اتفق عليها في كامب ديفيد، وبهدف تحقيق ذلك ستقوم الحكومة بالتالي:

أ - ستتوجه إلى مصر مطالبة باستئناف المفاوضات الخاصة بالحكم الذاتي الكامل للمناطق العربية الآهلة بالسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ب - ستدعو الأردن إلى الانضمام إلى مسيرة السلام.

جـ - سيشارك عرب الضفة الغربية وقطاع غزة في تقرير مستقبلهم وفقاً لتفاصيل اتفاقيات كامب ديفيد.

د - لن تجري اسرائيل مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية.

ج - الامن

١ - ستحافظ الحكومة على مضاعفة قوة الجيش الإسرائيلي وفعالية ردعه، وقدرته على مواجهة التهديد العسكري العربي.

٢ - ستواجه الحكومة بقبضة قوية مختلف محاولات (الإرهاب) العربي، والإرهاب الذي تقوم بـه منظمـة التحـريـر الفلسطينيـة بهدف إلحاق الضرر بإسرائيل.

٣ - ستحافظ إسرائيل على الأمن الداخلي في الضفة والقطاع، وستمنع كافة الأعمال التخريبية السياسية والعسكرية التي تقوم بها منظمة التحرير الفلسطينية والأوساط المعادية الأخرى. وستواجه إسرائيل مراكز الإرهاب والتخريب التي تستهدف زعزعة أركان السلام والحياة الطبيعيةفي المنطقة.

٤ - وبهدف ضمان القدرة على إتخاذ الجيش الإسرائيلي لمواقف مستقلة،

بهدف تعزيز عدم ارتباط اسرائيل بأوساط خارجية، فستعطي الحكومة أفضلية خاصة للبحث والتطوير الذاتي في المجال الأمني كما ستجند الجهود العلمية والتقنية كافة لتطوير وتوسيع الإنتاج الذاتي للأسلحة والعتاد العسكري المتطور والذي يوفر ردع أي هجوم عدواني والدفاع عن دولة إسرائيل.

د - لبنان

١ - ستبذل الحكومة قصارى جهدها لضمان الحفاظ على سلامة الجليل، وستحدد ترتيبات أمنية تسمح بانسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان في أقرب فرصة ممكنة.

٢ - الترتيبات الأمنية التي ستتم يجب أن تمنع تثبيت مواقع (لرجال المنظمات) في الجنوب اللبناني، وإقامة قواعد لهم فيه تستخدم للقيام بشن هجمات على اسرائيل وتهدد شمالها. (وتستلزم هذه الترتيبات إقامة منطقة - أمنية في الجنوب اللبناني تكون تحت سيطرة ومراقبة قوات محلية يعزز قوتها ويساندها الجيش الإسرائيلي).

هـ - المستوطنات

١ - تضمن حكومة الائتلاف الوطني إقامة وتطوير المستوطنات التي أقيمت أو التي ستقرر إقامتها في الضفة وقطاع غزة.

٢ - إقامة مستوطنات جديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة رهن بموافقة الحكومة.

و - السياسة الخارجية

١ - ستعمل الحكومة على توسيع علاقات إسرائيل مع دول العالم كما ستعزز من مكانة إسرائيل الدولية.

٢ - ستثابر الحكومة على توطيد وتعميق علاقات الصداقة والتفاهم القائمة اليوم بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وتقوم هذه العلاقات على الاعتراف

بالمصالح المشتركة، وستستمر قائمة على الصداقة والثقة.

٣ - ستعمل الحكومة على توطيد التفاهم مع دول أوروبا الغربية، وستعزز من الجهود التي تبذلها لإحداث تغيرات على المواقف المرنة التي تتبناها مؤسساتها حيال منظمة التحرير الفلسطينية، وحيال الابتزاز العربي.

٤ - ستكون الحكومة على استعداد لإعادة العلاقات الدبلوماسية التي قطعت بمبادرة من موسكو، وسيقوم استئناف هذه العلاقات. على أساس الند للند من خلال إقرار حكومة موسكو بالسماح لكل يهودي بالهجرة إلى إسرائيل.

ز - القدس

القدس الموحدة عاصمة إسرائيل الأبدية، وهي مدينة واحدة تحت السيادة الإسرائيلية، وليست قابلة للتجزئة، ولقد ضمنت كما ستضمن للطوائف حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة فيها.

ونحن سنقوم باستعراض الأحزاب التي يتكون منها الليكود وذلك ضمن ثلاثة بنود:

الأول: حزب حيروت.

الثاني: حزب الأحرار.

الثالث: حزب لعام.

المبحث الأول

حزب حيروت

يعتبر هذا الحزب من الأحزاب التاريخية في إسرائيل، ويرجع في أصوله الفكرية إلى المفكر الصهيوني، ذو الأصل الهنغاري. ماكس نورداو الذي شكلت أفكاره القاعدة التي بنى عليها فلاديمير جابوتنسكي اليهودي، ذو الأصل الروسي من بعده. الأساس الفكري لهذا الحزب. فقد كان من أشد أنصار الصهيونية السياسية التي تسعى للحصول على التأييد السياسي. والاعتراف من قبل دولة أو مجموعة من الدول المعنية بسيادة المنظمة الصهيونية على فلسطين وجوارها، أي شرق الأردن. ثم الهجرة الواسعة التي تجعل من سكان البلاد أغلبية يهودية تؤدي لتحقيق الهدف الصهيوني بإقامة «الوطن القومي» والدولة اليهودية.

وقد دعا نورداو، كذلك إلى اعتبار سهل حوران في سوريا. إضافة لضفتي نهر الأردن جزءا من هذا الوطن، الذي يسعى لإنشائه بحيث تشكل هذه المناطق، بالإضافة للحق التاريخي لليهود فيها، «أرضاً غير مأهولة وجرداء مقفرة. تسكنها مجموعات صغيرة من البدو. لم تحاول يوما القيام بأي عمل حضاري». وقد تلقف جابوتنسكي هذه الأفكار وطورها وشذبها. بما يجعلها ملائمة للأوضاع المتجددة في فلسطين أيام الانتداب. وجعل منها الركائز الفكرية والنظرية لاتجاهاته السياسية[1].

وانطلاقاً من مواقف جابوتنسكي السياسية، استقال من المنظمة الصهيونية

(١) حول أفكار نورداو راجع صبري جريس. اليمين الصهيوني، نشأة وسياسة وعقيدة. مجلة شؤون فلسطينية عدد ٦٨ - ٦٩ ص ٢٧ - ٣٤.

العالمية، وأسس سنة ١٩٢٥ في باريس «الاتحاد العالمي للصهيونيين التصحيحيين»، الذي كان يهدف منه إلى إحياء أفكار هرتزل ونورداو بالحصول على الاعتراف بالسيادة اليهودية على «أرض اسرائيل التاريخية». كما شكل في نفس الوقت حركة شباب بيتار في شرق أوروبا، كمنظمة شبه عسكرية، ترسل الشباب المؤمنين بهذه الأفكار إلى فلسطين.

وعندما توفي جابوتنسكي عام ١٩٤٠، بعد أن كان قد أنشأ منظمة إيتسل وهي منظمة عسكرية إرهابية، فقد تولى قيادة هذه المنظمة مناحيم بيغن، الذي ظل أميناً لمبادىء جابوتنسكي طوال عهده، حيث لم يتخل عن الإرهاب كوسيلة وحيدة لإقامة الوطن القومي، كما انه ظل وفياً للأفكار التي كان ينادي بها معلمه والأب الروحي للتيار الصهيوني المتطرف.

وحينما صادقت الحكومة الإسرائيلية يوم ٢٦ أيار ١٩٤٨، على مرسوم إنشاء الجيش الإسرائيلي، فقد تضمن المرسوم حظر «إنشاء أو إبقاء أية قوة مسلحة خارج نطاق (جيش الدفاع الإسرائيلي)»[١]. وبعد خمسة أيام، وفي مطلع شهر حزيران ١٩٤٨، فقد وقع غاليلي، وقائد منظمة إيتسل على اتفاق يقضي بحل المنظمة. ومن ثم أخذ يسعى لإنشاء حزب سياسي ملتزم بالأفكار التي كان يدعو لها من قبل[٢].

---

(١) حرب فلسطين ١٩٤٧ – ١٩٤٨ الرواية الإسرائيلية الرسمية، ترجمه عن العبرية أحمد خليفة، راجع الترجمة سمير جبور، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، طبعة أولى ١٩٨٤، ص ٤٩٤.

(٢) في ١٩٤٨/٦/١ وقع يسرائيل غاليلي مندوباً عن الحكومة ومناحيم بيغن اتفاق حل الإيتسل الذي تضمن البنود التالية:

- يجند أعضاء الإيتسل في «جيش الدفاع الإسرائيلي»، وفقاً لاوامر التجنيد الصادرة عن حكومة إسرائيل، ويؤدون القسم كما هو متبع في الجيش.
- أعضاء الإيتسل المجندون في الجيش يخدمون في كتائب داخل ألوية الجيش، وعلى الجبهات وفقاً لقرارت القيادة العليا للجيش.
- تسلم منشآت الإنتاج الحربي التابعة لـ «هارغون هتسفائي هليئومي» إلى الجيش.
- تشكل قيادة مؤقتة، وتعمل بأمرة هيئة الأركان العامة للجيش، إلى أن يتم تجنيد أعضاء الإيتسل في صفوف الجيش، وتشغيل كتائبهم على أسرع وأتم وجه.
- بناء على قرار الإيتسل الحر والمعلن تتوقف هي وقيادتها عن النشاط والوجود كوحدة

نشأة الحزب

نشأ هذا الحزب في تموز (يوليو) عام ١٩٤٨، وكان معظم كوادره الرئيسيين من أعضاء منظمة «إيتسل» التي تم حلها كما ذكرنا سابقاً. وقد تزعم هذا الحزب قائد المنظمة السابقة مناحيم بيغن. وفي عام ١٩٤٩ أصبح جزءاً من «الاتحاد العالمي للصهيونيين التصحيحيين»[1].

لقد ورث هذا الحزب عن منظمة إيتسل المبادىء التي ميزته عن الأحزاب الصهيونية الأخرى، فقد أعلن منذ تأسيسه «ان الوطن القومي اليهودي، الذي يمتد على كلتا ضفتي الأردن، هو وحدة تاريخية وجغرافية لا تتجزأ..... معبرا ان تقسيم الوطن عمل غير قانوني، والموافقة على التقسيم، هي أيضاً غير قانونية، ولا تلزم شعب إسرائيل...»، جاعلا من مهماته «إرجاع أجزاء الوطن التي اقتطعت منه، وسلمت إلى حكم أجنبي، إلى السيادة اليهودية.» وهكذا يؤكد حزب حيروت، مقولة «الشعب اليهودي» وأرض إسرائيل التاريخية، التي تضم فلسطين والأردن معاً، والعلاقة ذات الطبيعة المقدسة بين الشعب والأرض تلك القداسة التابعة من «وعد الله ومنحه هذه الأرض لشعبه المختار»[2].

وقد قام هذا الحزب بإنشاء مجموعة خاصة له في الهستدروت عام ١٩٦٣ تحت اسم مجموعة «أزرق – أبيض». وحصلت هذه المجموعة بعد اتفاقها مع الليبراليين على ١٥,٢٪ من الأصوات في الهستدروت. وتتبع حزب حيروت منظمات مثل: «بيتار للشبيبة» و«إتحاد نساء حيروت»[3].

= عسكرية في دولة إسرائيل.

– توقف جميع النشاطات المنفردة التي تقوم بها الإيتسل لشراء الأسلحة والأعتدة العسكرية، وينقل مجمل الاتصالات إلى جيش الدفاع لمصلحة الحرب.

– تقدر القيمة المالية لمنشآت الإنتاج العسكري الخاصة بالإيتسل، والتي يحتاج إليها الجيش، ويدفع ثمنها.

(١) هاني عبد الله، الأحزاب السياسية، مرجع سابق ص ٨.

(٢) سليم نوران أجنيد، مرجع سابق ١٠٢ – ١٠٣.

(٣) مجلة الأرض عدد (١٣) تاريخ ١٩٨٥/٣/٢١ ص ٣٠.

الهيكل التنظيمي

يتكون حزب حيروت في تشكيله التنظيمي من[1]:

- المؤتمر

ويعتبر السلطة العليا للحركة، ينعقد مرة كل سنتين تقريباً. وهو الذي ينتخب، أو بالأحرى يصادق على تشكيل اللجنة المركزية. ومن مهام المؤتمر إقرار برامج الحركة ومشاريعها.

- اللجنة المركزية

تلي اللجنة المؤتمر، وتعتبر أعلى سلطة في الحركة في الفترة الفاصلة بين مؤتمرين. وليس هناك مواعيد ثابتة لانعقادها، بل تستدعي للانعقاد كلما اقتضت الحاجة للبت في الأمور التي تكون موضع خلاف، أو تتطلب تحديد موقف. وهي التي تنتخب إدارة الحركة وسكرتيريتها، وكذلك مرشحيها للانتخابات العامة.

- الإدارة

تلي اللجنة المركزية في التسلسل الهرمي. وهي التي تقرر دعوة اللجنة المركزية للانعقاد، وتحول إليها القضايا التي تتطلب مصادقة عليها. وتنعقد بوتيرة أسرع من اللجنة المركزية.

- السكرتيرية

وهي عبارة عن الجهاز التنفيذي، والمنسق لاعمال الهيئات الأخرى، وتعالج الشؤون الحزبية الجارية.

- الكتلة البرلمانية

وتقوم الكتلة البرلمانية باتخاذ القرارت، في الشؤون الجارية المطروحة على جدول أعمال الكنيست، تتألف من أعضاء الحركة الذين تم انتخابهم على اللائحة

(١) هاني عبد الله. الأحزاب السياسية في إسرائيل. مرجع سابق. ص ١١

المشتركة لليكود. كذلك تنسق الكتلة العمل بين أعضائها وبين كتل الليكود الأخرى.

المشاركة في السلطة

ظل حزب حيروت يعمل بشكل إفرادي ومستقل حتى عام ١٩٦٥، حيث دخل في تحالف مع حزب الأحرار ضمن اتفاقية غاحل، كما مر وأسلفنا. ومن ثم فقد جرى الاتفاق بين مجموعة من القوى السياسية على تشكيل تكتل «الليكود» عام ١٩٧٣، بحيث أصبح حزب حيروت يشارك في السلطة سواء على صعيد الحكومة أو على صعيد الكنيست ضمن هذه الإطارات السياسية التحالفية.

وقد أمضى هذا الحزب فترة طويلة في صف المعارضة، وقد شارك في الحكومة لأول مرة عشية حرب عام ١٩٦٧، أي في حكومة ليفي أشكول (١٩٦٧/٦/٥ - ١٩٦٩/٣/١٧)، ومن ثم شارك في حكومة غولدا مائير الأولى (١٩٦٩/٣/١٧ - ١٩٦٩/١٢/١٥) وحكومة غولدا مائير الثانية (١٩٦٩/١٢/١٥ - ١٩٧٤/٣/١٠)، حيث انسحب من هذه الحكومة في آب ١٩٧٠، في أعقاب موافقتها على القرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن الدولي.

وكان قد تشكل الليكود في عام ١٩٧٣، وظل هذا الحزب خارج التشكيلة الحكومية، حتى عام ١٩٧٧، حيث فاز الليكود في انتخابات الكنيست التاسعة، وصعد الليكود لاستلام السلطة وقد تولى زعيم الليكود وهو زعيم حزب حيروت رئاسة الحكومة حيث ظلت الحكومة برئاسة هذا الحزب حتى عام ١٩٨٤، حيث جرت انتخابات الكنيست الحادية عشرة ومن ثم تشكلت على أثر الانتخابات حكومة التناوب الإسرائيلية بمشاركة هذا الحزب ضمن إطار الليكود.

أما على صعيد الكنيست، فقد دخل حزب حيروت الانتخابات بشكل مستقل حتى دورة الانتخابات الخامسة. وفي الدورة التالية كان قد تحالف مع حزب الأحرار ضمن اتفاقية غاحل. ودخل الانتخابات بالمشاركة مع هذا

الحزب، وظل الحزبان يدخلان الانتخابات في إطار ائتلافي حتى الكنيست الثامنة، حيث كان قد تشكل الليكود، وبدأ الحزب يشارك في الانتخابات ضمن هذا الإطار، حتى الدورة الحادية عشرة، وهي الدورة الأخيرة.

ويوضح الجدول التالي عدد المقاعد التي لها في كل دورة انتخابية:

الكنيست	السنة	عدد المقاعد	ملاحظات
الأولى	١٩٤٩	١٤	
الثانية	١٩٥١	٨	
الثالثة	١٩٥٥	١٥	
الرابعة	١٩٥٩	١٧	
الخامسة	١٩٦١	١٧	
السادسة	١٩٦٥	٢٦	لكتلة « جاحل »
السابعة	١٩٦٩	٢٦	لكتلة « جاحل »
الثامنة	١٩٧٣	٣٩	مقاعد « الليكود »
التاسعة	١٩٧٧	٤٣	مقاعد « الليكود »
العاشرة	١٩٨١	٤٨ - ٢٢	لتحالف الليكود منها ٢٦ « لحيروت »
الحادية عشرة	١٩٨٤	٤١ - ١٥	لتحالف الليكود منها ٢٦ « لحيروت »

القاعدة الاجتماعية

حزب حيروت هو حزب أشكنازي في الأصل، وينعكس ذلك في تركيبة مرشحيه للكنيست الذين تزيد نسبة الأشكناز فيهم عن ٧٠٪. وقد بدأ هذا الحزب في اقتناص أصوات اليهود الشرقيين وازدياد قاعدته التنظيمية بينهم بعد عام ١٩٦٥. وقد ظلت قواعده التنظيمية في اتساع حتى استطاع الوصول إلى السلطة عام ١٩٧٧. وتعتبر « بلدات التطوير »، وأحياء الضائقة، التي يسكنها اليهود الشرقيون المعاقل الأساسية لهذا الحزب. كما تنتشر قواعده في اوساط

الطبقة الوسطى، وأصحاب المشروعات الخاصة الصغيرة، كالورش وغيرها، وبين متوسطي ومنخفضي الثقافة بوجه عام، وهي صفة ملازمة لليهود الشرقيين.

ويظهر التصويت في انتخابات الكنيست الحادية عشرة، وهي الانتخابات الأخيرة، أن الائتلاف (الليكود)، والذي يقوده حزب حيروت، قد حصل على ٥٣٪ من أصوات اليهود الشرقيين، في حين لم يحصل إلا على ١٩,٣٪ من اصوات اليهود الغربيين، أي انه يحصل على أكثر من ٧٠٪ من أصواته من بين صفوف اليهود الشرقيين[1].

ويعود تأييد اليهود الشرقيين لهذا الحزب إلى نفورهم من حزب العمل، الذي يقف في مقابل الليكود. إذ يرى هؤلاء ان حزب العمل الذي ظل مسيطراً على السلطة لفترة طويلة قد كان سبباً لكثير من المشاكل التي عانى منها هؤلاء. وخصوصاً أثناء قدومهم إلى البلاد في أعوام الخمسينات. فقد كان حزب العمل ينظر إليهم وكأن فيهم بعض صفات العرب، ويحتقرهم لهذا السبب. هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية فإن هؤلاء يتصفون بمغالاة العداء للعرب، وقد وجدوا ان حزب حيروت يلبي مشاعرهم هذه. فلجأوا اليه باعتباره ينادي بإقامة أرض اسرائيل الكبرى ويدعو إلى طرد العرب من الأراضي المحتلة.

السياسة الخارجية

يعتبر حزب حيروت هو الحزب الأكبر في تشكيلة الليكود، والتي تضم مجموعة من القوى السياسية الإسرائيلية. وانطلاقاً من هذا الاعتبار فإن الحزب يصبح المهيمن على سياسة الليكود. وبذلك فإن البرنامج السياسي الذي يطرحه الليكود، ما هو إلا انعكاس لوجهة نظر حزب حيروت. ويظل للأحزاب الأخرى هوامش بسيطة، يمكن لها أن تتحرك فيها في رسم سياسة تكتل الليكود، إذ بحكم حجمها ضمن هذا الائتلاف، تظل غير قابلة، بل وغير قادرة على فرض سياستها ومبادئها.

(١) مجلة الأرض عدد (١٣) تاريخ ١٩٨٥/٣/٢١ ص ٣٣.

وقد ظل هذا الحزب وفياً للمبادىء التي كان قد طرحها جابوتنسكي من قبل، فعلى الرغم من حديث حيروت والليكود عن السلام، فلا يوجد في ورقتهم التي طرحوها في الانتخابات الأخيرة، أية إشارة إلى إنسحاب إسرائيلي من الاراضي المحتلة. وبالإشارة إلى مواقفهم السابقة، والتي يعلن عنها زعماؤهم، فهم يريدون إسرائيل الحالية، بلا حدود ثابتة، من أجل العمل على مواصلة اغتصاب المزيد من الأرض العربية، وهم يعلنون جهاراً ان شرق الأردن «جزء من أرض إسرائيل التاريخية»، وان لهم الحق في الاستيطان فيه. وهم حالياً غير مستعدين للتراجع عن نهر الأردن. كما ان زعماء الليكود هم الذين بادروا لإقرار قانون ضم الجولان، وحتى إنهم يدعون إلى البقاء في جنوب لبنان من خلال الترتيبات الأمنية، لمساندة القوى المحلية، كما تذكر ورقتهم صراحة. وكان عدد من زعماء هذا الحزب قد عارض قرار الحكومة الإسرائيلية القاضي بالانسحاب من جنوب لبنان. وكل ذلك إنما هو محصلة للخلفية الفكرية والعقائدية لزعماء هذا الحزب والتي ورثها عن جابوتنسكي وروندا.

شخصياته القيادية

إن ابرز شخصيات حزب حيروت هم[1]:

١ - مناحيم بيغن.
٢ - اسحق شامير.
٣ - ديفيد ليفي.
٤ - أرئيل شارون.
٥ - موشي أرنس.

ديفيد ليفي

يعتبر الرجل الثاني في حزب «حيروت»، وقد نافس شامير على زعامة الحزب. من مواليد المغرب، لا يحمل سوى الشهادة الثانوية، وقد كان رئيساً

(١) حول مناحيم بيغن واسحق شامير أنظر الصفحات السابقة.

لكتلة «حيروت» في الهستدروت (أزرق/أبيض)... دخل عضوية الكنيست ابتداء من الكنيست السابعة. وقد تولى بعد انتخابات الكنيست التاسعة منصب وزير الاستيعاب، ثم أصبح وزيراً للإسكان. وبعد انتخابات الكنيست العاشرة أصبح وزير للإسكان ونائباً لرئيس الوزراء ومسؤولا عن ترميم الأحياء الفقيرة ورئيساً للجنة الوزارية لشؤون الرفاه...... وتعود هذه المناصب إلى كونه يهودياً شرقياً له شعبية واسعة بين اليهود الشرقيين. لا يزال يحتفظ بمنصب وزير الإسكان والبناء ونائب رئيس الحكومة في حكومة «شمعون بيرس» الحالية.

أرئيل شارون

ولد في فلسطين عام ١٩٢٨ من أصل بولندي. وهو منافس قوي على زعامة حزب حيروت معروف بتطرفه ودمويته وهو يقول: «إن إسرائيل ولدت في رحم الحرب ولا يمكن أن تعيش بغير الحرب لأن السلام يقتلها»، وهو سفاح «قبية» حين كان قائداً للوحدة الإرهابية (١٠١) وهو مجرم مجازر «صبرا وشاتيلا» انضم منذ مطلع حياته «للهجاناه» وخدم في لواء جولني في سلاح المظليين. كما اشترك في كل حروب إسرائيل وعرف بمغامراته، وهو الذي قاد عملية «الغزالة» في حرب تشرين والتي تم من خلالها تطويق السويس والجيش المصري الثاني مما أعطاه شهرة كبيرة في إسرائيل.

دخل الكنيست في الدورة التاسعة وأصبح وزيراً للزراعة في حكومة بيغن الأولى ورئيساً لدائرة الاستيطان، وهو من أنشأ «الدورية الخضراء» الارهابية التي تنكل بالبدو العرب وقد أصبح وزيراً للحرب في حكومة بيغن بعد استقالة «عيزر وايزمن» ومنذ تسلمه هذا المنصب بدأ يعد لغزو لبنان ويدفع الحكومة الإسرائيلية باتجاهه. وقد حملته «لجنة كاهانا» للتحقيق في مجازر صبرا وشاتيلا مسؤولية غير مباشرة واتهمته بالإهمال والتقصير والإخلال بالواجب، وأوصت بإقالته إلا إن «بيغن» لم يقله كلياً من الحكومة بل أبقاه فيها دون حقيبة. وقد نافس «شامير» بشدة على الترشيح لمنصب رئاسة الحكومة في المعركة الانتخابية الأخيرة إلا انه لم يتمكن من الفوز وقد عين في منصب وزير

التجارة والصناعة في حكومة شمعون بيرس الحالية. ولا يزال يطمح إلى زعامة حيروت ليقفز منها إلى رئاسة الحكومة.

موشي أرنس

من قادة حيروت البارزين. وهو من مواليد لتفيا انضم إلى حركة بيتار في مطلع شبابه... وقد هاجر إلى استكهولم ثم إلى نيويورك حيث واصل نشاطه في حركة بيتار وقد التقى بجابوتنسكي عام ١٩٤٠.. وجند في الجيش الأمريكي وعمل في سلاح الهندسة وبعد الحرب تخرج كمهندس من معهد فني في « بوسطن » بالولايات المتحدة. وقد هاجر إلى إسرائيل عام ١٩٤٩، وهناك واصل دراسته في هندسة الطيران. وحصل على لقب بروفسور في علوم الطيران من الولايات المتحدة بعد أن عاد للدراسة فيها ست سنوات وأصبح مدرساً في معهد التخنيون. عمل كنائب للأمين العام ومدير لتطوير الصناعة الجوية وترأس طاقم تطوير طائرة عرفاه - ونال لقاءها جائزة أمن إسرائيل. وبعد ثماني سنوات عاد للتدريس في « التخنيون ».

وكان من نشيطي حزبه في تل أبيب ورشح في المكان الثاني والثلاثين ضمن قائمة مرشحي الليكود في انتخابات عام ١٩٧٣ وبعد انتخابات عام ١٩٧٧ أصبح رئيساً « للجنة الخارجية والأمن » بالكنيست ولم يوافق على اتفاقات « كامب ديفيد » وعارض سحب القوات الإسرائيلية من سيناء، ومن هنا فقد أعتبر أحد « صقور حيروت ». عمل كسفير لإسرائيل في الولايات المتحدة حتى أقاله « شارون » من وزارة الحرب حث قرر حزب « حيروت » تسليمه حقيبة الحرب خلفاً « لشارون » وقد بقي في هذا المنصب حتى قيام الحكومة الحالية بعد انتخابات الكنيست الحادية عشرة حيث أسند إليه منصب وزير بلا حقيبة وقد عارض مؤخراً قرار الحكومة الصهيونية بسحب القوات الإسرائيلية من لبنان على مراحل.

المبحث الثاني

حزب الاحرار (الليبرالي)

يعود الحزب الليبرالي بجذوره إلى الصهيونيين العموميين، كما أوضحنا سابقاً. فان اتحاد الصهيونيين العموميين قد انقسم إلى جانبين (أ) و(ب). وقد شكل الجناح (ب) ما عرف بحزب التقدميين بينما ظل الصهيونيون العموميون يحملون نفس الاسم بعد قيام الدولة.

وقد سعى هذان الحزبان لتعزيز مواقفهم على الخريطة السياسية الاسرائيلية، فقررا الاندماج في ١٩٦١/٤/٢٥، وذلك بغية اقتناص الفرصة التي بدا فيها حزب العمل ضعيفاً، بعد انفجار فضيحة لافون التي أدت إلى خروج حزب رافي بقيادة ديفيد بن غوريون. وقد استهدف الحزبان تكوين حزب له وزن في الساحة السياسية، اذ كان وزن كل من الحزبين ضئيلاً في الكنيست، فالصهيونيون العموميون كان لهم ثمانية مقاعد، بينما كان للحزب التقدمي ستة مقاعد [١].

وعلى اثر الخلاف الذي جرى داخل اوساط حزب العمل، بين جناح اشكول وجناح بن غوريون، حول مسألة دمج حزب احدوت هعفودا في حزب العمل، وفي سبيل تشكيل كتلة عمالية واسعة، اتفق الحزب الليبرالي مع حزب حيروت، من اجل تشكيل كتلة موحدة في الكنيست تقف في وجه التكتل العمالي الجديد. وخرج من هذا الاتفاق ما سمي بكتلة « غاحل ». وقد وافقت اللجنة المركزية للحزب الليبرالي عليه، باستثناء اقلية خرجت من الحزب، وكونت

(١) مجلة الارض عدد (١٤) تاريخ ١٩٨٥/٤/٧ ص ٢٠.

حزباً جديداً عرف باسم الحزب الليبرالي المستقل [١].

ويقضي اتفاق غاحل بان يحصل الليبرالي على خمسي المقاعد المضمونة في قائمة مرشحي التكتل (الليكود). وقبل اجراء انتخابات الكنيست في دورتها الاخيرة (الحادية عشرة)، فقد فرض زعماء حزب حيروت تخفيض ممثلي الحزب الليبرالي من (١٦) مقعداً، إلى (١٢) مقعداً في المقاعد الاربعين الاولى، بحيث اثار هذا الأمر بعض الأجنحة في الحزب الليبرالي، وهم يطالبون الآن بفك الشراكة مع حيروت ضمن تحالف الليكود.

وتزداد الأصوات المنادية حالياً بفك الشراكة مع حزب حيروت ودخول الإنتخابات القادمة بشكل مستقل. وقد اعترف رئيس الحزب اسحق موداعي وزير العدل في الحكومة الحالية بهذا الأمر، اذ قال في اجتماع مجلس الحزب الذي عقد يوم ١٩٨٦/٥/٢٥ بان مجموعة كبيرة في الحزب تعتقد بضرورة خوض الانتخابات القادمة بشكل مستقل، وبدون حركة حيروت [٢].

وتجدر الاشارة، انه على ارضية الخلافات الجارية حول استمرار الشراكة مع حيروت، فقد انشق عن الحزب مجموعة من الأشخاص، واعلنوا عن تأسيس حزب جديد وتحت اسم المركز الليبرالي. وقد عقد الحزب الجديد مؤتمره التأسيسي في قاعة المسرح في تل ابيب يوم ١٩٨٦/٥/١٨. ومن بين أعضاء هذا الحزب الجديد شلومو لاهط رئيس بلدية تل ابيب، ويوسف لبيد الذي عين سكرتيراً عاماً للحزب الجديد [٣].

القاعدة الاجتماعية

اذا رجعنا إلى الجذور التاريخية للحزب الليبرالي والتي استندت إلى حزب الصهيونيين العموميين، فاننا نصل إلى نتيجة مفادها ان هذا الحزب انما يجمع بين صفوفه البرجوازية اليهودية. وقد كان تواجدهم الاساسي خارج فلسطين،

(١) نفس المصدر.
(٢) معاريف ١٩٨٦/٥/٢٦.
(٣) عل همشمار ١٩٨٦/٥/١٩.

حتى اواسط اوروبا. وقد شكلت هذه بمختلف فئاتها، الخلفية الاجتماعية الاساسية لهذا الحزب.

وبانتقال الفئات البرجوازية اليهودية إلى فلسطين فقد شكلت هذه الفئات القاعدة التنظيمية للحزب. وهكذا نجد انه يعتمد في تكوينه على رجال الصناعة وأصحاب المزارع ذات الطبيعة الرأسمالية خصوصاً مزارع الحمضيات، بالاضافة إلى التجار، وبعض اصحاب المهن الحرة.

وانطلاقاً من القاعدة الاجتماعية، التي يستند إليها الحزب، فقد اختط لنفسه منذ البداية خطاً ليبرالياً، فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية - والاجتماعية. وتجدر الاشارة هنا إلى ان الصهاينة العموميون قد لعبوا دوراً هاماً في تحويل الحركة الصهيونية، من خلال سيطرتهم على نشاطات فروعها في الولايات المتحدة، وسيطرتهم على منظمات ومراكز جباية الأموال مثل: النداء اليهودي الموحد، ومنظمة سندات تطوير اسرائيل (البوندس)، والنداء الاسرائيلي الموحد، الصندوق القومي اليهودي. ولا يزال الحزب الليبرالي يحتل مواقع حساسة في هذه المنظمة التي تجند لاسرائيل سنوياً ما يقارب المليار دولار من المساعدات. ولا يزال الحزب يلعب هذا الدور من خلال كونه الفرع الاسرائيلي للاتحاد العالمي للصهيونيين العموميين.

المشاركة في السلطة

شارك الصهيونيون العموميون في الحكومة المؤقتة التي تشكلت عشية إعلان قيام الدولة بوزير واحد هو الوزير اسحق غرونباوم، حيث تولى وزارة الداخلية، وشاركوا في الحكومة الرابعة بثلاثة وزراء هم بيريز برنشتاين (تجارة وصناعة) جوزيف شافير (صحة)، جوزيف سرلين (مواصلات)، وفي الحكومة الخامسة بنفس الوزراء والمواقع مع إضافة اسرائيل روكاك (الداخلية)، كما شاركوا في حكومة الوحدة الوطنية عشية حرب حزيران عام ١٩٦٧ وذلك ضمن كتلة غاحال.

اما على صعيد الكنيست فان الجدول التالي يوضح عدد المقاعد التي حصل

عليها هذا الحزب خلال دورات الكنيست الإحدى عشرة.

الكنيست	السنة	عدد المقاعد	ملاحظات
١ ـ الاولى	١٩٤٩	١٢	خمسة مقاعد للتقدمي وسبعة للعموميين
٢ ـ الثانية	١٩٥١	٢٤	اربعة مقاعد للتقدمي وعشرون للعموميين
٣ ـ الثالثة	١٩٥٥	١٨	اربعة مقاعد للتقدمي وثلاثة عشر للعموميين
٤ ـ الرابعة	١٩٥٩	١٤	ستة مقاعد للتقدمي، وثمانية للعموميين
٥ ـ الخامسة	١٩٦١	١٧	الليبرالي بعد اتحاد التقدمي مع العموميين
٦ ـ السادسة	١٩٦٥	١١	ضمن مقاعد كتلة جاحل الـ (٢٦)
٧ ـ السابعة	١٩٦٩	١١	ضمن مقاعد كتلة جاحل الـ (٢٦)
٨ ـ الثامنة	١٩٧٣	١٥	ضمن مقاعد تكتل الليكود الـ (٣٩)
٩ ـ التاسعة	١٩٧٧	١٦	ضمن مقاعد تكتل الليكود الـ (٤٣)
١٠ ـ العاشرة	١٩٨١	١٨	ضمن مقاعد تكتل الليكود الـ (٤٨)
١١ ـ الحادية عشرة	١٩٨٤	١٢	ضمن مقاعد الليكود الـ (٤١)

السياسة الخارجية

رغم الخلاف القائم بين حزب الاحرار وحزب حيروت في اطار الليكود. الا ان هذا الخلاف إنما ينحصر في الإطار التنظيمي فقط، اذ يطالب أعضاء حزب الاحرار بتحسين مواقعهم السياسية في الحكومة والكنيست. اما على صعيد المواقف السياسية فان الحزبين متفقان على الخطوط الاساسية والعامة فيما يتعلق بقضايا الصراع العربي الاسرائيلي. وهكذا يمكن القول ان برنامج الليكود السياسي، وان كان قد تم وضعه من قبل أعضاء حيروت الا انه في نفس الوقت يعبر عن وجهات نظر قادة حزب الاحرار.

فحزب الاحرار يؤكد حق اليهود في الاستيطان في كافة اجزاء ارض ـ اسرائيل، باعتبار ان هذا الحق متداخل مع احتياجات الأمن الحيوية لاسرائيل، وهو لا يشكل عقبة أمام السلام. وكما يرى ان الحكم الذاتي هو سلطة ادارية فقط، وليس أساساً لاقامة دولة فلسطين. ويرى ان المسؤولية عن الأمن في إطاره هي مسؤولية مطلقة[1].

(١) راجع قرارات المؤتمر السياسي للحزب في نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية المجلد العاشر ١٩٨٠ ص ١٠.

شخصياته القيادية

ان أهم القادة الذين تعاقبوا على قيادة حزب الاحرار هم:

١ ـ يوسف سابير
٢ ـ اليميلخ ريملت
٣ ـ سمحا ايرليخ
٤ ـ اسحق موداعي
٥ ـ موشي نسيم
٦ ـ ابراهام شارير
٧ ـ جدعون بات

يوسف سابير

كان زعيماً للصهيونية العمومية ثم اصبح زعيم الحزب الليبرالي بعد عام ١٩٦١، انضم إلى اتحاد العمال الزراعيين في عام ١٩٢٨ واصبح عضواً في قيادته التنفيذية ثم أصبح رئيساً لبلدية «بتاح تكفا» من عام ١٩٤٠ وحتى عام ١٩٥١. وفي عام ١٩٥٢ أصبح وزيراً للنقل والمواصلات واستمر في هذا المنصب حتى عام ١٩٥٥ وقد تسلم منصب رئيس المجلس الاقتصادي في المنظمة الصهيونية العالمية من عام ١٩٥٠ وحتى عام ١٩٦١ ... وفي عام ١٩٦٧ دخل الحكومة كوزير بلا وزارة عشية عدوان الخامس من حزيران. وفي عام ١٩٦٩ أصبح وزيراً للتجارة والصناعة إلى ان استقال من الوزارة في عام ١٩٧٠ كاحتجاج على «مشروع روجرز».

وقد احتل مقعداً في الكنيست الاسرائيلية من الدورة الاولى عام ١٩٤٩ وحتى الدورة السابعة عام ١٩٦٩.

اليميلخ ريملت

من أصل بولندي هاجر إلى فلسطين عام ١٩٣٩ وهو يحمل دكتوراه في الفلسفة من جامعة فينا تلقى علومه الدينية في المعهد اللاهوتي «بفينا»، وأصبح الحاخام الاول للجمعيات اليهودية في بولندا، ثم أصبح مديراً لفرع الهجرة لجمعية اليهود المتدينين في «فينا»، وكان رئيساً لفرع التعليم والثقافة في رامات غان حتى عام ١٩٥٣، كما كان عضواً في لجنة الثقافة والأمن.

احتل مقعداً في الكنيست الاسرائيلي كممثل عن الحزب الليبرالي من عام ١٩٥١ وحتى عام ١٩٧٠ وأصبح في عام ١٩٧٠ رئيساً للحزب، وقد عين وزيراً للبريد في عام ١٩٦٩ استقال في عام ١٩٧٥ من قيادة الحزب بعد اختلافه مع تيار « موادعي » و « بثيري » وقد انتقد سياسة « بيجن » واعتبرها استمراراً لسياسة « المعراخ » ثم تفرغ للتعليم حيث استلم ادارة مدرسة « موديعين » في « رمات غان ».

سمحا ايرليخ

كان من نشطاء حركة « الصهيونيين العموميين » منذ أيام دراسته الاولى، هاجر إلى فلسطين عام ١٩٣٩ وفي عام ١٩٥٥ انتخب عضواً في مجلس بلدية تل ابيب وفي عام ١٩٦٢ أصبح نائب رئيس البلدية، وظل في هذا المنصب حتى عام ١٩٦٩ حيث انتخب عضواً في الكنيست ضمن قائمة « جاحل ».

وكان قد اختير قبل ذلك كرئيس للسكرتارية القومية للحزب الليبرالي كما انه كان عضواً في اللجنه لكتلة « جاحل » وفي الكنيست السابعة والثامنة كان « ايرليخ » عضواً في اللجنة المالية التابعة للكنيست ثم أصبح رئيساً للجنة الفرعية المسؤولة عن الانفاق العسكري. وقد تولى زعامة الحزب في عام ١٩٧٥ على اثر هزيمة جناح « ريملت » في مؤتمر الحزب. وفي انتخابات الكنيست التاسعة التي حملت « الليكود » للسلطة كان الثاني في القائمة بعد « مناحيم بيجن ». وقد عين بعد هذه الانتخابات وزيراً للمالية في حكومة « بيجن » الاولى، واستمر في هذا المنصب مدة ٢٩ شهراً، ثم استقال بعد الانتقادات الكثيرة التي شكلت عقب انتخابات الكنيست العاشرة تسلم « ايرليخ » منصب نائب رئيس الحكومة ووزيراً للزراعة، وقد توفي في حزيران عام ١٩٨٣ وهو في هذا المنصب.

يتسحاق موداعي

تولى زعامة الحزب بعد موت « سمحا ايرليخ » وهو من مواليد تل ابيب ١٩٢٦ . ويحمل شهادة هندسة كيمائية اضافة إلى اجازة في القانون، وسبق له ان

عمل ملحقاً عسكرياً في بريطانيا انتخب عضواً للكنيست منذ الكنيست الثامنة، وعين وزيراً للطاقة والتخطيط في حكومة بيجن الاولى عام ١٩٧٧. ثم عين وزير دولة في الحكومة العاشرة ثم تسلم منصب وزير الطاقة مرة اخرى وشارك في عضوية لجنة شؤون الأمن بالكنيست.

وبعد انتخابات الكنيست الحادية عشرة والتي دخلها على أساس انه الثالث في قائمة الليكود تسلم منصب وزير المالية في الحكومة، وهو احد المناصب الثلاثة الأساسية في الحكومة «الخارجية والدفاع والمالية».

موشي نسيم

احد قادة الحزب الليبرالي البارزين وهو من مواليد فلسطين المحتلة، ويحمل شهادة الحقوق من الجامعة العبرية ... انتخب كعضو في الكنيست لاول مرة وهو في الرابعة والعشرين من عمره حيث أصبح عضواً في الكنيست الرابعة عام ١٩٥٩ وقد كان عضواً في لجنة التعليم والثقافة ولجنة الخدمات العامة ورئيساً للجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة الخدمات وعضو لجنة الخارجية والأمن واللجنة القضائية.

وفي الكنيست الثامنة عمل كرئيس لكتلة «الليكود»: يشغل منصب وزير العدل منذ عام ١٩٧٧ بعد اعتلاء «الليكود» سدة الحكم ولا يزال يشغل هذا المنصب في حكومة «بيرس» الحالية. وقد رفض مؤخراً قرار الحكومة الاسرائيلية بالانسحاب من لبنان.

ابراهام شرير

احد زعماء الحزب الحاليين، ويحمل إجازة في الحقوق، وقد انضم للحزب منذ حداثة سنه وعمل في مطلع الخمسينات كسكرتير له ومثله في الكنيست. وقد عمل كممثل للدائرة الاقتصادية في الوكالة اليهودية منذ عام ١٩٦٤، ثم أصبح سكرتيراً للحزب الليبرالي عام ١٩٧٤، وعمل كرئيس لكتلة «الليكود» في الكنيست العاشرة وكعضو في اللجنة المالية. تسلم منصب وزير السياحة في

الحكومة العاشرة وما يزال يشغل هذا المنصب في حكومة «بيرس» الحالية، إضافة إلى عضويته في الكنيست. وقد رفض مؤخراً قرار الحكومة الاسرائيلية بالانسحاب من لبنان.

جدعون بات

زعيم آخر من زعماء «الحزب الليبرالي» الحاليين، عمل في بداية حياته في «الناحال» وبعد تسريحه من الجيش عمل كسكرتير لوزير المواصلات .... ثم شغل مناصب متعددة في منظمة «الصهيونية الامريكية» وشارك في العديد من المؤتمرات الصهيونية... عمل كمساعد لوزير التجارة بين عام ١٩٦٧ ـ وعام ١٩٦٩.

انتخب كعضو كنيست عام ١٩٧٠ عن «كتلة جاحل»، وأصبح عضواً في اللجنة المالية واللجنة الاقتصادية وبعد عام ١٩٧٧ أصبح وزيراً للبناء والاسكان في حكومة بيجن الاولى وبعد استقالة يغال هورفيتش عين وزيراً للصناعة والتجارة والسياحة بدلاً عنه. وبعد انتخابات الكنيست العاشرة استمر في منصبه كوزير للصناعة والتجارة. اما في الحكومة الحالية التي يرأسها «بيرس» فهو وزير للتطوير والعلوم. عضو في الكنيست منذ الدورة السابعة وحتى الآن.

المبحث الثالث

حركة لعام

حركة لعام أي « من أجل الشعب »، هي الشريك الأصغر داخل تحالف الليكود. وقد ظهرت على المسرح السياسي لأول مرة، في نهاية عام ١٩٧٥، على اثر تحالف ثلاث قوى سياسية هي المركز المستقل، والقائمة الرسمية (رافي)، وحركة العمل من أجل ارض اسرائيل الكاملة.

المركز المستقل

بعد تشكيل كتلة غاحل عام ١٩٦٥، فقد اخذت الخلافات تتصاعد داخل حزب حيروت، وفي عام ١٩٦٧ انشق بعض أعضاء هذا الحزب وكونوا كتلة مستقلة تحت اسم « المركز الحر » وكان لهذه الكتلة ثلاثة نواب في البرلمان ابرزهم اليعازر شوستاك وشموئيل تامير. وفي عام ١٩٧٣ فقد كانت هذه الكتلة احد المؤسسين لتحالف الليكود [١].

لقد كان المركز الحر يعاني منذ فترة طويلة، ازمة حادة في العلاقات بين أقطابه الاربعة شموئيل تامير وعكيفا نوف من جهة واليعزر شوستاك واهود اولمرت من جهة اخرى. وكان السبب الرئيسي في الازمة هو تحول طرأ على آراء الزعيمين الاولين، وخصوصاً تامير في اعقاب حرب تشرين اول (اكتوبر). فبعد انتهاء هذه الحرب، وفي اثر جولة قام بها تامير في الولايات المتحدة. فاجأ حزبه باستعداده للموافقة على حلول اقليمية وسط، مقابل اتفاقيات سلام مع العرب، وأيده في ذلك عكيفا نوف وقد أثار هذا الموقف معارضة عنيفة في

(١) مجلة الارض عدد (١٣) تاريخ ١٩٨٥/٣/٢١ ص ٣٠.

اوساط الحزب الاكثر تطرفاً وعلى رأسها عضو الكنيست اليعزر شوستاك واهود اولمرت. وقد اصبحت العلاقات بين تـامير وانصـاره وشـوستـاك واولمـرت وأنصارهما صعبة للغاية، بحيث أصبح التعايش بينهما مستحيلاً.

وفي النهاية فقد اتفق الطرفان في كانون الثاني (يناير) على الانفصال. ووقعا اتفاقاً سويت بموجبه معظم الأمور المتعلقة باقتسام ممتلكات الحزب وحقوقه. فاحتفظ تامير بالاسم الاصلي «المركز الحر»، بينما أطلق الفريق الآخر على نفسه اسم «المركز المستقل»، وذلك في اجتماع تأسيسي ضم ٢٥٠ شخصاً يمثلون ٢٠ فرعاً. وقد تم في هذا الاجتماع اختيار لجنة مركزية مؤقتة مؤلفة من ١١٥ عضواً وسكرتارية مؤقتة مؤلفة من ١٩ عضواً [١].

وقد حدد شوستاك واولمرت ثلاثة أسباب للانشقاق هي:

- كانت طريق المركز الحر، في الأعوام السبعة الماضية، تلزم بتأييد تطبيق السيادة الاسرائيلية على الضفة الغربية، والاستيطان الواسع فيها. لقد كان هذا هو الأساس السياسي لوجود الحزب، بحسب مقررات مؤسساته وبرامجه. ولكن تامير وانصاره بلوروا في هذا المجال خطاً آخر.

- اننا ندعو إلى تعميق المشاركة بين جميع الكتل المؤلفة لليكود، إلى حين التوصل إلى التوحيد الكامل، اما تامير فهو لا يرى ذلك.

- نشأت في المركز الحر شبكة علاقات جعلت العمل المشترك مستحيلاً. وقد فضلنا عدم الانجرار وراء القدح والتشهير، ولذلك توصلنا إلى قرار بانهاء شراكتنا [٢].

القائمة الرسمية (رافي)

هذه الكتلة هي من بقايا حزب رافي ـ قائمة عمال اسرائيل ـ التي كان قد

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد ص ٣٢٢.
(٢) هارتس ٢٩/١/١٩٧٥.

أنشأها بن غوريون عام ١٩٦٥ ، اثر خلافه مع قيادة حزب الماباي بعد فضيحة لافون. وفي عام ١٩٦٨ ، بعد ان تشكل حزب العمل فقد انشقت كتلة رافي ـ قائمة عمال اسرائيل ـ بحيث انضم فريق منها إلى حزب العمل الجديد. وفريق آخر ظل خارج الإطار السياسي الجديد واخذ يعمل تحت اسم القائمة الرسمية (رافي) وكان يتزعمها بن غوريون. وبعد اعتزال بن غوريون للعمل السياسي في أعقاب انتخابات الكنيست السابع (١٩٦٩)، فقد أصبح ايغال هورفيتش هو زعيم هذه الكتلة.

وحينما بدأت المحادثات لتشكيل تحالف الليكود فقد كانت هذه الكتلة ضمن أعضاء التحالف الجديد، واحد المؤسسين الرئيسيين له.

حركة العمل من اجل ارض اسرائيل الكاملة

تكونت هذه الحركة من مجموعة من العناصر كانوا قد انشقوا عن حزب الماباي عام ١٩٦٧ . وقد دخلت في تحالف الليكود عام ١٩٧٣ ، وتمثلت بعضو واحد في الكنيست الثامن. وفي أعقاب توقيع اتفاقية كامب ديفيد فقد انسحب العضو الوحيد في الكنيست وممثل هذه الكتلة موشي شامير من الليكود وانضم إلى حزب (هتحياه) اليميني المتطرف.

نشأة الحركة

بعد الانشقاق الذي حصل داخل المركز الحر فقد شرع «المركز المستقل» في مفاوضات مع القائمة الرسمية، وحركة العمل من اجل اسرائيل الكاملة، بهدف توحيد القوى الثلاث في حزب موحد. واسفرت هذه المفاوضات في نهاية سنة ١٩٧٥ ، عن اتفاق بين القيادات الثلاث على تأسيس حركة جديدة، دعيت فيما بعد باسم «لعام» أي «من أجل الشعب».

وقد صادقت المؤسسات المركزية للقائمة الرسمية والمركز المستقل على الاتفاق، في النصف الثاني من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٥ . كما صادقت

مؤسسات حركة العمل من اجل ارض اسرائيل الكاملة فيا بعد [١].

وقد اصاب هذه الحركة عدة انشقاقات فيا بعد، ففي عام ١٩٧٧ انشق جزء منها من اتباع «المركز المستقل» لينضموا إلى «الحركة الديمقراطية للتغيير» التي أنشأها الجنرال يادين. كما انشق جزء آخر بزعامة ايغال هورفيتش لينضم إلى حركة «تيلم» التي أسسها موشي ديان عام ١٩٨١، كما خرجت منها مجموعة من حركة «ارض اسرائيل الكاملة» لتنضم إلى حركة هتحياه التي تشكلت عام ١٩٨١. اما بقايا «لعام» فقد تقرر يوم ١٩٨٥/١/٦ اندماجها في حزب حيروت [٢].

السياسة الخارجية

من الملاحظ ان حركة «لعام» قد جمعت بين صفوفها تلك الاجنحة المتطرفة في الأحزاب التي انشقت عنها. وهكذا فقد جاء برنامجها السياسي الذي طرحته عند انشائها ليعكس تصورها حيال القضايا السياسية المطروحة.

فقد شدد البرنامج، كما أقرته مؤسسات المركز المستقل، والقائمة الرسمية على «مركزية ارض ـ اسرائيل في حياة الشعب اليهودي». وذكر انه «يجب المحافظة على السيادة الاسرائيلية، وتطبيق قوانين دولة اسرائيل على المناطق الخاضعة لسلطتها، بما يتفق ومتطلبات الدولة». وبناء عليه «يجب الا تقوم سيادة اخرى في المنطقة الواقعة ما بين نهر الاردن والبحر الابيض المتوسط، غير سيادة دولة اسرائيل».

كما رفض البرنامج، بصورة خاصة، الكيان الفلسطيني، ووجود الشعب الفلسطيني كشعب له الحق في إقامة دولة مستقلة [٣].

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، ص ٣٢٣.

(٢) مجلة الارض عدد (١٤) تاريخ ١٩٨٥/٤/٧ ص ١٩.

(٣) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد ص ٣٢٣.

شخصياتها القيادية

ان اهم شخصيات هذه الحركة هم:

١ ـ اليعزر شوستاك
٢ ـ ايهود جولمرت
٣ ـ ايغال كوهين

والشخصيات الثلاث المذكورة هم ممثلو الحركة في الكنيست الحادية عشرة أما في الكنيست السابقة فقد كانت تتمثل بأربعة أعضاء.

اليعزر شوستاك

ولد في عام ١٩١١ في بولندا. هاجر إلى فلسطين عام ١٩٣٥. درس في المدارس الدينية وفي الجامعة. عضو سابق في حيروت. انسحب من الحزب مع شموئيل تامير عام ١٩٦٦ وأسسا حزب «المركز الحر». وفي صيف ١٩٧٣ ساهم الحزب في إنشاء التجمع اليميني ـ الليكود. لكن الشراكة بين شوستاك وتامير في إطار «المركز الحر»، سرعان ما تفككت اذ اخذ تامير يبدي ميلاً اكثر نحو تعديل افكاره السياسية، بينما اخذ شوستاك يقترب اكثر من حيروت، الحزب الأم. وفي عام ١٩٧٥، انشق المركز الحر إلى جناحين، احدهما المركز المستقل بزعامة شوستاك ليشكل مع القائمة الرسمية، وحركة ارض ـ اسرائيل الكاملة»، حركة «لعام» في اوائل عام ١٩٧٦. وبعد الانتخابات العامة ١٩٧٧، عين شوستاك وزيراً للصحة في حكومة بيغن كممثل لحركة «لعام».

ايهود اولمرت

نافس «شوستاك» على رئاسة «لعام» المندمجة في قائمة «الليكود» وهو من مواليد فلسطين عام ١٩٤٥، ويحمل إجازة في القانون وعضو في الكنيست منذ الكنيست الثامنة عام ١٩٧٣ حيث شغل فيها منصب عضو لجنة التعليم.

ايغال كوهين

من مواليد فلسطين ايضاً وكان من نشطاء حركة الشباب العامل وحركة المستوطنات ومركز جناح أبناء الموشافيم. وهو من مؤسسي «القائمة الرسمية» المنشقة عن حزب رافي برئاسة بن غوريون. وهو رئيس دائرة الاستيطان في «الليكود». وكان عضواً في لجنتي العمل والاقتصاد في الكنيست الثامنة.

كما شغل عضوية الكنيست في ألدورات الثامنة، والتاسعة والعاشرة وهو عضو في الكنيست الحادية عشرة الحالية.

الفصل الثالث

أحزاب الوسط

يراد بأحزاب الوسط، تلك الأحزاب التي تعمل خارج إطار الكتلتين الكبيرتين، وهما الليكود والمعراخ، بغض النظر عن اتجاهاتها وأهدافها. ومن المعلوم أن بعض هذه الأحزاب يميل إلى المعراخ، والبعض الآخر يميل إلى الليكود. وقد تتحالف هذه الأحزاب، مع إحدى هاتين الكتلتين في سبيل الوصول إلى أحد المواقع السياسية. ولكن هذا الامر لا يفقدها الاطار السياسي المستقل، مما يدفعنا لبحثها بشكل مستقل.

وتلعب الأحزاب الصغيرة دوراً هاماً في الحياة السياسية الإسرائيلية، رغم صغر حجمها. فقد يكون لبعض هذه الأحزاب، أثر في ترجيح كفة إحدى الكتل الكبرى عند تشكيل الحكومة، كما قد يكون لها دور في إسقاط إحدى الحكومات، نتيجة انسحاب أعضائها من الائتلاف الحكومي، الذي تشارك فيه، أو حجب الثقة عن الحكومة، عند التصويت على ذلك أمام الكنيست.

وقد رأينا سابقاً كيف أن النظام الانتخابي الإسرائيلي. قد ساهم في خلق ظاهرة تعدد الأحزاب في إسرائيل. مما يعني أن وجود الأحزاب الصغيرة، أصبح قاعدة ملزمة في كافة دورات الكنيست. وهذه الأحزاب هي في حالة تحالف وانشقاق بصفة مستمرة. فتارة تتحالف بعض الأحزاب الصغيرة ممن تتقارب في طروحاتها السياسية مع بعضها البعض. وطوراً تتحالف هذه الأحزاب مع إحدى الكتلتين الكبيرتين نتيجة لوعود بالحصول على بعض المواقع السياسية في الدولة.

وباستعراض خريطة الأحزاب الإسرائيلية، لجهة حضورها في الكنيست. فإننا نجد أن هناك مجموعة من الأحزاب قد واصلت هذا الحضور منذ تاريخ إنشاء الكنيست نفسه، أو منذ تاريخ ظهورها على المسرح السياسي. كما نجد أن هناك بعض الأحزاب قد اختفت لفترة، حيث كانت تحت لواء أحزاب أخرى، ومن ثم تعود للظهور مرة ثانية تحت اسمها القديم أو باسم جديد.

ونحن هنا سنحاول استعراض الأحزاب الصغيرة حسب حضورها في البرلمان وذلك في بندين:

الأول: الأحزاب قديمة التمثيل

الثاني: الأحزاب الممثلة حديثاً

المبحث الأول

الأحزاب قديمة التمثيل

باسترجاع تاريخ الأحزاب الإسرائيلية فإننا نجد أن هناك بعض الأحزاب قد نشأ قبل قيام الدولة، وقد ظل محافظاً على تواجده داخل الكنيست. ومنها ما نشأ حديثاً وظهر على المسرح السياسي في الدور الأخير للكنيست، وهي الدورة الحادية عشرة.

ونحن هنا سنقوم باستعراض الأحزاب التي تواصل ظهورها على المسرح السياسي وكانت ممثلة في الدورة الأخيرة وفي الدورات السابقة وذلك حسب التأصل التاريخي لهذه الأحزاب.

وهي كما يلي:

- حركة أغودات إسرائيل
- الحزب الوطني الديني (المفدال)
- حركة حقوق المواطن (راتس)
- حركة شينوي
- الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش)
- حركة هتحياه (البعث)
- حركة تامي

أغودات اسرائيل

تستمد هذه الحركة اسمها من عبارة تعني «وحدة إسرائيل»، وقد خرجت الحركة من بين صفوف حركة مزراحي العالمية في أعقاب قرار المؤتمر الصهيوني العاشر المنعقد عام ١٩١١، والقاضي بتضمين البرنامج الصهيوني النشاطات الثقافية. وقد شكل مجموعة الأعضاء المنسحبة من حركة مزراحي مع مجموعة أخرى من اليهود المتدينين من التيار الارثذكسي حركة جديدة عام ١٩١٢، عملت تحت اسم أغودات إسرائيل، كما ذكرنا سابقاً.

وفي البداية اعتبرت الحركة الأم مهمتها الأساسية تتركز في التصدي للحركات الإصلاحية والصهيونية، حيث كانت ترى في الصهيونية «خطراً على الدين اليهودي الذي سيدمر الحياة اليهودية الحقة». وقد كان هدف الحركة كما أعلنت عنه: توحيد شعب إسرائيل حسب تعاليم التوراة في جميع مظاهر الحياة الاقتصادية والسياسية والروحية. [١]

وقد جاء في البيان الأساسي للمؤتمر:

«إن ممثلي اليهود المتقدمين بالشعائر الدينية من جميع أنحاء العالم... وبعد أن استمعوا إلى جميع الاقتراحات، يعلنون بهذا تأسيس أغودات إسرائيل ونموها. أن أغودات إسرائيل ستساهم بفعالية في جميع القضايا والأمور المتعلقة باليهود واليهودية، على أسس التوراة، دون أية اعتبارات سياسية... وستحاول إيجاد حل لكافة المشاكل التي تواجه الشعب

---

(١) مجلة الأرض عدد (١٤) تاريخ ١٩٨٥/٤/٧ ص٢٩

اليهودي، وفقاً لروح التوراة»[1]

ولكن موقف أغودات إسرائيل من الصهيونية لم يستمر طويلاً، إذ حدث انقلاب كامل في مواقفها عام ١٩٣٧ بعد مؤتمر «مارينباد»، الذي أيد العمل لإقامة دولة يهودية في فلسطين. ومنذ ذلك الحين أصبحت هذه الحركة منسجمة ومؤيدة للصهيونية، بحيث شاركت فيا بعد في نشاطاتها الاستيطانية والعسكرية من خلال انضمام أفراد الحزب إلى الهاغاناه.

وعندما تم الإعلان عن قيام الدولة اليهودية عام ١٩٤٨، فقد تحولت حركة أغودات إسرائيل إلى حزب سياسي، يعمل في إطار مؤسسات الكيان الجديد.

الهيكل التنظيمي

لا بد من الملاحظة أن حزب أغودات إسرائيل، إنما هو جزء من حركة عالمية تعمل تحت نفس الاسم والإطار التنظيمي لحزب أغودات إسرائيل مشابه للإطار التنظيمي للحركة العالمية.

وأعلى سلطة في حزب أغودات إسرائيل هو المؤتمر، كما هو الحال في بقية الأحزاب ويلي المؤتمر اللجنة المركزية للحزب، وهي تتشكل عادة من ثمانين عضواً ينتخبون أو يعينون من جانب مجالس الفروع، التي يبلغ عددها حوالي ٤٠ فرعاً. وتتشكل هذه الفروع على أساس موازين القوى الكتلوية في الحزب. وكل مجلس فرع، وفقاً لحجمه، ينتخب من واحد إلى ثلاثة ممثلين[2].

ونظراً لطبيعة تكوين حزب أغودات إسرائيل، وارتباطه بالحركة العالمية لأغودات إسرائيل، فإن مصدر القرار يأتي في العادة من خارج

(١) هاني العبدالله، مرجع سابق ص١٢٩

(٢) هاني العبدالله، مرجع سابق ص١٣٣

الحزب. فالسلطة العليا الفعلية في أغودات إسرائيل هي في ايدي ما يسمى مجلس كبار علماء التوراة. وهذا المجلس كباقي مؤسسات أغودات إسرائيل له ثلاثة مراكز، منها إسرائيل. وينعقد المجلس فقط عندما تكون هناك حاجة للبت في القضايا المتعلقة في الحزب.

وهذا ما يفسر عدم انعقاد المؤسسات الحزبية بانتظام، وكما هو مقرر في أنظمتها الداخلية. فعلى سبيل المثال فإن مؤتمر الحزب لم ينعقد على امتداد سني إسرائيل سوى مرتين. كما أن المؤتمر العالمي والذي يسمى «هكنسياه هجدولاه» أي (الجمعية الكبرى) فإنه قليلاً ما ينعقد مع العلم أنه مقرر حسب نظامه الداخلي أن ينعقد كل خمس سنوات مرة واحدة.

القاعدة الاجتماعية

كان أتباع هذا الحزب لدى نشأته في فلسطين بوجه خاص، من أفراد العائلات القديمة التي اضطهدها الحكم النازي، ثم هاجرت إلى فلسطين. ورغم أن هذا الحزب صعيف من الناحية العددية إلا أنه يجمع بين صفوفه عدداً كبير من الربابنة (رجال الدين) أصحاب النفوذ الواسع لدى جماهير اليهود، والذين لهم السيطرة التامة على كثير من النواحي الدينية، وخصوصاً ما يتعلق منها بصفة خاصة بالأحوال الشخصية[١].

وقواعد هذا الحزب التنظيمية ومؤيدوه، إنما ينتشرون بين المستوطنين المدنيين من «اليشوف» القديم، وخاصة في أوساط اليهود الأرثذكس في قطاعي القدس وتل أبيب[٢]. ونظراً لسيطرة هذا الحزب على كثير من المدارس الدينية في البلاد فإن معظم الخريجين من هؤلاء يشكلون القاعدة الاجتماعية لهذا الحزب هذا بالإضافة إلى أنه يجمع بين صفوفه بعض الفئات من أصحاب المهن الحرة[٣].

---

(١) عبد الحميد متولي، مرجع سابق ص١٢٤.

(٢) مجلة الأرض عدد ١٤ تاريخ ٧/ ٤/ ١٩٨٥

(٣) هاني عبدالله، مرجع سابق ص١٣٧

المشاركة في السلطة

شارك حزب أغودات إسرائيل في الحكومة المؤقتة بوزير هو إسحق ليفن، حيث تولى وزارة الشؤون الاجتماعية. كما شارك نفس الوزير في نفس الموقع في الحكومة الأولى من خلال الجبهة الدينية التوراتية التي نشأت بالتحالف مع حزب بوعالي أغودات إسرائيل. ونفس الشيء في الحكومة الثانية، أما في الحكومة الثالثة فقد شارك نفس الوزير في نفس الموقع ولكن بصفة مستقلة.

ومنذ ذلك الحين فإن أغودات إسرائيل لم يشارك في الحكومة. ويعود ذلك لسببين الأول لأن «مجلس كبار علماء التوراة»، قد قرروا عدم المشاركة في الحكم، والثاني لأن الأحزاب التي تتابعت على الحكومة ـ العمل والليكود ـ لم يطلبوا منهم المشاركة نتيجة لعدم قدرتهم على تلبية مطاليبهم.

أما في الكنيست فمن الملاحظ أن حزب أغودات إسرائيل كان حاضراً على الدوام في البرلمان الإسرائيلي. وكان يدخل البرلمان بصفة مستقلة، وطوراً يدخلها بالتحالف مع قوى أخرى.

ويبين الجدول التالي مشاركة الحزب في الكنيست منذ تأسيسه:

الكنيست	السنة	عدد المقاعد	ملاحظات
١ ـ الأولى	١٩٤٩	٤	ضمن الجبهة الدينية الموحدة التي حصلت على ١٦ مقعداً
٢ ـ الثانية	١٩٥١	٣	لاغودات يسرائيل وهناك مقعدان لبوعالي أغودات يسرائيل
٣ ـ الثالثة	١٩٥٥	٦	لاغودات يسرائيل مع بوعالي أغودات يسرائيل
٤ ـ الرابعة	١٩٥٩	٦	لاغودات يسرائيل مع بوعالي أغودات يسرائيل

٥ ـ الخامسة	١٩٦١	٤	لاغودات يسرائيل أما بوعالي أغودات يسرائيل فقد حصل على مقعدين
٦ ـ السادسة	١٩٦٥	٤	لاغودات يسرائيل أما بوعالي أغودات يسرائيل فقد حصل على مقعدين
٧ ـ السابعة	١٩٦٩	٤	لاغودات يسرائيل أما بوعالي أغودات يسرائيل فقد حصل على مقعدين
٨ ـ الثامنة	١٩٧٣	٥	للجبهة الدينية من أغودات يسرائيل وبوعْالي أغودات يسرائيل
٩ ـ التاسعة	١٩٧٧	٤	لاغودات يسرائيل أما بوعالي أغودات يسرائيل فقد حصل على مقعد واحد
١٠ ـ العاشرة	١٩٨١	٤	لاغودات يسرائيل ولم يحصل بوعالي أغودات يسرائيل على أي مقعد
١١ ـ الحادية عشرة	١٩٨٤	٢	لاغودات يسرائيل أما بوعالي أغودات يسرائيل فقد انتقل إلى « موراشا »

السياسة الخارجية

يعتني الحزب بالدرجة الأولى بالمسائل الدينية، إذ يوليها الاهتمام الأساسي في نشاطاته السياسية. فهو يربط تأييده للحكومة الإسرائيلية بمدى استعدادها لتطبيق بعض القوانين الشرعية اليهودية، وموافقتها على مسائل مثل قانون

السبت، ومن اليهودي، والحلال والحرام، وغير ذلك من المسائل المرتبطة بالدين اليهودي.

ومع ذلك فإن حزب أغودات إسرائيل، قد أيد في وقت سابق، حرب حزيران عام ١٩٦٧ والحروب الإسرائيلية اللاحقة، وهو يتبرع في كل مرة لإصدار الفتاوى الدينية للأعمال الحربية الإسرائيلية وللجرائم التي يقترفها الجيش الإسرائيلي. وفي نفس الوقت فقد أيد اتفاقيات كامب ديفيد والموقف من منظمة التحرير الفلسطينية.

شخصياته القيادية

من الملاحظ أن كافة زعماء ومؤسسي أغودات إسرائيل هم من الحاخامين اليهود.

ومن أهم شخصياته التاريخية:

١ ـ الحاخام يتسحاق إيزاك هليفي (١٩٤٧ ـ ١٩١٤)، وهو مؤسس هذا الحزب في الخارج. وهو من أصل بولندي، وضليع في العلوم الدينية، وله مقالات ودراسات عدة بهذا الشأن.

٢ ـ الحاخام سلومون برويير (١٨٥٠ ـ ١٩٢٦) وهو من رعيل المؤسسين. وكان سولومون زعيماً لليهود الأرثذكس في المانيا، حيث قام بتأسيس جمعية الحاخامين الأرثذكس فيها، مستثنياً من عضويتها الحاخامين الأرثذكس الذين تعاونوا مع اليهود الإصلاحيين.

٣ ـ الحاخام يتسحق مائير ليفين: ولد ليفين (١٨٩٤ ـ ١٩٧١) في بولندا، حيث كان نشيطاً في إطار الحركة هناك بعد الحرب العالمية الأولى. وفي الجمعية الكبرى الثانية «هكنسياه هجدولاه» (فيينا ١٩٢٩) لاغودات يسرائيل انتخب ليفين عضواً في مجلس الرئاسة العالمي. وفي عام ١٩٣٥، وصل ليفين إلى فلسطين على رأس وفد من قيادة أغودات يسرائيل في بولندا، من أجل تنظيم إدارة الحركة في فلسطين. وفي الجمعية الكبرى الثالثة (١٩٣٧)، تم انتخاب ليفين

نائباً لرئيس اللجنة التنفيذية العالمية. في عام ١٩٤٠، وصل ليفين ثانية إلى فلسطين. وعندما اجتمعت اللجنة المركزية لاغودات يسرائيل في مارينباد عام ١٩٤٧ كلف ليفين بالإشراف على فرع أغودات يسرائيل في فلسطين. عند إعلان الكيان الصهيوني، شارك ليفين في مجلس الدولة المؤقت، وفي الحكومة المؤقتة. وبعدها انتخب عضواً في الكنيست الأول، ثم وزيراً للشؤون الاجتماعية في الحكومة الأولى. وبقي في هذا المنصب حتى عام ١٩٥٢، عندما استقال بسبب الخلافات التي نشبت أنذاك بشأن موضوع الخدمة القومية للفتيات. وفي الجمعية الكبرى الرابعة (١٩٥٤) انتخب ليفين رئيساً للجنة التنفيذية العالمية ورئيساً للإدارة العالمية لاغودات يسرائيل.

شخصياته الحالية

إن أهم شخصيات الحزب الحاليين هم:[١]

١ ـ الحاخام ابراهام شابيرا

٢ ـ الحاخام مناحيم بورشي

الحزب الوطني الديني
(المفدال)

تعود جذور هذا الحزب إلى حركة «همزراحي» و «هبوعيل همزراحي».

فقد كانت حركة همزراحي قد نشأت عام ١٩٠٢ على أيدي الحاخام إسحق يعقوب رينز، كما أسلفنا سابقاً. وجاء تشكيلها كاستجابة لتوجهات الحركة الصهيونية والمنظمة الصهيونية العالمية، وخاصة بعد المؤتمر الثالث عام ١٨٩٩، والذي أعرب عن الحاجة إلى تشكيل حركة دينية منسجمة في تطلعاتها مع أهداف الحركة الصهيونية ولتجاوز المعارضة الدينية، التي يثيرها اليهود

(١) بشأن هؤلاء، راجع ملحق أعضاء الكنيست

الأرثذكس للصهيونية في وسط أوروبا.

وكانت أفكار حركة همزراحي ترتكز على:

ـ خلق حركة دينية تقف في وجه التيار الديني المعارض للصهيونية، وتقوم بإقناع اليهود بأن «العودة» إلى صهيون واجب ديني.

ـ محاربة تيار الاندماج الذي أخذ يسيطر على قطاعات واسعة من الشباب اليهود في العالم، مما أفقد الحركة الصهيونية مرتكزاً أساسياً، وقاعدة بشرية كبيرة.

وقد أعلنت هذه الحركة أن برنامجها يقوم على كونها منظمة صهيونية ملتزمة ببرنامج «بال»، وبالتوراة والوصايا العشر والعودة إلى أرض الأباء، وانها ستظل جزءاً من المنظمة الصهيونية العالمية، وستدافع عن وجهات نظرها، في القيام بالنشاطات التربوية والدينية، وان مهمتها نشر وشرح الكتابات الدينية والقومية، وتربية الناشئة بهذه الروح.

وللدليل على ارتباطها بالمشروع الصهيوني والتزامها به، فقد أنشأت هذه الحركة فرعاً لها في القدس عام ١٩٢١ عرف باسم «هبوعيل همزراحي» (العامل المتدين)، حيث بدأت هذه المنظمة بالمشاركة في مجالي الاستيطان والإسكان. وكذلك في تكوين وبناء مؤسساتها المالية التي تساعدها في تنفيذ أهدافها. وقد أقامت منظمة هبوعيل همزراحي أولى مستوطناتها عام ١٩٢٥، وكانت عبارة عن مستوطنة تعاونية (موشاف)، كما أقامت أول مستوطنة جماعية (كيبوتس) عام ١٩٣٠.

وبعد قيام الكيان الصهيوني فقد أعلنت كل من مزراحي وهبوعيل همزراحي عن تحويلهما إلى أحزاب تعمل في الإطار السياسي الإسرائيلي. وقد سعى كل من هذين التنظيمين للاتحاد على الصعيد العالمي. وقد تحقق ذلك في عام ١٩٥٥، وبعد ذلك دعي إلى عقد مؤتمر مشترك في الكيان الصهيوني في صيف عام ١٩٥٦ حيث تقرر تشكيل حزب جديد عرف باسم «الحزب الوطني الديني» (المفدال).

الهيكل التنظيمي

تتشابه الخطوات العريضة للتسلسل الهرمي في هيكلية حزب المفدال مع مثيلاتها في الأحزاب الأخرى. ويتكون الهيكل التنظيمي للحزب من [1]:

- المؤتمر

وهو أعلى سلطة في الحزب. ويقرر النظام الداخلي انعقاده مرة كل أربع سنوات جرى تعديلها في المؤتمر الخامس عام ١٩٧٨ لتصبح خمس سنوات. ولكن من الملاحظ أن هذا الأمر لم يجر التقيد به باستمرار، إذ نجد أن فترات انعقاد مؤتمرات الحزب متباعدة عن بعضها البعض في كثير من الأحيان. فقد انعقد المؤتمر الأول عام ١٩٥٦ والثاني عام ١٩٦٣، والثالث عام ١٩٦٩، والرابع عام ١٩٧٣، والخامس عام ١٩٧٨. ومهمة المؤتمر الأساسية هي انتخاب الهيئات الحزبية الرئيسية، مثل اللجنة المركزية والإدارة المشتركة للحزب ولهبوعيل همزراحي، وكذلك إدارة الهيئة العامة التي تشرف على مختلف مشاريع الحركة الاقتصادية وإدارتها.

وفي الحقيقة، وبالرغم من أن النظام الداخلي للحزب يخول المؤتمر صلاحيات واسعة إلا أن دور المؤتمر لا يعدو كونه يعطي المصادقة النهائية على الخطوط السياسية العامة التي يتم الاتفاق عليها بين كتل الحزب المختلفة. فنظام الكتل ما زال مسيطراً على الحزب رغم المحاولات الكثيرة والمتواصلة لإلغائه.

- اللجنة المركزية

تلي اللجنة المركزية المؤتمر في التسلسل الهرمي. وهي أعلى سلطة حزبية في الفترة التي تفصل بين مؤتمرين. وتقوم اللجنة المركزية باختيار هيئات الحزب العليا مثل: إدارة الحزب، وإدارة هبوعيل همزراحي، والسكرتارية المشتركة وكذلك مجلس رئاستها.

---

(١) هاني العبدالله، مرجع سابق ص٩٣

ـ الإدارة المشتركة

وتنتخب الإدارة المشتركة من قبل المؤتمر، وتعتبر إدارته العليا. وهي بدورها تعين بواسطة لجنة التعيينات إدارة هبوعيل همزاراحي وإدارة الحزب على أساس قوة كل كتلة. وهي التي تقسم العمل بين هاتين الإدارتين. وبعد أن يتم تقسيم العمل، تقوم الإدارة المشتركة بتأسيس البنية والمهام للدوائر العاملة في نطاق الإدارتين المصغرتين، وتعين رؤساء تلك الدوائر. ومن ثم تعين السكرتارية المشتركة.

القاعدة الاجتماعية

إن قواعد هذا الحزب بالإضافة إلى قيادته هي اشكنازية بالأساس. وقد أدى انشقاق كتلة «تامي» بقيادة أهارون أبو حصيرة، كما سيأتي تفصيل ذلك فيما بعد، إلى جعله اشكنازيا كاملاً. ونظراً للتركيبة الحزبية للمفدال، حيث أنه يتكون من جناح ديني خالص هو مزراحي، وجناح تغلب عليه المسحة العمالية وهو هبوعيل همزراحي، فأنه يحدد لنا بشكل أفضل القاعدة الاجتماعية لهذا الحزب.

فهو يتكون من مجموعة من رجال الدين (الحاخامون)، وبعض طلاب المدارس الدينية. وبجانب هؤلاء فهو يستند إلى طبقة من العمال في القطاعات المختلفة، الزراعية والصناعية، باعتباره أنه قام ببناء عدد من المستوطنات سواء التعاونية او الجماعية في إسرائيل. ومع هؤلاء فأنه يستند إلى أصحاب المهن الحرة وبعض المثقفين والحرفيين. وخصوصاً أولئك الذين هاجروا من أوروبا الشرقية والذين كانوا ضمن تنظيمات الحزب السابقة.

المشاركة في السلطة

منذ أن تشكلت الحكومة المؤقتة والحزب الوطني الديني بفرعيه مزراحي وهبوعيل همزراحي وهو يشارك في الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة. ومع مشاركته في الحكومات التي شكلها حزب العمل، فإنه شارك في الحكومات التي

شكلها الليكود بعد عام ١٩٧٧. وهكذا يمكن القول أن المفدال لم يغب عن الحكومة منذ تاريخ تشكيل أول حكومة إسرائيلية.

وقد كان حزب المفدال يمثل في الحكومات الإسرائيلية بوزير وأكثر وظل هذا الحزب يحتكر بعض الوزارات لفترة طويلة، وخصوصاً وزارتي الأديان والداخلية. فقد تولى وزارة الأديان منذ إنشاء الحكومة الرابعة عشرة باستثناء الحكومة التاسعة حيث تولاها بوعالي أغودات إسرائيل. كما تولى هذه الحقيبة منذ الحكومة السادسة عشرة حتى الآن.

أما على صعيد الكنيست، فقد كان حضور هذا الحزب بفرعيه مزراحي وهبوعيل همزراحي قبل انشاء المفدال متواصلاً في الكنيست. وكان عدد أعضائه يزداد أو ينقص تبعاً لعمليات الانشقاق التي كانت تحصل بين صفوفه. وتاريخ هذا الحزب حافل بعمليات الانشقاق التي كانت في حركة دائمة والتي أدت إلى اضعاف موقعه السياسي في الكنيست.

والجدول التالي يبين عدد المقاعد التي حصل عليها هذا الحزب خلال دورات الكنيست السابقة:

الكنيست	العام	عدد المقاعد	ملاحظات
١ ـ الأولى	١٩٤٩	١٦	ضمن الجبهة الدينية الموحدة
٢ ـ الثانية	١٩٥١	٨	مزراحي وهبوعيل همزراحي
٣ ـ الثالثة	١٩٥٥	١١	مزراحي وهبوعيل همزراحي
٤ ـ الرابعة	١٩٥٩	١٢	المفدال
٥ ـ الخامسة	١٩٦١	١٢	المفدال
٦ ـ السادسة	١٩٦٥	١١	المفدال
٧ ـ السابعة	١٩٦٩	١٢	المفدال
٨ ـ الثامنة	١٩٧٣	١٠	المفدال
٩ ـ التاسعة	١٩٧٧	١٢	المفدال
١٠ ـ العاشرة	١٩٨١	٦	بعد خروج تامي
١١ ـ الحادية عشرة	١٩٨٤	٤	بعد خروج موراشا

السياسة الخارجية

إن المفدال هو من الأحزاب التي تقدم المسائل الدينية على غيرها من المسائل، إذ يهتم هذا الحزب بالمبادىء التوراتية اهتماماً كبيراً. ومع ذلك فهو لا ينسى ارتباطه بالصهيونية، وبمشاريعها الاستيطانية. وهكذا فقد ورد في برنامجه السياسي، الذي طرحه عشية انتخابات الدورة الحادية عشرة للكنيست أنه «يعتبر الحركة الصهيونية، الإدارة المركزية لتجسيد فكرة عودة شعب إسرائيل بأجمعه إلى بلاده، بحسب رؤيا أباء الصهيونية الدينية، وبحسب مبادىء مشروع القدس»[1].

وقد أشار برنامج المفدال إلى «الحق الديني والتاريخي في أرض اسرائيل. وجعل هذه العبارة، هي منطلق تفكيره في رسم سياسته الخارجية والأمنية. وفي ضوء ذلك، فقد حدد تصوره السياسي إنطلاقاً من المبادىء التالية[2]:

- بين البحر وبين نهر الأردن تقوم دولة واحدة وهي دولة إسرائيل، عاصمتها القدس الموحدة.
- لن يسلم أي جزء من أرض ـ إسرائيل إلى حكم أجنبي أو سيادة أجنبية.
- لن تقتلع مستوطنة يهودية من مكانها ولن تسلم إلى حكم أجنبي أو سيادة أجنبية.
- سيتواصل زخم الاستيطان اليهودي، المديني والقروي والزراعي، في كل أنحاء أرض إسرائيل.
- سيتواصل العمل التشريعي لتطبيق القانون والإدارة الإسرائيليين على السكان في يهودا والسامرة وغزة، الذين هم مواطنو دولة إسرائيل.
- المحافظة على معاهدة السلام مع مصر وتنمية علاقات سليمة كاملة بين البلدين.

(١) الملف، المجلد الثاني، عدد (١)، نيسان (إبريل) ١٩٨٥، ص ٧٤.

(٢) نفس المصدر ص٧٦ ـ ٧٩.

- السعي الدائب إلى سلام حقيقي بين دولة إسرائيل وبين جيرانها من الشرق والشمال، ينجز بواسطة مفاوضات مباشرة.
- المفاوضات مع الأردن تجري على أساس اتفاقي كامب ديفيد.
- قانون «هضبة الجولان»، الذي طبق بموجبه القانون والإدارة والقضاء الإسرائيلي على ذلك القطاع من البلاد هو أساس أي تسوية مع سوريا.
- العمل الحثيث لإنجاز ترتيبات أمنية ناجعة ومناسبة في جنوب لبنان، تتيح انسحاب الجيش الإسرائيلي تدريجياً من ذلك البلد، مع الضمانة الكاملة لسلامة الجليل، مستوطنات وسكانا.
- المحافظة الدقيقة على حقوق الأقليات غير اليهودية بناء على المبادىء الخلقية والعدل.
- حكومة إسرائيل هي الجهة الوحيدة، دون سواها، المسؤولة عن الأمن والهدوء والنظام العام في أنحاء يهودا والسامرة وغزة للسكان اليهود والعرب.
- على الجيش الإسرائيلي وأجهزة الأمن الرسمية استخدام جميع الوسائل اللازمة لتأمين الهدوء والأمن في أنحاء يهودا والسامرة وغزة.

الاستيطان

يعتبر الحزب الديني القومي العمل الاستيطاني في جميع أجزاء أرض - إسرائيل تجسيداً للأمر الإلهي ورؤيا الأنبياء بعودة إسرائيل إلى أرضه واستيطانه إلى أبد الآبدين.

في الاستيطان سيعمل الحزب الديني القومي في المجالات التالية:

١ - ترسيخ المستوطنات القائمة ودعمها. خلق ظروف لإنشاء مستوطنات جديدة وتكثيف المستوطنات القائمة.

٢ - تطوير الجليل، مستوطناته ومدنه، وتجديد خصوصية الجليل كمركز توراتي وروحي لشعب إسرائيل.

شخصياته القيادية

حزب المفدال هو من الأحزاب التاريخية، حيث نشأ في مطلع القرن الحالي.

ومن زعمائه التاريخيين:

١ ـ الحاخام فيشمان أو «ميمون» واسمه أيضاً يهوداليب كوهين

وهو مؤسس حركة مزراحي في «ليتوانيا» عام ١٩٠٢ وشارك في المؤتمر الصهيوني الأول وقد استمر على رأس تلك الحركة بعد أن هاجر إلى فلسطين عام ١٩١٣. قام بالعديد من الجولات في الولايات المتحدة، لتأسيس فرع لمزراحي وللدعوة الصهيونية المتدينة، كما مثل «مزراحي» سنوات طويلة في اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية وقد كان له دور فعال عام ١٩٤٨ في المحادثات التي جرت بين الوكالة اليهودية وحركة «الارغون» المتطرفة التي كان يقودها «مناحيم بيغن».

لقد ظل على رأس مزراحي ثم حزب المفدال (زعيم روحي) حتى موته في القدس عام ١٩٦٢ وقد شارك في حكومات إسرائيلية عديدة. وكان وزيراً للشؤون الدينية ووزيراً للرفاه في أول حكومة إسرائيلة.

٢ ـ موشي شابيرا: زعيم حزب المفدال الديني سابقاً من مواليد روسيا عام ١٩٠٢. وقد درس في المدارس الدينية اليهودية في «برلين». وقد نشط في حركة شباب «مزراحي» في بولندا ولتوانيا، واحد مؤسسي حركة «رواد مزراحي». وفي عام ١٩٢٥ كان مندوباً للمؤتمر الصهيوني للمرة الأولى وانتخب عضواً في المجلس العالمي لتوراة عافودا (عمال التوراة) وبهذه الصفة استوطن في فلسطين. وأصبح ذا مركز مرموق في «مزراحي» وهبوعيل همزراحي» في فلسطين حتى أصبح رئيس حركة مزراحي وهبوعيل همزراحي. استمر لسنوات عديدة عضواً في اللجنة التنفذية في المنظمة الصهيونية العالمية، ومديراً لدائرة الاستيطان فيها. وقد عمل أيضاً لتسوية الوضع بين «الهجاناه» و«الارغون» أثناء قيام الكيان الصهيوني، وكان المبادر لإنشاء الجبهة الدينية المتحدة في انتخابات الكنيست الأولى. خدم كوزير بلا انقطاع في الحكومات

لصهيونية واستلم حقائب متعددة وخاصة حقيبة الداخلية التي مات وهو يتقلدها. كما كان عضواً دائماً في اللجنة الوزارية لشؤون الدفاع والخارجية وهو المبادر في العمل لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية عشية حرب عام ١٩٦٧. وقد مات عام ١٩٧٢.

قادة الحزب الحاليين

أما أهم قادة الحزب الحاليين فهم[1]:

١ ـ يوسف بورغ
٢ ـ زفلون هامر
٣ ـ افنر شاكي
٤ ـ ديفيد دنينو

يوسف بورغ

ولد في ١٩٠٩/١/٣١ في مدينة «درسدن» الألمانية ودرس في جامعة «لايبزغ» ومعهد الحاخامين حتى عام ١٩٣٦، حيث حصل على إجازة الحاخامين، وعلى دكتوراه في الفلسفة.

انضم إلى حركة «همزراحي» الدينية في المانيا، ثم إلى حركة «هبوعيل همزراحي» التي تفرعت عنها. وأصبح ممثلاً لهاتين الحركتين في جنيف عام ١٩٤٠. وشارك في النشاط الصهيوني للهجرة غير المشروعة إلى فلسطين.

ثم هاجر إلى فلسطين، وعمل في التدريس في كلية «هرتسليا» بتل أبيب ما بين ١٩٤١ ـ ١٩٤٦، وفي الوقت نفسه كان عضواً في المجلس الصهيوني العالمي عامي ١٩٣٩ ـ ١٩٥١، وقام بمهام تتعلق بتهجير اليهود من أوروبا إلى فلسطين في الفترة ما بين ١٩٤٦ ـ ١٩٤٩.

وقد ظل بورغ عضواً في الكنيست منذ قيام الكيان الصهيوني حتى الآن

---

١) بشأن شاكي، ودنينو راجع الملحق أعضاء الكنيست الحادية عشرة.

حيث انتخب للكنيست الأولى عام ١٩٤٨ ، وعمل نائباً لرئيس الكنيست الثانية بين عامي ١٩٤٩ ـ ١٩٥١ ، كذلك شارك في معظم حكومات الكيان الصهيوني، فأصبح وزيراً للصحة عام ١٩٥١ ، ثم شغل منصب وزير البريد عام ١٩٥٢ ، وبقي فيه حتى عام ١٩٥٨ وحتى عام ١٩٧٠ .

وبعد وفاة « موشي حاييم شابيرا » تسلم بورغ منصب وزير الداخلية وأصبح زعيماً لحزب المفدال.

كلف عام ١٩٧٤ بإدارة مباحثات الحكم الذاتي، بالإضافة إلى منصبه كوزير للداخلية.

وفي حكومة شمعون بيرس التي تشكلت عام ١٩٨٤ أصبح بورغ وزيراً للأديان.

زفلون هامر

ولد عام ١٩٣٦ في حيفا، تعلم في المدرسة الثانوية الدينية في حيفا، ثم حصل على إجازة جامعية في الدراسات الدينية اليهودية والأدب العبري من جامعة بارايلان في تل أبيب.

نشط في شبابه في حركة « بني عكيفا » ـ وهي حركة شبيبية تابعة لحزب المفدال ـ وبعد ذلك عمل كرئيس لمنظمة الطلاب في بارايلان، وكعضو في رئاسة اتحاد الطلبة ومسؤول في المنظمة العالمية للطلاب اليهود، وعمل في التدريس في جامعة بارايلان ما بين عامي ١٩٥٨ ـ ١٩٦١ .

ومنذ عام ١٩٥٧ وهو يتزعم جناح الشباب أحد أقوى أجنحة حزب المفدال الديني، وهو الآن الرجل الثاني في المفدال بعد يوسف بورغ.

انتخب عضواً في الكنيست السابعة عام ١٩٦٩ ، وظل ينتخب لعضوية الكنيست منذ ذلك الحين وحتى الآن، وفي عام ١٩٧٣ عين نائباً لوزير الشؤون الاجتماعية ثم عين وزيراً للشؤون الاجتماعية ما بين عامي ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ ، ووزيراً للمعارف ما بين عامي ١٩٧٧ ـ ١٩٨٤ .

وفي عام ١٩٨٤ انتخب سكرتيراً عاماً لحزبه (المفدال) من قبل مركز لحزب.

حركة راتس
(حقوق المواطن)

تعتبر شولاميت الوني الشخصية المحورية في هذه الحركة. وكانت الوني تتبع إلى حزب العمل، وفي بداية تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، انشقت عن حزبها الأم، وشكلت قائمة مستقلة لخوض انتخابات الكنيست الثامنة. وكان السبب في انشقاقها، هو حذف لجنة التعيينات في الحزب اسمها من قائمة مرشحي الحزب لانتخابات الكنيست الثامنة، بسبب الخلافات القائمة بينها وبين زعامة الحزب على أمور تتعلق بالشؤون الداخلية العامة، وعلى طريقة انتخاب مرشحي الحزب للكنيست[1].

وقد بدت هذه الحركة لدي تأسيسها عديمة الأهمية، وكانت مفاجأة كبيرة للمراقبين السياسيين حينما استطاعت الفوز في الانتخابات للدورة الثامنة للكنيست بثلاثة مقاعد. ولم تكن الهوية السياسية لهذه الحركة، حتى نهاية سنة ١٩٧٣، قد اتضحت بصورة كافية.

تركز حركة راتس على القضايا الاجتماعية وعلى صون «حرية الفرد في المجتمع والدولة على اعتبار ان أحد أسس حرية الفرد هو حرية الرأي والدين والمعتقد»[2]. ومن هنا ينبع خلاف راتس مع الأحزاب الدينية، لأن الحركة تعتبر من أنصار المجتمع العلماني.

خاضت راتس انتخابات الكنيست التاسع بمفردها، وقد انخفض تمثيلها في هذه الدورة إذ حصلت على مقعد واحد، وفي الكنيست العاشر قررت خوض

(١) هارتس ٢٢/ ٢/ ١٩٧٣

(٢) معاريف ٢٢/ ٤/ ١٩٧٧

الانتخابات ضمن قائمة مشتركة مع المعراخ، وحصلت أيضاً في هذه القائمة على مقعد واحد. وحينما بدأ التحضير لدورة الكنيست الحادية عشرة فقد قرر مجلس الحركة خوض الانتخابات بقائمة واحدة مع حركة «شيلي» برئاسة ران كوهين، ومع مجموعة المئة التي يرأسها مردخاي بار - اون[1]

وكانت الأمانة العامة لحركة راتس قد رفعت إلى مجلس الحركة توصيته بتوسيع إطار قائمتها للكنيست من أجل توحيد «القوى الصهيونية المتزنة». واتفقت على أن تتقدم الهيئات التي يتم قبولها في القائمة المشتركة، إلى الانتخابات في إطار البرنامج السياسي لحركة راتس. وتم الاتفاق أيضاً على أن تحيل المراتب الأربع الأولى في قائمة راتس للكنيست: شولاميت الوني رئيسة الحركة، ومردخاي بار - اون ضابط التثقيف الرئيسي في الأركان العامة سابقاً، وران كوهين رئيس إدارة حركة شيلي، ودافيد فوستر أحد النشيطين السابقين في «حركة السلام الآن»[2].

وبنتيجة توسيع قائمة راتس فقد استطاعت الحصول على ثلاثة مقاعد في البرلمان في دورته الحادية عشرة. بحيث فاز بالعضوية الثلاثة الأول في قائمة

---

(١) حركة شيلي، وهي الأحرف العبرية الأولى لعبارة «سلام لإسرائيل، هي حركة قامت بنتيجة تحالف مجموعة من الأحزاب والهيئات والشخصيات: الاشتراكيون المستقلون بزعامة أربيه الياف، سكرتير حزب العمل سابقاً، موكيد بزعامة مائير باعيل حركة هعولام هزية بزعامة اوري افينري، جناح الفهود السود بزعامة شعاريا مرسيانو.
وقد فازت هذه الحركة بمقعدين في الكنيست التاسع. لكنها لم تفز بأي مقعد في الكنيست العاشر. وكانت إدارة حركة شيلي التي تضم (١٠٠) مندوب من أنحاء إسرائيل كافة، قد اجتمعت في تل أبيب، وقررت خوض الانتخابات للكنيست والهستدروت (اتحاد العمال الإسرائيلي).
وكانت مجموعة من نشيطي حركة السلام الآن قد أعلنت يوم ٢٤/ ٣/ ١٩٨١ انضمامها إلى قائمة الحركة، حيث عقد الناطقون باسم هذه المجموعة وهم، إسرائيل راز، عدينا مرغليت، باعيل تامير، دافيد تسوكر، مؤتمر صحفياً في تل أبيب وأعلنوا انضمامهم إلى حركة حقوق المواطن كأفراد وليس كممثلين عن حركة السلام الآن. وجاء هذا القرار بعد أن قررت حركة السلام الآن عدم خوض انتخابات الكنيست العاشر، وتشجيع أعضائها على الانضمام إلى الأحزاب التي يتلائم برنامجها السياسي مع مبادئها راجع هارتس ٢٥/٣/١٩٨١.

(٢) الملف، المجلد الأول، العدد (٢)، أيار (مايو) ١٩٨٤ ص١٨٦

المرشحين الذين قدمتهم الحركة للانتخابات العامة للكنيست.

وفي مرحلة تالية فقد عقد حزب شيلي مؤتمراً له يوم ١٩٨٥/١/٥ تقرر فيه الاتحاد مع حزب راتس وذلك بأكثرية (٨١) صوتاً، مقابل (١٨) صوتاً، وامتناع خمسة أعضاء عن التصويت. كما أصدر الحزب بياناً في نهاية المؤتمر دعا فيه حزب المابام إلى الاشتراك في هذا الاتحاد لتشكيل جبهة «اشتراكية ديمقراطية موحدة». ومن المعلوم أن حزب المابام الذي كان متحالفاً مع العمل في إطار المعراخ كان قد أعلن انفصاله عن المعراخ على أثر اعتزام الأخير تشكيل حكومة بالتحالف مع الليكود كما أسلفنا سابقاً[1].

أما عن سياسة حركة راتس الخارجية[2]، فإنها في البداية تتطلع إلى تأمين حقوق الفرد، ومن هذا المبدأ فقد حددت اسماً لها وهو «حقوق المواطن» وفي هذا الإطار فهي تؤيد حق تقرير المصير لكل مجموعة قومية، بما في ذلك أبناء الشعب الفلسطيني. ويترتب على هذا الموقف المبدئي إيمان بان أبناء الشعب الفلسطيني، هم الذين لهم حق تقرير المصير، إذا كانوا يرغبون في إقامة دولة منفصلة تكون مرتبطة بالأردن أو بشعب إسرائيل.

وهي تعارض عملية إنشاء المستعمرات في المناطق «المحتفظ بها». كما تعارض الضم الزاحف، عن طريق تجاهل تطلعات شعب إسرائيل نحو إقامة دولة قومية يهودية والتطلعات الوطنية لسكان المناطق وتعتبر راتس الضم وإنشاء المستعمرات عمليات مفسدة للشعب وتهدد حصانه الديمقراطية.

كما طالبت الحركة بإخراج الجيش الإسرائيلي من لبنان، بعد تعيين مدة محددة سلفا لمواصلة مكوثة هناك، وذلك إيماناً بأن للجيش الإسرائيلي الوسائل الكيفية بالمحافظة على أمن الحدود الشمالية وسلامة مستعمرات الجليل من داخل حدود إسرائيل.

هذا وكانت شولاميت ألوني زعيمة الحركة، قد عارضت في السابق ضم

---

(١) عل همشمار ١٩٨٥/١/٢٤

(٢) يديعوت أحرنوت ١٩٨٤/٧/٣٠

هضبة الجولان السورية المحتلة. وقالت في ذلك «إنه قانون سيء، إنني فعلا منزعجة من الدور الذي لعبه حزب العمل هنا، إذ لو قال حزب العمل بأنه يحتاج إلى وقت للتشاور في مرحلة معينة في لجنة التشريع لتم التفكير مرتين بالأمر. إن هذا القانون يجلب كل المساوىء. وهناك انطباع في الوقت الحاضر، في الوقت الذي ينشغل فيه الجميع بالحرب العراقية - الإيرانية بأننا نتحدى الرأي العام ونستفزه»[1].

شخصياتها القيادية

إن أبرز قادة هذا الحزب هم[2]:

١ - شولاميت الوني
٢ - مردخاي بار - اور
٣ - ران كوهين

شولاميت الوني

زعيمة حركة حقوق المواطن (راتس)، منذ تشكيلها عام ٧٣. مواليد فلسطين عام ١٩٢٩. انتخبت عضواً في الكنيست السابعة على قائمة حزب العمل. ومن ثم فهي عضو في الكنيست منذ ذلك التاريخ حتى الكنيست الحادية عشرة عن حزبها راتس. في عام ١٩٧٤ أصبحت الوني وزيرة بدون حقيبة في حكومة غولدا مائير ثم استقالت بعد فترة قصيرة احتجاجاً على رضوخ غولدا مائير لمطالب حزب المفدال الديني.

تحمل إجازة التعليم من الجامعة العبرية، ولها عدة مؤلفات منها (حقوق الطفل في إسرائيل) و (المرأة كإنسان) وغيرها.

---

(١) عل همشمار ١٩٨٠/١٠/٣١
(٢) بشأن مردخاي بار - أون وران كوهين راجع الملحق عن أعضاء الكنيست الحادية عشرة

حركة شينوي
(التغيير)

في الفترة اللاحقة لحرب تشرين أول (أكتوبر) عام ١٩٧٣، ظهرت في إسرائيل موجة من حركات الاحتجاج، كانت في معظمها تنتقد موقف الحكومة الذي أدى إلى نتائج هذه الحرب، والتي كانت توصف في المداولات «بالتقصير». وكان من بين هذه الحركات حركة جمعت عدداً من أساتذة الجامعات، وآخرين من أصحاب المهن الحرة والجنود المسرحين[١].

ففي أواخر شهر أذار (مارس) ١٩٧٤، تأسست في إسرائيل حركة سياسية جديدة أطلق عليها اسم شينوي (التغيير)، وذلك بمبادرة عدد من أساتذة الجامعات أبرزهم أمنون روبنشتاين عميد كلية الحقوق في جامعة تل أبيب، وعدد من رجال المهن الحرة والجنود المسرحين، أبرزهم موطي اشكنازي. وفي البداية فقد عرف روبنشتاين هذه الحركة بأنها ليست حزباً سياسياً. وذكر أن الفكرة المركزية للحركة هي القيام بنشاط كامل بهدف التأثير في مختلف نواحي

(١) عقد عدد كبير من الشخصيات السياسية والفكرية التي تنتمي إلى حركات وأحزاب مختلفة، ومن شخصيات مستقلة، اجتماعاً في تل أبيب، في نهاية شهر حزيران (يوليو) ١٩٧٤، وقرر إقامة «مجلس شعبي للتعايش الإسرائيلي الفلسطيني»، وتأليف لجنة لوضع برنامج سياسي للعمل من أجل ذلك، والاتصال بأوساط مختلفة في الأحزاب الإسرائيلية لضم أكبر عدد ممكن من الشخصيات الى المجلس. وكان بين المشاركين في الاجتماع: اللواء احتياط متياهو بيليد (مستقل) وعضو الكنيست مثير باعيل (موكيد)؛ واوري افنيري (هاعولام هازية)؛ ويثير تسبان (ماكي) والمحامي امنون زخروني (هاعولام هازيه)؛ والكاتب حانوخ بارطوف؛ ودافيد شاحام (رئيس تحرير مجلة «اوت» الناطقة بلسان حزب العمل)؛ والبروفسور برمياهو يوفال (مستقل)؛ وغيرهم وقد حدد المطلقون في إسرائيل الهدف من الاجتماع، قبل انعقاده، والذي «سيوحد أول مرة كل الأوساط الحمائمية في الدولة، [بأنه] التأثير في حكومة رابين للقيام بمبادرات تجاه الفلسطينيين، وأعطائهم حرية التنظيم السياسي في المناطق، والاعتراف بالكيان الفلسطيني، وتشجيع إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل. ومن الأهداف الأخرى: الدعاية بين الجمهور الإسرائيلي من أجل هذه الأهداف؛ والتحاور مع الفلسطينيين بهدف إقامة تنظيم فلسطيني ينادي بالسلام والتعايش مع إسرائيل؛ وتشكيل مجلس مواز في المناطق؛ وتشجيع المعتدلين في المعسكر الفلسطيني.»

الحياة في المجتمع، وليس بواسطة التظاهرات والاحتجاجات فقط[1].

والجدير بالذكر أن روبنشتاين زعيم هذه الحركة، هو من الأعضاء المنتمين لحزب العمل. وبإعلانه عن تشكيل حركة جديدة تدخل الساحة السياسية الإسرائيلية، يعني وجود انشقاق داخل حزب العمل، وخصوصاً إذا علمنا أن القاعدة التي اعتمدتها هذه الحركة إنما كانت أساسها تستند إلى أعضاء حزب العمل.

وحينما أنشأ الجنرال إيغال يادين حركة «داش» (الحركة الديمقراطية للتغيير)، فقد قرر مجلس حركة شينوي يوم ١٩٧٦/١١/٢٢، الانضمام إلى هذه الحركة. وأعلن أمنون روبنشتاين، قبل انتخابات الكنيست التاسعة بشهور، أن هدف الحركة، هو خلق حزب كبير يكون في مقدمة الأحزاب، حيث يستطيع الحزب الجديد، إزاحة المعراخ عن السلطة وتأليف الحكومة. وقد استطاعت حركة داش بالفعل الحصول، على غير المتوقع على (١٥) مقعداً في انتخابات الكنيست التاسعة[2].

وبعد أن قررت حركة «داش» الانضمام إلى حكومة الائتلاف برئاسة بيغن، فقد قرر امنون روبنشتاين زعيم كتلة شينوي، الانفصال عن داش في تموز (يوليو) ١٩٧٨. وعاد للساحة السياسية بشكل مستقل وتحت نفس الاسم

---

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام ١٩٧٤، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص٢٤٨

(٢) مجلة الأرض عدد (١٥) تاريخ ١٩٨٥/٤/٢١ ص ٢١

ـ الحركة الديمقراطية للتغيير «داش» أنشأ هذه الحركة الجنرال إيغال يادين يوم ١٩٧٦/١١/٢ (عل همشمار ١٩٧٦/١١/٢٣)، وقد ضمت عدة مجموعات تنتمي إلى عدة أحزاب، منها مجموعة مئير عميت من حزب العمل، ومجموعة المركز الحر بزعامة شموئيل تامير، ومجموعة من الشخصيات مثل مئير زوريع، يسرائيل غرانت، شموئيل توليدانو.

وقد برر الجنرال يادين ظهور حركته بأنه احتجاج على الأوضاع الداخلية، وأعلن يادين أن الأزمة التي نشبت ليست سوى أحد أعراض الأزمة الحقيقية في الدولة وهي عدم وجود قيادة بديلة مؤهلة.

وقد حصلت هذه الحركة في انتخابات الكنيست التاسعة على (١٥) مقعداً في البرلمان. وبين الدورتين التاسعة والعاشرة، تعرضت هذه الحركة إلى سلسلة من الانشقاقات، بحيث أدت في النهاية إلى اختفائها عن المسرح السياسي في انتخابات الكنيست العاشرة.

القديم وهو حركة شينوي[1].

ومن خلال حركة «داش» فقد حصلت حركة «شينوي» في الكنيست التاسعة على خمسة مقاعد. وحينما دخلت الانتخابات بشكل منفصل في الدورة العاشرة للكنيست فقد حصلت على مقعدين، أما في الدورة الحادية عشرة الأخيرة فقد حصلت هذه الحركة على ثلاثة مقاعد. ويحتل زعيم هذه الحركة امنون روبنشتاين وزارة الاتصالات في حكومة التناوب التي يرأسها شمعون بيريز.

أما عن طروحات هذه الحركة السياسية، فإنها تقترب من طروحات حزب العمل كثيراً، وبذلك فهي متحالفة مع هذا الحزب داخل الحكومة الإسرائيلية الحالية. وكانت قد نادت في السابق بضرورة الانسحاب من لبنان بأسرع وقت ممكن ، وقد دعت إلى إخراج الجيش الإسرائيلي بالتدرج من أجل تعزيز قوته ودعم الاقتصاد، كما طالبت بإجراء ترتيبات أمنية بديلة، وتوسيع إشراف قوات الأمم المتحدة (اليونوفيل)، والسيطرة الإسرائيلية غير المباشرة.

أما على صعيد القضية الفلسطينية، فإن الحركة ايدت قيام إدارة ذاتية لسكان المناطق المحتلة بروح كامب ديفيد، كمرحلة انتقالية لتسوية دائمة، كما ايدت فكرة الفدرالية الأردنية ـ الفلسطينية، بحيث تكون المناطق في إطارها منزوعة من السلاح، ويكون نهر الأردن حد إسرائيل الأمني. كما طالبت الحركة بتجميد المستعمرات من أجل توفير مناخ مريح لاستمرار مسار السلام.

وقد رأت هذه الحركة أن قيام دولة فلسطينية من شأنه أن يعرض أمن إسرائيل للخطر. كما وجدت أن نزع السلاح الكامل وضمان أمن إسرائيل ينزع من الدولة كل ملامح السيادة، ومن الواضح أن أمنون روبنشتاين وهو ينظر إلى الدولة التامة السيادة، إنما يضعها في المقياس القانوني بإعتباره رجل قانون

---

(١) انضمت حركة «داش» للحكومة في ٢١/١٠/١٩٧٧، وذلك لتأمين قاعدة عريضة للحكومة كما ذكر زعيمها في حينه. راجع: محمود سويد، الصراع على أرض التسوية ١٩٧٣ ـ ١٩٧٨، دار الطليعة بيروت طبعة أولى ١٩٧٨ ص٩٩

وعميد كلية الحقوق بجامعة تل أبيب[1].

شخصياتها القيادية

إن أبرز شخصيات هذه الحركة هم[2]:

١ ـ امنون روبنشتاين
٢ ـ مردخاي فيرشوفسكي
٣ ـ زيـدان عطسه

امنون روبنشتاين

ولد عام ١٩٣١ في مدينة تل أبيب. تعلم في الجامعة العبرية وحصل على شهادة الدكتوراه في الفلسفة من لندن.

انضم في عام ١٩٦٣ إلى هيئة تحرير صحيفة هارتس. أستاذ وعميد كلية الحقوق في جامعة تل أبيب.

معلق إذاعي وتلفزيوني وكاتب مقالات. ألف عدداً من الكتب حول المسألة اليهودية. وبعض الكتب التي تتعلق بالقانون.

في أعقاب حرب تشرين تزعم امنون روبنشتاين إحدى حركات الاحتجاج ضد التقصير في تلك الحرب وهي حركة شينوي (التغيير).

وفي عام ١٩٧٧ انضمت حركة شينوي مع قوى وحركات وشخصيات أخرى إلى الحركة الديمقراطية التي أسسها أنذاك الجنرال يادين. وشكلت معها ما عرف باسم الحركة الديمقراطية للتغيير. التي خاضت انتخابات عام ١٩٧٧ وحصلت على ١٥ مقعداً في الكنيست التاسعة. لكن شينوي لم تلبث أن انشقت عن الحركة الديمقراطية للتغيير. بعد أن انضم يادين إلى حكومة بيجن الأولى. وأصبحت كتلة مستقلة لها خمسة أعضاء في الكنيست. وفي انتخابات ١٩٨١

---

(١) يديعوت أحرونوت ٢٠/٧/١٩٨٤.
(٢) بشأن فيرشوفسكي وزيدان عطسه راجع ملحق أعضاء الكنيست الحادية عشرة.

حصلت شينوي على مقعدين، وحصلت على ثلاثة مقاعد في انتخابات ١٩٨٤، وبعد هذه الانتخابات الأخيرة وقيام الائتلاف الحكومي الواسع الحالي تحالف شينوي مع المعراخ، وعين امنون روبنشتاين وزيراً للاتصالات في حكومة شمعون بيرس.

الحركة التقدمية للسلام والمساواة
(حداش)

تأسست هذه الجبهة سنة ١٩٧٧، وتتكون في الأساس من « القائمة الشيوعية الجديدة » (راكاح)، ومن منظمة الفهود السود، التي ظهرت خلال السبعينات، أثر الصراع الطائفي بين اليهود الشرقيين والغربيين في إسرائيل، كما سنوضح ذلك فيما بعد، ومن جبهة الناصرة الديمقراطية ومن « اليسار الديمقراطي الإسرائيلي » (شاسي)، المكون في الأساس من عناصر يهودية تنتمي إلى اليسار غير الصهيوني، ومن رؤساء مجالس محلية عربية، ومن « لجنة المبادرة الدرزية » التي تأسست سنة ١٩٧٣، للعمل أساساً من أجل الغاء التجنيد الإجباري المفروض على أبناء الطائفة الدرزية في إسرائيل، ومن شخصيات وأوساط شعبية يهودية وعربية[١]

وكان عوزي بورشطاين، الناطق الرسمي باسم الجبهة، قد وجه نداء أثناء الحملة الانتخابية للكنيست الحادية عشرة، موجها إلى كل التنظيمات السياسية اليهودية والعربية على حد سواء، والتي تعارض سياسة الليكود والمعراخ وسياسة الحكومة، بأن تلبي دعوة الجبهة لخوض المعركة في قائمة مشتركة، وأن تصب كل الأصوات في خلق معارضة ديمقراطية ضد المعراخ الذي سيتسلم الحكم[٢].

---

(١) الملف، المجلد الأول، عدد ٤، تموز (يوليو) ١٩٨٤، ص٣٥٧.
(٢) الاتحاد ١٩٨٤/٣/٣٠، ١٩٨٤/٤/١٠

أ ـ القائمة الشيوعية الجديدة (راكاح)

تعود جذور هذه القائمة إلى ما قبل قيام دولة إسرائيل وإلى مطلع القرن الحالي، حينما تأسيس الحزب الشيوعي سنة ١٩١٩ باسم حزب العمال الاشتراكي. وكانت عضويته مقصورة على المستوطنين اليهود. ونتيجة للصدامات بين المواطنين الفلسطينيين والمستوطنين اليهود، ومطاردة سلطات الانتداب لأعضائه، فقد تقرر حل الحزب، ومن ثم انضم جزء من أعضائه إلى حزب عمال صهيون. وفي عام ١٩٢٢ أعاد الشيوعيون بناء الحزب من جديد باسم الحزب الشيوعي الفلسطيني(١).

وقد حاول الحزب الجديد رفع شعار التعريب، بإدخال بعض العناصر العربية بين صفوفه. وفي عام ١٩٣٣ عين أول أمين عربي للحزب. وبالرغم من ذلك فقد ظلت التيارات المتناقضة تتصارع داخله. فقد كان الخلاف عميقاً حول المواقف تجاه الصهيونية وتجاه الحركة الوطنية الفلسطينية. وحينما اندلعت ثورة ١٩٣٦ في فلسطين، فقد انسحب العديد من العناصر اليهودية من بين صفوف هذا الحزب. وما لبث الحزب أن انقسم سنة ١٩٤٤ إلى جناحين. جناح عربي حمل اسم « عصبة التحرر الوطني »، وجناح يهودي احتفظ باسم « الحزب الشيوعي الفلسطيني ».

وبعد قيام اسرائيل انضم ما بقي من أعضاء عصبة التحرر الوطني في المناطق التي قامت عليها دولة إسرائيل إلى الجناح اليهودي، وتحول اسمه إلى « الحزب الشيوعي الإسرائيلي »، في حين انضم باقي أعضاء العصبة الذين كانوا في المناطق الأخرى من فلسطين إلى شيوعيي الأردن، وأنشأوا الحزب الشيوعي الأردني(٢).

وقد ظل الصراع داخل الحزب الشيوعي الإسرائيلي متواصلاً بين الاتجاه المناهض للصهيونية، والاتجاه المؤيد لها. وما لبث أن أدى ذلك إلى انقسام

(١) عبد القادر ياسين، وفاة أول أمين عربي للحزب الشيوعي الفلسطيني، مجلة شؤون فلسطينية عدد ٥٣ ـ ٥٤، شباط (فبراير) ١٩٧٦، ص٢١٣.

(٢) ناجي علوش: الحركة الوطنية الفلسطينية أمام اليهود والصهيونية، ١٨٨٢ ـ ١٩٤٨، مركز الأبحاث، ١٩٧٤، ص٢٦٣ ـ ٢٦٧.

الحزب عام ١٩٦٥ ، إلى جناحين، الجناح الذي يضم أغلبية عربية، وهو الجناح المناهض للصهيونية، وأسس هؤلاء القائمة الشيوعية الجديدة (راكاح)، والجناح الصهيوني، الذي عمل تحت اسم «ماكي». وما لبث هذا الحزب الصغير «ماكي»، أن انضم إلى حركة صغيرة أخرى هي «تخليت - أدوم» (أزرق أحمر) وتم تشكيل حركة «موكيد» (الموقد)[1].

ب - منظمة الفهود السود

تشكلت منظمة «الفهود السود» في أوائل سنة ١٩٧١ . وقد تكونت النواة التأسيسية لها من عدد من أفراد الشباب المهمل من أبناء الطوائف اليهودية الشرقية، الذين كانوا يعانون الأمرين من حياة الفقر والبؤس، ومعاملة رجال الشرطة القاسية لهم. وقد أعلنوا، منذ البداية، أنهم «سينظمون أنفسهم ضد الحكومة الاشكنازية والمؤسسات القائمة»، ويناضلون، بالعنف، لإلغاء التمييز الطائفي، وتصفية الفقر، وتحسين أوضاع العائلات الفقيرة، وفتح المجالات أمام أبنائها، وكف الشرطة عن معاملة المسجونين والموقوفين بقسوة.

وقد نما تنظيم «الفهود السود» بسرعة. واستقطب جماهير واسعة من أبناء الطوائف الشرقية، ونظم خلال السنة عدداً من التظاهرات العنيفة، التي بعثت القلق في نفوس المسؤولين والمؤسسة الحاكمة. وكانت أعنف هذه التظاهرات التظاهرة التي جرت في القدس في الثامن من أيار (مايو) ١٩٧١ . واشتبك فيها المتظاهرون مع رجال الشرطة ست ساعات، كانت نتيجته أن جرح عشرات من الأفراد من الشرطة والمدنيين، والقي القبض على أكثر من أثنين وستين شخصاً من أعضاء المنظمة وأنصارها. والتظاهرة التي جرت أيضاً في القدس، في الثالث والعشرين من آب (أغسطس)، وأعتبرت أعنف تظاهرة شهدتها القدس في السنوات الأخيرة. وقد حمل المتظاهرون فيها توابيت مجللة بالسواد، كتب عليها «تمييز طائفي»، وأحرقوا أحد التوابيت مع صورة كبيرة لجولدا مئير في «ساحة صهيون». وانتهت التظاهرة بوقوع ستة جرحى من رجال الشرطة،

---

(١) نفس المصدر

وعدد كبير من المتظاهرين، وإلقاء القبض على زعماء المنظمة، وإحالتهم على المحكمة.

وقد أحدث ظهور تنظيم «الفهود السود»، وإعلانه نفسه ممثلاً لليهود الشرقيين (السفارديم)، واتباعه أسلوب العنف في طرحه مطاليبه، هزة عنيفة في أوساط الدوائر الحاكمة الإسرائيلية. ويعكس خطاب لجولدا مئير، في اجتماع أقيم في تل أبيب في الثاني من أيلول (سبتمبر) ١٩٧١، مدى قلق المؤسسة الحاكمة نتيجة ظهور تنظيم «الفهود السود». قالت مئير في خطابها: «إن الكوارث يمكن أن تحل بنا فقط من الداخل. ولأسفي الشديد، تشتغل في الدولة، في هذه الأيام، نار غريبة تريد أن تفرق بين اليهودي والآخر بحسب منشئه. ويمكن لهذه النار أن تحرقنا جميعاً لأن مصيرنا جميعاً واحد». كما تعكس الإجراءات القمعية، المتمثلة باعتقال قادة «الفهود السود» وإحالتهم على المحاكمة، الأسلوب الذي قررت الحكومة الإسرائيلية اتباعه لمجابهتهم.

وقد أدعى ممثلو منظمة «الفهود السود» في نيسان (إبريل) ١٩٧١، بأن تنظيمهم يضم تسعة آلاف، منهم خمسة آلاف في القدس، وأربعة آلاف خارجها، وأن عدد الأعضاء العاملين ثلاثمائة. وأظهر التنظيم الدقيق لتظاهرة آب (أغسطس)، أن الفهود السود» تطوروا إلى قوة تنظيمية ذات مستوى جيد، ولكن كان واضحاً أنهم يفتقدون التنظيم الفعال سياسياً، والإيديولوجية، والبرامج، والأهداف الواضحة، وتعبئة الجماهير في أطر تنظيمية ثابتة. كان واضحاً، أيضاً، أن مطالبهم أقل جذرية من مطاليب «الفهود السود» في الولايات المتحدة الذين أخذوا الاسم عنهم، وعنفهم أقل كثيراً من عنف أولئك.

وقد كان أبرز زعماء «الفهود السود» في سنة ١٩٧١، سعاديا مارتسيانو، وتشارلي بيتون، وايلي ابنحيزير، وروني هوروفيتس، وايدي مالكا، ودافيد ليفي[1].

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام ١٩٧١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص٢٩٤ - ٢٩٥

هذا وقد تعرضت حركة الفهود السود للانشقاق أكثر من مرة، بحيث أصبحت أربع كتل أو أجنحة:

١ ـ الجناح الأول بزعامة تشارلي بيتون، وقد انضم إلى الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة.

٢ ـ الجناح الثاني بزعامة شلوم كوهين.

٣ ـ الجناح الثالث بزعامة سعاديا مرتسيانو، وقد انضم إلى حركة شيلي.

٤ ـ الجناح الرابع، أطلق على نفسه اسم الفهود السود الصهاينة.

المشاركة في السلطة

منذ أن انشق الحزب الشيوعي الإسرائيلي عام ١٩٦٥، إلى جناحين الأول أخذ طابعاً صهيونياً، والثاني أخذ موقفاً معادياً للصهيونية؛ فقد تشكل من الجناح الثاني القائمة الشيوعية الجديدة (راكاح). وعندما جرت انتخابات الكنيست السادسة (١٩٦٥/١١/٢) فقد شاركت راكاح في هذه الانتخابات، وحصلت على ثلاثة مقاعد. وفي الدورة التالية وهي الدورة اللاحقة فقد زاد عدد مقاعدها مقعداً واحداً حيث حصلت على أربعة مقاعد. ويعود السبب في ذلك إلى وقوع حرب تشرين أول (أكتوبر) في تلك الفترة، حيث استطاعت هذه القائمة استقطاب عدد أكبر من الأصوات في الوسطين العربي واليهودي.

وحينما جرت دورة الكنيست التاسعة، كانت قد تشكلت الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة التي جمعت بين صفوفها بعض التيارات اليسارية الأخرى. وبنتيجة ذلك فقد حصلت هذه الجبهة على خمسة مقاعد، أي بزيادة مقعد واحد عن الدورة السابقة. وقد حافظت على هذا العدد في دورة الكنيست اللاحقة، ولكن في انتخابات الكنيست الأخيرة، أي الحادية عشرة، فقد انخفض عدد تمثيلها إلى أربعة أعضاء في البرلمان. ويعود السبب في ذلك إلى ظهور القائمة التقدمية للسلام برئاسة محمد ميعارى، والتي سيتم توضيح ذلك فيما بعد، حيث استطاعت هذه القائمة الجديدة سحب العديد من الأصوات المؤيدة

للجبهة الديمقراطية.

أما على صعيد الحكومة فإن حزب راكاح والجبهة الديمقراطية من بعد لم تشاركا في أية حكومة إسرائيلية، وذلك بسبب مواقفها المعلنية والتي تدعو إلى معارضة الصهيونية باعتبارها فكرة رجعية. وقد ظل هذا التشكيل السياسي خارج إطار الحكومة طوال الفترة السابقة، حيث كان يقف طوال هذه المدة في صفوف المعارضة. ولكنه في كثير من الأحيان كان يؤيد القائمة فعلى سبيل المثال فإن رئيس الجبهة مائير فلنر قد أعلن أنه سوف يؤيد حكومة المعراخ، إذا تبين أنه بحاجة إلى ٤ ـ ٥ أصوات لتشكيل الحكومة، وذلك في سبيل وضع الليكود من تشكيل حكومة ثالثة. وكانت الجبهة فيما سبق قد أيدت ترشيح حاييم هرتزوغ كرئيس للدولة الإسرائيلية مع العلم أنه من المعراخ.

السياسة الخارجية

لقد رأت الجبهة أن القضية الفلسطينية تشكل المسألة المركزية في النزاع العربي ـ الإسرائيلي وبدون حل هذه القضية فأنه يمكن وضع حد للحرب ولانعدام الأمن. وأن محاولة القضاء على القضية الفلسطينية بالوسائل العسكرية قد ثبت فشله.

وأن اللاءات الست المشتركة بين الليكود والمعراخ وباقي أحزاب «الاجماع القومي»: لا للانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، لا للاعتراف بحق الشعب العربي الفلسطيني لتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة إلى جانب إسرائيل، لا لإلغاء ضم القدس الشرقية المحتلة، لا للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، لا للانسحاب غير المشروط من لبنان، الأمر الذي يتعارض مع المصلحة الحقيقية لإسرائيل؛ هذه اللاءات الست تحول دون السلام والأمن، وتهدد استقلال إسرائيل، وتجلب الدمار على الاقتصاد والمجتمع، وهي التي تهدد بحروب لا نهائية، وقد تشكل خطراً على مستقبل دولة إسرائيل كله.

وقد انتقدت الجبهة تصورات الليكود الذي يعتمد على «الخيار المصري»

برعاية أمريكية، وأعتبرت آن كامب ديفيد وصل إلى الطريق المسدود. وفي نفس الوقت انتقدت موقف المعراخ الذي يعتمد هو الآخر على «الخيار الأردني». واعتبرت أن هذا الخيار ولد ميتاً. وقالت الجبهة أنه قد ثبت عملياً بأنه ما دام الشعب الفلسطيني لا يتمتع بالحرية والأمن، فإن شعب إسرائيل لن يتمتع بالحرية والأمن أيضاً. وقد رات أن مفتاح الأمن والسلام الشامل، هو السلام الاسرائيلي ـ الفلسطيني الذي يؤدي إلى تخفيض جدي في المصروفات العسكرية، وحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المستعصية في إسرائيل.

والسلام العادل في نظر الجبهة، هو السلام الذي يقوم على احترام جميع الشعوب والدول في منطقتنا، وبضمن ذلك إسرائيل والشعب العربي الفلسطيني، وفقاً لقرارات مجلس الأمن والجمعية العمومية للأمم المتحدة التي اتخذت بعد حرب حزيران ١٩٦٧.

ويرتكز السلام على الأسس التالية.

سلام يقوم على احترام جميع الشعوب والدول في منطقتنا وبضمن ذلك إسرائيل والشعب العربي الفلسطيني، وفقاً لقرارات مجلس الأمن والجمعية العمومية للأمم المتحدة التي اتخذت بعد حرب حزيران ١٩٦٧.

ويرتكز هذا السلام على الأسس التالية:

★ إنسحاب إسرائيل من جميع المناطق التي احتلتها منذ حزيران ١٩٦٧ وتكون خطوط الـ ٤ من حزيران ١٩٦٧، حدود السلام الآمنة والمعترف بها بين دولة إسرائيل والدول العربية.

★ الاعتراف بحق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية وقطاع غزة إلى جانب دولة إسرائيل.

★ تسوية عادلة لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة، التي تعترف فيها بحقهم في الاختيار بين العودة إلى وطنهم أو قبول التعويضات.

★ احترام حق دولة إسرائيل والدول العربية الأخرى في السيادة والتطور في ظروف سلام وطمأنينة.

★ في إطار تسوية سلمية يعترف بالقدس الغربية عاصمة لإسرائيل والقدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة. وهناك مجال لتسويات يتفق عليها تضمن التعاون بين العاصمتين في مجال السلطة المحلية والوصول الحر إلى الأماكن المقدسة وحرية الحركة بين شطري المدينة الخ...

★ لتحقيق السلام يجب عقد مؤتمر دولي، دون تأجيل، يشترك فيه جميع الأطراف في النزاع وبضمنها إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، كممثل شرعي ومعترف به للشعب العربي الفلسطيني وكذلك باشتراك الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ودول أخرى.

اتفاقات السلام هذه يجري تضمينها في معاهدات. ومن شأن ضمانات دولية فعالة أن تساعد كثيراً على تثبيت التسوية السليمة، في الظروف التي تسود منطقة الشرق الأوسط وإزاء العهد الطويل للحروب وانعدام الثقة.

شخصياتها القيادية

إن أهم شخصيات هذه الحركة هم[1]:

١ ـ مائير فلنر
٢ ـ توفيق طوبي
٣ ـ شارلي بيتون
٤ ـ توفيق زياد

مائير فلنر

هو زعيم الحركة التقدمية للسلام والمساواة (حداش) وهو من المؤسسين لها. من مواليد روسيا ١٩١٨، هاجر إلى فلسطين عام ١٩٣٨. عضو كنسيت منذ

(١) بشأن طوبي، بيتون، وزياد مراجعة ملحق أعضاء الكنيست الحادية عشرة

الدورة الأولى حتى الآن. وهو أحد الموقعين على وثيقة إعلان دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ . لم يتسلم أية حقيبة وزارية بسبب مواقفه المعادية للسياسة الصهيونية تجاه عرب فلسطين. كان عضواً في اللجنة الاقتصادية في الكنيست. له عدة مؤلفات.

حركة هتحياه
(البعث)

ظهرت هذه الحركة، كحركة احتجاج على توقيع اتفاقية كامب ديفيد واتفاقيات «السلام» المصرية الإسرائيلية. وقد سبق تأسيس هذه الحركة وجود تيار في بعض الأحزاب المتطرفة، بحيث اخذ يتبلور ويستقطب العناصر المعارضة للحكومة حتى تم الاعلان عن تأسيس هذه الحركة.

يتزعم هذه الحركة الاستاذ يوفال نئمان، وهو الذي أعلن عن تأسيسها رسمياً في مقابلة تلفزيونية جرت معه بهذا الشأن في ١٩٧٩/٨/٣١. وقد عقدت الحركة مؤتمرها التأسيسي يوم ١٩٧٩/١٠/٨، في مباني قصر الأمة في القدس، بحضور نحو ثلاثة آلاف شخص.

وكان الأعضاء المؤسسون قد عقدوا مؤتمراً صحفياً في تل ابيب في اوائل شهر تشرين اول ١٩٧٩، حضره كل من عضو الكنيست غيئولا كوهين، موشي شامير، الاستاذ يوفال نئمان، تسفي شيلواح عن حركة ارض ـ اسرائيل الكاملة وافرايم بن حاييم عن مجموعة عين فيرد وحنان بورات وغرشون شفاط من غوش امونيم. واعلن هؤلاء قيام حركتهم التي تعارض اتفاقي كامب ديفيد، ومعاهدة السلام مع مصر وتدعو بالمقابل إلى تطبيق السيادة الاسرائيلية على المناطق المحتلة [١].

(١) قبل الاعلان عن تشكيل هذه الحركة، عملت غيئولا كوهين على تشكيل مجموعة اطلقت على نفسها اسم «المخلصين لمبادىء حركة حيروت»، وفي حركة الاستيطان التابعة لحزب العمل، تشكلت مجموعة تحت اسم «مجموعة عين فيرد». وقد كونت غيئولا كوهين مع موشي شامير من القائمة الرسمية ـ رافي بعد انسحابها من الليكود والائتلاف كتلة برلمانية مستقلة تحت اسم «بناي» (رابطة المخلصين لارض اسرائيل) التي كانت نواة تشكيل حركة هتحياه.

وفي هذا المؤتمر، حدد رئيس سكرتارية «هتحياه» الاستاذ يوفال نئمان، أهداف الحزب السياسية بما يلي: اعادة النظر في اتفاقي كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع مصر، وتعطيل أي انسحاب آخر من المناطق التي تحتفظ بها اسرائيل. وقال نئمان ان هتحياه تسعى إلى سلام غير مستباح، وإلى تطبيق السيادة الاسرائيلية في «الجولان والسامرة وغزة»، واستئناف حركة الاستيطان في كل انحاء «ارض اسرائيل».

انضمام تسومت إلى هتحياه

واثناء الحملة الانتخابية للكنيست الحادية عشرة، فقد انضم إلى هذه الحركة حركة «تسومت». وهي الحركة التي أنشأها رفائيل ايتان رئيس الاركان السابق عقب إنهاء خدمته العسكرية. وكان ايتان قد حدد في مقابلة إذاعية جرت معه يوم ١٩٨٤/٤/٢، أهداف حركته التي تتمثل في:

١ ـ ارض اسرائيل كلها لشعب اسرائيل

٢ ـ ضرورة الاستيطان في كل ارض اسرائيل.

٣ ـ في المفاوضات مع العرب نقترح عليهم السلام دون ذرة تراب واحدة من ارض اسرائيل.

٤ ـ العودة إلى العمل العبري.

٥ ـ تعميق التثقيف الصهيوني.

وفي يوم ١٩٨٤/٤/١٨، اجتمع مجلس حركة هتحياه وقرر انضمام «تسومت» التي يتزعمها رفائيل ايتان إلى حركة هتحياه وتشكيل حركة «هتحياه الصهيونية الجديدة»، وذلك بأغلبية (٢١) صوتاً مقابل (٧) أصوات.

وقد أثار انضمام حركة تسومت إلى هتحياه موجة من المعارضة، داخل حركة هتحياه، وداخل هتحياه غيئولا كوهين اذ رفضت ان يحتل ايتان المركز الثاني في القائمة الانتخابية وهو المركز الذي كانت تحتله هي من قبل. كما انها رفضت شروط ايتان والتي كان يشترط لانضمامه إلى هتحياه ان يكون له ٥٠٪

من قائمة الحركة وقد صرحت كوهين بأن ذلك «يعتبر لصوصية وسطواً على الحركة التي ستقع تحت سيطرة ايتان وتسومت». وهددت بالانسحاب من هتحياه والعودة ثانية إلى حيروت. الا انها تراجعت عن موقفها بعد ان تراجع ايتان عن انذاره الذي رفض بأن تحتل كوهين المركز الثالث الذي يليه مباشرة (١).

اما داخل حركة تسومت نفسها، فبعد خروج قائمة المرشحين للكنيست الحادية عشرة (٢). اجتمعت حركة تسومت يوم ١٩٨٤/٥/٩، وقررت عدم الاشتراك مع هتحياه في قائمة موحدة خلافاً لرأي زعيمها رفائيل ايتان. وصرحت غيئولا كوهين عقب ذلك انه لا مجال لتغيير القائمة. اما ايتان فقد اعلن انه مصمم على خوض الانتخابات مع حركة هتحياه، حتى لو اضطر إلى الانسحاب من حركته تسومت. وقال انه راض عن تشكيل السباعية الاولى في القائمة الموحدة. وانه بدأ مع غيئولا كوهين في اعداد مسودة البرنامج الانتخابي المشترك (٣).

ومن ثم عادت حركة تسومت للاجتماع مرة اخرى يوم ١٩٨٤/٥/١٩ وقررت تحت ضغط ايتان الانضمام إلى حركة هتحياه دون تغيير في القائمة الانتخابية. وفي يوم ١٩٨٤/٥/٢٢، أعلن زعماء الحركتين رسمياً عن خوضهم الانتخابات في قائمة مشتركة، وعن توقيع اتفاق مفصل بينهم. وأعلن يوفال نئمان في المؤتمر الصحفي، الذي عقد لهذا الغرض في تل ابيب، ان البرنامج الموحد يتضمن بنداً رئيسياً هو: تعزيز الاستيطان في جميع ارض اسرائيل وأضاف بأن هتحياه وتسومت «ستناضلان» من اجل احباط مشروع الحكم الذاتي في المناطق المحتلة. كما يدعو البرنامج إلى تطبيق التجنيد الاجباري على

---

(١) مجلة الارض عدد (١٧) تاريخ ١٩٨٤/٥/٢١ ص ٤٠.

(٢) كانت قائمة المرشحين كما يلي ١ - يوفال نئمان ٢ - رفائيل ايتان ٣ - غيئولا كوهين ٤ - الرابي اليعزر فلدمان (غوش امونيم) ٥ - تسفي شلواح ٦ - غيرشون شفات (سكرتير عام غوش امونيم) ٧ - افرايم بن حاييم (تسومت).

(٣) مجلة الارض عدد (١٨) تاريخ ١٩٨٤/٦/٧ ص ٣٠.

العرب والزامهم بالخدمة المدنية في المدارس والمستشفيات[1].

ان غالبية مؤيدي هذه الحركة من الشباب صغار السن المتطرفين وقليلي الثقافة، من اوساط اليهود الشرقيين والغربيين على حد سواء. وكانت الاصوات التي حصلت عليها من اليهود الغربيين تفوق الأصوات التي حصلت عليها من اليهود الشرقيين، اذ حصلت على ٥٪ من أصوات الغربيين بينما حصلت على ٣،٧٪ من أصوات الشرقيين في انتخابات الكنيست الحادية عشرة[2].

المشاركة في السلطة

ان حركة هتحياه هي حركة حديثة التكوين، اذ نشأت كما ذكرنا سابقاً عقب توقيع معاهدات السلام مع مصر. وبذلك تكون قد شاركت في دورتين انتخابيتين، هما دورة الكنيست العاشرة والحادية عشرة. وقد حصلت في دورة الكنيست العاشرة على ثلاثة مقاعد في البرلمان، اما في دورة الكنيست الحادية عشرة وهي الدورة الأخيرة، فقد زادت من مقاعدها بحيث حصلت على خمسة مقاعد. وتعود الزيادة التي حصلت عليها هذه الحركة إلى انضمام حركة تسومت بزعامة رفائيل ايتان إليها. حيث جلبت الحركة الجديدة معها بعض المؤيدين لها.

اما على صعيد الحكومة فقد شاركت الحركة في حكومتين متتاليتين هما الحكومة العشرون، والحكومة الاخيرة الحادية والعشرون. وكان زعيم هذه الحركة، قد انضم إلى الحكومة التي كانت برئاسة شامير عام ١٩٨٣، حيث تولى وزارة العلوم والتطوير. وفي حكومة التناوب الحالية فان نئمان يتولى نفس الوزارة السابقة.

السياسة الخارجية

تأسست حركة هتحياه كحركة احتجاج ومعارضة لعقد اتفاقيات السلام

(١) اذاعة اسرائيل ١٩٨٤/٥/٢٢.

(٢) مجلة الارض عدد (١٤) تاريخ ١٩٨٥/٤/٧ ص ٢٤.

مع مصر. وهذا الامر يحدد الخطوط العريضة لتصورها للعلاقة مع العرب. فقد جاءت طروحات هذه الحركة متطرفة للغاية، وهي صقرية في ابعادها وتوجهاتها. فقد دعت إلى العمل على تطبيق السيادة الاسرائيلية على يهودا والسامرة وقطاع غزة، والحصول على اعتراف دولي بأرض اسرائيل الغربية والجولان كجزء لا يتجزأ من دولة اسرائيل. كما دعت إلى استيطان هذه المناطق بواسطة اقامة مدن عمالية بين الجبل والساحل وتوسيع حلقة المدن المحيطة بضواحي القدس.

كما رأت ان تسوية النزاع الاسرائيلي - العربي يقوم على أساس الحقائق التالية: يعيش الشعبان في ارض اسرائيل في دولتين سيدتين: اليهود غربي نهر الاردن، والفلسطينيون إلى الشرق منه. ويتضمن اتفاق سلام بين الدولتين. ويتم استيعاب اللاجئين في دولتهم شرقي نهر الاردن[1].

شخصياتها القيادية

ان أبرز زعماء هذه الحركة هم[2]:

١ - يوفال نئمان
٢ - رفائيل ايتان
٣ - غيئولا كوهين
٤ - اليعزر فالدمان
٥ - غرشون شومط

يوفال نئمان

ولد عام ١٩٢٦ في تل ابيب من اسرة كانت قد هاجرت إلى فلسطين من روسيا في اواخر القرن الماضي، بعد ان انهى يوفال نئمان دراسته الثانوية في تل ابيب التحق بالتخنيون في حيفا، حيث حصل على اجازة في هندسة الآلات وهو في التاسعة عشرة من عمره، وعمل في مصنع اسرته. وكان يوفال نئمان قد انضم إلى الهاغانا وهو طالب في السادسة عشرة من عمره، وفي حرب عام

(١) يديعوت احرنوت ١٩٨٤/٧/٢٠.
(٢) بشأن فالدمان، وشومط راجع ملحق أعضاء الكنيست الحادية عشرة.

١٩٤٨ كان معاوناً لقائد كتيبة تابعة للواء جفعاتي حاربت في منطقة اللطرون على طريق القدس ـ يافا. بعد الحرب التحق بالجيش الاسرائيلي، وعمل نائباً لرئيس شعبة المخابرات لشؤون البحث والتطوير، وكان بين الحين والآخر يتفرغ لاستكمال دراسته الاكاديمية.

وفي عام ١٩٥٦ عمل يوفال نئمان ملحقاً عسكرياً في السفارة الاسرائيلية في لندن، ثم عمل بالتدريس بالجامعة، وعندما اصبح موشي ديان وزيراً للحرب عام ١٩٦٧ استدعى يوفال نئمان وعينه مستشاراً له للشؤون الاستراتيجية، كما استدعي للخدمة العسكرية الفعلية في شعبة المخابرات العسكرية في حرب تشرين عام ١٩٧٣، وبعد ذلك اصبح رئيساً لجامعة تل ابيب وفي عام ١٩٧٥. عين مستشاراً لشمعون بيرس وزير الدفاع آنذاك، لكنه لم يلبث ان استقال من وظيفته هذه احتجاجاً على توقيع اتفاقية سيناء الجزئية في ايلول ١٩٧٥. وقد اكتسب يوفال نئمان شهرة علمية في ابحاث الذرة، وظل لوقت طويل رئيساً للجنة الطاقة الذرية في الكيان الصهيوني.

رفائيل ايتان

ولد في كانون الثاني عام ١٩٢٩ في موشاف تل العدس في فلسطين، والده الياهو ايتان (كمنسكي) من اوائل منظمي حركة «هشومير»، أول تنظيم عسكري صهيوني في فلسطين. تطوع وهو في سن السادسة عشرة للخدمة في عصابات «البالماخ»، وهي القوة الضاربة في منظمة «الهاغاناه»، وانهى في عام ١٩٤٧ دورة ضابط، وقاتل خلال حرب ١٩٤٨ في القدس ضمن قوات لواء «هارئيل»، وشارك في المعارك الضارية التي دارت بين الفلسطينيين والقوات الصهيونية في النبي صموئيل، والقسطل، وجبل القطمون، وجرح في رأسه في المعركة الأخيرة.

ومع انتهاء الحرب، تولى منصب نائب قائد سرية، وترك الخدمة العسكرية عام ١٩٤٩، وامضى ١٨ شهراً في الحياة المدنية، التحق بعدها بالجيش الدائم حيث انهى دورة مظلات ثم عاد إلى موشاف تل العدس في عام ١٩٥٣.

وفي عام ١٩٥٥ التحق مجدداً بالجيش الاسرائيلي، وتولى قيادة سرية مظليين واشترك في عملياتالمظليين، واصيب للمرة الثانية في عام ١٩٥٥ في عملية طبرية.

عين سنة ١٩٥٦ قائداً لوحدة المظليين التي حاربت في ممر متلا، في حملة سيناء.

تخرج من دورة للقيادة والاركان سنة ١٩٥٨، وعين نائباً لقائد لواء المظليين، وفي وقت لاحق سافر للدراسة في الخارج. وخدم بعد عودته مدة عامين في منصب عملياتي في هيئة الاركان العامة، وتولى في عام ١٩٦٤ قيادة لواء المظليين واشترك في حرب حزيران. وشارك بهذه الصفة في حرب حزيران ١٩٦٧ ضمن التشكيل الذي يقوده «يسرائيل طل» والذي حارب شمال سيناء وقطاع غزة، واصيب ايتان في هذه المعارك في القنطرة في ٨ حزيران ١٩٦٧. تولى سنة ١٩٦٧ - ١٩٦٨ قيادة لواء في وادي الاردن وعين سنة ١٩٦٨ قائداً لسلاح المظليين والمشاة ورقي إلى رتبة عميد.

وحارب في حرب تشرين في الجولان كقائد لتشكيل عسكري وبعد انتهاء الحرب رقي إلى رتبة لواء، وظل يشغل المنصب نفسه. وفي ١٥ نيسان ١٩٧٤ عين قائداً للمنظمة الشمالية، ثم عين ابتداء من آب ١٩٧٧ رئيساً للاركان العامة.

واستمر في هذا المنصب لمدة خمس سنوات حتى نيسان ١٩٨٤، وهو المخطط والمنفذ لعملية غزو لبنان في حزيران ١٩٨٢ بالاشتراك مع شارون.

غيئولا كوهين

من مواليد تل ابيب عام ١٩٢٥، وهي من اصل يمني هاجر والدها إلى فلسطين في بداية هذا القرن، اما والدتها فمن مواليد القدس، ولكنها مغربية الاصل انضمت إلى حركة (بيتار) «شبيبة الحركة التحريفية» وعمرها ١٢ سنة، ثم التحقت بعصابة «ليسي» لدى انشقاقها عن الايتسل، وعملت مذيعة في اذاعة «صوت ليسي» السرية التي داهمتها القوات البريطانية في عام ١٩٤٦

والقت القبض على العاملين فيها وبينهم غيئولا كوهين، ولدى محاولتها الهرب من سجن النساء في بيت لحم اطلقت عليها النار واصيبت في ركبتها، وحكم عليها بالسجن لمدة تسع سنوات، ولكن عصابة ليسي تمكنت من تهريبها من السجن بعد وقت قصير.

انضمت إلى حركة حيروت، وانتخبت عضواً في الكنيست الثامنة والتاسعة على قائمتها، وعلى اثر توقيع اتفاقات كامب ديفيد التي كانت غيئولا كوهين من اشد معارضيها باعتبارها تمثل «تنازلاً اسرائيلياً»، شكلت داخل حيروت من المعارضين لكامب ديفيد ما سمي مجموعة المخلصين «لأرض اسرائيل الكاملة»، وهذه المجموعة لم تلبث ان انشقت عن حيروت، وساهمت في تشكيل حركة «هتحياه»، في عام ١٩٨١ بزعامة يوفال نئمان. انتخبت غيئولا كوهين عضواً في الكنيست العاشرة والحادية عشرة على قائمة هتحياه.

حركة تامي
(تقاليد اسرائيل)

هي حركة حديثة العهد، اذ ظهرت على المسرح السياسي في ايار (مايو) ١٩٨١. وقد جاءت هذه الحركة نتيجة انشقاق داخل الحزب الوطني الديني (المفدال)، اذ قام بهذا الانشقاق اهارون ابو حصيرة. وادعت هذه الحركة عند انشائها انها تمثل مصالح «يهود المغرب وشمال افريقيا واليهود الشرقيين عموماً». ويؤيد هذه الحركة ويدعمها المليونير اليهودي نسيم جاؤون.

وكانت حركة تامي قد لعبت دوراً اساسياً كما ذكرنا سابقاً في سقوط حكومة شامير وحل الكنيست العاشرة، اذ اعلنت هذه الحركة انسحابها من الحكومة مما افقدها الغطاء البرلماني بحيث تم حجب الثقة عنها ومن ثم اسقاطها. وجاء موقف حركة تامي هذا كانتقام قام به ابو حصيرة نتيجة لعدم وقوف «الليكود» إلى جانبه اثناء محاكمته بتهمة الاختلاس والتي أدت إلى استقالته يوم

٣٠ نيسان (ابريل) ١٩٨٢ من الحكومة حيث كان يتولى وزارة العمل والرفاه في ذلك الوقت [١].

اما عن القاعدة الاجتماعية لهذه الحركة، فهي تعتمد على نفس القاعدة الاجتماعية للحزب الوطني الديني (المفدال). وعلى الأخص فهي تعتمد على العناصر المتطرفة، التي تنتشر بين اوساط اليهود الشرقيين. كما تعتمد ايضاً على تلك العناصر الدينية الشرقية التي كانت تنتمي إلى حزب المفدال.

المشاركة في السلطة

باعتبار هذه الحركة نشأت حديثاً فانها قد شاركت في دورتين متتابعتين للكنيست وهما الدورتان الاخيرتان. وقد استطاعت هذه الحركة الحصول في دورة الكنيست العاشرة على (٤٠) الف صوت، بحيث ضمن لها ثلاثة مقاعد في البرلمان. اما في الكنيست الحادية عشرة فقد تراجعت هذه الحركة إلى الوراء بحيث لم تفز سوى بمقعد واحد في هذه الدورة.

ويعود سبب تراجع هذه الحركة إلى الخلافات التي كانت تهددها من الداخل وخصوصاً الخلاف بين اهارون ابو حصيرة زعيم الحركة واهرون اوزان صاحب المركز الثاني فيها. بالاضافة إلى انها قد طرحت نفسها في البداية كحركة لاستقطاب اليهود الشرقيين، ولكنها خيبت آمال هؤلاء، بحيث لم تستطع تحقيق مطالبهم. عدا عن ان زعيم هذه الحركة قد خذل الليكود بانسحابه في الحكومة باعتبار ان الليكود كان محط أنظار انصار هذه الحركة. زيادة على ذلك الفضائح المالية التي وقع فيها زعيمها والتي اذت إلى خروجه من الحكومة.

ومع هذه العوامل فان عاملاً آخر يمكن اخذه بعين الاعتبار، وهو ظهور حركات منافسة لحركة تامي، وهي حركة شاس، وحركة موراشاه. وهاتان

(١) أدانت المحكمة المركزية في تل ابيب ابو حصيرة بجريمة الاحتيال والخداع، واصدرت عليه حكماً بالسجن لمدة (٥١) شهراً مع وقف التنفيذ، وتغريمه بمبلغ مالي. كما أدين بسرقة اموال أحد الصناديق الخيرية التي تحمل اسم والده اسحق ابو حصيرة. سمير جبور، مرجع سابق ص١٠٣.

الحركتان قد طرحتا أنفسها كممثلتين للطوائف الشرقية، مما نتج عنه سحب كثير من الأصوات من القاعدة الاجتماعية لحركة تامي وبالتالي إضعافه في النتائج العامة للانتخابات.

اما على صعيد الحكومة فقد تولى اهارون ابو حصيرة اثناء وجوده داخل المفدال، وزارة الشؤون الدينية في الحكومة الاسرائيلية التاسعة عشرة. وحينما أسس حركة تامي فقد تولى وزارة الهجرة والاستيعاب في حكومة مناحيم بيغن الثانية ولكنه استقال من هذه الحكومة يوم ٣٠ نيسان (ابريل) ١٩٨٢ بسبب الفضائح المالية. وحينما بدأت المشاورات لتشكيل حكومة التناوب فقد وضع شروطاً صعبة لاشراكه فيها. ونتيجة لهذه الشروط فقد تم استبعاده منها.

السياسة الخارجية

بالنسبة إلى مواقف تامي السياسية فانها لا تختلف كثيراً عن مواقف المفدال حتى قيل عنها انها «مفدال شمال افريقيا». وقد أيدت هذه الحركة الاستيطان اليهودي في ارض اسرائيل وقطاع غزة. كما طالبت بعدم اجراء أي تغيير في الوضع الراهن في الضفة والقطاع، واذا كان ثمة تغييرات مستقبلية فيجب ان تتم بعد اجراء استفتاء شعبي. وقد رفضت حركة تامي قيام دولة فلسطينية رفضاً قاطعاً.

اما على صعيد لبنان، فانها كانت ترى ان الهدف من حرب «سلامة الجليل»، هو حماية سكان الجليل. وفي هذا الاطار فهي لا تمانع من سحب الجيش الاسرائيلي من الاراضي اللبنانية، ولكن بشرط عدم تعرض سكان الجليل لاعتداءات تخريبية وأعمال قصف.

شخصياتها القيادية

ان أبرز شخصيات هذه الحركة هم:

١ ـ اهارون ابو حصيرة
٢ ـ اهارون اوزان

٣ ـ بن تسيون روبين

اهارون ابو حصيرة

ولد اهارون ابو حصيرة في المغرب عام ١٩٣٨. وقدم مع عائلته إلى فلسطين عام ١٩٤٥. وأقام والداه في مدينة الرملة بعد تشريد سكانها العرب عام ١٩٤٨. وهنا تلقى اهارون ابو حصيرة تعليمه الابتدائي ثم درس في المدارس الدينية وفي معهد تدريب المعلمين بالقدس وفي جامعة بارايلان، حيث حصل على اجازة في التاريخ والادب العبري، وفي عام ١٩٧١ انتخب ابو حصيرة رئيساً لبلدية الرملة مرشحاً عن حزب المفدال وفي عام ١٩٧٣. ثم دخل الكنيست بعد الدورة الثامنة ولا يزال عضواً فيه حتى الآن. شغل منصب وزير للاديان في حكومة «بيجن» الاولى ثم عمل كوزير للعمل والرفاه والاستيعاب.

اهارون اوزان

وهو الرجل الثاني في هذه الحركة، من مواليد تونس، كان سكرتيراً «لحركة الموشافيم» في حزب العمل. وشغل منصب نائب وزير الزراعة عام ١٩٦٥ (في حكومتي اشكول ومائير) بعد عام ١٩٧٣ عين وزيراً للزراعة والاتصال، حيث وضع برنامجاً للتصدير الزراعي أدى إلى زيادة تصدير الازهار والخضار الاسرائيلية إلى اوروبا. ثم انتخب رئيساً للاتحاد العالمي لليهود الشرقيين في الكيان الصهيوني. شغل عضوية الكنيست السادسة والعاشرة، انضم إلى تامي عام ١٩٨١ واصبح نائب وزير الاستيعاب ثم وزيراً للعمل والرفاه.

بن تسيون روبين

من مواليد «ليبيا» وعضو سابق في المفدال انسحب مع «ابو حصيرة» لتكوين «تامي» عمل كنائب لوزير العمل والرفاه الاجتماعي. وشغل عضوية الكنيست في الدورتين التاسعة والعاشرة.

المبحث الثاني

الأحزاب الممثلة حديثاً

من الواضح أن هناك مجموعة من الأحزاب قد تمثلت لأول مرة في الدورة الحادية عشرة للكنيست. وهذه الأحزاب إما أن تكون حديثة العمل السياسي، أو أن تكون قد انشقت عن أحزاب أخرى، وظهرت نتيجة اندماج بعض الكتل السياسية في حزب جديد. وقد رأينا فيما سبق كيف أن النظام الانتخابي الاسرائيلي يساهم مساهمة فعالة في تعددية الأحزاب في اسرائيل. وهذا يجعل الخارطة السياسية الاسرائيلية في حالة تبدل مستمر.

وينضوي تحت هذا الإطار مجموعة الأحزاب التالية:

- حركة شاس
- حركة ياحد
- القائمة التقدمية للسلام
- حركة موراشاه
- قائمة أومتس
- حركة كاخ.

حركة شاس
(اتحاد السفارديم حراس التوراة)

على أرضية الصراع الطائفي بين اليهود الغربيين (الاشكناز) واليهود الشرقيين (السفارديم) فقد بدأ الحاخامون من الطوائف الشرقية بالتكتل، حيث انشأوا، قبل عام من إجراء الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة «اتحاد السفارديم حراس التوراة». واشتركوا في انتخابات السلطات المحلية بقائمة منفردة عن الحزب الأم. وقد تبلور هذا الاتجاه عشية الانتخابات العامة، بحيث أفرز حركة جديدة عملت تحت اسم شاس.

وفي نفس الوقت فقد كان هناك تيار آخر يتشكل في مدينة بني براك بحيث شكلت حركة عملت تحت اسم «حاي». وقد حظيت هذه الحركة بتأييد الحاخام مناحم شاخ الذي كان آنذاك رئيس «مجلس حكماء السفارديم».

وقد اتفقت حركة شاس مع حركة حاي على الاشتراك في الانتخابات العامة لدورة الكنيست الحادية عشرة. وخاضت هذه الانتخابات تحت قائمة حملت اسم شاس، وحصلت على أربعة مقاعد في البرلمان على حساب حزبي اغودات اسرائيل، وهو الحزب الذي انشقت عنه، وحزب تامي الذي يجمع بين صفوفه اليهود الشرقيين.

وتشارك حركة شاس بوزير في الحكومة الحالية. وقد كان قد تم تعيين زعيمها الحاخام يتسحق بيرتس وزير دولة في البداية، إلا أنه عاد وتسلم وزارة الداخلية بعد ان تم سحب وزارة الشرطة منها. وذلك في مقابل ان يتولى المفدال وزارة الأديان.

وليس لهذه الحركة اهتمام بالقضايا السياسية، ويتركز جل اهتمامها، بالدرجة الأولى على المجالات الدينية. ولكن تحالفها مع الليكود يجعلها قريبة في مفهومها السياسي لهذا الحزب وإذا تفهمنا تركيبتها الاجتماعية باعتبارها تجمع بين صفوفها عدداً من الحاخامين الشرقيين، فإننا نفهم بوضوح اتجاهاتها السياسية

باعتبارها تعتمد في اصولها ومستنداتها على التوراة.

ومع ذلك فإن حركة شاس تضع بعض القواعد التي تجد انها تحدد سياستها الخارجية فهي ترى انّ أرض اسرائيل كلها تابعة لشعب اسرائيل بحكم وعد التوراة. ويجب عدم إعادة أية منطقة للعدو، ومواصلة تعزيز زخم البناء والمستعمرات في أجزاء أرض اسرائيل كاملة.

ولم تغلق شاس الباب أمام أية تسوية سياسية على حساب التخلي عن بعض المناطق المحتلة. فهي تقول إنه بمقدار ما ينشأ مكان للسلام الفعلي، فإن جهات أمنية معتمدة، وكبار مشرعي التوراة في اسرائيل، هم الذين يقررون ما إذا كان من الممكن التخلي عن أية منطقة من أجل السلام[1].

شخصياتها القيادية

ان أهم شخصيات هذه الحركة هم:

الحاخام عودفيديا يوسف

وهو الحاخام الأكبر السابق لطائفة اليهود الشرقيين والسفارديين والزعيم الروحي للحركة، ولكنه لم يشارك في خوض الانتخابات وليس بعضو في الكنيست.

الحاخام يتسحق بيرتز

وهو رئيس قائمة هذه الحركة وعضو في الكنيست ووزير الداخلية وهو من مواليد المغرب.

رفائيل بنحاسي

من مواليد افغانستان. خريج مدرسة دينية. خدم في الجيش الاسرائيلي، وكان مديراً لمصنع لصقل الالماس. كما كان نائباً لرئيس بلدية بني براك. يدخل الكنيست أول مرة.

(١) يديعوت احرنوت ١٩٨٤/٧/٢٠

يعقوب يوسف

خريج مدرسة دينية. ترأس مدرسة القضاة الدينيين والحاخامين في بيت شيمش. رئيس «المدرسة الدينية» لتأهيل حاخامين في القدس. يدخل الكنيست أول مرة.

شمعون بن شلومو

من مواليد اليمن. خريج مدرسة دينية. يدخل الكنيست أول مرة.

حركة ياحد
(حركة الوحدة الوطنية)

هذه الحركة، هي من الحركات السياسية الناشئة في الكيان الصهيوني. اذ ظهرت على المسرح السياسي لأول مرة أثناء انتخابات الكنيست الحادية عشرة. وقد انشأها عيزر وايزمن السكرتير السابق لحركة حيروت. وكان وايزمن حتى أيار ١٩٨٠ يشغل وزيراً للدفاع في حكومة بيغن الثانية، إلا أنه استقال من منصبه هذا، كما قرر حزب حيروت الذي ينتمي له طرده من بين صفوفه بسبب تصويته ضد الحكومة اثناء طرحها للثقة أمام البرلمان.

وقد بدأ وايزمن بعد استقالته يمارس أعماله الخاصة. وحينما تقرر اجراء انتخابات مبكرة للكنيست، فقد قرر وايزمن دخول هذه الانتخابات بقائمة جديدة ورأى وايزمن نفسه بين المعراخ والليكود. وهو يقول:

«انني مطلع على وضع الكثيرين في الدولة. وأنا لا أجد نفسي في الليكود، ولا استطيع أن أكون في المعراخ. ولهذا فإنني مضطر إلى البحث عن مكان في الوسط»(١)

أما عن تسمية حركته بهذا الاسم فهو يقول:

---

(١) دافار ١٩٨٤/٤/٦

« لقد كانت الأسماء تتناثر مثل عوز ـ جشر ـ تكفاه، ولكن في نهاية الأمر قررت ان أتخذ اسم « ياحد » لأن ما فعلته في حياتي كان بصحبة بعض الرجال »[1].

وحينما بدأ وايزمن حملته الانتخابية، فقد اتصل ببعض الشخصيات الاسرائيلية للانضمام لقائمته أمثال شلومو لاهط رئيس بلدية تل أبيب، وابراهام شبيط الرئيس السابق لشركة « العال » ولكن هؤلاء قد رفضوا الانضمام إلى هذه القائمة[2].

وأثناء الحملة الانتخابية وحسب قول وايزمن، أن بعض كبار الشخصيات في حركة حيروت قد ساوموه للانضمام إلى قائمة الليكود، وعرضوا عليه ما بين ستة إلى ثمانية أماكن واقعية في قائمة التكتل إذا وافق على الانضمام بدل حزب الأحرار. وحسب قوله، فإنه رفض العرض لأنه « يسير على مبادىء وليس على أساس الحصول على مقاعد في الكنيست »[3].

وبنتيجة الانتخابات، فقد حصلت حركة ياحد على ثلاثة مقاعد في البرلمان. وتشارك هذه الحركة في الحكومة الحالية، بشخص زعيم الحركة نفسه، عيزر وايزمن اذ تم تعيينه كوزير دولة، وهو يسعى لأن يحصل على وزراة الخارجية، عند تبادل المواقع السياسية في المرحلة الثانية من حكومة التناوب حسب الاتفاق الذي جرى بين الليكود والمعراخ[4].

السياسة الخارجية

ان البرنامج الذي طرحه وايزمن كأساس لحملته الانتخابية قد دعا إلى تحقيق « سلام شامل وثابت بين اسرائيل وجاراتها ». ويعتبر ان مثل هذا السلام قد بدأ بمعاهدات كامب ديفيد سنة ١٩٧٨. ويرى وايزمن ان السلام الثابت

---

(١) يديعوت احرنوت ١٩٨٤/٦/١

(٢) الانباء ١٩٨٤/٤/٩

(٣) الانباء ١٩٨٤/٥/٢٣

(٤) يديعوت احرنوت ١٩٨٦/٥/١٣

يتحقق عن طريق « الدمج بين الدول المتجاورة في شبكة أمنية اقليمية مشتركة ، وفي شبكة اقتصادية مشتركة ، (سوق مشتركة). هاتان الشبكتان (الاقتصادية والأمنية)، تتيحان لجميع الدول التي تشملها حدوداً آمنة واقتصاداً مشتركاً. وتمتاز عن بعضها البعض بالميزة القومية لكل دولة داخل حدودها السياسية ».

ويدعو برنامج ياحد إلى « اقامة ادارة ذاتية لعرب مناطق يهودا والسامرة وغزة ، استناداً إلى مبادىء اتفاقات كامب ديفيد ». وهذه الإدارة الذاتية تشكل اتفاقاً مرحلياً إلى حين التوصل إلى اتفاق متبادل بين الأطراف المتفاوضة حول الوضع الدائم لهذه المناطق.

وقد أكد البرنامج على بقاء القدس كمدينة غير مقسمة في أي حل مستقبلي. مع بقائها عاصمة لإسرائيل. وفي الوقت نفسه فقد عرض اتخاذ اجراءات معينة بشأن الأماكن المقدسة في المدينة[١].

شخصيات القيادة

ان أهم الشخصيات في هذه الحركة هم[٢] :

١ ـ عيزر وايزمن

٢ ـ بنيامين بن اليعيزر

٣ ـ شلومو عمار

عيزر وايزمن

ولد عام ١٩٢٤ في مدينة حيفا في فلسطين، وكان والده (ياهيل وايزمن) قد هاجر إلى فلسطين من روسيا، وأصبح من أغنى رجال الأعمال في حيفا، عمه (حايم وايزمن) الذي تزعم الحركة الصهيونية لمدة طويلة وكان أول رئيس

(١) بشأن البرنامج الانتخابي لحركة ياحد، راجع، الملف ـ المجلد الأول، عدد (٩) كانون الأول ١٩٨٤ ، ص ٨٣٣-٨٣٩.

(٢) بشأن بن اليعيزر وعمار راجع ملحق اعضاء الكنيست الحادية عشرة

لدولة في الكيان الصهيوني. تلقى وايزمن علومه في المدرسة الرئيالية في حيفا. وتطوع في الجيش البريطاني وهو في الثامنة عشرة من عمره وحارب في الصحراء الغربية عام ١٩٤٢، ثم ارسل ضمن أول مجموعة من المتطوعين اليهود لدورة طيارين في روديسيا عام ١٩٤٣، انضم بعدها إلى سلاح الجو البريطاني وظل يخدم فيه كطيار حربي حتى عام ١٩٤٦.

ثم عاد لدراسة علوم الطيران في بريطانيا خلال ١٩٤٦-١٩٤٧، وفي عام ١٩٤٧ انضم إلى (الهاغاناه) وعمل على اقامة نواة سلاح الطيران الاسرائيلي وقام عام ١٩٤٨ بالمشاركة في احضار أول دفعة من طائرات (مسر شميدت) من أوروبا إلى اسرائيل.

وفي عام ١٩٥٠ كان قائداً لسرب قتالي، وحارب على الجبهة الجنوبية ضد القوات المصرية.

وفي عام ١٩٥٠ كان رئيساً لشعبة العمليات في سلاح الجو الاسرائيلي، وبين السنوات ١٩٥٢-١٩٥٧ (أي فترة حرب سيناء) كان قائد جناح في سلاح الجو الإسرائيلي، ثم أصبح قائداً لسلاح الجو في الفترة ١٩٥٨-١٩٦٦، ثم رئيساً للعمليات في الأركان العامة حتى عام ١٩٦٩. وفي عام ١٩٦٩ سرح من الجيش وانضم إلى حركة حيروت وعين وزيراً في حكومة «التكتل الوطني»، التي تشكلت في أعقاب انتخابات الكنيست السابعة، حيث شغل منصب وزير المواصلات، كممثل لكتلة جاحل (حيروت والأحرار). وبقي في هذا المنصب حتى انسحاب جاحل من حكومة «التكتل الوطني» في صيف ١٩٧٠ بسبب موافقة رئيس الحكومة غولدا مئير على مشروع روجرز آنذاك.

وفي عام ١٩٧١ انتخب رئيساً لإدارة حركة حيروت. وفي عام ١٩٧٢ حاول في المؤتمر الحادي عشر لحيروت ان يتزعم الجناح المعارض لمناحيم بيجن زعيم الحركة، لكنه اخفق في ذلك وتخلى بعدها عن رئاسة إدارة الحركة، ولم يرشح للكنيست الثامنة، أثناء انتخابات عام ١٩٧٣. وفي أعقاب ذلك تفرغ للأعمال الخاصة، وقد ركز اهتمامه على التعاقد مع وزارة الدفاع بشأن شراء

الأسلحة، كوسيط بينها وبين الشركات الأجنبية. وفي أعقاب المؤتمر الثاني عشر لحركة حيروت الذي انعقد في عام ١٩٧٤ عاد وايزمن إلى مزاولة نشاطه الحزبي، وفي انتخابات عام ١٩٧٧ قاد وايزمن حملة الليكود الانتخابية. وجاء فوز الليكود في تلك الانتخابات ليعزز مكانته داخل حركة حيروت، فأصبح الرجل الثاني فيها.

عين وزيراً للدفاع في حكومة بيجن الأولى، ثم اختلف معه واستقال عام ١٩٨٠. ولم يشارك وايزمن في انتخابات عام ١٩٨١ وظل خارج الكنيست وقبيل الانتخابات الأخيرة عام ١٩٨٤ شكل وايزمن حركة ياحد، التي خاضت الانتخابات وحصلت على ثلاثة مقاعد في الكنيست، وشاركت في حكومة بيرس الحالية بصفتها حليفة للمعراخ وأصبح وايزمن وزيراً بلا حقيبة.

القائمة التقدمية للسلام

بعد اقرار حل البرلمان الاسرائيلي في نيسان (ابرايل) ١٩٨٤، فقد بدأ الاستعداد لاجراء انتخابات عامة جديدة لدورة الكنيست الحادية عشرة. وفي هذه الإطار ظهرت بعض الاتجاهات في الوسط العربي، تسعى لتشكيل كتلة سياسية جديدة مستقلة، بحيث تلبي حاجات الأقلية العربية في اسرائيل. وقد اعتمد هذا الاتجاه على أن الأحـزاب الإسرائيليـة السـابقـة لم تستطـع تحقيـق الأهداف التي يتطلع إليها العرب، سواء في المجالات السياسية أو الاقتصادية والاجتماعية.

وقد عقد اجتماع يوم ١٩٨٤/٤/١٨ في الناصرة، حضره (١٢٠) شخصاً، قرروا العمل على خوض الانتخابات في قائمة عربية مستقلة. وقد ضم الاجتماع «الحركة التقدمية في الناصرة» برئاسة كامل الظاهر، وحركة أبناء البلد، وحركة انصار في أم الفحم، بالإضافة إلى عدد من رؤساء المجالس المحلية. إلا أنه نشأ خلاف بين هذه الأطراف حول مشاركة عناصر يهودية في القائمة،

وكان الحديث يجرى حينئذ عن جماعة « الترانتيفا » أو (البديل)[1].

وفي نفس الوقت، فقد كان المحامي محمد ميعاري يسعى لتشكيل قائمة عربية تضم بين صفوفها عناصر يهودية[2]. وفي يوم ١٩٨٤/٥/١٢، تم الإعلان رسمياً عن تشكيل القائمة « العربية اليهودية المشتركة ». وقد ضمت هذه القائمة بين صفوفها الحركة التقدمية في الناصرة، وجماعة الترنتيفا ،وبعض رؤساء المجالس المحلية العربية[3].

وقد رشحت هذه القائمة نفسها للانتخابات إلا ان بعض الأوساط اليهودية قد اعترضت على هذا الترشيح مقابل اعتراض بعض الأوساط على ترشيح قائمة كاهان. لكن المحكمة العليا الاسرائيلية، قررت يوم ١٩٨٤/٦/٢٨، رفع الحظر عن هاتين القائمتين، وهما قائمة كاهانا، والقائمة التقدمية للسلام، واقرت حقهما في المشاركة في الانتخابات[4].

اعتمدت القائمة التقدمية على الأصوات العربية، وحصلت على ١٨٪ من هذه الأصوات. وهذا لا يعني أنها بعيدة عن الصوت اليهودي، فقد حصلت من القاعدة اليهودية على أربعة الاف صوت، بحيث أمن لها المقعد الثاني في البرلمان. فقد فازت القائمة في الانتخابات الأخيرة بمقعدين من خلال تجميع الأصوات العربية واليهودية، بحكم وجود عناصر عربية ويهودية في القائمة[5].

وتجدر الإشارة هنا إلى ان القائمة التقدمية للسلام، هي أول تكتل سياسي يدخل البرلمان الاسرائيلي وعلى رأس القائمة مرشح عربي. وقد كان العرب في الأحزاب الاسرائيلية التي كانت تفوز من قبل يتوزعون في المراكز الأخرى في

(١) حركة الترانتيفا، حركة يسارية اسرائيلية شكلها اوري افنيري بعد انفصاله عن حركة شيلي في اعقاب حرب لبنان.

(٢) ميعاري هو أحد العناصر التي كانت تنتمي إلى حركة الأرض التي انشأها عرب فلسطين عام

(٣) ١٩٥٩ . راجع الموسوعة الفلسطينية المجلد الأول، طبعة اولى ص ١٧٤ - ١٧٥

(٤) مجلة الارض عدد (١٨) تاريخ ١٩٨٤/٦/٧ ص ٣٢
مجلة الارض عدد (٢١) تاريخ ١٩٨٤/٧/٢١ ص ٢٧

(٥) من تقرير لحزب العمل يوضح نتائج الانتخابات في الوسط العربي في دوره الكنيست الحادية عشرة.

قوائم هذه الأحزاب. وحتى في قائمة راكاح فقد كان المرشح العربي يأتي في المرتبة الثانية في القائمة.

أما عن سياسة القائمة التقدمية للسلام، فهي في البداية تعارض استخدام عبارة «يهودا والسامرة»، التي نرى فيها أنها خطوة نحو ضم الضفة الغربية. وتدعو القائمة إلى تفكيك المستعمرات التي تم انشاؤها في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. ومن ثم وقف الاستيطان في هذه الأراضي. وتجد القائمة ضرورة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية والتفاوض معها، في شأن الجلاء عن المناطق المحتلة جيعاً. وانشاء دولة فلسطينية، إلى جانب دولة اسرائيل في حدود الخط الأخضر. وتكون القدس غير مقسمة وتحت سيادة فلسطينية - اسرائيلية[١].

شخصياتها القيادية

إن ابرز قادة هذه الحركة هم:

١ - محمد ميعاري

٢ - متياهو بيليد

محمد ميعاري

هو أول عربي يدخل الكنيست على رأس قائمة مستقلة. وميعاري هو محام. كان عضواً في عام ١٩٦٥ في حركة الأرض التي حاولت دخول الكنيست باسم القائمة الاشتراكية. كان نشيطاً في إطار تنظيات مختلفة، مثل لجنة الأسرى ولجنة الدفاع عن الأرض وغيرهما. دخل الكنيست الحادية عشرة لأول مرة.

متياهو بيليد

من مؤسسي وزعماء «الحركة التقدمية للسلام» التي تشكلت قبيل انتخابات عام ١٩٨٤، والتي حصلت على مقعدين في هذه الانتخابات يحتل متيا هو بيليد

---

(١) يديعوت احرنوت ١٩٨٤/٧/٢٠

أحدهما إلى جانب محمد ميعاري. ولد في حيفا عام ١٩٢٣، وعمل في صفوف الهاغانا والجيش الإسرائيلي، حيث تدرج في عدد من المناصب القيادية، وأصبح رئيساً لشعبة الأمداد والتموين في الفترة ما بين عامي ١٩٦٤-١٩٦٨، وبعد تسريحه من الخدمة تابع دراسته في الجامعة العبرية وعمل محاضراً ورئيساً لدائرة اللغة العربية في جامعة تل أبيب في الفترة ما بين ١٩٧٤-١٩٧٧. وأصبح بعد تركه الجيش محسوباً على أصحاب الاتجاه «الحمائمي» في الكيان الصهيوني ازاء الصراع العربي - الاسرائيلي. وكان أحد مؤسسي «مجلس سلام اسرائيل - فلسطين» عام ١٩٧٦ مع أوري أفنيري ويعقوب ارنون وأريبه الياف وبقية اعضاء المجموعة المعروفة، كما كان من مؤسسي حركة شلي عام ١٩٧٧. ولدى انقسام شلي شارك مع اوري افنيري في تأسيس الحركة التقدمية للسلام.

حركة موراشاه
(التراث)

حاول الحزب الوطني الديني (المفدال)، التخلص من نظام الكتل، التي تهدد استقراره في كل لحظة، إلا أنه لم يستطع ذلك، اذ بقي اسير هذا الواقع الذي يفرض عليه العيش في حالة انشقاقات وانقسامات متتابعة. وأثناء التحضير لانتخابات الدورة الحادية عشرة ويوم ١٩٨٤/٤/٩، فقد اجتمع رئيس كتلة «متسادة» الحاخام حاييم دروكمان، وزعيم الحزب يوسف بورغ وهو رئيس كتلة «لمفنية»، مع زعماء كتلة الشباب وكتلة العامل، إضافة إلى حنان بن بورات، الذي كان قد ترك الحزب وانضم إلى غوش امونيم. وقد طالب كل من بن بورات ودروكمان بإقالة الزعماء الآخرين واستبدالهم بوجوه شابة جديدة. إلا ان هؤلاء قد رفضوا ذلك[1].

وقد تفاقمت الأزمة داخل المفدال، مما حدا الحاخام الأكبر للتدخل لتوحيد المعسكر الديني، حيث شكل لجنة سباعية لحل الخلافات القائمة بين

(١) الاتحاد ١٩٨٤/٤/١١

الكتل المتنافسة داخل المفدال. إلا ان رجال الحاخام دروكمان، زعيم كتلة « مستادة » قد طلبوا تشكيل لجنة جديدة.

وبعد ان أصبح الوضع ميؤوساً منه، فقد قرر مجلس « متسادة » يوم ١٩٨٤/٥/٣، الدخول في الانتخابات في قائمة مستقلة. وقد حملت كتلة متسادة التي يتزعمها حاييم دروكمان، كتلتي لمفنية وهتسعاريم، مسؤولية فشل المفاوضات، بعد رفضها اقتراحات الحاخام شابيرا[١]. ومن ثم فقد جرت اتصالات بين كتلة دروكمان، وكتلة « اوروت »، التي يتزعمها حنان بورات وكتلة بوعالي اغودات اسرائيل، حيث تم الاتفاق بينهم على انشاء حركة جديدة تحت اسم « موراشاه »[٢].

وبنتيجة الانتخابات فقد حصلت حركة موراشاه على مقعدين في البرلمان، أما في الحكومة، فقد تمثلت بوزير واحد هو الحاخام يوسف شابير، اذ تم تعيينه كوزير دولة. وتجدر الإشارة ان شابيرا ليس عضواً في الكنيست الحادية عشرة، اذ يجوز ان يكون أحد الوزراء من خارج الكنيست بينما رئيس الحكومة يجب ان من داخل البرلمان وليس من خارجه.

أما عن سياسة حركة موراشاه الخارجية، فإن القاعدة الاجتماعية التي تتكون منها هذه الحركة تحدد لنا الاتجاهات السياسية لها. فالقاعدة الاجتماعية تتكون من مجموعة من رجال الدين ـ الحاخامات ـ بالإضافة إلى طلاب المدارس الدينية، وأولئك الذين كانت تجمعهم الأحزاب ذات الاتجاهات الدينية من قبل الحزب الوطني الديني، وحزب اغودات اسرائيل، وحركة تامي التي تأسست هي الأخرى على قاعدة شرقية متطرفة.

وتحدد موراشاه سياستها على قاعدة ان يهودا والسامرة وقطاع غزة لن تقتلع من أراضيها، وهي تؤيد تطبيق السيادة الكاملة لدولة اسرائيل في جميع اجزاء أرض اسرائيل وتدعو للتصدي للمشكلات الديمغرافية، القانونية والتوراتية

(١) مجلة الارض عدد (١٨) تاريخ ١٩٨٤/٦/٧ ص ٢٩
(٢) مجلة الارض عدد (١٩) تاريخ ١٩٨٤/٦/٢١ ص ٣١

المترتبة عن ذلك[1].

شخصياتها القيادية

إن أهم شخصيات هذه الحركة هم[2]:

١ ـ الحاخام حاييم دروكمان

٢ ـ ابراهام فريديفير

٣ ـ يوسف شابيرا

الحاخام حاييم دروكمان

ولد في بولونيا ١٩٣٢، وهاجر إلى فلسطين عام ١٩٤٤

من مؤسسي حركة بني عكيفا الدينية ـ وهي حركة شبيبة المفدال عام ١٩٥٤ ـ وعمل مبعوثاً لها في أميركا ما بين ١٩٥٥-١٩٥٧

وهو كذلك من مؤسسي حركة غوش امونيم عام ١٩٧٤

انتخب عضواً في الكنيست التاسعة عام ١٩٧٧ على قائمة المفدال، وفي الكنيست العاشرة عام ١٩٨١ انتخب نائباً لوزير الأديان.

استقال بتاريخ ١٩٨١/١٠/٢١ من منصب نائب وزير الأديان بعد ان أختلف مع وزير الأديان يوسف بورغ زعيم المفدال حول صلاحيات منصبه كنائب للوزير، ثم لم يلبث ان انقسم مع عدد من انصاره عن المفدال وشكل حزباً جديداً أطلق عليه اسم متسادة.

وقبيل الانتخابات الأخيرة شكل مع مجموعة من غوش امونيم وحزب عمال اغودات اسرائيل حزباً دينياً متطرفاً يعرف باسم «موراشاه»، حصل في انتخابات عام ١٩٨٤ على مقعدين في الكنيست، يشغل دروكمان أحدهما باعتباره زعيماً للحزب، ويشارك الحزب في الحكومة الحالية بوزير دون حقيبة.

(١) يديعوت احرنوت ١٩٨٤/٧/٢٠

(٢) بشأن فريديفير راجع ملحق اعضاء الكنيست الحادية عشرة.

حركة اومتس
(قائمة الإنعاش الاقتصادي)

ظهرت حركة اومتس على الساحة السياحية مجدداً، ولكن زعيمها ومؤسسها ايغال هوروفيتش، عريق في العمل السياسي. فهو من زعماء حزب الماباي سابقاً. وكان من أنصار بن غوريون داخل الحزب وعندما اسس بن غوريون حزب «رافي»، على أثر الانشقاق في مباي عام ١٩٦٥، التحق هوروفيتش بالحزب الجديد، حيث انتخب عضواً للكنيست السادس على لائحة رافي.

وعندما قرر ديان الاندماج في حزب العمل سوياً مع حزبي مباي وأحدوت هعفودا عام ١٩٦٨، رفض هوروفيتش ذلك، وأسس مع أخرين من أعضاء «رافي» بزعامة بن غوريون «القائمة الرسمية» وشاركت القائمة الرسمية في تأسيس الليكود عام ١٩٧٣. كما كانت القائمة الرسمية أحد المؤسسين لحركة لعـام التي تشكلت في ١٩٧٦/١/١٥ من القائمة الرسمية والمركز المستقل، وحركة ارض اسرائيل.

وبعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد استقال هوروفيتش زعيم حركـة لعـام من الحكومة وتبعه انشقاق داخل حركة العـام. وفي أواخر عام ١٩٧٩، أعلن هوروفيتش عن استعادة الكتلة لاسمها القديم (القائمة الرسمية - رافي). وقد كون هوروفيتش مع ديان حركة تيلم عام ١٩٨١، التي انحلت بعد موت ديان. وعلى أثر الانتخابات العامة الأخيرة، فقد أسس هوروفيتش قائمته التي أطلق عليها اسم «أومتس».

تهتم هذه الحركة بالوضع الاقتصادي أكثر من اهتمامها بأي موضوع آخر ويؤكد هذا القول الاسم الذي تحملـه هـذه الحركـة وهـو قـائمـة الإنعـاش الاقتصادي. وهذا لا يمنع بالطبع ان يكون لزعيمها بعض الآراء السياسية الخاصة بالقائمة. فهو يعتمد في حل الاشكالات السياسية على أسس اقتصادية وفي هذا الإطار فهو ينظر إلى مسألة رسم السياسة الخارجية من قواعد اقتصادية.

فهو يرى ان ضمان الحد الأدنى للأهداف السياسية والأمنية يتوقف على وقف التدهور الاقتصادي الحالي. وتؤيد هذه الحركة خطة استيطان ذات حد أدنى تتوفر عليها اجماع وطني، وهي تؤيد بناء مستوطنات جديدة في غور الأردن وغوش عتسيون وضواحي القدس(١).

شخصياتها القيادية

ان أهم شخصيات هذه الحركة هو إيغال هوروفيش فهو مؤسسها وزعيمها

ايغال هوروفيتش

ولد في قرية «غنات يهودا» في غور الأردن عام ١٩١٨ عمل مزارعاً، ثم تخصص في مجال صناعة منتوجات الألبان، وهو يملك حالياً إحدى كبريات شركة منتجات الألبان وهي شركة «ناني نوغا».

انضم في شبابه إلى حزب «مباي»، وفي عام ١٩٦٥ كان أحد الذين انضموا إلى بن غوريون عندما انشق عن مباي واسس حزب «رافي»، وعندما عاد قسم من رافي بزعامة ديان وشمعون بيرس إلى حزب العمل «مباي سابقاً»، ظل إيغال هوروفيتش مع القسم الذي رفض العودة بزعامة بن غوريون وانتخب في الكنيست السابعة عضواً عن «القائمة الرسمية» برئاسة بن غوريون، بعد وفاة بن غوريون انضم إيغال هوروفيتش على رأس القائمة الرسمية إلى الليكود في عام ١٩٧٣، وانتخب في الكنيست الثامنة ضّمن قائمة الليكود حيث اصبح رئيسا للجنة الشؤون الاقتصادية في الكنيست بالإضافة إلى عضويته في لجنة الخارجية والأمن، وباندماج القائمة الرسمية مع كتلة المركز المستقل بزعامة اليعزر شوستاك اصبح هوروفيتش زعيماً للحركة الجديدة التي عرفت باسم «لعام»، وبعد انتخابات عام ١٩٧٧ التي صعد فيها الليكود إلى السلطة، أصبح إيغال هوروفيتش وزيراً للصناعة والتجارة في حكومة بيجن الأولى. واستمر في منصبه هذا حتى تشرين الأول ١٩٧٨، حيث استقال احتجاجاً على اتفاقية كامب ديفيد، والصلح المنفرد مع النظام المصري، حيث اعتبر الانسحاب من سيناء

(١) يديعوت أحرنوت ١٩٨٤/٧/٢٠

تنازلاً اسرائيلياً لا يجوز الإقدام عليه. ثم لم يلبث ان عاد إلى الحكومة وزيراً للمالية، أثر استقالة سمحا ايرليخ من هذا المنصب في كانون الأول عام ١٩٧٩. ولكنه لم يلبث ان استقال ثانية بعد ان أخفق في معالجة الاقتصاد الاسرائيلي. وقبيل انتخابات عام ١٩٨١ انسحب مع عدد من أعضاء «لعـام» من الليكود وانضموا إلى قائمة «تيلم» التي شكلها ديان والتي حصلت على مقعدين في انتخابات الكنيست العاشرة أحدهما إيغال هوروفيتش بعد وفاة ديان، حيث انفصل عن زميله في الكتلة مردخاي بن فورات وشكل كتلة مستقلة، ودخل هوروفيتش انتخابات الكنيست الحادية عشرة على رأس قائمة جديدة شكلها وتدعى «أومتس». حصلت على مقعد واحد يشغله هوروفيتش، الذي تحالف بعد الانتخابات مع المعراخ وعين وزيراً بلا حقيبة في وزارة شمعون بيرس.

حركة كاخ
(هكذا)

مؤسس هذه الحركة، ومفكرها، وصاحب الصوت الوحيد فيها هو الحاخام مئير كاهانا، الذي وصل إلى اسرائيل من الولايات المتحدة عام ١٩٦٩، أي بعد حرب حزيران ١٩٦٧ بعامين. وفي الايام الأولى لإقامته في اسرائيل، بدأ يعمل على رأس حركة جديدة في الخارطة السياسية. وقد أطلق على تلك الحركة اسم «دوف»، ويعني (قمع الخونه). وكان أحد شعاراته قبضة مطوية داخل درع داود. وهذا الشعار هو أحد شعارات «منظمة الدفاع اليهودية» التي كان قد أسسها كاهانا عام ١٩٦٨ في الولايات المتحدة الأمريكية[١].

وحينما بدأت التحضيرات للانتخابات العامة الأخيرة، فقد قرر كاهانا يوم ١٩٨٤/٤/٨، خوض هذه الانتخابات. وكانت لجنة الانتخابات قد قررت عدم مشاركته فيها، إلا ان المحكمة العليا قد قررت نقض قرار لجنة

(١) دان عومر، مجلة هعولام هزية، مقالة بعنوان فاشية متجددة تجتاح الكيان الصهيوني ١٩٨٣/١٢/٢٨

الانتخابات، ومن ثم السماح لكاهانا بالمشاركة فيها.

وبالنتيجة فقد حصلت هذه الكتلة على مقعد واحد في الكنيست، وبذلك يكون كاهانا قد حقق احد طموحاته الشخصية في الوصول إلى البرلمان وذلك بغية طرح مواقفه السياسية والاجتماعية وراء الحصانة الممنوحة لأعضاء البرلمان.

ومعظم اتباع حركة «كاخ» من الشباب المتطرفين، الذين لا تتجاوز أعمارهم العشرين سنة، والذين هم نتاج التربية العنصرية الحاقدة، في اسرائيل. وهؤلاء الاتباع موزعون بين اليهود الشرقيين والغربيين، اذ بلغت نسبة ما حصلت عليه هذه الحركة من أصوات اليهود الشرقيين ٨، ٢٪، فيما حصلت على ١٩٪ من أصوات اليهود الغربيين[١].

والغريب ان معظم قادة الأحزاب الاسرائيلية، سواء في السلطة أو في المعارضة وكذلك الصحافة الاسرائيلية، يتهمون كاهانا بالعنصرية والتهور والجنون. ان هؤلاء يصفون كاهانا بهذه الصفات لأنه يجاهر بطرد من تبقى من العرب في فلسطين، ويذهب إلى المدن والقرى العربية وهو يدعو إلى هذا الأمر. وفي الحقيقة فان كاهانا لم يقل ما لم يفعله هؤلاء القادة في فلسطين، انه تلميذ الصهيونية التي ينتمي اليها جميع القادة في اسرائيل.

وكاهانا انما يعبر عن الفكر الصهيوني الحقيقي والذي تدين به جميع الاحزاب الصهيونية، الفكر الذي يستند إلى شعارات مثل «طهارة العرق اليهودي» على غرار طهارة العرق الآري ـ النازي، ونقاء الدم متمثلاً في قانون «من هو اليهودي»، و «الدولة اليهودية الصرف»، و «تكامل الشعب» و «تكامل البلد». وكلها شعارات لها مغزى واحد، وهو طرد العرب من فلسطين، واقامة اسرائيل الكبرى بعد طرد شعوب عربية أخرى.

شخصياتها القيادية

الشخصية البارزة في هذه الحركة هو الحاخام مائير كاهانا الذي يمثل

(١) مجلة الارض عدد (١٤) تاريخ ١٩٨٥/٤/٧

زعامتها. وهو الوحيد الذي يمسك بمقاليد الأمور فيها.

الحاخام مائير كاهانا

الحاخام كاهانا هو من عائلة حاخامية كانت تقيم في صفد، وهاجرت في مطلع القرن الحالي الى الولايات المتحدة. ولد في الأول من آب عام ١٩٣٢ في الحي النيويوركي «بلاتبوش». ويسمى مائير ماتن كاهانا. وقد قام والده تشارلز كاهانا احد حاخامات الحي بتثقيف مائير بتعاليم الصهيونية العسكرية. وقد أكمل مائير هذه الثقافة في إطار عمله ضمن حركة الشبيبة «بيتار».

وهو حائز على درجة الماجستير في القانون الدولي من جامعة «بروكلين». زار اسرائيل أول مرة ١٩٦٣، حيث قضى ثلاثة أشهر داخل أحد الكيبوتسات. وعاد ثانية إلى الولايات المتحدة تحت اسم «ميكائيل انج». وقد شكل عام ١٩٦٥ مع الحاخام «جوزيف شوربا» حركة تموز الرابعة، للقيام بنشاطات وتحركات لدعم الغزو الأمريكي «لفيتنام». ويعتبر كاهانا عميلاً اساسياً في جهاز الاستخبارات الأمريكية، على اعتبار انه خبير بالتسلل (من هنا تأتي الاشارة الى ارتباط حركته بالمخابرات الأمريكية). كان يحضر حفلات السفارات الأجنبية في واشنطن منتحلاً صفة مراسل صحفي افريقي. قام في عام ١٩٦٨ بتأسيس رابطة الدفاع اليهودي الاجرامية، التي قامت مرات عديدة بوضع المتفجرات والقيام بالهجمات على ممثليات الدول الاشتراكية والعربية بالولايات المتحدة. وقد هاجمت مرات عدة مكاتب الطيران السوفييتي «ايرفلوت» في نيويورك بالقنابل، كما هاجمت مكاتب وكالة «تاس».

اعتقل مرات عديدة في اسرائيل بشكل مسرحي اثناء زياراته المتكررة لها. وكان يطلق سراحه دون قضاء يوم في السجن. له صلات بجماعات المانيا في الولايات المتحدة. وقد اعتقل عدة شهور في بنسلفانيا بالولايات المتحدة عام ١٩٧٥.

الملاحق

نص الاتفاق الائتلافي بين التجمع والليكود

هآرتس ١٤/٩/١٩٨٤

اتفاق ائتلافي بين: التجمع « حزب العمل الاسرائيلي، والاحرار المستقلون، وياحد » من جهة وبين الليكود من جهة اخرى.

١ ـ الحكومة

تشكل حكومة وحدة وطنية تشترك فيها كتل التجمع والليكود وكتل اخرى تختار الانضمام إلى الائتلاف بموجب هذا الاتفاق.

٢ ـ تشكل الحكومة وفقاً للمبادىء التالية:

أ: المساواة في عدد الوزراء بين التجمع والليكود.

ب: خلق توازن عن طريق ضم كتل اخرى بصورة لا تتكون معها أغلبية لهذا المعسكر على الاخر ولكن ضم كتلة « المفدال » لن يتم على حساب احد الجانبين ولن يعتبر خرقاً للتوازن.

ج: اذا اعتزل احد الوزراء لسبب ما العمل في الحكومة، فان حزبه هو الذي يختار الوزير الذي سيخلفه.

د: اذا توقف احد الوزراء عن العمل في الحكومة ولم يتم اختيار وزير خلف له كما هو وارد في الفقرة ج فان من حق الجانب الذي ينتمي الوزير إلى معسكره ان يضم وزيراً آخر بدلاً منه لكي يتم الحفاظ على التوازن بين المعسكرين.

٣ ـ تعمل الحكومة طبقاً للخطوط الاساسية الملحقة بهذا الاتفاق وتشكل جزءاً لا يتجزأ منه.

٤ ـ تزاول الحكومة عملها طيلة فترة عمل الكنيست الحادية عشرة أي حتى شهر تشرين الثاني ١٩٨٨.

٥ ـ طيلة الاشهر الخمسة والعشرين الاولى لعمل الحكومة يترأس الحكومة شمعون بيرس، ويكون اسحق شامير نائباً لرئيس الحكومة ووزيراً للخارجية، وطيلة الأشهر الخمسة والعشرين الباقية تستند رئاسة الحكومة إلى اسحق شامير، ويصبح شمعون بيرس نائباً لرئيس الحكومة ووزيراً للخارجية، ولهذا فانه سيعدل القانون الاساسي للحكومة بصورة تحدد مكانة وصلاحيات نائب رئيس الحكومة.

٦ ـ اذا تعذر على كل من شمعون بيرس او اسحق شامير لأي سبب كان القيام بعمله فان حزبه سيختار خلفه بموافقة الطرف الثاني.

٧ ـ تابعاً لما ورد اعلاه يزاول بقية أعضاء الحكومة اعمالهم دون تغيير طيلة عمل الحكومة.

٨ ـ رئيس الحكومة لا يستخدم صلاحياته لنقل وزير من منصبه كما هو وارد في البند الحادي والعشرين فقرة «أ» من قانون الحكومة طيلة عمل الحكومة الا بعد اخذ موافقة نائب رئيس الحكومة، ولكن هذه الموافقة لن تطلب في حالة ان الوزير المراد نقله ينتمي إلى المعسكر الذي ينتمي إليه رئيس الحكومة ورئيس الحكومة يستخدم هذه الصلاحية بالنسبة لوزير من معسكر نائبه اذا طلب نائبه ذلك.

٩ ـ من أجل اجراء عملية التبادل في المناصب كما هو وارد في البند الاول فقرة «٥» يستقيل شمعون بيرس من منصبه كرئيس للحكومة في نهاية الخمسة والعشرين شهراً الاولى لعمل الحكومة ويقوم التجمع والليكود معاً بتوصية رئيس الدولة بتكليف اسحق شامير برئاسة الحكومة الجديدةُ التي ستشكل بعد الخمسة والعشرين شهراً الاولى.

١٠ـ يلتزم اسحق شامير بتشكيل حكومة برئاسته طبقاً للنص الوارد في هذا الاتفاق.

١١ـ تعليمات هذا الاتفاق تنطبق أيضاً على الحكومة التي سيشكلها شامير.

١٢- تضم الحكومة ٢٥ وزيراً منهم ١٢ وزيراً لكل معسكر ووزيراً لحزب المفدال.

١٣- توزيعة الوزارات باستثناء مكتب رئيس الحكومة ونائب رئيس الحكومة ووزير الخارجية تكون على النحو التالي:

التجمع:

١ - وزارة الدفاع.
٢ - وزارة التربية والثقافة.
٣ - وزارة الزراعة.
٤ - وزارة الصحة.
٥ - وزارة الاستيعاب والهجرة.
٦ - وزارة الشرطة.
٧ - وزارة الاتصالات.
٨ - وزارة الطاقة والتأسيس.
٩ - وزارة الاقتصاد والتنسيق الوزاري.

الليكود:

١ - وزارة المالية.
٢ - وزارة العدل.
٣ - وزارة البناء والاسكان.
٤ - وزارة الصناعة والتجارة.
٥ - وزارة العمل والرفاه الاجتماعي
٦ - وزارة المواصلات.
٧ - وزارة السياحة.
٨ - وزارة العلوم والتطوير.
٩ - وزارة تستحدث بالاتفاق بين بيرس وشامير.

١٣/أ: كتل المفدال، شاس، وموراشاه، تنضم إلى الحكومة وتمثل كل واحدة

منها بوزيـر بلا وزارة. تسنـد وزارتـا الاديـان والداخليـة إلى رئيس الحكومة، وخلال شهر واحد يتفق رئيس الحكومة ونائبه على اقتسام هاتين الوارتين.

١٤ـ تشكل لجنة وزارية دائمة تسمى «المجلس» وتضم ١٠ وزراء خمسة من كل جانب.

١٥ـ من حق المجلس ان يبحث ويناقش المواضيع التالية:
أ: المواضيع التي هي من مسؤولية اللجنة الوزارية لشؤون الأمن ويعمل المجلس في هذه الحالة كلجنة وزارية لشؤون الأمن.
ب: المواضيع السياسية، والأمنية والاستيطـانيـة المشمـولـة بـالخطـوط الأساسية.
ج: كل موضوع يريد رئيس الحكومة او نائبه طرحه على المجلس.

١٦ـ أ: مفعول قرارات المجلس سيكون كمفعول قرارات اللجنة الوزارية لشؤون الأمن ولكن أي قرار يرد تحت المادة ٤١ (ج) من نظام عمل الحكومة سيكون بحاجة إلى موافقة نائب رئيس الحكومة بالاضافة إلى رئيس الحكومة. بالنسبة للمادة ٤٢ من نظام عمل الحكومة سيكون من حق رئيس الحكومة ان يطرح الموضوع للبحث من قبل الحكومة فقط بعد الحصول على موافقة نائبه.
ب: اذا اختلفت الاراء حول موضوع معين داخل المجلس فان الموضوع لن يطرح على كامل نصـاب الحكـومـة الا بموافقـة مشتركـة بين الرئيس ونائبه.
ج: اذا طرح موضوع للبحث أمام الحكومة واراد رئيس الحكومة او نائبه ان يبحث داخل المجلس فسيبحث فيه.

١٧ـ تشكل لجنة وزارية لشؤون الاقتصاد برئاسة وزير المالية وسيكون نائبه مندوباً عن التجمع.

١٨ـ تشكل لجنة ائتلافية لدراسة تغيير اسلوب الانتخابات وتعديل قانون

الانتخابات، ويترأس اللجنة مندوب التجمع، وأي تغيير على اسلوب الانتخابات وتعديل قانون الانتخابات، لن يتم الا بموافقة الطرفين.

١٩ـ تشكل لجنة وزارية لدراسة انتماء دائرة الاراضي الاسرائيلية.

٢٠ـ تشكل لجنة وزارية لدراسة مجالات وصلاحيات وزارة الاقتصاد والتنسيق الوزاري.

٢١ـ قرارات اللجان الوزارية الواردة في المادتين ١٩ و٢٠ تكون بمثابة توصيات فقط.

٢٢ـ يعمل في وزارة الدفاع نائب وزير من الليكود يكون مسؤولاً عن المواضيع المدنية التي يحددها وزير الدفاع بعد التشاور معه.

٢٣ـ في وزارة المالية يعمل نائب وزير من التجمع ليكون مسؤولاً عن مواضيع يحددها الوزير بعد التشاور معه.

٢٤ـ يعاد العمل بوزارة الشرطة.

٢٥ـ الحفاظ على مبدأ التتابع في قرارات الحكومة وحول هذا الموضوع يطلب من المستشار القانوني للحكومة ابداء رأيه

٢٦ـ يجري تعديل نظام عمل الحكومة ليكون ملائماً لتعليمات هذا الاتفاق.

٢ ـ الكنيست

اعضاء كتل التجمع والليكود يعملون طبقاً لنظام العمل الائتلافي على النحو التالي:

ادارة الائتلاف

١ ـ ادارة الائتلاف لا تستطيع البت بأي موضوع يطرح على الكنيست او على احدى لجانها اذا لاقى معارضة من احدى كتلتي التجمع والليكود.

٢ ـ تضم ادارة الائتلاف ٦ أعضاء من كتلة الليكود و ٦ أعضاء من كتلة

التجمع ومندوباً واحداً من كل كتلة اخرى مشتركة في الائتلاف.
خلال الأشهر الخمسة والعشرين الاولى من عمل الكنيست يكون ممثل الليكود رئيساً لإدارة الائتلاف ويكون ممثل التجمع نائباً له، وفي الخمسة والعشرين شهراً الأخيرة يتسلم مندوب التجمع رئاسة الادارة ويكون مندوب الليكود نائباً له.

٣ ـ اقتراحات لجدول الأعمال ومشاريع القوانين الخاصة

أ ـ يترتب على كل عضو يريد التقدم باقتراح لجدول اعمال الكنيست، ان يعرضه اولاً على رئيس الادارة، ويجب على الرئيس ان يستوضح موقف الوزير الذي يتعلق به الأمر، واذا لم يعترض الوزير او رئيس الادارة على الاقتراح، يقدم الاقتراح إلى رئيس الكنيست.

ب ـ اذا اراد عضو الائتلاف التقدم بمشروع قانون خاص عليه اولاً ان يطرحه للبحث أمام ادارة الكنيست، وتقوم ادارة الائتلاف بنقل مشروع القانون إلى الوزير المختص الذي يجب عليه ابداء موقفه خلال شهر واحد، واذا لم يعلن الوزير موقفه خلال شهر يقدم مشروع القانون إلى رئيس الكنيست، واذا ابدى الوزير رأيه ورفض المشروع تقوم ادارة الائتلاف بمناقشة الموضوع وتعطي قرارها النهائي حوله، واذا اعترض الرئيس او الوزير او احدى الكتل على الاقتراح فان من حق الكتلة التي ينتمي إليها العضو الذي تقدم بالمشروع ان تطلب مناقشة الموضوع من قبل ادارة الائتلاف.

ج ـ يصوت أعضاء كتل الائتلاف على جميع الاقتراحات التي تطرح على جدول أعمال الكنيست سواء كانت عادية او عاجلة وعلى مشاريع القوانين الخاصة بموجب قرار من ادارة الائتلاف او بموجب طلب من الوزير المختص اذا لم يكن أمام ادارة الائتلاف الوقت الكافي لمناقشتها.

٤ ـ ٢ تعديل أو تغيير بند في قانون

أ ـ أي عضو ائتلاف يريد ادخال تعديل او تغيير على بند في مشروع قانون يجب ان يبلغ ذلك إلى رئيس اللجنة او إلى مركز الائتلاف في اللجنة اذا كان رئيسها ليس عضواً في الائتلاف ويستطيع الرئيس او المركز ان يؤخر التصويت على البند المذكور، وفي نهاية جلسة اللجنة يجتمع أعضاء الائتلاف في اللجنة ويبتون في الاقتراح، واذا كان الموضوع مدار البحث ذا أهمية خاصة فان من حق كتلة المتقدم باقتراح التعديل او التغيير في مشروع القانون ان تطلب عرض الموضوع على ادارة الائتلاف للبت به باشتراك الوزير المختص.

ب ـ يجب على عضو الائتلاف ان يصوت على أي قانون تتقدم به الحكومة ولا يحق له الامتناع عن التصويت في جميع القراءات الثلاث للقوانين التي تقدمها الحكومة للكنيست.

ج ـ بالنسبة للمواضيع التي منحت لكتل الائتلاف حرية التصويت عليها طبقاً للقانون الانتقالي لعام ١٩٦١، فانه ستجرى مفاوضات داخل ادارة الائتلاف بموجب طلب احدى الكتل الممثلة فيها.

٥ ـ ٢ أ: تتبع الخطوات التالية بالنسبة لبعض المواضيع:

(١) مشروع قانون الاساس لعصو الكنيست يعامل بنفس المعاملة التي تعطى لمشروع القانون الخاص في الكنيست حسب المادة ٣و٢ (ب).

(٢) مشاريع القوانين الاساسية التي تبادر إلى سنها لجنة التشريع تتخذ بموافقة الجانبين.

ب: المحافظة على حق الامتناع عن التصويت لأسباب ضميرية ودينية بعد إجزاء استيضاح داخل الحكومة او داخل إدارة الائتلاف باستثناء ما يتعلق بالحفاظ على الوضع الراهن بالنسبة للشؤون الدينية.

٣ ـ عام

١ ـ ٣ ضم احزاب اخرى إلى الائتلاف، او ضم مندوبيها إلى الحكومة، بعد ان تحظى بثقة الحكومة يتم بموافقة طرفي الاتفاق.

٢ ـ ٣ ضمان الحفاظ على الوضع الراهن بالنسبة للشؤون الدينية وتعطى حرية تقديم مشاريع قوانين خاصة بالشؤون الدينية.
ويتقرر موعد مناقشة هذه القوانين اذا قدمت بالتشاور بين رئيس الحكومة ونائبيه.

٣ ـ ٣ الحفاظ على مستوى المخصصات المالية للتربية الحكومية والدينية، في المدارس ومؤسسات التعليم العالي والمدارس الدينية على اختلاف أنواعها.

٤ ـ ٣ ضمان مخصصات مالية مناسبة لحركات الاستيطان وحركات الشبيبة.

٥ ـ ٣ أي اتفاق بين احد طرفي هذا الاتفاق وكتلة اخرى لا يلزم الطرف الآخر للاتفاق.

الحكومات التي تعاقبت على السلطة

تشكلت في اسرائيل منذ اعلان قيام الدولة، وحتى الحكومة الحالية اثنتان وعشرون حكومة، ترأسها ثمانية رؤساء هم ديفيد بن غوريون، موشي شاريت، ليفي اشكول، غولدا مائير، اسحق رابين، مناحيم بيغن، اسحق شامير، شمعون بيريز. وقد اشتملت الحكومات الاسرائيلية على عدد من الوزراء تراوح بين ١٢ ـ ٢٥ وزيراً.

وفيما يلي قائمة بالحكومات التي تعاقبت على السلطة والوزراء الذين كانوا أعضاءها:

- الحكومة الإسرائيلية المؤقتة يوم إعلان قيام دولة إسرائيل ١٥ أيار ١٩٤٨.

١ ـ	دافيد بن غوريون	رئيس الوزراء ووزير الدفاع	ماباي
٢ ـ	موشي شاريت	وزير الخارجية	ماباي
٣ ـ	اليعازر كابلن	وزير المالية	ماباي

٤ ـ دافيد ريميز	وزير المواصلات	ماباي
٥ ـ موشي شابيرو	وزير الهجرة والصحة	مزراحي بوعيل مزراحي
٦ ـ اسحق ليفن	وزير الشؤون الاجتماعية	اغودات يسرائيل
٧ ـ يهوداليب ميمون	وزير الشؤون الدينية واضرار الحرب	مزراحي بوعيل مزراحي
٨ ـ اهارون زيسلينغ	وزير الزراعة	مابام
٩ ـ مردخاي بنتوف	وزير العمل والاشغال العامة	مابام
١٠ ـ اسحق غرونباوم	وزير الداخلية	صهيونيون عموميون
١١ ـ بيريز بيرنشتاين	وزير التحارة والصناعة	الأحرار
١٢ ـ بيهور شتريت	وزير الاقليات الوطنية	السفراديم
١٣ ـ بنحاس روزن	وزير العدل	عليه حدشاه

وقدمت هذه الحكومة استقالتها بتاريخ ١٩٤٩/٢/١٦ وذلك عندما تم انتخاب حاييم وايزمن رئيساً للدولة ، حيث بدأ مشاوراته لتشكيل اول حكومة دائمة .

– الحكومة الإسرائيلية الأولى من ٤٩/٣/٩ – ١٩٥٠/١٠/٣٠

١ ـ دافيد بن غوريون	رئيس الوزراء ووزير الدفاع	ماباي
٢ ـ موشي شاريت	وزير الخارجية	ماباي
٣ ـ اليعازر كابلن	وزير المالية والتجارة والصناعة	ماباي
٤ ـ غولدا مائير	وزيرة العمل والضمان الاجتماعي	ماباي
٥ ـ دوف جوزف	وزير التموين والزراعة	ماباي
٦ ـ دافيد ريميز	وزير المواصلات	ماباي
٧ ـ زالمان شازار	وزير التربية والتعليم	ماباي
٨ ـ موشي شابيرو	وزير الداخلية والهجرة والصحة	الجبهة الدينية التوراتية
٩ ـ يهوداليب ميمون	وزير الشؤون الدينية	الجبهة الدينية التوراتية
١٠ ـ اسحق ليفن	وزير الشؤون الاجتماعية	الجبهة الدينية التوراتية
١١ ـ بنحاس روزن	وزير العدل	التقدميون

١٢ ـ بيهور شتريت وزير البوليس السفردايم

استقالت هذه الحكومة في أعقاب أزمة التعليم الخاص بالمهاجرين الجدد، وذلك عندما طلبت الأحزاب الدينية الحصول على تأييد وتأثير أكبر وتوزيع عادل وأكثر المهاجرين لتيارات واتجاهات التعليم المختلفة.

– الحكومة الإسرائيلية الثانية من ٣٠/١٠/١٩٥٠ ـ ٨/١٠/١٩٥١

١ ـ دافيد بن غوريون	رئيس الوزراء ووزير الدفاع	ماباي
٢ ـ موشي شاريت	وزير الخارجية	ماباي
٣ ـ اليعازر كابلن	وزير المالية	ماباي
٤ ـ غولدا مائير	وزيرة العمل والضمان الاجتماعي	ماباي
٥ ـ بنحاس لافون	وزير الزراعة	ماباي
٦ ـ دافيد ريميز	وزير التربية والتعليم	ماباي
٧ ـ دوف جوزف	وزير النقل	ماباي
٨ ـ موشي شابيرو	وزير الداخلية والهجرة والصحة	الجبهة الدينية التوراتية
٩ ـ يهوداليب ميمون	وزير الشؤون الدينية	الجبهة الدينية التوراتية
١٠ ـ اسحق ليفن	وزير الشؤون الاجتماعية	الجبهة الدينية التوراتية
١١ ـ جاكوب غيري	وزير التجارة والصناعة	التقدميون
١٢ ـ بنحاس روزن	وزير العدل	التقدميون
١٣ ـ بيهور شتريت	وزير البوليس	السفراديم

وقد حلت هذه الحكومة بسبب أزمة التعليم، وذلك عندما رفعت الكنيست اقتراحاً مقدماً من قبل وزير التربية والتعليم ديفيد ريمز بشأن تسجيل الأطفال للمدارس. وفي نفس اليوم قدم بن غوريون استقالته، ولكن الحكومة بقيت تمارس مهامهاالحكومية، كحكومة انتقالية لمدة ثمانية أشهر.

– الحكومة الإسرائيلية الثالثة من ٨/١٠/١٩٥١ ـ ٢٣/١٢/١٩٥٢

١ ـ دافيد بن غوريون رئيس الوزراء ووزير الدفاع ماباي

٢ ـ موشي شاريت	وزير الخارجية	ماباي
٣ ـ دوف جوزف	وزير التجارة والصناعه والعدل	ماباي
٤ ـ اليعازر كابلن	وزير المالية	ماباي
٥ ـ ليفي اشكول	وزير الزراعة والإنماء	ماباي
٦ ـ غولدا مائير	وزيرة العمل	ماباي
٧ ـ بيزيون دينور	وزير التربية والتعليم	ماباي
٨ ـ بيهور شتريت	وزير البوليس	ماباي
٩ ـ بيُريز نفتالي	وزير بلا وزارة	ماباي
١٠ ـ موشي شابيرو	وزير الداخلية والشؤون الدينية	هبوعيل همزراحي ـ مزراحي
١١ ـ اسحق ليفن	وزير الشؤون الاجتماعية	اغودات إسرائيل
١٢ ـ ديفيد بنحاس	وزير المواصلات	هبوعيل مزراحي ـ مزراحي
١٣ ـ جوزف ببرغ	وزير الصحة	هبوعيل مزراحي ـ مزراحي

وقد حل حايم كوهين محل دوف جوزيف في وزارة العدل في ١٩٥٢/٦/٢٢ كما استقال اليعازر كابلن ١٩٥٢/٦/٢٢ بسبب مرضه وحل محله ليفي اشكول. وحل بيريز نفتالي الوزير بلا وزارة محل اشكول في وزارة الزراعة والإنماء كما استقال اسحق ليفي في ١٩٥٢/٩/١٨. وفي ١٩٥٢/٨/١٦ توفي دافيد بنحاس وفي ١٩٥٢/١١/٣ تولى الحاخام مردخاي نوروك وزارة البريد والبرق والهاتف. وأخيراً استقالت الحكومة في أعقاب أزمة التعليم مرة اخرى والتي أثارها حزب مزراحي.

ـ الحكومة الإسرائيلية الرابعة من ١٩٥٢/١٢/٢٣ ـ ١٩٥٤/١/٢٦

١ ـ دافيد بن غوريون	رئيس الوزراء ووزير الدفاع	ماباي
٢ ـ موشي شاريت	وزير الخارجية	ماباي

٣ ـ	ليفي اشكول	وزير المالية	ماباي
٤ ـ	غولدا مائير	وزيرة العمل	ماباي
٥ ـ	بنزيون دينور	وزير التربية والتعليم	ماباي
٦ ـ	بيريز نفتالي	وزير الزراعة والإنماء	ماباي
٧ ـ	بيهور شتريت	وزير البوليس	ماباي
٨ ـ	دوف جوزف	وزير بلا وزارة	ماباي
٩ ـ	بنحاس لافون	وزير بلا وزارة	ماباي
١٠ ـ	إسرائيل روكاك	وزير الداخلية	ماباي
١١ ـ	بيريز بيرنشتاين	وزير التجارة والصناعة	صهيونيون عموميون
١٢ ـ	جوزف سافير	وزير الصحة	صهيونيون عموميون
١٣ ـ	جوزف سرلين	وزير المواصلات	صهيونيون عموميون
١٤ ـ	بنحاس روزن	وزير العدل	التقدميون
١٥ ـ	موشي شابيرو	وزير الشؤون الاجتماعية والدينية	هبوعيل همزراحي
١٦ ـ	جوزف بيرغ	وزير البريد والبرق	هبوعيل همزراحي

استقال بن غوريون في ١٩٥٣/١١/٨. وقد أصبح موشي شاريت رئيساً للحكومة بالوكالة في ١٩٥٣/١٢/٧، بالإضافة إلى مسؤولية وزارة الخارجية. حل بنحاس لافون محل بن غوريون في وزارة الدفاع. كما شهدت هذه الحكومة استقالة الصهيونيين العموميين في أول أيار بسبب رفع الأعلام الحمراء على المدارس، ولكنهم عادوا إلى الحكومة في بداية شهر حزيران (يونيو). وتعتبر استقالة رئيس الحكومة بمثابة استقالة للحكومة بكاملها.

ـ الحكومة الإسرائيلية الخامسة من ١٩٥٤/١/٢٦ ـ ١٩٥٥/٦/٢٩

١ ـ	موشي شاريت	رئيس الوزراء ووزير الخارجية	ماباي
٢ ـ	ليفي اشكول	وزير المالية	ماباي
٣ ـ	بنحاس لافون	وزير الدفاع	ماباي

٤	ـ دوف جوزف	وزير الإنماء	ماباي
٥	ـ غولدا مائير	وزيرة العمل	ماباي
٦	ـ بيريز نفتالي	وزير الزراعة	ماباي
٧	ـ بنزيون دينور	وزير التربية والتعليم	ماباي
٨	ـ بيهور شتريت	وزير البوليس	ماباي
٩	ـ زالمان آران	وزير بلا وزارة	ماباي
١٠	ـ بيريز بيرنشتاين	وزير التجارة والصناعة	صهيونيون عموميون
١١	ـ جوزف سرلين	وزير الصحة	صهيونيون عموميون
١٢	ـ جوزف سافير	وزير المواصلات	صهيونيون عموميون
١٣	ـ إسرائيل روكاك	وزير الداخلية	صهيونيون عموميون
١٤	ـ جوزف بيرغ	وزير البريد	هبوعيل همزراحي ـ همزراحي
١٥	ـ موشي شابيرو	وزير الشؤون الاجتماعية والدينية	هبوعيل همزراحي ـ همزراحي
١٦	ـ بنحاس روزن	وزير العدل	تقدميون

حل ديفيد بن غوريون محل بنحاس لافون كوزير للدفاع ابتداء من تاريخ ١٩٥٥/٢/١٧ وأصبح لافون وزيراً بلا وزارة. كما دخل بنحاس روزن الوزارة بتاريخ ١٩٥٤/٢/١ . وقد استقالت هذه الحكومة عندما امتنع الصهيونيون العموميون عن التصويت على مشروع قرار لحجب الثقة عن الحكومة، وكان مشروع القرار قدم بسبب مهمة الدكتور إسرائيل كتسنر وكان هذا الموضوع قد تسبب في قدح وذم لفترة طويلة، لكن هذا الأمر لم يتسبب في استقالة الوزراء الذين امتنعوا عن التصويت ولعدم وجود إمكانية لإقالتهم فقد قدم شاريت استقالته لرئيس الدولة، وبهذا استقالت الحكومة كاملة.

ـ الحكومة الإسرائيلية السادسة من ١٩٥٥/٦/٢٩ ـ ١٩٥٥/١١/٣

١ ـ موشي شاريت رئيس الوزراء ووزير الخارجية ماباي

٢	ـ ليفي اشكول	وزير المالية	ماباي
٣	ـ دافيد بن غوريون	وزير الدفاع	ماباي
٤	ـ دوف جوزف	وزير الإنماء والصحة	ماباي
٥	ـ غولدا مائير	وزيرة العمل	ماباي
٦	ـ بيريز نفتالي	وزير الزراعة والتجارة والصناعة	ماباي
٧	ـ بنزيون دينور	وزير التربية والتعليم	ماباي
٨	ـ بيهور شتريت	وزير البوليس	ماباي
٩	ـ زالمان آران	وزير المواصلات	ماباي
١٠	ـ بنحاس لافون	وزير بلا وزارة	ماباي
١١	ـ جوزف بيرغ	وزير البريد	هبوعيل همزراحي ـ همزراحي
١٢	ـ موشي شابيرو	وزير الشؤون الاجتماعية والدينية والداخلية	هبوعيل همزراحي ـ همزراحي
١٣	ـ بنحاس روزن	وزير العدل	تقدميون

عملت هذه الحكومة كحكومة انتقالية إلى أن قامت الكنيست الجديدة.

ـ الحكومة الإسرائيلية السابعة من ١٩٥٥/١١/٩ ـ ١٩٥٨/١/٧

١	ـ دافيد بن غوريون	رئيس الوزراء ووزير الدفاع	ماباي
٢	ـ موشي شاريت	وزير الخارجية	ماباي
٣	ـ ليفي اشكول	وزير المالية	ماباي
٤	ـ بنحاس سابير	وزير التجارة والصناعة	ماباي
٥	ـ غولدا مائير	وزيرة العمل	ماباي
٦	ـ كاديش لوز	وزير الزراعة	ماباي
٧	ـ زالمان آران	وزير التربية والتعليم	ماباي
٨	ـ بيريز نفتالي	وزير بلا وزارة	ماباي

٩ ـ بيهور شتريت	وزير البوليس	ماباي
١٠ ـ إسرائيل باريهودا	وزير الداخلية	أحدوت هعفودا[١]
١١ ـ موشي كارمل	وزير النقل	أحدوت هعفودا
١٢ ـ مردخاي بنتوف	وزير إنماء	مابام
١٣ ـ إسرائيل بارزيلاي	وزير الصحة	مابام
١٤ ـ جوزف بيرغ	وزير البريد	هبوعيل همزراحي ـ همزراحي
١٥ ـ موشي شابيرو	وزير الشؤون الاجتماعية والدينية	هبوعيل همزراحي ـ همزراحي
١٦ ـ بنحاس روزن	وزير العدل	تقدميون

وقد استقال موشي شاريت في حزيران عام ١٩٥٦، حيث حلت غولدا مائير محل شاريت في وزارة الخارجية. كما حل مردخاي نامير محل مائير في وزارة العمل. وقدم بن غوريون استقالته بسبب تسريب وزراء حزب أحدوت هعفودا تفاصيل الرحلة السرية لرئيس الأركان حينئذٍ موشي ديان لألمانيا. وبسبب تقديم استقاله بن غوريون فقد استقالت الحكومة بكاملها.

ـ الحكومة الإسرائيلية الثامنة من ١٩٥٨/١/٧ ـ ١٩٥٩/١٢/١٦

١ ـ دافيد بن غوريون	رئيس الوزراء ووزير الدفاع	ماباي
٢ ـ زالمان آران	وزير التربية والتعليم	ماباي
٣ ـ ليفي اشكول	وزير المالية	ماباي
٤ ـ كاديش لوز	وزير الزراعة	ماباي
٥ ـ غولدا مائير	وزيرة الخارجية	ماباي
٦ ـ مردخاي نامير	وزير العمل	ماباي
٧ ـ بيريز نفتالي	وزير بلا وزارة	ماباي
٨ ـ بنحاس سابير	وزير التجارة والصناعة	ماباي
٩ ـ بيهور شتريت	وزير البوليس	ماباي

١٠ ـ إسرائيل باريهودا	وزير الداخلية	أحدوت هعفودا
١١ ـ موشي كارمل	وزير النقل والمواصلات	أحدوت هعفودا
١٢ ـ إسرائيل بارزيلاي	وزير الصحة	مابام
١٣ ـ مردخاي بنتوف	وزير الإنماء	مابام
١٤ ـ جوزف بيرغ	وزير البريد	هبوعيل همزراحي - همزراحي
١٥ ـ موشي شابيرو	وزير الشؤون الاجتماعية والدينية	هبوعيل همزراحي - همزراحي
١٦ ـ بنحاس روزن	وزير العدل	تقدميون

وقد استقالت هذه الحكومة عندما قام حزبا المابام وأحدوت هعفودا بالتصويت ضد الحكومة على أثر موضوع بيع السلاح إلى ألمانيا الغربية. وقد بقيت هذه الحكومة تعمل كحكومة انتقالية حوالي خمسة شهور ونصف.

- الحكومة الإسرائيلية التاسعة ١٦/١٢/١٩٥٩ - ٢/١١/١٩٦١

١ ـ دافيد بن غوريون	رئيس الوزراء ووزير الدفاع	ماباي
٢ ـ غولدا مائير	وزيرة الخارجية	ماباي
٣ ـ ليفي اشكول	وزير المالية	ماباي
٤ ـ بنحاس سابير	وزير التجارة والصناعة	ماباي
٥ ـ زالمان آران	وزير التربية والتعليم	ماباي
٦ ـ بيهور شتريت	وزير البوليس	ماباي
٧ ـ موشي ديان	وزير الزراعة	ماباي
٨ ـ غيورا جوزفتال	وزير العمل	ماباي
٩ ـ أبا ايبان	وزير بلا وزارة	ماباي
١٠ ـ موشي شابيرو	وزير الداخلية	مفدال
١١ ـ جوزف بيرغ	وزير الشؤون الاجتماعية	مفدال
١٢ ـ مردخاي بنتوف	وزير الإنماء	مابام

١٣ ـ إسرائيل بارزيلاي وزير الصحة مابام
١٤ ـ اسحق بن اخارون وزير المواصلات أحدوت هعفودا
١٥ ـ بنحاس روزن وزير العدل تقدميون
١٦ ـ جاكوب تولدانو وزير الشؤون الدينية بوعلي أغودات اسرائيل

استقال زالمان آران في آذار ١٩٦٠ وحل محله أبا ايبان في وزارة التربية والتعليم في ١٩٦٠/٧/٣١. واستلم بن غوريون الوزراة بين استقالة آران واستلام ايبان.

وقد تشكلت أغلبية في الكنيست ضد بن غوريون بسبب فضيحة لافون، وكان السؤال هو من صادق على ضرب المؤسسات الأمريكية في القاهرة من قبل شبكة تخريب إسرائيل وبعد أن استقالت الحكومة ظلت تعمل كحكومة انتقالية طيلة عشرة أشهر.

ـ الحكومة الإسرائيلية العاشرة من ١٩٦١/١١/٢ ـ ١٩٦٣/٦/٢٦

١ ـ دافيد بن غوريون رئيس الوزراء ووزير الدفاع ماباي
٢ ـ غولدا مائير وزيرة الخارجية ماباي
٣ ـ ليفي اشكول وزير المالية ماباي
٤ ـ دوف جوزف وزير العدل ماباي
٥ ـ بنحاس سابير وزير التجارة والصناعة ماباي
٦ ـ أبا ايبان وزير التربية والتعليم ماباي
٧ ـ موشي ديان وزير الزراعة ماباي
٨ ـ غيورا جوزفتال وزير الإنماء والإسكان ماباي
٩ ـ بيهور شتريت وزير البوليس ماباي
١٠ ـ الياهو ساسون وزير البريد ماباي
١١ ـ يوسف الموجي وزير بلا وزارة ماباي
١٢ ـ موشي شابيرو وزير الداخلية والصحة مفدال

١٣ ـ جوزف بيرغ	وزير الشؤون الاجتماعية	مفدال
١٤ ـ زايره فارهفتيك	وزير الشؤون الدينية	مفدال
١٥ ـ ييغال آلون	وزير العمل	أحدوت هعفودا
١٦ ـ اسحق بن آهارون	وزير النقل	أحدوت هعفودا

تم تعيين إسرائيل باريهودا في ١٩٦٢/٥/٢٧ كوزير للنقل بدلاً من الوزير إسحق بن اهارون. وقد استقال بن غوريون نهائياً بعد أن فقد التغطية الكافية من قبل حزبه في فضيحة لافون.

ـ الحكومة الإسرائيلية الحادية عشرة من ١٩٦٣/٦/٢٦ ـ ١٩٦٤/١٢/١٥

١ ـ ليفي اشكول	رئيس الوزراء ووزير الدفاع	ماباي
٢ ـ أبا ايبان	نائب رئيس الوزراء	ماباي
٣ ـ غولدا مائير	وزيرة الخارجية	ماباي
٤ ـ بنحاس سابير	وزير المالية والتجارة والصناعة	ماباي
٥ ـ زالمان آران	وزير التربية والتعليم	ماباي
٦ ـ دوف جوزف	وزير العدل	ماباي
٧ ـ موشي ديان	وزير الزراعة	ماباي
٨ ـ يوسف الموجي	وزير الإنماء والإسكان	ماباي
٩ ـ بيهور شتريت	وزير البوليس	ماباي
١٠ ـ الياهو ساسون	وزير البريد	ماباي
١١ ـ اكيفا كوفرين	وزير بلا وزارة	ماباي
١٢ ـ موشي شابيرو	وزير الداخلية والصحة	مفدال
١٣ ـ جوزف بيرغ	وزير الشؤون الاجتماعية	مفدال
١٤ ـ زايره فارهفتيك	وزير الشؤون الدينية	مفدال
١٥ ـ إسرائيل باريهودا	وزير النقل	أحدوت هعفودا
١٦ ـ إيغال آلون	وزير العمل	أحدوت هعفودا

استقال ديان من منصبه وتم تعيين حايم جفاتي بدلاً عنه. وكان قد دخل

أكيفا كوفرين الوزارة في ١٩٦٣/١٢/٦ . وقد استقالت هذه الحكومة بسبب قضية لافون أيضاً.

- الحكومة الإسرائيلية الثانية عشرة من ١٩٦٤/١٢/٢٣ - ١٩٦٦/١/١٢

١ - ليفي اشكول	رئيس الوزراء ووزير الدفاع	ماباي
٢ - أبا ايبان	نائب رئيس الوزراء	ماباي
٣ - غولدا مائير	وزيرة الخارجية	ماباي
٤ - بنحاس سابير	وزير المالية والتجارة والصناعة	ماباي
٥ - زالمان آران	وزير التربية والتعليم	ماباي
٦ - دوف جوزف	وزير العدل	ماباي
٧ - حاييم غفاتي	وزير الزراعة	ماباي
٨ - يوسف الموجي	وزير الإنماء والإسكان	ماباي
٩ - بيهور شتريت	وزير البوليس	ماباي
١٠ - الياهو ساسون	وزير البريد	ماباي
١١ - أكيفا كوفرين	وزير السياحة	ماباي
١٢ - موشي شابيرو	وزير الداخلية والصحة	مفدال
١٣ - جوزف بيرغ	وزير الشؤون الاجتماعية	مفدال
١٤ - زايره فارهفتيك	وزير الشؤون الدينية	مفدال
١٥ - إسرائيل باريهودا	وزير النقل	أحدوت هعفودا
١٦ - إيغال آلون	وزير العمل	أحدوت هعفودا

حل حاييم تسادوك محل بنحاس سابير في وزارة التجارة والصناعة وتولى سابير وزارة الإنماء والإسكان بدلاً عن يوسف الموجي بتاريخ ١٩٦٥/٥/٢٣ ، الذي استقال في ١٩٦٥/٥/٢٠ وقد خرج من الوزارة إسرائيل باريهودا بسبب وفاته في ١٩٦٥/٥/٤ وحل محله في الوزارة موشي كارمل.

استقالت هذه الحكومة عندما تشكلت الكنيست السادسة.

- الحكومة الإسرائيلية الثالثة عشرة من ١٩٦٦/١/١٢ - ١٩٦٧/٦/٥ .

١ -	ليفي اشكول	رئيس الوزراء ووزير الدفاع	معراخ (ماباي وأحدوت هعفودا)
٢ -	أبا ايبان	وزير الخارجية	معراخ
٣ -	بنحاس سابير	وزير المالية	معراخ
٤ -	زالمان آران	وزير التربية والتعليم	معراخ
٥ -	حاييم غفاتي	وزير الزراعة	معراخ
٦ -	الياهو ساسون	وزير البريد	معراخ
٧ -	جاكوب شابيرو	وزير العدل	معراخ
٨ -	بيهور شتريت	وزير البوليس	معراخ
٩ -	حاييم آلون	وزير التجارة والصناعة	معراخ
١٠ -	إيغال آلون	وزير العمل	معراخ
١١ -	موشي كارمل	وزير النقل	معراخ
١٢ -	إسرائيل غاليلي	وزير بلا وزارة	معراخ
١٣ -	موشي شابيرو	وزير الداخلية	مفدال
١٤ -	جوزف بيرغ	وزير الشؤون الاجتماعية	مفدال
١٥ -	زيراه مارهفتيك	وزير الشؤون الدينية	مفدال
١٦ -	إسرائيل بارزيلاي	وزير الصحة	مابام
١٧ -	مردخاي بنتوف	وزير الإسكان	مابام
١٨ -	موشي كول	وزير الإنماء والسياحة	الليبراليون المستقلون

استقالت هذه الحكومة بعد ازدياد الضغوطات عليها مطالبة إياها بالاستقالة لإفساح المجال لتشكيل حكومة وحدة وطنية عشية حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧.

- الحكومة الإسرائيلية الرابعة عشرة من ١٩٦٧/٦/٥ - ١٩٦٩/٣/١٧

١ -	ليفي اشكول	رئيس الحكومة	معراخ (حزب العمل

			الذي ضم أحدوت هعفودا، رافي، ومابام)
٢ ـ	يبغال آلون	نائب رئيس الوزراء ووزير الاستيعاب والمهاجرين	معراخ
٣ ـ	يوسف الموجي	وزير العمل	معراخ
٤ ـ	زلمان اران	وزير التعليم والثقافة	معراخ
٥ ـ	إسرائيل بارزيلاي	وزير الصحة	معراخ
٦ ـ	مناحيم بيغن	وزير بلا حقيبة	جاحل (حيروت والأحرار)
٧ ـ	مردخاي بنطوف	وزير الإسكان	معراخ
٨ ـ	يوسف بورغ	وزير الشؤون الاجتماعية	مفدال
٩ ـ	موشي كارمل	وزير النقل والمواصلات	مغراخ
١٠ ـ	موشي ديان	وزير الدفاع	معراخ
١١ ـ	أبا ايبن	وزير الخارجية	معراخ
١٢ ـ	إسرائيل جليلي	وزير بلا حقيبة	معراخ
١٣ ـ	حاييم جفاتي	وزير الزراعة	معراخ
١٤ ـ	موشي كول	وزير التنمية والسياحة	الأحرار المستقلون
١٥ ـ	يوسف سافير	وزير بلا حقيبة	جاحل
١٦ ـ	بنحاس سابير	وزير بلا حقيبة	.معراخ
١٧ ـ	الياهو ساسون	وزير الشرطة	معراخ
١٨ ـ	حاييم موشي شابيرا	وزير الداخلية	مفدال
١٩ ـ	يعقوب شمشون شابيرا	وزير العدل	معراخ
٢٠ ـ	زئيف شيريف	وزير المالية والتجارة والصناعة	معراخ
٢١ ـ	زايره فارهفتيك	وزير الشؤون الدينية	معراخ
٢١ ـ	إسرائيل يشعياهو	وزير البريد	معراخ

بعد وفاة رئيس الحكومة ليفي اشكول في ١٩٦٩/٢/٢٦ فقد تحولت هذه الحكومة إلى حكومة انتقالية.

- الحكومة الإسرائيلية الخامسة عشرة من ١٩٦٩/٣/١٧ - ١٩٦٩/١٢/١٥

١ -	غولدا مائير	رئيسة الوزراء	معراخ
٢ -	ييغال آلون	نائب رئيس الوزراء ووزير الاستيعاب والمهاجرين	معراخ
٣ -	يوسف الموجي	وزير العمل	معراخ
٤ -	زالمان اران	وزير التعليم والثقافة	معراخ
٥ -	إسرائيل بارزيلاي	وزير الصحة	معراخ
٦ -	مناحيم بيغن	وزير بلا حقيبة	جاحل (الأحرار وحيروت)
٧ -	مردخاي بنطوف	وزير الإسكان	معراخ
٨ -	يوسف بورغ	وزير الشؤون الاجتماعية	مفدال
٩ -	موشي كارمل	وزير النقل والمواصلات	معراخ
١٠ -	موشي ديان	وزير الدفاع	معراخ
١١ -	أبا ايبن	وزير الخارجية	معراخ
١٢ -	إسرائيل جليلي	وزير بلا حقيبة	معراخ
١٣ -	حاييم جفاتي	وزير الزراعة	معراخ
١٤ -	موشي كول	وزير التنمية والسياحة	الأحرار المستقلون
١٥ -	يوسف سافير	وزير بلا حقيبة	جاحل
١٦ -	بنحاس سابير	وزير بلا حقيبة	معراخ
١٧ -	الياهو ساسون	وزير الشرطة	معراخ
١٨ -	حاييم موشي شابيرا	وزير الداخلية	مفدال
١٩ -	يعقوب شمشون شابيرا	وزير العدل	معراخ
٢٠ -	زئيف شاريف	وزير المالية والتجارة والصناعة	معراخ
٢١ -	زايره فارهفتيك	وزير الشؤون الدينية	معراخ

٢٢ ـ إسرائيل يشعياهو وزير البريد معراخ

وقد ظلت هذه الحكومة حتى الانتخابات العامة للكنيست السابعة التي جرت في ١٩٦٩/١٠/٢٨.

ـ الحكومة الإسرائيلية السادسة عشرة من ١٩٦٩/١٢/١٥ - ١٩٧٤/٣/١٠.

١ ـ غولدا مائير	رئيسة الحكومة	معراخ
٢ ـ ييغال آلون	نائب رئيسة الحكومة ووزير المعارف والثقافة	معراخ
٣ ـ أبا ايبان	وزير الخارجية	معراخ
٤ ـ يوسف الموجي	وزير العمل	معراخ
٥ ـ مناحيم بيغن	وزير دون وزارة	جاحل
٦ ـ يوسف بورغ	وزير الشؤون الاجتماعية	مفدال
٧ ـ إسرائيل برزيلاي	وزير دون وزارة	معراخ
٨ ـ حاييم جفاتي	وزير الزراعة	معراخ
٩ ـ إسرائيل جليلي	وزير دون وزارة (مسؤول عن الإعلام)	معراخ
١٠ ـ ارييه دولتشين	وزير دون وزاوة	جاحل
١١ ـ موشي ديان	وزير الدفاع	معراخ
١٢ ـ شلومو هيلل	وزير الشرطة	معراخ
١٣ ـ عيزر وايزمن	وزير المواصلات	جاحل
١٤ ـ زايره فارهفتيك	وزير الأديان	مفدال
١٥ ـ حاييم لنداو	وزير التنمية	جاحل
١٦ ـ يوسف سابير	وزير التجارة والصناعة	جاحل
١٧ ـ بنحاس سابير	وزير المالية	معراخ
١٨ ـ شمعون بيريز	وزير دون وزارة (وزير الاستيعاب مؤقتاً)	معراخ

١٩ ـ موشي كول	وزير السياحة	الليبراليون المستقلون
٢٠ ـ اليمليخ ريملط	وزير البريد	جاحل
٢١ ـ فيكتور شمطوف	وزير الصحة	معراخ
٢٢ ـ حايم موشي شابيرا	وزير الداخلية	مفدال
٢٣ ـ يعقوب شمشون شابيرا	وزير العدل	معراخ
٢٤ ـ زئيف شيريف	وزير الإسكان	معراخ

انسحب وزراء «جاحل» في آب (اغسطس) عام ١٩٧٠ في أعقاب موافقة الحكومة على قرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن بعد انسحاب جاحل (كتلة حيروت ـ الأحرار) من الائتلاف الحكومي، وانهيار «حكومة التكتل الوطني» الموسعة، استقر تركيب الحكومة الإسرائيلية، على الائتلاف التقليدي بين المعراخ والمفدال وحزب الأحرار المستقلين بحسب التشكيلة التالية:

١ ـ غولدا مائير	رئيسة الحكومة	معراخ
٢ ـ ييغال آلون	نائب رئيسة الحكومة ووزير المعارف والثقافة	معراخ
٣ ـ أبا ايبن	وزير الخارجية	معراخ
٤ ـ يوسف الموجي	وزير العمل	معراخ
٥ ـ يوسف بورغ	وزير الداخليّة	مفدال
٦ ـ حايم جفاتي	وزير الزراعة والتنمية	معراخ
٧ ـ إسرائيل جليلي	وزير بدون حقيبة	معراخ
٨ ـ موشي ديان	وزير الدفاع	معراخ
٩ ـ شلومو هيلل	وزير الشرطة	معراخ
١٠ ـ زايره فارهفتيك	وزير الأديان	معراخ
١١ ـ ميخائيل حزاني	وزير الشؤون الإجتماعية	مفدال
١٢ ـ بنحاس سابير	وزير المالية ووزير التجارة والصناعة	معراخ

١٣ ـ ناتان بيليد	وزير استيعاب المهاجرين	معراخ
١٤ ـ شمعون بيريز	وزير المواصلات والاتصالات	معراخ
١٥ ـ موشي كول	وزير السياحة	الأحرار المستقلون
١٦ ـ فيكتور شمطوف	وزير الصحة	معراخ
١٧ ـ يعقوب شمشون شابيرا	وزير العدل	معراخ
١٨ ـ زئيف شيريف	وزير الإسكان	معراخ

وفي ١٩٧٣/١١/١ استقال يعقوب شابيرا من وزارة العدلية حيث تولت مائير هذه الوزراة. وقد ظلت هذه الحكومة تعمل إلى ما بعد انتخابات الكنيست الثامنة التي تم تأجيلها لمدة شهرين بسبب حرب عام ١٩٧٣ .

ـ الحكومة الإسرائيلية السابعة عشرة من ١٩٧٤/٣/١٠ ـ ١٩٧٤/٦/٣ .

١ ـ غولدا مائير	رئيسة الحكومة	معراخ
٢ ـ ييغال آلون	نائب رئيسة الحكومة ووزير المعارف والثقافة	معراخ
٣ ـ أبا ايبن	وزير الخارجية	معراخ
٤ ـ اهارون اوزان	وزير الاتصال	معراخ
٥ ـ يوسف بورغ	وزير الداخلية	مفدال
٦ ـ حاييم بارليف	وزير التجارة والصناعة والإنماء	معراخ
٧ ـ حاييم جفاتي	وزير الزراعة	معراخ
٨ ـ إسرائيل جليلي	وزير بلا حقيبة	معراخ
٩ ـ موشي ديان	وزير الدفاع	معراخ
١٠ ـ جدعون هاوزنر	وزير بلا حقيبة	الأحرار المستقلون
١١ ـ شلومو هيلل	وزير الشرطة	معراخ
١٢ ـ ميخائيل حزاني	وزير الشؤون الاجتماعية	مفدال
١٣ ـ اهارون ياريف	وزير المواصلات	معراخ

١٤ ـ بنحاس سابير	وزير المالية	معراخ
١٥ ـ شمعون بيريز	وزير الإعلام	معراخ
١٦ ـ حاييم تسادوك	وزير العدل	معراخ
١٧ ـ موشيه كول	وزير السياحة	الأحرار المستقلون
١٨ ـ اسحق رابين	وزير العمل	معراخ
١٩ ـ يهوشواع رابينوفيتش	وزير الإسكان	معراخ
٢٠ ـ شلومو روزن	وزير استيعاب المهاجرين	معراخ
٢١ ـ اسحق رافائيل	وزير الأديان	مفدال
٢٢ ـ فيكتور شمطوف	وزير الصحة	معراخ

استقالت هذه الحكومة في أعقاب ازدياد النقد ضد الحكومة على أثر التقصير الذي حدث في حرب ١٩٧٣ وغياب التأييد الكافي لها في الائتلاف.

ـ الحكومة الإسرائيلية الثامنة عشرة من ١٩٧٤/٦/٣ ـ ١٩٧٧/٦/٢٠

١ ـ إسحق رابين	رئيس الحكومة	معراخ
٢ ـ ييغال آلون	نائب رئيس الحكومة ووزير الخارجية	معراخ
٣ ـ اهارون اوزان	وزير الزراعة والاتصال	معراخ
٤ ـ يوسف بورغ	وزير الداخلية	مفدال
٥ ـ حاييم بارليف	وزير التجارة والصناعة والإنماء	معراخ
٦ ـ موشيه برعم	وزير العمل	معراخ
٧ ـ إسرائيل جليلي	وزير بلا حقيبة	معراخ
٨ ـ جدعون هاوزنر	وزير بلا حقيبة	ألأحرار المستقلون
٩ ـ شلومو هيلل	وزير الشرطة	معراخ
١٠ ـ ميخائيل حزاني	وزير الشؤون الاجتماعية	مفدال
١١ ـ اهارون يدلين	وزير المعارف والثقافة	معراخ

١٢ ـ جاد يعقوبي	وزير المواصلات	معراخ
١٣ ـ اهارون ياريف	وزير الإعلام	معراخ
١٤ ـ ابراهام عوفز	وزير الإسكان	معراخ
١٥ ـ شمعون بيريز	وزير الدفاع	معراخ
١٦ ـ حاييم تسادوك	وزير العدل	معراخ
١٧ ـ موشيه كول	وزير السياحة	ألأحرار المستقلون
١٨ ـ يهوشواع رابينوفيتش	وزير المالية	معراخ
١٩ ـ شلومو روزن	وزير استيعاب المهاجرين	معراخ
٢٠ ـ إسحق رافائيل	وزير الأديان	مفدال
٢١ ـ فيكتور شمطوف	وزير الصحة	معراخ

استقال اهارون ياريف من الحكومة في ١٩٧٥/١/٢١. كما توفي ميخائيل حزاني في ١٩٧٥/٧/٢ وحل محله زفولون هامر في ١٩٧٥/١١/٤ وفي ١٩٧٦/١٢/١٩ تم إقالة وزراء المفدال وهم يوسف بورغ وميخائيل حزاني وإسحق رافائيل بسبب عدم تصويتهم لصالح الحكومة أثناء طرح قرار الثقة في الكنيست. وقد جرى تعديل وزاري يوم ١٩٧٧/١/١٨ بحيث تولى شلومو روزن (معراخ) وزارة الإسكان وشلومو هيلل (معراخ) وزارة الداخلية وحاييم تسادوك (معراخ) وزارة الأديان وموشي برام (معراخ) الشؤون الاجتماعية.

وقد استقالت هذه الحكومة في ١٩٧٦/١٢/٢٢ في أعقاب التصويت على مشروع قرار لسحب الثقة من الكنيست بمبادرة من حزب أغودات إسرائيل. وقد ظلت هذه الحكومة تعمل كحكومة انتقالية لمدة حوالي ستة أشهر.

ـ الحكومة الإسرائيلية التاسعة عشرة من ١٩٧٧/٦/٢٠ ـ ١٩٨١/٨/٥

١ ـ مناحيم بيغن	رئيس الحكومة	ليكود
٢ ـ سيمحا ايرليخ	وزير المالية	ليكود
٣ ـ عيزر وايزمن	وزير الدفاع	ليكود

٤ ـ موشي ديان وزير الخارجية رافي
٥ ـ يوسف بورغ وزير الداخلية والشرطة مفدال
٦ ـ ييغال هوروفيتش وزير التجارة والصناعة ليكود
٧ ـ ارئيل شارون وزير الزراعة نيكود
٨ ـ زفولون هامر وزير الثقافة والتعليم مفدال
٩ ـ جدعوت بات وزير البناء والبيئة ليكود
١٠ ـ إسحق موداعي وزير الطاقة ليكود
١١ ـ اهارون ابوحصيرةوزير الشؤون الدينية مفدال
١٢ ـ ديفيد ليفي وزير الهجرة والاستيعاب ليكود
١٣ ـ اليعزر شوستاك وزير الصحة ليكود

وفي ١٦/١٠/١٩٧٧ دخل الوزارة موشي نسيم (ليكود) كوزير بلا حقيبة. كما انضم إلى الحكومة في ٢٤/١٠/١٩٧٧ أربعة وزراء من حركة داش هم ييغال يادين نائب رئيس الوزراء، شموئيل تامير وزير عدل، مائير عميت وزير مواصلات واتصالات وإسرائيل كاتز وزير عمل وشؤون اجتماعية.

وفي ١٠/١/١٩٧٨ دخل الحكومة حاييم لنداو (ليكود). كما استقال ييغال هوروفيتش في ٣٠/١/١٩٧٨ واستقال أيضاً مائير عميت في ٣٠/٩/١٩٧٨.

وفي ١٤/١/١٩٧٩ أسندت وزارة البناء إلى ديفيد ليفي ووزارة الاتصالات إلى إسحق موداعي والمواصلات إلى حاييم لنداو، والتجارة والصناعة إلى جدعون بات.

ـ الحكومة الإسرائيلية العشرون من ٥/٨/١٩٨١ ـ ١٠/١٠/١٩٨٣

١ ـ مناحيم بيغن رئيس الحكومة ليكود
٢ ـ ارئيل شارون وزير الدفاع ليكود
٣ ـ إسحق شامير وزير الخارجية ليكود
٤ ـ يعقوب مريدور وزير بلا وزارة ورئيس اللجنة الوزارية للشؤون

		الاقتصادية	ليكود
٥ ـ	يورام اريدور	وزارة المالية	ليكود
٦ ـ	موشي نسيم	وزارة العدل	ليكود
٧ ـ	حاييم كورفر	وزارة المواصلات	ليكود
٨ ـ	مردخاي تسيبوري	وزير الاتصالات	ليكود
٩ ـ	دافيد ليفي	وزير البناء والإسكان	ليكود
١٠ ـ	سيمحا ايرليخ	نائب رئيس الحكومة، وزير الزراعة	ليكود
١١ ـ	جدعون بات	وزير التجارة والصناعة	ليكود
١٢ ـ	ابراهام شرير	وزير السياحة	ليكود
١٣ ـ	إسحق بيرمان	وزير الطاقة	ليكود
١٤ ـ	إسحق موداعي	وزير بلا وزارة، عضو اللجنة الوزارية للشؤون الأمنية	ليكود
١٥ ـ	اليعزر شوستاك	وزير الصحة	ليكود
١٦ ـ	يوسف بورغ	وزير الداخلية والشؤون الدينية	مفدال
١٧ ـ	زفولون هامر	وزير الثقافة والمعارف	مفدال
١٨ ـ	اهارون ابوحصيرة	وزير الهجرة والاستيعاب	تامي

انضم يوفال نئمان (هتحياه) إلى الحكومة بعد غزو لبنان كوزير للعلوم والتطوير. وبعد الإعلان عن نتائج التحقيقات التي أجرتها لجنة كاهان والتي حققت في أسباب مجازر صبرا وشاتيلا التي جرت في ١٦، ١٧/٩/١٩٨٢ قدم ارئيل شارون استقالته. وقد تم تعيين موشي ارنز في ٢٢/٢/١٩٨٣ وزيراً للدفاع بدلاً عنه. وفي ١٥/٩/١٩٨٣ وعلى اثر الضغوطات الشعبية واعتلال صحة بيغن فقد قدم سكرتير الحكومة دان مريدور استقالة حكومة بيغن لرئيس الدولة. وتكون كتاب الاستقالة من سطرين ونصف فقط.

ـ الحكومة الإسرائيلية الحادية والعشرون من ١٠/١٠/١٩٨٣ ـ ١٣/٨/١٩٨٤.

١ ـ	إسحق شامير	رئيس الحكومة ووزير الخارجية	ليكود
٢ ـ	موشي ارنز	وزير الدفاع	ليكود
٣ ـ	يورام اريدور	وزير المالية	ليكود
٤ ـ	دافيد ليفي	وزير الإسكان	ليكود
٥ ـ	يعقوب مريدور	وزير بلا وزراة	ليكود
٦ ـ	موشي نسيم	وزير العدل	ليكود
٧ ـ	حايم كورفو	وزارة المواصلات	ليكود
٨ ـ	مردخاي تسيبوري	وزير الاتصالات	ليكود
٩ ـ	سيمحا ارليخ	وزير الزراعة	ليكود
١٠ ـ	جدعون بات	وزير التجارة والصناعة	ليكود
١١ ـ	ابراهام شرير	وزير السياحة	ليكود
١٢ ـ	إسحق بيرمان	وزير الطاقة	ليكود
١٣ ـ	إسحق موداعي	وزير بلا وزارة	ليكود
١٤ ـ	اليعزر شوستاك	وزير الصحة	ليكود
١٥ ـ	مردخاي بن بورات	وزير بلا وزارة	تيلم
١٦ ـ	يوسف بورغ	وزير الداخلية والشؤون الدينية	مفدال
١٧ ـ	زفولون هامر	وزير الثقافة والمعارف	مفدال
١٨ ـ	اهارون ابوحصيرة	وزير الهجرة والاستيعاب	تامي
١٩ ـ	يوفال نئمان	وزير العلوم والتطوير	هتحياه

بعد تشكيل الحكومة بثلاثة أيام، أي في ١٩٨٣/١٠/١٣ استقال يورام اريدور بسبب عدم الموافقة على خطته لدولرة الاقتصاد الإسرائيلي، أي ربطه بالدولار الأمريكي، وجعل العملة الأمريكية عملة ثانية مع الشيكل. كما استقال يوفال نئمان، بسبب ما أسماه سوء إدارة الحكومة لشؤون الدولة.

وفي ١٩٧٩/١١/٧ تولى إيغال هورفيتش وزارة المالية. كما عين سيمحا ايرليخ نائباً لرئيس الوزراء. كما قدم موشي ديان استقالته في ١٩٧٩/١٠/٢١ حيث اسندت وزارة الخارجية مؤقتاً إلى رئيس الوزراء.

وفي ١٠/٣/١٩٨٠ تم تعيين إسحق شامير وزيراً للخارجية وفي ٢٥/٥/١٩٨٠ استقال عيزر وايزمن من الحكومة. وقد تولى بيغن وزارة الدفاع. كما استقال وزير العدل شموئيل تامير حيث عين موشي نسيم بدلاً عنه في ١٣/٨/١٩٨٠.

وقد بقيت هذه الحكومة حتى انتهاء انتخابات الكنيست العاشرة.

- الحكومة الإسرائيلية الثانية والعشرون من ١٣/٩/١٩٨٤ - ٢٠/١٠/١٩٨٦.

١ - شمعون بيريز	رئيس الحكومة، وزير الداخلية ووزير للشؤون الدينية	معراخ
٢ - إسحق رابين	وزير الدفاع	معراخ
٣ - حاييم بارليف	وزير الشرطة	معراخ
٤ - مردخاي غور	وزير الصحة	معراخ
٥ - إسحق نافون	نائب رئيس الحكومة ووزير التربية والتعليم	معراخ
٦ - جاد يعقوبي	وزير الاقتصاد والتخطيط	معراخ
٧ - يعقوب تسور	وزير الاستيعاب والهجرة	معراخ
٨ - موشي شاحل	وزير الطاقة والبنى التحتية	معراخ
٩ - اريبه نحمكين	وزير الزراعة	معراخ
١٠ - عيزر وايزمن	وزير الدولة	ياحد انضم إلى العراخ
١١ - ييغال هورفيتش	وزير بلا خقيبة	اومتس انضم إلى المعراخ
١٢ - إسحق شامير	نائب رئيس الحكومة ووزير الخارجية	ليكود - حيروت
١٣ - دافيد ليفي	نائب رئيس الحكومة ووزير البناء والإسكان	ليكود - حيروت

١٤ ـ موشي ارنز	وزير دولة	ليكود ـ حيروت
١٥ ـ ارئيل شارون	وزير الصناعة والتجارة	ليكود ـ حيروت
١٦ ـ موشي كتساف	وزير العمل والرفاه	ليكود ـ حيروت
١٧ ـ موشي نسيم	وزير العدل	ليكود ـ أحرار
١٨ ـ جدعون بات	وزير العلوم والتطوير	ليكود ـ أحرار
١٩ ـ ابراهام شرير	وزير السياحة	ليكود ـ أحرار
٢٠ ـ إسحق موداعي	وزير المالية	ليكود ـ أحرار
٢١ ـ يوسف بورغ	وزير بلا حقيبة	مفدال
٢٢ ـ إسحق بيرتز	وزير بلا حقيبة	شاس
٢٣ ـ امنون روبنشتاين	وزير الاتصالات	شينوى
٢٤ ـ يوسف شابيرا	وزير دولة	موراشاه
٢٥ ـ حايم كورفر	وزير المواصلات	ليكود ـ أحرار

وفي ١٩٨٤/١٢/٢٣ تم تعيين إسحق بيرتز وزيراً للداخلية، كما تم تعيين يوسف بورغ وزيراً للشؤون الدينية.

ونتيجة للأزمة التي جرت داخل الحكومة، والتي سميت «ازمة موداعي». فقد تم تبادل المناصب الوزارية بين إسحق موداعي وموشي نسيم. وصادقت الحكومة يوم ١٩٨٦/٤/١٤ على هذا التبادل، بحيث أصبح إسحق موداعي وزيراً للعدل وموشي نسيم وزيراً للمالية.

ولكن أزمة موداعي لم تنته، اذ عاود الهجوم على الحكومة، مما دفع رئيسها شمعون بيريز إلى إقالته، وسرعان ما قدم موداعي استقالته، حيث وافق مجلس الوزراء في جلسته يوم ١٩٨٦/٧/٢١ على هذه الاستقالة. ومن ثم تم تعيين ابراهام شرير وزيراً للعدل خلفاً للوزير المقال إسحق موداعي وذلك إضافة إلى منصبه كوزير للسياحة. وصادقت الحكومة في جلستها يوم ١٩٨٦/٧/٢٧ على هذا التعيين. ونتيجة للأزمة داخل المفدال قدم الدكتور يوسف بورغ يوم ١٩٨٦/١٠/٣ استقالته من الحكومة. حيث صادقت عليها يوم ١٩٨٦/١٠/٦ وتم تعيين عضو الكنيست زبولون هامر خلفاً للوزير بورغ في

وزارة الأديان، وصادق الكنيست في اليوم التالي على هذا التعيين.

وبعد انتهاء فترة التناوب قدم بيريز استقالة حكومته لرئيس الدولة يوم ١٩٨٦/١٠/١٠ حيث قام رئيس الدولة يوم ١٩٨٦/١٠/١٧ بتكليف إسحق شامير بتشكيل الحكومة الجديدة. وبعد ثلاثة أيام قدم شامير حكومته للكنيست حيث نال ثقتها.

ـ الحكومة الإسرائيلية الثالثة والعشرون من ١٩٨٦/١٠/٢٠ ....

١ ـ إسحق شامير	رئيس الحكومة	ليكود ـ حيروت
٢ ـ شمعون بيريز	رئيس الوزراء بالوكالة ووزير الخارجية	معراخ
٣ ـ دافيد ليفي	نائب رئيس الوزراء ووزير الإسكان	ليكود ـ حيروت
٤ ـ إسحق نافون	نائب رئيس الوزراء ووزير المعارف والثقافة	معراخ
٥ ـ شوشانا اربيلي الموزلينو	وزيرة الصحة	معراخ
٦ ـ موشي ارنز	وزير دولة	ليكود ـ حيروت
٧ ـ حاييم بارليف	وزير الشرطة	معراخ
٨ ـ ييغال هورفيتش	وزير دولة	اومتس انضم إلى المعراخ
٩ ـ زبولون هامر	وزير الشؤون الدينية	مفدال
١٠ ـ عيزر وايزمن	وزير دولة	ياحد انضم إلى المعراخ
١١ ـ جاد يعقوبي	وزير للاقتصاد والتخطيط	معراخ
١٢ ـ إسحق موداعي	وزير دولة	ليكود ـ أحرار
١٣ ـ ارييه نحمكين	وزير الزراعة	معراخ
١٤ ـ موشي نسيم	وزير المالية	ليكود ـ أحرار
١٥ ـ إسحق بيرتس	وزير الداخلية	شاس
١٦ ـ جدعون بات	وزير العلوم والتطوير	ليكود ـ أحرار

١٧ ـ يعقوب تسور	وزير الاستيعاب	معراخ
١٨ ـ حايم كورفر	وزير المواصلات	معراخ
١٩ ـ موشي كتساب	وزير العمل والرفاه الاجتماعي	ليكود ـ حيروت
٢٠ ـ إسحق رابين	وزير الحرب	معراخ
٢١ ـ امنون روبنشتاين	وزير الاتصالات	شينوى
٢٢ ـ موشي شاحل	وزير الطاقة	معراخ
٢٣ ـ يوسف شابيرا	وزير دولة	موراشاه
٢٤ ـ ارئيل شارون	وزير الصناعة والتجارة	ليكود ـ حيروت
٢٥ ـ ابراهام شرير	وزير العدل والسياحة	ليكود ـ أحرار

جدول يبين اسماء اعضاء الكنيست الحادية عشرة

التجمع : « تحالف العمل والمابام والأحرار المستقلين »

١ ـ شمعون بيريس	عمل	٢٣ ـ مناحم هكوهين	عمل
٢ ـ يتسحاق نافون	عمل	٢٤ ـ نافة عراد	عمل
٣ ـ يتسحاق رابين	عمل	٢٥ ـ يوسي سريد	عمل
٤ ـ حاييم بار ـ ليف	عمل	٢٦ ـ اميرة سرطاني	مابام
٥ ـ ابا ايبن	عمل	٢٧ ـ جاك امير	مابام
٦ ـ فيكتور شمطوف	مابام	٢٨ ـ ميخا حريش	مابام
٧ ـ يسرائيل كيسار	عمل	٢٩ ـ شيفاح فايس	مابام
٨ ـ غاد يعقوبي	عمل	٣١ ـ عادي اموري	عمل
٩ ـ شوشانا اربيلي ـ الموزلينو	عمل	٣٢ ـ دافيد ليفاي	عمل
١٠ ـ اليعيزير غررانوت	مابام	٣٣ ـ محمد وتد	مابام
١١ ـ مردخاي غور	عمل	٣٤ ـ دوف بن مئير	عمل
١٢ ـ موشي شاحال	عمل	٣٥ ـ حاييم رامون	عمل
١٣ ـ رافي ادري	عمل	٣٦ ـ افرايم شالوم	عمل
١٤ ـ شلومو هيلل	عمل	٣٧ ـ نحمان راز	عمل
١٥ ـ اورا نمير	عمل	٣٨ ـ عدنا سولودار	عمل
١٦ ـ الياهو شفايزر	عمل	٣٩ ـ يتسحاق ارتسي	احرار مستقلون
١٧ ـ عوزي برعام	عمل	٤٠ ـ حايكا غروسمان	مابام
١٨ ـ اريه نحمكين	عمل	٤١ ـ اهارون مريئيل	عمل
١٩ ـ يئير تسبان	مابام	٤٢ ـ عبد الوهاب دراوشة	عمل
٢٠ ـ اراهام كاتس ـ عوز	عمل	٤٣ ـ سمحا دينتس	عمل
٢١ ـ يعقوب تسور	عمل	٤٤ ـ اهارون نحميان	عمل
٢٢ ـ يتسحاق بيريتس	منشق عن الليكود		

الليكود: «تحالف حيروت والأحرار ولعام»

١	ـ يتسحاق شمير	حيروت	٢٢	ـ جدعون غدوت	حيروت
٢	ـ دافيد ليفي	حيروت	٢٣	ـ اريئيل فاينشتاين	احرار
٣	ـ يتسحاق موداعي	احرار	٢٤	ـ ايهود اولمرت	لعام
٤	ـ موشيه ارنس	حيروت	٢٥	ـ حاييم كورفو	حيروت
٥	ـ اريئيل شارون	حيروت	٢٦	ـ سارة دورون	أحرار
٦	ـ موشيه نسيم	احرار	٢٧	ـ مريم غلازر ـ تعسه	حيروت
٧	ـ يغائال كوهين ـ اورغاد	حيروت	٢٨	ـ امل نصر الدين	حيروت
٨	ـ يورام اريدور	حيروت	٢٩	ـ بنحاس غولد شتاين	احرار
٩	ـ ابراهام شرير	احرار	٣٠	ـ مئير كوهين افيدوف	حيروت
١٠	ـ اليعيزر شوستاك	لعام	٣١	ـ حاييم كوفمان	حيروت
١١	ـ الياهو بن اليسار	حيروت	٣٢	ـ يهوشع متسا	حيروت
١٢	ـ موشيه كتساف	حيروت	٣٣	ـ دان تيخون	احرار
١٣	ـ بيساح غروبر	احرار	٣٤	ـ عوفاديا علي	حيروت
١٤	ـ دافيد ماغين	حيروت	٣٥	ـ دان مريدور	حيروت
١٥	ـ روني ميلو	حيروت	٣٦	ـ اوريال لين	احرار
١٦	ـ جدعون بات	احرار	٣٧	ـ عوزي لانداو	حيروت
١٧	ـ مئير شطريت	حيروت	٣٨	ـ ميخائيل ايتان	حيروت
١٨	ـ دوف شيلانسكي	حيروت	٣٩	ـ بيني شليطا	احرار
١٩	ـ يتسحاق زينغر	احرار	٤٠	ـ يغئال كوهين	لعام
٢٠	ـ ميخائيل دايكل	حيروت	٤١	ـ ايلي كولاس	احرار
٢١	ـ ميخا رايسر	حيروت			

هتحياه:

١ ـ يوفال نئمان
٢ ـ رفائيل ايتان
٣ ـ غيئولاه كوهين
٤ ـ اليعزر فالدمان
٥ ـ غرشون شومط

المفدال

١ ـ يوسف بورغ
٢ ـ زفولون هامر
٣ ـ افنر شاكي
٤ ـ دافيد دنينو

حداش

١ ـ مئير فيلنر
٢ ـ توفيق طوبي
٣ ـ شارلي بيطون
٤ ـ توفيق زياد

شاس

١ ـ اسحق بيرتس
٢ ـ رفائيل بنحاس
٣ ـ يعقوب يوسف
٤ ـ شمعون شلومو

شينوي

١ ـ امنون روبينشتاين
٢ ـ مرداخاي فيرشوفسكي
٣ ـ زيدان عطشه

راتس

١ ـ شولاميت الوني
٢ ـ مردخاي بار ـ اور
٣ ـ ران كوهين

ياحد

١ ـ عيزر وايزمن
٢ ـ بنيامين بن ـ اليعيزر
٣ ـ شلومو عمار

القائمة التقدمية

١ ـ محمد ميعاري
٢ ـ متياهو بيليد

اغودات اسرائيل

١ ـ ابراهام شابيرا　　　　٢ ـ مناحم بورروش

موراشاه

١ ـ حاييم دروكمان　　　　٢ ـ ابراهام فريد يفير

تامي

١ ـ اهارون ابو حصيرة

كاخ

١ ـ الحاخام مئير كاهانا

أومتس

١ ـ ايغال هوروفيتش

تعريف بأعضاء الكنيست الحادي عشر (*)

المعراخ

١ ـ شمعون بيريس　　من مواليد بولونيا: رئيس حزب العمل، وعضو كنيست منذ سنة ١٩٥٩. تولى في السابق مناصب عدة: نائب وزير الدفاع، وزير الاتصال والمواصلات؛ وزير الاعلام؛ وزير الدفاع. أتم دراسته الجامعية في جامعة هارفرد، وله عدة مؤلفات من كتب ومقالات. وكان في الكنيست السابق عضواً في لجنة الخارجية والأمن

(*) المصدر سمير جبور، مرجع سابق، نقلا عن هارتس ١٠/٨/١٩٨٤.

٢ ـ يتسحاق نافون	خامس رئيس لدولة اسرائيل. ذو ثقافة اكاديمية. خدم في وزارة الخارجية، وعمل سكرتيراً سياسياً لوزير الخارجية، موشيه شاريت، ومديراً عاماً لمكتب رئيس الحكومة دافيد بن ـ غوريون. كما انه عضو كنيست منذ سنة ١٩٦٥، باستثناء فترة ولايته كرئيس للدولة. له عدة روايات ومسرحيات.
٣ ـ يتسحاق رابين	خريج مدرسة «كدوري». كان رئيساً للأركان في حرب ١٩٦٧، وسفيراً لدى الولايات المتحدة خلال فترة ١٩٦٨ـ١٩٧٣، ووزيراً للعمل خلال الكنيست الخامس. خلف غولدا مئير في رئاسة الحكومة. كان عضواً في لجنة الخارجية والأمن في الكنيست السابق. له عدة كتب ومقالات.
٤ ـ حاييم بار ـ ليف	من مواليد النمسا. ماجستير في الاقتصاد وادارة الأعمال من جامعة كولومبيا. تولى رئاسة الأركان منذ سنة ١٩٦٧ حتى سنة ١٩٧١. عين وزيراً للتجارة والصناعة خلال الكنيست الثاني. وهو حالياً امين عام حزب العمل. كان عضواً في لجنة الخارجية والأمن في الكنيست السابق.
٥ ـ آبا ايبن	من مواليد جنوب افريقيا. خريج جامعة كيمبردج، وعضو كنيست منذ سنة ١٩٥٩. كان مندوب اسرائيل لدى الأمم المتحدة، ثم سفيراً لدى الولايات المتحدة، ووزيراً للمعارف والثقافة، ونائب رئيس للحكومة، وأخيراً وزيراً للخارجية. كان عضواً في لجنة الخارجية والأمن في الكنيست السابق. له مؤلفات في التاريخ ومقالات.

٦ ـ فيكتور شيمطوف	من مواليد بلغاريا. ذو ثقافة ثانوية. عضو كنيست منذ الكنيست الخامس. كان سابقاً وزيراً للصحة، وتولى منصب سكرتير عام مابام. كان عضواً في لجنة الخارجية والأمن في الكنيست السابق.
٧ ـ يسرائيل كيسار	من مواليد اليمن. شهادة جامعية في الاقتصاد والاجتماع. سكرتير عام الهستدروت. يدخل الكنيست اول مرة
٨ ـ جاد يعقوبي	مجاز في الاقتصاد والعلوم السياسية. كان سابقاً نائب وزير المواصلات، ثم وزيراً للمواصلات. نشر له بعض الكتب والمقالات. وقد ترأس اللجنة الاقتصادية في الكنيست التاسع والكنيست العاشر
٩ ـ شوشانا آربيلي الموزيلينو	من مواليد العراق. مدرّسة. عضو كنيست منذ سنة ١٩٦٥. كانت سابقاً نائبة رئيس الكنيست. كما تولت رئاسة لجنة الداخلية ونوعية البيئة في الكنيست السابق.
١٠ ـ أورا نمير	كانت ضابطاً في حرب ١٩٤٨، ورئيسة لجنة المعارف والثقافة في الكنيست السابق
١١ ـ مردخاي (موطي) غور	شهادة جامعية في علوم الشرق الأوسط والعلوم السياسية من الجامعة العبرية. تولى منصب رئيس الأركان العاشر. ونشر عدة كتب في التاريخ العسكري. كان عضواً في لجنة الخارجية والأمن في الكنيست السابق.
١٢ ـ موشيه شاحل	من مواليد العراق. محام. عضو كنيست منذ الكنيست السابع. عضو في الاتحاد البرلماني. كان عضواً في لجنة الكنيست، ولجنة الدستور والقانون

والقضاء في الكنيست السابق.

١٣ ـ رافي اداري — من مواليد المغرب. خريج المدرسة المركزية للإدارة في القدس. مدير عام «شيكون عوفدبم» (الهستدروت). كان عضواً في لجنة الاقتصاد في الكنيست السابق.

١٤ ـ شلومو هلّيل — من مواليد العراق. درس الاقتصاد والعلوم السياسية والادارة العامة. كان سفيراً في افريقيا. وتولى منصب وزير للشرطة، ثم منصب وزير للداخلية. كان عضواً في لجنة الخارجية والامن في الكنيست السابق.

١٥ ـ أليعيزر غرانوت — ماجستير في الزراعة من الجامعة العبرية. كان سابقاً المستشار السياسي لحزب مابام. نشرت له مؤلفات شعرية وروائية. كان عضواً في لجنة الداخلية ونوعية البيئة في الكنيست السابق.

١٦ ـ إلياهو شفايزر — مجاز في العلوم الطبيعية من الجامعة العبرية، كما انه خريج جامعة باريس في القانون والاقتصاد. عمل سابقاً في منصب نائب رئيس بلدية تل ابيب. كان عضواً في لجنة الكنيست في الكنيست السابق.

١٧ ـ عوزي بارعام — خريج كلية العلوم السياسية والاجتماعية. كان رئيس لجنة الهجرة والاستيعاب في الكنيست السابق

١٨ ـ آرييه نحامكين — ذو ثقافة ثانوية. عقيد (احتياط). كان سابقاً سكرتير حركة الموشافيم، وعضواً في لجنة الاقتصاد في الكنيست السابق.

١٩ ـ يئير تسابان — نال شهادة الفلسفة والاقتصاد والعلوم اليهودية. كان

عضواً في لجنة العمل والرفاه في الكنيست السابق.

٢٠ ـ أبراهام كاتس عوز مهندس زراعي. درس العلوم الزراعية وعلم الوراثة. كان رئيس لجنة مراقبة الدولة في الكنيست السابق.

٢١ ـ يتسحاق بيرتس من مواليد العراق. درس عامين في الجامعة. كان سابقاً نائب وزير التجارة والصناعة ورئيس بلدية ديمونة. وخلال الكنيست السابق، انتقل من الليكود إلى المعراخ، وعين في لجنة العمل والرفاه، ولجنة مراقبة الدولة.

٢٣ ـ مناحم هكوهين حاخام معتمد. نشر كتباً وأبحاثاً ومقالات في الشؤون اليهودية. كان عضواً في لجنة الهجرة والاستيعاب في الكنيست السابق.

٢٤ ـ نافا أراد بكالوريوس في العمل الاجتماعي، وماجستير في الادارة والسياسة الاجتماعية. مدرّسة. كانت سابقاً أمينة عامة لمؤسسة «النساء العاملات والمتطوعات»، وعضواً في لجنة المال في الكنيست السابق.

٢٥ ـ يوسي ساريد بكالوريوس في الآدب والفلسفة، وماجستير في العلوم السياسية والاجتماعية. كان عضواً في لجنة الامن والخارجية، ولجنة الكنيست في الكنيست السابق

٢٦ ـ أميرا سرتاني مربية. عملت مديرة لمدرسة كيبوتسية، وسكرتيرة لكيبوتس مرحافيا. وهي مديرة شعبة العضوية في مابام وعضو في كيبوتس مرحافيا. تدخل الكنيست اول مرة.

٢٧ ـ جاك امير من مواليد المغرب. ذو ثقافة ثانوية مهنية. رئيس

بلدية ديمونة سابقاً. كان عضواً في لجنة الداخلية ونوعية البيئة في الكنيست السابق.

٢٩ ـ شيفح فايس — من مواليد بولونيا. استاذ العلوم السياسية في جامعة حيفا. نشر كتباً للأطفال، وأبحاثاً ومقالات في الشؤون الإدارية والمجتمع والحكم المحلي. كان عضواً في لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيست السابق

٣٠ ـ امنون لين — من سكان حيفا. محام، وباحث في الشؤون المتعلقة بعرب اسرائيل. خلال الكنيست السابق ترك الليكود وانضم إلى المعراخ. كان عضواً في لجنة الخارجية والأمن، ولجنة الداخلية ونوعية البيئة في الكنيست السابق.

٣١ ـ عيدي أمورائي — متخصص بالاقتصاد. عضو في اللجنة الادارية بجامعة تل أبيب. كان عضواً في لجنة المال في الكنيست السابق.

٣٢ ـ دافيد ليباي — استاذ في القانون بجامعة تل أبيب. رئيس نقابة المحامين في اسرائيل. عضو في لجان قانونية مختلفة، ونشر له كتاب «احكام الاعتقال واطلاق سراح المعتقلين». له عشرات المقالات في مجال مهنته. يدخل الكنيست اول مرة

٣٣ ـ محمد وتد — من سكان قرية جت. درس العلوم السياسية، وهو عضو ادارة مركز دراسة العرب. كان عضواً في لجنة الدستور والقانون والقضاء، ولجنة الثقافة والمعارف في الكنيست السابق.

٣٤ ـ دوف بن ـ مئير — من مواليد بولونيا. شهادة جامعية في الاقتصاد

والعلوم السياسية. يشغل عدة مناصب عامة، وعين نائباً لرئيس بلدية تل ابيب. نشر كتباً وكتيبات تتعلق بالمجتمع والاقتصاد والإدارة. كان عضواً في لجنة العمل والرفاه في الكنيست السابق.

٣٥ ـ حايم رامون — محام كان عضواً في لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيست السابق

٣٦ ـ أفرايم شالوم — من مواليد ايران. ذو ثقافة ثانوية. له عدة دراسات في الاقتصاد والإدارة، وكان سابقاً سكرتير حركة الموشافيم. يدخل الكنيست اول مرة.

٣٧ ـ نحمان راز — شهادة جامعية في الأدب العبري والتاريخ. سكرتير عام احاد الكيبوتسات والكيبوتسيم، وعضو في كيبوتس غيفع. يدخل الكنيست اول مرة.

٣٨ ـ عدينا سولودار — دخلت الكنيست العاشر بدلاً من موسى حريف في اثر وفاته. موسيقية. كانت سابقاً سكرتيرة كيبوتس غيشر، وأمينة سر الشؤون الداخلية في الكيبوتس الموحد.

٣٩ ـ يتسحاق آرتسي — من مواليد رومانيا. متخصص بالقانون. شغل عدة مناصب عامة، وكان نائب رئيس بلدية تل أبيب نشر عدة مقالات في الصحف اليومية. يدخل الكنيست أول مرة.

٤٠ ـ حايكا غروسمان — من مواليد بولونيا. من زعماء الحركة السرية ضد النازية. كانت سابقاً رئيسة المجلس الاقليمي في غعتون. عضو كنيست منذ سنة ١٩٦٩، باستثناء الكنيست العاشر. كانت نائبة الرئيس في الكنيست التاسع. نشرت كتاباً بعنوان «رجال الحركة

السرية»، وهي عضو في كيبوتس عفرون.

٤١ ـ أهرون هارئيل	من مواليد روسيا. أتم دراسته العليا. خبير اقتصادي. اشترك في تأليف كتاب حول علاقات العمل في اسرائيل، ونشر عدة ابحاث في هذا الموضوع. كان عضواً في لجنة العمل والرفاه في الكنيست السابق.

٤٢ ـ عبد الوهاب دراوشه من سكان قرية اكسال في مرج ابن عامر. مدرس. بكالوريوس من جامعة حيفا. مدير مدرسة ومفتش اقليمي للمدارس الإعدادية، وكان نشيطاً في نقابة المعلمين. يدخل الكنيست أول مرة.

٤٣ ـ سيمحا دينيتس	مجاز في العلوم والقانون الدولي من جامعة جورج تاون. عمل مستشاراً سياسياً لرئيس الحكومة، وسكرتيراً عاماً له، وسفيراً لدى الولايات المتحدة. يشغل حالياً منصب نائب رئيس الجامعة العبرية، ورئيس معهد ديفيس للعلاقات الدولية. يدخل الكنيست اول مرة.

٤٤ ـ أهرون نحمياس	من مواليد المغرب. مزارع. شغل مناصب ادارية عامة كثيرة، وقام بنشر بعض المقالات. كان عضواً في لجنة الداخلية ونوعية البيئة في الكنيست السابق.

الليكود

١ ـ يتسحاق شمير	من مواليد بولونيا. ذو ثقافة ثانوية. من زعماء الايتسل وليحي، وعمل في اطار الموساد. كان سابقاً رئيساً للكنيست ثم رئيساً للوزراء، ثم وزيراً للخارجية في الحكومة السابقة.

٢ ـ دافيد ليفي — من مواليد المغرب. ذو ثقافة ثانوية. كان نائب رئيس الحكومة ووزيرالاسكان والتعمير في الحكومة السابقة.

٣ ـ يتسحاق موداعي — خريج معهد التخنيون، وجامعة القدس، وجامعة لندن. شغل في الحكومة السابقة منصب وزير بلا حقيبة، وقبيل ذلك منصب وزير الطاقة والتجهيزات.

٤ ـ موشيه آرنس — من مواليد ليتا. خريج المعهدين التكنولوجين في ماساتشوستس وكاليفورنيا. كان في الحكومة السابقة وزيراً للدفاع. ونال جائزة امن اسرائيل.

٥ ـ اريئيل شارون — خريج كلية الحقوق في الجامعة العبرية. شغل مناصب قيادية عديدة في الجيش الاشرائيلي، واعتزل الخدمة عندما كان قائداً للمنطقة الجنوبية. وفي أثر تقرير مجزرة صبرا وشاتيلا نحي عن منصب وزير الدفاع الذي كان يشغله ويشغل في الحكومة السابقة منصب وزير بلا حقيبة.

٦ ـ موشيه نسيم — محام. كان وزيراً للعدل في الحكومة السابقة، وهو نجل الحاخام الأكبر سابقاً يتسحاق نسيم.

٧ ـ يغئيل كوهين ـ أورغاد — خبير اقتصادي. شغل في الحكومة السابقة منصب وزير المالية

١٠ ـ أليعزر شوستاك — من مواليد بولونيا. درس في اليشيفا (مدرسة دينية يهودية)، ثم تابع دراسته الجامعية. ومنذ ولاية الكنيست الثاني وهو عضو فيه. شغل في الحكومة السابقة منصب وزير الصحة. وله عدة مقالات.

١ ـ اليهو بن ـ أليسار
من مواليد بولونيا. دكتوراه في الفلسفة والتاريخ. شغل منصب مدير عام دائرة رئيس الحكومة، كما كان أول سفير لدى مصر. وكان رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست السابق

١٢ ـ موشيه كتساف
من مواليد ايران. خريج الجامعة العبرية في الاقتصاد والتاريخ. كان نائب وزير الاسكان والتعمير في الحكومة السابقة. كما كان رئيس مجلس كريات ملاخي.

١٣ ـ بيسح غروبر
ذو ثقافة عامة. مزارع. كان وزيراً للزراعة في الحكومة السابقة. شغل منصب رئيس مجلس عتليت، كما كان عضواً في نقابات زراعية مختلفة.

١٤ ـ دافيد ماغين
من مواليد المغرب. ذو ثقافة ثانوية. رائد (احتياط) في الجيش الإسرائيلي، وهو رئيس بلدية كريات جت. كان عضواً في لجنة الخارجية والأمن، ولجنة مراقبة الدولة في الكنيست السابق.

١٥ ـ روني ميلو
محام. كان في الكنيست السابق رئيس كتلة حيروت. كما عين في اللجان التالية: الخارجية والأمن، الدستور والقانون والقضاء، الهجرة والاستيعاب. له عدة مقالات في الشؤون القانونية.

١٦ ـ جدعون بات
خبير اقتصادي. شغل منصب وزير الصناعة والتجارة في الحكومة السابقة. نشر مقالات عدة في مجالات اقتصادية متخصصة.

١٧ ـ مئير شيطريت
من مواليد المغرب. رئيس مجلس بلدية يفنه. نال الشهادة الجامعية في علمي الجرائم والكيمياء الحياتية من جامعة بار ـ ايلان. كان عضواً في اللجان التالية

في الكنيست السابق: الدستور والقانون والقضاء، الداخلية ونوعية البيئة، المعارف والثقافة.

١٨ ـ دوف شيلنسكي
من مواليد ليتا. محام. خدم في الايتسل ووضع كتابين. عين في الحكومة السابقة نائب وزير في دائرة رئيس الحكومة، وكان عضواً في لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيست السابق

٢٠ ـ ميخائيل ديكل
من مواليد روسيا. ذو ثقافة اكاديمية. قائد سابق في الايتسل. شغل منصب نائب وزير الزراعة في الحكومة السابقة.

٢١ ـ جدعون غدوت
بكالوريوس في الاجتماع ووسائل الاعلام الجماهيري من جامعة جنوب أفريقيا. كان رئيس تحرير الصحيفة اليومية الاقتصادية «يوم يوم». يشغل منذ ثلاثة أعوام منصب رئيس مشروع اليانصيب «هبايس». يدخل الكنيست أول مرة.

٢٣ ـ ايئيل فينشتاين
خريج الجامعة العبرية في الاقتصاد والعلوم السياسية. عمل مراسلاً اقتصادياً لصحيفتي «هبوكر» و «معاريف». دخل الكنيست العاشر بدلاً من دافيد شيفمان في أثر وفاة هذا الأخير.

٢٤ ـ ايهود اولمرت
محام. كان عضواً في لجنة الكنيست، ولجنة المعارف والثقافة

٢٥ ـ حاييم كورفو
محام. خدم في الايتسل والجيش الاسرائيلي. كان عضواً في مجلس بلدية القدس، ووزيراً للمواصلات في الحكومة السابقة.

٢٦ ـ ساره دورون
من مواليد ليتا. ذات ثقافة ثانوية. كانت وزيرة بلا حقيبة في الحكومة السابقة.

٢٧ ـ مريم غلازر ـ تعاسا من مواليد اليمن. مربية. بكالوريوس وماجستير من جامعتي القدس ونيويورك. شغلت منصباً قيادياً في الايتسل. كانت نائبة وزير المعارف والثقافة في الحكومة السابقة.

٢٨ ـ أمل نصر الدين من سكان دالية الكرمل. ذو ثقافة ثانوية. مستشار في شؤون العمل، وله ثلاثة كتب. كان عضواً في لجنة الداخلية ونوعية البيئة في الكنيست السابق.

٢٩ ـ بنحاس غولدشتاين مدير شركة وعضو في مجالس ادارية عديدة. له بعض المقالات. كان عضواً في لجنة الاقتصاد، ولجنة المعارف والثقافة في الكنيست السابق.

٣٠ ـ مئير كوهين ـ افيدوف محام. خدم في الايتسل والجيش والاسرائيلي. عين نائباً لرئيس الكنيست، وكان عضواً في لجنة مراقبة الدولة، ولجنة المال في الكنيست السابق

٣١ ـ حاييم كوفمان مجاز في الحقوق. عمل مديراً لمصانع عديدة. كان نائب وزير المالية في الحكومة السابقة، وعضواً في لجنة المال في الكنيست السابق.

٣٢ ـ دان تيخون شهادة جامعية في الاقتصاد والعلاقات الدولية. خبير اقتصادي، وله منشورات اقتصادية. كان عضواً في لجنة المال، ولجنة الداخلية ونوعية البيئة في الكنيست السابق.

٣٤ ـ عوفاديا عالي مدرس. خريج جامعة حيفا. رائد (احتياط) في الجيش الاسرائيلي. رئيس بلدية العفولة. يدخل الكنيست أول مرة.

٣٥ ـ دان مريدور محام. نجل عضو الكنيست الراحل إلياهو مريدور.

من قدامى زعماء الايتسل. عمل سكرتيراً للحكومة. يدخل الكنيست أول مرة.

٣٦ ـ اوريئيل لين — محام. مدير هيئة الاستثمارات في أميركا الشمالية والمسؤول عن إيرادات الدولة. كان مدير عام وزارة الطاقة والتجهيزات في الحكومة السابقة. يدخل الكنيست أول مرة.

٣٨ ـ ميخائيل ايتان — محام. مستشار سابق لرئيس بلدية تل ابيب في شؤون الرفاه الاجتماعي. أحد مؤسسي مستعمرة كوخاف يئير شرقي قلقيلية في الضفة الغربية.

٣٩ ـ أليعيزر كولاس — محام. مدير هيئات مختلفة عامة. كان في السابق من كبار مستشاري وزير التجارة والصناعة. كما كان عضواً في اللجان التالية: الدستور والقضاء والقانون الكنيست، المال.

٤٠ ـ يغال كوهين — ذو ثقافة ثانوية وأكاديمية. مزارع. كان عضواً في لجنة المال، ولجنة الاقتصاد في الكنيست السابق.

٤١ ـ بيني شاليطا — ذو ثقافة أكاديمية في العلوم السياسية. رئيس مجلس منحاميا. عضو في إدارات وهيئات عامة مختلفة. له عدة مقالات في الشؤون الراهنة. كان عضواً في لجنة الخارجية والأمن، ولجنة الداخلية ونوعية البيئة في الكنيست السابق.

هتحيا

١ ـ يوفال نئمان — دكتوراه في الفيزياء. مقدم (احتياط) في الجيش الاسرائيلي. كان رئيس جامعة تل أبيب، وعالماً رئيسياً في وزارة الدفاع. له عدة كتب ونحو ٤٠٠

مقال في شؤون الدفاع. كان وزيراً للعلوم والتطوير في الحكومة السابقة.

٢ ـ رفائيل ايتان — درس التاريخ العسكري والعلوم السياسية. شغل عدة مناصب في الجيش الاسرائيلي. في الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢ كان رئيساً للأركان، وخلال حرب لبنان، يدخل الكنيست أول مرة.

٣ ـ غيئولا كوهين — شهادة جامعية في الآداب. خدمت في ليحي. من النشيطين لاخراج يهود الاتحاد السوفياتي. عملت صحافية في «معاريف»، ولها بعض المقالات. كانت عضواً في لجنة المال، ولجنة الهجرة والاستيعاب في الكنيست السابق.

٤ ـ أليعيزر فلدمان — حاخام معتمد، كما أنه رئيس المدرسة الدينية «نير» في غوش عتسيون. أجري معه تحقيق قبل بضعة أشهر في قضية الحركات السرية اليهودية وأفرج عنه من دون تقديم أية تهمة بحقه. يدخل الكنيست أول مرة.

٥ ـ غرسون شفاط — من مواليد النمسا. أحد مؤسسي كيبوتس عين تسوريم في غوش عتسيون، وقاد عملية اخلائه خلال حرب ١٩٤٨. وهو من مؤسسي غوش ايمونيم. يدخل الكنيست أول مرة.

حداش

١ ـ مئير فيلنر — من مواليد بولونيا. ذو ثقافة جامعية. عضو كنيست منذ الكنيست الأول. من موقعي ميثاق الاستقلال وسكرتير عام الحزب الشيوعي الاسرائيلي، وله عدة

مؤلفات. كان عضواً في لجنة الاقتصاد في الكنيست السابق.

٢ ـ توفيق طوبي — ذو ثقافة ثانوية. عضو كنيست منذ الكنيست الأول. نائب سكرتير عام الحزب الشيوعي الإسرائيلي. سكرتير تحرير صحيفة «الاتحاد» الناطقة باسم الحزب الشيوعي. كان عضواً في لجنة الكنيست في الكنيست السابق.

٣ ـ تشارلي بيطون — من مواليد المغرب. حائز على الشهادة الابتدائية والمهنية. ميكانيكي. من مؤسسي منظمة «الفهود السود». كان عضواً في لجنة العمل والرفاه في الكنيست السابق.

٤ ـ توفيق زياد — ذو ثقافة ثانوية. شاعر. رئيس بلدية الناصرة. وقام بنشر تسعة كتب شعرية وفكرية. كان عضواً في لجنة الداخلية ونوعية البيئة في الكنيست السابق.

المفدال

١ ـ يوسف بورغ — من مواليد ألمانيا. دكتوراه في الفلسفة وحاخام معتمد. عضو كنيست منذ الكنيست الأول. شغل سابقاً منصب نائب رئيس الكنيست، ووزير الصحة، ووزير البريد، ثم وزير الشؤون الاجتماعية. وكان وزيراً للداخلية والشرطة والشؤون الدينية في الحكومة السابقة. له مؤلفات سياسية وفلسفية وتاريخية

٢ ـ زفولون هامر — بكالوريوس في التوراة، وحائز على شهادة التدريس. خدم في الناحال [حركة الشباب

الطلائعي المقاتل]، وفي القوات المدرعة. خريج كلية الأمن القومي. كان وزير التعليم في الحكومة السابقة

٣ ـ افنر شاكي | دكتوراه في القانون من جامعة تل ابيب، وعضو مجلس رئاسة « شعب طيب، شعب واحد ». رئيس حركة تقليص الفجوات الاجتماعية، ورئيس معهد الاستقصاء عن العائلة في اسرائيل. كان عضواً في الكنيست السابق، كما كان نائب وزير التربية والتعليم في حكومة غولدا مئير.

٤ ـ دافيد دنينو | من مواليد المغرب. مرّب. كان سابقاً رئيس أول مجلس لمستعمرة شلومي في السنوات ١٩٦٠ـ ١٩٦٩، ويشغل حالياً منصب رئيس جمعية المجالس الدينية، ورئيس شعبة التنظيم في المفدال. يدخل الكنيست أول مرة.

شاس

١ ـ يتسحابق بيرتس | من مواليد المغرب. حاخام. يدخل الكنيست أول مرة.

٢ ـ رفائيل بنحاسي | من مواليد أفغانستان. خريج مدرسة دينية. خدم في الجيش الاسرائيلي، وكان مديراً لمصنع لصقل الألماس. كما كان نائباً لرئيس بلدية بني براك يدخل الكنيست أول مرة.

٣ ـ يعقوب يوسف | خريج مدرسة دبنية. ترأس مدرسة القضاة الدينيين والحاخامين في بيت شيمش. رئيس « المدرسة الدينية » لتأهيل حاخامين في القدس. يدخل الكنيست أول مرة.

٤ ـ شمعون بن شلومو | من مواليد اليمن. خريج مدرسة دينية. يدخل الكنيست أول مرة.

شينوي

١ ـ امنون روبنشتاين | أستاذ في القانون. عضو في هيئة تحرير صحيفة «هآرتس»، وله مؤلفات سياسية وقانونية. كان عضواً في لجنة الاقتصاد في الكنيست السابق.

٢ ـ مردخاي غيرشوفسكي | من مواليد ألمانيا. محام. مستشار قانوني سابق لبلدية تل أبيب. نشر مقالات في الحكم المحلي وقوانين المياه. كان عضواً في لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيست السابق.

٣ ـ زيدان عطشه | من سكان عسفيا. درس العلوم السياسية واللغة العربية. عمل مراسلاً ـ محرراً في التلفزيون، وقنصل إعلام في نيويورك (الأول في هذه المهنة من غير اليهود)، وعضواً في وفد اسرائيل إلى الأمم المتحدة، ومندوب حداش في الكنيست التاسع. أنشأ سنة ١٩٨٢ لجنة متابعة الشؤون الدرزية في لبنان.

ياحد

١ ـ عيزر وايزمن | قائد سلاح الجو ورئيس شعبة العمليات سابقاً. كما كان وزيراً للمواصلات ووزيراً للدفاع. وقد استقال من الحكومة سنة ١٩٨٠ بسبب تقليص ميزانية الدفاع وتطبيق السلام مع مصر.

٢ ـ بنيامين (فؤاد) بن اليعزر | من مواليد العراق. خدم في الجيش الإسرائيلي. كان قائداً لفرقة استطلاع، وقائد الضفة الغربية سنة ١٩٨٠. وبعد ان سرح بفترة قصيرة، عين سكرتيراً

منسقا للأعمال في الضفة الغربية وقطاع غزة. ثم سرح ثانية وانضم إلى ياحد. يدخل الكنيست أول مرة.

٣ ـ شلومو عمار — شغل مناصب كبيرة في شركة ايغد، إلى أن عين رئيس السكرتارية الاقليمية في الشركة. كما كان عضواً في مجلس جريات موتسكين، وعضواً في مجلس إدارة مدرسة «اليانس». يدخل الكنيست أول مرة.

راتس

١ ـ شولاميت ألوني — مربية وحقوقية. كانت سابقاً عضواً في حزب ماباي. خدمت في حكومة رابين وزيرة بلا حقيبة. تكتب في عدة صحف، ولها مؤلفات في العلوم السياسية والقانون. كانت عضواً في لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيست السابق.

٢ ـ مردخاي بار ـ أون — شغل عدة مناصب عليا في الجيش الاسرائيلي، كان آخرها منصب ضابط تربية رئيسي. وعندما اعتزل كان عضواً في إدارة المنظمة الصهيونية. وقد ترأس دائرة «الشبيبة والطلائع» مدة عشرة أعوام. وهو من مؤسسي حركة «السلام الآن»، ومحاضر في العلاقات الدولية في الجامعة العبرية. يدخل الكنيست أول مرة.

٣ ـ ران كوهين — من مواليد العراق. درس الاقتصاد والفلسفة. عقيد (احتياط) في الجيش الاسرائيلي. وقد تطوع للخدمة الدائمة خلال حرب لبنان. يدخل الكنيست أول مرة.

موراشاه

١ ـ حاييم دروكمان — من مواليد بولونيا. مدير مدرسة دينية. خدم في الناحال. من مؤسسي حركة «بني عكيفا». نشر كتاب «فرائض توطين أرض اسرائيل». وخلال ولاية الكنيست العاشر، استقال من حزب المفدال وأسس حزب متساد الذي اتحد، بعد ذلك، مع مورشا. وحتى استقالته من المفدال كان نائباً لوزير الأديان، وقد استمر في الكنيست عضواً في لجنة الخارجية والأمن.

٢ ـ أبراهام فيرديغر — من مواليد المغرب. مدرس في المرحلة الثانوية. درس أربعة أعوام في الجامعة خدم في الناحال. كان رئيساً لبلدية الرملة ووزيراً للأديان. وحتى ادانته (باختلاس أموال) من قبل المحكمة الجزائية، كان وزيراً للعمل والرفاه والهجرة والاستيعاب. ثم أمضى فترة عقوبته، واستمر عضواً في الكنيست السابق

أومتس

١ ـ يغئيل هوروفيتس — صناعي. كان سابقاً عضواً في الليكود (القائمة الرسمية)، ووزيراً للصناعة والتجارة والسياحة ثم وزيراً للمالية. استقال من مناصبه ومن الليكود، وانتخب للكنيست سنة ١٩٨١ في قائمة موشيه دايان.

كاخ

١ ـ مئير كهانا — من مواليد الولايات المتحدة. حاخام معتمد، ونائب رئيس تحرير «جويش بريس». أسس رابطة الدفاع

اليهودية سنة ١٩٦٨، وحركة كاخ سنة ١٩٧٤. يدخل الكنيست أول مرة.

القائمة التقدمية للسلام

١ ـ محمد ميعاري — محام. كان عضواً سنة ١٩٦٥ في حركة الأرض التي حاولت خوض انتخابات الكنيست باسم «القائمة الاشتراكية»، لكنها أخرجت عن القانون. كان نشيطاً في إطار تنظيمات مختلفة، مثل لجنة الأسرى ولجنة الدفاع عن الأرض وغيرهما. يدخل الكنيست أول مرة.

٢ ـ ماتي بيلد — شغل مناصب قيادية في الجيش الاسرائيلي، واستقال وهو برتبة لواء ورئيس شعبة المستودعات. كان محاضراً في تاريخ الشرق الأوسط في جامعة تل أبيب، وباحثاً في معهد شيلواح. يدخل الكنيست أول مرة.

أغودات يسرائيل

١ ـ أبراهام شابيرا — من مواليد رومانيا. حاخام معتمد. صناعي. خدم في الجيش الإسرائيلي. كان رئيس القائمة الائتلافية في الكنيست السابق، وعضواً في لجان المال، والاقتصاد، والهجرة والاستيعاب في الكنيست نفسه.

٢ ـ مناحم باروش — صحافي. عضو كنيست منذ الكنست الرابع. نشيط في حقل العلاقات العامة، وكان نائب رئيس بلدية القدس، ورئيس لجنة العمل والرفاه في الكنيست السابق.

المراجع

كتب بالعربية

- إبراهيم العابد، سياسة إسرائيل الخارجية، أهدافها ووسائلها وأدواتها، بيروت، م. ت. ف. مركز الأبحاث ١٩٦٨ .
- إبراهيم العابد، الماباي، الحزب الحاكم في إسرائيل، سلسلة دراسات فلسطينية رقم ٧، مركز الأبحاث بيروت ١٩٦٦ .
- د. أسعد عبد الرحمن، المنظمة الصهيونية العالمية ١٨٨٢ ـ ١٩٨٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى ١٩٨٥ .
- إسماعيل شلش، الكنيست، دراسة قانونية، رسالة ماجستير مقدمة إلى معهد الدراسات العربية العالي عام ١٩٧٢ .
- د. إسرائيل شاحاك، عنصرية دولة إسرائيل، ترجمة الدكتور لؤي بحري، مراجعة الدكتور جعفر الحسيني، مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد ١٩٧٥ .
- د. النعماني أحمد السيد، التركيب الاجتماعي للمجتمع الإسرائيلي وأثره على النسق السياسي ١٩٤٨ ـ ١٩٧٥، مكتبة نهضة الشرق.
- إراهيم وغنر، القرار الإسرائيلي، ترجمة ميخائيل الخوري، دار القدس الطبعة الأولى ١٩٧٨ .
- أنيس فوزي قاسم، قانون العودة وقانون الجنسية الإسرائيليان (دراسة في القانون المحلي والقانون الدولي) رسالة ماجستير مقدمة لجامعة جورج تاون، دراسات فلسطينية (٨٩) طبعة خاصة بأسبوع فلسطين بغداد ١٩٧٢ .

- السيد عليوه حسن، القوى السياسية في إسرائيل، ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧، مركز الأبحاث، م. ت. ف. طبعة ثانية ١٩٨١.
- تهاني هلسه، ديفيد بن غوريون، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٦٨.
- توفيق بكر، الصهيونية وإسرائيل والحقائق من هرتزل إلى رابين، شركة كاظم للنشر والترجمة والتوزيع، طبعة أولى ١٩٧٧.
- د. جمال جفال ورفاقه، إسرائيل في ظل حكومة بيغن الثانية، معهد الإنماء العربي، طبعة أولى ١٩٨٢ بيروت.
- د. حامد عبد الله ربيع، من يحكم تل أبيب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت طبعة أولى ١٩٧٥.
- حاييم وايزمن، التجربة والخطأ هاربراند بروذرز، نيويورك ١٩٤٩.
- حبيب قهوجي، متخذو القرارات في الكيان الصهيوني، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، طبعة أولى ١٩٦٨.
- حسن حلبي، قضية فلسطين في ضوء القانون الدولي، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٩.
- حرب فلسطين ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ الرواية الإسرائيلية الرسمية ترجمة أحمد خليفة، راجع الترجمة سمير جبور، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، طبعة أولى ١٩٨٤.
- سليم نوران أجنيد، الأحزاب الإسرائيلية ومفهوم اليمين واليسار، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية في الرباط.
- سرحان سرحان، عفيف سرحان المدنيات للمدارس الثانوية العربية، عكا.
- سمير جبور، إنتخابات الكنيست الحادية عشر ١٩٨٤، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، طبعة أولى ١٩٨٥.

- د. شمران حمادي، كيفية ممارسة السلطات العامة في إسرائيل، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية ١٩٧٥ .

- ضاري رشيد السامرائي، الفصل والتمييز العنصري في ضوء القانون الدولي العام، دار الرشيد للنشر ١٩٨٣، منشورات وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية سلسلة دراسات رقم ٣٣٧ .

- د. عبد الحميد متولي، نظام الحكم في إسرائيل، معهد الدراسات العربية العليا، القاهرة ١٩٦٤ .
وأيضاً طبعة ثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية ١٩٧٩ .

- د. عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الثامنة ١٩٨١ .

- علي الدين هلال، تكوين إسرائيل، دار الهلال.

- عزيز العظمة، اليسار الصهيوني من البداية حتى إعلان دولة إسرائيل، مركز الأبحاث والمؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٦٩ .

- كمال نجيب القاسم، كييف تحكم إسرائيل مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

- لمياء مجاعص، حزب العمال الموحد في إسرائيل، سلسلة فلسطينية، مركز الأبحاث بيروت ١٩٦٨ .

- د. محمد عبد الرحمن مرحبا، انشتين والنظرية النسبية، دار القلم، بيروت طبعة شباط.

- د. محمد عبد الرؤوف سليم، نشاط الوكالة اليهودية في فلسطين منذ إنشائها وحتى قيام دولة إسرائيل، ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، طبعة أولى.

- محمود سويد، الصراع على أرض التسوية ١٩٧٣ ـ ١٩٧٨، المفكر العربي، دار الطليعة بيروت، طبعة أولى نيسان ١٩٧٨ .

- مصطفى الجمل، استراتيجية إسرائيل بعد حرب أكتوبر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام رقم (٥)، القاهرة ١٩٦٥.
- موريس برنسون، إسرائيل، البنى السياسية والاجتماعية، ترجمة فارس غريب، دار الخلود، بيروت، طبعة أولى ١٩٧٩.
- ناجي علوش، الحركة الوطنية الفلسطينية أمام اليهود والصهيونية، ١٨٨٢ - ١٩٤٨، مركز الأبحاث ١٩٧٤.
- نجيب الأحمد، فلسطين تاريخا ونضالا، دار الجليل للنشر، عمان طبعة أولى ١٩٨٥.
- د. نظام بركات، النخبة الحاكمة في إسرائيل، منشورات فلسطين المحتلة، بيروت، طبعة أولى ١٩٨٢.
- نزار عمار الاستخبارات الإسرائيلية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٦.
- د. نظام بركات، مراكز القوى ونموذج صنع القرار السياسي في إسرائيل، دار الجليل، عمان، طبعة أولى ١٩٨٣.
- هاني العبدالله، الأحزاب السياسية في إسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة دراسات رقم ٥٩، طبعة أولى ١٩٨١.
- د. هنري كتن، فلسطين في ضوء الحق والعدل، ترجمة وديع فلسطين، مكتبة لبنان، بيروت طبعة أولى ١٩٧٠.
- يوسف محمد يوسف القراعين، حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير، دار الجليل للنشر، عمان طبعة أولى ١٩٨٣.
- سلسلة كتب فلسطينية ـ ٢١، الفكرة الصهيونية، النصوص الأساسية بيروت، مركز الأبحاث الفلسطيني، م. ت. ف.، ١٩٧٠-

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين تاريخها وقضيتها طبعة أولى ١٩٨٣.

- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، المجتمع الإسرائيلي، التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- وزارة الدفاع الوطني، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، طبعة أولى، ١٩٧٣.
- الموسوعة الفلسطينية، المجلد الرابع إصدار هيئة الموسوعة، دمشق الطبعة الأولى.
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨، مركز الأبحاث، بيروت.
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٦٩، مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت.
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام ١٩٧١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد.
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد.
- الكتاب السنوي لعام ١٩٨١، دار الجليل للنشر، عمان.

الدوريات بالعربية

- مجلة الأرض

عدد ١٤ تاريخ ٧/ ٤/ ١٩٨٣
عدد ١٥ تاريخ ٢١/ ٤/ ١٩٨٣
عدد ١ = ٢١/ ٤/ ١٩٨٤
عدد ٢٤ = ٧/ ٩/ ١٩٨٤
عدد ١٩ = ٢١/ ٦/ ١٩٨٦
عدد ١٢ = ٧/ ٣/ ١٩٨٠
عدد ١٦ تاريخ ٧/ ٥/ ١٩٨٤
عدد ١٧ = ٢١/ ٥/ ١٩٨٤
عدد ١٨ = ٧/ ٦/ ١٩٨٤
عدد ١٤ = ٧/ ٤/ ١٩٨٥
عدد ٢٣ = ٢١/ ٨/ ١٩٨٤
عدد ٨ = ٧/ ١/ ١٩٧٧
عدد ١٢ = ٧/ ٣/ ١٩٨٥
عدد ١٣ = ٢١/ ٣/ ١٩٨٥
عدد ٢١ = ٢١/ ٧/ ١٩٨٤
عدد ١٩ تاريخ ٢١/ ٦/ ١٩٨٤

- مجلة شؤون فلسطينية

- صبري جريس، اليمين الصهيوني، نشأة وسياسة وعقيدة، عدد ٦٨ - ٦٩.
- عماد شقور، رئيس اشكنازى رابع تتويج للتفرقة العنصرية عدد ٢١ تاريخ أيار ١٩٧٣.
- عبد القادر ياسين، القرار السياسي ابان حكم مائير، عدد ٣٧ أيلول ١٩٧٤.

- نجدة فتحي صفوة، وزارة الخارجية وكيف تعمل، عدد آب ١٩٧٥ .

- الملف

- المجلد الثاني عدد ٩ أكتوبر ١٩٨٥
- المجلد الثاني عدد ١ إبريل ١٩٨٥
- المجلد الأول عدد ٩ كانون أول ١٩٨٥
- المجلد الأول عدد ٧ تشرين أول ١٩٨٤
- المجلد الأول عدد ٢ أيار ١٩٨٤
- المجلد الأول عدد ٤ تموز ١٩٨٤

- نشرة مؤسسة دراسات فلسطينية، مناقشات حول نتائج حرب تشرين عدد (٣) تاريخ شباط ١٩٧٤
- نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية عدد ٧ نيسان ١٩٧٥
- نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية عدد ١ كانون ثاني ١٩٧٢
- نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية المجلد العاشر
- مجلة الدستور تاريخ ٤/ ٤/ ١٩٨٣
- سعيد تيم، المفهوم الإسرائيلي لحل القضية الفلسطينية، مجلة شؤون عربية عدد (٤٠) تاريخ كانون أول ١٩٨٤
- الدراسات، تقرير شهري يصدر عن الأرض المحتلة، مكتب الأرض المحتلة رقم العدد ٦٤ كانون الثاني ١٩٨٢
- تقارير السفارة الأمريكية بتل أبيب ١٦/ ٨/ ١٩٧٩
- وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) ١٧/ ١٠/ ١٩٨٥
- القدس - ١١/ ١١/ ١٩٨٥
- الأهرام - ١/ ٢/ ١٩٧٩ - ١٠/ ٧/ ١٩٧٩

- القبس - ١٧/ ١٠/ ١٩٨٥
- صحيفة الصباح - ١١/ ٤/ ١٩٨٣

كتب بالأجنبية

- Brecher Michael. The Foreign Policy System Of Israel. London. (Oxford) 1972.
- Syrkin, M, Golda Meïr, Woman With a Cause. N. Y. cip. Putmans Sons, 1963.
- Oskar Krains, Government and politics in Israel. 1961. New York.
- Walter Eytan, The First Ten Years. New York. 1958.
- Laws of The State of Israel. 1949.
- State of Israel Governement, Year Book, 1962.
- State of Israel Governement, Year Book, 1964.
- Governement of Israel, Ministry For Foreign Affairs. Budget of Foreign Minister To The Knesset, Jerusalem, 1966.
- Encyclpaedia Judaica, Macmilan Company, New York, 1971, Vol. 15.
- Who's Who In Israel, 1985 – 86, Bronfman Publishers LTD., Tel-Aviv.

الدوريات بالأجنبية

- New Out Look, October, November, 1977 Yaor Arye, Begin Dayan and the next War.
- Jewish Chronicale, 31-5-1929.
- New York Times, 27-2-1969.

دوريات إسرائيلية

- مجلة هعولام هزيه
  تاريخ ١٦/ ١٠/ ١٩٨٥
  تاريخ ١٨/ ٦/ ١٩٧٥
  تاريخ ٢٨/ ١٢/ ١٩٨٣
- مجلة سكير أحودشيت، شباط، أذار ١٩٨٣، أمن إسرائيل القومي خلال ٣٥ عاماً من عمرها، عقيد أ. ايلون
- صحيفة دافار
  تاريخ ٢٧/ ٣/ ١٩٦٨
  تاريخ ٢٢/ ٣/ ١٩٧٨
  تاريخ ٢٩/ ٣/ ١٩٧٨
  تاريخ ١٤/ ١١/ ١٩٨٥
  تاريخ ٢١/ ٨/ ١٩٨٤
  تاريخ ٢٨/ ٤/ ١٩٨٥
  تاريخ ١٠/ ٩/ ١٩٨٤
  تاريخ ٢٧/ ٦/ ١٩٧٥
  تاريخ ٣/ ٢/ ١٩٧٥
  تاريخ ٢٨/ ٤/ ١٩٨٥
  تاريخ ٢٢/ ٨/ ١٩٨٤
  تاريخ ١/ ٦/ ١٩٨٤
  تاريخ ١/ ٨/ ١٩٨٤
  تاريخ ٣٠/ ٧/ ١٩٨٤
  تاريخ ٢٧/ ٧/ ١٩٧٣
  تاريخ ١٢/ ٩/ ١٩٧٣
  تاريخ ٦/ ٤/ ١٩٨٤
- صحيفة هارتس
  تاريخ ٢٠/ ٥/ ١٩٨١
  تاريخ ١٢/ ٩/ ١٩٨٤
  تاريخ ١٤/٩/١٩٨٤

تاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٤
تاريخ ١٩٧٥/٩/٩
تاريخ ١٩٧٥/٨/١٣
تاريخ ١٩٨٥/١١/١٤
تاريخ ١٩٧٧/٩/٢
تاريخ ١٩٨٥/١١/١٣
تاريخ ١٩٨٥/١١/١٤
تاريخ ١٩٨٤/١١/٢٨
تاريخ ١٩٨٤/٧/٢
تاريخ ١٩٨٤/٧/٢
تاريخ ١٩٨٤/٨/١

ملحق هارتس

تاريخ ١٩٧٣/١١/٣٠
تاريخ ١٩٧٣/٧/١٨
تاريخ ١٩٧٣/٨/٣١
تاريخ ١٩٧٣/٢/٢٢

ـ صحيفة عل همشار

تاريخ ١٩٨٤/٤/٤
تاريخ ١٩٨٤/٤/٦
تاريخ ١٩٨٤/٨/١
تاريخ ١٩٨٤/٩/١٠
تاريخ ١٩٧٣/٨/١٧
تاريخ ١٩٨٦/٥/١٩
تاريخ ١٩٨٥/١/٢٤
تاريخ ١٩٨٠/١٠/٣١

ـ صحيفة يديعوت أحرنوت

تاريخ ١٩٧٣/٣/٢٣
تاريخ ١٩٧٨/٤/٢٠
تاريخ ١٩٧٢/٣/١١
تاريخ ١٩٧٥/٧/١١
تاريخ ١٩٧٥/٢/٢٦
تاريخ ١٩٨٤/٧/٧
تاريخ ١٩٨٤/٦/٢١
تاريخ ١٩٨٤/٧/٢٠
تاريخ ١٩٨٣/٥/٢٠
تاريخ ١٩٨٤/٦/١
تاريخ ١٩٨٦/٥/١٣

ـ صحيفة معاريف

تاريخ ١٩٧٣/٣/١
تاريخ ١٩٧٣/٣/٢٣
تاريخ ١٩٧٨/٣/٣٠
تاريخ ١٩٧٥/٧/٩
تاريخ ١٩٧٥/٧/١١
تاريخ ١٩٧٥/٨/١٤
تاريخ ١٩٨٤/٤/١٢
تاريخ ١٩٨٤/٦/١
تاريخ ١٩٨٤/٦/١٥
تاريخ ١٩٨٤/٤/١٢
تاريخ ١٩٨٦/٥/٢٦
تاريخ ١٩٧٧/٤/٢٢

ـ صحيفة جيروزلم بوست

تاريخ ١٩٨٤/٥/١٦

تاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٥
تاريخ ١٩٦٩/٣/١٤
تاريخ ١٩٥٥/٣/١
تاريخ ١٩٥٤/١١/٢٥
تاريخ ١٩٨٥/١٢/٢
تاريخ ١٩٨٦/٥/٢٠

- صحيفة الاتحاد

تاريخ ١٩٨٤/٤/١١
تاريخ ١٩٨٤/٣/٣٠
تاريخ ١٩٨٤/٤/١

- صحيفة الأنباء الإسرائيلية

تاريخ ١٩٨٤/٨/٦
تاريخ ١٩٨٤/٨/٢٦
تاريخ ١٩٧٨/١/٩
تاريخ ١٩٨٤/٤/٩
تاريخ ١٩٨٤/٥/٢٣

- رصد اذاعة إسرائيل

تاريخ ١٩٧٣/٣/٢٧
تاريخ ١٩٨٦/٤/٢٤
تاريخ ١٩٨٤/٩/١٣
تاريخ ١٩٨٤/٥/٢٢

المحتويات

الباب الأول
تمهيد عام

الباب الثاني
الجهاز التنفيذي

الباب الثالث
السلطة التشريعية

الباب الرابع
الأحزاب

الملاحق

تفتقر المكتبة العربية لمؤلف يبحث في التركيبة السياسية الإسرائيلية بشكل شمولي ومتكامل. وقد جاء هذا الكتاب ليسد هذه الثغرة، وليكمل هذا النقص في هذا المجال. وقد بذل الكاتب جهوده المضنية في سبيل الحصول على المعلومات من مصادرها الأصلية، متبعاً في ذلك طريقة البحث العلمي في التأصيل والتحليل، حيث خرج مؤلفه هذا غنياً بالمعلومات التي سعى إليها عن طريق الاستزادة والتنوع.

ولا غرو في ذلك فالكاتب متخصص في بحث الشؤون الإسرائيلية، وقد قدم لنا مجموعة من الأبحاث والدراسات التي نشرت في المجلات المتخصصة، كما كتب لنا مجموعة من المقالات في الصحافة المحلية والتي كانت تتزامن مع الأحداث السياسية الراهنة.

والمؤلف هو:

- من مواليد ١٩٤٥ في قرية بيت محسير / القدس
- حاصل على ليسانس في الحقوق، وهو مجاز في مهنة المحاماة
- عمل كرئيس لمحكمة فترة طويلة، ورغم ذلك فإن هذا لم يمنعه من متابعة الشؤون الإسرائيلية والكتابة فيها.
- كتابه هذا هو الثاني، حيث أصدر كتابه الأول وكان بعنوان (اسرائيل، أهم الأحداث والتطورات).

كتب صدرت عن دار الجيل خلال عام ١٩٨٨ م.

اسم الكتاب	اسم المؤلف
أساسيات علم النفس التطوري	شفيق فلاح حسّان
التحديث والاستقرار السياسي في الأردن	د. أمين عواد مهنا بني حسن
تدريس مفاهيم اللغة العربية والرياضيات والعلوم والتربية الاجتماعية	د. جودت سعادة/ الأستاذ جمال اليوسف
رجال أنزل الله فيهم قرآناً ١/١٢ ضمن ٣ مجلدات	الدكتور عبد الرحمن عميرة
شرح نهج البلاغة ١/٢١ ضمن ١١ مجلداً	ابن حديد
الشريعة الاسلامية والفنون	أحمد مصطفى علي القضاة
غربة في الوطن	جمال سليم نويهض — أم خلدون
قصة الحضارة ٤٢ جزءاً في ٢١ مجلداً	ويل ديوارنت/تقديم د. محيي الدين صابر
القيان والغناء في العصر الجاهلي	د. ناصر الدين الأسد
مبادىء الحاسبات الألكترونية	د. محمد زكي محمد خضر/نبيل خليل عمر
المدخل الى معاني الفلسفة	د. عرفان عبد الحميد فتاح
مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية	د. ناصر الدين الأسد
المغني في معرفة رجال الصحيحين	صفوت عبد الفتاح محمود
النظام السياسي الاسرائيلي	المحامي سعيد تيم
النظرية العامة في الدعوى، في المرافعات والأصول المدنية	د. صلاح الدين الناهي
النوم والأحلام	د. علي كمال